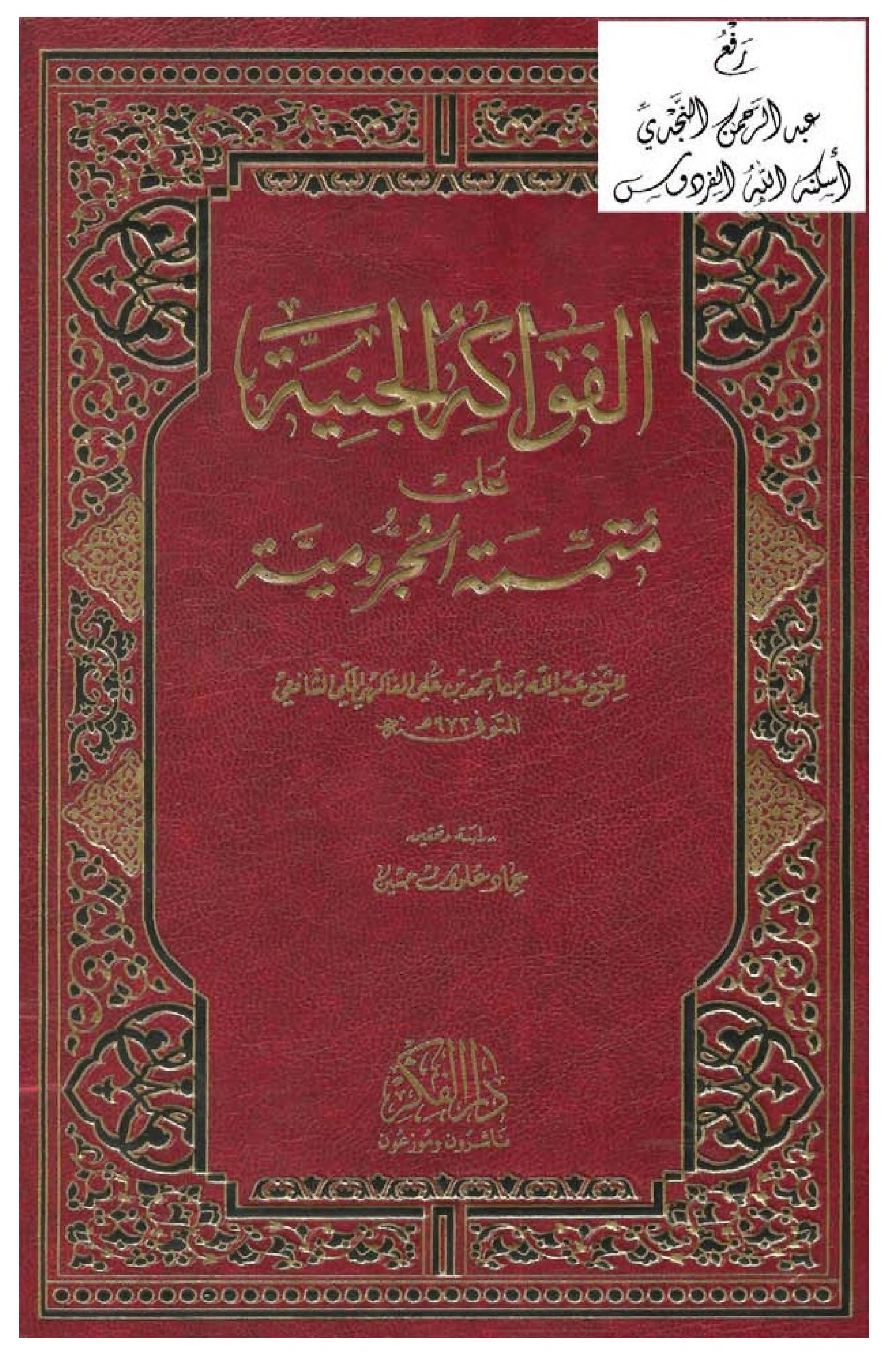

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
الفواكه الجنية
على
متممة الآجرومية
للشيخ عبد الله بن أحمد بن علي الفاكهي المكي الشافعي
المتوفى ٩٧٢ هـ
دراسة وتحقيق
دار الفكر
ناشرون وموزعون

الفواكه الجنية
على
متممة الآجرومية

عنوان الكتاب: الفواكهة الجنية على متممة الاجرومية
تأليف: جمال الدين بن احمد بن علي الفاكهي
رقم التصنيف: 415
رقم الايداع لدى دائرة المكتبة الوطنية: 1407/ 05/ 2008
الموضوع الرئيسي: قواعد اللغة / اللغة العربية
تم إعداد بيانات الفهرسة والتصنيف الأولية من قبل دائرة المكتبة الوطنية

الطبعة الأولى، 2009 - 1430



www.daralfiker.com
المملكة الأردنية الهاشمية - عمّان
ساحة الجامع الحسيني - سوق البتراء - عمارة الحجيري
هاتف: 4621938 6 962+ فاكس: 4654761 6 962+
ص.ب: 183520 عمان 11118 الأردن
بريد الكتروني: info@daralfiker.com
بريد المبيعات: sales@daralfiker.com

ISBN: 9957- 07- 582- 8



للشيخ عبد الله بن أحمد بن علي الفاكهي المكي الشافعي
المتوفى ٩٧٢هـ

دراسة وتحقيق
عماد علوان حسين

الطبعة الأولى
٢٠٠٩م - ١٤٣٠هـ

دار الفكر
ناشرون وموزعون

المقدمة

إن الحمد لله، نحمده، ونستغفره، ونستعينه، ونستهديه ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي، وإن خير الكلام كلام الله وخير الهدي هدي محمد ﷺ، وشر الأمور محدثاتها، وكل من محدثة بدعة، وكل ضلالة في النار، أما بعد:

لقد هيأ الله لهذه اللغة الأسباب التي ساعدت على نهوضها بشرف حمل الرسالة المحمدية، وجعلها لغة القرآن، كما هيأ علماء وجهابذة جمعوا واستقرأوا الأدلة، ثم قعّدوا لها القواعد، حالها حال الكثير من العلوم الشرعية الأخرى، كعلم الجرح والتعديل والأصول والعقيدة وغيرها، فألفوا فيها مؤلفات كثيرة لا تحصر، فأغنوا المكتبة العربية الإسلامية، حتى ليتيقن المطلع على هذه التآليف أنها اللغة الأولى من حيث التأليف، إذ اشتهرت كتب كثيرة لهؤلاء العلماء، فمنها المطولات ومنها المتون الميسرة، ومنها التعلقيات والحواشي.

لقد تألف هذا الكتاب من ثلاثة متون مهمة لاقت صدى واسعاً بين العلماء، وهي (المقدمة الجرومية) للشيخ النحوي المقرىء أبي عبدالله محمد بن محمد بن داود الصنهاجي الشهير بابن آجروم (ت٧٢٣هـ)، وهذا المتن من المتون المهمة التي تلقاها العلماء بالقبول، فألفوا عليها الشروح، إذ نالت هذه المقدمة منزلة سامقة بين المتون، واهتم العلماء بها اهتماماً منقطع النظير، فقد شُرحت شروحاً كثيرة تجاوزت العشرات، ونظمت على شكل منظومات شعرية، وطبعت طبعات متعددة في البلاد العربية والأوروبية، بل تجاوز هذا الاهتمام حداً إلى أنها ترجمت إلى لغات أخرى كالإنكليزية والفرنسية ولغات أخرى.

أما المتن الثاني فهو (متممة الجرومية) من تأليف العارف بالله الفقيه الأصولي شمس الدين أبي عبدالله محمد بن محمد بن عبدالرحمن بن حسين الطرابلسي المكي المالكي الشهير بالحطاب الرعيني (ت٩٥٤هـ)، صاحب التآليف الكثيرة في الفقه

واللغة والتفسير، حيث أتم في هذا المتن المقدمة الجرومية، وأضاف إليها ما رآه مناسباً ومتمماً لمعلومات النحو من أبواب وفصول، إذ جاءت على أتم شكل وأوضح صورة.

أما المتن الثالث فهو (الفواكه الجنية) من تأليف العلامة الشيخ عبدالله بن أحمد بن علي الفاكهي الشافعي (ت٩٧٢هـ)، نحوي كبير من علماء الشافعية، شُهد له بالعلم والدين والفضل والمكانة الرفعية بين أقرانه، على الرغم من المعلومات القليلة التي ذكرها مترجموه إلا أن الذي يطلع على كتبه ككتابه هذا، أو مجيب الندا، أو شرح الحدود النحوية، يستشف منها أنه كان عالماً ونحوياً كبيراً، ملماً بكثير من المعلومات النحوية، ولا بد من الإشارة إلى أنه نشأ وترعرع في أسرة ذات علم ودين، إذ كانت هذه النشأة لها الأثر في نفس المؤلف.

يعد هذا الكتاب من الكتب التي احتوت على ثلاثة متون مهمة في علم النحو لثلاثة من العلماء الأجلاء، وهذا سبب رئيس لاختياري لهذا المخطوط، أما السبب الثاني فتكمن أنه لم يحقق أي كتاب شرح متممة الجرومية، فلا يعرف الكثير عن كتاب المتممة، ولا من صاحبه؟، فارتأيت أن يظهر هذا الكتاب محققاً مصححاً، بصورة جيدة تليق به، وكذلك ارتأيت إغناء المكتبة بهذا الكتاب، لعل الله ينفع به المسلمين، وليكون لي الشرف في إغناء المكتبة العربية الإسلامية وإحياء التراث الإسلامي.

انتشرت نسخ الكتاب المخطوط في كثير من المكتبات في البلاد العربية الإسلاميه، إلا أني لم استطع الوقوف عليها كلها، فقد اعتمدت ثلاث نسخ هي: نسخة مكتبة الأوقاف العامة ببغداد، وثانية من دار صدام للمخطوطات، وثالثة في المكتبة القادرية.

ولكي يكون عملي في التحقيق على أكمل صورة يراد لها، فقد قسمت البحث قسمين:

الأول: للدراسة إذ تناولت بالتعريف بأعلام المتون الثلاثة، وهم: ابن آجروم (صاحب المقدمة الجرومية)، والحطاب الرعيني (صاحب متممة الجرومية)، وكذلك بالفاكهي (صاحب الفواكه الجنية).

وتناولت دراسة تحليلية للكتاب، إذ تناولت اسم الكتاب وتوثيق نسبته، وتاريخ تأليفه، ومنهج المؤلف في الكتاب، وموارده، ومذهبه النحوي، وشواهده كذلك فقد تناولت فيه الدور التي تحتوي على نسخ الكتاب، ووصف النسخ المعتمدة، ومنهجي التحقيق.

أما القسم الثاني فهو تحقيق المخطوط (الفواكه الجنية على متممة الجرومية):

لا بد لي أخيراً أن أذكر ما تكبده أستاذي الفاضل الأستاذ الدكتور يونس أحمد السامرائي من العناء والمشقة والجهد في سبيل ظهور هذا الكتاب بصورة جيدة، وأشكره على ما أبداه من ملاحظات ومساعدة أسداها إليَّ، فجزاه الله عني ألف خير.

وأتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ الدكتور حاتم صالح الضامن، ولكل من أعانني ومد لي يد المساعدة، وأشكر القائمين على دار صدام للمخطوطات، ومكتبة الأوقاف العامة ببغداد، والمكتبة القادرية والمكتبة المركزية، ومكتبة كلية الآداب، ومكتبة الدراسات العليا، ومكتبة قسم اللغة العربية في كلية الآداب.

فالله أسأل أن يجزيهم من فضله، وأن يحفهم بعنايته، وأن يجعلهم من أهل الخير والصلاح وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

الباحث



التمـــهيد

في أصول كتاب (الفواكه الجنية)

إن الكتاب قد احتوى على ثلاثة متون مهمة في علم النحو، وهذه المتون اشتهرت شهرة واسعة آنذاك، وهو كتاب يهتم ويبحث في أبواب النحو المختلفة، وهو ثمرة جهود نفر من العلماء، كان لهم الفضل في وضع الأصول التي بناها مؤلفه عليها.

إن هذا الكتاب شرح على متن مهم عنوانه (متممة الجرومية) للحطاب الرعيني، وهذه (المتممة) هي شرح لمتن مهم قد ذاع صيته، ألا وهو المقدمة المشهورة (بالمقدمة الجرومية) لأبي عبد الله الصنهاجي المعروف بابن آجروم.

لقد رأيت من تمام الإيضاح في البحث التعريف بالأعلام الذين كان الكتاب ثمرة جهودهم، ليفضي بي الكلام المفصل على كتاب (الفواكه الجنية)، فأقول:

١ـ ابن آجروم صاحب (المقدمة الجرومية):

هو أبو عبد الله محمد بن محمد بن داود الصنهاجي، النحوي المقرىء[(١)]، المشهور بابن آجروم - بفتح الهمزة الممدودة، وضم الجيم والراء المشددة - ومعناه بلغة البربر الفقير الصوفي، وقيل يعرف بأكروم[(٢)].

قال السيوطي: «قال الحلاوي في شرحه للجُرُوميّة: وكان مولد مؤلف الجرومية

---

(١) ينظر، بغية الوعاة ١/ ٢٣٨ وشذرات الذهب ٦/ ٦٢، وكشف الظنون ٢/ ١٧٩٦ وهدية العارفين ٢/ ١٤٥ ومعجم المؤلفين ١١/ ٢١٥، والأعلام٧/ ٢٦٣.

(٢) ينظر: بغية الوعاة ١/ ٢٣٨، وشذرات الذهب ٦/ ٢٦، وكشف الظنون ٢/ ١٧٩٦.

«قال صاحب المقتطف في شهر مارس سنة ١٩١١م، ص٢٣٨: يظهر لنا أن كلمة آجرومية بالعربية هي نفس كلمة اغراما اليونانية أو غرامايا اللاتيني. نعم، إن الزبيدي قال في تاج العروس: إن مؤلف الآجرومية هو ابن آجروم فنسب اليه، ولكن المأثور أن مؤلفها هو الشيخ أبو عبدالله محمد بن داود الصنهاجي، ولا ذكر لآجروم في ترجمته». ينظر: هامش معجم المطبوعات العربية والمعربة ٢٥. قوله ـ ولا ذكر لاجروم في ترجمته ـ سهو من صاحب المقتطف، إذ كل من ترجم له ذكر هذه الشهرة.

عام اثنتين وسبعين وستمائة، وكانت وفاته سنة ثلاث وعشرين وسبعمائة في شهر صفر الخير، ودفن في داخل باب الحديد بمدينة فاس ببلاد المغرب. انتهى»[١].

نال ابن آجروم مكانة مرموقة بين أقرانه، ونالت مقدمته المشهورة بالجرُومية أهمية كبيرة من بين المؤلفات آنذاك لانتفاع المبتدئين منها، ولكونها يسرت معلومات النحو وجعلتها سهلت التناول بين طلاب العلم المبتدئين.

المقدمة النحوية المشهورة بالجرومية كتاب صغير ومتن من المتون المهمة في علم النحو، إذ هي مقدمة ألقت للمبتدئين لينتفعوا بها وتتألف من أبواب:

هي: باب أقسام الكلام، وباب الإعراب، وباب علامات الإعراب، وباب الأفعال، وباب مرفوعات الأسماء، ويتألف هذا الباب من:

باب الفاعل، وباب المفعول الذي لم يسم فاعله، وباب المبتدأ والخبر، ثم يأتي باب العوامل الداخلة على المبتدأ والخبر، وباب النعت، وباب التوكيد، ثم باب منصوبات الأسماء، ويتألف من:

باب المفعول به، وباب المصدر، وباب ظرف الزمان والمكان ـ أي المفعول فيه ـ وباب الحال، وباب التميز، وباب لا التي لنفي الجنس، وباب المنادى، وباب المفعول من أجله، وباب المفعول معه، لينهي هذا المتن بباب مخفوضات الأسماء.

كان ابن آجروم يذهب مذهب الكوفيين في النحو ويرى مقالتهم، يقول السيوطي: «وهنا شيء أخر، وهو أنا استفدنا من مقدمته أنه كان على مذهب الكوفيين في النحو، لأنه عبر بالخفض، وهو عبارتهم، وقال: الأمر مجزوم وهو ظاهر في أنه معرب، وهو رأيهم، وذكر في الجوازم كيفما، والجزم رأيهم، وأنكره البصريون»[٢].

لقد أثنى عليه العلماء ثناءً كبيراً وشهدوا له بالصلاح والإمامة، قال السيوطي: «وصفه شراح مقدمته كالمكودي والراعي وغيرهما، بالإمامة في النحو، والبركة

---

(١) بغية الوعاة ١/ ٢٣٩. وينظر: شذرات الذهب ٦/ ٦٢.

(٢) بغية الوعاة ١/ ٢٣٨.

والصلاح، ويشهد بصلاحه عموم نفع المبتدئين بمقدمته»[١].

وكذلك ذكر السيوطي أنه لقب بالأستاذ، يقول: «... إلا أني رأيت في تاريخ غرناطة في ترجمة محمد بن علي بن عمر الغساني النحوي، أنه قرأ بفاس على هذا الرجل، ووصفه - أعني هذا الرجل -بالأستاذ»[٢].

وكذلك قال: «ثم رأيت بخط ابن مكتوم في تذكرته فقال: محمد بن محمد الصنهاجي أبو عبد الله من أهل فاس... نحوي مقرئ، وله معلومات من فرائض وحساب وأدب، وله مصنفات وأراجيز في القراءات وغيرها، وهو مقيم بفاس يفيد أهلها من معلوماته المذكورة، والغالب عليه معرفة النحو والقراءات...»[٣].

ونقل ابن العماد ما ذكره السيوطي عن ابن مكتوم[٤].

قال ابن العماد: «... المشهور بالبركة والصلاح، ويشهد لذلك عموم النفع بمقدمته»[٥]، وغيرهما من أقوال العلماء[٦].

من أهم مؤلفاته التي يشار إليه بالبنان «المقدمة الجرومية»[٧]، ومنهم من سماه بـ«المقدمة الآجرومية»[٨].

يقول السيوطي: «وذكر الراعي أنه ألف مقدمته تجاه الكعبة الشريفة»[٩].

ويقول حاجي خليفة: «وهي مقدمة نافعة للمبتدئين، ألفها بمكة المكرمة، كذا قال

(١) بغية الوعاة ١/ ٢٣٨. وينظر: شذرات الذهب ٦/ ٢٦

(٢) بغية الوعاة ١/ ٢٣٨.

(٣) بغية الوعاة ١/ ٢٣٩.

(٤) ينظر: شذرات الذهب ٦/ ٦٢.

(٥) شذرات الذهب ٦/ ٦٢.

(٦) ينظر: معجم المؤلفين ١١/ ٢١٥، والأعلام٧/ ٢٦٣، ومعجم المطبوعات العربية والمعربة٢٥.

(٧) ينظر: بغية الوعاة ١/ ٢٣٨، وشذرات الذهب ٦/ ٦٢.

(٨) ينظر: كشف الظنون ٢/ ١٧٩٦، وهدية العارفين ٢/ ١٤٥.

(٩) بغية الوعاة ١/ ٢٣٨.

الشارح أبو عبد الله»[١].

شُرحت هذه المقدمة شروحاً كثيرة. حتى إن الذي يرى هذه الشروح ليستيقن أنها كانت لها منزلة في نفوس العلماء، ومن أهم شروحها هي:

١-الأنوار البهية في شرح الآجرومية: لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن عيسى المغربي ت١٠١٦هـ[٢].

٢- تحفة البرية في حل ألفاظ الآجرومية: لإبراهيم البطويسي[٣].

٣- الجواهر المضية في حل الألفاظ الآجرومية: لأحمد بن محمد بن عبد السلام، ولد سنة ٨٤٧هـ[٤].

٤- الجوهرة المعنوية على الآجرومية: لأبي الحسن علي بن محمد بن علي المالكي الشاذلي ت ٩٣٩هـ[٥].

٥- الدرر المضية: لأبي الحسن محمد بن علي المالكي الشاذلي ت٩٣٠هـ[٦].

٦- الدِرة النحوية في شرح الآجرومية: لشهاب الدين أحمد بن علي الحديدي ت ٨٦٨ هـ[٧].

٧- الدرة النحوية في شرح الآجرومية: لمحمد بن أحمد بن يعلي الحسيني[٨].

٨- رشف الشربات السنية من مزاج ألفاظ الآجرومية: لابن ظهيرة المكي علي بن جار الله[٩].

---

(١) كشف الظنون ٢/ ١٧٩٦.

(٢) ينظر: إيضاح المكنون ٢/ ٥٤١.

(٣) ينظر: إيضاح المكنون ٢/ ٥٤١.

(٤) ينظر: كشف الظنون ٢/ ١٧٩٦.

(٥) ينظر: إيضاح المكنون ٢/ ٥٤١.

(٦) ينظر: كشف الظنون ٢/ ١٧٩٦.

(٧) ينظر: إيضاح المكنون ٢/ ٥٤١.

(٨) ينظر: كشف الظنون ٢/ ١٧٩٦.

(٩) ينظر: إيضاح المكنون ٢/ ٥٤٢.

٩- شرح الآجرومية: للشيخ خالد الأزهري ت ٩٠٥هـ[١]، طبع ببولاق سنة ١٢٧٥هـ، وفي القاهرة بمطبعة التقدم العلمية سنة ١٣٢٥هـ[٢].

١٠- شرح الآجرومية: للشيخ عبد الرحمن بن علي بن صالح المكودي ت٨٠٧هـ[٣]، وطبع في القاهرة بمطبعة عبد الرزاق ١٣٠٩-١٨٩١م، وفي القاهرة بمطبعة عيسى البابي الحلبي ١٩٢٧م[٤].

١١- شرح الآجرومية: للشيخ الدين أبي العزم محمد بن محمد الحلاوي المقدسي ت ٨٨٣هـ[٥].

١٢- الكواكب الضوئية في حل ألفاظ الآجرومية: لأبي الحسن محمد بن علي المالكي الشاذلي ت ٩٣٠هـ[٦].

١٣- المستقبل بالمفهومية في شرح ألفاظ الآجرومية: لأبي عبد الله محمد بن محمد المالكي المعروف بالراعي الأندلسي النحوي المغربي ت ٨٥٣هـ[٧].

١٤- النخبة العربية في حل ألفاظ الآجرومية: لأحمد بن محمد بن عبد السلام ولد سنة ٨٤٧هـ[٨].

وهناك شروحات كثيرة جداً أخرى، لم أذكرها مخافة الإطالة[٩].

ولم يكتف الاهتمام بالمقدمة لهذا الحد، بل تجاوزه إلى أن نظموها وشرحوها،

---

(١) ينظر: كشف الظنون ٢/ ١٧٩٦.

(٢) ينظر: فهرست الكتب النحوية المطبوعة ١١٦.

(٣) ينظر: بغية الوعاة ١/ ٢٣٨، كشف الظنون ٢/ ١٧٩٦.

(٤) ينظر: فهرست الكتب النحوية المطبوعة ١١٦.

(٥) ينظر: بغية الوعاة ١/ ٢٣٩، وكشف الظنون ٢/ ١٧٩٦.

(٦) ينظر كشف الظنون ٢/ ١٧٩٦. .

(٧) ينظر: بغية الوعاة ١/ ٢٣٨، وكشف الظنون ٢/ ١٧٩٦.

(٨) ينظر: كشف الظنون ٢/ ١٧٩٦.

(٩) ينظر: كشف الظنون ٢/ ١٧٩٦- ١٧٩٧، إيضاح المكنون ٢/ ٥٤١، ٥٤٢، فهرست الكتب النحوية المطبوعة: ٣٧، ٥٥، ٦٨، ٧٧، ٨٢، ٩١، ١١٥، ١١٦، ١٢٢، ١٣٦، ١٤١، ١٦٤، ٩٦، ٢١٠.

وأهمها:

١- الدرة البرهانية: برهان الدين والي المقدسي ٩٦٠هـ[١].

٢- الدرة البهية في نظم الآجرومية: لشرف الدين يحيى بن نور الدين بن موسى العمريطي ت بعد ٩٨٩هـ، طبع بالهند سنة ١٢٩٠هـ، ضمن مجموع مهمات المتون. وفي القاهرة بمطبعة محمد مصطفى سنة ١٣٠٢هـ، بهامش فتح رب البرية على الدرة البهية لإبراهيم الباجوري[٢].

٣- الدرة اليتيمة: لسعيد بن سعد بن نبهان الحضرمي، طبع في مكة المكرمة، بمطبعة الترقي سنة ١٣٣٢هـ، وفي القاهرة بمطبعة عيسى الحلبي سنة ١٣٤٤هـ، وفي القاهرة بمطبعة مصطفى الحلبي ١٣٦٧هـ -١٩٤٨م، معه متن الآجرومية[٣].

٤- الكواكب الجلية في نظم الآجرومية: لعبد السلام النبراوي، في بولاق سنة ١٢٩٨هـ، بهامش شرحه الموسوم بـ: فتح غافر الخطية على الكواكب الجلية لمحمد بن عمر النووي البتني[٤].

٥- المنظومة السنية لما يسمى متن الاجرومية: لعلي السني المصراطي، طبع في القاهرة: بالمطبعة الشريفة. سنة ١٣٠٧هـ[٥].

٦- نظم الآجرومية: للسيد إبراهيم الرياحي التونسي[٦].

٧- نظم الآجرومية: لعلي بن حسن الشافعي الشهير بالسنهوري[٧].

٨- نظم الآجرومية: لعلاء الدين علي بن نعمان بن محمود الآلوسي البغدادي الحنفي

---

(١) ينظر: كشف الظنون ٢/ ١٧٩٦.

(٢) ينظر: فهرست الكتب النحوية المطبوعة ٩٧-٩٨.

(٣) ينظر: فهرست الكتب النحوية المطبوعة ٩٨.

(٤) ينظر: نفسه ١٦٥-١٦٦.

(٥) ينظر: نفسه ٢٠٢-٢٠٣.

(٦) ينظر: إيضاح الظنون ٢/ ٥٤٢.

(٧) ينظر: كشف الظنون ٢/ ١٧٩٨.

الأديب[١]. طبع في بيروت بالمطبعة الأدبية سنة ١٣١٨هـ[٢].

٢- الحطاب الرعيني (صاحب متممة الجرومية):

هو شمس الدين محمد بن محمد بن عبد الرحمن بن حسين الطرابلسي الأصل، المكي المالكي، المعروف بالحطاب الرعيني[٣].

ولد بمكة المكرمة سنة ٩٠٢هـ، وتوفي في طرابلس الغرب سنة ٩٥٤هـ[٤]، عرف بالعلم والمعرفة، وأثنى عليه العلماء ثناء كبيراً.

ألف الحطاب تصانيف كثيرة في الأصول والفقه واللغة والنحو وفي التفسير، وأهمها:

١- البشارة الهنية بأن الطاعون لا يدخل مكة والمدينة[٥].

٢- تحرير الكلام في مسائل الالتزام[٦].

٣- تحرير المقالة في شرح الرسالة «لابن غازي»[٧]: وسمي بـ«تحرير المقالة شرح رجز ابن غازي في نظائر الرسالة»[٨] وسمي أيضاً بـ«شرح نظم رسالة القيرواني لابن غازي»[٩].

٤- تفريج القلوب بالخصال المكفرة لما تقدم وما تأخر من الذنوب[١٠].

---

(١) ينظر: كشف الظنون ٢/ ١٧٩٨.

(٢) ينظر: فهرست الكتب النحوية المطبوعة ٢٢٠.

(٣) ينظر: كشف الظنون ٢/ ١٦٢٨، وهدية العارفين ٢/ ٢٤٢، وإيضاح المكنون ١/ ٢٣٣، ٢٣٤.

(٤) ينظر: كشف الظنون ٢/ ١٦٢٨، وهدية العارفين ٢ / ٢٤٢، وإيضاح المكنون ١/ ٢٣٣.

(٥) ينظر: هدية العارفين ٢/ ٢٤٢، إيضاح المكنون ١/ ١٨٣.

(٦) ينظر: هدية العارفين ٢/ ٢٤٢، إيضاح المكنون ١/ ٢٣٣، الأعلام٧/ ٢٨٦، معجم المطبوعات العربية والمعربة٧٧٩.

(٧) ينظر: هدية العارفين ٢/ ٢٤٢.

(٨) ينظر إيضاح المكنون ١/ ٢٣٤، معجم المؤلفين ١١/ ٢٣٠.

(٩) ينظر: الأعلام٧/ ٢٨٦.

(١٠) ينظر: هدية العارفين ٢/ ٢٤٢، إيضاح المكنون ١/ ٣٠١، معجم المؤلفين ١١/ ٢٣٠، الأعلام ٧/ ٢٨٦.

٥- تفسير القرآن: لم يكمل[١]، وسمي بـ «تفسير الحطاب»[٢]

٦- ثلاث رسائل في استخراج أوقات الصلاة بالأعمال بلا آلة[٣]: وقد ذكر في غيره بـ«رسالة في استخراج أوقات الصلاة بالأعمال الفلكية بلا آلة»[٤].

٧- جزآن في اللغة[٥].

٨- عمدة الراوين في أحكام الطواعين[٦].

٩- قرة العين بشرح الورقات لإمام الحرمين: في الأصول[٧]، وسمي أيضاً بـ(شرح الورقات)[٨]، وبـ(قرة العين بشرح ورقات إمام الحرمين)[٩]، وبـ(قرة العين شرح ورقات إمام الحرمين)[١٠].

١٠- القول المتين في أن الطاعون لا يدخل البلد الأمين[١١].

١١- القول الواضح في بيان الجوائح[١٢]: وسماه بعضهم بـ« المقول الواضح في بيان الجوائح»[١٣].

١٢- الكواكب الدرية في شرح متممة الآجرومية: طبع في القاهرة بمطابع محمد

---

(١) ينظر: هدية العارفين ٢/ ٢٤٢.

(٢) ينظر: إيضاح المكنون ١/ ٣٠٤.

(٣) ينظر: هدية العارفين ٢/ ٢٤٢.

(٤) ينظر: الأعلام٧/ ٢٨٦.

(٥) ينظر: الأعلام٧/ ٢٨٦.

(٦) ينظر: هدية العارفين ٢/ ٢٤٢، إيضاح المكنون ٢/ ١٢١.

(٧) ينظر: هدية العارفين ٢/ ٢٤٢، إيضاح المكنون ٢/ ٢٢٣، معجم المؤلفين ١١/ ٢٣٠.

(٨) ينظر: إيضاح المكنون ٢/ ٧٠٤.

(٩) ينظر: الأعلام ٧/ ٢٨٦.

(١٠) معجم المطبوعات العربية والمعربة ٧٨٠.

(١١) ينظر: هدية العرفين ٢/ ٢٤٢، إيضاح المكنون ٢/ ٢٥٢.

(١٢) ينظر: هدية العارفين٢/ ٢٤٢.

(١٣) ينظر: إيضاح المكنون ٢/ ٢٥٦.

أفندي سنة ١٣٠٢هـ، وبهامشه متممة الآجرومية للشارح نفسه[١].

١٣- متممة الآجرومية في علم العربية[٢]: طبع بالمطبعة الميمنية في القاهرة سنة ١٣١٢هـ، بهامش الفواكه الجنية للفاكهي[٣] وطبع بدار إحياء الكتب العربية في القاهرة بهامش الفواكه الجنية أيضاً وبمطبعة مصطفى البابي الحلبي سنة ١٣٥٦هـ-١٩٣٧م، ط٢، في القاهرة، بهامش الكواكب الدرية للأهدل[٤].

١٤- مواهب الجليل في شرح مختصر الشيخ خليل: في فروع الفقه المالكي[٥] في ثلاث مجلدات[٦] وقيل في ست مجلدات[٧]، وسماه بعضهم بـ «مواهب الجليل في شرح مختصر الخليل»[٨]، وسمي بـ«مواهب الجليل لشرح مختصر أبي الضياء سيدي خليل» وطبع بهامش التاج والإكليل لمختصر خليل، تأليف أبي عبد الله العبدي الشهير بالمواق[٩].

١٥- هداية السالك المحتاج لبيان فعلى المعتمر والحاج[١٠]: وسماه بعضهم بـ «هداية السالك المحتاج في مناسك الحج»[١١].

شُرحت (متممة الجرومية) شروحاً عديدة، منها:

١- الكواكب الدرية في شرح متممة الاجرومية: وهي لمؤلف المتممة الحطاب

---

(١) ينظر: فهرست الكتب النحوية المطبوعة ١٦٦.

(٢) ينظر: هدية العارفين ٢/ ٢٤٢، إيضاح المكنون ٢/ ٤٢٦، معجم المؤلفين ١١/ ٢٣٠.

(٣) ينظر: معجم المطبوعات العربية والمعربة ٧٨٠، وفهرست الكتب النحوية المطبوعة ١٧٤.

(٤) ينظر: فهرست الكتب النحوية المطبوعة ١٧٤-١٧٥.

(٥) ينظر: هدية العارفين ٢/ ٢٤٢، معجم المؤلفين ١١/ ٢٣٠.

(٦) ينظر: هدية العرفين ٢/ ٢٤٢، كشف الظنون ٢/ ١٦٢٨.

(٧) ينظر: الأعلام٧/ ٢٨٦.

(٨) ينظر: كشف الظنون ٢/ ١٦٢٨، الأعلام٧/ ٢٨٦.

(٩) ينظر: معجم المطبوعات العربية والمعربة ٧٨٠.

(١٠) ينظر: هدية العارفين ٢/ ٢٤٢.

(١١) ينظر: الأعلام٧/ ٢٨٦.

الرعيني، طبع في القاهرة بمطابع محمد أفندي سنة ١٣٠٢هـ[١].

٢- الفواكه الجنية على متممة الجرومية: وسيأتي ذكرها لاحقاً.

٣- الكواكب الدرية على متممة الآجرومية: لمحمد بن أحمد بن عبد الباري نبغ في سنة ١٢٢٨هـ، طبع في بولاق سنة ١٣١٢هـ، وفي القاهرة بمطبعة البابي الحلبي سنة ١٣٥٦هـ-١٩٣٧م، وبهامش متممة الآجرومية[٢].

٣- عبد الله الفاكهي (صاحب الفواكه الجنية)[٣]:

هو عبد الله بن أحمد[٤] بن «علي بن محمد بن علي بن محمد بن عمر بن عبد الله بن أبي بكر»[٥] الفاكهي الشافعي المكي[٦]، ولقبه جمال الدين[٧]، وذكر بعضهم انه شهاب الدين[٨].

أما ولادته فقد أشارت الكتب إلى أنه ولد في مكة المكرمة سنة «٨٩٩هـ»[٩].

تربى الفاكهي في كنف أسرته، التي كانت تمتاز بمزيد فضل وعلم ودين، وعند النظر والتدقيق في حال أسرته نرى انه نشأ في جو مشحون بالعلم والمعرفة، فإن والده

---

(١) ينظر: فهرست الكتب النحوية المطبوعة ١٦٦.

(٢) ينظر: فهرست الكتب النحوية المطبوعة ١٦٦.

(٣) لقد سبقني إلى دراسة حياته كل من الدكتور زكي فهمي الآلوسي في تحقيقه كتاب «شرح الحدود النحوية»، ومحمد أمين عواد الكبيسي في رسالة الدكتوراه الموسومة بـ(مجيب الندا إلى شرح قطرالندا/ دراسة وتحقيق) ولقد أفدت منهما إفادة كبيرة.

(٤) ينظر: تاريخ النور السافر ٢٧٧، وشذرات الذهب ٨/٣٦٦، وهدية العارفين ١/ ٤٧٢، وإيضاح المكنون ٢/٢٠٢.

(٥) تاريخ النور السافر ٢٠٠.

(٦) ينظر: تاريخ النور السافر ٢٧٧، وشذرات الذهب ٨/ ٣٦٦، وهدية العارفين ١/ ٤٧٢.

(٧) ينظر: هدية العارفين ١/ ٢٧٢، ومعجم المؤلفين ٦/ ٢٨.

(٨) ينظر: إيضاح المكنون ١/ ٢٩٦، وهدية العارفين ١/ ١٤٥، وكشف الظنون ٢/ ١٣٥٢.

(٩) ينظر: تاريخ النور السافر ٢٧٧، شذرات الذهب ٨/ ٣٦٦، هدية العارفين ١/ ٤٧٢. الأعلام٤/ ١٩٣.

وأخويه كانوا يمتازون بمنزلة مرموقة وذوي حظ كبير من العلم والدين، وهذا لابد أنه قد أثر في نفسية الفاكهي تأثيراً إيجابياً، وظهر ذلك جلياً في نبوغه وسطوع نجمه، إذ يعد من العلماء القليلين الذين شهد له بالعلم بين أقرانه، فقد لقب بـ(سيبويه) عصره[١].

وللتعرف على منزلة أسرته ومدى هذا التأثير سأتناول بشي من التفصيل حياة أسرته:

فأما أبوه فهو شهاب الدين أحمد بن علي بن محمد بن علي بن محمد بن عمر بن عبد الله بن أبي بكر الفاكهي الأصل المصري المكي الشافعي، ولد في شعبان سنة ٨٦٨هـ بمكة ونشأ بها، فحفظ القرآن والأربعين النووية لشرف الدين النووي والإرشاد لابن المقرىء، وألفية ابن مالك، وعرض على برهان الدين ابن ظهيرة، ومحيي الدين الطبري، وقال علم الدين السخاوي: سمع مني بمكة والمدينة أشياء، بل قرأ عليّ بالقاهرة في سنن أبي داود، وهو حاذق فطن منور. تزوج بأم عبدالله الفاكهي وهي حبشية، وأخرى مكية وثالثة من المدينة، وكان كثير الدخول إلى القاهرة ومخالطة الأكابر مع الحرص على تحصيل الوظائف، وخلف عبد الله ـ صاحب الفواكه ـ وعبد القادر وعمر وأبا السعادات.

توفي في عصر يوم الخميس تاسع عشر المحرم سنة ٩٣٦هـ، ودفن جوار الفضيل بن عياض رحمه الله تعالى[٢].

أما أخوة المؤلف فكانوا ثلاثة هم: عبد القادر وأبو السعادات وعمر، برز منهم عبد القادر وأبو السعادات والمؤلف.

أما الأول: فهو عبد القادر بن أحمد بن علي الفاكهي المكي، كان مولده في شهر ربيع الأول من عام ٩٢٠هـ، وتوفي سنة ٩٨٢هـ، وله مصنفات كثيرة، من أهمها شرحان على البداية للغزالي أحدهما أكبر من الآخر، وكان يشبه جلال الدين السيوطي

---

(١) ينظر: تاريخ النور السافر ٢٧٧، وشذرات الذهب ٨/ ٣٦٦.

(٢) ينظر: تاريخ النور السافر ٢٠٠-٢٠١.

ت ٩١١هـ في كثرة مؤلفاته[(١)].

وأما الثاني: فهو أبو السعادات محمد بن أحمد بن علي الفاكهي المكي الحنبلي. ولد سنة ٩٢٣هـ، وكانت له اليد الطولى في جميع العلوم. وقرأ في المذاهب الأربعة، ومن شيوخه أبو الحسن البكري وشيخ الإسلام ابن حجر الهيثمي، والشيخ محمد الحطاب وآخرون من أهل مكة وحضرموت وزبيد، وكان يحفظ القرآن العظيم، والأربعين النووية، والعقائد النسفية، والمقنع في فقه الحنابلة، وجمع الجوامع في أصول الفقه، وألفية ابن مالك، والشاطبية، وتلخيص المفتاح ونور اليقين في السير، من تصانيفه: شرح مختصر الأنوار في فقه الشافعية، ورسالة في اللغة، ورحل إلى الهند وأقام بها ثم حج وعاد إلى الهند في سنة ٩٦٠هـ[(٢)].

قال العيدروسي: «ومن العجائب أن المشايخ عبد الله وعبد القادر وأبو السعادات كلهم كانوا أهل فضل وعلم، وكل واحد من الثلاثة مات قبل الآخر بعشر سنين، فكان أولهم موتاً الشيخ عبد الله، وآخرهم أبو السعادات»[(٣)].

إن من يطالع كتب الفاكهي ليجد أنه كان على علم وافر، وإمكانية لها منزلتها يومذاك، ففي كتابه هذا مثلاً ـ وغيره ـ يتضح أمر هو انه قد ألم ـ قدر استطاعته ـ بمعلومات النحو. وألمّ بالمسائل الخلافية في النحو، واطلع على كتب كثيرة في النحو.

إن من يحاول أن يستقصي حياة المؤلف، أو يحاول أن يجمع عنها شيئاً لا يتيسر له ذلك، إذ إن معظم كتب التراجم لم تذكر عنه إلا معلومات قليلة، وهذه المعلومات في أغلبها متشابهة ومتكررة، إذ لا يزيد أحدها على الآخر شيئاً، فلم تذكر هذه التراجم عن نشأته وطفولته، أو الأوضاع التي عاش فيها، أو الأحداث التي شهدها، أو أحوال أسرته. ولم تحدثنا عن مراحل تعليمه، وما أخذ من العلوم التي كانت منتشرة آنذاك.

---

(١) ينظر: تاريخ النور السافر ٣٥٣.

(٢) ينظر: نفسه ٤٠٨-٤٠٩.

(٣) نفسه ٤١٠.

إن ما ذكره مترجموه من أسطر قليلة عنه تدل على نبوغ ودراية وفهم، إذ له باع وقدر جليل في أنفس العلماء الذين جاءوا بعده والذين عاصرهم، والدليل على نبوغه ما ترويه التراجم من أنه صنف كتاب «مجيب الندا» في سنة ستة عشر وتسعمائة وهو ابن الثامنة عشرة من عمره[١]. وهذه الرواية إن دلت على شيء فإنما تدل على أن المؤلف ـ رحمه الله تعالى ـ نال حظاً كبيراً من العلم والمعرفة، والله يودع علمه فيمن يشاء من عباده.

كان المؤلف كثير الأسفار والترحال من مكة إلى مصر، وقد أقام فيها مدة من الزمن[٢]. وهذه الأسفار لابد أنها ساعدته على الالتقاء بعلماء مصر آنذاك، ولابد أنه أخذ عنهم وأخذوا عنه، إلا أن كتب التراجم لا تذكر تفاصيل تلك الأسفار، فلم تذكر متى سافر إلى مصر؟ وكم أقام فيها؟!.

فقد «حكي أنه حضر في الجامع الأزهر، وقارىء يقرأ شرح القطر على بعض المشايخ، فأشكل عليهم بعض العبارات فيه فحلها المذكور[٣]، وذكر أنه هو الشارح فلم يصدقوه حتى أقام البينة على ذلك، وشهد له من كان هنالك من أهل مكة بذلك»[٤].

إن هذه الرواية لتدل على أن هذا الكتاب كان له أثر كبير وصدى واسع بين الشيوخ والتلاميذ آنذاك، فلولا أن له منزلة شهدت له بالرصانة العلمية والمعلومات النحوية لما درس، ونال هذا الاهتمام والسمعة الجيدة، وهذا يدل على شيء أخر هو أن المؤلف كان عالماً جليلاً له منزلة سامية بين جهابذة عصره، كما أن منزلة الكتاب تتأتى من منزلة صاحبه.

إن من المسلم به أن لكل عالم أو شيخ علماء أو مشايخ أخذ عنهم العلم، ولابد أن

---

(١) ينظر: تاريخ النور السافر ٢٧٧، شذرات الذهب ٨/ ٣٦٧.

(٢) ينظر: شذرات الذهب ٨/ ٣٦٨.

(٣) أي الفاكهي.

(٤) تاريخ النور السافر ٢٧٨، وينظر: شذرات الذهب ٨/ ٣٦٨.

له تلاميذ، إلا أن صاحبنا لم يذكر له شيخ أو عالم أخذ عنه النحو أو الفقه، ولم يذكروا تلاميذ ولا أشخاصاً أخذوا عنه النحو والفقه، ولم يذكر سوى أنه درس الناس وانتفعوا به[١].

أما منزلته العلمية فقد ذكر مترجموه أنه كان عالماً جليلاً ومن كبار العلماء، وله مؤلفات تدل على نبوغه ومنزلته، يقول العيدروسي: «كان من كبار العلماء مشاركاً في جميع العلوم. . . وبالجملة فإنه لم يكن له نظير في زمانه في علم النحو، فكان فيه آية من آيات الله، حتى قيل أنه سيبويه عصر ـ رحمه الله ـ»[٢]، ونقل ابن العماد الحنبلي ما ذكر العيدروسي[٣].

وذكر أنه «اشتغل بالعلم على والده وغيره، وانتفع به الناس، وكان مشاركاً في جميع العلوم، وألف كتباً مفيدة. وكتبه تدل على غزارة علمه ودقة فهمه»[٤].

توفي الفاكهي في مكة سنة ت ٩٧٢هـ[٥]، بعدما ترك العديد من المؤلفات المختلفة التي كان لها أثر فيمن بعده، فنهلوا منها العلم، ومن أهمها:

١ـ حدود النحو: وسماه صاحب الهدية ومعجم المؤلفين بـ«تعريف الحدود النحوية»[٦].

٢ـ حسن التوسل في آداب زيارة افضل الرسل[٧]: طبع بمكة المكرمة سنة (١٣١٦هـ)، بهامش الإتحاف بحب الأشراف للشيخ عبد الله الشبراوي، وبهامش خلاصة الوفا للسمهودي[٨].

---

(١) ينظر: معجم المطبوعات العربية المعربة ١٤٢٣.
(٢) تاريخ النور السافر.
(٣) ينظر: شذرات الذهب ٨/ ٣٦٧.
(٤) معجم المطبوعات العربية والمعربة ١٤٣٢.
(٥) ينظر: تاريخ النور السافر ٢٧٧، وشذرات الذهب ٨/٣٦٧، وهدية العارفين ١/ ٢٧٤، وإيضاح المكنون ٢/ ٢٠٢.
(٦) ينظر: هدية العارفين ١/ ١٤٥، ومعجم المؤلفين ١/ ٢٩٦.
(٧) ينظر: الأعلام٤/ ١٩٣، ومعجم المطبوعات ١٤٣٢.
(٨) ينظر: معجم المطبوعات ١٤٣٢.

٣ـ شرح الآجرومية: ذكره غير واحد ممن ترجم للمؤلف[١].

٤ـ شرح الحدود النحوية: وهو شرح لكتاب (حدود النحو)[٢]، وسماه بعضهم بـ«شرح تعريف الحدود»[٣]، وحققه الدكتور زكي فهمي الآلوسي، وأصدره بعنوان «شرح الحدود النحوية» وطبع بدار الكتب للطباعة والنشر بجامعة الموصل ١٩٨٨م.

٥ـ الفواكه الجنية على متممة الجُرُّومُية: وهو موضوع الدراسة.

طبع بالمطبعة الشرقية بمصر سنة ١٢٩٨، وبهامشه متممة الآجرومية في علم العربية للشيخ شمس الدين محمد بن محمد الرعيني الشهير بالحطاب[٤]، وطبع بالمطبعة الميمنية بالقاهرة سنة (١٣١٢هـ).

وطبع باسم «شرح الفواكه الجنية على متممة الآجرومية» بمطابع عيسى البابي الحلبي (١٣٤٢هـ) بالقاهرة، وبهامشه متن الآجرومية لابن آجروم ومتممة الآجرومية لمحمد بن محمد الرعيني الشهير بالحطاب المكي[٥].

وطبع في دار إحياء الكتب العربية بالقاهرة وبهامشه: متممة الآجرومية في علم العربية، تأليف شمس الدين محمد الرعيني الشهير بالحطاب[٦] ولم اعتمد هذه النسخ، وارتأيت الاستغناء عنها، والاكتفاء بالمخطوطات الثلاثة التي سيأتي وصفها.

٦ـ كشف النقاب عن مخدرات ملحة الإعراب: شرح فيه المؤلف «ملحة الإعراب» للحريري (٥١٦هـ)[٧]، وسمي أيضاً بـ«شرح الملحة»[٨]، وقد طبع هذا الكتاب

---

(١) ينظر: تاريخ النور السافر ٢٧٧، وشذرات الذهب ٨/ ٣٦٧.

(٢) ينظر: تاريخ النور السافر ٢٧٧، وشذرات الذهب ٨/ ٣٦٧، والأعلام٤/ ١٩٣.

(٣) ينظر: هدية العارفين ١/ ١٤٥، ومعجم المؤلفين ٢/ ٢٩٦.

(٤) ينظر: معجم المطبوعات العربية والمعربة ١٤٣٢.

(٥) ينظر: فهرست الكتب النحوية المطبوعة ١٢٣.

(٦) ينظر: فهرست الكتب النحوية المطبوعة ١٤٥.

(٧) ينظر: تاريخ النور السافر ٢٧٧، ومعجم المطبوعات ١٤٣٢، والأعلام٤/ ١٩٣.

(٨) ينظر: شذرات الذهب ٨/ ٣٦٧، وهدية العارفين ١/ ٤٧٢.

بالمطبعة الميمنية سنة (١٣٢٧هـ)[١] وطبع أيضاً بمطابع دار الكتب العربية بالقاهرة سنة ١٣٢٧هـ[٢].

٧ـ مجيب الندا إلى شرح قطر الندى: قام بتحقيقه محمد أمين عواد الكبيسي في رسالة الدكتوراه التي قدمها إلى كلية الآداب في جامعة بغداد سنة ١٤١٧هـ/١٩٩٦م.

ومما نسب إليه خطأ كتاب (مكة وأخبارها في الجاهلية والإسلام)[٣] وهو كتاب ذكره الدكتور زكي الآلوسي في تحقيقه لكتاب (شرح الحدود النحوية)، ولم أقف عليه فيمن ترجم له، وقد أحال المحقق إلى كتاب الفهرست لابن النديم، وهو سهو من المحقق ـ رحمه الله ـ لما بين ابن النديم (ت٣٣٩هـ) والفاكهي (ت ٩٧٢هـ) من سنين[٤].

---

(١) ينظر: معجم المطبوعات العربية ١٤٣٢.

(٢) ينظر: فهرست الكتب النحوية المطبوعة ١٦٤.

(٣) مؤلف هذا الكتاب هو محمد بن إسحاق بن عباس الفاكهي، أبو عبد الله المكي الاخباري المتوفى في حدود سنة (٢٨٥هـ)، ينظر: هدية العارفين ٦/ ٢٠.

(٤) ينظر: مجيب الندا ٩.

دراسة الكتاب

اسم الكتاب وتوثيق نسبته:

لقد ألف الحطاب الرعيني ت ٩٥٤هـ «متممة الجرومية»، وهو من كتب النحو التي نالت منزلة كبيرة بين مؤلفات النحو.

وشُرحت «متممة الجرومية» شروحاً عديدة من أهمها «الفواكه الجنية»، وأهم ما يثبت إسم هذا الكتاب قول مؤلفه في مقدمة كتابه هذا فقال: «... وسميته الفواكه الجنية على متممة الجرومية»[(١)]، إلا أن جميع ممن ترجم للفاكهي سمى هذا الكتاب بالفواكه الجنية على متممة الآجرومية[(٢)]، وربما اختصروه وسموه بـ«شرح متممة الآجرومية»[(٣)].

إذ أطلق خطأ تسمية الآجرومية على المقدمة الجرومية، إذ إن بعض ممن ترجم لابن آجروم سماها بالمقدمة الجرومية، فهذا السيوطي يقول: «محمد بن محمد بن داود الصنهاجي النحوي المشهور بابن آجروم... صاحب المقدمة المشهورة بالجرومية...»[(٤)].

وقال أيضاً: «قال الحلاوي في شرحه للجرومية... وكان مولد مؤلف الجرومية»[(٥)].

وكذلك سماها بذلك ابن العماد الحنبلي: «... أبو عبد الله محمد بن محمد بن

---

(١) الفواكه الجنية ١.

(٢) ينظر: هدية العارفين ١/ ٤٧٢، وإيضاح المكنون ٢/ ٢٠٢، والأعلام ٤/ ١٩٣، ومعجم المؤلفين ٦/ ٢٨.

(٣) ينظر: تاريخ النور السافر ٢٧٧، وشذرات الذهب ٨/ ٣٦٧.

(٤) بغية الوعاة ١/ ٢٣٨.

(٥) بغية الوعاة ١/ ٢٣٩.

داود الصنهاجي . . . صاحب المقدمة المشهورة بالجرومية»[١].

كما ورد لفظ (الجرومية) في عنوان النسخ الثلاث (أ، ب، جـ) فسمى كتابه كما في مقدمة الكتاب (الفواكه الجنية على متممة الجرومية)، كما ورد في (مجيب الندا) للمؤلف نفسه بلفظ (شرح الجرومية) لعلي الفاكهي جد المؤلف نقلاً عن مخطوط الأصل المكتوبة في زمن المؤلف[٢].

ولكن كثيراً ممن ترجم لابن آجروم سماها بالمقدمة الآجرومية[٣]، وممن ترجم للحطاب الرعيني ذكر من مصنفاته متممة الآجرومية[٤]. والراجح ما ذكرت من أن الكتاب اسمه «الفواكه الجنية على متممة الجرومية» للفاكهي كما ذكرت آنفاً.

تـاريخ تـأليفه:

لم تشر التراجم إلى تاريخ تأليف الفاكهي للكتاب إلا ما ذكره بعضهم أنه فرغ من تبييض نسخته سنة «٩٥٦هـ»[٥]، كما أن بعض مخطوطات الكتاب التي توجد في البلاد العربية ذكر ناسخوها أنه فرغ من تبييضها سنة «٩٥٦هـ»، إذ توجد نسخة في دار الكتب المصرية برقم [٤٧٦] ذكر فيها أنه فرغ من تبييضها في يوم الأحد العاشر من شهر رجب سنة «٩٥٦هـ»[٦]، وثانية في المكتبة الأزهرية برقم [٢٠٦٠] ٢٤٧٤٠ ذكر فيها أنه فرغ من تبييضها سنة «٩٥٦هـ»[٧]، وثالثة في مكتبة الإمام محمد بن سعود الإسلامية برقم [٥٣٠٩] ذكر فيها أن مؤلفه انتهى منه سنة «٩٥٦هـ»[٨].

(١) شذرات الذهب ٦/ ٦٢.

(٢) ينظر: مجيب الندا: ٥.

(٣) ينظر: كشف الظنون ٢/ ١٧٩٦، وهدية العارفين ٢/ ١٤٥، ومعجم المؤلفين ١١/ ٢١٥، والأعلام ٧/ ٢٦٣.

(٤) ينظر: هدية العارفين ٢/ ٢٤٢، وإيضاح المكنون ٢/ ٤٢٦، ومعجم المؤلفين ١١/ ٢٣٠.

(٥) ينظر: معجم المطبوعات العربية والمعربة ١٤٣٢.

(٦) ينظر: فهرس دار الكتب المصرية ٢/ ١٤٨.

(٧) ينظر: فهرس المكتبة الأزهرية ٤/ ٢٩٤.

(٨) ينظر: فهرست مخطوطات النحو والصرف بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ٢١٣.

منهج المؤلف في الكتاب:

عند الكلام عن أبواب وفصول الكتاب وترتيبها لابد من التقرير بأن المؤلف لم يخرج عما أراده الحطاب المتممة، ولم يخالفها، في منهجه الذي اختاره لترتيب تلك الأبواب والفصول، إذ نراه يتتبع صاحب المتممة في عرضه لأبواب الكتاب وشرحها.

إن الحطاب الرعيني قد قسم متممته بصورة لم تكن عند المتقدمين أمثال سيبويه أو المبرد أو غيره من المتقدمين، حيث يبتدأ متممته بمقدمة يعرف بصاحب الجرومية وأنه تصدى لها لكي يتممها، ثم أقسام الكلام، ثم الإعراب والبناء، ثم علامات الإعراب، ثم المثنى والجمع والمذكر والأسماء الستة والأمثلة الخمسة، ثم الإعراب التقديري فالممنوع من الصرف، ثم النكرة والمعرفة، ثم بعد ذلك يقسم أبواب الكتاب إلى مرفوعات ومنصوبات ومجرورات، ثم إعراب الأفعال المضارعة، ثم التوابع، ثم الأسماء العاملة عمل الفعل، ثم التنازع فالتعجب فالعدد، وينهي الكتاب بباب صرفي هو الوقف، وهو في ذلك قد أهمل بعض الأبواب النحوية، كباب نعم وبئس.

إن متابعة الفاكهي للحطاب في هذا التقسيم، إذ لم يزد عليها باباً أو فصلاً والتزم التزاماً شديداً بما في متن المتممة من أبواب، يبين أنه أراد أن يكون الشرح والمتن كتاباً واحداً لا فرق بينهما، إلا ما نراه من وضع خط أعلى متن المتممة لكي يتبين ما للحطاب وما للفاكهي.

ولا بد من الإشارة أن متن المتممة جاء مدمجاً مع الشرح، وكأنه كتاب واحد ومتن واحد لا فرق بينهما، فلم يهمل نص المتن كعادة بعض الشراح كان يأتي ببعض ما يريده ويترك غيره، بل جاء به تاماً كاملاً لم ينقص منه ولم يزد عليه، وهذه إن كانت فهي في صالح المؤلف، مخافة الإخلال.

إن في دراسة منهج ما لمؤلف ما لابد أن يتناول البحث حدوده النحوية لأبواب النحو، وصاحبنا هذا معلوم عليه شغفه بالحدود النحوية، إذ اعتنى بها عناية فائقة في هذا الكتاب، فلم يفتح باب من أبواب النحو إلا حدّ له حداً نحوياً، ووضع له تعريفاً،

ونرى ذلك جلياً واضحاً، ويظهر هذا الاهتمام انه كان على علم بالمنطق، ويدلك لذلك تأليفه لحدود النحوية، ثم شرحه في كراريس[١].

من ذلك قوله: «فالاسم وهو كلمة دلت بنفسها على معنى غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة وضعاً»[٢].

ونراه لا يغفل عن تعريفات ممن سبقه من العلماء، إذ نراه ملماً بتعريفاتهم وحدودهم من ذلك قوله: «والخبر وهو الجزء الذي تتم به الفائدة مفرداً كان أو جملة أو ظرفاً أو جاراً ومجروراً مع المبتدأ غير الوصف المستغني عن الخبر... وهذا التعريف ذكره ابن هشام في توضيحه»[٣].

وقوله: «وعرفه ـ أي التوكيد ـ في شرح الكافية بأنه تابع يقصد به كون المتبوع على ظاهرة»[٤].

وهو عندما يتعرض لحد أو تعريف أو مسألة لا يدع فيها شكاً، فهو يفصلها، ويذكر فيها الأقوال، ويوضحها بصورة جيدة، كما في الإعراب عندما تعرض له، إذ قال: «.. ثم الحد الذي ذكره ظاهر في أن الإعراب معنوي وعليه كثيرون.. وقيل إنه لفظي، واختاره ابن مالك، ونسبه إلى المحققين.. قال المرادي وهو أقرب للصواب...»[٥].

وكما كان المؤلف مهتماً بالحدود النحوية أو ما يطلق عليه بالحدود الاصطلاحية، لم يغفل عن المعنى اللغوي، إذ كان حريصاً على إيرادها، إذ يعرض للمعاني المختلفة التي ترد بها اللفظة كما في قوله: «الإعراب مصدر أعرب، يجيء لغة لمعان منها الإبانة والتحسين والتغير»[٦]. وهو عندما يورد هذه المعاني المعجمية، لا يأتي بشواهد شعرية

---

(١) ينظر: ما كتب آنفاً عن مؤلفاته.
(٢) الفواكه الجنية ٨.
(٣) نفسه ١٢١.
(٤) نفسه ٢٤٧.
(٥) نفسه ١٧.
(٦) الفواكه الجنية: ١٧.

تؤيد ذلك، وإنما يوردها مجردة من الشواهد، ويبدو ـ والله أعلم ـ أنه لكثرة ترددها في كتب النحو التي سبقته لم يورد تلك الشواهد، فكأنها من المسلم بها.

ومن ذلك قوله: «(مقدمة) بكسر الدال اسم فاعل من قدم اللازم بمعنى تقدم ويفتحها على قلة في لغة من قدم المتعدي، ويحتمل أن يكون هنا بكسر الدال من قدم المتعدي»[١].

ومن منهجه الذي ظهر بصورة جلية في كتابه هذا التعليل النحوي، أو ما يسمى بالعلة النحوية، إذ كان يعلل كل ما يراه أنه يحتاج إلى تعليل تعليلاً منطقياً فلسفياً.

ـ من ذلك قوله: «...وإنما اختص الخفض بالاسم والجزم بالفعل قصداً للتعادل: لأن الاسم خفيف إذ مدلوله بسيط، والفعل ثقيل إذ مدلوله مركب من الحدث والزمان، والسكون أخف من الحركة، فأعطي الخفيف الثقيل، والثقيل الخفيف، لتعادل خفة الاسم ثقل الحركة، ويعادل ثقل الفعل خفة السكون»[٢].

ـ وقوله: «وانما فتحوا ما قبل ياء المثنى وكسروا ما قبل ياء الجمع، لأن المثنى أكثر دوراناً من الجمع فخص بالفتحة لخفتها بخلاف الجمع»[٣].

وقد عبر الفاكهي عن «الجرومية» بلفظ «الأصل» ويشير إليها وينبه عليها بهذا الاسم، وربما أراد من ذلك أن يفرق ـ عند الإشارة والتعقيب ـ بين متن المتممة ومتن الجرومية، لأنه أراد أن ينبه القارىء لذلك الفرق.

ـ من ذلك قوله: «... وعدل عن عبارة الأصل لما فيها من التجوز...»[٤].

ـ وقوله: «.. ولما كان كلامه كالأصل يوهم أن جمع المؤنث السالم وما لا ينصرف يعرب كل منهما باستيفاء الحركات الثلاث»[٥].

---

(١) نفسه ٤.
(٢) نفسه ١٨.
(٣) نفسه ٤٥.
(٤) نفسه ٢٩.
(٥) نفسه ٤٣.

من مميزات منهج المؤلف في الكتاب السمة التعليمية التي طغت على الكتاب ونالت منه حيزاً كبيراً، ومن هذه السمة يتبين أنه ألف هذا الكتاب للمبتدئين، ولطلاب العلم، وتظهر هذه السمة من خلال اهتمامه بإعراب الأمثلة، وتعقبها إعراباً وتوضيحاً بصورة دقيقة.

ـ من ذلك قوله: «﴿إِنَّ عِدةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللّهِ اثنَا عَشَرَ شَهراً﴾، إن حرف توكيد ينصب الاسم ويرفع الخبر، وعدة الشهور اسمها، وعند اللّه ظرف متعلق بالاسم، واثنا عشر خبر إن مرفوع وعلامة رفعه الألف نيابة عن الضمة حملاً له على المثنى إذ لا مفرد له، وشهراً تميز»[١].

ـ وقوله: «(وَتَرَى الجِبَالَ)، ترى فعل فاعل، والجبال منصوب على أنه مفعول به وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره وهو جمع تكسير منصرف...»[٢].

كما جاءت في هذا الكتاب بعض المسائل الصرفية التي جاء بها المؤلف، فتتبعها وبين ما أشكل منها، من ذلك قوله: «والآل... أصله عند سيبويه أهل لتصغيره على أهيل قلبت الهاء همزة، ثم الهمزة ألفاً، والقلب شاذ سهله الثاني، وعند الكسائي أول بواو مفتوحة من آل إليه يؤول لتصغيره على أويل قلبت الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها»[٣].

ومثله: «أما نحو اشتروا ودعوا فالأصل اشتريوا بياء مضمومة. ودعووا بواوين أولهما مضمومة ثم تحركت الياء والواو، وانفتح ما قبلها فقلبتا ألفين، ثم حذفت الألف لالتقاء الساكنين»[٤].

يعد هذا الكتاب مصدراً من المصادر التي تعنى بالشواهد والأمثلة، وإعرابها بصورة مفصلة، كذلك يعد من الكتب التي تهتم بالمسائل الخلافية، ولقد أجاد الفاكهي في شرح الكتاب إجادة كبيرة.

---

(١) الفواكه الجنية ٢٩.
(٢) نفسه ٣٠، وغيرها من المواضع الأخرى.
(٣) نفسه ٣.
(٤) نفسه ٢٥.

مذهبه النحوي:

لقد صار معلوماً لكل دارس وباحث في نحو اللغة العربية أن علماء العربية قد نهجوا مذهبين، إما بصرياً أو كوفياً، وصار من ضروريات دراسة أي شخصية نحوية دراسة مذهبة النحوي.

ولكي نتعرف على مذهب أي شخصية نحوية لابد لنا أن نتعرض لموقفه من المسائل الخلافية، فهي التي تظهر ميل العالم لأي مذهب من المذهبين، ومن المعروف أن المسائل الخلافية في النحو العربي كثيرة، ولكل من المذهبين رأي فيها.

إن المؤلف عالم جليل ذو بصيرة وفهم ثاقب، فلم تكن عصبية المذهب هي التي تطغى عليه، وإنما كان يتناول المسائل الخلافية بصورة علمية دقيقة، وكذلك كان يرجح ويصوب ما يراه المنهج العلمي هو الصواب، فكان يوافق الجمهور تارة، والبصريين تارة، والكوفيين تارة أخرى.

فمن موافقة للجمهور:

- أن عسى وليس فعلين، لا اسمين[١].
- وأن خبر كان وأخواتها ما عدا ليس يجوز تقدمه عليهن ولو كان جملة[٢].
- وأن التوكيد بأجمع وأخواتها يكون بتقديم أجمع فاكتع فابصع فاتبع[٣].

ومن موافقته للبصريين:

- أن فعل الأمر مبني على السكون[٤].
- وأن العامل في الخبر المبتدأ[٥].

---

(١) ينظر: الفواكه الجنية ١٢.

(٢) ينظر: نفسه ١٣٢.

(٣) ينظر: نفسه ٢٥١-٢٥٢.

(٤) ينظر: نفسه ٢٣.

(٥) ينظر: نفسه ١٢٤-١٢٥.

ـ وأن أداة الشرط لا تدخل على الاسم، وإنما على الفعل[١].

ـ وان رب تدخل على ضمير غائب ملازم للإفراد وان كان التمييز مثنى أو مجموعاً[٢].

ـ وأن الفعل المضارع منصوب بأن مضمرة بعد حتى وأخواتها وجوباً[٣].

ـ وأن الاسم المتنازع فيه عاملان الثاني أحق بالعمل وفاقاً للبصريين[٤].

ومن موافقته للكوفيين:

ـ أن الفعل المضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم[٥].

ـ وجواز نيابة غير المفعول به مع وجوده في باب النائب عن الفاعل[٦].

وربما يذكر ما يراه البصريون والكوفيون فيذكر مقررات المسألة الخلافية، فيصف منها موقف المحايد من دون إبداء للرأي فيها، فيتركها غفلاً من دون ترجيح، من ذلك أن المصدر ينعت به، فهو عند البصريين على تقدير مضاف، وعند الكوفيين مؤول بالمشتق[٧].

ويعد المصطلح النحوي من ضروريات تحليل مادة الكتاب والوقوف على المذهب النحوي للمؤلف وعلامة له، إذ من المعلوم ان لكل مدرسة من المدرستين البصرية والكوفية مصطلحاتها الخاصة بها، ونرى الفاكهي قد فرق بين مصطلحات المدرستين في كتابه هذا يدلل على الغاية التعليمية تقتضي استخدام المصطلح الأكثر شهرة بين علماء العربية من دون إغفال للمصطلحات الأقل شهرة، بل يذكرها حتى يعرف

---

(١) ينظر: نفسه ١٠٤.

(٢) ينظر: نفسه ٢٠٨.

(٣) ينظر: نفسه ٢١٥-٢١٦.

(٤) ينظر: نفسه ٢٦٨.

(٥) ينظر: نفسه ٢١٥.

(٦) ينظر: نفسه ١١٦.

(٧) ينظر: الفواكه الجنية ٢٣٣.

القارىء بها.

ـ من ذلك استخدام مصطلح الجر ويسميه الكوفيون الخفض[١].

ـ واستخدامه أيضاً مصطلح النائب عن الفاعل، ويسميه الجمهور (ما لم يسم فاعله). أو (المفعول الذي لم يسم فاعله)، أما مصطلح النائب عن الفاعل فمصطلح أطلقه ابن مالك[٢].

ـ كذلك استخدامه مصطلح ضمير الفصل وهو مصطلح بصري، وذكر أن الكوفيين يسمونه عمداً. قال: «... وسمي بذلك لفصل الخبر عن احتمال الصفة... والكوفي يسميه عماداً...»[٣].

ـ كذلك استخدامه مصطلح لا النافية للجنس وهو مصطلح بصري، وأشار إلى أنها تسمى لا التبرئة، وهو مصطلح كوفي[٤].

ـ واستخدامه مصطلح التميز وهو مصطلح بصري، وأشار إلى أنه يسمى التفسير والتبيين والتكرير وهذه كلها مصطلحات كوفية[٥].

ـ واستخدامه أيضاً مصطلح المفعول فيه مصطلح بصري، ويسمى عند الكوفيين المحل أو الصفة[٦].

مما سبق يتبين أن المؤلف لم يكن متعصباً لمذهب معين، وإن كان يميل إلى المذهب البصري، لكن هذا ليس دليلاً كافياً على بصريته، إذ أنه رجح في بعض المسائل ما يراه الكوفيين كما هو مبين آنفاً، كما نرى تلك الأمانة العلمية في طرحه وعرضه للمادة النحوية، وتتجلى تلك الأمانة في عدم إغفاله المصطلحات الكوفية،

---

(١) ينظر: نفسه ٩.
(٢) ينظر: نفسه ١١١.
(٣) ينظر: نفسه ١٤٩.
(٤) ينظر: نفسه ١٥٥.
(٥) ينظر: نفسه ١٩٣.
(٦) ينظر: نفسه ١٨١.

وهذا يدل دلالة واضحة على أنه أراد من شرحه هذا أن يكون نافعاً للمتعلمين موضحاً ومبيناً ما يشكل عليهم من المسائل النحوية.

مـــوارده:

لقد استعان المؤلف على شرحه هذا بموارده سواء كانت أعلاماً أو كتباً، وقسمت موارده إلى قسمين:

أولاً: الأعـــــلام:

وهي كالآتي:

- الخليل بن أحمد الفراهيدي «ت ١٧٠هـ»، وقد ذكره مرتين[١].
- أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه «ت١٨٠هـ» وقد ذكره ثلاث عشرة مرة[٢].
- يونس بن حبيب الضبي البصري «ت١٨٣هـ»، وقد ذكره مرتين[٣].
- علي بن حمزة الكسائي «ت١٨٩هـ»، وقد ذكره خمس مرات[٤].
- أبو زكريا يحيى بن زيا د الفراء «ت٢٠٧هـ»، وقد ذكره أربع مرات[٥].
- أبو الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش «ت٢١٥هـ»، وقد ذكره أربع مرات[٦].
- أبو عثمان بكر بن محمد المازني «ت٢٤٧ أو ٢٤٩هـ»، وقد ذكره مرتين[٧].
- أبو العباس محمد بن يزيد المبرد «ت٢٨٥هـ»، وقد ذكره ثلاث مرات[٨].

---

(١) ينظر: ٩٨، ١٩٤.
(٢) ينظر: ٣، ٦٣، ٧٤، ٧٩، ٨٤، ٩٨، ١٣٩، ١٨٤، ٢٠٩، ٢٣٦، ٢٥٩، ٢٦٣، ٢٧٠.
(٣) ينظر: ١٥٤، ١٧٦.
(٤) ينظر: ٣، ١١٣، ١٩٧، ٢٦٩، ٢٠٤.
(٥) ينظر: ٥٠، ١١٢، ٢٢٣، ٢٦٩.
(٦) ينظر: ٤، ١٥٤، ١٦٥، ١٦٨.
(٧) ينظر: ١٩٧، ١٩٨.
(٨) ينظر: ١٤١، ١٩٧، ١٩٨.

- أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي «ت٣٣٧هـ»، وقد ذكره مرتين[١].
- أبو سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي «ت٣٦٨هـ»، وقد ذكره مرة واحدة[٢].
- أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي «ت٣٧٧هـ»، وقد ذكره أربع مرات[٣].
- الحسين بن محمد بن المفضل المعروف بالراغب الأصفهاني «ت٥٠٢هـ»، وقد ذكره مرة واحدة[٤].
- أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري «ت٥٣٨هـ»، وقد ذكره خمس مرات[٥].
- أبو علي عمر بن محمد بن عمرو الشلوبين «ت٦٤٥هـ»، وقد ذكره مرة واحدة[٦].
- أبو عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب «ت٦٤٦هـ»، وقد ذكره أربع عشرة مرة[٧].
- أبو عبد الله محمد بن يحيى بن هشام الخضراوي «ت٦٤٦هـ»، وقد ذكره مرة واحدة[٨].
- أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن عصفور الإشبيلي «ت٦٦٩هـ»، وقد ذكره مرتين[٩].

---

(١) ينظر: ٥٠، ١٢٩.
(٢) ينظر: ١٤١.
(٣) ينظر: ٦٢، ١٣٤، ١٤١، ١٨٤.
(٤) ينظر: ١٨٠.
(٥) ينظر: ٤٧، ٦٥، ١٥٤، ١٦٧، ١٩٦.
(٦) ينظر: ١٤١.
(٧) ينظر: ٦٦، ١٤٥، ١٥٢، ١٥٣، ١٥٤، ١٨٠، ١٨٨، ١٩٨، ٢٠٣، ٢٠٨، ٢١٢، ٢٣٠، ٢٦٥، ٢٧٦.
(٨) ينظر: ٢٤٢.
(٩) ينظر: ٢٠٣، ٢٧٦.

- جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك «ت٦٧٢هـ»، وقد ذكره أربع وعشرين مرة[١].

- أبو الفضائل محمد بن الحسن الرضي الاستربادي «ت٦٨٦هـ»، وقد ذكره أربع عشرة مرة[٢].

- بدر الدين محمد بن محمد بن عبد الله بن مالك «ت٦٨٦هـ»، وقد ذكره مرتين[٣].

- بهاء الدين محمد بن إبراهيم بن محمد بن النحاس «ت٦٩٨هـ»، وقد ذكره مرة واحدة[٤].

- شمس الدين محمد بن أبي الفتح البعلي «ت٧٠٩هـ»، وقد ذكره مرة واحدة[٥].

- محمد بن محمد بن داود الصنهاجي المعروف بابن آجروم «ت٧٢٣هـ»، وقد ذكره أربع مرات[٦].

- أبو إسحاق محمد بن إبراهيم السفاقسي «ت٧٤٢هـ»، وقد ذكره مرة واحدة[٧].

- أبو حيان محمد بن يوسف بن حيان الأندلسي «ت٧٤٥هـ»، وقد ذكره أربع مرات[٨].

- الحسن بن قاسم بن عبدالله المرادي المعروف بابن أم قاسم «ت٧٤٩هـ»، وقد ذكره أربع مرات[٩].

---

(١) ينظر: ١٠، ١٥، ١٧، ٦٤، ٥٠، ٩٦، ١١١، ١١٦، ١٤٢، ١٤٧، ١٥٢، ١٥٣، ١٦٦، ١٨٤، ١٩٧، ٢١٢...

(٢) ينظر: ١٣، ٧٤، ١٠٩، ١٢٧، ١٢٨، ١٤٥، ١٥٤، ١٦٦، ١٦٧، ١٩٠، ٢٠٣، ٢١١، ٢٣٠....

(٣) ينظر: ٧٤، ٢٢٣.

(٤) ينظر: ٥٧.

(٥) ينظر: ٢٧٤.

(٦) ينظر: ٥، ٥٠، ١٦٨، ٢٣١.

(٧) ينظر: ١٠٧.

(٨) ينظر: ١١٦، ١٦٨، ٢٠٤، ٢٢٣.

(٩) ينظر: ١٧، ١٨٢، ١٩٠، ١٩٦.

- أحمد بن يوسف بن عبدالدائم المعروف بالشهاب الحلبي «ت٧٥٦هـ»، وقد ذكره مرة واحدة[١].

- أبو عبدالله محمد بن يوسف بن هشام الانصاري «ت٧٦١هـ»، وقد ذكره سبع عشرة مرة[٢].

- إبراهيم بن محمد الغرناطي الشاطبي «ت٧٩٠هـ»، وقد ذكره مرتين[٣].

- مسعود بن عمر بن عبدالله التفتازاني «ت٧٩١هـ»، وقد ذكره مرة واحدة[٤].

- أبو زيد عبدالرحمن بن صالح المكودي «ت٨٠١هـ»، وقد ذكره مرة واحدة[٥].

- محمد بن أبي بكر بن عمر المعروف بالدماميني «ت٨٣٨هـ»، وقد ذكره أربع مرات[٦].

- شمس الدين محمد بن محمد الرعيني المعروف بالحطاب المالكي «ت٩٥٤هـ»، وقد ذكره مرة واحدة[٧].

- النجم السعيد: وقد ذكره مرة واحدة[٨].

وبعد أن وردت أسماء العلماء الذين أخذ منهم، رأيت أن أذكر ما أُبهم من موارده مثل إحالته على بعضهم أو منهم... ألخ، وقد رتبتهم حسب الكثرة فإن تساويا رتبتهم حسب حروف المعجم:

- بعضهم[٩]: واستطعت الوقوف على ما أمكن منهم، وقد نبهت على ذلك في

---

(١) ينظر: ٧٢.
(٢) ينظر: ٧٢، ٧٣، ٧٤، ٨٤، ١٠٥، ١٢١، ١٢٢، ١٢٧، ١٣٧، ١٤٥، ١٨٢....
(٣) ينظر: ١٠٨، ٢٥٦.
(٤) ينظر: ١٢٣.
(٥) ينظر: ١٩١.
(٦) ينظر: ١٩٦، ٢٣١، ٢٤٨، ٢٥١.
(٧) ينظر: ٢.
(٨) ينظر: ٢١١.
(٩) ينظر: ١٥، ٩٣، ١٠٣، ١١٠، ١١٨، ١٢٠، ١٣٨، ١٣٩، ١٤١، ١٨٣، ١٩٦، ٢٠٥، ٢١١، ٢٧٨.

=

هوامش التحقيق.

ـ البصريون: وقد ذكره عشر مرات[١].

ـ الجمهور: وقد ذكره أربع مرات[٢].

ـ الكوفيون: وقد ذكره ثمان مرات[٣].

ـ البصري والكوفي: وقد ذكره ثلاث مرات[٤].

ـ بعض شراح الألفية: وقد ذكره مرة واحدة[٥].

ـ صاحب الإرشاد، لم أقف عليه[٦].

ثانياً: الكتب:

لم يعتمد الفاكهي عند شرحه متممة الجرومية على ما أورده من أعلام فحسب، بل أشار إلى عدد من الكتب والمؤلفات النحوية التي استقى منها علمه، وقد أكثر من اعتماده على كتب ابن الحاجب وابن مالك وابن هشام وغيرهم وتعد مؤلفات هؤلاء الأعلام من أهم الكتب التي اعتمد عليها المؤلف، مضافاً إليها الكتب الأخرى، وهي كالآتي:

ـ الكشاف: للزمخشري «ت٥٣٨هـ»، وقد ذكره مرة واحدة[٧].

ـ المفصل: للزمخشري، وقد ذكره مرتين[٨].

---

(١) ينظر: ١١، ٦٢، ٧٤، ١٣٢، ١٤٢، ٢١٨، ٢٣٣، ٢٥٢، ٢٥٨، ٢٦٨.

(٢) ينظر: ٨٩، ١٥١، ١٦٧، ١٦٩.

(٣) ينظر: ١١، ١١٦، ١٦٥، ٢٠٨، ٢٣٣، ٢٤٢، ٢٥٢، ٢٦٨.

(٤) ينظر: ٩٤، ١٤٩، ٢٣١.

(٥) ينظر: ١٥١.

(٦) ينظر: ٥٨.

(٧) ينظر: ٦٥.

(٨) ينظر: ٦٥.

- الكافية: لابن الحاجب «ت٦٤٦هـ»، وقد ذكره مرة واحدة[١].
- الأمالي النحوية: لابن الحاجب، وقد ذكره مرة واحدة[٢].
- التسهيل: لابن مالك «ت٦٧٢هـ»، وقد ذكره أربع مرات[٣].
- الألفية: لابن مالك: وقد ذكره أربع مرات[٤].
- شرح الكافية الشافية: لابن مالك: وقد ذكره مرتين[٥].
- شرح عمدة الحافظ: لابن مالك، وقد ذكره مرة واحدة[٦].
- المجيد في أعراب القرآن المجيد: للسفاقسي «ت٧٤٢هـ»، وقد ذكره مرة واحدة[٧].
- ارتشاف الضرب: لأبي حيان الأندلسي «ت٧٤٥هـ»، وقد ذكره مرة واحدة[٨].
- اللمحة البدرية: لأبي حيان الأندلسي، وقد ذكره مرة واحدة[٩].
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: للشهاب الحلبي «ت٧٥٦هـ» ، وقد ذكره مرة واحدة[١٠].
- مغني اللبيب: لابن هشام الأنصاري «ت٧٦١هـ»، وقد ذكره إحدى عشرة مرة[١١].
- أوضح المسالك: لابن هشام الأنصاري، وقد ذكره سبع مرات[١٢].

---

(١) ينظر: ٢١٠.
(٢) ينظر: ٢٩٣.
(٣) ينظر: ٥٦، ١٣٩، ٢٤٢، ٢٧٧.
(٤) ينظر: ٦٨، ٨٥، ٩٤، ١٢٠.
(٥) ينظر: ١٦٧، ٢٤٧.
(٦) ينظر: ١٩٧.
(٧) ينظر: ١٠٧.
(٨) ينظر: ٢٢٣.
(٩) ينظر: ١٣٨.
(١٠) ينظر: ٧٢.
(١١) ينظر: ٩٢، ١٢٠، ١٢٤، ١٢٦، ٢٠٤، ٢٠٨، ٢٤٠، ٢٤٢، ٢٥٨، ٢٦٧، ٢٧٨.
(١٢) ينظر: ٤٦، ٧٣، ١٢١، ١٦٦، ١٧٨، ١٨٨، ٢٥٢.

- شذور الذهب: لابن هشام الأنصاري، وقد ذكره مرتين[١].
- شرح شذور الذهب: لابن هشام الأنصاري، وقد ذكره مرتين[٢].
- شرح القطر: لابن هشام الأنصاري، وقد ذكره مريتن[٣].
- القطر: لابن هشام الأنصاري، وقد ذكره مرة واحدة[٤].
- الجامع الصغير: لابن هشام الأنصاري، وقد ذكره مرة واحدة[٥].
- مجيب الندا إلى شرح قطر الندى: للفاكهي «٩٧٢هـ»، وقد ذكره سبع مرات[٦].
- الحدود النحوية وشرحها: للفاكهي، وقد ذكره مرة واحدة[٧].

لقد تعددت وتنوعت طرق النقل عن موارده، سواء كانت كتباً أم أعلاماً فمن هذه الطرق طريقة النقل بالمعنى، من ذلك قوله: «ونحو في الدار رجل، إنما وجب تقديمه لأنه المصحح لوقوع النكرة مبتدأ كما هو قضية كلامهم، أو لدفع إلباس الخبر بالصفة على ما في المغني»[٨]، ومثله: «قال الدماميني: وما صرح به في المغني من أنه إنما يؤكد بأجمع وأخواته بعد التأكيد بكل سهو»[٩].

ومن هذه الطرق أيضاً طريقة النقل بالنص، من ذلك قوله: «ويدلك لذلك قول صاحب التسهيل: «ونصب مفعول علمت زيداً أبو من هو؟، أولى من رفعه»[١٠]، ومنه قوله: «وعطف الحرف على الحرف غريب»[١١].

(١) ينظر: ١٣٩، ١٦٦.
(٢) ينظر: ١٤٠، ٢٧٨.
(٣) ينظر: ١٨٨، ٢٦٣.
(٤) ينظر: ١٣٨.
(٥) ينظر: ١٨٢.
(٦) ينظر: ٢٥، ٤٩، ٨١، ١٢٦، ١٤٥، ٢١٨، ٢٦٣.
(٧) ينظر: ١٢١.
(٨) الفواكه الجنية ١٥٢ - ١٦٢.
(٩) نفسه: ٢٥١.
(١٠) نفسه ١٦٦.
(١١) نفسه: ٢٤٦.

أما أساليبه في النقل عن موارده فمتعددة، فهو قد يذكرها بأسمائها مع ذكر مؤلفيها، من ذلك: «... ورجحان النصب فيما ذكر هوما في التوضيح، وجزم ابن الحاجب في كافيته بوجوبه، وكذا ابن هشام في شرح القطر، وقال: إنه الأصح»[1]، ومنه أيضاً: «ولهذا لا يجوز توكيد النكرة بها عند البصريين مطلقاً...، وعليه جاء قوله:

يَالَيْتَ عِدَّةَ حَولٍ كُلُّهِ رَجَبُ.

بخلاف صمت زماناً كله، لإنتفاء الشرط الأول، وبخلاف نحو صمت شهراً نفسه لانتفاء الشرط الثاني...، وصححه ابن هشام في توضيحه»[2].

وقد يكتفي بالإشارة إلى اسم الكتاب من دون ذكر المؤلف، من ذلك: «وأما لا النافية للوحدة والجنس ظاهراً... وأكثر عملها واقع في الشعر، ولا يختص به، وهذا مخالف لما في القطر والملحة...»[3]، ومنه أيضاً: «... ولا النافية في جواب القسم كما في التوضيح والشذور...»[4].

مما ذكر آنفاً يتبين أن الفاكهي كان ملماً بموارده مبيناً وموضحاً ما ينقله من نصوص ونقولات، إذ إنه نقل عن كثير من العلماء والكتب، إما ضمناً أو تصريحاً، واستعان بموارده لكي يخرج هذا الشرح على أكمل وجه يريده له مؤلفه.

شواهد الكتاب:

١- القرآن الكريم وقراءاته:

لقد كان القرآن الكريم وما زال وسيبقى المنهل العذب والمورد الصافي، الذي ينهل منه العلماء في كل العلوم بلا استثناء وليس حصراً على العلوم الشرعية، فقد ظهرت في العصر الحديث معجزاته في علوم مختلفة.

---

(١) نفسه ١٨٨.

(٢) نفسه ٢٥٢.

(٣) نفسه ١٣٨.

(٤) نفسه: ١٦٦.

من تلك العلوم الشرعية علم اللغة العربية، إذ يعد العمود الفقري لها والركن الأساس في الاستشهاد، ويحتل المكانة الأولى والمنزلة الأعلى في ذلك، إذ احتل المنزلة الأولى من أمثلة المؤلف.

من أهم ما يظهر في أمثلة السمة التعليمية التي تبدو بصورة جلية، وأكثرها وضوحاً في الآيات القرآنية، من ذلك قوله: «... ومثل ذلك ﴿وَٱللَّهُ يَقۡضِي بِٱلۡحَقِّۖ﴾ [غافر: ٢٠]، ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَعِبۡرَةٗ لِّمَن يَخۡشَىٰٓ﴾ [النازعات: ٢٦]، فيقضي ويخشى كل منهما فعل مضارع معتل الآخر وعلامة رفعه ضمة مقدرة في الآخر منع من ظهورها في الاستثقال، وفي الثاني التعذر»[1].

وقد يعرب آية قرآنية جاء بها الحطاب الرعيني في المتممة شاهداً، ويبين ذلك بصرة مفصلة، من ذلك قوله: «.. (نحو ﴿رَبَّنَا وَٱجۡعَلۡنَا مُسۡلِمَيۡنِ لَكَ﴾ [البقرة: ١٢٨]، اجعلنا فعل وفاعل ومفعول أول، ومسلمين مفعول ثان، وهو منصوب وعلامة نصبه الياء المفتوح ما قبلها المكسور ما بعدها حملاً للنصب على الجر لاشتراكهما في كون كل منهما فضلة مستغنى عنه»[2].

وعندما يأتي صاحب المتممة بآية قرآنية شاهداً فقد يكملها المؤلف تثميناً للفائدة، من ذلك قوله: «... (أو جمع التكسير نحو) ﴿يَعۡمَلُونَ لَهُۥ مَا يَشَآءُ (مِن مَّحَٰرِيبَ) وَتَمَٰثِيلَ﴾ [سبأ: ١٣]، فمحاريب جمع تكسير مجرور بالفتحة للجمعية المكررة وما بعده معطوف عليه»[3].

وقد يأتي بعض العلماء بآية مستشهداً بها على مسألة نحوية، ويقوم المؤلف بإيراد ذلك والرد عليهم معترضاً عليهم ومبيناً ذلك الاعتراض:

- من ذلك قوله: «... ، وقد يكون التقدم واجباً... ، (إلا) خبر (ليس) عند جمهور البصريين قياساً... ، ولا حجة للمجيز في قوله تعالى: ﴿ألا يَوۡمَ يَأۡتِيهِمۡ لَيۡسَ

---

(١) الفواكه الجنية ٢٨.

(٢) الفواكه الجنية ٣٣.

(٣) الفواكه الجنية: ٣٨.

مَصْرُوفاً عَنهم﴾، لجواز أن يكون يوم مبتدأ بني لإضافته إلى الفعل، أو منصوباً بفعل مقدر»[١].

ـ وقوله: «. . . ، وخالف الكسائي في هذا الشرط فجوز الجزم في المثال بتقدير أن بغير نفي. . .ولا حجة له في قراءة بعضهم: ﴿وَلَا تَمْنُن تَسْتَكْثِرْ﴾ [المدثر: ٦]»[٢].

وقد يحكم على عامل إلى أنه لم يأت عاملاً في غير آيتين فقط مستدلاً بقول عالم من العلماء، من ذلك قوله: «وقد ورد القرآن بإعمالها كقوله تعالى: ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾ [يوسف: ٣١]، ﴿مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمْ﴾ [المجادلة: ٢]، ولم يقع في القرآن إعمال ما صريحاً في غير هاتين الآيتين، قاله ابن هشام»[٣].

وقد يبين ويوضح آية جاء بها صاحب المتممة، ويذهب الإشكال منها، من ذلك قوله: «. . . (نحو ﴿لَئِنْ أَكَلَهُ الذِّئْبُ وَنَحْنُ عُصْبَةٌ﴾ [يوسف: ١٤]، فجملة ونحن عصبة من الذئب مرتبطة بالواو فقط، ولا مدخل لنحن في الربط لعدم عودة إلى صاحب الحال، وقد استشكل بعضهم وقوع الحال هذه الجملة حالاً مع أنها ليست مبنية لهيأة الفاعل أو المفعول بل لهيأة زمن الفعل»[٤].

أما القراءات القرآنية فقد جاءت في الكتاب متناثرة في كثير من أبواب الكتاب، سواء كانت استشهاداً من الحطاب أم المؤلف، ويتبين أن المؤلف قد كان على علم بالقراءات القرآنية، فهو قد يأتي بالقراءة القرآنية شاهداً على لغة لهجية أو مسالة صرفية:

ـ من ذلك قوله: «وقرىء ﴿أَلَمْ نَشْرَحَ﴾ [الشرح: ١]، بنصب نشرح، واستدل بعضهم على أن لم تنصب في لغة»[٥].

---

(١) نفسه ١٣٢.

(٢) الفواكه الجنية: ٢٢٦.

(٣) الفواكه الجنية: ١٣٧.

(٤) الفواكه الجنية: ١٩٢-١٩٣.

(٥) الفواكه الجنية: ٢٢٤.

ـ وقوله: «ولك أيضاً إشمام الكسرة الضمة، ومعنى الإشمام هنا خلط الكسرة -أي شوب الكسرة - فاء الفعل بشيء من صوت الضمة... وبها قرأ ابن عامر والكسائي في قيل وغيض»[1].

وقد يعقب على صاحب المتممة بأن يصف قراءة ذكرها صاحب المتممة بالشذوذ أو بالضعف أو بذكر من قرأ بها:

ـ من ذلك قوله: «... وقرىء (في الشواذ ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ [ص:٣]...»[2].

ـ وقوله: «... (وقرىء ﴿رَبُّ السِّجنُ﴾ [يوسف:٣٣] ـ بضم الباء ـ وهي ضعيفة) جداً»[3].

ـ وقوله: «...(النهي نحو: ﴿وَلَا يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ إِلَّا ٱمْرَأَتُكَ﴾ [هود:٨١] بالرفع في قراءة أبي عمرو وابن كثير...»[4].

ـ وقوله: «... (ويجوز اثباتها) أي الياء، كقراءة ابن كثير...»[5].

وقد يوضح معنى آية ما على وفق قراءة معينة قرأ بها أحد القراء، من ذلك قوله: «ومنه قراءة سعيد بن جبير رحمه الله تعالى: ﴿إنِّ الذين تَدْعُونَ مِنْ دُونِ الله عِبَادَاً أَمثالكم﴾[6]، بتخفيف أن وكسرها لالتقاء الساكنين، ونصب عباد بالخبرية والمثلية المنفية في هذه القراءة هي المثلية في الإنسانية، والمثبت في القراءة المشهورة هي المثلية في العبودية، فلا مخالفة في المعنى بين القراءتين لتواردهما على محل واحد فاندفع الاعتراض»[7].

---

(١) الفواكه الجنية: ١٢٠.
(٢) الفواكه الجنية: ١٤٠.
(٣) الفواكه الجنية ١٧٦.
(٤) الفواكه الجنية: ٣٨.
(٥) نفسه: ٢٨٠.
(٦) سورة الأعراف: ١٩٤.
(٧) الفواكه الجنية: ١٣٩.

وهو عند ما يريد أن يثبت قراءة يأتي بقول أحد علماء النحو، من ذلك قوله: «...، وألحق الفراء الترجي بالتمني، وتبعه ابن مالك، وقال ابنه: «ويجب قبوله لثبوته سماعاً كقراءة حفص عن عاصم نحو: ﴿لَّعَلِّيٓ أَبۡلُغُ ٱلۡأَسۡبَٰبَ ٣٦ أَسۡبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ﴾ [غافر: ٣٦-٣٧]، بالنصب»...»[١].

ومما سبق يتضح أن المؤلف قد كان عالماً بالنحو حافظاً للقرآن على علم بالقراءات المتواترة والشاذة، متتبعاً لآراء النحاة عالماً باللغات واللهجات، أميناً في طرح المادة العلمية.

٢- الحديث النبوي الشريف:

يعد الحديث النبوي الشريف هو المصدر الثاني للتشريع الإسلامي، إذ استقى علماء الشريعة أصولهم، ويعد من مصادر الاستشهاد الأصولية، لكنه ظل نقطة خلاف ونقاش بين علماء العربية من حيث كونه شاهداً في المسائل النحوية[٢]، إذ تباينت آراء العلماء لاسيما المتأخرين منهم على ثلاثة مذاهب هي:

- المذهب الأول: أجاز الاستشهاد بالحديث كله، وعلى رأسه ابن خروف ت: ٦٠٩هـ، وابن مالك ت٦٧٢هـ.

- المذهب الثاني: اتخذ من المحايدة سبيلاً له، وأجاز الاحتجاج بالحديث الذي عُني بنقل وضبط روايات ألفاظه، وعلى رأسه الإمام الشاطبي ت ٧٩٠هـ.

- المذهب الثالث: منع الاحتجاج بالحديث مطلقاً، وعلى رأسه ابن الصائغ ت ٦٨٠هـ، وأبو حيان ت ٧٤٥هـ[٣].

على الرغم من استخدام المؤلف الحديث دليلاً نحوياً، وإيراده له بكثرة، لكنه

---

(١) الفواكه الجنية ٢٢٣.

(٢) ينظر: مجيب الندا ٤٨.

(٣) ينظر: موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف ٤٩.

لايعد ممن يرجحون الاستشهاد به، ، إذ على الرغم من انه جاء بالحديث إلا أنه أشار إلى أنه لا يقاس عليه كما في قوله: «كقولهم «عليه مائة بيضاً»، وفي الحديث: «فصلى رسول اللّه ﷺ قاعداً وصلى وراءه رجال قياماً»، ولا يقاس عليه»[١].

كما أورد المؤلف الحديث دليلاً على مسألة لهجية، مستدلاً على هذه اللغة بهذا الحديث، قال: «(وتبدل) لام إلى المعرفة (ميماً في لغة حير) قبيلة من العرب، وقد نطق النبي ﷺ بها، قال: «ليس من أمبر أمصيام في أمسفر»[٢] ونقلت هذه اللغة عن طيّيء. . .»[٣].

وعند النظر في الكتاب نراه قد أورد حديثاً، وهو دليل احتج به بعض العلماء على مسألة نحوية معينة، ثم رد ذلك عليه، ووضح ما يلبس منها:

ـ من ذلك قوله: «(وللفاعل أحكام) كثيرة (منها: أنه لايجوز حذفه) وحده، . . . ، وقد أجازه بعضهم محتجاً بخبر: «لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن، ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن»[٤]، إذ لا يصح أن يجعل فاعل يشرب ضميراً يعود على الزاني، لأنه خلاف المعنى المراد، فتعين أن يكون فاعله محذوفاً وهو الشارب، واجيب بأن فاعله ضمير يعود على الشارب المفهوم منه، لأن يشرب يستلزم شارباً، وحسَّنَ ذلك تقدم نظيره في: لايزني الزاني»[٥].

ـ وقوله: «ويشترط في الجزم بعد النهي صحة إقامة شرط منفي مقامه. . . ، وخالف الكسائي في هذا الشرط. . . محتجاً بقوله عليه السلام نحو: «لا ترجعوا بعدي كفاراً يضرب بعضكم رقاب بعض»[٦]، فإنه لا يصح تقدير (لا)، فيه مع أنه ورد

---

(١) الفواكه الجنية ١٩٢.

(٢) مسند الإمام أحمد ٥/ ٣٦٢، وفي النسائي ٤/ ١٧٥ «ليس من البر الصيام في السفر».

(٣) الفواكه الجنية ١٠٠.

(٤) صحيح البخاري ٣/ ٢٧١، صحيح مسلم ١/ ٧٦.

(٥) الفواكه الجنية ١٠٣.

(٦) صحيح البخاري ٩/ ٩٠، صحيح مسلم ١/ ٨٢.

مجزوماً، وهذا ونحوه محمول عند غيره محمول على إبدال الفعل من الفعل»[١].

وقد يأتي بالحديث دليلاً على مسألة خلافية، وفيها آراء مختلفة، ويجعل الحديث دليلاً وحيداً على هذه المسألة، نحو: «(و) الفعل الماضي (منه نعم وبئس) على الأصح لقبولهما التاء المذكورة، ففي الحديث: «من توضأ يوم الجمعة فبها ونعمت ومن اغتسل فالغسل أفضل»[٢] وفيه أيضاً: «وأعوذ بك من الخيانة فإنها بئست البطانة»[٣]، وقيل إنهما اسمان لدخول حرف الجر عليهما...»[٤].

وهو عندما يورد الحديث ربما يأتي بالأوجه الإعرابية التي يحتملها الحديث، تبياناً وتوضيحاً للقارىء، كما أنه يوردها كي لا يغفل عنها القارىء، من ذلك قوله:

«...(الناس مجزيون بأعمالهم إن خيراً فخير وإن شراً فشر»)[٥]، فحذفت كان مع اسمها أيضاً، والتقدير إن خيراً فجزاؤهم خير، وإن كان عملهم شراً فجزاؤهم شر، وهذا الذي ذكره من نصب الأول ورفع الثاني هو ارجح الأوجه في مثل هذا التركيب، ويجوز رفع الأول ونصب الثاني، ورفعهما، ونصبهما...»[٦].

وقد لاحق المؤلف أمثلة صاحب المتممة من الأحاديث التي أوردها، وتعقبها تفسيراً وإعراباً، من ذلك قوله: «.. (الحديث «يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار»)[٧]، فملائكة فاعل يتعاقبون، وقد ألحق الفعل علامة الجمع مع أنه مسند إلى الظاهر...»[٨].

---

(١) الفواكه الجنية ٢٢٦.

(٢) سنن أبي داود ١/ ٩٦، سنن الترمذي ٢/ ٣٦٩.

(٣) سنن أبي داود ٢/ ٩٣، سنن النسائي ٨/ ٢٦٣.

(٤) الفواكه الجنية ١٢.

(٥) ينظر: الكتاب ١/ ١٣٠، مجمع الأمثال ٣/ ٣٨٧.

(٦) الفواكه الجنية ١٣٥.

(٧) صحيح البخاري ١/ ٢٣١، صحيح مسلم ١/ ٤٣٩، سنن النسائي ١/ ٢٤٠.

(٨) الفواكه الجنية ١٠٥.

٣- الشواهد الشعرية:

تعد الأبيات الشعرية من أصول الاستنباط والتأصيل عند علماء العربية للقاعدة النحوية، وتسمى هذه الأبيات الشعرية بالشواهد الشعرية، ونجد هذه الشواهد في كل كتب النحو ابتداء من بواكير التأليف الذي تتمثل بكتاب سيبويه وحتى عصر المؤلف، إذ نجد أن علماء العربية قد قعدوا قواعد استنبطت التي تعد من أهم أصول التقعيد بعد القرآن الكريم.

لقد اعتمد المؤلف في شرحه هذا على الشواهد الشعرية، إذ لا بد أنها استقاها من كتب النحو التي سبقته، وكان له في ذلك شأن كبير، فنراه يأتي بجزء من الشاهد فقط من ذلك قوله: «كما في قول الشاعر:

أَلم يأتيك وَالأنباءُ تَنمي.

وقوله: لَمْ تَهجُو وَلَمْ تَدعِ »[1].

وقوله: «. . . كما في قوله:

وَيَومَ دَخلْتَ الِخدرَ خِدْرَ عنُيزةٍ»[2].

ويظهر في الأبيات الشعرية أنه لا ينسبها إلى قائليها، وإنما يتركها غفلاً من دون الإشارة إلى قائليها. كما هو ظاهر في كثير من هذه الشواهد، إلا ما نسبه من تلك الشواهد وهي نادرة، من ذلك قوله: «. . . . وقد يكون العائد ضمير متكلم كقول علي كرم الله وجهه:

أنا الذي سَمتني أُمي حَيْدرَهْ

أو ضمير مخاطب كقول الفرزدق:

وَأَنتَ الذي تَلوي الخَيولُ رُؤوسَهَا إليكَ وللأيتامِ أَنْتَ طَعَامُها»[3]

(١) الفواكه الجنية ٤١.

(٢) نفسه ٦٩.

(٣) الفواكه الجنية٩٦.

وقوله: «. . . ، وقول أبي النجم:

وَاللـهُ أَنْجـاكَ بكفـي مَسلمـتْ مِـنْ بَعـدِمَـا وَبَعـدِمَـا و بَعـدِمَـتْ
كَـانَـتْ نُفـوسُ القَـومِ عِنْـدَ الغَلْصَمتْ وَكَـادتِ الحُـرةُ أنْ تَـدَّعـي أَمـتْ»[1].

كما جاء المؤلف بأبيات شعرية هي شواهد على لغات ولهجات، وذلك انه أراد إن يأتي على هذه اللغة أو تلك. ليكون كلامه له مسنداً وشاهداً. من ذلك قوله: «وقد يقال اللذون بالواو في حالة الرفع، والذين الياء في حالتي النصب والجر، كقوله:

نَحنُ اللذونَ صَبّحُوا الصّبَاحَا

وهي لغة عقيل وهذيل، وعلى هذه اللغة يكون معرباً ويكتب بلامين . . . .»[2].

وقوله: «ومن العرب من يجزم بها ـ أي أن المصدرية ـ كقوله:

تَعالَوا إلى أن يَأتنا الصّيدُ نَحَطبِ»[3].

وقد يستدرك على صاحب المتممة فينسب البيت إلى قائله، من ذلك قوله:

«. . قول الشاعر:

اجْمعْ، وَزنْ عَادْلاً، أنثْ بِمَعرفةٍ ركبْ، وزدْ عُجمةً فالوصفُ قَدْ كَملا»

أي قد كمل به عدها، والألف للإطلاق، وينسب هذا البيت للعلامة ابن النحاس»[4]. وعندما يأتي بالشاهد الشعري يقوم بتفسير الشاهد، وذكر ما يراه يستوجب وذلك لإزالة الإشكال، من ذلك قوله: «. . نحو قوله:

ما اللهُ مُوليكَ فَضْلٌ فَاحْمَدنهُ بِهِ

أي الذي الله موليكه فضل»[5]

---

(١) الفواكه الجنية ٢٨٧.

(٢) نفسه ٩٠.

(٣) نفسه ٢١٦. وينظر: ١٠٠.

(٤) نفسه ٥٧.

(٥) نفسه ٩٧.

ومن الأمور التي تظهر عند استشهاده بالبيت الشعري أنه يذكر الروايات التي ورد بها البيت الشعري، وذلك أمانة منه تعريفاً بتلك الروايات، من ذلك قوله: «. . .، وقوله:

بَنـي غُـدانَـةَ مَـا إِنْ أَنْتُـم ذَهـبٌ.

وروي ذهباً . . . . . .»[١].

وقوله: «. . . كقول الفرزدق:

وَمَاذَا عَسَى الحَجَّاجُ يَبْلُغُ قَصْدهُ.

برفع قصده، ويروي بنصبه أيضاً على الأصل . . . .»[٢].

وقوله: «. . .، (نحو ليتما زيداً قائم بنصب زيد رفعه)، وقد روي بهما قوله:

قَالتْ ألا لَيتَمَا هَذا الحَمامُ فَقَدِ

على إهمال ليت، وبنصبه على أعمالها، هذا مذهب الجمهور . . .»[٣].

وقد يأتي بالشاهد النحوي شاهداً على مسألة نحوية خلافية، مبيناً ذلك الخلاف، وترجيح المسألة فيها؛ من ذلك قوله: «. . . . . .، وقد نقل عن سيبويه مثل هذا وإن وجد المفعول به، وأشار بقوله: (غالباً) إلى ما أجازه الكوفيون من نيابة غير المفعول به مع وجوده، واختار ه ابن مالك لورد السماع به كقراءة أبي جعفر: ﴿ليجزَى قَوماً بِما كَانُوا يَكْسِبونَ﴾[٤]. وقول الشاعر:

أتيـح لـي مـن العـدا نـذيـراً ... بـه وقيـت الشـر مستطيـرا

أجيب بأن القراءة شاذة، والبيت ضرورة . . . .»

كما جاء المؤلف ببيت شعري فيه شاهد لم يسبق إليه من مثل به قبله، من ذلك قوله: «. . . .(كقولك: عالماً كان زيد) مثال تقدم الخبر على الناسخ، ومثاله قوله:

---

(١) نفسه ١٣٧.

(٢) نفسه ١٤٢.

(٣) نفسه ١٥١، وينظر، ١٥٤، ١٥٨، ٢١٠.

(٤) سورة الجاثية: ١٤.

اعْلَمُــوا أنــي لَكُــم حَــافِــظٌ   شَــاهِـداً مَـا كُنـتُ أو غَـائِبـاً»[١].

كان المؤلف عالماً بحال البيت الشعري وذلك أنه قد يحكم عليه بأحكام منها الضرورة، من ذلك قوله: «. . . . ، وأما قوله:

. . . . . قَــــدْ ضَمنــــتْ   إيـــــاهـ ـم الأرْضُ. . . . .

فضرورة»[٢].

وقوله: «. . . ، وأما قوله:

تَمَنَى ابْنَتَاي أنْ يَعيشَ أبوهُما

فضرورة إن قدر ماضياً»[٣].

أو الحكم بالندور عليه، ومن ذلك قوله : «. . . ، وأما قوله:

أَنْكَـرْتُــه بَعــدَ أعــوامٍ مَضيــن لنــا   لا الــدّارُ دَاراً ولا الجِيـرانُ جِيـرانـاً.

فنادر»[٤].

وقوله: «. . . ، وندر تقدمه على الفعل المتصرف، قوله:

وما كان النفس بالفراق تطيب» [٥].

أو حكمه بالشذوذ عليه، من ذلك قوله:

«. . . . ، وقوله:

وإذا تصبـك خصــاصــة فــارج الغنــى   وإلى الذي يعطي الرغائب فارغب.

وهو أيضاً شاذ للمنافاة بين إذا وإن الشرطية. وذلك أن كلمات الشرط إنما تجزم لتضمنها معنى إن التي هي موضوعة للإبهام والشك، وكلمة إذا موضوعة للتحقيق

(١) الفواكه الجنية ١٣٣.
(٢) نفسه ٧٩.
(٣) نفسه ١٠٧.
(٤) الفواكه الجنية ١٣٨.
(٥) الفواكه الجنية ١٩٧.

فهما متنافيان»[١].

ومثل المؤلف بيتاً لأبي فراس الحمداني، وأظنه في ذلك تابع ابن عقيل والأشموني. حيث ذكرا هذا البيت عند شرحهما لألفية ابن مالك، حيث قال: «.....، وقوله:

نتـح الـربيـع محـاسنـاً ألقحنهـا غـر السحـائـب»[٢]

استخدم الفاكهي أبياتاً شعرية هي ألغاز، وجاء بها نوعاً من التمثيل والاستئناس بها: من ذلك قوله: «......، قال شاعرهم:

ومهفهـف الأعطـاف قلـت لـه انتسـب فـأجـاب مـا قتـل المحـب حـرام

أي: هو تميمي، فاستغنى بوقوع الاسمين بعدها مرفوعين عن أن يصرح بنسبة، ويقول: أنا تميمي»[٣].

وقوله: «.......، وقد اشتهر القول بين النحويين إن كاد إثباتها نفي ونفيها إثبات، حتى جعله المعري لغزاً، فقال:

أنحوي هذا العصر، ما هي لفظة؟ جـرت فـي لسانـي جرهـم ثمـود

إذا استعملت في صورة النفي أثبتت وإن أثبتت قامت مقـام جحـود»[٤].

لقد اهتم المؤلف بإعراب البيت الشعري أهمية كبيرة، وأولها عناية كبيرة، وذلك للغاية التعليمية ولتيسير وتوضيح ما يشكل في موضع الشاهد، كقوله: «ويجوز في خبر هذه الأفعال كلها إن يتوسط بينها وبين اسمها ....، ومثله قول الشاعر:

سلـي ـ إن جهلـت ـ النـاس عنـا وعنهم فليس سواء عالم وجهول.

فسواء خبر ليس، وقد توسط بينها وبين أسمها وهو عالم وما عطف عليه»[٥].

(١) الفواكه الجنية ٢٣١.
(٢) نفسه ١٠٥.
(٣) نفسه ١٣٨.
(٤) نفسه ١٤٣.
(٥) الفواكه الجنية ١٣٢.

كما إن المؤلف أتم شواهد المتن وأكملها، تتميماً للفائدة، وذلك نحو قوله: «. . . (. . . كقول الشاعر:

يـا ابـن أمـي ويـاشقيـق نفسـي) أنـت خلفتنـي لـدهـر شـديـد.

. . . (. . . كقوله:

يـا ابنـة عمـا لا تلـومنـي واهجعـي) فليس يخلو منك يوما مضجعي»[١].

وربما يذكر الردود التي جاء بها على الشاهد اللغوي، وبما أجيب عليه، ومن ذلك قوله: «. . . (لا يجوز إلغاء العامل المتقدم). . . . (خلافا للكوفيين) والأخفش في إجازة ذلك استدلالاً بنحو قوله:

إني وجدت ملاك الشيمة الأدب.

وأجيب إن ذلك من التعليق على إضمار لام الابتداء، ومن الإعمال على جعل المفعول الأول ضمير الشأن محذوفاً»[٢].

٤- الشواهد النثرية:

لقد جاءت الشواهد النثرية سواء كانت أمثالاً أم أقوالاً للنحاة أم أمثلة مصنوعة، متناثرة في أبواب الكتاب، وهو في ذلك يتباع من قبله من النحاة، إذن لم يأت بجديد، بل يأتي بالشاهد النثري على المسألة النحوية ، وقد كانت هناك شواهد نثرية في المتن.

إن المؤلف استخدم التأويل في الشاهد النثري، من ذلك الأوجه المحتملة فيه من ذلك قوله: «وأما قولهم «الليلة الهلال» بنصب الليلة، و«اليوم الخمر»، ونحو ذلك مما ظاهر أنه اخبر فيه بظرف الزمان عن الذات فهو (مؤول)، بتقدير مضاف إلى اسم الذات، أي رؤية الهلال، وشرب الخمر، ليكون المعنى، وقيل لا حاجة إلى تقدير في مثال المتن، لشبهه الهلال اسم المعنى من جهة أنه يحدث في وقت دون آخر»[٣].

---

(١) نفسه ٧٨، وينظر: ٢٠٤،٢٠٩.

(٢) نفسه ١٦٥، وينظر: ٢٥٦.

(٣) نفسه ١٢٤ .

ـ وقوله: «وأما قولهم «قضية لا أبا حسن لها» فمؤول على حذف مضاف ـ، أي، ولامثل أبي حسن لها»[١].

ـ وقوله: «وإما «تسمع بالمعيدي خير من إن تراه»، فعل حذف إن أو على تنزيل الفعل فمنزلة المصدر»[٢].

وقد يتعقب أمثلة المتن شرحاً وتبياناً وتأويلاً، وذلك لتتميم الفائدة من الشرح وليبين للقارىء ما ذكر في هذا الشاهد، من ذلك قوله: «(ولله دره فارساً)، وهو در فروسيته، وهو مدح له بكمال فروسيته، والدر في الأصل مصدر در اللبن يدر ويسمى اللبن نفسه دراً وهو هنا كناية عن فعل الممدوح الصادر عنه، أي ما أعجب فعله، ويحتمل التعجب من لبنه الذي ارتضعه من ثديّ أمه، أي ما أعجب هذا اللبن الذي نزل منه مثل هذا الولد الكامل في الصفة»[٣].

وقوله: «. . . (ولا تأكل السمك وتشرب اللبن)، بنصب تشرب، أي لا يكون منك أكل السمك مع شرب اللبن»[٤].

أما نسبة الشاهد النثري فهو يأتي به منسوباً إلى من حكاه من النحاة، أو إلى عبارة فيها عموم كقوله: قولهم أو بعضهم أو من العرب.

من ذلك قوله:

ـ «وحكى سيبويه: أما العسل فأنا شراب، وإنه لمنحار بوائكها»[٥].

ـ وقوله: «وحكى الفراء: أفطرنا خمساً»[٦].

---

(١) نفسه ١٥٩.

(٢) الفواكه الجنية ٩.

(٣) نفسه ١٩٦.

(٤) نفسه ٢٢٢.

(٥) نفسه ٢٦٢.

(٦) نفسه ٢٧٦.

ـ وقوله: «. . . قولهم: على التمرة مثلها زبداً»[١].

ـ وقوله: «. . . كقولهم: دفن البناه من المكرماه»[٢].

ـ وقوله: «. . . لما سمع من العرب: ما أحسن بالرجل أن يصدق»[٣].

وعندما يأتي بالشاهد النثري قد يتطرق إلى إعرابه تيسيراً للقارىء وتعليماً له، من ذلك قوله: «. . . ونحو: السمن منوان بدرهم، فالسمن مبتدأ أول، ومنوان مبتدأ ثان، وتخصيصه بصفة محذوفة، أي: السمن منوان منه بدرهم»[٤].

أما الأمثلة المصنوعة فقد جاءت في كل باب من أبواب الكتاب، حيث أكثر المؤلف منها، ومن هذه السمة تظهر السمة التعليمية التي ابتغاها المؤلف، إذ عند تصفحك الكتاب ترى هذه الأمثلة المصنوعة قد جاءت بصورة واسعة جداً.

٥- اللغات واللهجات:

الاحتجاج باللغات واللهجات كثير العدد في الكتاب إذ تجاوز اثنين وثلاثين موضعاً. فترى هذه اللغات واللهجات منتشرة في ثنايا الكتاب وأبوابه حيث استطاع أن يحدد شيئاً من معالم لغات العرب، وكان شديد الحرص على نسبة اللهجة إلى القبيلة الناطقة بها والتمسك بعرضها بشكل دقيق.

وهو في سوقه اللغة ربما ينسبها إلى القبيلة الناطقة بها، من ذلك قوله: «وأما ذو. . . فخاصة بلغة طيّىء ـ قبيلة من العرب ـ. . . والمشهور عنهم أفرادها وتذكيرها وبناؤها»؟[٥]، وكذلك قوله: «وقد يقال اللذون بالواو في حالة الرفع، واللذين بالياء في حالة النصب والجر. . . وهي لغة عقيل أو هذيل. . .»[٦].

---

(١) نفسه ١٩٤.

(٢) نفسه ٢٨١.

(٣) نفسه ٢٧٤.

(٤) نفسه ١١٩.

(٥) الفواكه الجنية ٩٢.

(٦) نفسه ٩٠.

وقد يترك اللغة غفلاً من دون نسبتها إلى قبيلة معينة، أو يقول أنه من العرب من يقول كذا، كما في قوله: «ومن العرب من يجزم بأن، كقوله:

تَعالَوا إلى أن يَأتِنا الصَّيد نَحْطِبِ »[١].

وقوله: «ويجوز رفع الفعل بعدها في لغة. . . ، واستدل بعضهم على أنه لم تنصب في لغة»[٢].

وربما يصف في بعض حالاته لغة أو لهجة بأوصاف كأنها قليلة مثلاً، كقوله: «. . . وفي كلامه إشارة إلى أن إعراب الهن بالحروف لغة قليلة»[٣]. أو أنه لايصرح بأسماء القبائل إذا تعددت فيها اللغات في نطق كلمة معينة، نحو قوله: «كهيهات ـ مثلث التاء ـ وفيها ست وثلاثون لغة أو أربعون على ما قيل، وكلها بمعنى بعُـد»[٤].

وصف النسخ المعتمدة في التحقيق :

لقد وقفت على ثلاث نسخ من الكتاب هي نسخة مكتبة الأوقاف العامة ببغداد، ونسخة دار صدام للمخطوطات، ونسخة المكتبة القادرية، وهي كالآتي:

١- النسخة أ:

وهي نسخة مكتبة الأوقاف العامة ببغداد، ورقمها [١٣٩٠]، وعدد صفحاتها (٢٠٤) صفحة، وقياسها (٢٢ x ١٥) سنتمتراً، وعدد سطورها (٢٢) سطراً، ويتراوح عدد الكلمات بين (١٣-١٥) كلمة في السطر الواحد، وعليها تمليك: «قد دخل هذا الكتاب في ملك الفقير الحقير المقر بالذنب والتقصير وتراب أقدام الصالحين حاجي أحمد بن حاجي يوسف بن عبدالله بن محمد بن مصلح بن عبد القادر الكواري الشافعي والشاذلي غفر الله لهم ولوالديهم ولجميع المسلمين، والحمد لله رب

---

(١) نفسه ٢١٦.

(٢) نفسه ٢٢٤.

(٣) نفسه ٥٠.

(٤) نفسه ٢٦٤.

العالمين، آمين». وعليها ختم اهداء لم أتمكن من قراءته، وقد كتبت عبارة: «بسمك الله الرحمن الرحيم»، وكتبت أيضا أبيات من الشعر، ومنها:

سنورنا في سواد الليل قا ريقا   وديكنا في ضياء الصبح قا فولا

لقد فرق الناسخ بين متن متممة الجرومية وبين الشرح بأن وضع خطاً علوياً فوق متن المتممة، وترك الشرح من دون خط، ليتبين للقارىء المتن من الشرح، وسقطت من هذه النسخة صفحتان كاملتان من الربع الأخير، وتخصيصاً من باب التنازع، وقد استدركتما من النسختين الآخريتن، وعليها حواشي وتعليقات واستدراكات وكتبت بخط النسخ المقروء، اما الفراغ من نسخها فكان عشية الأحد ١٩ من شهر جمادى الأول سنة خمسين ومائة وألف على يد الفقير حاجي محمد بن ناصر بن خريم النجدي.

٢-النسخة ب:

وهي نسخة دار صدام للمخطوطات، ورقمها [١٧٤٣]، وعدد صفحاتها (١٦٨) صفحة، وقياسها (٢٠ x ١٤) سنتمتراً، وعدد سطورها ٢٥ سطراً، ويتراوح عدد الكلمات في السطر الواحد بين (١٣-١٤) كلمة، كتب على الصفحة الأولى عنوان «كتاب الفواكه الجنية»، وعليها إهداء «أهدي هذا الكتاب إبراهيم منيب الباجه جي إلى الأب انستاس ماري الكرملي، وذلك في ٣ نيسان سنة ١٩١٧م»، وعليها ختم غير واضح بعض الشيء، وعليها حواشي وتعليقات واستدراكات، وكذلك عليها تمليك: «تملكته وأنا الفقير تراب أقدام الصالحين حسين بن حاجي يوسف آغا».

لقد فرق بين المتن والشرح بأن وضع خط علوي فوق المتن، وقد كتبت بخط جيد مقروء، وكتب في آخرها: رب تفضل واقبل يا كريم، أنهاه مؤلفة تبييضاً، في ٢٣ ج سنة ١١٥٣ »، ولم يذكر اسم الناسخ.

٣- النسخة جـ:

وهي نسخة المكتبة القادرية، ورقمها [٩٥٦]، وعدد صفحاتها (٢٣٠) صفحة،

وقياسها (٢٠،٥ x ١٤،٥) ستمترا، وعدد سطورها (٢٢) سطرا، ويتراوح عدد الكلمات في السطر الواحد بين (١٢ ـ ١٣) كلمة، وكتب عليها «كتاب الفواكه الجنية شرح لمتممة لمسائل الجرومية تأليف الشيخ الإمام العالم عبد الله الفاكهي تغمده الله برحمته وأسكنه فسيح جنته»، وعليها تمليك للسيد ناصر آل السيد حسين مختار.

وفي الصفحة الأولى كتب في أعلاها حديث للرسول ﷺ: «إن لكل شيء شرة ولكل شرة فترة، فإن صاحبها سدد وقارب فارجوه، وان اشير إليه بالأصابع فلا تعدوه، أخرجه الترمذي، جامع الأصول».

وفرق أيضاً بين المتن والشرح بأن وضع خط علوي فوق المتن، وعليها ختم قد خرق فأصلح، وعليها أيضاً «قد استعرت هذا الكتاب المسمى بالفواكه الجنية، وأنا الأقل محمد بن الحاجي محمود»، سقط شيء من آخرها بخط أحدث على الجهة اليمنى قوله تعالى: ﴿وإن يكاد الذين كفروا﴾، وفي أعلى الصفحة «لو يوزن هذا الكتاب بالدر والذهب معاً لكان البائع مغبوناً»، وفي هذه النسخة تعليقات وحواشي قيمة، وقد كتبت بخط جيد مقروء، وقد سقطت كلمات قليلة من الورقتين الأخيرتين فأبقى الناسخ مكانها بياضاً، ولم يذكر اسم الناسخ ولا سنة الفراغ من نسخها.

توزعت نسخ المخطوط في البلاد العربية، ولم استطع الوقوف عليها، وهي كالاتي:

١- مكتبة جامعة الإمام محمد بن سعود:
وفيها نسخة واحدة برقم [٥٣٠٩][1].

٢- المكتبة الأزهرية:

وتوجد فيها سبع نسخ، وهي بالأرقام الآتية: [٢٠٦٠] ٢٤٧٤٠، [٣٦٨٥] ٤٩٥١٠، [٣٧٢٦] الفحام ٥١٠٢٣، [٢٦٦٦] حليم ٣٣٦٨٧، [٢٦٦٧] حليم ٣٣٦٨٨، [٢٨٨٣] ٣٨١٤٣، [٣١٤٩] زكي ٤١٠٦٠[2]

(١) فهرس مخطوطات النحو والصرف بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ٢١٣.

(٢) فهرس الكتب في المكتبة الأزهرية ٤/ ٢٩٤.

٣- دار الكتب المصرية:

وتوجد فيها عشر نسخ بالأرقام الآتية: [٤٧٦]، [٦٩٧]، [٧٥٧، ٧٥٨]، [٨٣١، ٨٣٢]، [٩٣٤، ٩٣٥]، [١٥١٧]، [٥٨ م][1].

منهج التحقيق:

لقد حصلت على ثلاث نسخ فرمزت لكل منها برمز، فرمز لنسخة مكتبة الأوقاف بـ(أ)، ونسخة دار صدام للمخطوطات بـ(ب)، ونسخة المكتبة القادرية بـ(جـ)، أما منها فقد وضعته بين قوسين بهذا الشكل [ ]، وأظهرت النص وفقاً للقواعد الإملائية المتعارف عليها اليوم، من ذلك (احديهما)، كما وضعت متن (متممة الجرومية) للحطاب الرعيني بين قوسين بهذه الصورة ( )، وخرجت الآيات القرآنية ووضعتها بين قوسين زهريين، وقمت بتخريج القراءات القرآنية من مظانها سواء كانت متواترة أم شاذة، وذكرت ما جاء من قراءات لم يذكر قراءها فأشرت إلى من قرأ بها، وخرجت الأحاديث النبوية الشريفة من مظانها، ووضعتها بين قوسين بهذا الشكل « »، وخرجت الأمثال وأقوال النحاة من كتب النحو واللغة والأمثال، وترجمت للأعلام التي وردت في الكتاب، وخرجت أقوال العلماء من كتبهم ما استطعت إلى ذلك سبيلاً، فإن لم أجدها خرجتها من كتب النحو الأخرى، وخرجت الشواهد الشعرية من مظانها ما استطعت إلى ذلك سبيلاً، وذكرت قائليها، مستعيناً بـ(معجم الشواهد العربية) لعبد السلام هارون، وقمت بصنع فهارس للكتاب، تيسيراً لعملية البحث فيه، فصنعت فهرساً للآيات القرآنية، وثانياً للأحاديث النبوية الشريفة، وثالثاً للأمثال والأقوال، ورابعاً للأرجاز والأشعار، وخامساً للأعلام. كما أن ما تراه من عنوانات هي من وضع الباحث.

---

(١) فهرس دار الكتب المصرية ٢/ ١٤٨.

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

وبه الإعانة[١]

[وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله واصحابه[٢] وسلم][٣]، أحمد الله على نعمه، وأشكره على مزيد فضله وكرمه[٤]، وأصلي وأسلم على المعرب عن فصيح كلمه نبيه محمد وآله، وصحبه كنوز علومه ومعادن[٥] حكمه وقصده[٦]، وبعد:

فهذا[٧] تعليق لطيف وضعته على المقدمة الموضوعة في العربية تأليف سيدنا وصاحبنا العالم الورع الزاهد شمس الدين محمد بن الشيخ محمد الرعيني الشهير بالحطاب المكي[٨] المالكي، تغمده الله برحمته قصدت[٩] فيه تقرير معانيها وتحرير مبانيها مع فوائد جمة وزوائد مهمة وسميته «الفواكه الجنية على متممة الجُرُومية» والله أسأل ان ينفع به إنه قريب مجيب. وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب.

قال مؤلفها: (الحمد لله) افتتحها بالحمد اقتداءاً بالكتاب العزيز وعملاً بموجب[١٠]

---

(١) به الإعانة: ساقطة من ب جـ.
(٢) وعلى، وأصحابه: ساقطة من أ.
(٣) ما بين المعقوفين ساقطة من جـ.
(٤) في ب: أكرمه، تحريف.
(٥) في أب: معالم.
(٦) وقصده: ساقطة من أ.
(٧) في ب: فهذه، تحريف.
(٨) في ب: الملكي، تحريف.
(٩) في ب: قد صدت، تحريف.
(١٠) في أ: بوجوب، في ب: بالوجوب.

حديث الابتداء[١]، والحمد لغة[٢] الثناء باللسان على الجميل الاختياري سواء كان في مقابلة نعمة أم لا؟، وجملة الحمد لله خبرية لفظاً أنشائية معنى، إذ المراد بها إيجاد الحمد لا الإعلام[٣] بمضمونها من أنه مالك ومستحق لجميع الحمد من الخلق، وكذا قوله فيما بعد: (والصلاة والسلام). وآثر الجملة الاسمية على الفعلية لدلالتها على الدوام والثبات. (رب العالمين) أي مالك جميع الخلق من الإنس والجن والملائكة والدواب وغيرهم، إذ كل منها[٤] يطلق عليه عالم، وغلب في جمعه بالواو والنون أولو العلم على غيرهم، وقيل إنه اسم جمع محمول على الجمع لا جمع لعالم[٥] لأنه لو كان جمعاً لزم ان يكون المفرد أوسع دلالة من الجمع. لأن العالم اسم لما سوى الله تعالى، والعالمين اسم[٦] خاص [١أ] بالعقلاء، وعطف على الجملة قوله: (والصلاة) وهي[٧] من الصلاة المأمور بها[٨]، وهي الدعاء بالصلاة أي الرحمة المقرونة بالتعظيم، ويختص لفظها بالأنبياء والملائكة فلا يقال لغيرها إلا تبعاً. (والسلام) أي: التحية وجمع بينهما امتثالاً لقوله تعالى: ﴿صَلُّواْ عَلَيْهِ وَسَلِّمُواْ تَسْلِيمًا﴾ [الأحزاب: ٥٦]، وحذراً من كراهية إفراد أحدهما عن الآخر (على سيدنا)[٩] من ساد

---

(١) ينظر: صحيح مسلم ٢/ ٥٩٣، سنن النسائي ٦/ ٨٩.

(٢) ينظر: اللسان مادة. «حمد».

(٣) في ب، للإعلام، تحريف.

(٤) منها: ساقطة من ب.

(٥) في أ: العالم، تحريف.

(٦) اسم: ساقطة من أ.

(٧) وهي: ساقطة من جـ.

(٨) في حاشية جـ: «أي قوله تبارك تعالى: (صلوا عليه وسلموا تسليما).

(٩) في حاشية جـ: «قوله على سيدنا متعلق بالسلام بناء على اختيار البصريين لقربه وهو مطلوب للأول معنى أي من حيث المعنى ولا يجوز تعلقه به أي لا يصح متعلق على سيدنا بالأول يعني بالصلاة وعلل بوجوب ذكر متعلق السلام إذ حذفه يؤدي إلى تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه وذلك لا يجوز إلا ضرورة كقوله:

بعكاظ يغشي الناظرين ... إذا هم لمحوا شعاعه =

قومه يسودهم فهو سيد، وأصله سيود قلبت الواو أو ياء وأُدغمت في الياء[١]، وإطلاقه على غير الله تعالى جائز من غير كراهة سواء كان مقروناً بـ «أل» أم[٢] لا؟، وعلى سيدنا متعلق بالسلام، وهو مطلوب للأول[٣] معنى ولا يجوز تعلقه به. (محمد)[٤] عطف بيان أو بدل لا نعت لأن العلم لا ينعت به، وهو علم منقول من اسم مفعول المضعف للمبالغة سمي به نبينا محمد[٥] ﷺ لكثرة خصاله الحميدة[٦].

(وعلى آله) هم أقاربه المؤمنون من بني هاشم والمطلب، وقد يراد بهم في مقام الصلاة كل أحد[٧] مؤمن لخبر ضعيف فيه[٨].

= والقاعدة النحوية أن يضمر في الثاني ما يحتاجه من ضمير فلينظر. ومفعول ومجرور نحو بغى واعتديا عبداك، ضربني وضربته، زيد قام ومررت به عمرو، وقوله أساء ولم أجزه عامر.

ومقتضى قول ابن مالك: واعمل المهمل في ضمير ما تنازعاه. وروي عن السيرافي وأختاره ابن الحاجب أن يجاء بضمير الفصل مع الثاني كما مر، لكن لم يجز حذفه لمفهوم قوله: والتزم ما التزما من امتناع حذفه عمدة، أو من مطابقته ولم يلتزم ذكره غير عمدة فيجوز ضربني وضربت زيد، مر بي ومررت عمرو، وقول الشاعر:

يرنو إلي وأدنو كي أصارحه

وبعضهم خصه بالضرورة لما تقدم، فقد تناقض قولهم مع تجويز حذفها فحققه بارك الله فيك».

(١) ينظر: اللسان مادة «سود».

(٢) في ب: أو.

(٣) في ب: الاول.

(٤) في حاشية أ: «بالإلهام من الله تعالى كما روي في السراي قيل لجبه عبد المطلب وقد سماه في سابع ولادته لموت أبيه، قيل له لم سميت ابنك محمداً وليس من أسماء أبائك ولا قومك؟ قال: رجوت أن يحمد في السماء والأرض وقد حقق رجاءه كما سبق في عمله».

(٥) محمد: ساقطة من جـ.

(٦) في ب: الحميد، تحريف.

(٧) أحد: ساقطة من أ ب.

(٨) ينظر: قال شيخ الإسلام ابن تيمية في منهاج السنة النبوية ٤/ ١٥٣-١٥٤: «وآل محمد ﷺ عند الشافعي وأحمد هم الذين حرمت عليهم الصدقة وذهبت طائفة من اصحاب مالك وأحمد وغيرهما إلى انه امة محمد ﷺ، وقالت طائفة من الصوفية إنهم الأولياء من أمته، وهم المؤمنون المتقون في ذلك حديث ضعيف لا يثبت» وينظر ٤/ ٢٤، و ٤/ ٥٩٤-٥٩٥، وأورد ابن قيم الجوزية الخلاف في هذه =

(والآل) اسم جمع لا واحد له من لفظة، وأصله عند سيبويه[١] أهل لتصغيره على أهيل قلبت الهاء همزة ثـم الهمزة ألـفا[٢] والقلب شـاذ سهلـه الثاني[٣]، وعنـد الكسائي[٤] أول بـواو مفتـوحة مـن آل[٥] إليه يوؤل لتصغيره على أهيل قلبت الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها[٦]، قيل وهو[٧] الظاهر، ولا يستعمل إلا في الأشراف بخلاف أهل، وإنما قيل آل[٨] فرعون لتصوره بصورة الأشراف، وإضافته إلى الضمير جائزة على الأصح[٩]، كما استعمله المصنف[١٠].

(وصحبه) اسم جمع لصاحب[١١] عند سيبويه[١٢] وجمع له[١٣] عند الأخفش[١٤]، والصحابي من اجتمع مؤمناً بالنبي ﷺ ولو لحظة ومات مؤمناً وإن لم يره ولم يرو

= المسألة في جلاء الأفهام ١١٥-١١٩حيث ذكر أربعة أقوال منها القول الرابع الذي ذكره الشارح وهو أن آله هم الأتقياء من أمته حكاه القاضي حسين والراغب وجماعة واحتجوا بما رواه الطبراني في معجمه عن أنس بن مالك قال: سئل رسول الله ﷺ من هم آل محمد؟ فقال: كل تقي وتلا النبي ﷺ (إن أولياؤه إلا المتقون)، ورواه البيهقي. ثم قال ابن القيم ١٢٦: «والصحيح هو القول الأول ويليه الثاني، وأما القولل الثالث والرابع فضعيفان».

(١) هو أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، ت ١٨٠هـ، ينظر: إنباه الرواة ٢/ ٣٢٦، بغية الوعاة ٢/ ٢٢٩.

(٢) في ب: الفاء، تحريف.

(٣) ينظر: الكتاب ٢/ ٩١.

(٤) هو ابو الحسن علي بن حمزة الكسائي، ت ١٨٩هـ، ينظر: إنباه الرواة ٢/ ٢٥٦، غاية النهاية ١/ ٥٣٥، بغية الوعاة ٢/ ١٦٣.

(٥) آل: ساقطة من ب.

(٦) ينظر: ارتشاف الضرب ١/ ١٢٩.

(٧) في أ: هو، تحريف.

(٨) في ب: آله، تحريف.

(٩) في حاشية جـ «قوله وإضافته الضمير جائزة على الأصح، أي على القول الأصح».

(١٠) في جـ: المؤلف. وفي حاشية أ (خ المؤلف).

(١١) في أ: صاحب.

(١٢) ينظر: الكتاب ٢/ ٢٠٣.

(١٣) جمع له: ساقطة من أ ب.

(١٤) هو ابو الحسن سعيد بن مسعدة المجاشعي، ت ٢١٥هـ، ينظر: إنباه الرواة ٢/ ٣٦، بغية الوعاة ١/ ٥٩٠، وينظر رأيه في ارتشاف الضرب ١/ ١٩٢.

عنه[١]، وعطف الصحب على الآل لتشمل الصلاة باقيهم. (أجمعين) توكيد معنوي [ا ب] مفيد للإحاطة والشمول.

(وبعد) هو من الظروف المبنية على الضم لقطعه عن الإضافة، أي وبعد ما ذكر من الحمد والصلاة والسلام. (فهذه) إشارة إلى محسوس إن تأخرت الخطبة عن فراغ المقدمة وإلى معقول إن تقدمت عليه، والإتيان بالفاء على تقدير أما إذ الأصل أما بعد لتضمنها معنى الشرط[٢]، ولكون[٣] أصلها ذلك لزمتها الفاء في حيزها غالباً. (مقدمة)

---

(١) ذكر ابن كثير الخلاف في تعريف الصحابي في كتابه الباعث الحثيث ١٣٣: «والصحابي من رأى الرسول ﷺ في حال إسلام الراوي وان لم تطل صحبته وإن لم يرو عنه شيئاً هذا قول الجمهور خلفاً وسلفاً، وقد نص على أن مجرد الرؤية كاف في إطلاق الصحبة البخاري وأبو زرعة وغير واحد ممن صنف في أسماء الصحابة كإبن عبد البر وابن مندة وابي موسى المديني وابن الاثير في كتابه (اسد االغابة في معرفة الصحابة) وهو أجمعها وأكثرها فوائد وأوسعها أثابهم الله أجمعين. قال ابن الصلاح: وقد شان ابن عبد البر كتابه (الاستيعاب) بذكر ما شجر بين الصحابة مما تلقاه من كتب الإخباريين وغيرهم. وقال آخرون: لابد في إطلاق الصحبة مع الرؤية أن يروي حديثاً أو حديثين. وعن سعيد ابن المسيب: لابد من أن يصحبه سنةً أو سنتين، أو يغزو معه غزوة أو غزوتين وروى شعبة عن موسى السبلاني وأثنى عليه خيراً، قال: قلت لأنس بن مالك: هل بقي من أصحاب رسول الله ﷺ أحد غيرك؟ قال ناس من الأعراب رأوه فأما الصحبة فلا، رواه مسلم بحضرة أبي زرعة. وهذا إنما نفى فيه الصحبة الخاصة، ولاينفي ما اصطلح عليه الجمهور من ان مجرد الرؤية كاففف في إطلاق الصحبة لشرف رسول الله ﷺ وجلالة قدره وقدر من رآه من المسلمين ولهذا جاء في بعض ألفاظ الحديث: «تغزون فيقال: هل فيكم من رأى رسول الله ﷺ؟ فيقولون: نعم، فيفتح لكم» حتى ذكر الحديث بتمامه. وقال بعضهم: في معاوية وعمر بن عبد العزيز: ليوم شهده معاوية مع رسول الله صلى الله عيه وسلم خير من عمر بن عبد العزيز وأهل بيته». قال ابن حجر العسقلاني في الإصابة ١ / ٤-٥: «أصح ما وقفت عليه من ذلك أن الصحابي: من لقي النبي ﷺ مؤمناً به ومات على الإسلام، فيدخل فيه من لقيه من طالت مجالسته أو قصرت، ومن روى عنه أو لم يرو، ومن غزا معه أو لم يغز، ومن رآه رؤية ولم يجالسه، ومن لم يره لعارض كالعمى . . . وهذا التعريف مبني على الأصح عند المحققين كالبخاري وشيخه أحمد بن حنبل وغيرهما . . . وأطلق جماعة أن من رأى النبي فهو صحابي وهو محمول على من بلغ سن التميز، إذ من لم يميز لا تصح نسبة الرؤية إليه، نعم، يصدق أن النبي ﷺ رآه فيكون صحابياً من هذه الحيثية ومن الرواية يكون تابعياً».

(٢) لتضمنها معنى الشرط: ساقطة من أ جـ.

(٣) في أ: ويكون: تحريف.

بكسر[١] الدال اسم فاعل من قدم اللازم بمعنى تقدم ويفتحها على قلة في لغة من قدم المتعدي. ويحتمل أن يكون هنا بكسر الدال من قدم[٢] المتعدي[٣]، لأن معرفتها تجعل الشارع في علم النحو على بصيرة فهي تقدمه على أقرانه (في علم العربية) أي علم النحو، هو لغة[٤] القصد واصطلاحاً[٥] علم بأصول يعرف بها أحوال أواخر الكلم إعراباً وبناءً وموضوعه الكلمات، لأنه يبحث فيه عن عوارضه اللاحقة لها من حيث الإعراب والبناء وغايته الاستعانة على فهم كلام[٦] الله وسنة[٧] رسول الله. وفائدته معرفة صواب الكلام من خطئه.

وسبب تسمية هذا العلم بذلك ما روي أن علياً رضي الله عنه لما أشار على أبي الأسود الدؤلي[٨] أن يضعه وعلمه الاسم والفعل والحرف وشيئاً من الإعراب، قال: انح هذا النحو يا أبا[٩] الاسود[١٠]، فسمي بذلك تبركاً وتيمناً بلفظ الواضع له[١١]،

---

(١) في ب: بالكسر، تحريف.

(٢) في ب: تقدم، تحريف.

(٣) ينظر: اللسان مادة «قدم».

(٤) ينظر: اللسان مادة «نحا».

(٥) ينظر: التعريفات: ١٣١، شرح الحدود النحوية: ٣٠.

(٦) في ب: الكلام، تحريف.

(٧) وسنة: ساقطة من جـ.

(٨) هو ظالم بن عمرو بن سفيان تابعي بصري، ت ٦٩هـ. ينظر إنباه الرواة ١/ ١٣، بغية الوعاة ٢/ ٢٢.

(٩) في ب: أبي، تحريف.

(١٠) تنظر هذه الرواية في طبقات النحويين واللغويين: ١٤ وما بعدها، إنباه الرواة ١/ ٥.

(١١) في حاشية أ: «اعلم ـ وفقك الله ـ أن للنحو معنيين لغة واصطلاحاً بدء بتعريف النحو وهو لغة يطلق على احد معان بمعنى القصد وبمعنى البيان وبمعنى الجانب المقدار وبمعنى الشك وبمعنى البعض وبمعنى قريب، وجمعها قول بعض الفضلاء:

نحونا نحو دارك يا حبيبي ... لقيناهم نحو ألف من قريب
وجدناهم جياعاً نحو كلب ... تمنوا منك نحواً من شريب».

(متممة)[١] هذه المقدمة[٢] (لمسائل الجرومية) نسبة لابن آجروم[٣] (تكون واسطة بينها وبين غيرها من الكتب المطولات) لاشتمالها على ما لم يشتمل عليه أصلها من الفوائد (نفع الله بها) أي بهذه[٤] المقدمة الطالب[٥] لها فانه لا يخيب[٦] من اعتمد عليه ولجأ في مهماته إليه (كما نفع بأصلها في الحياة) بان[٧] يلهمه الاعتناء بها تفهماً وحفظاً[٨] (وبعد الممات) بالفوز إلى دار السلام (إنه قريب) ممن سأله ودعاه بعلمه (مجيب الدعوات) أي دعوات[٩] [٢أ] الداعي بإنالته ما سأل.

واعلم أنه لما كان الغرض من علم النحو معرفة الإعراب الذي يعرف به[١٠] صواب[١١] الكلام من خطئه. والإعراب لا يوجد الا فيما يقع فيه[١٢] التركيب الإسنادي الذي لا يوجد إلا في الكلام بدأ المصنف[١٣] رحمه الله بتعريف الكلام وإن كان الأولى البداءة بالكلمة لأنها جزؤه والشيء إنما يُعرف بعد معرفة أجزائه فقال:

«الكلام وما يتألف منه:

(الكلام) لغة[١٤] عبارة عن القول وما كان مكتفياً بنفسه، واصطلاحاً[١٥] ما جمع

---

(١) في ب: تتمة.
(٢) في ب: هذا لمقدمته، تحريف.
(٣) هو محمد بن داود الصنهاجي ت ٧٢٣ هـ، ينظر، بغية الوعاة ١/ ٢٣٨ شذرات الذهب ٦/ ٦٢.
(٤) بهذه: ساقطة من أ.
(٥) في ب: لطالب، تحريف.
(٦) في ب: يتخيب، تحريف.
(٧) في أ: ان، تحريف.
(٨) في جـ: تحفظاً.
(٩) في ب: الدعوات، تحريف.
(١٠) به: ساقطة من ب.
(١١) في ب: جواب، تحريف.
(١٢) فيه: ساقطة من ب.
(١٣) في جـ: المؤلف.
(١٤) ينظر: اللسان مادة «كلم».
(١٥) ينظر: التعريفات ١٠٤، شرح الحدود النحوية ٣٢.

قيوداً أربعة وهي[١] المشار إليها بقوله:

(اللفظ) أي: الصوت[٢] المتضمن بعض الحروف الهجائية تحقيقاً أو تقديراً دل على معنى أم لا؟، وهو في الأصل مصدر بمعنى الرمي ثم خص بالرمي من الفم ثم أطلق عليه من باب إطلاق المصدر على اسم المفعول[٣]. (المركب) من كلمتين فأكثر[٤] تركيباً إسنادياً أفاد أم لا؟. (المفيد) بأن أفهم معنى يحسن السكوت عليه بحيث لا يبقى للمخاطب انتظار يعتد به، كما يكون مع المسند بدون المسند إليه وبالعكس، وهو بهذا المعنى يستلزم المركب، لكن لما كانت دلالة الالتزام مهجورة في التعريف صرح المؤلف بما علم التزاماً اذ[٥] المقصود من الحد بيان الماهية، وهي لا تعرف إلا بذكر جميع أجزائها تصريحاً. (بالوضع) أي: بالقصد وهو أن يقصد المتكلم بما تلفظ به إفادة السامع.

فهذه قيود أربعة متى وجدت وجد الكلام النحوي، وحيث انتفت أو انتفى واحد منها انتفى الكلام النحوي.

إذا علمت ذلك فالقيد الأول وهو اللفظ بمنزلة الجنس، واحترز به عن الخط[٦] ونحوه مما ليس بلفظ وهو مفيد، وباقي القيود بمنزلة الفصل. فالمركب يخرج المفرد، والمفيد يخرج ما لا فائدة فيه كإن قام زيد. والوضع أي القصد يخرج غير المقصود كالصادرمن النائم، والجملة المقصودة لغيرها [٢ب].

---

(١) في أ: هي، تحريف.

(٢) جاء في حاشية أ: «وحد الصوت غرض يقوم بمحل يخرج من داخل الرئة إلى خارجها من النفس مستطيلاً متصلاً ومنفصلاً بمقطع من مقاطع أحرف الحلق واللسان والشفتين. والمراد بالمقطع المخرج أي محل خروج الحروف، واطلاقها عليه من إطلاق الحال على المحل والمقطع حرف مع حركة أو حرفان ثانيهما ساكن على ما صرح به ابن سينا في الموسيقى والفارابي في كتاب الألفاظ والحروف».

(٣) ينظر: اللسان مادة «لفظ».

(٤) في أ: او أكثر.

(٥) في أ: اذاً.

(٦) في أ: الحفا، تحريف.

واعلم أن صور تأليف الكلام ست[١]: اسمان، فعل واسم، فعل واسمان، فعل وثلاثة أسماء، فعل وأربعة أسماء جملة القسم وجوابه او الشرط وجوابه. (وأقل ما يتألف) الكلام (من اسمين) حقيقة كهذا زيد أو حكماً (نحو زيد قائم) فأن الوصف مع مرفوعه المستتر في حكم الاسم المفرد ولهذا لا يبرز في التثنية والجمع[٢] (أو من فعل واسم نحو قام زيد) وإنما لم[٣] يتألف من فعلين أو من[٤] حرفين أو حرف واسم أو حرف وفعل لأن الكلام لا بد فيه من التركيب. والتركيب العقلي[٥] من الاسم والفعل والحرف لا يزيد على ستة أنواع لكن لم يجيء منها إلا ما ذكره المؤلف رحمه الله[٦]، لأن الكلام لا يتحقق بدون إسناد والإسناد يقتضي مسنداً ومسنداً إليه لكونه نسبة بينهما، وهما لا يكونان إلا اسمين أو اسماً وفعلاً، وأما المنادى مع حرف النداء كيازيد فلقيامه مقام الفعل لغرض الإنشاء أو تقديره أنادي زيداً.

(والكلمة)[٧] بفتح الكاف وكسر اللام أفصح من فتحها وكسرها مع إسكان اللام فيهما[٨] (قول) أي لفظ موضوع لمعنى، والمراد به هنا اسم المفعول أي مقول حقيقة

---

(١) في جـ: ستة.

(٢) في أ: أو الجمع.

(٣) لم: ساقطة من أ.

(٤) من: ساقطة من ب جـ.

(٥) جاء في حاشية جـ: «والتركيب العقلي بين الكلمات الثلاث ينتهي إلى ستة أقسام إذا لم يراع الترتيب اسمان وفعلان وحرفان واسم وحرف وفعل وحرف، وأما إذا روعي الترتيب فينتهي إلى تسعة أقسام لإنقسام كل من الأقسام الثلاثة الأخيرة باعتبار التقديم والتأخير إلى قسمين، ولا يتيسر الكلام إلا عن النوعين المذكورين لأنه يحتاج إلى الإسناد والإسناد يحتاج إلى المسند والمسند اليه. ولا يوجدان إلا في النوعين المذكورين، والفعل مع الفعل لا يفيد لعدم المسند اليه. وكذا الحرف مع الحرف لعدمهما، وكذا الاسم مع الحرف لعدم المسند إليه أو المسند وكذا الفعل مع الحرف لعدم المسند إليه وأما قولهم يا زيد، فإنما أفاد الحرف مع الاسم مقدراً بالفعل».

(٦) رحمه لله: ساقطة من ب جـ.

(٧) جاء في حاشية أ «وهي لغة تقال للجملة المفيدة كقوله تعالى: (وكلمة الله هي العليا) وغير ذلك من الآيات وفي الحديث عن النبي».

(٨) في أ: فيها، تحريف. ينظر اللسان مادة «كلم».

كزيد وحكماً كالضمير المستتر[١] في إضرب[٢] فأنه من حيث وقوعه محكوماً عليه ومؤكداً أو[٣] معطوفاً عليه في حكم الملفوظات الحقيقية (مفرد) هو ما لا يدل جزؤه[٤] على جزء معناه كرجل فإن كلا من أجزائه[٥] التي هي ذوات حروفه الثلاثة إذا أفرد لا يدل على شيء مما دلت جملته، بخلاف[٦] غلام زيد فأنه مركب لأن كلا من أجزائه[٧] دال على جزء المعنى الذي دلت عليه جملة غلام زيد ولما كانت الكلمة جنساً تحتها حقائق مختلفة هي أنواعها أشار إلى بيان ذلك بقوله[٨]:

(وهي اسم وفعل وحرف)[٩] أي الكلمة منقسمة إلى هذه الثلاثة انقسام الكلي[١٠] إلى جزئياته فيصح إطلاق المقسوم على كل من[١١] أقسامه وبهذا[١٢] اندفع ما قيل من[١٣] أن العطف بواو [٣أ] الجمع يقتضي أن تكون الكلمة مجموع الثلاثة ووجه انحصارها في الثلاثة على ما قيل إن الكلمة موضوعة لمعنى كما مر فتكون دالة لا

---

(١) جاء في حاشية جـ «قوله كالضمير المستتر أي وجوبا أو جوازا فإن قلت قد جرى على السنة المعربين إن في نحو اضرب وقام من زيد قام ضميراً مستتراً وجوباً في الأول وجوازاً في الثاني فقط لفظ بالضمير المستتر قلت الملفوظ به ليس هو عين المستتر وإنما هو ضمير بارز منفصل استعير للتعبير به عن المستتر تسهيلاً على المتعلم ومن ثم كان في نحو اضرب أنت، وزيد قام هو تأكيد للمستتر والله أعلم».

(٢) في اضرب: ساقطة من أ.

(٣) في ب: و.

(٤) في أ: جزء لفظه.

(٥) في أ: جزئيه.

(٦) بخلاف: ساقطة من أ.

(٧) في ب جـ: جزئيه.

(٨) بقوله: ساقطة من أ.

(٩) قال أبو حيان في الإرتشاف ١/١٢: «وأقسامها اسم وفعل وحرف، وزاد بعضهم وخالفة»، وينظر: همع الهوامع ١/٧.

(١٠) في أ: الكلمة، تحريف.

(١١) من: ساقطة من أ.

(١٢) في جـ: لهذا.

(١٣) من: ساقطة من أ.

محالة لكون الوضع من أسباب الدلالة. وحينئذٍ فاما أن تدل على معنى غير مستقل بالمفهومية أو[١] لا؟، الأول[٢] الحرف، والثاني إما أن يدل على اقتران معناها بأحد الأزمنة الثلاثة أو لا؟، الأول[٣] الفعل والثاني الاسم.

وقيد الحرف بقوله: (جاء لمعنى) لإخراج حرف التهجي فلا يكون كلمة لعدم دلالته على معنى، وهذا القيد معلوم مما قبله فلا يحتاج اليه.

وقد عدل المصنف رحمه الله[٤] عن عبارة الأصل[٥] فجعل هذه الثلاثة أقساماً للكلمة لا للكلام، إذ لا يصح جعلها اقساماً له لا من تقسيم الكلي إلى جزئياته وهو ظاهر، ولا من تقسيم الكل إلى أجزائه لتوقف صدق اسم المقسوم فيه على جميع أجزائه، والكلام بخلاف ذلك لأن ماهيته توجد في الأسماء فقط، ومنها ومن الأفعال.

وقدم الاسم في الذكر لسموه على قسيميه لاستغنائه عنهما واحتياجهما إليه ولأصالته في الإعراب، واتبعه بالفعل لكونه يقع جزء الكلام[٦]، ولحلوله محل الاسم ودخول الإعراب في بعض أنواعه واذا عرفت أن الكلمة تنقسم إلى اسم وفعل وحرف، وأردت تمييز بعضها عن بعض لتظهر فائدة القسمة.

الاســـــم

(فالاسم) وهو كلمة دلت بنفسها على معنى غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة وضعاً[٧]. (يعرف) أي: يميز عن قسميه بخمس علامات مذكورة هنا (بالإسناد[٨] إليه)

---

(١) في أ: أم.

(٢) في ب: أول، تحريف.

(٣) في ب: أول، تحريف.

(٤) رحمه الله: ساقطة من ب جـ.

(٥) قال ابن آجروم ٢٨٦: «وأقسامه ثلاثة: اسم وفعل وحرف جاء لمعنى».

(٦) في أ: للكلام، تحريف.

(٧) ينظر: التعريفات ٢١، شرح الحدود النحوية ٤٦.

(٨) في ب: بالإسنادي: تحريف.

كون الاسم مسنداً إليه سواء كان المسند فعلاً كقام زيد، أم اسماً كأنا مؤمن، أم جملة نحو أنا قمت. فهذه العلامة أنفع علامات الاسم، وبها استدل على اسمية التاء من قولك ضربت - بتثليثها - وعلى اسمية ما في قوله تعالى: ﴿ مَا عِندَكُمْ يَنفَدُ وَمَا عِندَ ٱللَّهِ بَاقٍ ﴾ [النحل: ٩٦]. وانما اختص الإسناد إليه بالاسم لأن الفعل وضع لأن يكون مسنداً [٣ب] فقط، فلو جعل مسنداً إليه لزم خلاف وضعه، واما «تسمع بالمعيدي خير من أن تراه»[١] فعلى حذف أن أو على تنزيل الفعل منزلة المصدر.

(و) يعرف أيضاً (بالخفض) المعبر عنه أيضاً بالجر[٢] وهو ما يحدثه العامل من كسرة أو فتحة أو ياء سواء كان العامل حرفاً أو[٣] اسماً، واختص بالاسم لأنهم قصدوا أن يوفوه لأصالته في الإعراب حركاته الثلاث[٤]، وينقصوا من المضارع الذي هو فرعه فيه واحداً منها[٥] فنقصوه ما لا[٦] يكون[٧] معمول الفعل وهو الجر، و[٨] أعطوه ما يكون معموله وهو الرفع والنصب.

(و) يعرف أيضاً (بالتنوين)[٩] وهو نون ساكنة تثبت لفظاً لا خطاً وهو بجميع

---

(١) هذا مثل قاله المنذر بن ماء السماء يضرب لمن حسن صونه وقبحت صورته، ويروى بروايات أخرى، ينظر: مجمع الأمثال ١/ ٢٢٧، جمهرة الأمثال ١/ ٢٢٦.

(٢) الجر مصطلح بصري والخفض مصطلح كوفي، ينظر: الكتاب ١/ ٢٠٩، معاني القرآن ١/ ٣، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/ ٤٦٨.

(٣) في ب جـ: أم.

(٤) في أ: الثلاثة.

(٥) في أ: منهما، تحريف.

(٦) في أ: لم.

(٧) في ب: يكن.

(٨) في ب: أو.

(٩) جاء في حاشية أ: «وجمعها في قوله: أقسام تنوينهم عشر عليك بها   فإن تقسيمهم من خير ما حرزا
مكن وعوض وقابل والمنكر زد   رنم أو أحك اضطر وغالٍ وما همزا»

اقسامه[١] أي الأربعة[٢] مختص بالاسم، فتنوين التمكين[٣] وضع للدلالة على مكانة الاسم في الاسمية والإعراب كزيد أي على رسوخ قدمه فيهما[٤] أي لم يشبه الحرف فيبنى ولا الفعل فيمنع من الصرف، وتنوين التنكير لانه[٥] يلحق بعض المبنيات للفرق بين معرفتها ونكرتها كصهٍ وصهِ، والفعل لا يكون إلا نكرة فلم[٦] يحتج إلى الفارق، وتنوين المقابلة لانه الداخل على الجمع المؤنث السالم كمسلمات في مقابلة نون جمع المذكر السالم، فإنه[٧] لا يتحقق في غير الاسم، وتنوين العوض لأنه في الغالب يكون عوضاً عن المضاف إليه كيومئذٍ أي يوم اذ كان كذا والمضاف اليه[٨] لا يكون إلا اسماً.

(و) يعرف أيضاً (بدخول الألف واللام) عليه من أوله ويعبر عنهما بـ «أل» وهو أولى سواء كانت معرفة كالداخلة على نكرة كالرجل ام زائدة كما في قوله:

١ـ رأَيتُ الولِيدَ بن اليَزِيد مُباركاً.[٩]

---

(١) في أ: أنواعه، جاء في حاشية جـ: «قوله: وهو بجميع أقسامه مختص بالاسم فيه أن تنوين الترنم والغالي غير مختص به، ويجاب بأن الأول لما كان مبدلاً من حرف الإطلاق والثاني مشتقاً من الغلو وهو زيادة لم يعتبرهما من أقسامه، ولذا لم يذكرهما، إذ المراد تعريف الاسم ولا رائحة تعريف فيهما».

(٢) أي الأربعة: ساقطة من ب جـ.

(٣) في ب: التمكن، تحريف.

(٤) في ب: فيهما.

في حاشية جـ: «قوله فيبنى الفاء فيها للسببية والفعل منصوب بأن مضمرة وجوباً وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الألف للتعذر».

(٥) لأنه: ساقطة من ب.

(٦) فلم: ساقطة من ب.

(٧) في أ: وذا.

(٨) اليه: ساقطة من ب.

(٩) وعجزه «شديداً بأعباء الخلافة كاهله»، قاله ابن ميادة في مدح الوليد بن يزيد، وهو من الطويل، شعر ابن ميادة ٨١.

أم موصولة كالضارب، ولا تدخل على الفعل إلا في ضرورة خلافاً[(١)] لابن مالك[(٢)]. واختصت به لأن المعرفة وضعت لتعيين الذات والموضوع للذات هو الاسم، وأما الموصولة والزائدة فلموافقتهما للمعرفة صورة اعطيتا حكمها.

(و) يعرف أيضاً بدخول [٤أ] حرف من (حروف الخفض) عليه من أوله سواء كان اسماً صريحاً كمررت بزيد أم مؤولاً به كعجبت من إن قمت، فأن قمت وإن كان ليس باسم في الظاهر[(٣)] فهو في التقدير اسم لأنه في معنى قيامك، وأما قولهم: «ما هي بنعم الولد» و «على بئس العير» فمؤول على حذف الموصوف وصفته وإقامة معمول الصفة مقامه[(٤)]، وإنما اختصت حروف الخفض بالاسم لأنها وضعت لتجر معاني الأفعال التي لا تتعدى[(٥)] بنفسها إلى الأسماء، فلا جرم إن امتنع دخولها إلا على الاسم بعد مجيء فعل لفظاً أو تقديراً وسيأتي الكلام على حروف الخفض[(٦)].

ولما فرغ مما يميز الاسم عن غيره[(٧)] أخذ يتكلم على ما يميز الفعل إجمالاً، فقال:

---

(١) ينظر: اللامات للزجاجي ٤٠، الجنى الداني ٢٢٢، مغني اللبيب ١/ ٧١.

(٢) هو محمد بن عبد الله بن مالك، ت ٦٧٢ هـ، ينظر: البلغة ٢٠١، بغية الوعاة ١/ ١٣٠. ينظر رأيه في شرح الكافية الشافية ١/ ٣٠٠، التسهيل ٣٤، شرح التسهيل ١/ ٢٢٦.

(٣) في أ: في الظاهر ليس باسم.

(٤) في حاشية أ: «أي مقول فيه نعم الولد، وعلى مقول فيه بئس العير، فحذف الموصوف والصفة وأقيم مقامه معموله، والله أعلم». ينظر: شرح جمل الزجاجي ١/ ٥٩٨، شرح الكافية الشافية ٢/ ١١٠٢.

(٥) في ب: تتعد، تحريف.

(٦) ينظر الفواكه الجنية [٧٧أ].

(٧) في أ: من غير، تحريف.

الفعـــل واقســامـــه

(والفعل) وهو كلمة دلت بنفسها على معنى مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة وضعاً[١].

(يعرف) أي يميز عن قسيميه بثلاث علامات (بقد) الحرفية وهي علامة مشتركة تدخل على الماضي تارة[٢] لإفادة تقريبه من الحال نحو: «قَد قَامتِ الصلاةُ»[٣]، أو تحقيقية نحو: ﴿وَنَعْلَمَ أَن قَدْ صَدَقْتَنَا﴾ [المائدة:١١٣]، وتارة على المضارع لإفادة التحقيق نحو: ﴿قَدْ يَعْلَمُ ٱللَّهُ﴾ [النور:٦٣]، أو[٤] التقليل نحو «إن الكذوب قد يصدق»[٥]، ولا يخفى أن هذه[٦] المعاني لا يتصور وجودها في غير الأفعال ولا تدخل قد على فعل الامر أصلاً.

(والسين وسوف) ويختصان بالمضارع ويخلصانه للإستقبال نحو سيقوم أو سوف يقوم، وإنما اختصا به لأنهما وضعا لتأخير معنى الفعل من الحال إلى الاستقبال وفي سوف زيادة تأخير وتنفيس لأن كثرة الحروف تدل على زيادة المعنى[٧]، وهذان اللفظان اسمان للحرفين الداخلين على المضارع إلا أن سوف تحكى[٨] على الفتح اسماً. وأما السين فمعرب غير محكي، ولما انعقد الشبه الصوري بين سوف وسوف دون السين وسه أدخل[٩] اللام على السين دون سوف بل حكي على صورته [٤ ب] تحقيقاً للشبه[١٠]، (وتاء التأنيث الساكنة)[١١] كقامت وشربت وهذه خاصة بالماضي

---

(١) ينظر: التعريفات ٩٦، شرح الحدود النحوية ٤٨.

(٢) في ب: تارة على الماضي.

(٣) صحيح البخاري ١/ ٢٥٠، سنن الترمذي ٢/ ٤٨٨.

(٤) في ب: و.

(٥) مجمع الأمثال ١/ ٢٥.

(٦) في ب: هذا، تحريف.

(٧) ينظر: الجنى الداني ١١٩، ٤٣١.

(٨) في ب: محكي.

(٩) في أ: دخل. جاء في حاشية جـ: «قوله بين سوف وسوف أي بين الاسم والمسمى».

(١٠) في ب: بالشبه، تحريف.

(١١) جاء في حاشية جـ: «ولو قال رحمه الله كما أفاده فيما اعترض به على المصنف كقام وشرب لكان =

اشعاراً بتأنيث الفاعل. (وهو) أي الفعل من حيث هو (ثلاثة أنواع) عند البصريين ونوعان عند الكوفيين[١] بإسقاط الأمر بناء على أنه مقتطع من المضارع، وإنما كانت الأفعال ثلاثة لأن الأزمنة هي جزء من مدلول كل منها ثلاثة:

الماضي

(ماضٍ) وأصله ماضي استثقلت الضمة على الياء فحذفت ثم الياء لالتقاء الساكنين، وهو ما دل على معنى وجد في الزمان الماضي دلالة وضعية[٢]. وقدمه لمجيئه على الأصل أو هو متفق على بنائه وحيث قدمه كان الأولى له أن يتبعه بالأمر لما[٣] قلنا.

(ويعرف) أي يميز[٤] عن المضارع والأمر (بتاء التأنيث الساكنة) وضعاً للدلالة على تأنيث ما أسند إليه الفعل وتلحقه متصرفاً كان (نحو قامت) هند (وقعدت) أو جامداً كما سيأتي، ولا يقدح في ذلك عدم إلحاقها بعض[٥] الأفعال الماضية كأفعال[٦] الاستثناء، لأنهم التزموا تذكير فاعلها. وخرج بالساكنة المتحركة فإنها خاصة بالأسماء، وربما دخلت في بعض الحروف، واختصت الساكنة بالفعل لثقله، والمتحركة بغيره طلباً[٧] للتعادل ولو قال نحو قام وقعد[٨] لكان أولى، لأنه الذي يقبل التاء[٩] فيميز بها.

= أولى، إذ هو الذي يقبل التأنيث الساكنة فسبحان من لايسهو».

(١) ينظر: الكتاب ١/ ٢، معاني القرآن ١/ ٤٦٩، همع الهوامع ١/ ٢٦.

(٢) ينظر: التعريفات ١١٠، شرح الحدود النحوية ٤٩.

(٣) في أ: كما.

(٤) في ب: يتميز، تحريف.

(٥) في ب: لبعض، تحريف.

(٦) في أ: كالأفعال، تحريف.

(٧) طلباً: ساقطة من ب جـ.

(٨) قعد: ساقطة من ب.

(٩) التاء: ساقطة من ب.

(و) الفعل الماضي (منه نعم وبئس) على الأصح[١] لقبولهما التاء المذكورة، ففي الحديث: «مَنْ تَوضأ يَومَ الجُمعةِ فَبِها وَنِعِمتْ وَمَنِ اغْتَسَلَ فَالغُسلُ أَفضلُ»[٢]، وفيه أيضاً: «وأَعُوذُ بِك مِن الخِيانةِ فإنَّها بِئسَتْ البِطانةُ»[٣]، وقيل[٤] إنهما اسمان لدخول حرف الجر عليهما في قولهم: «ما هي بنعم الولد» و«نعم السير على بئس العير» والجواب يعلم[٥] مما مر. (و) كذا منه[٦] (ليس وعسى على الأصح)[٧] لقبولهما التاء أيضاً، نحو عست هند أن تفلح وليست مفلحة، ولاتصالهما [٥ أ] بضمائر[٨] الرفع نحو: ﴿ ۞ لَيْسُوا سَوَآءً ﴾، ﴿ لَّسْتُ عَلَيْكُم بِوَكِيلٍ ﴾ [الأنعام: ٦٦]، ﴿ فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِن تَوَلَّيْتُمْ ﴾ [محمد: ٢٢]، وقيل[٩] إنهما حرفان لعدم دلالتهما على الحدث[١٠] والزمان، ولتوقف إفادة معناهما على غيرهما كسائر الحروف، وأجيب[١١] بأن عدم الدلالة عارض وإن[١٢] توقف الإفادة على ذكر الغير إنما هو لشبههما بالحرف في عدم

---

(١) وفاقاً للبصريين، ينظر: الكتاب ١/ ٣٠١، شرح جمل الزجاجي ١/ ٥٩٨، شرح الكافية الشافية ٢/ ١١٠٢.

(٢) سنن أبي داود ١/ ٩٦، سنن الترمذي ٢/ ٣٦٩.

(٣) سنن أبي داود ٢/ ٩٣، سنن النسائي ٨/ ٢٦٣.

(٤) وفاقاً لجماعة من الكوفيين والفراء، ينظر: معاني القرآن ١/ ٥٦، شرح الكافية ٢/ ٣١٢، شرح اللمحة البدرية ٢/ ٢٦١.

(٥) في أ: يعرف. يقول ابن هشام في شرح القطر ٤٨ «واما ما استدل بها الكوفيون فمؤول على حذف الموصوف وصفته وإقامة الصفة مقامها، والتقدير ما هي بولد مقول فيه نعم الولد، ونعم السير على بئس العير، فحرف الجر في الحقيقة إنما دخل على اسم محذوف كما بينا، وكما قال الآخر:

والله ما ليلي بنام صاحبه ... ولا مخالط الليان جانبه

أي بليل مقول فيه نام صاحبه».

(٦) منه: ساقطة من ب.

(٧) ينظر: الكتاب ١/ ٢١، المقتضب ٤/ ٨٧، الجنى الداني ٣٥٩، ٤٣٤.

(٨) في ب: بضمير.

(٩) وفاقاً للفارسي وابن السراج، ينظر: الجنى الداني ٤٥٩، ٤٣٤، مغني اللبيب ١/ ٢٠١، ٣٨٧.

(١٠) في ب: الحديث، تحريف.

(١١) في أ: أجب، تحريف.

(١٢) في أ: بان.

التصرف فاعطيا[١] حكمه في التوقف المذكور، ولا يقدح في فعلية الثلاثة: الأول خروجها في الظاهر عن[٢] أوزان الفعل لأن أصلها فعل ـ بفتح الفاء[٣] وكسر العين ـ لا فعل ـ بفتحها ـ أيضاً، ولا فعل ـ بضمها ـ.

المضارع

(ومضارع) وهو ما دل على معنى مقترن بأحد زمني الحال[٤] والاستقبال ويتخلص لأحدهما بقرينة[٥]، وسمي مضارعاً لمشابهته الاسم في اعتوار المعاني عليه[٦]، وقيل لمشابهته لهس في الإبهام والتخصيص وقبول لام الابتداء والجريان على حركات اسم[٧] الفاعل وسكناته[٨].

(ويعرف) أي يميز عن الماضي والأمر (بدخول لم عليه) بأن يقع بعدها من غير فصل (نحو لم يقم)، وقد مر أنه يميز أيضاً بدخول حرف[٩] التنفيس عليه، وإنما اقتصر[١٠] المصنف[١١] على لم لأن لها امتزاجاً بالفعل بتغيير[١٢] معناه إلى المضي

(١) في ب: فاعطيتا، تحريف.
(٢) في ب: على.
(٣) الفاء: ساقطة من ب.
(٤) في ب: الاحال، تحريف.
(٥) ينظر: التعريفات ١٢١، شرح الحدود النحوية ٥٠.
(٦) ينظر: الكتاب ١/ ٣، المقتضب ٢/ ١، أسرار العربية ١٢٦.
(٧) في ب: الاسم، تحريف.
(٨) في أ: سكانته، تحريف. ينظر: الإيضاح في شرح المفصل ٢/ ٧، شرح التسهيل ١/ ٣٦، ارتشاف الضرب ١/ ٤١٤.
(٩) في أ: ما في.
(١٠) في أ: اقتصرت.
(١١) في أ: المؤلف.
(١٢) في ب: بتغير.

حتى صارت كجزئه قاله الرضي[١]، ولو قال نحو يقوم لكان أولى لأنه الذي يقبل لم، (ولا بد في أوله من إحدى الزوائد الأربع) و[٢] المسماة بأحرف المضارعة (وهي الهمزة والنون والياء) المثناة من[٣] تحت (والتاء) المثناة من فوق. (يجمعها) أي يجمع[٤] تلك الزوائد الأربع (قولك نأيت) أو انيت[٥] او أتين أو نأتي، وإنما زادوها فرقاً بينه وبين الماضي، وخصوا[٦] الزوائد[٧] به لأنه مؤخر الزمان عن الماضي، والأصل عدم الزيادة فأخذه المقدم، وإنما[٨] لم يجعل المؤلف هذه الأحرف علامة للمضارع أيضاً لوجودها في أول الماضي كاكرم وتعلم ونرجس ويرنأ وإنما ذكرها توطئةً وتمهيداً لقوله: (ويضم أوله) أي الحرف[٩] المفتتح به المضارع [٥ ب] (إن كان ماضيه على[١٠] أربعة أحرف) سواء كان كل حروفه أصولاً (كدحرج) فأنه ماضٍ أصلي الحروف فتقول في مضارعه (يدحرج) ـ بضم أوله ـ أو بعضها زائدة[١١] (وذلك) نحو (أكرم) فإن الهمزة فيه زائدة، فتقول في مضارعه (يكرم) ـ بضم أوله ـ (و) كذا تقول في مضارع (فرح) ـ بتشديد الراء ـ (يفرح) ـ بضم أوله ـ لزيادة تكرير[١٢] العين أي الراء

---

(١) هو محمد بن الحسن الرضي الاسترابادي، ت٦٨٦ هـ، ينظر: بغية الوعاة ١/ ٥٢١، شذرات الذهب ٥/ ٣٩٥.

(٢) ينظر رأيه في شرح الكافية للرضي ٢/ ٢٣٢.

(٣) من: ساقطة من ب.

(٤) في أ: بجميع، تحريف.

(٥) أنيت: ساقطة من أ. قال ابن هشام في شرح القطر ٥٣: «وتسمى هذه الأربعة أحرف المضارعة».

(٦) في ب: خص.

(٧) في أ: الزيادة.

(٨) في ب: وان، في حاشية أ: «خ مضارعه».

(٩) في ب: حرف.

(١٠) على: ساقطة من ب.

(١١) في جـ: زائداً.

(١٢) في ب: تكرار.

في ماضيه[١]. (و) في مضارع (قاتل يقاتل) ـ بضم أوله ـ لزيادة الألف[٢] في ماضيه. (ويفتح) أوله (في ما سوى ذلك) أي: فيما سوى المضارع الذي ماضيه رباعي بأن كان ما فيه ثلاثياً (نحو ينصر) ـ بفتح أوله ـ اوخماسياً (و) ذلك نحو (انطلق) فتقول في مضارعه (ينطلق) ـ بفتح أوله ـ أيضاً، أو سداسياً (و) ذلك نحو (استخرج) فتقول في مضارعه (يستخرج) ـ بفتح أوله ـ أيضاً، والأولى أن تجعل هذه الأحرف علامة ثانية[٣] للمضارع، ولا نسلم وجودها في أول الماضي، لأننا نعني بها الهمزة التي أي للمتكلم وحده والنون التي له مع غيره والياء التي للغائب المذكر مطلقاً او لجمع[٤] المؤنث الغائب، والتاء التي للمخاطب مطلقاً أو الغائبة أو للغائبين مطلقاً.

الأمـــر

(و) فعل (أمر) وهو ما دل على طلب حدث مقترن بزمن الاستقبال[٥]، (ويعرف) أي يميز عن المضارع والماضي (بدلالته) وضعاً[٦] (على الطلب وقبوله ياء المخاطبة) المؤنثة، وذلك نحو[٧] (قومي واضربي) فأن كلا منهما[٨] دال[٩] على الطلب، وفيه ياء المخاطبة، فلا بد فيه من مجموع الأمرين حتى لو دلت كلمة على الطلب ولم تقبل الياء فهي اسم فعل كنزالِ أو مصدر كضرباً زيداً او قبلت الياء ولم تدل على الطلب فهي

---

(١) في أ ب: مضارعه.
(٢) في أ: لزايدة، تحريف.
(٣) في ب: ثالثة.
(٤) في ب: الجمع، تحريف.
(٥) ينظر: التعريفات ٢٦، شرح الحدود النحوية ٥٠.
(٦) وضعاً: ساقطة من ب جـ.
(٧) نحو: ساقطة من ب.
(٨) في ب: منها، تحريف.
(٩) في ب جـ: دل، تحريف.

فعل مضارع كتقومين(١) ولو قال نحو(٢) قم واضرب لكان أولى لأنه الذي يقبل ياء المخاطبة.

(ومنه) أي من فعل الأمر (هات) ـ بكسر التاء ـ إلا إذا اتصل به ضمير جماعة المذكرين فانه حينئذٍ يضم(٣) نحو هاتوا (و) كذا منه (تعال) ـ بفتح اللام(٤) ـ لا غير (على الأصح)(٥) [٦ أ] فيهما لدلالتهما على الطلب وقبولهما ياء المخاطبة، وهما مبنيان على حذف حرف العلة من آخرهما، فالمحذوف من هات الياء كما في ارمِ ومن تعال الألف كما في اخشَ، فإن امرت بهما مؤنثاً كانا مبنيين على حذف النون نحو هاتي وتعالي بالياء فيهما، إذ بناء الأمر على ما يجزم به مضارعه، وذهب بعضهم(٦) إلى أن هات وتعال اسما فعلين للأمر فهات بمعنى ناول وتعال بمعنى أقبل.

الحـرف

(و) أما (الحرف) وهو كلمة دلت على معنى في غيرها فقط، فعلامته التي امتاز بها عن أخويه عدمية، وهو انه (ما لا يصلح معه دليل الاسم) أي واحد من علاماته (ولا دليل الفعل) أي واحد من علاماته أيضاً فترك العلامة له علامة(٧)، ونظير ذلك كما قال

---

(١) في جـ: كيقوم، تحريف.

(٢) نحو: ساقطة من ب.

(٣) في حاشية جـ: «الظاهر أن هذه الضمة ضمة بناء».

(٤) قال ابن هشام في شرح القطر ٥١: «وان اخر تعال مفتوح في جميع أحواله من غير استثناء تعال يازيد وتعالي يا هند وتعاليا يا زيدان وتعالوا يازيدون وتعالين ياهندات، كل ذلك بالفتح. . .، ومن ثم لحنوا من قال:

تعالي اقاسمك الهموم تعالي

بكسر اللام».

(٥) ينظر: شرح الكافية للرضي ٢/ ٧٠، شرح الكافية الشافية ٣/ ١٣٨٩.

(٦) هو الزمخشري، ينظر: المفصل ١٥١.

(٧) ينظر: التعريفات ٥٢، شرح الحدود النحوية ٥١.

ابن مالك[١]: ج خ ح فعلامة الجيم نقطة من أسفل وعلامة الخاء نقطة من فوق وعلامة الحاء مهملة عدم النقطة.

قال بعضهم: وإنما لم تجعل له علامة وجودية كقسيميه لأنه في نفسه علامة، فلو جعلت له علامة لزم الدور والتسلسل، فإذا عرضت عليك مثلاً كلمة وسئلتَ عنها أهي اسم أو فعل أو حرف؟، فاعرض عليها علامات الأسماء أولاً فإن قبلت شيئاً منها فاسم وإلا فاعرض عليها علامات الأفعال فإن قبلت شيئاً منها ففعل، وإلا فأحكم بحرفيتها إذ لا تخرج[٢] عن ذلك كما دل عليه الاستقراء[٣].

ثم الحرف ثلاثة أقسام لأنه إن لم يختص بالأسماء ولا بالأفعال لم يعمل (كهل) وإنما عملت ما النافية مع أنها لا تختص حملاً لها على ليس، وإن اختص بالأسماء عمل فيها الجر كمن (وفي) او الرفع والنصب كان وأخواتها، وإنما لم تعمل أل المعرفة[٤] مع اختصاصها بالأسماء لتنزلها[٥] من مدخولها منزلة الجزء، ومن ثم تخطاها[٦] العمل، وان اختص[٧] بالأفعال عمل فيها الجزم كلما[٨] النافية[٦ ب] (ولم) أو النصب كلن.

---

(١) ينظر: شرح العمدة ١٠٦.
(٢) في جـ: مخرج.
(٣) في حاشية جـ: «أي التتبع».
(٤) المعرفة: ساقطة من جـ.
(٥) في أ: لتنزيلها.
(٦) في حاشية جـ: «أي ومن أجل تنزلها من مدخولها منزلة الجزء تخطاها العامل».
(٧) في حاشية جـ: «عطف على قوله ان اختص بالأسماء عمل».
(٨) في أ: كلا.

الإعراب والبناء

(باب بيان الإعراب والبناء) اللذين لا يخلو آخر الكلمة من[(١)] أحدهما. ويبدأ ببيان الإعراب لشرفه وشرف محله فقال: (الإعراب) هو مصدر أعرب يجيء لغة[(٢)] لمعان منها الإبانة والتحسين والتغيير فهذا[(٣)] أنسب بالمعنى الاصطلا- [(٤)] المشار إليه بقوله:

(تغيير أواخر الكلم) حقيقة أو حكماً، والكلم هنا الاسم المتمكن والفعل المضارع المجرد مما يوجب بناءه إذ لا يعرب من الكلمات سواهما وتغيير أواخره هو[(٥)] صيرورتها[(٦)] مرفوعة أو منصوبة أو غير ذلك مما يقتضيه[(٧)] العامل كما يرشد إليه[(٨)] قوله:

(لاختلاف العوامل الداخلة عليها) أي على الكلم لفظاً او تقديراً، بخلاف التغيير[(٩)] الحاصل في الآخر بغير[(١٠)] عامل كتغيير[(١١)] دال ﴿قَدَ أَفْلَحَ﴾ [المؤمنون: ١][(١٢)] بحركة النقل[(١٣)] في قراءة ورش[(١٤)]، والتغيير الحاصل بحركة

---

(١) في أ: عن.

(٢) لغة: ساقطة من ب، ينظر: اللسان مادة «عرب».

(٣) في أ: وهذا.

(٤) ينظر: التعريفات ٢٤، شرح الحدود النحوية ٧٦.

(٥) هو: ساقطة من ب.

(٦) في ب: صيروتها، تحريف.

(٧) في أ: تقتضيه.

(٨) في ب: إلى ذلك.

(٩) في أ: تغيير.

(١٠) في ب جـ: لغير.

(١١) في أ: كالتغير، تحريف.

(١٢) ينظر: التيسير ٣٥، النشر ١/٤٠٨.

(١٣) في ب: الفعل، تحريف.

(١٤) هو أبو سعيد عثمان بن سعيد المصري، ت ١٩٧ هـ. ينظر: معرفة القراء الكبار ١/١٢٧، غاية النهاية ١/ ٢٠٥.

الاتباع[١] او التخلص من التقاء الساكنين فإنه لا يسمى إعراباً لأنه ناشىء عن غير عامل، والمراد باختلاف العوامل تعاقبها على الأواخر[٢] واحداً بعد واحد، والعوامل جمع عامل وهو ما أوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص من رفع أو نصب أو جزم[٣]، ثم التغيير المذكور يكون في آخر الاسم المتمكن والفعل المضارع (لفظاً أو تقديرا).

فالأقسام أربعة لفظي وتقديري في الاسم ومثل ذلك في الفعل، فاللفظي ما يظهر في آخر الكلمة كما في آخر زيد من[٤] نحو جاء زيدٌ ورأيت زيداً ومررت بزيدٍ، وآخر يضرب في نحو زيد يضربُ ولن يضربَ ولم يضربْ، والتقديري ما لا يظهر في الآخر بل يفرض وينوى كالمنوي في آخر الفتى من نحو جاء الفتى ورأيت الفتى ومررت بالفتى، وآخر يخشى في نحو زيد يخشى ولن يخشى ولم يخشَ[٥]، وآخر يكن في نحو ﴿لَمْ يَكُنِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾[٦]، وأو للتقسيم وليس دخولها في الحد مما يفسده، ونما يفسده إذا كان المراد بها الشك.

= النقل عند ورش هو تحريك كل حرف ساكن وقع في آخر الكلمة التي هو فيها وكان صحيحاً بتحريك هذا الحرف بحركة الهمزة التي بعده وهي واقعة في أول الكلمة التي بعد الحرف الساكن سواء كانت الحركة فتحة او ضمة أو كسرة مع حذف حركة الهمز بعد نقل حركته إلى الساكن قبله. ينظر الوافي في شرح الشاطبية ٨٥.

(١) جاء في حاشية جـ: «قوله والتغيير الحاصل بحركة الاتباع، وقد مثل له بالحمد لله بكسر الدال اتباعاً لكسر اللام كما قرأ الحسن البصري، ورد بانه لا يجوز استهلاك الحركة الإعرابية بحركة الاتباع إلا في لغة ضعيفة، وهي لغة بني تميم لأن حركة الدال إعراب وهي أقوى وحركة اللام قراءة فالأولى أن يكون الأقوى متبوعاً لا تابعاً».

(٢) في ب: الأواخر.

(٣) في ب: جر، ينظر: شرح الحدود النحوية ٨٤.

(٤) من: ساقطة من أ.

(٥) لم يخش: ساقطة من ب جـ.

(٦) سورة البينة: ١. جاء في حاشية جـ: «نحو (لم يكن الذين كفروا) أو الحكاية نحو من زيداً بالنصب جواباً لمن قال رايت زيداً، قال الشاعر: (سمعت الناس ينتجعون غيثا) برفع الناس للراوية، وكأن سمع قائل يقول الناس ينتجعون غيثاً حكاه كما سمعه».

ثم الحد الذي ذكره ظاهر في أن الإعراب معنوي وعليه كثيرون[١]، ويتضح [٧ أ] عليه ان يقال للرفع مثلا علامات، وقيل[٢] إنه لفظي، واختاره ابن مالك[٣]، ونسبه إلى المحققين، فالإعراب ما اختلف به آخر الكلم[٤] المعرب[٥] قال المرادي[٦]: وهو أقرب للصواب لقول المحققين أنواعه رفع...الخ كما يأتي، ولأن الاحتياج إلى الإعراب انما هو لتمييز المعاني والتمييز إنما يكون بالاثر لا بالتغيير، وأما الإضافة في قولهم حركات الإعراب وعلاماته فمن إضافة العام إلى الخاص كخاتم فضة.

(واقسامه) أي أنواع الإعراب (أربعة) لا زائد عليها (رفع) بحركة أو حرف (ونصب) بذلك[٧] أو بحذف[٨] (وخفض) بحركة أو بحرف[٩] (وجزم) بسكون أو بحذف[١٠]، وجعل هذه الأربعة أنواعاً للإعراب أنسب بمن جعله لفظياً، وانما كانت أربعة لأنه اما سكون وهو واحد أو حركة وهي ثلاثة.

وقدم الرفع لان الكلام لا يستغني عنه ولأن المعرب به مقدم على المعرب بالنصب ثم النصب لأن عامله قد يكون فعلاً والعمل له أصالة فيكون معموله أصلاً بالنسبة للمجرور[١١]، ثم الخفض لاختصاصه بالأشرف، (فللأسماء) المتمكنة وهي السالمة

---

(١) في أ: كثير، قال السيوطي في همع الهوامع ١/ ٤١ «ذهب جماعة من المغاربة إلى أنه معنوي ونسب لظاهر قول سيبويه ورجحه أبو حيان»، ينظر: الكتاب ١/ ٣، ارتشاف الضرب ١/ ٤١٣.

(٢) ينظر: ارتشاف الضرب ١/ ٤١٣، شرح الألفية للمرادي ١/ ٤٨.

(٣) ينظر التسهيل ٧، شرح العمدة ١٠٨.

(٤) في ب: الكلمة، تحريف.

(٥) المعرب: ساقطة من ب جـ.

(٦) هو ابو محمد الحسن بن قاسم بن عبدالله المرادي ت ٧٤٩ هـ. ينظر: بغية الوعاة ١/ ٥١٧، شذرات الذهب ٦/ ١٦٠، ينظر رأيه في شرح الألفية للمرادي ١/ ٤٨.

(٧) في حاشية جـ: «قوله ونصب بذلك أي بحركة أو حرف فالأول نحو أن زيداً لن يضرب ولن يخشى الفتى والهندات والثاني نحو رايت أباك والزيدين والعمرين».

(٨) في ب: حذف، تحريف.

(٩) في ب: حرف: تحريف، في حاشية جـ: «أما الألف وذلك في الاسم المثنى فقط وأما واو في جمع المذكر السالم والأسماء الستة بشرطها وأما نون في الأمثلة الخمسة كما سيأتي ذلك مفصلاً».

(١٠) في ب: حذف، تحريف.

(١١) في ب: إلى المجرور.

من شبه الحرف المقتضي للبناء (من ذلك) أي[١] من تلك الأربعة (الرفع) لفظاً أو تقديراً (والنصب) كذلك (ولا جزم فيها) أي في الأسماء. (وللأفعال) المضارعة العارية مما يوجب بناءها[٢] (من ذلك الرفع) لفظاً أو تقديراً (والنصب) كذلك (والجزم) كذلك (ولا خفض فيها) أي في الأفعال. وإنما اختص الخفض بالاسم والجزم بالفعل قصداً للتعادل لان الاسم خفيف اذ مدلوله بسيط والفعل ثقيل إذ مدلوله مركب من الحدث والزمان، والسكون أخف من الحركة، فاعطي الخفيف الثقيل[٣] والثقيل الخفيف[٤] لتعادل[٥] خفة الاسم ثقل الحركة ويعادل ثقل الفعل خفة السكون.

وقد افهم كلامه أن هذه الأربعة بالنسبة لمحالها ثلاثة أقسام: ما هو مشترك بين الأسماء والأفعال وهو الرفع والنصب، وما هو خاص بالأسماء وهو الخفض، وما [٧ ب] هو خاص بالأفعال وهو الجزم، فيحصل[٦] لكل من صنفي المعرب ثلاثة اوجه من الإعراب.

(والبناء) هو لغة[٧] وضع شيء على شيء [على صفة يراد بها الثبوَت][٨]، واصطلاحاً[٩] ضد الإعراب[١٠]، وهو (لزوم أواخر الكلم)[١١] حالاً واحداً لفظاً أو

---

(١) اي: ساقطة من ب جـ.

(٢) في ب: بناؤه، تحريف.

(٣) في أ: للثقيل.

(٤) في أ: للخفيف.

(٥) في أ: ليعادل، تحريف.

(٦) في أ: فتحصل، تحريف.

(٧) ينظر: اللسان مادة «بني».

(٨) ما بين المعقوفين ساقطة من ب جـ.

(٩) ينظر: التعريفات ١١١، شرح الحدود النحرية ٧٨.

(١٠) جاء في حاشية جـ: «قوله وهو ضد الاعراب على هذا تلزم الواسطة وكون الاسم لا معرب ولا مبني كالمضاف إلى ياء المتكلم كما قاله بعضهم، ولا اعتداد به، ولعمري لو يعتبر ما اعتبره ابن هشام في متن القطر كان أولى كما لا يخفى».

(١١) في جـ: آخر الكلمة.

تقديراً (حركة) أو حرفاً (أو سكوناً) أو حذفاً لغير عامل، وهذا التعريف بناء على القول بأن البناء معنوي[١]، وهذا الإعراب[٢] مناسب لمن جعل الإعراب معنوياً كالمؤلف، (وأنواعه) المعبر عنها أيضاً بالألقاب (أربعة ضم) كحيث (وفتح) كأين (وكسر) كامسِ (وسكون) ككم، ويسمى وقفاً[٣].

وكما تكون الكلمة مبنية على الحركة تكون مبنية على الحرف كما سيأتي في النداء[٤]، والفرق بين هذه وبين أقسام[٥] الإعراب أن تلك تختلف باختلاف العامل بخلاف هذه، ولهذا[٦] عبر عن هذه بما يدل[٧] على اللزوم ومن تلك بما يدل على الانتقال.

(والاسم) بعد التركيب[٨] (ضربان) لأنه اما ان يختلف آخره بسبب العوامل أو لا، فالأول: (معرب وهو الأصل) لأن الإعراب أصل في الأسماء[٩]، لاعتوار معان مختلفة عليها بصيغة واحدة لا يميزها إلا الإعراب ولهذا قدمه (وهو ما تغير آخره) بأن يتصف الحرف الذي هو آخر[١٠] المعرب بصفة أخرى بأن تتبدل حركة بحركة أخرى حقيقة أو حكماً، ان كان إعرابه بالحركة بأن يتبدل حرف بحرف آخر حقيقة أو حكماً إن كان إعرابه بالحروف، ولا بد في هذا التغيير[١١] أن يكون (بسبب) اختلاف

---

(١) بأن البناء معنوي: ساقطة من أ.
(٢) هذا الإعراب: ساقطة من جـ.
(٣) ينظر: اوضح المسالك ١/ ٢٧.
(٤) ينظر الفواكه الجنية [٦٥ ب].
(٥) اقسام: ساقطة من ب.
(٦) في أ: فهذا، تحريف.
(٧) بما يدل: ساقطة من أ.
(٨) التركيب: ساقطة من أ.
(٩) وفاقاً للبصريين، ينظر: شرح الكافية للرضي ١/ ١٦، ارتشاف الضرب ١/ ٤١٤.
(١٠) اخر: ساقطة من أ.
(١١) في أ: التغير، تحريف.

(العوامل الداخلة عليه) في العمل بأن يعمل بعض منها خلاف ما يعمل البعض الآخر.
ثم التغيير المذكور(اما) أن يكون تغييراً (لفظياً)[١] وذلك (كزيد وعمرو) فأن كلاً منهما إذا ركب مع عامله يتغير أخره لفظاً كما[٢] في نحو جاء زيد وعمرو ورأيت زيداً وعمراً ومررت بزيد وعمرو، (وأما)[٣] تغييراً (تقديراً) وذلك (نحو موسى والفتى)[٤] مما يتعذر ظهور الإعراب في آخره، فإن كلاً منهما إذا ركب مع عامله يفرض وينوي أن آخره قد تغير، وإن لم يوجد تغيير[٥] في اللفظ لمانع يمنع[٦] من ظهوره لفظاً.

(و) الثاني (مبني) أصله مبنوي اجتمعت [٨ أ] الواو والياء وسبق إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وادغمت في الياء[٧]، (وهو الفرع) لجريانه على خلاف أصله[٨]، ومن ثم لا يبنى إلا إذا أشبه الحرف في الوضع[٩] أو المعنى أو الاستعمال، قيل: أو شابه مبني الأصل، ويكفي في بناء الاسم شبهه[١٠] بالحرف من وجه واحد بخلاف منع الصرف فلا بد من شبهه الفعل من وجهين. (وهو) بخلاف المعرب أي[١١] (ما لا يتغير آخره بسبب العوامل الداخلة عليه) أي لا يتأثر آخره بأختلاف العوامل بل يلزم طريقة واحدة لأن البناء ضد الإعراب، فهما متقابلان تقابل الضدين. وتقسيم الاسم إلى معرب ومبني هو من تقسيم الشيء إلى ما هو أخص منه مطلقاً، لا من تقسيم

---

(١) في ب: لفظاً، تحريف.
(٢) كما: ساقطة من ب.
(٣) في ب جـ: او.
(٤) في: الشيء، تحريف.
(٥) في ب جـ: تغير.
(٦) في ب: يمتنع.
(٧) في ب: بالياء.
(٨) في أ: الأصل.
(٩) في حاشية أ: «انه».
(١٠) في حاشية جـ: : «أسماء الأفعال مثل صه».
(١١) أي: ساقطة من ب.

الشيء إلى ما هو أعم منه[١] كما توهمه بعضهم[٢]، إذ التقسيم من[٣] ضم مختص إلى مشترك فوجب كون القسم أخص مطلقاً من المقسم.

(كالمضمرات) متصلها ومنفصلها فأنها مبنية لشبهها[٤] بالحرف في المعنى لتضمنها معنى من المعاني التي تؤدى بالحرف وهو التكلم والخطاب والغيبة، وقيل في الوضع لأن أكثرها على حرف أو حرفين وحمل باقيها عليه[٥].

(وأسماء الشرط وأسماء الاستفهام) كمن وما[٦] وأين وأيان فإنها بنيت لشبهها بالحرف في المعنى لتضمنها معنى الحرف الذي هو الاستفهام والشرط، وقد وضع لكل منهما حرف يؤدى به. نعم، يستثنى مما ذكر أي فإنها معربة لضعف الشبه فيها[٧] بما عارضه من مجيئها غالباً ملازمة[٨] للإضافة التي هي من خواص الأسماء.

(وأسماء الإشارة) كذا وذي وثم وهؤلاء فأنها بنيت لشبهها بالحرف في المعنى لتضمنها معنى الحرف وهو الإشارة وإن لم تضع العرب له حرفاً يؤدى به كما وضعوا للتمني والترجي.

(وأسماء الأفعال) كصه وآمين وايه وهيت فأنها بنيت لشبهها بالحرف[٩] في الاستعمال فأنها تنوب عن الفعل ولا يدخل عامل يؤثر فيها فأشبهت من الحروف ليت [٨ ب] ولعل مثلاً فأنهما نائبان عن اتمنى واترجى[١٠]، ولا يدخل عليهما عامل يؤثر فيهما.

---

(١) منه: ساقطة من ب.
(٢) في أ: توهمهم، تحريف.
(٣) من: ساقطة من ب جـ.
(٤) في أ: لشبهما.
(٥) في أ: عليها.
(٦) في أ: لما.
(٧) فيها: ساقطة من أب.
(٨) في أ: ملازمته، تحريف.
(٩) في ب: الحروف.
(١٠) في أ: وارتجي، تحريف.

(وأسماء الموصولات) كالذي والتي والذين واللاتي فإنها بنيت لشبهها بالحرف في الاستعمال أيضاً، لأنها مفتقرة افتقاراً متأصلاً إلى ما يتم معناها وهو الصلة فأشبهت الحروف في افتقارها في إفادة معناها إلى ذكر متعلقها.

ويستثنى من اطلاقه أي الموصولة فانها معربة إلا إذا أضيفت وكان صدر صلتها محذوفاً[(١)]، ثم إن المبني ينقسم إلى أربعة أقسام كما يُستفاد من قوله: (فمنه ما يبنى على الفتح كأين) هو اسم[(٢)] استفهام يسأل به عن المكان. (ومنه ما يبنى على الكسر كأمسِ) هو اسم لليوم الذي قبل يومك، (ومنه ما يبنى على الضم كحيث) ظرف مكان. وقد يفتح للخفة ويكسر على أصل[(٣)] التقاء الساكنين، ويقال ـ حوث وحاث ـ بتثليث الثاء - فيهما أيضاً، فهذه تسع لغات[(٤)].

(والأصل في) الاسم (المبني) بل وفي غيره[(٥)] أيضاً (أن يبنى على السكون) لخفته واستصحاباً للأصل الذي هو عدم الحركة، فلا يعدل عنه إلى الحركة إلا لسبب[(٦)] يقتضي العدول، وحينئذٍ فإذا جاء شيء مما الأصل فيه البناء مبنياً فلا يسأل عن سبب بنائه لمجيئه على أصله، ثم إن جاء مبنياً على السكون فلا يسأل أيضاً عن سبب بنائه عليه لذلك أو على حركة يسأل عنه سؤلان، لم عدل إلى الحركة؟ ولم كانت الحركة كذا؟ وإن جاء شيء مما الأصل فيه الإعراب مبنياً على السكون سئل عنه سؤال واحد، لم بني؟ أو على حركة سئل عنه ثلاثة[(٧)] أسئلة، لم بني؟ ولم عدل إلى الحركة، ولم[(٨)] كانت الحركة كذا؟.

---

(١) ينظر: الكتاب ١/ ٣٩٨، مغني اللبيب ١/ ١٠٧، شرح التصريح ١/ ١٣٥.
(٢) اسم: ساقطة من ب.
(٣) أصل: ساقطة من أ.
(٤) ينظر: الكتاب ٢/ ٤٨، ٣٣٤، المقتضب ٣/ ١٧٥، ارتشاف الضرب ٢/ ٢٦١، مغني اللبيب ١/ ١٧٦.
(٥) في حاشية جـ: «من فعل وحرف».
(٦) في ب: بسبب، تحريف.
(٧) في جـ: ثلاث، تحريف.
(٨) لم: ساقطة من ب.

(والفعل) أيضاً (ضربان) ضرب (مبني وهو الأصل)؛ لأن البناء أصل في الأفعال، لأنها تعتورها معان مختلفة تفتقر في تمييزها إلى الإعراب لاختلاف صيغها[١] باختلاف معانيها. وإن حصل لبس في بعض المواضع [٩ أ] بقبولها بصيغة واحدة معاني مختلفة، كما في لا تأكل السمك وتشرب اللبن فيمكن إزالته بإظهار الناصب أو الجازم. (و) ضربٌ (معرب) لشبهه بالاسم (وهو الفرع) لجريانه على خلاف أصله وسيأتي.

(والمبني) من الأفعال (نوعان أحدهما الفعل الماضي) وقدمه للاتفاق على بنائه[٢]، (وبناؤه على الفتح) ثلاثياً كان أو رباعياً مجرداً كان أو مزيداً فيه كضرب ودحرج وانطلق[٣] واستخرج وضربك وضرباً، وأما نحو رمى وعفا فسكون آخرهما عارض والفتحة مقدرة عليه والأصل رمي وعفو قلبت الياء والواو الفين لتحركهما وانفتاح ما قبلهما، وكان القياس أن يبنى[٤] على السكون لأنه الأصل في البناء، ولكنه لما شابه اسم الفاعل بوقوعه موقعه كزيد ضرب وضارب بني على الحركة وكانت فتحة طلباً للخفة (إلا إذا اتصل به واو الجماعة فيضم آخره نحو ضربوا) للمناسبة لا ضم بناء كما هو ظاهر عبارته، وأما نحو اشتروا ودعوا[٥] فالأصل اشتريوا بياء مضمومة[٦] ودعووا بواوين أولهما مضمومة ثم تحركت الياء والواو وانفتح ما قبلهما فقلبتا الفين ثم حذفت الألف لالتقاء الساكنين، (أو اتصل به ضمير رفع متحرك فيسكن آخره) تسكين بناء (نحو ضربت) - بتثليث[٧] التاء - (وضربنا) بإسكان الباء، والنسوة ضربن، وجزم في

---

(١) لاختلاف صيغها: ساقطة من أ.

(٢) ينظر: ارتشاف الضرب ٢/ ٣١٥، شرح الألفية للمرادي ١/ ٤٠.

(٣) وانطلق: ساقطة من ب جـ.

(٤) في ب: تبنى.

(٥) في أ: وأودعوا، تحريف.

(٦) بياء مضمومة: ساقطة من أ.

(٧) في أ جـ: مثلث.

التوضيح[١] بأن السكون فيه عارض كالضم فيما قبله، وبني على السكون لأنه[٢] الأصل في البناء ولاستثقال[٣] توالي أربع حركات فيما هــو كالكلمة الواحدة لأن ضمير الفاعل بمــنزلة جزء الفعل، وخرج بضمير الرفع ضمير النصب نحو[٤] ضربك، وبالمتحرك[٥] ضمير الرفع الساكن نحو ضرباً، ففي هاتين الحالتين يبنى[٦] على الفتح الذي هو الأصل فيه كما إذا تجرد كما أشرنا إلى ذلك فيما مر.

(و) النوع (الثاني فعل الأمر) مبني على الأصح[٧] (وبناؤه على السكون) إذا كان صحيح الآخر (نحو اضرب) او[٨] اتصل به ضمير النسوة نحو اخشين (واضربن) ياهندات (إلا إذا اتصل به ضمير تثنية أو ضمير جمع أو ضمير المؤنثة المخاطبة فعلى حذف [٩ ب] النون) يكون بناؤه سواء كان صحيح الآخر (نحو اضربا واضربوا واضربي) أم معتلاً نحو اغزوا واغزوا واغزي، فهذه الأمثلة الستة مبنية على حذف النون كما أن مضارعها يجزم بحذفها، ولو أخر هذا الاستثناء عما بعده لكان أولى، (وإلا المعتل منه) وهو ما آخره واو أو ألف أو ياء ولم يتصل به[٩] ما[١٠] تقدم (فعلى حذف حرف العلة) يكون بناؤه (نحو اخشَ واغزُ وارمِ) فاخشَ فعل مضارع مبني على حذف الألف واغزُ على حذف الواو وارمِ على حذف الياء.

(والمعرب من الأفعال الفعل المضارع) على خلاف الأصل فيرفع بحركة أو حرف،

---

(١) ينظر: أوضح المسالك ١/ ٢٧.
(٢) في أ: لأنها، تحريف.
(٣) في أ: الاستثقال، تحريف.
(٤) نحو: ساقطة من أ جـ.
(٥) في ب: المتحرك.
(٦) في ب: بني.
(٧) خلافاً للكوفيين، ينظر: الكتاب ١/ ٤، معاني القرآن ١/ ٤٧٦، شرح الكافية للرضي ٢/ ٦٨، ارتشاف الضرب ١/ ٣١٥.
(٨) في ب: واذا.
(٩) في أ: بها.
(١٠) ما: ساقطة من أ.

وينصب بحركة أو حذف[١] حرف[٢] ويجزم بحذف حركة أو حرف، لكن (بشرط إلا يتصل به نون الإناث ولا نون التوكيد المباشرة) أي المتصلة به من غير حاجز لا لفظاً ولا تقديراً ثقيلة كانت أو خفيفة (نحو يضرب) مما هو صحيح الآخر فأنه يرفع بضمة ظاهرة. (و) نحو (يخشى) مما هو معتل الآخر فإنه يرفع بضمة مقدرة (فإن اتصلت به نون الإناث بني) معها على الأصح[٣] (على السكون) وذلك (نحو: ﴿ ۞وَٱلْوَٰلِدَٰتُ يُرْضِعْنَ ﴾ [البقرة:٢٣٣] فالوالدات مبتدأ ويرضعن فعل مضارع مبني على السكون لاتصاله بالنون وهي في محل رفع على الفاعلية والجملة من الفعل والفاعل[٤] في محل رفع على أنها خبر المبتدأ، وبني معها لأنه إنما أعرب لشبهه بالاسم فلما اتصلت به النون التي لا تتصل إلا بالفعل رجح[٥] جانب[٦] الفعلية فرد إلى ما هو أصل الفعل وهو البناء، وبني على السكون لأنه الأصل في البناء حملاً على الماضي المتصل بها[٧]، (وان اتصلت به نون التوكيد المباشرة) له لفظاً او تقديراً (بني) معها على الاصح[٨] (على الفتح) ثقيلة كانت (نحو ﴿لَيُسْجَنَنَّ﴾ [يوسف: ٣٢] او خفيفة (نحو﴿ وَلَيَكُونًا﴾ [يوسف: ٣٢]) لتركبه[٩] معها تركيب خمسة عشر، ولهذا لو فصل بينهما فأصل لم يحكم ببنائه، لأنهم لا يركبون ثلاثة أشياء، وبني على الفتح لخفته، فأن لم تباشره اعرب نحو: ﴿ ۞ لَتُبْلَوُنَّ ﴾ [آل عمران: ١٨٦]، ﴿ وَلَا يَصُدُّنَّكَ﴾ [القصص: ٨٧][١٠].

---

(١) في ب: بحذف، في حاشية جـ: «بحركة أو حرف».

(٢) حرف: ساقطة من ب.

(٣) ينظر: الكتاب ١/ ٦، شرح الكافية للرضي ٢/ ٢٢٩، شرح التصريح ١/ ٨٧، في حاشية جـ: «اي المضارع».

(٤) والفاعل: ساقطة من أ.

(٥) في ب: رجحت.

(٦) جانب: ساقطة من ب جـ.

(٧) بها: ساقطة من أ.

(٨) ينظر: الكتاب ١/ ٦، شرح الكافية للرضي ٢/ ٢٢٩، شرح التصريح ١/ ٨٧.

(٩) في ب: لتركيبه.

(١٠) جاء في حاشية جـ: «قوله نحو(لتبلون)، (ولايصدنك)، اصل لتبلون لتبلوون بواو لام الكلمة =

(وإنما اعرب المضارع) [١٠ أ] على خلاف الأصل (لمشابهته الاسم) في ان كلاً منهما يطرأ عليه بعد التركيب معان مختلفة تتعاقب على صيغة واحدة لكن لما كانت المعاني المتداولة على الاسم لا يميزها الا[١] الإعراب وعلى المضارع يمكن تمييزها[٢] بغيره أيضاً كاظهار الناصب أو الجازم جعل الإعراب أصلاً في الاسم فرعاً في المضارع.

(واما الحروف فمبنية كلها) احادية كانت أو ثنائية أو ثلاثية أو رباعية أو خماسية ولا يزيد على[٣] ذلك إذ ليس فيها مقتضى الإعراب[٤] فانها[٥] لا تتصرف ولا يعتقب[٦] عليها من المعاني التركيبية ما تحتاج معه إلى الإعراب، ثم منها ما هو مبني على السكون كهل وبل، وعلى الفتح كلعل وليت، وعلى الكسر كلام الجر وبائه، وعلى الضم كمنذ في لغة من جر بها[٧].

= واخرى لام الجماعة ونون للرفع استثقلت الضمة على الواو فحذفت وتبعتها إحدى الواوين لالتقاء الساكنين فصار لتبلون ثم اكد بالنون الثقيلة فالتقى الساكنان الواو والنون فلم يمكن حذف الواو لعدم دليل يدل عليها لأنها مفتوحة والفتحة لا تدل على الواو، ولا يمكن حذفها لفوات الفائدة الحاصلة مع التوكيد فحركناها بحركة من جنسها فصار لتبلون، واصل لا يصدنك فدخل الجازم وحذف النون فصارت يصدوك فاكد الفعل بالنون فالتقاء الساكنين بين الواو والنون المدغمة فحذفت الواو لأن الضمة قبلها فصار هكذا، وفيه نظر لأن العلة الصرفية انه ان التقى ساكنان وكان الأول ساكن والثاني مدغم لا يضر لانه التقاء الساكنين على حده كما في دابة وخويصة وهنا كذلك انه لا يحذف الواو».

(١) الا: ساقطة من ب.
(٢) في ب: تميزها.
(٣) على: ساقطة من أ.
(٤) في أ ب: للاعراب.
(٥) في ب: فا، تحريف.
(٦) في ب: يتعقب.
(٧) ينظر: الكتاب٢/ ٤٥، المقتضب ٣/ ٣١، الجنى الداني ٤٤٦، مغني اللبيب ١/ ٤٤١.

علامـات الإعراب

(باب معرفة علامات) اقسام (الإعراب) اصالة ونيابة، و[١] العلامات هي الحركات الثلاث والسكون وما ناب عنها كما سيأتي ذلك، وقدم علامات الرفع لعدم استغناء الكلام عنه، فقال (للرفع) وهو ما يحدثه عامله سواء كان لفظياً أو معنوياً، وهذا هو القسم الأول من اقسام الإعراب (أربع علامات) أحدها (الضمة وهي الأصل)، ومن ثم لا يقوم مقامها غيرها إلاعند تعذرها[٢]، وإنما كانت أصلاً لغيرها لأن الإعراب بالحركات أصل للإعراب بالحروف فلهذا قدمها (و) الثلاثة الآخر (الواو والألف والنون وهي) فرع[٣] لأن كلا منها (نائبة عن الضمة) أما الواو فلكونها[٤] متولدة منها فهي بنتها[٥] عند الإشباع اقيمت مقامها والألف اختها[٦] إذ هما من حروف المد واللين فقامت مقام الضمة حملاً على اختها. والنون تقارب الواو في المخرج ولهذا تدغم فيها فأقيمت مقام الضمة ولكل منها مواضع تخصها أشار إليها مبتدئاً بالأصل بقوله: (فأما الضمة فتكون علامة للرفع) أصالة (في أربعة مواضع) لا زائد عليها:

الأول: (في الاسم المفرد) وهو هنا ما ليس مثنى ولا مجموعاً ولا من الأسماء الستة[٧] (منصرفاً كان) وهو ما دخله الصرف الذي هو التنوين الدال على الأمكنية وجر بالكسرة (أو غير منصرف) وهو ما كان خلافه[٨]، فالأول (نحو: ﴿ قَالَ ٱللَّهُ ﴾

---

(١) و: ساقطة من أ جـ.

(٢) في ب: تعذر.

(٣) في أ: فروع.

(٤) في أ: فكونها.

(٥) فهي بنتها: ساقطة من ب جـ.

(٦) جاء في حاشية جـ: «قوله والألف اختها إذ هما من حروف المد واللين، أقول: لو علل بأنها من علامات الأسماء والنون من علامات الأفعال والأسماء مقدمة وجوداً فكذا علاماتها إذ الفعل أثر الفاعل فهو مؤخر لكان وجه وجيه ولكن لم أر من علل بذلك».

(٧) في ب: أسماء، في ب جـ: الخمسة.

(٨) في أ: بخلافه.

[آل عمران: ٥٥]) فالاسم الكريم مرفوع[١] على الفاعلية وعلامة رفعه[٢] الضمة في اخره [١٠ب]، والثاني نحو: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَٰهِـۧمُ﴾ [البقرة: ١٢٦] فإبراهيم غير منصرف للعلمية والعجمة مرفوع على الفاعلية وعلامة رفعه الضمة في آخره، ولا فرق في رفعه بالضمة بين أن يكون ظاهراً فيه الإعراب كما مر أو مقدراً كما في نحو: ﴿وَإِذْ قَالَ مَوسى﴾ فموسى مرفوع على الفاعلية وعلامة رفعه ضمة مقدرة في الألف منع من ظهورها التعذر، إذ الألف لا تقبل الحركة لذاتها.

(و) الموضع الثاني (في جمع التكسير) وهو ما تغير فيه بناء مفرده تحقيقاً او تقديراً بزيادة او نقص أو تبديل شكل[٣] (منصرفاً كان أو غير منصرف) فالأول (نحو: ﴿قَالَ أَصْحَٰبُ مُوسَىٰٓ﴾ [الشعراء: ٦١] فأصحاب جمع تكسير مفرده صحب مرفوع على الفاعلية وعلامة رفعه الضمة في آخره، وموسى مضاف إليه علامة جره الفتحة، والثاني نحو ﴿وَمَسَٰكِنُ تَرْضَوْنَهَآ﴾[٤] فمساكن جمع تكسير مفرده مسكن غير منصرف للجمعية المكررة مرفوع[٥] بالعطف على (آباؤكم) الذي هو اسم كان، وجملة ترضونها في محل رفع على انها نعت له. ولا فرق في رفعه بالضمة[٦] أيضاً بين أن يكون الإعراب فيه ظاهراً كما مر، أو مقدراً كما في نحو: ﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِ ٱلْجَوَارِ﴾ [الشورى: ٣٢] فالجواري جمع تكسير مفرده جارية مرفوع على أنه مبتدأ وعلامة رفعه ضمة مقدرة في الياء منع من ظهورها[٧] الاستثقال لأنه منقوص، ومن آياته جار ومجرور في محل رفع على أنه خبر مقدم.

---

(١) في حاشية أ: «خ مرتفع».

(٢) في جـ: الرفع.

(٣) شكل: ساقطة من أ.

(٤) سورة التوبة: ٢٤، في حاشية جـ: «أي المقدرة على الألف نيابة عن الكسرة لأنه غير مضاف للعلمية والعجمة».

(٥) في ب: مرفوعة.

(٦) بالضمة: ساقطة من ب.

(٧) في ب: ظهور، تحريف.

(و) الموضع الثالث (في جمع المؤنث السالم) [وهو ما سلم فيه بناء مفرده][١] سواء كان اسماً ام صفة، ولوعبر بالجمع بالألف والتاء لكان أولى لما سيأتي. (و) في[٢] (ما حمل عليه) مما هو[٣] اسم جمع أو جمع مسمى به، فالأول (نحو: ﴿إِذَا جَآءَكَ ٱلْمُؤْمِنَٰتُ﴾ [الممتحنة: ١٢] فالمؤمنات فاعل جاء وعلامة رفعه ضمة[٤] ظاهرة في[٥] آخره، وهو جمع مؤنث سالم، ولا يقدح فيه سقوط التاء لأنها كلمة جيء بها للدلالة على التأنيث. وليست من بنية الكلمة، والثاني نحو: ﴿وَأُوْلَٰتُ ٱلْأَحْمَالِ﴾[٦]) فأولات اسم جمع لا واحد له من لفظة مرفوع على الابتداء والأحمال مضاف إليه، وخبره الجملة الاسمية من قوله: ﴿أَجَلُهُنَّ أَن يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾[٧].

(و) الموضع الرابع[١١أ] (في الفعل المضارع) سواء كان صحيح الآخر أم معتله؟، (الذي لم يتصل بآخره شيء) يوجب بناءه او ينقل[٨] إعرابه ورفعه بالضمة يكون تارة لفظاً وتارةً تقديراً فالاول: (نحو: ﴿نَرفَعُ دَرجات مَن نَشاءُ﴾ فنرفع فعل مضارع مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في اخره وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً. ودرجات مفعوله ومن اسم موصول في محل جر[٩] بالإضافة، وجملة

---

(١) ما بين المعقوفين ساقط من ب جـ.

(٢) في: ساقطة من ب جـ.

(٣) مما هو: ساقطة من ب.

(٤) في ب: ضم.

(٥) ظاهرة في: ساقطة من ب.

(٦) سورة الطلاق: ٤. في حاشية جـ: «مبتدآن وأن يضعن في تأويل مصدر في محل رفع خبر لأجلهن وجملة أجلهن جملة اسمية في محل رفع خبر للمبتد الاول الذي هو أولات والعائد مكرر ثلاث مرات».

(٧) سورة الطلاق: ٤. في حاشية جـ: «فعل مضارع ـ أي يضعن ـ مبني على السكون لاتصاله بنون النسوة محله النصب والنون منها الفاعل».

(٨) في حاشية جـ: «كاتصال الف التثنية فيه أو واو الجماعة أو ياء المخاطبة، فان الاعراب فيما اتصل به ذلك دل من لام الكلمة إلى ما بعد هذه المذكورات وليس معرباً بل بالنون كما ستقف عليه».

(٩) في حاشية جـ: «اي على قراءة غير الكوفيين ويعقوب واما على قراءتهم».

نشاء من الفعل والفاعل صلة الموصول فلا محل لها من الإعراب، والثاني نحو[١] ﴿وَٱللَّهُ يَدْعُوٓاْ إِلَىٰ دَارِ ٱلسَّلَٰمِ﴾ [يونس: ٢٥] فالاسم الكريم مرفوع على الابتداء، ويدعو فعل مضارع معتل الآخر مرفوع بضمة مقدرة في الواو منع من ظهورها الاستثقال وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً، والى دار السلام جار ومجرور ومضاف إليه متعلق بالفعل، والجملة الفعلية في محل رفع على الخبرية. ومثل ذلك ﴿وَٱللَّهُ يَقْضِى بِٱلْحَقِّ﴾ [غافر: ٢٠]، ﴿إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً لِّمَن يَخْشَىٰٓ﴾[٢]، فيقضي ويخشى[٣] كل منهما فعل مضارع معتل الآخر وعلامة رفعه ضمة مقدرة في الآخر منع من ظهورها في الأول الاستثقال وفي الثاني التعذر. وقيد الفعل بعدم اتصال شيء به لأنه لو اتصل به نون التوكيد أو الإناث كان مبنياً أو اتصل به ضمير تثنية أو ضمير جمع أو ضمير المؤنثة المخاطبة كان علامة رفعه ثبوت النون كما ستعرفه، وهذا هو[٤] الذي عناه المؤلف بالشيء.

ولما فرغ من مواضع[٥] الضمة اشار إلى مواضع ما ناب عنها من الأحرف فقال:

(وأما الواو فتكون علامة للرفع) نيابة عن الضمة (في موضعين) لا ثالث لهما، الأول: (في جمع المذكر السالم) وهو ما دل على أكثر من اثنين مع سلامة بناء واحده سواء كان واحده علماً أو صفة (و) في (ما حمل عليه) مما فقد فيه ما اعتبر من الشروط في الجمع المذكور[٦]، فالأول (نحو: ﴿وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ ٱلْمُؤْمِنُونَ﴾ [الروم: ٤] فالمؤمنون جمع مؤمن وقد سلم بناؤه وهو فاعل يفرح وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة لأنه جمع [١١ب] مذكر سالم. والظرف متعلق بالفعل وإذ مضاف إليه[٧]، والتنوين فيه عوض عن الجملة المحذوفة، ومثله: ﴿فَرِحَ ٱلْمُخَلَّفُونَ

---

(١) نحو: ساقطة من ب.

(٢) سورة النازعات: ٢٦، في حاشية ب: «العبرة».

(٣) فيقضى ويخشى: ساقطة من ب.

(٤) هو: ساقطة من ب جـ.

(٥) في ب: علامة.

(٦) في ب: المذكر.

(٧) واذ مضاف اليه: ساقطة من ب جـ.

بِمَقۡعَدِهِمۡ﴾ [التوبة: ٨١] و﴿وَجَآءَ ٱلۡمُعَذِّرُونَ مِنَ ٱلۡأَعۡرَابِ﴾ [التوبة: ٩٠]، والثاني نحو ﴿إِن يَكُن مِّنكُمۡ عِشۡرُونَ صَٰبِرُونَ﴾ [الأنفال: ٦٥] فعشرون محمول على الجمع المذكور إذ لا واحد له، ومثله ثلاثون وأربعون إلى تسعين بإدخال الغاية، وهو مرفوع بيكن على انه اسمها وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة، وصابرون صفة له، ومنكم جار ومجرور [في محل نصب على أنه][1] خبر مقدم ليكن.

(و) الموضع الثاني (في الأسماء الستة) المعتلة المضافة لغير ياء المتكلم (وهي أبوكَ وأخوكَ وحموكِ) بكسر الكاف، ولو قال: وحموها لكان أولى لأنه قريب زوج المرأة، (وفوكَ وهنوكَ وذو مال) أي صاحبه، فكل منها يرفع بالواو نيابة عن الضمة بالشروط الآتية، (نحو (قَالَ أَبُوهُمۡ)[2])، فابوهم فاعل قال ومضاف إليه وعلامة رفعه بالواو من الأسماء الستة، (و) نحو ﴿لَيُوسُفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ إِلَىٰٓ أَبِينَا﴾[3]، ليوسف مبتدأ واخوه معطوف عليه وهو مرفوع لأن المعطوف على المرفوع مرفوع وعلامة رفعه الواو لأنه من الأسماء الستة، وأحب هو الخبر، والى أبينا جار ومجرور متعلق به، ولو صرح المؤلف[4] بما قدرناه لكان أولى. (و) نحو (جاء حموكِ) فحموكِ فاعل جاء وعلامة رفعه الواو، (وهذا فوكَ وهنوكَ)، فهذا اسم إشارة في محل رفع على أنه مبتدأ وفوكَ خبره مرفوع وعلامة رفعه الواو وهنوكَ معطوف عليه والمعطوف على المرفوع مرفوع. ﴿وَإِنَّهُۥ لَذُو عِلۡمٍ﴾ [يوسف:٦٨] أن حرف توكيد ينصب الاسم ويرفع الخبر والضمير المتصل بها في محل نصب على أنه اسمها، ولذو علم خبرها ومضاف إليه وهو مرفوع وعلامة رفعه الواو واللام لام الابتداء.

(واما الألف فتكون علامة للرفع) نيابة عن الضمة (في المثنى) وهو ما دل على اثنين وأغنى عن متعاطفين من لفظه مذكراً كان [١٢أ] أو مؤنثاً معرفة كان أو نكرة، وعدل

---

(١) ما بين المعقوفين ساقط من ب جـ.

(٢) سورة يوسف: ٩٤.

(٣) سورة يوسف: ٨. في حاشية جـ: «نحو (ليوسف وأخوه أحب إلى أبينا) ليوسف مبتدأ وأخوه معطوف».

(٤) في أ: المصنف، في حاشية جـ: «الظاهر أن الذي هو قوله المعتلة المضافة لغير ياء المتكلم».

عن عبارة الأصل لما فيها من التجوز (و) في (ما حمل عليه) مما فقد فيه ما اعتبر من الشروط في المثنى، فالأول (نحو: ﴿ قَالَ رَجُلَانِ ﴾ [المائدة: ٢٣] فرجلان فاعل قال وعلامة رفعه الألف لأنه مثنى، (و) الثاني: ﴿ إِنَّ عِدَّةَ ٱلشُّهُورِ عِندَ ٱللَّهِ ٱثْنَا عَشَرَ شَهْرًا ﴾ [التوبة: ٣٦] إن حرف توكيد ينصب الاسم ويرفع الخبر، وعدة الشهور اسمها، وعند الله ظرف متعلق بالاسم[١]، واثنا عشر خبر إن مرفوع وعلامة رفعه الألف نيابة عن الضمة حملاً له على المثنى إذ لا مفرد له، وشهراً تمييز، ﴿ فَٱنفَجَرَتْ مِنْهُ ٱثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا ﴾ [البقرة: ٦٠] فاثنتا عشرة مرفوع بانفجرت على الفاعلية وعلامة رفعه الألف لأنه مما حمل على المثنى اذ لا واحد له[٢] أيضاً وعيناً تمييز.

(واما النون فتكون علامة للرفع) نيابة عن الضمة (في الفعل المضارع اذا اتصل به ضمير التثنية) سواء كان حاضراً او غائباً، فالأول نحو[٣] أنتما تقومان، والثاني (نحو: ﴿ وَٱلنَّجْمُ وَٱلشَّجَرُ يَسْجُدَانِ ﴾ [الرحمن: ٦] فتقومان ويسجدان كل منهما فعل مضارع مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم وعلامة رفعه ثبوت النون لأنه قد اتصل به ضمير تثنية وهو الألف وهو مع فاعله في محل رفع خبر المبتدأ. (أو) اتصل به (ضمير جمع) حاضراً كان أو غائباً، فالأول نحو[٤] ﴿ أَتَبْنُونَ بِكُلِّ رِيعٍ ءَايَةً تَعْبَثُونَ ۝١٢٨ وَتَتَّخِذُونَ مَصَانِعَ لَعَلَّكُمْ تَخْلُدُونَ ﴾ [الشعراء: ١٢٨-١٢٩] فتبنون فعل مضارع خالٍ[٥] من[٦] الناصب والجازم فهو مرفوع وعلامة رفعه ثبوت النون لأنه قد اتصل به ضمير جمع وهو الواو [وكذا ما بعده من الأفعال والثاني][٧] (نحو: ﴿ ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ ﴾[٨] فيؤمنون فعل

---

(١) في أ: الفعل.

(٢) في أ: لها.

(٣) نحو: ساقطة من ب.

(٤) نحو: ساقطة من ب.

(٥) في أ: حال، تصحيف.

(٦) في أ: منه.

(٧) ما بين المعقوفين ساقط من ب.

(٨) سورة البقرة: ٣. في حاشية جـ: «نحو (الذين يؤمنون الغيب) الذين اسم موصول بمعنى الذي =

مضارع مرفوع وعلامة رفعه ثبوت النون لانه قد[١] اتصل به ضمير جمع وهو الواو وهو مع فاعله جملة فعلية لا محل لها من الإعراب لأنها صلة الموصول وهو الذين والموصول في محل جر صفة [١٢ ب] لما قبله أو بدل منه، وبالغيب متعلق بيؤمنون، (أو) اتصل به (ضمير المؤنثة المخاطبة نحو ﴿ قَالُوٓاْ أَتَعۡجَبِينَ مِنۡ أَمۡرِ ٱللَّهِۖ ﴾ [هود: ٧٣] فتعجبين فعل مضارع مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم وعلامة رفعه ثبوت النون لاتصاله بضمير المؤنثة المخاطبة وهي[٢] الياء، ومن أمر الله متعلق به.

ولما أنهى[٣] الكلام على علامات[٤] القسم الأول من أقسام الإعراب وهو الرفع أصالة ونيابة، اخذ يتكلم على علامات القسم الثاني من أقسام الإعراب وهو النصب أصالة ونيابة، فقال:

(وللنصب) وهو ما يحدثه عامله سواء كان فعلاً أو أسماً أو حرفاً (خمس علامات) احداها[٥] (الفتحة وهي الأصل) لما مر، ولهذا لا يقوم غيرها مقامها إلا عند تعذرها، ومن ثم قدمها. (و) الأربعة الباقية هي (الألف والكسرة والياء وحذف النون وهي) فرع عن الفتحة لأن كل علامة منها (نائبة[٦] عن الفتحة)، اما الألف فلأنها[٧] تنشأ عنها فقامت مقامها، والياء اخت الألف فقامت مقام الفتحة كأختها[٨]، والكسرة أصل الياء

= ويؤمنون فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعة ثبوت النون لأنه اتصل به ضمير جمع وهو الواو وهو مع فاعله جملة فعلية لا محل لها من الإعراب لأنها صلة الموصول وهو الذين في محل جر صفة لما قبله أو بدل منه متعلق بيؤمنون».

(١) قد: ساقطة من ب جـ.
(٢) في أ: وهو.
(٣) في أ: انتهى.
(٤) علامات: ساقطة من ب جـ.
(٥) في أ: احدها.
(٦) في ب جـ: نيابة.
(٧) في أ: فانها.
(٨) كاختها: ساقطة من ب.

فاقاموها مقام الفتحة كاختها[١] حملاً على فرعها[٢]، وحذف النون أقيم مقام الفتحة لأنه لما كان ثبوتها علامة للرفع لم يبق إلا أن يكون حذفها علامة للنصب و[٣] أما مواضعها فاشار إليه مبتدئاً بالأصل، بقوله[٤]:

(فاما الفتحة فتكون علامة للنصب في ثلاثة مواضع) لا زائد عليها:

الأول: أن يكون علامة للنصب (في الاسم المفرد) المتقدم ذكره (منصرفاً كان أو غير منصرف)، فالأول (نحو ﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ﴾ [البقرة: ١٨٩] فاتقوا فعل وفاعل والاسم الكريم منصوب على التعظيم وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره، ومثله ﴿وَٱللَّهُ يَسْمَعُ تَحَاوُرَكُمَآۚ إِنَّ ٱللَّهَ سَمِيعُۢ بَصِيرٌ﴾ [المجادلة: ١]، والثاني نحو ﴿وَوَهَبْنَا لَهُۥٓ إِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ﴾ فوهبنا فعل وفاعل، وله جار ومجرور متعلق به، واسحاق منصوب لأنه مفعول به[٥] وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره ولم ينون لأنه غير منصرف للعلمية والعجمة، وكذلك يعقوب [١٣أ] منصوب لأنه معطوف على إسحاق، وتكون الفتحة علا للنصب فيه ظاهرة كما مر، ومقدرة كما في ﴿وَإِذْ وَٰعَدْنَا مُوسَىٰٓ﴾ [البقرة: ٥١] فواعدنا فعل وفاعل وموسى منصوب لأنه مفعول به وعلامة نصبه فتحة مقدرة في الألف منع من ظهورها تعذر تحريك الألف، ومثله: ﴿وَإِذْ ءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْكِتَٰبَ﴾ [البقرة: ٥٣].

(و) الموضع الثاني: أن تكون الفتحة علامة للنصب (في جمع التكسير) المتقدم ذكره (منصرفاً كان أو غير منصرف)، فالأول (نحو ﴿وَتَرَى ٱلْجِبَالَ﴾ ترى فعل وفاعل والجبال منصوب على أنه مفعول به[٦] وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره وهو جمع تكسير منصرف، والثاني نحو ﴿وَعَدَكُمُ ٱللَّهُ مَغَانِمَ كَثِيرَةً﴾ [الفتح: ٢٠] وعد[٧] فعل

---

(١) كاختها: ساقطة من أ جـ.

(٢) في ب: فروعها.

(٣) و: ساقطة من أ.

(٤) في أ: فقال.

(٥) في أ: مفعوله، ب: مفعول.

(٦) به: ساقطة من ب جـ.

(٧) في أ: وعدكم.

ماضٍ[١] والضمير المتصل به منصوب المحل على أنه مفعول أول، والاسم الكريم فاعل، ومغانم مفعول ثان[٢] وهو منصوب وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره وهو جمع تكسير لمغنم[٣] غير منصرف للجمعية المكررة. ولا فرق في نصبه بالفتحة بين أن يكون الإعراب ظاهراً فيه كما مر، أو مقدراً كما في نحو: ﴿وَأَنكِحُوا۟ ٱلْأَيَـٰمَىٰ مِنكُمْ﴾[٤] [النور: ٣٢] انكحوا فعل وفاعل والأيامى منصوب بانكحوا على أنه مفعول به[٥] وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر لأنه مقصور وهو جمع تكسير لأيم وهي من ليس لها زوج بكراً كانت أو ثيباً[٦].

(و) الموضع الثالث: أن تكون الفتحة علامة للنصب (في الفعل المضارع) سواء كان صحيح الآخر ام[٧] معتله، (إذا دخل عليه ناصب) من نواصب الفعل (ولم يتصل) مع ذلك (بآخره[٨] شيء) يوجب بناءه[٩] أو ينقل إعرابه كما تقدم في علامات الرفع ويكون نصبه بفتحة ظاهرة أو مقدرة، فالأول (نحو ﴿لَن يَنَالَ ٱللَّهَ لُحُومُهَا وَلَا دِمَآؤُهَا﴾ [الحج: ٣٧] لن حرف نفي ونصب، وينال فعل مضارع منصوب بلن وعلامة نصبه فتحة ظاهرة على آخره، والاسم الكريم منصوب على التعظيم، ولحومها فاعل مؤخر، ولا دماؤها معطوف عليه، والثاني في الفعل المضارع المعتل [١٣ب] بالألف نحو ﴿لَن تَرَىٰنِى﴾ [الأعراف: ١٤٣] فترى[١٠] فعل مضارع منصوب بلن وعلامة نصبه

---

(١) في ب: ماضي، تحريف.
(٢) في ب: ثاني، تحريف.
(٣) في أ: لمغانم، جـ: المغنم.
(٤) منكم: ساقطة من ب جـ.
(٥) به: ساقطة من ب جـ.
(٦) ينظر: اللسان مادة «أيم».
(٧) في ب: أو.
(٨) في أ: باخره مع ذلك.
(٩) في أ: بناؤه.
(١٠) في ب جـ: فتراني.

فتحة مقدرة في الألف منع من ظهورها التعذر، ولم يمثل له المؤلف رحمه الله تعالى.

ولما فرغ من مواضع الفتحة أشار إلى مواضع ما ناب عنها بقوله:

(واما الألف فتكون علامة للنصب) نيابة عن الفتحة (في الأسماء الستة) المتقدمة في علامات الرفع (نحو ﴿ مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَآ أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ ﴾ [الأحزاب: ٤٠] فما حرف نفي وكان فعل ماض[١] ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر، ومحمد اسمها وأبا أحد منصوب بالألف خبرها لأنه من الأسماء الستة، ومن رجالكم متعلق بمحذوف صفة لأحد، ونحو ﴿ وَنَحْفَظُ أَخَانَا ﴾ [يوسف: ٦٥] نحفظ فعل وفاعل، وأخانا منصوب بالألف على أنه مفعول لأنه من الأسماء الستة، ومثله نحو: ﴿ ٱرْجِعُوٓا۟ إِلَىٰٓ أَبِيكُمْ فَقُولُوا۟ يَـٰٓأَبَانَآ ﴾ [يوسف: ٨١]، (و[٢] تقول رأيت حماك) بكسر الكاف (وهناك) رأيت فعل وفاعل وحماك منصوب بالألف على أنه مفعول، وكذا هناك لأنه معطوف عليه. (و) قال تعالى: ﴿ أَن كَانَ ذَا مَالٍ ﴾ [القلم: ١٤] كان فعل ماضٍ ناقص، واسمها مستتر فيها، وذا مال خبرها منصوب بالألف لأنه من الأسماء[٣] الستة.

(وأما الكسرة فتكون علامة للنصب نيابة عن الفتحة في جمع المؤنث السالم) والمراد به ما جمع بألف وتاء مزيدتين سواء كان جمعاً لمؤنث ام لمذكر سالم كان أم ذا تغيير[٤]، ولو عبر به لكان أولى (و) في (ما حمل عليه)، فالأول (نحو: ﴿ خَلَقَ ٱللَّهُ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ ﴾ [العنكبوت: ٤٤] خلق فعل ماضٍ، والاسم الكريم فاعل والسماوات منصوب بالكسرة على أنه مفعول به أو مطلق حملاً للنصب على الجر قياساً على أصله وهو جمع المذكر السالم لئلا يلزم للفرع زيادة مزية على أصله[٥]، ومثله ﴿ إِنَّ

---

(١) في جـ: ماضي، تحريف.

(٢) و: ساقطة من أ.

(٣) في ب: أسماء.

(٤) في أ: تغير.

(٥) في حاشية جـ: «أي انما حمل النصب على الجر قياساً لئلا يلزم للفرع الذي جمع بالألف والتاء زيادة مزية على أصله أعني جمع المذكر فأعرب هذا الفرع بحركتين كما أعرب أصله بحرفين».

ٱلْحَسَنَٰتِ يُذْهِبْنَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ﴾ [هود: ١١٤]، والثاني نحو ﴿وَإِن كُنَّ أُوْلَٰتِ حَمْلٍ﴾[١] فأولات خبر كُنَّ وهو منصوب بالكسرة، واسمها النون المدغمة[٢] بها نون كُنَّ، وأصل كُنَّ كون [١٤أ] ـ بضم الواو ـ وبعد النقل إلى باب فعل ـ بضم[٣] العين ـ لإسناده إلى ضمير رفع فاستثقلت الضمة على الواو ونقلت منها إلى ما قبلها بعد سلب حركة ما قبلها ثم حذفت الواو لالتقاء الساكنين.

(وأما الياء فتكون علامة النصب) نيابة عن الفتحة (في موضعين) لا ثالث لهما:

الأول: (في المثنى) المتقدم ذكره في علامات الرفع (و) في (ما حمل عليه)، مثال المثنى (نحو ﴿رَبَّنَا وَٱجْعَلْنَا مُسْلِمَيْنِ لَكَ﴾ [البقرة: ١٢٨]، اجعلنا فعل وفاعل ومفعول أول، ومسلمين مفعول ثانٍ[٤] وهو منصوب وعلامة نصبه الياء المفتوح ما قبلها المكسور ما بعدها حملاً للنصب على الجر[٥] لاشتراكهما في كون كل[٦] منهما فضلة مستغنى عنه. (و) مثال ما حمل عليه (نحو: ﴿إِذْ أَرْسَلْنَآ إِلَيْهِمُ ٱثْنَيْنِ﴾ [يس: ١٤] أرسلنا فعل وفاعل، واليهم متعلق به واثنين مفعول به وهو منصوب وعلامة نصبه الياء حملاً له على المثنى لما مر، ونحو ﴿رَبَّنَآ أَمَتَّنَا ٱثْنَتَيْنِ﴾ [غافر: ١١] ربنا منادى مضاف حذف منه حرف النداء، وأمتنا فعل وفاعل ومفعول، واثنتين منصوب نعت لمصدر محذوف [حذف موصوفه واقيم مقامه][٧] وعلامة نصبه الياء حملاً له على المثنى لما مر.

(و) الموضع الثاني (في الجمع[٨] المذكر السالم) المتقدم ذكره أيضاً ثَمَّ، (و) في

---

(١) في أ: سورة الطلاق: ٦.

(٢) في أ: المدغم.

(٣) في حاشية جـ: «اذ هو قبل النقل من باب ـ فعَل يفعُل ـ بفتح العين في الماضي وضمها في المضارع ثم نقل إلى ما ذكر لما ذكر».

(٤) في ب: ثاني، تحريف.

(٥) في ب: الاجر، تحريف.

(٦) في ب: كلا.

(٧) ما بين المعقوفين ساقط من ب جـ.

(٨) في ب: جمع.

(ما حمل عليه)، مثال الأول (نحو ﴿ نُـجِى ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ [الأنبياء: ٨٨] ننجي فعل وفاعل، والمؤمنين جمع مؤمن منصوب على أنه مفعول به وعلامة نصبه الياء المكسور ما قبلها المفتوح ما بعدها حملاً للنصب على الجر كالمثنى لما مر، ومثله نحو: ﴿ إِنَّ ٱلْمُتَّقِينَ فِي جَنَّٰتٍ وَنَهَرٍ ﴾ [القمر: ٥٤]. ومثال الثاني نحو: ﴿ ۞ وَوَٰعَدْنَا مُوسَىٰ ثَلَٰثِينَ لَيْلَةً ﴾ [الأعراف: ١٤٢] واعدنا فعل وفاعل، وموسى مفعول أول، وثلاثين مفعول ثانٍ على حذف مضاف أي انقضاء ثلاثين وعلامة نصبه الياء حملاً له على الجمع إذ لا مفرد له، وليلة تمييز.

(وأما حذف النون فيكون علامة للنصب) نيابة عن الفتحة (في الأفعال) المضارعة (التي رفعها بثبوت النون) إذا دخل[1] عليها ناصب، ويعبر عنها بالأمثلة الخمسة كما [١٤ب] سيأتي. (نحو: ﴿ إِلَّآ أَن تَكُونَا مَلَكَيْنِ أَوْ تَكُونَا مِنَ ٱلْخَٰلِدِينَ ﴾ [الأعراف: ٢٠] فأن حرف مصدري ونصب، وتكونا فعل مضارع منصوب بأن وعلامة نصبه حذف النون لأنه من الأمثلة الخمسة والضمير المتصل به في محل رفع على أنه الاسم، وملكين هو الخبر، ومثله ﴿ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَآ أَن يُصْلِحَا ﴾ [النساء: ١٢٨]، ونحو ﴿ وَأَن تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ ﴾ [البقرة: ١٨٤] فأن حرف مصدري ونصب[2] وتصوموا فعل مضارع منصوب بأن وعلامة نصبه حذف النون لما مر، وأن والفعل في تأويل مصدر على أنه مبتدأ وخبره خير لكم، ومثله نحو: ﴿ وَلَن تَسْتَطِيعُوٓا أَن تَعْدِلُوا بَيْنَ ٱلنِّسَآءِ ﴾ [النساء: ١٢٩]، ونحو ﴿ الٓمٓ ۝ أَحَسِبَ ٱلنَّاسُ أَن يُتْرَكُوٓا ﴾ [العنكبوت: ١-٢]. (و) نحو (لن تقومي)، فلن حرف نفي ونصب وتقومي فعل مضارع منصوب بأن وعلامة نصبه حذف النون لما مر، وفي الحديث «تُرِيدِينَ أَنْ تَرجِعِي إلى رِفَاعَةَ»[3].

ولما فرغ من علامات القسم الثاني من اقسام الإعراب وهو النصب أخذ يتكلم على علامات الخفض الذي هو القسم الثالث من اقسام الإعراب أصالة ونيابة، فقال:

---

(١) في ب: عليه، تحريف.

(٢) في ب: نصب مصدري.

(٣) صحيح مسلم ٤/ ٢٢٤٤، سنن الترمذي ٣/ ٤٢٧، سنن النسائي ٦/ ٩٣.

(وللخفض) المتقدم بيانه في علامات الاسم (ثلاث علامات) أصالة ونيابة لا زائد عليها. أحدها (الكسرة وهي الأصل) في بابها لما مر ولهذا[١] قدمها (و) العلامتان الباقيتان هما (الياء والفتحة وهما) فرعان لأنهما (نائبتان عن الكسرة). أما الياء فلانها تنشأ عنها فقامت مقامها. وأما الفتحة فلأن الكسرة نائبة[٢] عنها في ما جمع بألف وتاء فتعاوضتا[٣]، ولكل منها مواضع تخصها، وبدأ بالأصل فقال:

(فأما الكسرة فتكون علامة للخفض) أصالة (في ثلاثة مواضع) لا زائد عليها:

الأول: أن تكون علامة للخفض (في الاسم المفرد) المتقدم بيانه (المنصرف) وهو ما دخله التنوين على ما مر سواء كان الخفض بالحرف (نحو): ﴿ ٱلَّذِينَ يُؤۡمِنُونَ بِٱلۡغَيۡبِ﴾ [البقرة: ٣]، أم بالمضاف نحو ﴿ هَدۡيَۢا بَٰلِغَ ٱلۡكَعۡبَةِ﴾ [المائدة: ٩٥] أم بالتبعية على رأي[٤] نحو ﴿وَتَوَكَّلۡ عَلَى ٱلۡعَزِيزِ ٱلرَّحِيمِ﴾ [الشعراء: ٢١٧] وقد اجتمعت [١٥أ]، الثلاثة في[٥] (بسم الله الرحمن الرحيم) فالاسم مجرور بالباء، والله مجرور بالمضاف، والرحمن الرحيم مجروران بالتبعية، وعلامة خفض الجميع[٦] كسرة ظاهرة في الآخر[٧]، ولا فرق في خفضه[٨] بالكسرة بين أن يكون الإعراب فيه ظاهراً كما مر، أو مقدراً نحو: ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ عَلَىٰ هُدٗى﴾ [البقرة: ٥] فأولئك اسم اشارة في محل رفع على الابتداء، وهدى مجرور بعلى، وعلامة جره الكسرة مقدرة في الألف لم تظهر تعذراً وهو في محل رفع خبر المبتدأ، ومثله ﴿عِندَهَا جَنَّةُ ٱلۡمَأۡوَىٰٓ﴾ [النجم: ١٥]، ونحو ﴿وَهُوَ بِٱلۡأُفُقِ ٱلۡأَعۡلَىٰ﴾ [النجم: ٧] .

---

(١) في حاشية جـ: «من أن الأصل في المعرب أن يعرب بالحركات».

(٢) في أ: نابت.

(٣) في أ: فتعارضتا، في ب: فتعاوضا.

(٤) ينظر: شرح جمل الزجاجي ١/ ٤٦٨، شرح اللمحة البدرية ٢/ ١٨٥ .

(٥) في: ساقطة من ب.

(٦) في أ: الجمع، تحريف.

(٧) في أ: آخر، تحريف.

(٨) في أ: خفضها، في ب: خفطه، تحريف، في حاشية أ: «ظ خفضه».

(و) الموضع الثاني: أن تكون الكسرة علامة للخفض (في جمع التكسير) المتقدم بيانه (المنصرف) مذكراً كان أو مؤنثاً (نحو ﴿لِّلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا ٱكْتَسَبُوا۟﴾ [النساء: ٣٢] فنصيب مبتدأ[١] مؤخر والرجال خبر مقدم[٢] وهو جمع تكسير منصرف مخفوض بالحرف وعلامة خفضه الكسرة ظاهرة في آخره، وقيد المؤلف المفرد والجمع بكونهما منصرفين لإخراج[٣] غير المنصرف منهما لأن خفضه بالفتحة كما سيأتي.

(و) الموضع الثالث: أن تكون الكسرة علامة للخفض (في جمع المؤنث السالم) المتقدم بيانه ولا يكون إلا منصرفاً (و) في (ما حمل عليه) مثال الأول نحو ﴿وَٱلْمُحْصَنَٰتُ مِنَ ٱلْمُؤْمِنَٰتِ﴾ [المائدة: ٥] (ونحو ﴿وَقُل لِّلْمُؤْمِنَٰتِ﴾ [النور: ٣١] قل فعل وفاعل، والمؤمنات جمع مؤمنة مجرور بالحرف وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره. (و) مثال الثاني نحو (مررت بأولات الأحمال) مررت فعل وفاعل، بأولات الأحمال جار ومجرور ومضاف إليه وعلامة خفض أولات كسرة ظاهرة في آخره حملاً له على الجمع إذ لا واحد له من لفظه.

(واما الياء فتكون علامة للخفض) نيابة عن الكسرة (في ثلاثة[٤] مواضع) لا رابع لها:

الأول: ان تكون علامة للخفض (في الأسماء الستة) التي تقدم ذكرها سواء كانت مخفوضة[٥] بالحرف أم بغيره؟، (نحو ﴿ٱرْجِعُوٓا۟ إِلَىٰٓ أَبِيكُمْ﴾ [يوسف: ٨١]، ونحو ﴿يَخْلُ لَكُمْ وَجْهُ أَبِيكُمْ﴾ [يوسف: ٩]، فارجعوا فعل وفاعل وأبيكم مجرور في الأول بالحرف [١٥ب] وفي الثاني بالمضاف[٦] وعلامة جره الياء لأنه من الأسماء

---

(١) في أ: مبتدي، تحريف.
(٢) في أ: متقدم.
(٣) في ب: للاخراج، تحريف.
(٤) في ب: ثلاث، تحريف.
(٥) في ب: تخفض.
(٦) في حاشية أ: «خ بالاضافة».

السنة، ونحو ﴿كَمَآ أَمِنتُكُمْ عَلَىٰٓ أَخِيهِ﴾ [يوسف: ٦٤]، ونحو ﴿وَأَخَذَ بِرَأْسِ أَخِيهِ يَجُرُّهُۥٓ[١]﴾، فأخيه مجرور في الأول بالحرف وفي[٢] الثاني بالمضاف وعلامة خفضه الياء لما مر، وهو في الأول متعلق بالفعل الواقع صلة لما المصدرية (و) تقول (مررت بحميك) بكسر الكاف (وهنيك وفيك)[٣] مررت فعل وفاعل، وحميك مجرور بالباء وعلامة جره الياء لما مر، وكذا ما بعده لأنه معطوف عليه. وقال تعالى: ﴿عِندَ ذِى ٱلْعَرْشِ مَكِينٍ﴾ [التكوير: ٢٠] فذي العرش مكين[٤] مجرور بالمضاف وهو عند، وقال: ﴿وَٱلْجَارِ ذِى ٱلْقُرْبَىٰ﴾ [النساء: ٣٦] فذي صفة لما قبله وعلامة جره فيهما[٥] الياء لما مر، والقربى مضاف إليه في الثاني والعرش في الأول.

(و) الموضع الثاني: أن تكون علامة للخفض (في المثنى) المتقدم بيانه سواء كان مخفوضاً بالحرف أم[٦] بغيره؟، (و) في (ما حمل عليه)، مثال الأول نحو ﴿قَدْ كَانَ لَكُمْ ءَايَةٌ فِى فِئَتَيْنِ﴾ [آل عمران: ١٣] ففئتين مجرور بالحرف وعلامة جره الياء لأنه مثنى [و (نحو: ﴿حَتَّىٰٓ أَبْلُغَ مَجْمَعَ ٱلْبَحْرَيْنِ﴾ [الكهف: ٦٠] فالبحرين مجرور بالمضاف الذي هو مفعول أبلغ وعلامة خفضه الياء لأنه مثنى][٧]. (و) مثال الثاني نحو (مررت باثنين) رجلين(واثنتين) امرأتين، فاثنين مجرور بالباء وعلامة جره الياء حملاً له على المثنى واثنتين عطف عليه

(و) الموضع الثالث: أن تكون علامة للخفض (في جمع المذكر السالم) المتقدم بيانه اسماً كان أو صفة مخفوضاً بالحرف أم[٨] بغيره؟، (و) في (ما حمل عليه). مثال

---

(١) يجره: ساقطة من جـ.

(٢) في: ساقطة من ب جـ.

(٣) في أ: وفيك وهنيك.

(٤) العرش مكين: ساقطة من أ.

(٥) فيهما: ساقطة من ب جـ.

(٦) في حاشية أ: «ظ أو باضافة».

(٧) ما بين المعقوفين ساقط من ب.

(٨) في ب جـ: أو.

الأول نحو ﴿قُل لِّلْمُؤْمِنِينَ﴾ [المؤمنين: ٣٠]، ﴿وَسَلَٰمٌ عَلَى ٱلْمُرْسَلِينَ﴾ [الصافات: ١٨١]، فالمؤمنين والمرسلين مجروران بالحرف الأول باللام والثاني بعلى وعلامة جر كل منهما الياء لأنه جمع مذكر سالم وهو ما سلم فيه بناء مفرده، ومنه نحو ﴿وَمَا كُنتُ مُتَّخِذَ ٱلْمُضِلِّينَ عَضُدًا﴾ [الكهف: ٥١]، ونحو ﴿إِلَّآ أَن تَأْتِيَهُمْ سُنَّةُ ٱلْأَوَّلِينَ﴾ [الكهف: ٥٥] فالمضلين جمع مضل و[1] الأولين جمع أول وهما مجروران بالمضاف وعلامة الجر في كل منهما الياء.(و) مثال الثاني نحو ﴿فَإِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِينًا﴾ [المجادلة: ٤] فستين مخفوض [١٦أ] بإضافة المبتدأ إليه وعلامة خفضه[2] الياء حملاً[3] له على الجمع اذ لا مفرد له، ومسكيناً تمييز. وخبر المبتدأ محذوف، ومنه ﴿سَلَٰمٌ عَلَىٰ نُوحٍ فِى ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الصافات: ٧٩]. ﴿وَٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الأنعام: ٤٥] فالعالمين مجرور في الأول بالحرف[4] وفي الثاني بالمضاف وعلامة جره الياء حملاً له على الجمع لما مر.

(وأما[5] الفتحة فتكون علامة للخفض) نيابة عن الكسرة (في الاسم الذي لا ينصرف) سواء كان مخفوضاً بحرف أم بغيره حملاً للخفض على النصب (مفرداً كان) ذلك الاسم الذي لا ينصرف نحو: ﴿وَأَوْحَيْنَآ إِلَىٰٓ إِبْرَٰهِيمَ وَإِسْمَٰعِيلَ﴾ [النساء: ١٦٣] وحينا فعل وفاعل، وإلى إبراهيم جار ومجرور، وإسماعيل معطوف عليه، وكل منهما اسم[6] مفرد ومجرور وعلامة جره فتحة ظاهرة في آخره لأنه اسم لا ينصرف للعلمية والعجمة ونحو: ﴿فَحَيُّوا۟ بِأَحْسَنَ مِنْهَآ﴾ [النساء: ٨٦] حيوا فعل وفاعل، وأحسن مجرور بالباء وعلامة جره الفتحة لأنه اسم مفرد غير منصرف للصفة[7]

---

(١) و: ساقطة من ب.
(٢) في أ: جره.
(٣) في أ: وحمله.
(٤) في ب: بالأحرف، تحريف.
(٥) في ب: فاما.
(٦) في أ: وكل اسم منهما.
(٧) في ب: للوصفية.

و[١] وزن الفعل، ومنه نحو: ﴿مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ﴾ [البقرة: ١٢٥] فإبراهيم[٢] مجرور بالمضاف وعلامة جره الفتحة وكذا نحو ﴿رَبِّ مُوسَىٰ وَهَارُونَ﴾ [الشعراء: ٤٨]. (أو جمع تكسير نحو) ﴿يَعْمَلُونَ لَهُ مَا يَشَاءُ مِن مَّحَارِيبَ وَتَمَاثِيلَ﴾ [سبأ: ١٣] فمحاريب جمع تكسير مجرور بالفتحة للجمعية المكررة وما بعده معطوف عليه، وهذا الحكم مستمر فيما لا ينصرف (إلا إذا اضيف) إلى ما بعده فإنه حينئذٍ يجر بالكسرة[٣] على الأصل نحو ﴿فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ﴾ [التين: ٤] فأحسن اسم غير منصرف مجرور بالكسرة لإضافته إلى ما بعده، وكذا إذا تلا أل كما أشار إليه بقوله:

(أو دخلت عليه أل) معرفة أو موصولة أو زائدة نحو: ﴿وَأَنتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ﴾ [البقرة: ١٨٧] فأنتم مبتدأ، وعاكفون خبره، والمساجد غير منصرف[٤] مجرور بالكسرة لدخول أل عليه، وإنما جر بالكسرة على الأصل لخروج التنوين من حيز الوجود بسبب الإضافة وأل، فلم يتصور سقوطه حتى يتصور[٥] سقوط تابعه.

واستثناء المؤلف رحمه الله لهاتين المسألتين من جر ما لا ينصرف بالفتحة يفهم أنه باق على منع صرفه لكنه يجر بالكسرة [١٦ب]، وفي المسألة ثلاثة أقوال أقواها[٦] أنها إن زالت إحدى علتيه بأل أو بالإضافة فمنصرف، وإلا فممنوع من الصرف[٧]، ففي مثاليه المذكورين ممنوع الصرف كما[٨] ذكرنا[٩]، وفي نحو مررت بأحمدكم مصروف

---

(١) و: ساقطة من أ.

(٢) فابراهيم: ساقطة من ب.

(٣) في حاشية جـ: «ظاهرة كانت كما مثل به أو مقدرة نحو سلمى وحبلى».

(٤) غير منصرف: ساقطة من ب.

(٥) في ب: يصح.

(٦) في أ: اقربها.

(٧) في حاشية جـ: «قوله والا فممنوع من الصرف أي وان لا تزل احدى علتيه فممنوع الصرف أي فهو فممنوع الصرف وذلك كالمساجد والحمراء والحبلى والسكران، الا انه يجر بالكسرة الظاهرة او المقدرة واذ جعل نحو احمر وعطشان علماً فسيبويه يمنعه من الصرف والاخفش يصرفه».

(٨) في ب: لما.

(٩) في حاشية جـ: «وذلك نحو الأخر ويعلبك وابراهيم وعمر لان العدل يزول والعلمية ترتفع بالاضافة أو اللام».

لزوال العلمية المانعة مع وزن الفعل من الصرف.

ولما فرغ من علامات القسم الثالث من أقسام الإعراب وهو الخفض شرع يتكلم على علامات الجزم الذي[١] هو القسم الرابع على الصحيح من أقسام الإعراب أصالة ونيابة لا ثالث لهما، فقال:

(وللجزم) وهو حذف الحركة أو الحرف للجازم (علامتان) أصالة ونيابة لا ثالث لهما، إحداهما[٢] (السكون) وهو حذف الحركة (وهو الأصل) في بابه ولهذا قدمه (و) الثانية (الحذف) وهو سقوط حرف العلة أو نون الرفع للجازم (وهو) فرع عن السكون لأنه (نائب عنه) لما تقدم من أن الأصل في الإعراب أن يكون بالحركة أو بالسكون ومتى كان بالحرف أو بالحذف كان على خلاف ذلك[٣] الأصل، ثم أخذ يتكلم على موضع كل منهما مبتدئاً بالأصل، فقال:

(فاما السكون فيكون علامة للجزم) أصالة لفظاً أو تقديراً (في الفعل المضارع الصحيح الآخر) وهو ما ليس في آخره حرف علة (الذي لم يتصل بآخره شيء) مما مر (نحو: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۝ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ۝﴾ [الإخلاص: ٣-٤] فهذه الأفعال الثلاثة مجزومة بلم وعلامة جزمها سكون آخرها، وحذفت الواو من الأول لوقوعها بين ياء مفتوحة وكسرة، ومن الثالث لالتقاء الساكنين، واحد اسم يكن، وكفواً خبره، وله متعلق بكفواً. وقيد الفعل بكونه صحيح الآخر لإخراج المعتل، وحكمه سيأتي، وبكونه لم يتصل بآخره شيء [لأنه لو اتصل باخره شيء][٤] مما مر من علامات الرفع لم يكن حكمه كذلك. (وأما الحذف فيكون علامة للجزم) نيابة عن السكون في موضعين لا ثالث لهما:

---

(١) الذي: ساقطة من أ.

(٢) في أ: احدهما ب: احدها، تحريف.

(٣) ذلك: ساقطة من ب جـ.

(٤) ما بين المعقوفين ساقط من ب.

الأول: (في الفعل المضارع المعتل الآخر) [باضافة معتل إلى الآخر][١] اضافة لفظية أي الذي اعتل آخره، والمعتل اسم فاعل من اعتل أي مرض[٢]، وكان ينبغي أن يقيده بما قيد به [١٧أ] ما قبله اذ لا فرق. (وهو) اصطلاحاً (ما آخره حرف علة) بخلافه في اصطلاح أرباب التصريف[٣] فإنه عندهم ما أحد أصوله حرفُ علة. (وحروف العلة) من التعبير بجمع الكثرة عن جمع القلة مجازاً (الألف والواو والياء) سميت أحرف علة لأن من شأنها أن ينقلب بعضها إلى بعض. وحقيقة العلة تغير الشيء عن حاله، وتسمى أيضاً أحرف المد واللين لما فيها من اللين مع الامتداد[٤]، فإن لم يكن ما قبلها من جنسها سميت أحرف لين لا مد هذا في الواو والياء. وأما الألف فحرف مد أبداً (نحو ﴿وَلَمْ يَخْشَ إِلَّا اللَّهَ﴾ [التوبة:١٨] لم حرف نفي وجزم، ويخشَ فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه حذف آخره وهو الألف والفتحة قبلها تدل عليها. وإلاّ حرف استثناء، والاسم الكريم منصوب على أنه مفعول به، ﴿وَمَنْ يَدْعُ مَعَ اللهِ﴾ [المؤمنون:١١٣] فيدع فعل مضارع مجزوم باسم الشرط وعلامة جزمه حذف آخره وهو الواو والضمة قبلها تدل عليها والظرف متعلق به، (و) نحو ﴿مَنْ يَهْدِ اللهُ﴾ [الأعراف:٧٨] فيهد فعل مضارع مجزوم باسم[٥] الشرط وعلامة جزمه حذف آخره وهو الياء[٦]، والكسرة قبلها تدل عليها، وأما نحو ﴿إِنَّهُ مَن يَتَّقِ﴾[٧] [يوسف:٩٠]

---

(١) ما بين المعقوفين ساقط من ب.

(٢) ينظر: اللسان مادة «علل».

(٣) ينظر: همع الهوامع ١/ ١٧٨، في حاشية جـ: «اي في اصطلاح النحاة».

(٤) ينظر: الكتاب ٢/ ٤١١، المقتضب ١/ ٢١٠.

(٥) باسم: ساقطة من ب.

(٦) في حاشية جـ: «هذا الكلام كله إنما يتمشى مع مذهب ابن مالك بناء على مذهب سيبويه كما هو التحقيق».

(٧) قرأ الباقون بالحذف، ينظر: التيسير ١٣١، النشر ٢/ ٢٩٧.

قال في مشكل اعراب القرآن ١/ ٣٩١-٣٩٢: «قوله (إنه من يتق ويصبر) من شرط رفع بالابتداء و (فإن الله) وما بعده خبر والجملة خبر ان الاولى والهاء للحديث (ويصبر) عطف على (يتق). فأما رواية قنبل عن ابن كثير انه قرأ يتقي بياء مجازه انه جعل (من) بمعنى الذي فرفع يتقي لانه صلة لمن وعطف =

بإثبات الياء في قراءة قنبل[١]، فالياء فيه[٢] تولدت من إشباع حركة القاف الباقية بعد حذف يائه للجازم. أو إنه عومل المعتل معاملة الصحيح في جزمه بحذف[٣] الحركة وهي لغة طائفة من العرب حيث تراعي الحركة المقدرة فتحذفها للجازم كما تحذف الملفوظة[٤]، كما في قول الشاعر:

٢- أَلَمْ يَأْتِيكَ[٥] وَالأَنْبَاءُ تَنْمِي[٦].

وفي[٧] قوله:

٣-لم تَهجُو وَلَمْ تَدعِ[٨].

= (يصبر) على معنى الكلام لأن (من) وان كانت بمعنى الذي ففيها معنى الشرط ولذلك تدخل الفاء في خبرها اكثر المواضع فلما كان فيها معنى الشرط عطف (ويصبر) على ذلك المعنى فجزمه كمال قال تعالى: (فأصدق وأكن) فجزم (وأكن) حمله على معنى (فأصدق) لأنه بمعنى (أصدق) مجزوما لأنه جواب التمني. وقد قيل إن (من) في هذه القراءة للشرط والضمة مقدرة في الياء من (يتقي) حذفت للجزم كما قال: ألم يأيتك والأنباء تنمي. وفي هذا ضعف لأنه أكثر ما يجوز هذا التقدير في الشعر. وقد قيل إن (من) بمعنى الذي (ويصبر) مرفوع على العف على يتقي لكن حذفت الضمة استخفافاً وفيه بعد ايضا».

(١) هو أبو عمر محمد بن عبد الرحمن بن خالد، قارىء أهل مكة، ت ٢١١هـ، ينظر: معرفة القراء الكبار ١/ ١٨٦، غاية النهاية ٢/ ١٦٥.

(٢) فيه: ساقطة من ب جـ.

(٣) في أ: بخلاف، تحريف.

(٤) ينظر: الكتاب ٢/ ٥٩، معاني القرآن ١/ ١٦١، ارتشاف الضرب ١/٤٢٣، همع الهوامع ١/ ١٧٩.

(٥) في أ: يأتك، تحريف.

(٦) وعجزه «بما لاقت لبون بني زياد»، قاله زهير بن جذيمة، وهو من الوافر. الكتاب ٢/ ٩٥، الخصائص ١/ ٣٣٣، شرح الكافية للرضي ٢/ ٢٣٠، مغني اللبيب ١/ ١٤٦.

(٧) في: ساقطة من أ.

(٨) البيت بتمامه «هجوت زبان ثم جئت معتذراً من هجو زبان لم تهجو ولم تدع».

يَنسب لابي عمرو بن العلاء يخاطب الفرزدق، ثم اعتذر منه، وهو من البسيط. معاني القرآن ١/ ١٦٢، شرح التصريح ١/٨٧، همع الهوامع ١/ ١٧٩.

(و) الموضع الثاني في (الأفعال) الخمسة[1] (التي رفعها بثبات[2] النون) إذا دخل عليها الجازم نحو ﴿إِن تَتُوبَآ﴾ [التحريم: ٤] فإن حرف شرط وجزم، وتتوبا فعل مضارع مجزوم بأن وعلامة جزمه حذف النون لأنه من الأفعال[3] الخمسة، ونحو ﴿وَإِن تَصْبِرُواْ وَتَتَّقُواْ﴾ [آل عمران: ١٢٠] إعرابه كالذي قبله، ونحو ﴿وَلَا تَخَافِي وَلَا تَحْزَنِيٓ﴾ [القصص: ٧] لا حرف نهي [١٧ب] وجزم، تخافي فعل مضارع مجزوم بلا الناهية وعلامة جزمه حذف النون لما مر، وما بعده كذلك.

ولما فرغ المؤلف رحمه الله من ذكر علامات الإعراب على التفصيل السابق بأتم[4] بيان أخذ يتكلم في ذكرها على الإجمال تمريناً للطالب وترسيخاً لذلك[5] في ذهنه ولأنه[6] بمعرفة[7] ذلك ينفتح له النظر في النحو، ولهذا قيل إن هذا الباب أس[8] العربية، فقال:

جميع ما تقدم من المعربات

(فصل في جميع ما تقدم) ذكره (من المعربات) جمع معرب وهو كما يعلم مما مر من[9] الاسم المتمكن والفعل المضارع بشرطه (قسمان): بالاستقراء لا زائد عليهما[10] (قسم يعرب بالحركات) الثلاث الضمة والفتحة والكسرة وبالسكون،

---

(١) في أ: الخمس.
(٢) في ب: بثبوت.
(٣) في أ: أفعال، تحريف.
(٤) بأتم: ساقطة من ب.
(٥) في ب: له.
(٦) في أ: لان.
(٧) في أ: بمعرفته، في حاشية أ: «خ بمعرفة».
(٨) في ب: اساس.
(٩) من: ساقطة من ب جـ.
(١٠) في ب: عليها.

وقدمه(١) لأن الإعراب بالحركات وبالسكون أصل للإعراب بالحروف وبالحذف، (وقسم يعرب بالحروف) الأربعة الواو والألف والياء والنون وبالحذف. وأصل ما كان إعرابه بالحروف أن يكون رفعه بالواو ونصبه بالألف وجره بالياء ليجانس كل حركة ذلك الإعراب. وكذا أصل الإعراب مطلقاً(٢) أن يكون ملفوظاً، فإن كان مقدراً فلعلةٍ (فالذي يعرب بالحركات) إجمالاً (أربعة أنواع) نوع منها خاص بالفعل وسيأتي، والبقية خاصة بالأسماء وهي (الاسم المفرد وجمع التكسير وجمع المؤنث السالم) فالأولان يعرب كل منهما بالحركات الثلاث إن كان منصرفاً وإلا فبحركتين، وأما الثالث فيعرب بحركتين لا غير. (و) نوع الأفعال هو (الفعل المضارع الذي لم يتصل بآخره شيء) مما تقدم فيعرب بحركتين وبالسكون إن كان صحيح الآخر، وقد أشار إلى ما ذكرناه(٣) بقوله:

(وكلها) أي مجموع الأربعة لا جميعها لتخلف بعض الأحكام في بعضها (ترفع بالضمة) نحو يضرب زيد ورجال ومسلمات (وتنصب بالفتحة) نحو لن أضرب(٤) زيداً ورجالاً (وتخفض بالكسرة) كمررت بزيد ورجال ومؤمنات (ويجزم(٥) بالسكون) نحو لم يضرب. هذا هو الأصل كما يعلم مما مر، وقد تبع المؤلف [١٨أ] الأصل فيما عبر به فأوهم دخول الخفض في الفعل والجزم في الاسم(٦)، لكن هذا الوهم يدفع بما قرره أولاً من أن الجر مختص بالأسماء والجزم بالأفعال.

ولما كان كلامه كالأصل يوهم أن جمع المؤنث السالم وما لا ينصرف يعرب كل منهما باستيفاء الحركات الثلاث. والفعل المضارع يجزم بالسكون مطلقاً، أشار إلى دفع ذلك التوهم بقوله: (وخرج عن ذلك) أي عن ما أعرب [في حالة الرفع بالضمة](٧)

---

(١) في ب: قدمت.
(٢) في حاشية جـ: «اي سواء كان بالحركات أو بالحروف».
(٣) في ب: ذكرنا.
(٤) في ب: يضرب.
(٥) في ب: تجزم.
(٦) في ب: الأسماء.
(٧) ما بين المعقوفين ساقط من ب جـ.

وفي حالة النصب بالفتحة، وفي حالة الجر بالكسرة، وفي حالة الجزم بالسكون (ثلاثة أشياء) أحدها (الاسم الذي لا ينصرف مفرداً كان أو جمع تكسير فإنه يخفض بالفتحة) لا بالكسرة، وكان القياس ان يخفض[١] بها (ما لم يضف او تدخل عليه أل) فإنه يجر حينئذٍ بالكسرة كما علم مما تقدم، (و) ثانيها (جمع المؤنث السالم) وما حمل عليه (فإنه ينصب بالكسرة) لا بالفتحة، وإن كان القياس يقتضي ذلك، (و) ثالثها (الفعل المضارع المعتل الآخر فانه يجزم بحذف اخره) لا بالسكون، وان[٢] كان حقه أن يجزم به (وتقدمت أمثلة ذلك) فلا يحتاج إلى إعادتها، وهذه الأشياء الثلاثة[٣] من أبواب النيابة وهي سبعة أبواب سيأتي ذكرها صريحاً[٤] في كلامه، وقد أشار إلى بقيتها بقوله:

(والذي يعرب بالحروف) هذا هو القسم الثاني (أربعة أنواع) أيضاً نوع منها خاص بالفعل كما سيأتي، والبقية خاصة بالأسماء، وهي (المثنى) هو أولى من التثنية كالزيدان والمسلمان (وما حمل عليه) كاثنان واثنتان، (وجمع المذكر السالم) كالزيدون والمسلمون (وما حمل عليه) كاولو[٥] وعشرون. (والأسماء الستة) التي تقدم ذكرها في علامات الرفع. وهذا اللفظ علمٌ عليها كالغلبة كلفظ العشرة بالنسبة إلى الصحابة رضي الله عنهم. (والامثلة الخمسة) هو[٦] أولى من الأفعال الخمسة لما يعلم مما[٧] سيأتي، ثم هذا القسم عى ضربين: ضرب ناب عنه جميع[٨] أحرف العلة عن جميع الحركات وهو الأسماء الستة، وضرب: ناب فيه بعض أحرف العلة عن جميع [١٨ب] الحركات وهو المثنى والمجموع على حده.

---

(١) في ب: يخص، تحريف.

(٢) ان: ساقطة من ب جـ.

(٣) في أ جـ: الثلاثة أشياء.

(٤) في ب: تصريحاً.

(٥) في أ: كاولون، وفي ب: كالواو، تحريف.

(٦) في ب: هي.

(٧) في أ: لما.

(٨) في ب: حروف.

ولما فرغ من تعداد هذا القسم أخذ في بيان حكمه، فقال:

المثـنى

(فأما[١] المثنى فيرفع بالألف) نيابة عن الضمة كجاء الزيدان[٢] (وينصب ويجر بالياء المفتوح ما قبلها المكسور ما بعدها) نيابة عن الفتحة والكسرة كرأيت الزيدين[٣] ومررت بالزيدين، وفيه لغة أخرى وهي لزوم الألف في الأحوال[٤] الثلاثة[٥]، وهي أحسن ما يخرج عليه قراءة ﴿إِنَّ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾[٦] [طه: ٦٣]، (وألحق به) في إعرابه بالألف والياء خمسة الفاظ، ثلاثة بلا شرط وهي (اثنان) للمذكرين (واثنتان[٧] وثنتان) في لغة تميم[٨] للمؤنثين (مطلقاً) عن تقيدها بما[٩] سيأتي، لأن وضعها وضع المثنى وإن لم تكن مثنيات[١٠] حقيقة، إذ لم يثبت لها مفرد، ولفظان بشرط (و) هما (كلا) للمذكرين (وكلتا) للمؤنثين (بشرط اضافتهما إلى الضمير نحو جاءني كلاهما وكلتاهما، ورأيت كليهما وكلتيهما، ومررت بكليهما وكلتيهما) فكلا وكلتا في المثال الأول فاعل وعلامة رفعهما الألف، وفي[١١] الثاني مفعول وعلامة نصبهما الياء،

---

(١) في ب: اما.

(٢) في حاشية أ: «الكاف للتشبية جاء فعل ماض الزيدان فاعل والفاعل مرفوع وعلامة رفعة الألف نيابة عن الضمة».

(٣) في حاشية أ: «رأيت فعل وفاعل والزيدين مفعول وهو منصوب وعلامة نصبه الياء المفتوح ما قبلها المكسور ما بعدها لانه المثنى».

(٤) في أ: احوال، تحريف.

(٥) وهي لغة بلحارث بن كعب. ينظر: الكتاب ١/ ٤، المقتضب ٢/ ١٥٤، همع ، ع ١/ ١٦٠.

(٦) قرأ ابن كثير وحفص باسكان النون من أن والباقون بتشديدها، ر أ أبو عمرو هذان بالياء والباقون بالألف، ينظر: التيسير ١٥١، النشر ٢/ ٣٢١.

(٧) هي لغة الحجاز، ينظر: ارتشاف الضرب ٢/ ٢٥٥، شرح الشذور ٥٣، شرح التصريح ١/ ٦٨.

(٨) ينظر: شرح اللمحة البدرية ١/ ٢٧٩، شرح التصريح ١/ ٦٨.

(٩) في ب: لما.

(١٠) في أ: مثناة.

(١١) في حاشية أ: «في».

وفي الثالث مجرور[١] وعلامة جرهما الياء أيضاً.

(فإن اضيفا إلى الظاهر كانا بالألف في الاحوال الثلاثة) الرفع والنصب والجر، (وكان إعرابهما) فيها (بحركات مقدرة في تلك الألف) كأعراب المقصور (نحو جاءني كلا الرجلين وكلتا المرأتين) جاء فعل ماضٍ والنون نون الوقاية، والياء المتصلة به في محل نصب على المفعولية، وكلا وكلتا فاعل وعلامة رفعهما ضمة مقدرة على[٢] الألف منع من ظهورها التعذر، وما بعدهما مضاف إليه (ورأيت كلا الرجلين وكلتا المرأتين ومررت بكلا الرجلين وكلتا المرأتين) فكلا وكلتا في المثال الأول مفعول، وفي المثال الثاني مجرور وعلامة الإعراب مقدرة في الألف لـم تظـهر تعذراً.

وإنما أعربا[٣] بالحروف والحركات لأنهما مفرداً[٤] اللفظ مثنياً[٥] المعنى، فاعربا بالحركات نظراً إلى اللفظ وبالحروف [١٩أ] نظراً إلى المعنى، وانما خصا[٦] بالإعراب بالحروف مع المضمر لأنه فرع المظهر. فلما أضيفا إلى الفرع روعي جانب المعنى الذي هو فرع اللفظ، واعربا[٧] بالحروف لأنه فرع الإعراب بالحركات التي هي[٨] الأصل، ولما أضيفا إلى الظاهر الذي هو الأصل روعي جانب اللفظ الذي هو الأصل فاعربا بالحركات التي هي الأصل سلوكاً لمسلك التناسب.

---

(١) في أ: المجرور.

(٢) في أ: في، في حاشية أ: «خ على».

(٣) في أ: اعرب.

(٤) في أ: مفردان، تحريف.

(٥) في أ: مثنيان، تحريف.

(٦) في أ: خص، ب: اختصا. في حاشية جـ: «قوله وانما أي كلا وكلتا بالاعراب بالحروف. . .الخ، الذي ظهر لي عند مذكراتي هذا البحث بفضل الوهاب ان الاضافة إلى المضمر فرع عن الاضافة إلى المظهر، وإن الإعراب بالحروف فرع الإعراب بالحركات، فلما أضيفا إلى المضمر الذي هو الفرع اعربا بالحروف التي هي فرع، ولما أضيفا على الأصل إلى الظاهر أعربا بالحركات على الأصل مقرونة».

(٧) في أ: فاعرب، ب: وأعرب، تحريف.

(٨) هي: ساقطة من ب.

جمع المذكر السالم

(وأما جمع المذكر السالم فيرفع بالواو) نيابة عن الضمة كجاء الزيدون والمسلمون (وينصب ويجر بالياء المكسور مَا قبلها المفتوح ما بعدها) نيابة عن الفتحة والكسرة كرأيت الزيدين والمسلمين، ومررت بالزيدين والمسلمين، وإنما فتحوا ما قبل ياء المثنى وكسروا ما قبل ياء الجمع لأن المثنى أكثر دوراناً من الجمع فخص بالفتحة لخفتها بخلاف الجمع.

وشرط هذا الجمع ان يكون مفرده اما علماً لمذكر عاقل خالياً من تاء التأنيث[١]، ومن التركيب[٢]، وأما صفة لمذكر عاقل خالية[٣] من التاء قابلة لها أو دالة على التفضيل[٤]، ولم يتعرض المؤلف لذلك ولا لشروطه[٥] التي يشاركه فيها المثنى، وقد ذكرت جميع ذلك في شرح القطر[٦]. وإنما إعرابا بالحروف لأنهما فرع الواحد، والإعراب بالحروف فرع الإعراب بالحركات، فجعل الفرع للفرع والأصل للأصل، وأما اختصاصهما بهذا الإعراب المعين فليطلب من المطولات.

(وألحق به) في إعرابه بالواو أربعة[٧] أنواع:

احدها: أسماء[٨] جموع[٩] لا واحد لها من لفظها منها (أولو) بمعنى أصحاب لا واحد له من لفظة (وعالمون) لا واحد له من لفظه على ما في التوضيح[١٠] تبعاً لابن

---

(١) في حاشية أ: «كطلحة».
(٢) في حاشية أ: «معدي كرب».
(٣) في حاشية أ: «كناظر».
(٤) في حاشية أ: «كأكرم وأفضل».
(٥) في أ: لشروط.
(٦) ينظر: مجيب الندا ٤٣.
(٧) في أ: اربع، تحريف.
(٨) في أ: اسم.
(٩) في أ ب: جمع.
(١٠) ينظر: أوضح المسالك ١/ ٣٦.

مالك؛[١] لأنه خاص بمن يعقل والعالم عام فيه وفي غيره. والجمع لا يكون أخص من مفرده. (وعشرون) اسم جمع أيضاً لا جمع عشرة وإلا لجاز إطلاقه على ثلاثين لوجوب إطلاق الجمع على ثلاثة مقادير الواحد وليس كذلك، ولانه يدل على عدد معين وليس [١٩ب] كذلك، شأن الجمع. (و) مثله (ما بعده من العقود من الثلاثين إلى التسعين) بإدخال الغاية كثلاثين فإنه اسم جمع لا جمع ثلاثة وإلا لجاز إطلاقه على تسعة وليس كذلك، وقس على ذلك بقية العقود.

(و) الثاني: جمع تكسير منها (أرضون)[٢] بفتح الراء جمع أرض بسكونها[٣]، وهي نثة لا تعقل، (وسنون) بكسر السين جمع سنة بفتحها، وهي مؤنثة لا تعقل أيضاً، وأصلها سنو أو سنة بدليل جمعها على سنوات أو سنهات[٤]، (وبابه) أي سنين وهو ما كان جمعاً لثلاثي حذفت لامه وعوض عنها هاء التأنيث ولم يكسر كعضة وعضين وعزة وعزين، فلا يجمع هذا الجمع نحو تمرة لعدم الحذف، ونحو عدة وزنة لأن المحذوف هو الفاء[٥]، ونحو يدٌ ودمٌ لعدم التعويض، وشذ أبوان وأخوان، ونحو اسم وبنت وأخت لأن العوض غير الهاء، ونحو شاة وشفة لأنهما كسرا على شياه وشفاه.

(و) الثالث: جمع تصحيح لم يستوف الشروط، منها (أهلون) ووابلون، الأول جمع أهل والثاني جمع وابل وكل منهما ليس علماً ولا صفة.

(و) الرابع: ما سمي به هذا الجمع كزيدون علماً او ما[٦] ألحق به نحو (عليون) هو في الأصل جمع عِلّي - بكسر العين واللام المشددة والياء - فنقل وسمي به أعلى

---

(١) ينظر: شرح الكافية الشافية ١/ ١٩١، شرح التسهيل ١/ ٨٧.

(٢) في حاشية أ: «كقوله: قد ضجت الأرضون إذ قام من بني سدوس خطيب فوق أعواد منبر».

(٣) ينظر: اللسان مادة «ارض». في حاشية جـ: «من الأنواع الأربعة الملحقة بالجمع».

(٤) ينظر: اللسان مادة «سنا»، في حاشية جـ: «والجمع يرد الأشياء إلى أصولها ومثله التصغير».

(٥) في حاشية أ: هو، الفعل.

(٦) في أ ب: لما.

الجنة(١). قال الزمخشري(٢): «هو ديوان الخير الذي دون فيه كل ما عملته الملائكة وصلحاء الثقلين»(٣). ويجوز في هذا النوع ثلاث لغات(٤): لزوم الياء والإعراب بالحركات على النون منونة، ولزوم الواو والإعراب كذلك، ولزوم الواو وفتح النون مطلقاً، وعلى هذه اللغة يكون الإعراب مقدراً على الواو، ونظير(٥) هذه اللغة من يلزم(٦) المثنى الألف مطلقاً ويكسر النون، ثم أخذ يذكر بعض أمثلة(٧) ما حمل عليه حسب ما اتفق عليه(٨) نحو(٩) ﴿ وَلَا يَأْتَلِ أُوْلُواْ ٱلْفَضْلِ مِنكُمْ وَٱلسَّعَةِ أَن يُؤْتُوٓاْ أُوْلِي ٱلْقُرْبَىٰ ﴾ [النور:٢٢] فأولو(١٠) فاعل يأتل المجزوم بلا الناهية وعلامة [٢٠ أ] رفعه الواو والفضل مضاف إليه، وأولي منصوب بيؤتوا(١١) على أنه مفعول وعلامة نصبه الياء، والقربى مضاف إليه، (و) نحو ﴿ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَذِكْرَىٰ لِأُوْلِي ٱلْأَلْبَٰبِ ﴾ [الزمر:٢١] إنَّ حرف توكيد ونصب، وفي ذلك خبر مقدم، ولذكرى(١٢) اسمها مؤخر، وأولي مجرور باللام وعلامة جره الياء، والألباب(١٣) مضاف إليه، ونحو ﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ [الفاتحة:٢]، فالعالمين مجرور بإضافة(١٤) رب الواقع صفة لله،

---

(١) ينظر: اللسان مادة «علا».

(٢) هو أبو القاسم محمود بن عمر بن محمد الزمخشري، ت ٥٣٨هـ، ينظر: إنباه الرواة ٣/ ٢٦٥، البلغة ٢٢٠، بغية الوعاة ٢/ ٢٧٩.

(٣) الكشاف ٤/ ٧٢٢.

(٤) ينظر: الكتاب ١/ ٤، المقتضب ٢/ ١٥٤، شرح التسهيل ١/ ٧٨، ارتشاف الضرب ١/ ٢٦٤.

(٥) في ب: يظهر، تحريف.

(٦) في أ: لزوم.

(٧) في أ: الأمثلة، تحريف.

(٨) في أ ب: له، في حاشية أ: «خ عليه»، في حاشية جـ: «خ له».

(٩) نحو: ساقطة من أ.

(١٠) في أ ب: فألوا، جـ: فأولوا، تحريف.

(١١) في ب: بيأتوا، تحريف.

(١٢) في أ: لذكر، تحريف.

(١٣) في أ: وأولي الألباب.

(١٤) في أ: بالإضافة، تحريف.

وعلامة جره الياء، والحمد لله مبتدأ وخبره، (و) نحو ﴿ وَلَبِثُواْ فِي كَهْفِهِمْ ثَلَٰثَ مِاْئَةٍ سِنِينَ ﴾[١] [الكهف: ٢٥]) فسنين بدل من ثلاثمائة وعلامة نصبه الياء إن نوّنت مائة، ومضاف إليه إن لم تنون مائة، وعلامة خفضها الياء، (و) نحو ﴿ ٱلَّذِينَ جَعَلُواْ ٱلْقُرْءَانَ عِضِينَ ﴾ [الحجر: ٩١] فعضين مفعول ثانٍ[٢] لجعلوا الواقع صلة الموصول وعلامة نصبه الياء، والموصول في محل جر على أنه صفة لما قبله، (و) نحو ﴿ شَغَلَتْنَآ أَمْوَٰلُنَا وَأَهْلُونَا ﴾ [الفتح: ١١] فأهلونا مرفوع في العطف على الفاعل وعلامة رفعه الواو، (و) نحو ﴿ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهْلِيكُمْ ﴾ [المائدة: ٨٩] فأهليكم مفعول تطعمون الواقع صلة لما الموصولة وعلامة نصبه الياء، والظرف نعت لمفعول محذوف تقديره طعاماً[٣]. (و) نحو ﴿ وَٱلْمُؤْمِنُونَ إِلَىٰٓ أَهْلِيهِمْ أَبَدًا ﴾ [الفتح: ١٢]. ونحو ﴿ إِنَّ كِتَٰبَ ٱلْأَبْرَارِ لَفِى عِلِّيِّينَ ﴾ [المطففين: ١٨] فالمجرور بالحرف في كل منهما علامة جره الياء، واللام في الثاني لام الابتداء وهي في محل رفع خبر إنَّ. ونحو ﴿ وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا عِلِّيُّونَ ﴾ [المطففين: ١٩] فعليون مرفوع على أنه خبر ما الاستفهامية الواقعة مبتدأ وعلامة رفعه الواو، والجملة مفعول ثانٍ[٤] لأدراك[٥]، وأدراك وما بعده في محل رفع على أنه خبر ما الأولى فإنها في محل رفع أيضاً على الابتداء، وهي استفهامية أيضاً.

---

(١) قرأ حمزة والكسائي بالإضافة والباقون بالتنوين. ينظر النشر ٢/ ٣٠٥.
قال في مشكل إعراب القرآن ١/ ٤٤٠: «قوله: (ثلاثمائة سنين) من نون المائة استبعد الإضافة إلى الجمع لأن الأصل هذا أن يضاف إلى واحد يتبين جنسه نحو عندي مائة درهم ومائة ثوب فنون المائة إذ بعدها جمع ونصب سنين على البدل من ثلاث. وقال الزجاج (سنين) في موضع نصب عطف بيان على ثلاث. وقيل: هي في موضع خفض على البدل من مائة لأنها في معنى مئين. ومن لم ينون أضاف مائة إلى سنين وهي قراءة حمزة والكسائي أضافا إلى الجمع كما يفعلان في الواحد».

(٢) في أ: الثاني، ب: ثاني، تحريف.

(٣) في أ: قوتاً، تحريف.

(٤) في ب: ثاني، تحريف.

(٥) في حاشية جـ: «قوله: والجملة مفعول ثانٍ لإدراك سهو ظاهر، والصواب أن يقال: والجملة في محل نصب سادة مسدّ مفعولي أدرك المعلق عن العمل بالاستفهام لأن أدري يتعدى إلى ثلاثة مفاعيل».

الأسماء الستة[١]

(وأما الأسماء الستة فترفع بالواو) نيابة عن الضمة (وتنصب بالألف) نيابة عن الفتحة (وتجر بالياء) نيابة عن الكسرة، وإنما تعرب بذلك (بشرط) اجتماع أمور أربعة:

أحدها: (أن تكون مضافة) لما بعدها [٢٠ب] (فأن أفردت عن الإضافة أعربت بالحركات الظاهرة) لانتفاء الشرط نحو[٢] ﴿وَلَهُۥٓ أَخٌ﴾ [النساء: ١٢] مبتدأ وخبر، ونحو ﴿إِنَّ لَهُۥٓ أَبًا﴾ [يوسف: ٧٨] فأباً اسم إن[٣] مؤخر وعلامة نصبه الفتحة، وله خبرها مقدماً، ونحو ﴿وَبَنَاتُ ٱلْأَخِ﴾ [النساء: ٢٣] فالأخ مجرور بالإضافة وعلامة جره الكسرة، وهذا الشرط معتبر فيما عدا ذو، وأما ذو فانه ملازم للإضافة إلى اسم جنس ظاهر، فلا حاجة إلى اشتراط ذلك فيه.

(و) ثانيها (أن تكون إضافتها لغير ياء المتكلم) بأن تضاف إلى ظاهر أو ضمير مخاطب أو غائب أو متكلم غير الياء (فأن[٤] أضيفت للياء) المذكورة (أُعربت) على الأصح[٥] (بحركات مقدرة) في الأحوال الثلاثة (على ما قبل الياء) كغيرها مما يضاف إلى الياء، نحو ﴿إِنَّ هَٰذَآ أَخِى﴾ [ص: ٢٣] فأخي مرفوع على أنه خبر إن وعلامة رفعه ضمة مقدرة على ما قبل الياء منع من ظهورها اشتغال[٦] المحل بحركة المناسبة.

(و) ثالثها (أن تكون مكبرة فإن صغرت أعربت بالحركات الظاهرة) في الأحوال الثلاثة كغيرها من المصغرات، (نحو هذا أبيك) وأخيك وحميك وهنيك وذوي[٧] مال،

---

(١) قال ابن هشام في شرح القطر ٦٥: «... الأسماء الستة وهي أبوه وأخوه وحموها وهنوه وفوه وذو مال».

(٢) في ب: ونحو.

(٣) إن: ساقطة من ب.

(٤) في ب: وان.

(٥) ينظر: شرح التسهيل ١/ ٤٦، ارتشاف الضرب ١/ ٤١٥، شرح التصريح ١/ ٦٢، همع الهوامع ١/ ١٢٤.

(٦) في أ: استثقال، تحريف.

(٧) في ب: ذوا، تحريف.

وكذا القول[١] في تصغير فوك فويهك برد[٢] الهاء، لأن[٣] التصغير يرد الأشياء إلى أصولها، فهذا اسم إشارة في محل رفع على أنه مبتدأ، وأبيك هو خبر وما بعده معطوف عليه.

(و) رابعها (أن تكون مفردة فإن ثنيت أو جمعت أعربت إعراب المثنى) بالألف رفعاً والياء جراً ونصباً، (و) إعراب ذلك (المجموع) أي[٤] الذي جمعت به فإن كان جمع تكسير أعربت بالحركات على الأصل كجاء آباؤك، أو جمع تصحيح أعرب[٥] بالواو رفعاً وبالياء جراً ونصباً كجاء أبون وأخون، ولا يجمع هذا الجمع إلا الأب والأخ والحم، وقد ذكرتُ وجه إعرابها بالحروف في شرح القطر[٦] فراجعه ان شئت.

ويشترط فيها أيضاً ان لا تكون منسوبة، فأن نسبتها نحو هذا أبوي وأخوي أعربت بالحركات على ياء النسبة، ولم يتعرض له المؤلف رحمه الله[٧] لأن شرط الإضافة مغنٍ عنه، (والأفصح في الهن)[٨] [٢١أ] إذا استعمل مضافاً (النقص أي حذف آخره و) جعل ما قبله آخراً بأن يجري (الإعراب بالحركات) الظاهرة (على النون) كغد ونحوه مما حذف آخره وجعل الإعراب على ما قبله[٩] (نحو هذا هنك ورأيت هنك ومررت بهنك) و[١٠] إعرابه[١١] ظاهر، وفي كلامه إشارة إلى أن إعراب الهن

---

(١) في أ: تقول.
(٢) في ب: ترد.
(٣) في أ: فان.
(٤) اي: ساقطة من ب جـ.
(٥) في أ: أعربت.
(٦) ينظر: مجيب الندا ٤٨.
(٧) رحمه الله: ساقطة من ب جـ.
(٨) قال ابن هشام في شرح القطر ٦٦: «والهن قيل اسم يكنى به عن أسماء الأجناس كرجل وفرس وغير ذلك، وقيل عما يستقبح التصريح به، وقيل عن الفرج خاصة».
(٩) ينظر: الكتاب ٢/ ٨٠، ارتشاف الضرب ١/ ٤١٥، شرح اللمحة البدرية ١/ ٢٦٤.
(١٠) و: ساقطة من أ.
(١١) في ب: الإعراب.

بالحروف لغة قليلة، ولقلتها ولعدم ظهورها لم يطلع عليها الفراء[١] ولا الزجاجي[٢] فانكراها، (ولهذا لم يعدها صاحب الجرومية[٣] ولا غيره في هذه الأسماء وجعلوها خمسة)، وكثير من النحاة يذكرونه[٤] مع هذه الأسماء[٥] ولم ينبهوا على قلة إعرابه بالحروف فيوهم ذلك مساواته لهن، قال ابن مالك[٦]: «ومن لم ينبه على قلته فليس بمصيب، وإن حظي من الفضل باوفر نصيب». ويجوز النقص أيضاً في الأخ والأب والحم، ولكن القصر فيهن أولى منه[٧].

---

(١) هو أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله الفراء، ت ٢٠٧هـ، ينظر: إنباه الرواة ٤/ ١، البلغة ٢٣٨، بغية الوعاة ٢/ ٣٣٣. ينظر رأيه في شرح الكافية للرضي ١/ ٢٩٧، ارتشاف الضرب ١/ ٤١٥.

(٢) هو أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، ٣٣٧ هـ. ينظر: إنباه الرواة ٢/ ١٦٠، بغية الوعاة ٢/ ٧٧. ينظر رأيه في الجمل ٣.

(٣) في ب: الآجرومية، ينظر: الآجرومية ٢٨٩.

(٤) في ب: يذكرونها.

(٥) الأسماء: ساقطة من ب جـ.

(٦) شرح التسهيل ١/ ٤٨.

(٧) ينظر: شرح التسهيل ١/ ٤٩، ارتشاف الضرب ١/ ٤١٧.

الأمثـــلة الخـمسة

(وأما الأمثلة الخمسة) سميت بذلك لأنها ليست أفعالاً باعيانها وإنما هي أمثلة يكنى[(١)] بها عن كل فعل كان بمنزلتها. وسميت خمسة لإدراج[(٢)] المخاطبتين تحت المخاطبين، (فهي كل فعل) مضارع (اتّصل به ضمير تثنية) مسندٌ[(٣)] إليه، سواء كان الضمير للغائبين[(٤)] (نحو) الزيدان (يفعلان) بالياء المثناة تحت[(٥)]، او المخاطبين[(٦)] أو[(٧)] الغائبتين[(٨)] (و) ذلك نحو انتما (تفعلان) والهندان تفعلان ـ بالمثناة فوق، (أو) اتصل به (ضمير جمع) مسندٌ إليه سواء كان لغائبين (نحو) الزيدون (يفعلون) ـ بالمثناة تحت - أو المخاطبين (و) ذلك نحو أنتم (تفعلون) ـ بالمثناة فوق ـ (أو) اتصل به (ضمير المؤنثة المخاطبة) مسندٌ إليه (نحو) أنت (تفعلين) ـ بالمثناة من[(٩)] فوق ـ لا غير.

وأشار إلى حكم هذه الأمثلة بقوله: (فإنها ترفع بثبوت النون) نيابة عن الضمة (وتنصب وتجزم بحذف النون) الأولى بحذفها نيابة عن الفتحة والسكون، وأما نحو ﴿ إِلَّآ أَن يَعْفُونَ ﴾ [البقرة:٢٣٧] فالواو أصل، والنون ضمير النسوة، ونحو ﴿ أَتُحَـٰٓجُّوٓنِّى فِى ٱللَّهِ﴾ [الأنعام: ٨٠]، فيمن قرأ بالتخفيف[(١٠)(١١)] فالمحذوف منه نون

---

(١) في أ: تكنى.

(٢) في أ: بادراج، ب: للنديراج، تحريف.

(٣) في حاشية جـ: «قوله مسند إليه برفع على انه صفة لضمير ولا يجوز على أنه صفة لفعل لفساد المعنى».

(٤) في جـ: لضمير الغائبين.

(٥) تحت: ساقطة من ب.

(٦) في جـ: لمخاطبين.

(٧) في ب: و.

(٨) في أ جـ: غائبتين.

(٩) من: ساقطة من ب جـ.

(١٠) في أ: في قراءة من يخفف، جـ: فمن قرأه بالتخفيف.

(١١) قرأ نافع وابن عامر بالتخفيف والباقون بالتشديد، ينظر: التيسير ١٠٤، النشر ٢/ ٢٥٩.

=

الوقاية، وإنما حذفت[١] النون للناصب[٢] والجازم [٢١ب] لأنها علامة للرفع كالضمة في الواحد فكما تحذف الحركة كذلك[٣] تحذف النون، وحذفها للجزم[٤] هنا أصل كالياء في الجر في المثنى والمجموع وحمل عليه النصب كما حمل على الجر في ذينك، لأن الجزم في الأفعال بمنزلة الجر[٥] في الأسماء. واغتفر[٦] الفصل هنا بين اللفظ المعرب وعلامة إعرابه بكلمة أخرى وهي الفاعل لأنه لما كان لازماً للفعل ظاهراً أو مضمراً صار كأحد حروف الفعل فلم يعد فصله فصلاً.

(تنبيه) هو لغة الايقاظ[٧] للشيء، واصطلاحاً[٨] الإعلام بتفصيل ما علم[٩] إجمالاً مما قبله، (علم مما تقدم) في الباب السابق (إن علامات الإعراب أربع عشرة[١٠])، للرفع أربع علامات، وللنصب خمس، وللخفض ثلاث، وللجزم اثنتان، فهذه أربع عشرة[١١].

= قال في مشكل اعراب القرآن ١/٢٥٨- ٢٥٩: «قوله (اتحاجوني) من خفف النون فإنما حذف الثانية التي دخلت مع الياء التي هي ضمير المتكلم لاجتماع المثلين مع كثرة الاستعمال وترك النون التي هي علامة الرفع وفيه قبح لأنه كسرها لمجاورتها الياء وحقها الفتح فوقع في الكلمة حذف وتقدير. ومن شدد أدغم النون الأولى في الثانية وله نائر، ومن زعم أن الأولى هي المحذوفة فإنما استدل على ذلك بكسرة النون الثانية وذل لا يجوز لأن النون الأولى علامة الرفع ولا يحذف الرفع من الأفعال لغير جازم ولا ناصب ويدل على ذلك أن الثانية هي المحذوفة دون الأولى لأن الاستثقال إنما يقع بالثاني ويدل عليه أيضاً قولهم في ليتني ليتي فيحذفون النون مع الياء».

(١) في حاشية جـ: «في الأمثلة الخمسة لا في قوله تعالى: (أتحاجوني)».

(٢) في ب: للناطب، تحريف.

(٣) كذلك: ساقطة من ب جـ.

(٤) في ب: للجازم.

(٥) في أ: الجزم، تحريف.

(٦) في حاشية أ: «اي جوز».

(٧) ينظر اللسان: مادة «نبه»، في ب جـ الإيقاض، تحريف.

(٨) ينظر: التعريفات ٤٢.

(٩) في أ: عمل، تحريف.

(١٠) في ب جـ: أربعة عشر، تحريف.

(١١) في ب: عشر، تحريف.

(منها أربع أصول) وهي (الضمة للرفع) فالأصل في كل مرفوع من اسم أو فعل أن يكون رفعه بالضمة، (والفتحة للنصب) فالأصل في كل مرفوع من اسم أو فعل أن يكون رفعه بالضمة، (والفتحة للنصب) فالأصل في كل منصوب أن يكون نصبه بالفتحة، (والكسرة للجر) فالأصل في كل مجرور أن يكون جره بالكسرة، (والسكون للجزم) فالأصل في كل مضارع أن يكون جزمه بالسكون.

(و) منها (عشرة فروع نائبة[1] عن هذه الأصول الأربعة)، وتنقسم إلى أربعة اقسام (ثلاثة)[2] منها (تنوب عن الضمة) وهي الواو والألف والنون. (وأربع) منها تنوب (عن الفتحة) وهي الألف والكسرة والياء وحذف النون، (واثنان) منها يَنوبان[3] (عن الكسرة) وهما الياء والفتحة، (وواحد) منها تنوب (عن السكون) وهي الحذف. وكونها عشرة هي بحسب مواضع[4] نيابتها، وأما بحسب مواضع[5] ذواتها فهي سبع الواو والألف والياء والنون والفتحة والكسرة وحذف الحرف، (و) علم مما تقدم أيضاً[6] (أن النيابة) عن تلك الأصول (واقعة في سبعة ابواب) تسمى أبواب النيابة، لأن الإعراب الواقع فيها نائب عن الأصل. (الباب الأول: باب ما لا ينصرف) ناب فيه حركة عن حركة، الباب (الثاني: باب جمع المؤنث السالم) الأولى أن يقال ما جمع بالف[7] وتاء كما مرَّ، ناب فيه أيضاً حركة عن حركة. الباب (الثالث: باب الفعل المضارع [٢٢ أ] المعتل الآخر) ناب فيه حذف حرف عن سكون، وتقييده[8] الفعل بالمضارع لبيان الواقع لا للاحتراز، إذ لا يعرب من الأفعال سواه، الباب (الرابع: باب

---

(١) في أ: نيابة.
(٢) في أ جـ: ثلاث، تحريف.
(٣) في ب: تنوبان.
(٤) مواضع: ساقطة من ب.
(٥) مواضع: ساقطة من أ جـ.
(٦) في أ: أيضاً مما تقدم.
(٧) في أ: بالألف.
(٨) في أ: تقيده.

المثنى) ناب فيه حرف عن حركة، الباب (الخامس: باب جمع المذكر السالم) ناب فيه أيضاً حرف عن حركة، الباب (السادس: باب الأسماء الستة) ناب فيه أيضاً حرف عن حركة، الباب (السابع باب الامثلة الخمسة) ناب فيه أيضاً[1] حرف عن حركة وحذفه عن حركة أو سكون.

(١) أيضاً: ساقطة من ب، في حاشية أ «السابع».

الإعراب التقديري

(فصل) فيما إعرابه تقديري، والإعراب التقديري قسمان جارٍ[١] في الأسماء والأفعال، وهو في كل منهما قسمان[٢]، لأن المقدر في ذلك المعرب أما جميع حركاته أو بعضها، فالأقسام أربعة[٣]:

الأول[٤]: من الأسماء وهو ما يقدر فيه حركات إعرابه[٥] كلها شيئان هنا[٦]، أشار إليهما بقوله: (تقدر الحركات الثلاث) وهي الضمة والكسرة والفتحة (في الاسم المضاف إلى ياء المتكلم) وليس مثنى ولا مجموعاً جمع مذكر سالماً[٧] كما يومي إلى ذلك قوله: (نحو غلامي وابني) وإنما قدر ذلك لأن ياء المتكلم تستدعي انكسار ما قبلها لأجل المناسبة فمنع اشتغاله بالكسرة ظهور الحركات، إذ المحل الواحد لا يقبل الحركتين في آنٍ واحدٍ. وقيل أن المضاف للياء مبني مطلقاً[٨]، واختار ابن مالك[٩] أنه معرب في الرفع والنصب بحركة مقدرة وفي الجر بحركة ظاهرة.

(و) تقدر كلها أيضاً (في الاسم المعرب الذي آخره ألف لازمة) لتعذر تحريك الألف مع بقاء كونها ألفاً، ولا فرق فيه بين أن يكون معرفة (نحو الفتى والمصطفى وموسى)، أو نكرة كفتى (وحبلى) لكن محل تقدير الحركات كلها فيه إذا كان منصرفاً، أما غيره منه كموسى وحبلى، فالمقدر فيه الضمة والفتحة دون

---

(١) في أ: جاز، تصحيف.
(٢) في أ: صنفان، حاشية أ: «خ قسمان».
(٣) في أ: الأربعة.
(٤) في أ: الاولى، تحريف.
(٥) في حاشية أ «خ فيه حركات».
(٦) هنا: ساقطة من ب، في حاشية أ «هنا».
(٧) في أ: السالماً، تحريف.
(٨) وفاقاً للجرجاني وابن الخشاب، ينظر: شرح الكافية الشافية ٢/ ٩٩٩، شرح ابن الناظم ٤١٣، ارتشاف الضرب ٢/ ٥٣٥.
(٩) ينظر: شرح الكافية الشافية ٢/ ١٠٠٢.

الكسرة[١] لعدم دخولها فيه[٢]، وقيل[٣] بتقديرها[٤] فيه أيضاً لأنها إنما امتنعت فيما لا ينصرف كأحمد للثقل، ولا ثقل مع التقدير، ولعل المؤلف رحمه الله[٥] جرى على ذلك فإنه مثل بموسى وحبلى، [٢٢ب] (ويسمى) الثاني (مقصوراً)[٦] لامتناع مده أو لأنه قصر أي منع من ظهور الحركات فيه.

القسم الثاني من الأسماء: وهو ما تقدر[٧] فيه بعض حركات إعرابه، هو المشار إليه بقوله: (وتقدر الضمة والكسرة) دون الفتحة (في الاسم الذي آخره ياء لازمة مكسور ما قبلها) مقروناً بأل (نحو القاضي والداعي والمرتقي) أولاً كقاضٍ وداعٍ ومرتقٍ[٨]، وانما قدرا[٩] لاستثقالهما على الياء ومحل ذلك ما لم يكن على صيغة منتهى الجموع[١٠]، فإن كان[١١] فالمقدر فيه الضمة والفتحة كجوار كما في المقصور، (ويسمى) الاسم[١٢] المذكور (منقوصاً) لأن لامه تحذف[١٣] للتنوين كما مثلنا[١٤] ولأنه نقص فيه بعض الحركات نحو ﴿يَوْمَ يَدْعُ ٱلدَّاعِ﴾ [القمر: ٦]) فالداعي[١٥]

(١) جاء في حاشية جـ: «تقدر عن نفسها ونائبة عن الكسرة».
(٢) وفاقاً للجمهور، ينظر ارتشاف الضرب ١/ ٤٢١، شرح التصريح ١/ ٩٠.
(٣) وفاقاً لابن الفلاح اليمني، ينظر: شرح التصريح ١/ ٩٠، همع الهوامع ١/ ١٨١.
(٤) في ب: تقديرها.
(٥) رحمه الله: ساقطة من ب جـ.
(٦) جاء في حاشية جـ «الاسم المعرب الذي آخره الن لازمة».
(٧) في أ: يقدر.
(٨) جاء في حاشية جـ «فالإعراب في هذا بحركات مقدرة على الحرف المحذوف لالتقاء الساكنين أعني الياء والتنوين».
(٩) في أ: قدرنا.
(١٠) جاء في حاشية جـ: (أي مده عدم كونه على صيغة منتهى الجموع».
(١١) جاء في حاشية جـ: «على هذه الصيغة فالمقدر فيه الضمة والفتحة دون الكسرة لعدم دخولها فيه كما تقدم في المقصور غير المنصرف نحو موسى وحبلى».
(١٢) في أ: اسم.
(١٣) في ب جـ: يحذف.
(١٤) في أ: أو.
(١٥) في أ: فالداع.

فاعل بيدعو[١] وعلامة رفعه ضمة[٢] مقدرة في الباء منع من ظهورها الاستثقال، (و) نحو ﴿مُّهۡطِعِينَ إِلَى ٱلدَّاعِۖ﴾ [القمر: ٨] فالداعي[٣] مجرور بألى وعلامة جره كسرة مقدرة في الياء لم تظهر لما ذكر[٤]، ومهطعين حال من الواو في (يخرجون))، (وتظهر فيه الفتحة[٥]) حالة النصب ما لم يضف لياء المتكلم لخفتها، نحو ﴿أَجِيبُوا دَاعِيَ اللهِ﴾ [الأحقاف: ٣٦]، فداعي الله مفعول اجيبوا وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره، هذا ما يقدر في الأسماء. وأما ما يقدر في الأفعال فهو أيضاً شيئان:

أحدهما: ما يقدر فيه جميع حركاته وإليه أشار بقوله: (وتقدر الضمة والفتحة في الفعل المضارع المعتل بالألف نحو زيد يخشى ولن يخشى) فيخشى في الأول مرفوع، وفي الثاني منصوب بلن وعلامة الإعراب فيه مقدرة على الألف لم تظهر تعذراً. وإلى الثاني أشار بقوله: (وتقدر الضمة فقط) أي دون الفتحة[٦] (في الفعل) المضارع (المعتل) آخره اما (بالواو أو بالياء)، فالأول (نحو) زيد (يدعو[٧] و) الثاني نحو زيد (يرمي)، فكل منهما فعل مضارع مرفوع لتجرده عن[٨] الناصب والجازم وعلامة رفعه ضمة مقدرة في آخره لم تظهر استثقالاً، (وتظهر الفتحة) في آخره إذا دخل عليه ناصب (نحو لن يدعوَ ولن يرميَ) لخفتها[٩] فكل منهما منصوب [٢٣أ] بلن وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره، (و) يكون[١٠] (الجزم في) الأفعال (الثلاثة) المعتلة إذا دخل

---

(١) في أ: بيدع، ب: يدعو.
(٢) في أ: الضمة.
(٣) في أ: فالداع.
(٤) في أب: ذكروا.
(٥) الفتحة: ساقطة من ب.
(٦) أي دون الفتحة: ساقطة من ب.
(٧) في أ: يدعوا، تحريف.
(٨) في ب: من.
(٩) في أ: لخفتهما، تحريف.
(١٠) يكون: ساقطة من ب.

على كل منها(١) جازم يكون (بالحذف) لأواخرهن(٢) (كما تقدم) بيان ذلك لأن أحرف العلة لضعفها بسكونها قريبة من الحركات(٣) فتسلط عليها العامل تسلطه(٤) على الحركات فيحذفها(٥) كما يحذف(٦) الحركات، والقول بأن الجازم(٧) حذف حرف العلة إنما يأتي(٨) على القول بعدم تقدير الضمة في

---

(١) في أ: منهما، تحريف.

(٢) في ب: الاواخرهن، تحريف.

(٣) في ب: الحركة.

(٤) في ب: تسلط.

(٥) في ب جـ: فحذفها.

(٦) في جـ: تحذف.

(٧) جاء في حاشية جـ: «قوله بان الجازم إلى آخره، إنما يتمشى على قول ابن السراج من أن هذه الأفعال لا يقدر فيها الإعراب في حالتي الرفع و النصب، لأنا إنما قيدنا الإعراب في الاسم لأنه فيه أصل فتجب المحافظة عليه، وفي الفعل فرع فلا حاجة لتقديره، وجعل الجازم كالمسهل والحركة كالفضلة، فالجازم إن وجد فضلة أزالها وإلا أخذ من قوي البدن، وذهب سيبويه إلى تقدير الإعراب فيها، قال أبو حيان: والتحقيق أن هذه الأحرف انحذفت عند الجازم لا به، لأن الجازم لا يحذف إلا ما كان علامة الرفع، وهذه الحروف ليست علامة له بل العلامة ضمة مقدرة، ولأن الإعراب زائد على ماهية الكلمة وهذه الحروف منها لأنها أصلية أو منقلبة عن أصل والجازم لا يحذف الأصلي ولا المنقلب عنه، فالقياس أن الجازم حذف الضمة المقدرة ثم حذفت الحروف لئلا يلتبس المجزوم في المرفوع لو بقيت لاتحاد الصورة، انتهى، فعلى مذهب ابن السراج إن الجازم حذف حرف العلة نفسه، وعلى مذهب سيبويه حذف الحرف للفرق بين المجزوم وغيره ومحل حذف الحرف للجازم اذا كان أصلياً، وأما العارض بان كان بدلاً من همزة مفتوح ما قبلها كيقرأ، أو مكسور ما قبلها كيقري، أو مضموم ما قبلها نحو يوضو فلا يحذف أصله عند الأكثر سواء كان الإبدال بعد دخول الجازم أم قبله، أما فلأنه إبدال قياسي، ولكن لم يحذف الجازم الحرف لأنه استوفى مقتضاه بحذف الحركة التي كانت عليها الهمزة، وأما الثاني فلأن الحذف لذلك الحرف المبدل ممتنع لأن تسهيل الهمزة كتحقيقها، وأجازه ابن عصفور كما أجاز الإثبات فيما اذا كان الإبدال قبل دخول الجازم بناءً على الاعتداد بالعارض الذي هو الإبدال لتنزيل الحرف المبدل منزلة الحرف الأصلي، والإثبات بناء على عدم الاعتداد بعروض الإبدال لأنه لا يحذف للجازم الا الحرف الأصلي، والإبدال حينئذٍ شاذ لكون الهمزة متعاصية بالحركة عن الإبدال، وابدال المتحركة من جنس حركة ما قبلها، وجرى عليه في الأوضح» انتهى ملخصاً.

(٨) في أ: يتأتى.

المعتل[1] بالياء حالة الرفع، والفتحة في المعتل بالألف حالة النصب كما بينته في شرح القطر[2]، ومحل حذف الحرف للجازم اذا كان أصلياً فأن كان بدلاً من أصل فلا يحذف.

---

(١) في أ: بالمعتل.

(٢) ينظر: مجيب الندا ٥٦.

الممنوع من الصرف

(فصل) في موانع الصرف (الاسم الذي لا ينصرف) لشبهه بالفعل هو (ما فيه علتان) فرعيتان مرجع إحداهما اللفظ والأخرى المعنى[١] (من علل تسع) [على سبيل الإجمال][٢] صفة للعلتين كفاطمة وإبراهيم، (أو) فيه علة (واحدة) منها[٣] (تقوم) في الاستقلال بالمنع من الصرف (مقام العلتين) الأولى مقامهما كحبلى ومساجد، (والعلل التسع) على سبيل الإجمال والتعداد (هي الجمع) فرع الواحد، (ووزن الفعل) فرع وزن الاسم[٤]، (والعدل) فرع المعدول عنه، (والتأنيث) فرع التذكير (والتعريف) فرع التنكير، (والتركيب) فرع الإفراد، (والألف والنون) الزائدتان فرع المزيد عليه، (والعجمة) فرع العربية عندهم، (والصفة) فرع الموصوف.

وهذه[٥] التسع (يجمعها) في بيت واحد على[٦] هذا[٧] الترتيب[٨] (قول الشاعر:

٤- إجمَعْ، وَزِنْ عَادِلاً، أنِّثْ، بِمعْرِفَةٍ ركِّبْ، وَزِدْ عُجمَةً فالوصفُ[٩] قد كملا)[١٠].

أي قد كمل به عدها، والألف للاطلاق، وينسب هذا البيت للعلامة ابن النحاس[١١].

---

(١) في أ: المعني، تصحيف.

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من أ.

(٣) في أ: منهما، تحريف، ساقطة من ب.

(٤) في حاشية ب: «قوله ووزن الفعل فرع وزن الاسم وبيان ذلك أن أصل كل نوع ان يكون فيه الوزن المختص بنوع أخر، فإذا وجد في الفعل كان فرع الوزن».

(٥) في ب: هذا.

(٦) على: ساقطة من جـ.

(٧) في أ: هذه.

(٨) في ب: التريتب، تحريف.

(٩) في ب جـ: والوصف.

(١٠) ينسب هذا البيت لابن النحاس كما ذكر الشارح، وهو من البسيط.
الجامع الصغير ٢٠٥، شرح القطر ٣١٢، شرح الشذور ٤٥٠، شرح اللمحة البدرية ٢/ ٢٨٣، شرح التصريح ١/ ٨٤.

(١١) هو بهاء الدين أبو عبد الله محمد بن ابراهيم الحلبي، ت٦٩٨هـ، ينظر: البلغة ١٨٢، بغية الوعاة ١/ ١٣. =

واعلم أن الاسم اذا اجتمع فيه علتان أو واحدة تقوم مقامهما شابه[١] الفعل لأن فيه أيضاً فرعيتين بالنسبة إلى الاسم، احداهما: من جهة الاشتقاق، فإن الفعل مشتق من المصدر على الأصح[٢]، وثانيهما: من جهة الإفادة، اذ الفعل يحتاج في الإفادة إلى الاسم، والاسم يستغني عنه فلما شابه الفعل بالفرعيتين [٢٣ب] منع منه شيئان ليسا في الفعل، وهما الكسرة والتنوين. ولا يخفى عليك أن تسمية كل واحد من هذه التسع علة مجاز لا حقيقةً. إذ مجموع اثنتين منها[٣] هو العلة، وإذا أردت معرفتها تفصيلاً.

(فالجمع شرطه) في الاستقلال بمنع الصرف (أن يكون) الجمع (على[٤] صيغة منتهى الجموع) بغير هاء، (وهي صيغة مفاعل نحو مساجد ودراهم وغنائم) - مما أوله مفتوح وثالثه الف بعدها حرفان أولهما مكسور ـ ولو تقديراً كدواب، (أو صيغة مفاعيل نحو مصابيح ومحاريب ودنانير) مما أوله مفتوح وثالثه الف بعدها ثلاثة أحرف وسطها ساكن، وما يلي الألف[٥] مكسور أيضاً[٦].

وقد فهم من تمثيله انه لا يشترط في الصيغة أن يكون أولها ميماً وهو كذلك لأن المعتبر موافقة مفاعل ومفاعيل في الهيأة والزنة لا في الحروف، ولهذا عبر صاحب الارشاد[٧] بفعاعلل وفعاليل دونهما إيذاناً بأن الزيادة والأصالة في مبحث جمع التكسير غير معتبرة[٨]، بل المعتبر الوزن العروضي لا التصريفي، وسميت هذه الصيغة بهذا الاسم لأن من جموع التكسير ما يجمع مرتين. فهذه الصيغة بلغت نهاية الجمعية بحيث لا يمكن جمعها جمع تكسير مرة اخرى فانتهى تكسيرها المغيّر

---

(١) في أ: يشابه.

(٢) وفاقاً لجمهور البصريين، ينظر: الإيضاح في علل النحو ٥٦، شرح جمل الزجاجي ١/ ٩٨، الإيضاح في شرح المفصل ١/ ٢١٨، ارتشاف الضرب ٢/ ٢٠٢.

(٣) في أ جـ: منهما، في ب: منهم، تحريف.

(٤) الجمع على: ساقطة من ب جـ.

(٥) في أ: ألف.

(٦) ينظر: الكتاب ٢/ ١٥، المقتضب ٣/ ٣٢٧، أوضح المسالك ٣/ ١٤١.

(٧) ينظر: كشف الظنون ١/ ٦٧.

(٨) في حاشية جـ: «أي يكون المعتبر الموافقة في الهيأة والزنة لا في الحرف إلخ».

للصيغة[١]، وأما جمع السلامة فانه لا يغير الصيغة كما جمع صواحب[٢] على صواحبات.

وإنما اشترط[٣] فيها أن تكون بغير هاء، لأنها لو كانت مع هاء كانت على زنة المفردات فتضعف الجمعية، ولهذا صرف نحو فرازنة [جمع فرزنة أو فرزان][٤] وملائكة وصياقلة لأن وزنها قد وجد في المفرد بواسطة الهاء ككراهية بمعنى كراهة وطواعية بمعنى طاعة، وإذا سمي بهذا الجمع كحضاجر علماً للضبع امتنع صرفه نظراً إلى الأصل.

(وهذه العلة) من العلل التسع (وهي العلة الاولى من العلتين اللتين[٥] كل واحدة منهما تمنع الصرف وحدها) أي تستقل بمنع الصرف (وتقوم مقام العلتين) الأولى علتين، وانما قام الجمع مقامهما لأن كونه جمعاً [٢٤أ] بمنزلة علة وكونه على صيغة لا نظير لها في الآحاد بمنزلة علة اخرى[٦]، ولهذا لو لحقته الهاء كما تقدم انصرف لشبهه بالمفرد.

(واما وزن الفعل[٧] فالمراد به أن يكون الاسم أما على وزن خاص) في اللغة العربية (بالفعل) بحيث لا يوجد في الاسم العربي إلا منقولاً من الفعل (كشمر ـ بتشديد الميم ـ) فإنه علم فرس منقول من شمر يشمر تشميراً [مجرداً من فاعله][٨]، فهذا[٩] غير منصرف للعلمية ووزن الفعل المختص، (و)[١٠] كذا حال (ضرب بالبناء للمفعول

---

(١) ينظر: شرح جمل الزجاجي ٢/ ٢١٦، أوضح المسالك ٣/ ١٤٢.

(٢) في أ: صاحبات.

(٣) في أ: اشترطنا.

(٤) مابين المعقوفين ساقط من ب جـ. في تاج العروس مادة «فرزن»: «وفرزان الشطرنج أعجمي معرب»، وينظر اللسان مادة «فرزن».

(٥) اللتين: ساقطة من ب.

(٦) في حاشية جـ: «علة لقوله وكونه على صيغة لا نظير لها في الآحاد».

(٧) ينظر: الكتاب ٢/ ٢، المقتضب ٣/ ٣٠٩.

(٨) ما بين المعقوفين ساقط من ب جـ.

(٩) في أ: فهو.

(١٠) و: ساقطة من أ.

وانطلق ونحوه من الأفعال الماضية المبدؤة بهمزة الوصل) فإنه (اذا سمي بشيء من ذلك) كان غير منصرف للعلمية ووزن الفعل المختص، وإنما قيد ضرب بالبناء للمفعول لأنه بالبناء للفاعل غير مختص بالفعل. [أو يكون على وزن غير خاص بأن يوجد في الاسم من غير نقل من الفعل][١] لكن[٢] يكون الفعل به أولى، أما لكثرته فيه[٣] كأثمد واصبع وأبلُم لقلة أوزانها في الاسم وكثرتها في أمر[٤] الثلاثي. (أو يكون في أوله زيادة) أي زيادة[٥] حرف من حروف أَنيت[٦] (كزيادة الفعل) أي مثل زيادة الفعل[٧] لكنها بالفعل[٨] أولى[٩]، لدلالتها فيه على معنى بخلافها في الاسم (وهو) مع تلك الزيادة (مشارك للفعل في وزنه) وذلك (كأحمد ويزيد وتغلب) ـ بفتح أوله وكسر ثالثه ـ فإن كلا منها[١٠] غير منصرف للعلمية ووزن الفعل وفي أوله زيادة كزيادة الفعل، ولا بد في الوزن المذكور أن يكون لازماً غير مغير إلى مثال آخر[١١] هو للاسم، فلو سمي بأمرىء وردًّ وقيل: لم يمنع من الصرف[١٢]، وإذا سمي بفعل أوله همزة وصل [وجب قطعها بخلاف ما إذا سمي باسم أوله همزة

---

(١) ما بين المعقوفين ساقط من ب جـ.

(٢) في ب جـ: أو.

(٣) فيه: ساقطة من ب جـ.

(٤) في أ: الأمر.

(٥) أي زيادة: ساقطة من ب.

(٦) في أ: نايت.

(٧) في أ: أي مثل زيادته.

(٨) في أ: به.

(٩) في أ: أولا، تحريف.

(١٠) في أ: منهما، تحريف.

(١١) أخر: ساقطة من ب جـ.

(١٢) في حاشية جـ: «قوله: فامرؤ، وقيل ورد مصروفة... أما أمرؤ فلعدم لزومه صيغة واحدة للفعل لأنه في حال الرفع نظير كتب، وفي حال النصب نظير اذهب، وفي حال الجر نظير اضرب، بخلاف أثمد وإصبع وأبلُم أعلاماً فإنها ممنوعة من الصرف للزوم ووزن الفعل فيها، وأما قيل فلعدم بقائهما على وزن الفعل فإن أصلهما فعل فصار قيل بعد الإعلال وعلى وزن ديك، وصار بعد الإدغام على وزن فعل».

وصل][1] فإنها تبقى بعد التسمية على ما هي[2] عليه.

(وأما العدل) هو مصدر مبني للمفعول أي معدولية الاسم (فهو خروج الاسم)[3] أي كونه مخرجاً[4] (عن صيغته الأصلية) أي عن صيغته[5] التي كان يقتضي أصله أن يكون عليها إلى صيغة[6] اخرى[7] مع بقاء المعنى والمادة، فلا يرد لزوم كون ضارب غير منصرف للعدل والصفة.

والخروج (أما تحقيقا) بأن يدل[8] دليل غير منع الصرف على خروجه عن صيغته الأصلية إلى أخرى، (كأُحاد) - بضم الهمزة -، (ومَوحَد)[9] [٢٤ب] - بفتح أوله وثالثه - (وُثناء) - بضم أوله - (وُمثنى وثلاث) - بضم[10] أوله -، (ومثلَث) - بفتح أوله وثالثه وسكون ثانيه -، (ورُباع) - بضم أوله -، (ومرْبَع) كمثلث،(وهكذا[11] إلى العشرة) بإدخال الغاية (فإنها) أي الأمثلة المذكورة (معدولة عن ألفاظ العدد الأصول) من واحد إلى عشرة حال كونها (مكررة)[12]، فأحاد وموحد معدولان عن واحد واحد، وثناء ومثنى عن اثنين اثنين وهكذا، لأن المراد من أحاد وأخواته العدد

---

(١) ما بين المعقوفين ساقط من ب جـ.

(٢) في أ: هو.

(٣) في حاشية جـ: «أي كون الاسم مخرجاً».

(٤) في حاشية جـ: «قوله أي كونه مخرجاً... إنما فسره بهذا التفسير ليدل على أن الخروج مصدر مبني للمفعول كالعدل».

(٥) في ب: صيغة.

(٦) في أ: صفة، تحريف.

(٧) في حاشية جـ: «قوله إلى صيغة أخرى متعلق باسم المفعول أعني قوله: كونه مخرجاً».

(٨) في أ: تدل.

(٩) في حاشية جـ: «قوله: فلا يرد لزوم كون ضارب غير منصرف».

(١٠) في أ: وبضم.

(١١) في ب: هلكذا، تحريف.

(١٢) في ب: مكرة، تحريف.

المكرر[١]، فإذا عرفت ذلك (فأصل) قولك (جاء القوم أحاد) جاءوا واحداً واحداً وكذا أصل موحد) في قولك جاء القوم موحد جاءوا واحداً واحداً، (وأصل جاءوا مثنى جاءوا اثنين اثنين، وكذا الباقي)، والدليل على أن أصلها كذلك أن معناها مكرر، والأصل أنه إذا كان المعنى مكرراً يكون اللفظ أيضاً مكرراً ليوافق الدال المدلول فعلم ان أصلها لفظ مكرر.

(وأما تقديراً) بأن لا يدل دليل[٢] غير منع الصرف على وجود العدل في ذلك[٣] الاسم إلا أنه لما نظر فيه وجد غير منصرف ولم يكن فيه إلا العلمية فقدر فيه العدل حفظاً لقاعدتهم (كالأعلام التي على وزن فُعَل) ـ بضم أوله وفتح ثانيه ـ (كعُمَر وزُفَر وزُحَل فإنها لما سمعت) في كلامهم (ممنوعة من الصرف وليس فيها علة ظاهرة غير العلمية)، وكان من قاعدتهم أن الاسم لا يمنع من الصرف إلا إذا كان فيه علتان (قدروا فيها العدل) لإمكانه دون غيره، (وأنها معدولة عن عامر وزافر وزاحل) أعلاماً[٤] لئلا يلزم منع الصرف لعلة واحدة.

(وأما التأنيث) المانع من الصرف (فهو على ثلاثة أقسام: تأنيث بالألف وتأنيث بالتاء، وتأنيث بالمعنى[٥]، فالتأنيث بالألف يمنع الصرف) أي يستقل بمنع صرف ما هي فيه (مطلقاً) أي سواء كان نكرة أم معرفة، مفرداً كان أم جمعاً اسماً أم[٦] صفة،

---

(١) في أ: المكررة. في حاشية جـ: «قوله لأن المراد من أحاد وأخواته العدد المكرر لأن هذا العدد المكرر أعني واحداً واحداً واثنين واثنين إلى آخره لم يستعمل إلا وصفاً، فالوصفية لازمة لهذه الألفاظ المعدولة فهي أصلية فيها، فليراجع».

(٢) في حاشية جـ: «قوله بأن لا يدل دليل . . . الخ، الظاهر أن الذي دل على عدل هذه الأعلام ونحوها هو منع الصرف لا غير، إذ لا قياس يستدل به عليه إلا امتناعها في لغة العرب، والقياس أن لاتمتنع إلا لعلتين ولم يظهر فيها غير العلمية فحكم فيها بتقدير العدل لإمكانه وتعذر غيره وهو كما ذكر فتدبر».

(٣) ذلك: ساقطة من ب.

(٤) أعلاماً: ساقطة من ب.

(٥) ينظر: الكتاب ٢/٨، شرح جمل الزجاجي ٢/ ٢١٥.

(٦) في أ: أو.

و (سواء كانت) الألف (مقصورة كحبلى ومرضى وذكرى أو) كانت (ممدودة كصحراء وحمراء وزكرياء)[٢٥أ] بهمزة بعد الألف.

(و) كذا (أشياء) عند سيبويه[١] أصلها شيئاء كحمراء كرهوا اِجتماع[٢] همزتين بينهما ألف فنقلوا اللام وهي الهمزة الأولى إلى محل الفاء فقالوا أشياء بزنة لفعاء (وهذه هي العلة الثانية من العلتين اللتين كل واحدة منهما تمنع الصرف وحدها) أي تستقل بمنعه (وتقوم مقام العلتين) أي علتي منع الصرف لتكررها لأنها لازمة لما هي فيه لزوماً لا ينفك عنه بحال، فلا يقال في حبلى حبل، ولا في حمراء وحمر، فجعل لزومها له[٣] بمنزلة تأنيث آخر فيكون التأنيث مكرراً بخلاف التاء، فإنها ليست لازمة لما هي فيه بحسب أصل الوضع فإنها وضعت فارقة بين المذكر والمؤنث، فلو عرض اللزوم بعارض كالعلمية لم يقوَ قوة اللزوم الوضعي[٤].

(وأما التأنيث) اللفظي الحاصل (بالتاء فيمنع من الصرف) أي صرف ما هو فيه بشرط كونه (مع العلمية)[٥] أي علمية ما هو فيه ليصير التأنيث حينئذٍ[٦] لازماً لأنه بدون العلمية في معرض الزوال فلا يكون لازماً فلا يقوى على منع الصرف، ولهذا صرف قائمة[٧] في نحو مررت بامرأة قائمة مع تحقق الوصف، والتأنيث بالتاء فيها من غير علمية (سواء كان) ما هو فيه (علماً لمذكر كطلحة او لمؤنث كفاطمة)، وسواء كان

---

(١) وعند الكسائي على وزن أفعال، ينظر: الكتاب ٢/ ٣٧٩، معاني القرآن ١/ ٣٢١.

(٢) اجتماع: ساقطة من ب.

(٣) له: ساقطة من ب، في حاشية جـ: «أي لزوم الألف لما هي فيه».

(٤) في حاشية جـ: «قوله فلو عرض... إلى آخره، أي فلو عرض لزوم التاء لما هي فيه بسبب عارض اقتضاه كالعلمية في نحو طلحة لم يقوَ ما هي فيه كقوة اللزوم الوضعي أعني التأنيث بالألف فيمنع مطلقاً بل لابد فيه من العلمية ليصير التأنيث لازماً فيمتنع حتماً».

(٥) ينظر: الكتاب ٢/ ١٣، المقتضب ٣/ ٣٥٢، شرح الزجاجي ٢/ ٢٢٥.

(٦) حينئذٍ: ساقطة من ب جـ.

(٧) في حاشية جـ: «لأن التاء غير لازمة لأنها تثبت وتنزع والمعنى بحاله، فإن المعنى ذات قام بها القيام».

زائداً على ثلاثة أحرف أولا، محرك[١] الوسط أو لا[٢]، أعجمياً، أو[٣] منقولاً من المذكر إلى المؤنث أولا.

(وأما التأنيث المعنوي) وهو كون الاسم موضوعاً لمؤنث خالياً من علامة التأنيث (فهو كالتأنيث بالتاء) في اشتراط العلمية فيه، ولهذا قال: (فيمنع) الاسم من[٤] الصرف (مع العلمية) إلا أن بينهما فرقاً فإنها في التأنيث بالتاء شرط لوجوب منع الصرف، وفي المعنوي شرط لجوازه، ولا بد في وجوبه من شرط آخر كما اشار إليه المصنف[٥] بقوله:

(لكن بشرط أن يكون زائداً على ثلاثة أحرف كسعاد) لقيام الحرف الرابع مقام التاء، (أو ثلاثياً محرك[٦] الوسط كسقر) عَلَم لطبقة من طبقات جهنم[٧]، لأن تحرك الوسط قائم مقام [٢٥ب] الحرف الرابع فَثَقُلَ الاسم ومُنع[٨] من الصرف، بخلاف ساكن الوسط فإن سكونه يوجب الخفة، ومنع من الصرف لأجل الثقل فخفته تقاوم أحد السببين فجعل منصرفاً، (أو) ثلاثياً (ساكن الوسط أعجمياً كجور) ـ بضم الجيم ـ اسم[٩] بلدة بفارس[١٠]، لثقل العجمة في لسان العرب مع أن أسباب منع الصرف إذا زادت[١١] على اثنين لم يقاومها[١٢] سكون الوسط حتى يجوز الصرف، (أو) ثلاثياً

---

(١) في أ: متحرك.
(٢) في ب: أولى، تحريف.
(٣) أو: ساقطة من أ ب.
(٤) من: ساقطة من ب، في حاشية جـ: «قوله فيمنع مع العلمية بخلاف».
(٥) المصنف: ساقطة من ب.
(٦) في أ: متحرك.
(٧) ينظر: اللسان مادة «سقر».
(٨) في أ: فمنع.
(٩) اسم: ساقطة من ب.
(١٠) ينظر: معجم البلدان ٢/ ١٨١.
(١١) في ب: زاد.
(١٢) في أ: تقاومها، في ب: يقاومهما.

ساكن الوسط غير أعجمي لكن[(١)] (منقولاً من المذكر إلى المؤنث كما إذا سميت امرأة بزيد) فإنه بنقله إلى المؤنث حصل له ثقل عادل خفة اللفظ فمنع من الصرف.

(فإن لم يكن شيء من ذلك) بأن كان ثلاثياً ساكن الوسط غير أعجمي ولا مذكر الأصل (كهند ودعد جاز الصرف) نظراً إلى خفة اللفظ بالسكون وأنها قاومت أحد السببين، وقيل بوجوبه، (و) جاز (تركه) نظراً إلى وجود السببين في الجملة وهما العلمية والتأنيث (وهو الأحسن) عند الجمهور[(٢)]، والصرف عند أبي علي[(٣)]، وجوز بعضهم[(٤)] الوجهين أيضاً في المنقول إلى التأنيث. واذا كان المؤنث ثنائياً كيد جاز فيه الوجهان ذكره سيبويه[(٥)]، وقضية كلام التسهيل[(٦)] أن المنع أرجح، وإذا سمي مذكر بمؤنث فإن[(٧)] كان ثلاثياً صرف على الصحيح[(٨)]، أو زائداً على الثلاثة منع من الصرف.

(وأما التعريف) المعتبر في منع الصرف (فالمراد به) هنا (العلمية) لأن تعريف[(٩)] المضمرات وأسماء الإشارة والموصولات لا يوجد[(١٠)] إلا في المبنيات. ومنع الصرف

---

(١) لكن: ساقطة من ب جـ.

(٢) ينظر: الكتاب ٢/ ٢٢، المقتضب ٣/ ٣٥٠، شرح الكافية الشافية ٣/ ١٤٩١، إرتشاف الضرب ١/ ٤٤٠.

(٣) هو أبو علي الحسن أحمد بن عبد الغفار الفارسي، ت٣٧٧هـ، ينظر: إنباه الرواة ١/ ٢٧٣، بغية الوعاة ١/ ٤٩٦، ينظر رأيه في الإيضاح العضدي ١/ ٢٩٨.

(٤) وفاقاً لعيسى بن عمر ووافقه يونس والجرمي، ينظر: المقتضب ٣/ ٣٥٢، شرح الكافية الشافية ٣/ ١٤٩٢، ارتشاف الضرب ١/ ٤٤٢.

(٥) ينظر: الكتاب ٢/ ٣٤.

(٦) ينظر: التسهيل ٢٢٠.

(٧) في أ: فإذا.

(٨) خلافاً للفراء وثعلب، ينظر: الكتاب ٢/ ١٩، الإيضاح في شرح المفصل ١/ ١٤٧، ارتشاف الضرب ١/ ٤٤٠.

(٩) في أ: التعريف، تحريف.

(١٠) في أ: توجد.

حكم[١] من أحكام[٢] المعربات. والتعريف بأل والإضافة تجعل[٣] غير المنصرف منصرفاً أو في حكمه، فلا يتصور كونهما[٤] سبباً لمنع الصرف فلم يبقَ إلا التعريف العلمي، (وتمنع) العلمية (الصرف) أي صرف ما هي فيه (مع وزن الفعل) كأحمد ويزيد، (ومع العدل) كعمر وزفر، (ومع التأنيث) بغير الألف بل تتعين[٥] معه ليكون لازماً (كما تقدم)[٦] بيان ذلك. (ومع التركيب المزجي) بل تتعين معه كما سيأتي، (ومع الألف والنون) كعثمان، (ومع العجمة) بل تتعين معها أيضا (كما [٢٦أ] سيأتي) بيان ذلك. وسكت[٧] عن الصفة لأن العلمية لا تجامعها لما بينهما من التضاد إذ إن[٨] العلمية تقتضي الخصوص، والوصفية تقتضي العموم وبينهما منافاة.

(وأما التركيب) المعتبر في[٩] منع الصرف، (فالمراد به التركيب المزجي) وهو جعل اسمين اسماً واحداً منزلاً ثانيهما منزلة تاء التأنيث ولم يختم بويه والى هذا القيد أشار بقوله:

(المختوم بغير ويه كبعلبك) علم بلدة مركب من بعل وهو اسم صنم وبك اسم صاحب هذه البلدة[١٠]، ثم جعلا اسماً واحداً ومنعا من الصرف للعلمية والتركيب المزجي (وحضرموت) علم لقطر باليمن مركب من حضرموت[١١]، ثم جعلا اسماً

---

(١) حكم: ساقطة من ب جـ.

(٢) في أ: من حكم أحكام، تحريف.

(٣) في ب: يجعل.

(٤) في حاشية أ: «خ كونه».

(٥) في حاشية جـ: «أي تتعين العلمية مع التأنيث بغير الألف ليكون التأنيث لازماً بخلاف التأنيث بالألف فإنه مانع مطلقاً، فتأمل فيه».

(٦) في حاشية ج: «أي التعذر أي لا التحقيقي إذ ليس شرطه العلمية كما تقدم».

(٧) في أ: سكبت، تحريف.

(٨) إن: ساقطة من ب جـ.

(٩) في: ساقطة من أ.

(١٠) ينظر: معجم البلدان ١/ ٤٥٣.

(١١) ينظر: معجم البلدان ٢/ ١٤٦.

واحداً ومنعا من الصرف لما ذكر، وخرج بالمزجي الإضافي كعبد الله علماً. والإسنادي المسمى به كتأبط شراً[١]، أما الأول فلأنه بعد العلمية في حكم الإضافة، والإضافة تجعل غير المنصرف منصرفاً أو في حكمه كما مر، فلا يصلح سبباً لمنع الصرف، وأما الثاني فلأن الأعلام المشتملة على الإسناد[٢] من قبيل المبنيات، ولهذا يحكى اللفظ على ما كان عليه قبل العلمية، وخرج بالقيد الأخير[٣] ما ختم بويه كسيبويه فإنه مبني[٤] على الأشهر[٥]، ومثله ما ركب في[٦] الأعداد كخمسة عشر، والظروف نحو ما يأتينا صباح مساء، والأحوال نحو هو جاري بيت بيت فإن[٧] ذلك كله من قبيل المبنيات أيضاً (ولا يمنع) التركيب المذكور (الصرف الا مع العلمية) لأنه معها لازم فيقوى على[٨] منع الصرف بخلافه إذا لم يكن معها فهو في معرض الزوال فلا يكون معتبراً.

(وأما الألف والنون الزائدتان) لكونهما من حروف الزوائد (فيمنعان) الاسم من (الصرف) لمشابهتهما لألفي التأنيث في امتناع دخول التأنيث عليهما، وكونهما زيدتا[٩] معاً أو[١٠] مجيئهما بعد استيفاء الأصول، فإن كانا في اسم[١١] غير صفة فيمنعان (مع العلمية كعمران) بكسر أوله[١٢] (وعثمان) لتحقق مشابهتهما بهما حينئذٍ من

---

(١) في أ: شري، تحريف.
(٢) في ب: الإسنادي، تحريف.
(٣) في ب: الآخر، تحريف.
(٤) في ب: يبنى.
(٥) ينظر: الكتاب ٢/ ٧، الإيضاح في شرح المفصل ١/ ٧٣، ارتشاف الضرب ١/ ٤٩٧.
(٦) في أ: من.
(٧) في أ: فإنه.
(٨) على: ساقطة من أ.
(٩) في أ: زائدتا، تحريف.
(١٠) في أ: و.
(١١) في أ: الاسم.
(١٢) في أ: أولهما، تحريف.

حيث[١] امتناع دخول التاء عليه بخلاف ما إذا لم يكن الاسم علماً لم يمتنع دخول التاء عليه نحو سعدان لنبت[٢] [٢٦ب] وسعدانة ومرجان ومرجانة. (و) إن كانا في صفة فيمنعان (مع الصفة بشرط إلا تقبل التاء) لتحقق المشابهة بألفي التأنيث في امتناع دخول التاء (كسكران) وعطشان، وسيأتي الكلام على ذلك.

(وأما العجمة) المانعة من الصرف (فالمراد بها أن تكون الكلمة من الأوضاع[٣] العجمية)[٤] أي بأن تكون من أوضاع غير العرب سواء كانت[٥] من[٦] وضع الفرس أو الروم أو الهند أو الافرنج أو غير ذلك[٧]، (كإبراهيم وإسماعيل وإسحاق) ويعقوب، بل (جميع أسماء الأنبياء) صلوات[٨] الله عليهم أجمعين (أعجمية) لأنها من أوضاع غير العرب[٩]، وتعرف عجمية[١٠] الكلمة بنقل الائمة لها، وبخروجها عن وزن الأسماء في اللسان العربي، أو بأن يجتمع فيها من الحروف ما لا يجتمع في كلام العرب كالجيم والصاد كصولجان أو [الجيم][١١] والقاف كمنجنيق، (إلا أربعة)[١٢] منها وهم[١٣] (محمد وصالح وشعيب وهود صلى الله عليهم وسلم أجمعين) فإنها عربية ولهذا صرفت، والحق بها في الصرف نوح ولوط

---

(١) حيث: ساقطة من ب جـ.

(٢) في ب: لبنت، تصحيف.

(٣) في أ: أوضاع.

(٤) في ب: العجمة.

(٥) في أ: كان، تحريف.

(٦) من: ساقطة من أ.

(٧) ينظر: الكتاب ٢/ ١٨، المقتضب ٣/ ٣٢٥، شرح جمل الزجاجي ٢/ ٢٢٣.

(٨) في أ: صلاة.

(٩) في ب: العربية.

(١٠) في أ: عجمة.

(١١) [الجيم] زيادة يقتضيها السياق.

(١٢) في ب: ربعة، تحريف.

(١٣) في أ: هو.

لخفتهما[١]. وشمل عموم المستثنى منه آدم فيكون أعجمياً كآزر على وزن فاعل كخاتم، وبه جزم الزمخشري في الكشاف[٢]، وذهب في المفصل[٣] إلى أنه عربي على وزن أفعل ويؤيده تجويزهم تصغيره على أويدم وجمعه على أوادم، (ويشترط فيها) أي في العجمة أي في كونها مؤثرة في منع الصرف أمران:

أحدهما: (أن يكون الاسم) الذي فيه العجمة (علماً في) اللغة (العجمية) حتى لا يجري عليه العرب حكماً من أحكام لغتهم إذا[٤] استعملته، لأنه لو لم يكن علماً لتصرفت فيه بإدخال لام التعريف أو الإضافة[٥] أو التنوين أو غيرها، فتضعف فيه العجمة فلا تصلح سبباً لمنع الصرف (ولذلك صرف لجام ونحوه) مما هو اسم جنس أعجمي وتصرفت فيه العرب بالإضافة والتعريف بأل، بل لو جعل علماً لشخص لكان منصرفاً لعدم علميته بخلاف ما نقلته العرب من لغة العجم إلى العلمية سالماً من غير تصرف فيه قبل النقل فإنه غير منصرف أيضاً كقالون فإنه كان في العجم اسم جنس بمعنى جيد استعملته العرب بأن جعلته علماً لشخص معين من أول الأمر فكأنه [٢٧أ] كان علماً في العجم[٦] لا[٧] اسم جنس، ومن هذا يظهر أن شرط العجمة في منع الصرف أن تستعمله العرب أولاً بالعلمية لا أنه يكون علماً في العجمة.

(و) الأمر الثاني (أن يكون زائداً على الثلاث) أي على ثلاثة أحرف كإبراهيم لئلا تعارض[٨] الخفة أحد[٩] السببين، فلو لم يكن زائداً على ذلك لم يمنع الصرف

---

(١) في أ: لخفها، تحريف.
(٢) ينظر: الكشاف ١/ ١٢٥.
(٣) ينظر: المفصل ٣٦٦.
(٤) اذا: ساقطة من أ.
(٥) في ب: إضافة.
(٦) في أ: العجمة.
(٧) لا: ساقطة من أ جـ.
(٨) في أ: يعارض.
(٩) في إحدى.

(فلذلك صرف نوح ولوط) مع أن كلاً منهما اسم أعجمي، وعلم في كلام العجم، وإنما وجب صرفهما وجاز في نحو هند الصرف وعدمه لأن العجمة سبب ضعيف غير متحقق[(١)] الوجود في الاسم، فلم يجر اعتبارها مع الخفة، بخلاف التأنيث في نحو هند فإنه أمر محقق الوجود فيه فجاز أن يعتبر مع الخفة، وكالأعجمي[(٢)] الزائد على الثلاث[(٣)]، الثلاثي المحرك الوسط[(٤)] لفظاً عند ابن الحاجب[(٥)] كشَتر علم حصن في ديار بكر[(٦)]، وكلام أكثر النحاة يأباه لأن العجمة سبب ضعيف فلا تؤثر في الثلاثي مطلقاً، ولأن الثلاثي خفيف ووضع كلام[(٧)] العجم على الطول فكأنّ الثلاثي ليس منه، وعلى ذلك جرى المؤلف رحمه الله.

(وأما الصفة) المعتبرة في منع الصرف و[(٨)] هي كون الاسم دالاً على ذات مبهمة باعتبار معنى معين هو المقصود، وشرطها في منع الصرف أن تكون ثابتة في أصل الوضع، وإن لم تكن باقية أو[(٩)] لم تستعمل إلا وصفاً[(١٠)] كمثنى وثلاث كما سيأتي، (فتمنع) الاسم (الصرف) مع ثلاثة أشياء:

(مع العدل كما تقدم في مثنى) أنه معدول عن اثنين اثنين (وثلاث) أنه معدول عن

---

(١) في أ: محقق.

(٢) في حاشية ب: «جار ومجرور خبر مقدم».

(٣) في أ: ثلاث، تحرف.

(٤) في حاشية ب: «والمعنى أن الثلاثي الوسط عند ابن الحاجب كالأعجمي الزائد على الثلاث في كونه غير منصرف».

(٥) هو أبو عمرو جمال الدين عثمان بن عمر بن أبي بكر بن الحاجب، ت ٦٤٦هـ، ينظر: البلغة ١٤٣، بغية الوعاة ٢/ ١٣٤. ينظر رأيه في الإيضاح في شرح المفصل ١/ ١٤٧، شرح الوافية ١٤٩، الكافية ٢٣٨.

(٦) ينظر: معجم البلدان ٣/ ٣٢٥.

(٧) في أ: الكلام، تحريف.

(٨) و: ساقطة من ب جـ.

(٩) في ب: و.

(١٠) في أ: وضعاً، تحريف.

ثلاثة ثلاثة، فالمراد بهما[١] العدد المكرر فهما ممنوعان من الصرف للعدل والصفة الأصلية، لأن هذا المكرر لم يستعمل إلا وصفاً[٢] فالوصفية لازمة له فتكون[٣] أصلية فيما يؤخذ[٤] منه وإن لم تكن الوصفية في أسماء العدد أصلية.

(ومع الألف والنون) الزائدتين[٥] (بشرط أن تكون الصفة على وزن فعلان ـ بفتح الفاء ـ و) أن (لا يكون مؤنثة) أي فعلان (على وزن فعلانة) أي وبشرط أن لا يقبل تاء التأنيث لتحقق[٦] المشابهة بألفي التأنيث، وقيل الشرط الثاني وجود فعلى لا إنتفاء فعلانة، لأنه متى كان مؤنثه فعلى لا يكون فعلانة، فرحمان على الأول غير منصرف، وعلى الثاني منصرف، والراجح الأول لأن وجود فعلى ليس شرطاً بالذات [٢٧ب] بل لكونه مستلزماً لانتفاء فعلانة الذي هو شرط بالذات، (و[٧] نحو سكران) غير منصرف للصفة والزيادة على المذهبين، (فإن مؤنثه سكرى) لا سكرانة (ونحو ندمان منصرف) بلا خلاف لانتفاء الشرط على المذهبين لأن مؤنثه ندمانة إذا كان ندمان بمعنى نديم (من المنادمة)، وأما[٨] إذا كان بمعنى النادم من الندم فهو غير منصرف باتفاق[٩] لوجود الشرط لأن مؤنثه حينئذٍ[١٠] ندمى لا ندمانة. وإنما قيد المؤلف فعلان ـ بفتح الفاء ـ لأن مضموم الفاء من الصفات كعريان مؤنثه بدخول التاء فيكون منصرفاً قطعاً، ومكسور الفاء لم يوجد في الصفات.

(ومع وزن الفعل بشرط أن تكون) الصفة (على وزن أفعل وأن لا

---

(١) في ب: بها، تحريف.
(٢) في أ: وضعاً، تحريف.
(٣) في أ: فيكون.
(٤) في أ: يوجد، تحريف
(٥) في أ: الزائدين، تحريف.
(٦) في جـ: ليتحقق.
(٧) و: ساقطة من ب.
(٨) في أ: وما، تحريف.
(٩) ينظر: الكتاب ٢/ ١١، المقتضب ٣/ ٣٣٥، شرح جمل الزجاجي ٢/ ٢١٣.
(١٠) حينئذٍ: ساقطة من أ.

يكون[١] مؤنثه بالتاء)، أي[٢] ويشترط ألا يقبل تاء التأنيث إما لأنه مؤنث له كأكمر لعظيم الكمرة[٣] وآدر لمن بخصيتيه[٤] نفخ. أوله مؤنث[٥] لكنه على فعلاء أو فعلى كأحمر وحمراء وأفضل وفضلى، وقد تقدم أن شرط الصفة أن تكون ثابتة في أصل الوضع أي بأن تكون من[٦] أول الأمر دالة على الوصفية وإن لم تكن باقية، ولهذا امتنع من الصرف أسود وأرخم وصرف أرنب بمعنى ذليل، وأربع في نحو مررت بنسوة أربع، (نحو أحمر) غير منصرف للصفة ووزن الفعل مع وجود الشرطين (لأن[٧] مؤنثه حمراء) فالصفة على وزن أفعل (و[٨] نحو أرمل منصرف) لانتفاء الشرط الثاني (لأن مؤنثه) يقبل التاء فيقال (أرملة) وهي من لا زوج لها[٩]، وكأحمر أحيمر[١٠] وأُعَيْم[١١] فإنهما[١٢] غير منصرفين للصفة ووزن الفعل لأنهما على وزن يدحرج ويبيطر إذ هو المعتبر لا وزن أفعل كما هو مقتضى عبارة المؤلف كالألفية[١٣].

تنبيه:

قد أفهم كلامه أن العلمية تجامع مؤثرة كلاً من التأنيث والعجمة والتركيب

---

(١) في أ: تكون.
(٢) اي: ساقطة من ب.
(٣) في أ: المكمرة، تحريف.
(٤) في جـ: بخصيته.
(٥) في أ: مؤنثه.
(٦) في أب: في.
(٧) في أ: فلأن.
(٨) و: ساقطة من أ.
(٩) ينظر: اللسان مادة «رمل».
(١٠) في أ: أحمير، تحريف.
(١١) في أ: أهيم، تحريف.
(١٢) في أ: لأنهما.
(١٣) ينظر: ألفية ابن مالك ٣٥٨، حيث قال: ووصف أصلي ووزن أفعلا ممنوع تأنيث بتا كأشهلا.

والعد[١] لـو[٢] الـوزن[٣] والزيـادة، وأنها شـرط في الثلاثة الأول فقط أي في تأثير كل منها. (ويجـوز صـرف غيرالمنصرف) أي جعله في حكم المنصرف بإدخال الكسـرة والـتـنـويـن، لا جعـلـه منصـرفـاً [٢٨ أ] حقيقـة لـمـا قـدمـه مـن أن مـا لاينصرف مـا فيـه علـتـان او واحـدة تـقـوم مـقـامـهـما، وبـإدخـال الـكسـرة والتنوين لا يـلـزم خـلـو الاسم عنهما (للتناسب) أي لتحصل[٤] المناسبة بينه وبين المنصرف عند اجتمـاعهما فإن رعايـة المنـاسبـة في الكلمات أمر مهم عندهم (كقراءة نافع[٥] ﴿ سَلَٰسِلَاْ ﴾[٦] [الإنسان: ٤] بالتنوين لمصاحبة ﴿ وَأَغْلَٰلًا وَسَعِيرًا ﴾ [الإنسان: ٤]، و﴿ قَوَارِيرَاْ قَوَارِيرَا ﴾[٧][الإنسان: ١٥-١٦] بتنوينهما، أما الثاني فلمصاحبته الأول، وأما الأول فلأنه آخر الآية ليوقف عليه بقلب تنوينه ألفاً كما في سائر الآيات. (ولضرورة الشعر)[٨] [أي لضرورة وزن الشعر][٩] أما بأن لا يستقيم الوزن إلا بالتنوين كما في قوله:

٥ـ وَيَومَ دَخَلْتُ الخِدرَ خِدرَ عُنَيْزَةٍ[١٠].

---

(١) في ب: العدلي، تحريف.

(٢) و: ساقطة من أ.

(٣) في أ: وزن الفعل.

(٤) في ب: لتحصيل.

(٥) هو نافع بن عبد الرحمن، أحد القراء السبعة، ت ١٦٩هـ، ينظر: معرفة القراء الكبار ١/ ٨٩، غاية النهاية ٢/ ٣٣٠.

(٦) قرأ نافع والكسائي وأبو بكر وهشام بالتنوين والباقون بغير تنوين، ينظر: التيسير ٢١٧، النشر ٢/ ٣٩٥.

(٧) ينظر: التيسير ٢١٧، النشر ٢/ ٣٩٥.

(٨) في ب: ولضرورة وزن الشعر، ينظر: الكتاب ٢/ ٢٢٦، المقتضب ٣/ ٣٥٤، شرح جمل الزجاجي ٢/ ٥٦٦.

(٩) ما بين المعقوفين ساقط من ب.

(١٠) وعجزه «فقالت لك الويلات انك مرجلي»، قاله أمرؤ القيس، وهو من الطويل، ديوانه ١١.

أو يستقيم الوزن[١] لكن يحصل بمنعه زحاف يخرجه عن السلامة و[٢] كقوله:

٦ـ[٣] أَعِدْ ذِكْرَ نُعمانٍ لنا إنَّ ذِكْرَهُ[٤].

فإن نعمان لو فتحت نونه من غير تنوين لاستقام الوزن، لكن يحصل به زحاف، وإذا علمت ذلك فمراد[٥] المؤلف رحمه الله تعالى[٦] بالضرورة القدر المشترك بين ما يكسر الوزن وبين ما يزحف به، ولهذا عبر بيجوز[٧].

---

(١) الوزن: ساقطة من أ.

(٢) و: ساقطة من أ ب.

(٣) لم أقف عليه.

(٤) في ب: ذكر، في حاشية أ: «هو المسك ما كررته يتضوع».

(٥) في أ: فالمراد.

(٦) تعالى: ساقطة من أ.

(٧) في أ: بجواز.

النكرة والمعرفة

(باب النكرة والمعرفة)[١] أي هذا باب النكرة والمعرفة من أقسام الاسم، ولهذا قال: (الاسم) بحسب التنكير والتعريف [لا بحسب غيرهما فإن له اعتبارات كثيرة][٢] (ضربان:

أحدهما: النكرة وهي الأصل) لاندراج كل معرفة تحتها من غير عكس، ولأنها تحتاج في دلالتها إلى[٣] قرينة بخلاف المعرفة وما يحتاج فرع عما لا يحتاج، ولهذا بدأ بها (وهي كل اسم شائع في جنسه) الشامل له ولغيره (لا يختص به واحد) من إفراد جنسه (دون آخر كرجل وفرس وكتاب) فكل منها[٤] نكرة شائع في جنسه، ألا ترى أن رجلا شائع في جنس الرجال الصادق على كل ذكر بالغ من بني آدم، ولا يختص لفظ رجل[٥] بواحد من أفراد الرجال دون آخر، وكذا حال فرس وكتاب فإنهما شائعان الأول في جنس الخيل، والثاني في[٦] جنس الكتب لا يختص لفظ واحد منهما بواحد من أفراد جنسه بل هو صادق على كل فرد من أفراد جنسه على سبيل البدل.

واعلم أنه لا يشترط في النكرة كثرة [٢٨ ب] الإفراد المندرجة تحتها بل العبرة أن يكون وضعها على الشيوع، ألا ترى أن شمساً وقمراً نكرتان وإن لم يوجد في الخارج منهما إلا شمس[٧] واحدة وقمر واحد، فهما من الكلي الذي لم يوجد منه إلا واحد مع إمكان غيره، وأما جمعهما في قوله:

---

(١) في أ: باب المعرفة والنكرة.

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من أ جـ.

(٣) في أ: في، تحريف.

(٤) في أ: منهما، تحريف.

(٥) في ب: لفظه.

(٦) في أ: من.

(٧) في حاشية أ: «الشمس الكوكب النهار الناسخ ظهوره وجود الليل».

٧ـ وُجُوهــهَم كأَنـها أَقمـارُ[١].

وقوله:

٨ ـ ما للشموس[٢] تُقلَها[٣] الأَغصَانُ[٤].

فاعتبار تجدد الشمس في كل يوم والقمر في كل شهر فكأن أفرادهما متعددة، وهذا الحد فيه غموض على المبتدىء (وتقريبها)[٥] أي تقريب حد النكرة (الى الفهم) أي فهم المبتدىء (أن يقال) الاسم (النكرة كلما صلح دخول الألف واللام) المؤثرتين التعريف (عليه) في فصيح الكلام (كرجل وامرأة وثوب) فإن كلا منها[٦] صالح لذلك بأن يقال الرجل والمرأة والثوب.

ولما كان هذا الضابط يحتاج إلى زيادة، قال: (أو كلما وقع موقع ما يصلح دخول[٧] الألف واللام) المؤثرتين (عليه كذي) فإنه لا يقبل أل لكنه يقع موقع ما يقبلها لأنه (بمعنى صاحب) وصاحب يقبل أل لأنه من الصفات التي غلبت عليه[٨] الاسمية، أما ما لا يقبلها لكن لا تؤثر فيه[٩] تعريفاً كفضل وحارث فليس بنكرة، ومن علاماتها دخول رب عليها وكم الخبرية ووقوعها حالاً وتمييزاً واسماً للا التبرئة[١٠]، ولا يرد على التعريف المذكور الأسماء المتوغلة في الإبهام وأسماء الفاعلين والمفعولين لعدم صدق التعريف عليها مع أنها نكرات[١١]، لأن هذا

---

(١) لم أقف على قائله، ولم أقف على تتمته، وهو من الرجز، شرح التصريح ١/ ٩١.

(٢) في ب: ما لا شموس، تحريف.

(٣) في ب: ففلها، تحريف.

(٤) لم أقف عليه.

(٥) في حاشية أ: «خ وتقريبها».

(٦) في أ: منهما، تحريف.

(٧) في أ: لدخول.

(٨) عليه: ساقطة من ب.

(٩) في أ: فيها.

(١٠) في حاشية أ: «لا رجل في الدار».

(١١) في ب: نكرة.

تعريف(١) بالخاصة ولا يشترط فيه(٢) الانعكاس.

(والضرب الثاني: المعرفة) وهو ما وضع ليستعمل في واحد بعينه، (وهي) هنا (ستة أنواع) متفاوتة في التعريف كالنكرات (المضمر) ويقال له الضمير أيضاً من أضمرت الشيء إذا أخفيته وسترته(٣)، واطلاقه على البارز ثم الغائب توسع (وهو أعرفها) عند الجمهور(٤)، واعرف أصنافه المتكلم ثم المخاطب، (ثم العلم) يلي المضمر في التعريف، وقيل(٥) العلم الشخصي أعرفها، لأنه لا يتناول بوضع واحد إلا شخصاً واحداً بخلاف [٢٩أ] غيره منها(٦) فإنه يتناول أموراً متعددة بوضع واحد. (ثم إسم الإشارة، ثم) اسم (الموصول، ثم المعرف بالأداة و) أما (السادس) فهو (ما اضيف إلى واحد منها) إضافة معنوية كغلام زيد أو(٧) هذا أو(٨) الرجل (وهو) بحسب التعريف (في رتبة ما أضيف إليه فالمضاف إلى العلم في رتبة العلم وهكذا، (إلا)(٩) الاسم (المضاف إلى الضمير) كغلامي (فإنه) ليس في رتبة الضمير بل (في رتبة العلم). إذ لو كان في رتبة الضمير لما صح مررت بزيد صاحبك(١٠)، إذ الصفة لا تكون أعرف من الموصوف بل مثله أو دونه. قال ابن هشام(١١): وزعم بعضهم أن ما أضيف

---

(١) في أ ب: التعريف.

(٢) في أ: في، ب: فيها.

(٣) ينظر: اللسان مادة «ضمر».

(٤) ينظر: الكتاب ١/٢١٩، الأصول ٢/٣١٣، شرح الكافية للرضي ١/٣١٢، ارتشاف الضرب ١/٤٥٩.

(٥) نسب هذا القول لظاهر قول سيبويه، ورجحه أبو حيان. ينظر: الكتاب ١/٢١٩، شرح الكافية ١/٣١٢، ارتشاف الضرب ١/٤٦١.

(٦) في ب: منها.

(٧) في ب: و.

(٨) في ب: و.

(٩) إلا: ساقطة من ب.

(١٠) في أ: أخيك.

(١١) هو أبو محمد جمال الدين عبد الله بن يوسف الأنصاري، ت٧٦١هـ. ينظر: بغية الوعاة ٢/٦٨، =

إلى معرفة فهو في رتبة ما تحتها، ويدل على بطلانه قوله:

٩ ـ كَخُذروُفِ الوَلِيدِ المُثَقَّبِ[١].

فوصف المضاف إلى المعرف بأل بالمعرف بها والصفة لا تكون أعرف من الموصوف، انتهى. وإنما قيدنا المضاف إلى واحد منها بكون الإضافة معنوية لأن الإضافة[٢] اللفظية لا تفيد تعريف المضاف كما سيأتي في بابها، وسيأتي أيضاً أن المضاف اذا كان شديد التوغل في الإبهام كغير ومثل لا يتعرف أيضاً، فيخص به أيضاً عموم كلامه.

(ويستثنى مما ذكر) قبل وهو أن المضمر أعرف المعارف، (اسم الله تعالى فإنه علم) للذات الواجب الوجود المستحق لجميع المحامد، (وهو) مع ذلك (أعرف المعارف بالإجماع) وفي إعراب القرآن للشهاب الحلبي[٣]: أن سيبويه رؤي في المنام، فقيل ما فعل الله بك؟، فقال: أدخلني الجنة، فقيل له: بماذا؟، قال: بقولي: ان اسمه أعرف المعارف[٤].

= شذرات الذهب ٦/ ١٥٧. ينظر رأيه في شرح الشذور ١٥٦ ـ ١٥٧.

(١) البيت بتمامه «فأدرك لم يجهد ولم يثن شأوه يمر كخذروف الوليد المثقب»، قاله أمرؤ القيس، وهو من الطويل، ديوانه ٥١.

(٢) في أ: اضافة.

(٣) هو أحمد بن يوسف بن عبد الدائم الحلبي المعروف بالسمين الحلبي، ت٧٥٦ هـ. ينظر: بغية الوعاة ١/ ٤٠٢، شذرات الذهب ٦/ ١٧٩.

(٤) ينظر: الدر المصون ١/ ٢٤.

الضمير

(فصل) في بيان المضمر[١] وانقسامه[٢] (المضمر والضمير)[٣] مدلولهما واحد لأنهما (اسمان لما وضع لمتكلم) أي لمتلفظ بهذا اللفظ الموضوع[٤] (كأنا أو) وضع لشخص (مخاطب) بذلك اللفظ (كأنت أو) وضع لشخص (غائب) ليس متكلماً ولا مخاطباً (كهو)، فخرج لفظ المتكلم والمخاطب وكذا الاسم الظاهر[٥] الذي أريد به متكلم أو مخاطب أو غائب كزيد في قول من اسمه زيد مريداً نفسه زيد قائم، وقولك يا زيد قم، وقام زيد، يريد يزيد شخصاً غائباً فإن لفظ[٦] زيد وإن أطلق[٧] في الأول على المتكلم، وفي الثاني على المخاطب، وفي الثالث على [٢٩ب] الغائب إلا أنه ليس موضوعاً لذلك بل الأسماء الظاهرة كلها موضوعة للغائب، ويكنى عنها بضمير الغيبة، وكذا ياء إياي وكاف إياك وهاء إياه فليست بضمائر لأنها لا تدل على متكلم[٨] ولا مخاطب ولا غائب بل على تكلم وخطاب وغيبة فهي أحرف والدال على المتكلم والمخاطب والغائب إنما هو أيا[٩]، لكنه لما وضع مشتركاً بينها وأرادوا بيان ما عنوا به احتاجوا[١٠] إلى قرينة تبين ذلك، وشمل التعريف المضمر[١١] المشترك بين المخاطب

---

(١) في أ: الضمير.

(٢) في أ: اقسامه.

(٣) الضمير تسمية بصرية، ويسميه الكوفيون الكناية، والفراء المكنى. ينظر: الكتاب ١/ ٢١٩، معاني القرآن ١/ ٥، المقتضب ٣/ ١٨٦، ارتشاف الضرب ١/ ٤٦٢.

(٤) في أ: الموضع، تحريف.

(٥) الظاهر: ساقطة من ب.

(٦) في ب: لفظة.

(٧) في أ: انطلق.

(٨) في أ: المتكلم.

(٩) وفاقاً للجمهور، ينظر: الكتاب ١/ ٧٨، الغرة المخفية ١/ ٣٣٢، شرح التسهيل ١/ ١٥٩، شرح الكافية للرضي ٢/ ١٠، الجنى الداني ٤٩٢.

(١٠) في ب جـ: احتاج.

(١١) في أ: الضمير.

والغائب كالواو لأنه إذا وضع لأحدهما[١] صدق عليه الحد بالنظر إلى تلك الحيثية، ثم إذا وضع لآخر منهما يكون الحد صادقاً عليه أيضاً من حيثية أخرى.

(وينقسم) الضمير (إلى مستتر وبارز) تبع في هذا التقسيم ابن هشام في التوضيح[٢]، وهو صريح في أن المستتر قسيم للبارز المنقسم إلى متصل ومنفصل كما سيأتي، وكلام غيره كالصريح[٣] في أنه قسم من المتصل، ولك أن تقول هذه القسمة ناقصة لأنها لا تشمل الضمير المحذوف، اللهم إلا أن يقال: تفسيره للمستتر بما سيأتي شامل له، ويفرق بينه وبين المحذوف أن المستتر اصطلاحاً[٤] مرفوع وعامله لفظي، والمحذوف أعم من ذلك نبه على ذلك بعض المتأخرين.

(فالمستتر ما ليس له صورة في اللفظ) بل ينوى، (وهو إما مستتر) في عامله (وجوبا) [أي الفرق بينهما][٥] وهو الذي لا يمكن أن يحل الظاهر محله (كـ) الضمير (المقدر في فعل أمر الواحد المذكر كاضرب وقم) ففي كل منهما يقدر[٦] ضمير مرفوع المحل على الفاعلية لا يظهر وجوباً، وإما نحو ﴿ فَٱذْهَبْ أَنتَ وَرَبُّكَ ﴾ [المائدة: ٢٤] فأنت[٧] تأكيد للمستتر بخلاف المرفوع بفعل أمر[٨] الواحدة والمثنى والمجموع فإنه يبرز في الجميع كقومي وقوما وقوموا، (و)[٩] كالمقدر (في المضارع المبدوء بتاء خطاب الواحد المذكر كتقوم) يازيد (وتضرب) بخلاف مرفوع المبدوء بتاء الغائبة كهند

---

(١) في ب: أحدهما.

(٢) ينظر: أوضح المسالك ١/ ٦١.

(٣) في ب: كالتصريح، ينظر: شرح الكافية للرضي ٢/ ١٣، شرح اللمحة البدرية ١/ ٢٩٧.

(٤) ينظر: شرح الحدود النحوية ٦٨.

(٥) ما بين المعقوفين ساقط من أ جـ.

(٦) في أ: مقدر.

(٧) في ب: فإنه.

(٨) في أ: الأمر، تحريف.

(٩) في ب: أو.

تقوم فإن استتاره جائز لا واجب، بخلاف مرفوع[١] المبدوء بتاء خطاب الواحدة أو التثنية أو الجمع فإنه يبرز[٢] [٣٠أ] في الجميع نحو تقومين وتقومان وتقومون وتقمن. (و) كالمقدر (في المضارع المبدوء بالهمزة) للمتكلم وحده، مذكراً كان أو مؤنثاً (كأقوم وأضرب، أو) في المضارع المبدوء (بالنون) للمتكلم ومن معه، مذكراً كان أو مؤنثاً (كنقوم ونضرب)، فهذه أربعة مواضع يستتر فيها الضمير وجوباً، ولا يرفع فيها الفعل الاسم الظاهر.

(وإما مستتر) في عامله (جوازاً) وهو الذي يحل الظاهر محله (كـ) الضمير (المقدر) في فعل الغائب أو الغائبة (نحو زيد يقوم وهند تقوم)، ففي كل منهما يقدر ضمير مستتر جوازاً لأنه يحل محله الظاهر. إذ لو قيل زيد يقوم أبوه، أو هند تقوم أمها لكان الكلام صحيحاً. وقد يجب إبراز الضمير إذا جرى رافعه على غير من هو له، نحو غلام زيد يضربه هو إذا كانت الهاء للغلام، وظاهر عبارته كغيره جوازاً [أي رافع الضمير][٣] أن يقال زيد[٤] قام هو على الفاعلية، وبه صرح البدر ابن مالك[٥] ونقل عن سيبويه[٦] أيضاً. وقد خالف في ذلك ابن هشام[٧] فجزم بوجوب استتار الضمير في نحو زيد قام، وإنه لا يقال قام هو على الفاعلية، وكذا قال الرضي[٨] بوجوب الاستتار في ذلك وفي جميع الصفات، وما قالاه هو الموافق[٩] لقولهم أنه متى أمكن اتصال

---

(١) في أ: المرفوع، تحريف، مرفوع: ساقطة من ب.

(٢) في ب: برز.

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من أ جـ.

(٤) زيد: ساقط من أ.

(٥) هو بدر الدين محمد بن محمد بن عبد الله بن مالك، ت٦٨٦هـ، ينظر: بغية الوعاة ١/ ٢٥٥، شذرات الذهب ٥/ ٣٩.

ينظر رأيه في شرح الألفية لابن الناظم ٦٠.

(٦) ينظر: الكتاب ١/ ٥.

(٧) ينظر: أوضح المسالك ١/ ٦٤، شرح القطر ٦٤.

(٨) ينظر: شرح الكافية للرضي ٢/ ١٣.

(٩) في أ: موافق.

الضمير لا يعدل إلى انفصاله.

(ولا يكون) الضمير (المستتر إلا ضمير رفع) لأنه لا يخلو (إما) أن يكون (فاعلاً أو نائب الفاعل)، والفاعل لا سيما إذا كان ضميراً متصلاً كالجزء من عامله، فجوزوا في الضمائر المتصلة التي وضعها على الاختصار التخفيف باستتار الفاعل واكتفوا بالفعل، بخلاف المنصوب والمجرور فإنهما فضلة يتم الكلام بدونهما، ثم الضمير المستتر لم تضع العرب له لفظاً يعبر به عنه، ولكن لضيق[١] العبارة عبر عنه بلفظ الضمير المرفوع المنفصل تعليماً للمبتدئين، وليس هو إياه على الحقيقة، (والبارز ما له صورة في اللفظ، وينقسم إلى متصل) بعامله وهو [٣٠ب] الأصل، (و) إلى (منفصل) عنه لمانع يمنع من الاتصال.

(فالمتصل هو الذي لا يفتتح به النطق) أي لا يمكن الابتداء به[٢] في أول الكلام من غير تقدم لفظ آخر عليه بحسب وضع العرب لا بحسب العقل، لأن الافتتاح به ممكن عقلاً، (ولا يقع بعد) لفظ (إلا) في الاختيار، (كتاء قمت وكاف أكرمك) فكل منهما ضمير متصل، الأول مرفوع المحل، والثاني منصوبه، ولا يبتدأ به الكلام ولا يقع بعد إلا اختياراً[٣].

(والمنفصل هو) ما كان بخلافه، فهو (مما يفتتح به النطق) أي ما يمكن الابتداء به من غير أن يتوقف التلفظ به على كلمة اخرى، (ويقع بعد إلا) اختياراً[٤] (نحو أن تقول) اذا ابتدأت به (انا مؤمن، و) يستعمل بعد إلا نحو (ما قام إلا أنا) أو أنت أو هو.

(وينقسم) الضمير (المتصل إلى مرفوع) المحل (ومنصوب) المحل (ومجرور) المحل، (فالمرفوع) المتصل اثنا عشر ضميراً، اثنان للمتكلم (نحو ضربت) - بضم التاء - للمتكلم وحده، مذكراً كان أو مؤنثاً. (وضربنا) - بسكون الباء -، ونا ضمير

---

(١) في أ: لتضيق.

(٢) به: ساقطة من ب.

(٣) ف أ: إلا بعد الاختيار

(٤) ينظر: أوضح المسالك ١/ ٦٣، شرح ابن عقيل ١/ ٩٧.

بارز للمتكلم رسن معه أو المعظم[١] نفسه، (و) خمسة للمخاطب باعتبار أحواله، نحو (ضربت) - بفتح التاء - للمذكر المخاطب، (وضربت) - بكسرها - للمؤنث المخاطبة، (وضربتما) - بضمها - للمثنى المخاطب، مذكراً كان[٢] أو مؤنثاً، والميم والألف علامة التثنية، (وضربتم) - بضمها - لجمع الذكور [المخاطبين والميم علامة لجمع الذكور][٣]، (وضربتن) - بضمها - لجمع الإناث المخاطبات والنون المشددة علامة جمع الإناث، وبما قررناه علم أن التاء[٤] في الجميع هو الضمير، ولا يقع إلا فاعلاً أو نائباً عنه، (و) خمسة للغائب باعتبار أحواله أيضاً، نحو زيد (ضرب) ففي ضرب ضمير مستتر للمذكر الغائب تقديره هو، (و) الزيدان (ضربا) فالألف ضمير بارز متصل لمثناه، (و) الزيدون (ضربوا) فالواو ضمير بارز متصل لجمعه. (و) هند (ضربت) ففي ضربت ضمير مستتر للمؤنثة[٥] الغائبة تقديره هي، والتاء الساكنة المتصلة بالفعل علامة التأنيث، (و) الهندان (ضربتا) [٣١أ] فالألف ضمير بارز لمثناه[٦]، والتاء علامة التأنيث، وحركت لالتقاء الساكنين وفتحت للمناسبة، (و) الهندات (ضربن) فالنون ضمير بارز متصل لجمعها، وظاهر عبارته أن[٧] الضمير في نحو ضرب وضربت ضمير متصل مع أنه مستتر، وهو مخالف لما قدمه من أن المتصل قسم من البارز الذي هو[٨] قسيم المستتر، فكيف يكون قسيم الشيء قسماً منه؟!.

(والمنصوب) المتصل اثنا عشر أيضاً، اثنان للمتكلم (نحو أكرمني) فالياء ضمير متصل للمتكلم وحده، مذكراً كان أو مؤنثاً، (واكرمنا) - بفتح الميم - ونا ضمير

---

(١) في أ: معظم.
(٢) كان: ساقطة من جـ.
(٣) ما بين المعقوفين ساقط ب.
(٤) في أ: الثاني، تحريف.
(٥) في ب: لمؤنثة.
(٦) في أ ب: لمثناها.
(٧) أن: ساقطة من ب.
(٨) هو: ساقطة من أ.

متصل بارز للمتكلم ومعه غيره أو المعظم[(١)] نفسه، (و) خمسة للمخاطب باعتبار أحواله، نحو (أكرَمك) - بفتح الكاف - وهي ضمير متصل بارز للمذكر المخاطب، (وأكرمِك) - بكسرها - للمؤنثة المخاطبة، (وأكرمكما) - بضمها - للمثنى المخاطب، مذكراً كان أو مؤنثاً، فالميم[(٢)] والألف علامة التثنية، (وأكرمكم) - بضمها - لجمع الذكور المخاطبين، والميم علامة جمع الذكور[(٣)]، (وأكرمكن) - بضمها - لجمع الإناث المخاطبات، والنون المشددة علامة جمع الإناث. (و) خمسة للغائب باعتبار أحواله أيضاً، نحو زيد (أكرمه) فالهاء ضمير متصل بارز للمذكر الغائب، (و) هند (اكرمها) فالهاء كذلك للمؤنثة الغائبة، (و) الزيدان (أكرمهما) - بضمها - للمثنى الغائب، (و) الهندان (أكرمهما) - بضمها - للمثنى المؤنث الغائب[(٤)] والميم والألف علامة التثنية، (و) الزيدون (أكرمهم) ـ بضمها ـ لجمع الذكور الغائبين. والميم علامة لجمعهم[(٥)]، (و) الهندات (أكرمهن) - بضمها - لجمع الإناث الغائبات. والنون المشددة علامة جمعهن، وبما قررناه[(٦)] علم أن الكاف والهاء في الجميع هما الضميران، ولا يقعان إلا في موضع نصب أو خفض.

(والمجرور) المتصل اثنا[(٧)] عشر أيضاً على التفصيل السابق ما هو للمتكلم، وما هو للمخاطب، وما هو للغائب ولفظ كل منها [٣١ب] (كالمنصوب) أي كلفظ ما محله النصب من الضمير المتصل، ويحصل التمييز بينهما بالعامل كما قال:

(إلا أنه) أي الضمير المجرور (دخل عليه عامل الجر فتميز به)، ولا فرق في العامل بين أن يكون حرفاً (نحو مُرَّ بي ومُرَّ بنا) ومُرَّ بكَ

---

(١) في أ: للمعظم.
(٢) في ب: والميم.
(٣) في ب: الذكر، تحريف.
(٤) في ب: الغائبة.
(٥) في أب: جمعهم.
(٦) في أ: قرناه، تحريف، في ب: قررنا.
(٧) في أ: اثنى، تحريف.

وبكِ[١] وبكما وبكم وبكن وبه وبها وبهما وبهم وبهن، وهذا[٢] معنى قوله: (إلى آخره) أو اسماً نحو غلامي وغلامنا وغلامكَ وغلامكِ وغلامكما وغلامكم وغلامكن وغلامه وغلامها وغلامهما وغلامهن.

(وينقسم) الضمير (المنفصل إلى) قسمين فقط، (مرفوع) المحل، (ومنصوب) المحل، ولا يكون منه[٣] مجرور لامتناع الفصل بين الجار والمجرور، (فالمرفوع اثنتا عشرة[٤] كلمة وهي) كالمتصل ثلاثة اقسام، ما هو للمتكلم مذكراً أو مؤنثاً. وهو اثنان (أنا) في حال انفراده، (ونحن) في حال اشتراكه مع غيره، أو تعظيمه نفسه، وما هو للمخاطب (و) هو خمسة باعتبار أحواله، (أنتَ) - بفتح التاء - للمذكر المفرد، (أنتِ) - بكسرها - للمفردة المؤنثة، (وأنتما) - بضمها - للمثنى مطلقاً، وبعدها ميم متحركة[٥] وبعدها ألف، (وأنتم) لجمع الذكور وبعدها ميم ساكنة، (وأنتن) - بضمها - لجمع الإناث، وبعدها نون مشددة مفتوحة، (و) ما هو للغائب، وهو خمسة أيضاً باعتبار أحواله، (هو) للمفرد المذكر، (وهي) للمفردة المؤنثة، (وهما) للمثنى مطلقاً، (وهم) لجمع الذكور، (وهن) بالنون المشددة، لجمع الإناث، (فكل واحد من هذه الضمائر) المنفصلة (إذا وقع في ابتداء الكلام فهو) مرفوع المحل على أنه (مبتدأ) مخبر عنه بما يطابقه في المبنى، إن مفرداً مذكراً فمفرد مذكر، وإن مفرداً مؤنثاً فمفرد مؤنث، وإن مثنى فمثنى وإن جمعاً فجمع، نحو ﴿أَنَا رَبُّكُمُ﴾ النازعات: ٢٤ فأنا ضمير منفصل بارز في محل رفع على أنه مبتدأ، وربكم خبره، والكاف في محل جر بالإضافة، وتقول أنا قائم وأنا قائمة، ونحن قائمان ونحن قائمتان، ونحن قائمون إن عم التذكير أو غلب، فإن عم التأنيث قيل نحن [٣٢أ] قائمات. (و) قد يستعمل نحن للمعظم نفسه نحو ﴿وَنَحْنُ الْوَارِثُونَ﴾ [الحجر: ٢٣]، فنحن ضمير منفصل بارز في محل رفع

---

(١) بكِ: ساقطة من ب.
(٢) ف أ: هذه، تحريف.
(٣) منه: ساقطة من ب.
(٤) في جميع النسخ: اثنا عشر، تحريف.
(٥) في أ: متحرك.

على أنه مبتدأ، والوارثون خبره وعلامة رفعه الواو. (و) نحو ﴿أَنتَ مَوْلَىٰنَا﴾ [البقرة:٢٨٦]، فأنت ضمير منفصل بارز على أنه مبتدأ، ومولانا خبره وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الألف، ونا مضاف إليه، (و) نحو ﴿وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [الملك:١] فهو ضمير منفصل بارز مرفوع المحل على أنه مبتدأ، وقدير خبره، وعلى كل شيء جار ومجرور مضاف إليه متعلق بالخبر.

(والمنصوب) المنفصل (اثنتا عشرة[١] كلمة وهي) ثلاثة أقسام أيضاً، ما هو للمتكلم مذكراً كان[٢] أو مؤنثاً، وهو اثنان (إياي) في حال انفراده، (وإيانا) في حال اشتراكه مع غيره و[٣] تعظيمه نفسه. (و) ما هو للمخاطب، وهو خمسة باعتبار أحواله (إياكَ) - بفتح الكاف - خطاباً للمفرد المذكر، (وإياكِ) - بكسرها - خطاباً للمفردة المؤنثة، (وإياكما) - بضمها[٤] - خطاباً للمثنى مطلقاً. والميم والألف علامة التثنية، (وإياكم) - بضمها[٥] - خطاباً لجمع الذكور، والميم علامة الجمع، (وإياكن) خطاباً لجمع الاناث، والنون المشددة علامة جمعهن، (و) ما هو للغائب، وهو خمسة باعتبار أحواله أيضا، (إياه) للغائب المذكر، (وإياها) للغائبة المؤنثة، (وإياهما) للغائب المثنى مطلقاً، والميم والألف علامة التثنية، (وإياهم) لجمع الذكور الغائبين، والميم علامة الجمع، (وإياهن) لجمع الإناث الغائبات، والنون المشددة علامة جمعهن.

(فهذه الضمائر) المتصلة إذا وقعت في التركيب[٦] (لا تكون إلا مفعولاً به) والحكم في الإعراب لمحلها لما[٧] تقدم من أن الضمائر كلها مبنية، نحو ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾

---

(١) في جميع النسخ: اثنا عشر، تحريف.
(٢) كان: ساقطة من أ جـ.
(٣) في أ: أو.
(٤) بضمها: ساقطة من ب.
(٥) بضمها: ساقطة من ب
(٦) في التركيب: ساقطة من أ.
(٧) في أ: كما.

فإياك[١] ضمير منفصل في محل نصب على أنه مفعول مقدم، والكاف المتصلة به حرف خطاب، ونعبد فعل مضارع و[٢] فاعله ضمير مستتر فيه وجوباً، ونحو[٣] ﴿إِيَّاكُمْ كَانُوا يَعْبُدُونَ﴾ [سبأ: ٤٠]، فإياكم في محل نصب على أنه مفعول مقدم ليعبدون، وجملة يعبدون من الفعل والفاعل في محل نصب على أنه خبر كان، واسمها الضمير المتصل بها.

وقد [٣٢ب] رتب المؤلف رحمه الله أنواع الضمير ترتيباً حسناً فإنه قدم ضمير المتكلم لأنه أعرف، واتبعه بما يليه وهو ضمير المخاطب، وأخر عنهما ضمير الغائب لأنه أحط منهما رتبة[٤] وقدم من كل نوع[٥] ما للمفرد على ما لغيره لأن المفرد سابق.

تنبيه:

عُلِم مما مر أن الضمائر البارزة ستون ضميراً، وذلك لأن الضمير البارز إما متصل أو منفصل، وكل منهما إما مرفوع أو منصوب أو مجرور، فهذه ستة لكن المجرور لا يكون إلا متصلا كما علم، فتصير خمسةً، ولكل منها[٦] اثنتا[٧] عشرة كلمة وإذا ضربت خمسة في اثني[٨] عشر كان الحاصل ستين، وقد تقدمت أمثلتها، ويضم إليها ياء المخاطبة على مذهب سيبويه[٩]، فيصير المجموع أحداً[١٠] وستين ضميراً،

---

(١) في ب: فإيا.

(٢) و: ساقطة من أ.

(٣) ونحو: ساقطة من ب.

(٤) في ب: مرتبة.

(٥) نوع: ساقطة من ب.

(٦) في أ: منهما، تحريف.

(٧) في جميع النسخ: اثنا عشر، تحريف.

(٨) في ب: اثنا، تحريف.

(٩) خلافاً للاخفش والمازني فعندهما حرف. ينظر: الكتاب ١/ ٥، الجنى الداني ٢٠٥، مغني اللبيب ١/ ٤٨٧.

(١٠) في أ: إحدى، تحريف.

والقسمة العقلية تقتضي تسعين، لكن لا يلزم مجيء الاصطلاح[(١)] على مقتضى العقل.

واعلم أن الضمير المتصل أصل الضمير المنفصل؛ لأن[(٢)] مبنى[(٣)] الضمير على الاختصار، والمتصل أخصر من المنفصل، (و) لهذا (متى) ما[(٤)] (أمكن أن يؤتى بالضمير متصلاً) بعامله (فلا يجوز أن يؤتى به منفصلاً) في الاختيار[(٥)]، (فلا يقال في قمت[(٦)] قام أنا) لإمكان قمت (ولا في أكرمك أكرم إياك) لإمكان أكرمك، وأما قوله:

١٠ـ . . . . قَــدْ ضَمِنَــتْ   إيــاهُــمُ الأرضُ . . . . . .[(٧)].

فضرورة.

فـان لـم يمكـن الاتصـال لتقـدم الضمير على عـامله نحـو ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ ﴾ [الفاتحة: ٥]، أو لوقوعه بعد إلا، نحو ﴿ أَلَّا تَعْبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُ ﴾ [الإسراء: ٢٣]، تعين الانفصال (إلا أن يكون ثاني ضميرين أولهما أعرف وغير مرفوع، والعامل فيهما ناسخ أو لا، (نحو) قولك الدرهم (سلنيه) وزيد ظننتكه، أو يكون الضمير منصوباً بكان أو إحدى[(٨)] أخواتها تقدمه ضمير أو[(٩)] لا، (و) ذلك نحو[(١٠)] الصديق (كنته) وكانه زيد، (فيجوز) في الهاء من الأمثلة المذكورة (الفصل أيضا) مع إمكان اتصالها (نحو سلني إياه)، وظننتك إياه، (وكنت إياه)، وكان إياه زيد،

---

(١) في ب: الاصطلاحي.

(٢) في جـ: لانه.

(٣) في أ: من بنا، تحريف.

(٤) ما: ساقطة من ب جـ.

(٥) ينظر: أوضح المسالك ١/ ٦٥، شرح الاشموني ١/ ٩٢، همع الهوامع ١/ ٢١٧.

(٦) قمت: : ساقطة من ب.

(٧) البيت بتمامه «بالباعث الوارث الاموات قد ضمنت إياهم الأرض في دهر الدهارير».
قاله الفرزدق، ورواية الديوان «بالدهر الدهارير»، وهو من البسيط، ينظر: شرح الديوان ١/ ٢٦٤.

(٨) في أ: أحد، تحريف.

(٩) في أ: أم.

(١٠) نحو: ساقطة من ب.

وهو(١) أرجح من الاتصال(٢) عند الجمهور(٣) [٣٣أ] إذا كان العامل ناسخاً ومرجوح إذا كان غيره، وعند جماعة(٤) الوصل أرجح مطلقاً، وكلاهما وارد، ومن(٥) وورود الوصل(٦) قوله تعالى ﴿فَسَيَكْفِيكَهُمُ ٱللَّهُ﴾ [البقرة: ١٣٧]، ونحو:

١١ـ بُلِّغْتُ صُنعَ أمرِىء بِرٍّ إخَالُكَهُ(٧).

وفي الحديث(٨) «إنْ يَكنهُ فلن(٩) تُسلَّطَ عليه»، ومن ورود الفصل قوله عليه السلام والصلاة(١٠) «إنَّ اللهَ مَلككُمْ إيَّاهُمْ»، وقول الشاعر:

١٢ ـ أَخِي حَسِبتُكَ إيَّــاهُ(١١).

---

(١) في ب: فهو.

(٢) في ب: اتصال، تحريف.

(٣) ينظر: الكتاب ١/ ٣٨١، ارتشاف الضرب ١/ ٤٨٠، أوضح المسالك ١/ ٧١.

(٤) وفاقاً لابن مالك وابن الطراوة، وصححه ابن الناظم. ينظر: شرح التسهيل ١/ ١٧١، شرح الكافية الشافية ١/ ٢٣١، شرح ابن الناظم ٦٣، ارتشاف الضرب ١/ ٤٨٠.

(٥) في ب: فمن.

(٦) في أ: الأصل، تحريف.

(٧) وعجزه «إذ لم تزل لاكتساب الحمد مبتدراً»، لم أقف على قائله، وهو من البسيط.
أوضح المسالك ١/ ٧٢، شرح الأشموني ١/ ١١٩، شرح التصريح ١/ ١٠٨.

(٨) هو جزء من حديث طويل، صحيح مسلم ٤/ ٢٢٤٤، سنن الترمذي ٤/ ٥١٩.

(٩) في أ: فلا.

(١٠) الصلاة: ساقطة من ب جـ. لم أقف عليه فيما تيسر من كتب الحديث، ينظر: شرح التسهيل ١/ ١٦٩، شواهد التوضيح والتصحيح ٨٢.

(١١) البيت بتمامه «أخي حسبتك إياه، وقد ملئت أرجاء صدرك بالأضغان والأحن».
قاله عمر بن أبي ربيعة، وهو من الطويل، شرح الديوان ٨٦.
في حاشية ب: «تمام البيت: أخي حسبتك إياه وقد ملئت أرجاء صدرك بالأضغان والأحن».

وقوله:

١٣ ـ لَئِنْ كانَ إِيَّاهُ لَقَدْ حَالَ بعدنا[1].

(وألفاظ الضمائر كلها) متصلها ومنفصلها (مبنية)، والحكم في الإعراب لمحلها، وتقدم سبب بنائها، وقوله: (لا يظهر فيها إعراب) مستغنى عنه، بل من المعربات ما لا يظهر فيه إعراب ومع ذلك ليس مبنياً.

(١) في حاشية ب: «عن العهد والإنسان قد يتغير».

وعجزه «عن العهد،والإنسان قد يتغير»، قاله عمر بن أبي ربيعة، وهو من الطويل، شرح الديوان ٨٦.

العــــلم

(فصل) في بيان العلم - بفتح العين واللام[١]، قيل[٢] أنه مشتق من العلم لأنه يعلم به مسماه، أو لأن غالب مسمياته أولو العلم، وقيل: من العلامة لأنه علامة على مسماه.

(العلم) باعتبار تشخص مسماه وعدمه، (نوعان): إما علم (شخصي[٣] وهو ما) أي اسم (وضع لشيء بعينه) أي لشيء معين (لا يتناول غيره)، أي غير ذلك الشيء باستعماله فيه من حيث الوضع له فما وضع لشيء شامل للمعرفة والنكرة، وقوله: (بعينه)، مخرج للنكرة، وقوله: (لا يتناول غيره)، مخرج لبقية المعارف فإنها[٤] متناولة لأمور متعددة بوضع واحد، كما بينته في شرح القطر[٥]، ودخل في التعريف العلم المشترك كزيد مسمى به اثنين فأكثر لأنه وإن تناول غيره لكنه ليس بوضع واحد بل بوضعين أو أوضاع متعددة، وكذا ما صار علماً بالغلبة كابن عمر لأنه كالموضوع لتعيين[٦] مسماه في اختصاصه به، فغلبة[٧] الاستعمال بمنزلة الوضع من واضع معين ثم مسمى هذا العلم، قد يكون من أولي العلم من المذكرين،(كزيد) وجعفر،

---

(١) ينظر: اللسان مادة «علم».

(٢) ينظر: الكتاب ١/ ٢٢٠.

(٣) في ب: شخص.

(٤) في أ: لأنها.

(٥) ينظر: مجيب الندا ١٠٨، في ب: القصر، تحريف.

في حاشية جـ: «قال في شرح القطر: فإن الضمير صالح لكل متكلم ومخاطب وغائب، وليس موضوعاً لأن يستعمل في معين بحيث لا يستعمل في غيره، لكن إذا استعمل فيه صار جزئياً، ولم يشاركه أحد فيما أسند إليه واسم الإشارة صالح لكل مشار إليه، فإذا أستعملت في واحد لم يشاركه فيما أسند إليه أجل، وأل صالحة لأن يعرف بها كل نكرة، فاذا أستعملت في واحد عرفته وقصرته على شيء بعينه، وهذا معنى قولهم: إنها كليات وضعاً جزئيات استعمالاً. انتهى».

(٦) في ب: لتعين.

(٧) في أ: فغلبت، تحريف.

ومن الإناث كعائشة (وفاطمة)، وقد يكون مما يؤلف من البلدان كطيبة (ومكة)، ومن الإبل، نحو[١] (شدقم)[٢] جمل[٣] كان للنعمان بن المنذر[٤]، وإليه تنسب الإبل الشدقمية، ومن القبائل كثقيف (وقرن)، ومن الخيل (كلاحق)، ومن[٥] البغال (كدلدل)، والحمير كيعفور، والبقر كعرار، والغنم كهيلة [٣٣ب] والكلاب كواشق.

(و) إما (علم جنسي وهو ما) أي الاسم (وضع لجنس من الأجناس)، أي[٦] لحقيقته من الحقائق من حيث هي هي[٧]، (كأسامة) فإنه علم وضع (للأسد) أي لحقيقته أي[٨] الأسدية[٩] المعقولة التي لا يمكن أن توجد خارج الذهن، بل هي موجودة في النفس، (و) كذا حال (ثعالة للثعلب) أي[١٠] لحقيقته الذهنية، ويكنى بأبي الحصين[١١]، (وذألة) - بالذال المعجمة ثم الهمزة - (للذئب)، أي لحقيقته الذهنية، ويكنى بأبي جعدة، (و) علم الجنس (هو في المعنى) باعتبار ما صدق فإنه (كـ) اسم الجنس (النكرة) سواء قلنا إن[١٢] النكرة موضوعة للحقيقة أيضاً أو لفرد خارجي من أفراد الماهية شائعاً فيها، (لأنه شائع في جنسه) لا يختص بواحد[١٣] دون

---

(١) نحو: ساقطة من أ.

(٢) في أ: كشدقم.

(٣) جمل: ساقطة من ب جـ.

(٤) هو النعمان بن المنذر من أشهر ملوك الحيرة في الجاهلية، ت في نحو ١٥ ق هـ. ينظر: الكامل في التاريخ ١/ ١٧١، تاريخ ابن خلدون ٢/ ٢٦٥.

(٥) من: ساقطة من ب جـ.

(٦) أي: ساقطة من ب.

(٧) هي: ساقطة من أ ب.

(٨) أي: ساقطة من أ.

(٩) في أ: الأسد هدية، تحريف.

(١٠) أي: ساقطة من أ.

(١١) في أ: حصين.

(١٢) ان: ساقطة من ب.

(١٣) في أ: به واحد.

=

أخر[١]، كما أن النكرة كرجل كذلك، (فتقول) أنت (لكل أسد رايته هذا أسامة مقبلاً) فكل أسد يصدق[٢] عليه لفظ أسامة وكل ثعلب يصدق عليه ثعالة، وكل ذئب يصدق عليه ذألة لوجود الماهية في ضمن أفرادها.

واستعمال علم الجنس في الفرد المعين من حيث اشتماله على الماهية حقيقة، وإنما سمي[٣] علماً لجريانه مجرى العلم الشخصي في الاستعمال؛ لأنه يمنع من دخول أل عليه ومن الإضافة ومن الصرف إذا انضم إليه علة من العلل التسع كالتأنيث في أسامة وثعالة، فلما شارك العلم الشخصي في أحكامه الحق به. ولا يخفى عليك أن معاملتهم أسامة معاملة المعرفة وأسد معاملة النكرة تدل على افتراق[٤] مدلولهما، ولهذا قيل إن التحقيق أن اسم الجنس النكرة موضوع للحقيقة [الذهنية من حيث هي هي من غير قيد معها أصلا وعلم الجنس موضوع للحقيقة][٥] باعتبار[٦] حضورها الذهني الذي هو نوع[٧] تشخص[٨] لها مع قطع النظر عن إفرادها، ومثله اسم الجنس المعرف بأل، إلا أن علم الجنس يدل على الماهية الحاضرة بجوهر لفظه وهو يدل عليها بالأداة.

(وينقسم العلم أيضاً) من حيث هو (إلى اسم) خاص (و) هو هنا في مقابلة ما عطف [٣٤أ] عليه (من[٩] كنية ولقب، فالاسم كما مثلنا)[١٠] فيما مر (كزيد) علم شخصي، (وأسامة) علم جنسي، (والكنية) هي (ما) أي مركب (صدر بأب أو أم)

---

(١) في أ: واحد.
(٢) في أ: يطلق.
(٣) في أ: سميت.
(٤) في أ: اقتران، تحريف.
(٥) ما بين المعقوفين ساقط من أ.
(٦) في أ: بأعتبارها.
(٧) نوع: ساقطة من ب.
(٨) في أ: لشخص.
(٩) من: ساقطة من أ.
(١٠) في أ: قلنا.

سواء كان المكنى بها علماً شخصياً (كأبي بكر وأم كلثوم)، أو جنسياً كابي الحصين للثعلب (وأبي الحارث للأسد وأم عريط للعقرب[١]. واللقب ما أشعر برفعة مسماه) أي بمدحه (كزين العابدين) لقب علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب رضي الله عنهم[٢]، (أو ضعته) ـ بفتح الضاد المعجمة[٣] ـ أي ذمه، والضعة خلاف الرفعة في القدر (كبطة) وقفة (وأنف الناقة[٤])، وإنما قال كغيره (اشعر) دون دل لأن الواضع إنما وضعه لتعيين الذات معتبراً معنى المدح أو الذم لا لهما معاً ولا للمعنى[٥] المذكور، واستفيد من تمثيله أن اللقب يكون مفرداً أو مركباً.

(وإذا اجتمع الاسم واللقب وجب تأخير اللقب عنه في الأفصح[٦]، نحو) قولك (جاء زيد زين العابدين) لئلا تضيع فائدة[٧] الاسم لو ذكر قبله، لأن في اللقب العلمية مع شيء من معنى النعت، فلو أتى به أولاً لأغنى عن الاسم فلم يجتمعا.

(ويكون اللقب) إذا أخر (تابعاً للاسم في إعرابه) بدلاً أو عطف بيان سواء كانا مركبين كعبدالله عفيف الدين أم[٨] مختلفين كزيد أنف الناقة وعبد الرحمن بطة، (إلا اذا كانا مفردين فتجب) عند جمهور البصريين[٩] (إضافة الاسم للقب) ما لم يمنع منها مانع (نحو) قولك جاء (سعيد كرز) بإضافة سعيد إلى كرز، وكان القياس امتناعها لأن

---

(١) ينظر: أوضح المسالك ١/ ٩٠، شرح التصريح ١/ ١١٤.

(٢) هو علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب رضي الله عنهم، اشتهر بعلمه وورعه، ت٩٤هـ على الصحيح. ينظر: سير أعلام النبلاء ٤/ ٣٨٦، العبر ١/ ١١١.

(٣) المعجمة: ساقطة من أ.

(٤) ينظر / أوضح المسالك ١/ ٩٠، شرح ابن عقيل ١/ ١١٩.

(٥) في أ: لمعنى.

(٦) في أ: الأصح. ينظر: شرح ابن الناظم ٧٣، شرح الكافية للرضي ٢/ ١٣٩، ارتشاف الضرب ١/ ٤٩٨.

(٧) في أ: فائدته، تحريف.

(٨) في ب جـ: أو.

(٩) والكوفيون يجيزون الوجهين الإتباع والإضافة. ينظر: الكتاب ٢/ ٤٩، المقتضب ٤/ ١٦، شرح الكافية الشافية ١/ ٢٥٠.

مسمى الأول والثاني واحدٌ، إلا أنهم إذا أضافوا يؤولون[١] الأول بالمسمى والثاني بالاسم. و[٢] جوز[٣] ابن هشام[٤] وغيره من المحققين[٥] الإتباع أيضاً في المفردين. ومن أوجب الإضافة فيهما أخذاً[٦] من اقتصار سيبويه[٧] على ذكرها، فقد رُد عليه بأن سيبويه إنما اقتصر على ذكرها لكونها خلاف الأصل فيتوهم[٨] امتناعها فأراد أن ينص على جوازها، ولا يلزم من اقتصاره على ذكرها عدم جواز غيرها[٩] الذي هو الأصل، وكما يجوز الإتباع فيما ذكر يجوز القطع فيه بالرفع خبراً لمبتدأ محذوف[٣٤ب] أو بالنصب مفعولا لفعل محذوف[١٠]، وإذا كانا غير مفردين امتنع إضافة الأول إلى الثاني لتعذرها، (ولا ترتيب بين الكنية والاسم) إذا اجتمعا[١١]، نحو قال أبو بكر سعيد (ولا بين الكنية واللقب)، كذلك نحو قال أبو بكر عتيق، فأنت في الخيار[١٢] في تقديم أحدهما على صاحبه ويليه الآخر معرباً بإعرابه[١٣]، وإن كانت عبارة الألفية[١٤] توهم وجوب تأخير اللقب عن الكنية، وإذا اجتمعت الثلاثة[١٥] وقدمت الكنية على الاسم ثم

---

(١) في جـ: يأولون، تحريف.

(٢) و: ساقطة من جـ.

(٣) في أ: جواز.

(٤) ينظر: أوضح المسالك ١/ ٩٤، شرح الشذور ١٣٩، شرح القطر ٩٨، الجامع الصغير ٢٥.

(٥) في ب: المختلفين.

(٦) في أ: أخذ.

(٧) ينظر: الكتاب ٢/ ٤٩.

(٨) في أ: فتوهم.

(٩) في جـ: غيره.

(١٠) ينظر: شرح ابن الناظم ٧٣، أوضح المسالك ١/ ٩٤، شرح الأشموني ١/ ١٢٢، شرح التصريح ١/ ٢٢.

(١١) في ب: اجتمع.

(١٢) في ب: الأخيار، تحريف.

(١٣) في ب: إعرابه.

(١٤) ينظر: الألفية ٣٢١، حيث قال ابن مالك: «واسما أتى وكنية ولقباً وأخرن ذا إن سواه صحبا».

(١٥) في أ: الثلاث.

جيء باللقب، نحو قال أبو بكر سعيد عتيق: فيظهر وجوب تأخير اللقب عن الكنية[١] كما يؤخذ من كلامهم.

(وينقسم العلم أيضاً إلى مفرد) عن التركيب، (و) إلى (مركب، فالمفرد كزيد وهند، والمركب ثلاثة أقسام) لأنه إما (مركب إضافي) وهو الغالب في الأعلام المركبة وضابطه: كل اسمين نزل ثانيهما منزلة التنوين مما قبله (كعبد الله وعبد الرحمن وجميع الكنى) فإنها مضافة كابي قحافة وأم كلثوم، وحكمه ان يعرب الجزء الاول بحسب العوامل ويجر الثاني بالإضافة، وإنما أعرب بإعرابين وإن كان كلمة نظراً إلى أصله.

(و) اما (مركب مزجي) وضابطه: كل اسمين نزل ثانيهما منزلة تاء التأنيث مما قبلها (كبعلبك وحضرموت)، وحكمه أن يعرب إعراب ما لا ينصرف، ما لم يكن الثاني كلمة ويه، فإن كان كنفطويه (وسيبويه) بني على أفصح اللغتين[٢]، وإن كان آخر الأول ياء ساكنة بقيت على سكونها كمعدي كرب،وأما المتضمن معنى الحرف من المزجي كخمسة عشر إذا سمي به فيبقى على[٣] ما كان عليه، أو يعرب إعراب[٤] ما لا ينصرف.

(و) أما (مركب إسنادي) وضابطه: كل كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى (كبرق نحره) - بفتح الراء -(وشاب قرناها)، وحكمه[٥] الحكاية على ما كان عليه قبل التسمية، ويدل على ذلك قوله:

١٤-نبئت[٦] أخـوالي بنَي يَزِيـدُ.

برفع يزيد.

---

(١) في حاشية جـ: «قال ابن مالك: وأخرن ذا إن سواه صحبا، قال ابنه: «واذا اجتمع اللقب مع غيره أخر اللقب» انتهى».

(٢) في أ: اللغتان، تحريف، في ب: اللغات. ينظر: الكتاب ٢/ ٧، الإيضاح في شرح المفصل ١/ ٧٣،ارتشاف الضرب ١/ ٤٩٧.

(٣) على: ساقطة من أ.

(٤) في أ: إعراب.

(٥) في ب: حكم.

(٦) بمعنى أخبرت: ساقطة من ب جـ.

وعجزه «ظلماً علينا لهم فديد». قاله رؤبة بن العجاج، وهو من الوافر، ملحقات ديوانه ١٧٢ .

اسم الإشارة

(فصل) في بيان أسماء الإشارة، وتسمى المبهمات لعمومها وصلاحيتها للإشارة بها إلى كل جنس وإلى أشخاص كل جنس و[١] نوع، نحو هذا [٣٥أ] حيوان وهذا جماد[٢] وهذا فرس وهذا رجل، (اسم الإشارة ما وضع لمشار اليه) أي[٣] لمسمى مع الإشارة إليه كقولك هذا مشيراً إلى[٤] زيد، فتدل لفظة ذا على ذات زيد وعلى الإشارة لتلك الذات.

واعلم أن الأقسام الوضعية لأسماء الإشارة بحسب من[٥] هي له خمسة، وإن تعددت ألفاظ بعضها، وكان القياس أن تكون ستة، ثلاثة للمذكر المفرد[٦] ولمثناه ولجمعه[٧]، وثلاثة للمؤنث كذلك، لكنهم لم يفرقوا في الجمع بين المذكر والمؤنث، وإن فرقوا بينهما في التثنية على عكس حال الضمائر[٨]، وقد أشار إلى الأقسام المذكورة بقوله:

(وهو ذا) يشار به (للمفرد المذكر) من أي جنس كان، (وذي وذه) - بإسكان الهاء - وبالاختلاس (وتي وته) - بإسكان الهاء - وبالاختلاس، (وتا) يشار بكل منها[٩] (للمفردة المؤنثة)، قيل: والأصل في لغات المفردة[١٠] المؤنثة تا لأنه لم يثن[١١]

---

(١) جنس و: ساقطة من ب جـ.

(٢) في ب: حمار.

(٣) أي: ساقطة من ب.

(٤) في ب: اليه.

(٥) في ب: ما.

(٦) في ب: للمذكر.

(٧) في جـ: وجمعه.

(٨) في ب: الضمير.

(٩) في أ: منهما، تحريف.

(١٠) في أ: للمفردة.

(١١) في أ: يثنى، تحريف.

منها[١] إلا هي، وقيل: ذي لكونها بإزاء المذكر،(وذان للمثنى المذكر) جيء به (في حالة[٢] الرفع) على صورة المثنى المرفوع. (وذين) جيء به (في حالة النصب والجر) على صورة المثنى المنصوب والمجرور كذلك، (وتان للمثنى المؤنث) جيء به (في حالة الرفع) كذلك (وتين في حالة النصب والجر) كذلك. وليس اختلاف آخرهما بسبب اختلاف العوامل كما توهمه بعضهم[٣] فزعم أنهما معربان إعراب المثنى، بل هما مبنيان لوجود علة البناء فيهما ووقوعهما على صورة المعرب اتفاقي، فليست الياء فيهما منقلبة عن الألف بل كل منهما أصل.

(وللجمع مذكراً كان أو مؤنثا) عاقلا أو غيره (اولاء) حال كونه (بالمد) أي - بهمزة مكسورة - في آخره (عند الحجازيين وبالقصر) أي بلا همزة في آخره (عند التميميين) نحو جاء أولاء القوم وأولاء[٤] بناتي[٥]. وإذا كان مقصوراً يكتب بالياء.

(ويجوز دخول ها التنبيه) بألف غير مهموزة[٦] (على) أوائل (أسماء الإشارة) لتنبيه المخاطب على ما يلقى إليه وإزالة الغفلة (نحو هذا وهذه وهذان وهذين وهاتان وهاتين وهؤلاء). والقصد من تعداد هذه الأمثلة أنه يستوي [٣٥ب] في ذلك المفرد المذكر[٧] والمؤنث والمثنى والجمع. وهذه الأمثلة المتقدمة في المشار إليه إذا كان قريباً.

(وإذا كان المشار إليه بعيداً لحقت) آخر (اسم الإشارة) وجوباً (كاف حرفية) لتدل على بعد المشار اليه. وهذه الكاف (تتصرف تصرف الكاف الاسمية) غالباً (بحسب المخاطب) لتدل على حال من تخاطبه من إفراد وتثنية وجمع و[٨] تذكير وتأنيث،

---

(١) في أ: منهما، تحريف.
(٢) في أ: حال.
(٣) هو ابن الحاجب، ينظر: الإيضاح في شرح المفصل ١/ ٤٧١، شرح الكافية للرضي ٢/ ٣١.
(٤) في ب: أولي، تحريف.
(٥) ينظر: المتقضب ٤/ ٢٧٨، شرح الكافية الشافية ١/ ٣١٥، ارتشاف الضرب ١/ ٢٥٦.
(٦) في أ: مهموز.
(٧) في ب: المفرد والمذكر.
(٨) و: ساقطة من ب.

فتفتح للمخاطب (نحو ذاك) فيعلم أن الإشارة إلى مفرد مذكر والخطاب لمذكره[١]، (و) تتصل بها علامة التثنية والجمعين نحو (ذاكما) فتعلم أن الإشارة إلى مفرد مذكر والخطاب لمثنى، (و) إذا قيل (ذاكم) تصير الإشارة بحالها والخطاب لجمع الذكور، (أو)[٢] قيل (ذاكن) تكون الإشارة بحالها أيضاً والخطاب لجمع الإناث، وإذا قيل ذانك تكون الإشارة إلى المثنى المذكر[٣] والخطاب لمفرد مذكر، أو قيل تاك - بفتح الكاف - تكون الإشارة إلى مفرد مؤنث والخطاب بحاله[٤]، وإنما كانت هذه الكاف حرفاً لأنها لو كانت اسماً لكان لها محل من الإعراب. واللازم منتفٍ لانتفاء العوامل.

(ويجوز) لك مع إلحاق الكاف (نحو ذلك[٥] قبلها لام) زيادة في البعد إذا كان المشار إليه مفرداً ولم تدخل عليه ها التنبيه كما أشار إليه بقوله:

(نحو ذلك) - بفتح الكاف -، (وذلك) - بكسرها -، (وذلكما وذلكم وذلكن ولا يدخل[٦] اللام في) اسم الإشارة إذا كان على صورة (المثنى)، فلا يقال ذانلكما وتانلكما[٧]، (ولا) إذا كان (في) صورة (الجمع في لغة من مده) فلا يقال أولاء لك، وأما من قصره، فمنهم من لا يأتي باللام[٨] أيضاً، ومنهم من يأتي بها[٩]. (وإنما تدخل فيهما حالة البعد الكاف نحو ذانكما وتانكما واولئك، و) [كما لا تدخل اللام في المثنى والجمع كذلك لا تدخل على اسم الإشارة المفرد إذا تقدمته ها التنبيه، وإنما[١٠]][١١]

---

(١) في أ: أن الإشارة والخطاب إلى مذكر مفرد.
(٢) في ب: و.
(٣) في أ: مثنى مذكر.
(٤) في أ: بحالها.
(٥) نحو ذلك: ساقطة من أ ب.
(٦) في أ، ب: تدخل.
(٧) في أ: ولاتلكما، تحريف.
(٨) في ب: اللام.
(٩) ينظر: شرح ابن الناظم ٧٨، ارتشاف الضرب ١/ ٥٠٧، شرح التصريح ١/ ١٢٧.
(١٠) في ب: كذا.
(١١) مابين المعقوفين ساقط من ب.

تدخل [فيه حالة البعد الكاف، (نحو هذا فيقال فيه][1] حالة البعد هذاك) لا هذالك[2].

وظاهر كلامه يقتضي أنه ليس للإشارة إلا مرتبتان قربى وبعدى، وهي طريقة ابن مالك[3] ومن تبعه، لكن الجمهور[4] على أن له ثلاث[5] مراتب قربى وهي المجردة من اللام والكاف[6] نحو ذا وذان وأولاء بالمد والقصر، وبعدى وهي المقرونة [٣٦أ] بهما في غير المثنى، وبالكاف والنون المشددة فيه نحو ذلك وذانك - بتشديد النون - وأولئك مع القصر[7]. ووسطى[8] وهي التي بالكاف وحدها. لأن زيادة الحرف تشعر بزيادة المسافة نحو ذاك وذانك -بتخفيف النون-، وما تقدم من أسماء الإشارة يشار به إلى المكان وغيره.

(و) قد أشار إلى ما يشار به إلى المكان فقط بقوله: (يشار إلى المكان القريب) بلفظين (بهُنا) بضم الهاء وتخفيف النون مجردة عن ها التنبيه، (أو هاهنا) مقرونة بها[9] (نحو ﴿إِنَّا هَٰهُنَا قَٰعِدُونَ﴾ [المائدة: ٢٤]، و يشار (إلى المكان البعيد) بألفاظ (بهناك) بالكاف وحدها من غير ها التنبيه أو ها هناك بالكاف مع الها، أو هنالك بالكاف واللام، (أو هَنّا) - بفتح الهاء وتشديد النون - (أو هِنّا) بكسرها وتشديد النون. (أو ثم) - بفتح الثاء المثلثة وتشديد الميم - ولا تلحقها كاف ولا لام نحو ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ ثَمَّ رَأَيْتَ﴾ [الإنسان: ٢٠] وهي ملازمة للظرفية أو شبهها وإذا قلنا بمذهب الجمهور أن المراتب ثلاث فيشار إلى المكان القريب بهنا وإلى المتوسط بهناك وإلى البعيد بهنالك وأخواته.

---

(١) ما بين المعقوفين ساقط من ب.

(٢) لا هذالك: ساقطة من ب جـ.

(٣) ينظر: التسهيل ٤٠، شرح العمدة ١٥٠، شرح الكافية الشافية ١/ ٣١٦.

(٤) في أ: الجهوري، تحريف. ينظر: شرح التسهيل ١/ ٢٦٨، ارتشاف الضرب ١/ ٥٠٦، همع الهوامع ١/ ٢٦١.

(٥) في أ ب: ثلاثة، تحريف.

(٦) في أ: الكاف واللام.

(٧) في ب: القصير، تحريف.

(٨) في أ: وسط.

(٩) بها: ساقطة من ب.

الاسم الموصول

(فصل) في بيان [الاسم[١] الموصول وصلته][٢]. (الاسم[٣] الموصول) هو (ما افتقر) في بيان مسماه (الى صلة وعائد) مشتملة عليه تلك الصلة غالباً بخلاف الموصول الحرفي. فإنه وإن افتقر إلى صلة لا يحتاج إلى عائد (وهو ضربان: نص) في معناه لا يتجاوزه[٤] إلى غيره، (ومشترك) بين معان مختلفة بلفظ واحد، وكل منهما يصدق عليه التعريف لافتقاره إلى صلة وعائد.

(فالنص[٥] ثمانية ألفاظ) وهي (الذي للمفرد المذكر العاقل) وغيره. ولو قال العالم لكان أولى، (والتي للمفردة المؤنثة) العاقلة وغيرها، (واللذان للمثنى المذكر واللتان للمثنى المؤنث) وضعا (في حالة الرفع) على صورة المثنى المرفوع. (واللذين واللتين) - بالياء المفتوح[٦] ما قبلها - وضعا (في حالة النصب والجر) على صورة المثنى المنصوب والمجرور، والكلام فيهما كالكلام في ذان وتان وقد تقدم، ويجوز فيهما إثبات النون مخففة ومشددة [٣٦ب] وحذفها والأصل التخفيف والثبوت[٧]، (والألى)

---

(١) في أ: اسم، تحريف.

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من جـ.

(٣) الاسم: ساقطة من ب.

(٤) في أ: يتجاوز.

(٥) في أ: والنص.

(٦) في أ: المفتوحة.

(٧) ينظر: قال ابن عصفور في شرح جمل الزجاجي ١/ ١٧١: «وليس في هذه الموصولات الواقعة على المفرد ما يستعمل منه صيغة التثنية والجمع إلا الذي والتي، فتقول في تثنية الذي: اللذان في الرفع واللذين في النصب والخفض، وإن شئت شددت النون فقلت اللذانّ واللذينّ، وقد قرىء [واللذانّ يأتيانها منكم] بتشديد النون، وإن شئت حذفت النون تخفيفاً فقلت: اللذا واللذي وعليه:

أبني كليب ان عميَ اللذا ... قتلا الملوك وفككا الأغلالا

ومثل ذلك تقول في تثنية التي، تقول في الرفع اللتان وفي النصب والخفض اللتين».

مقصوراً ويكتب[1] بغير واو وقد يمد[2]. (والذين بالياء) يستعمل (مطلقاً) أي رفعاً وجراً ونصباً[3]، وكل منهما (لجمع المذكر العاقل)، وقد يستعمل الألى لغيره. (وقد يقال اللذون بالواو في حالة الرفع) واللذين بالياء في حالتي[4] النصب والجر[5]، كقوله:

١٥ـ نَحنُ اللذُونَ صَبحوُا الصَّبَاحَا[6].

وهي[7] لغة عقيل او هذيل، وعلى هذه اللغة يكون معرباً ويكتب بلامين، بخلافه[8] في لغة من الزمه الياء مطلقاً[9]. (واللائي واللاتي ويقال اللواتي أيضاً)، وكل منهما[10] (لجمع المؤنث، وقد تحذف ياؤها) اجتزاءاً بالكسرة فيقال اللاءِ واللاتِ واللواتِ[11]، مثال استعمال الذي للعالم المنزه عن الذكورة والأنوثة نحو ﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى صَدَقَنَا وَعْدَهُۥ ﴾ [الزمر: ٧٤]، والتي للمفردة المؤنثة ﴿ قَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّتِى تُجَٰدِلُكَ فِى زَوْجِهَا ﴾ [المجادلة: ١]، واللذان رفعاً نحو ﴿ وَٱلَّذَانِ يَأْتِيَٰنِهَا مِنكُمْ ﴾ [النساء: ١٦]، واللذين نصباً نحو ﴿ رَبَّنَآ أَرِنَا ٱلَّذَيْنِ أَضَلَّانَا ﴾ [فصلت: ٢٩]، والذين جراً نحو ﴿ وَٱلَّذِينَ جَآءُو مِنۢ بَعْدِهِمْ ﴾ [الحشر: ١٠]، واللائي واللاتي رفعاً

---

(١) في أ: تكتب.

(٢) ينظر: شرح جمل الزجاجي ١/ ١٧٧، أوضح المسالك ١/ ١٠١.

(٣) في ب: نصباً وجراً.

(٤) في أ ب: حالة.

(٥) ينظر: شرح جمل الزجاجي ١/ ١٧٢، مغني اللبيب ٢/ ٥٣٥.

(٦) وعجزه «يوم النخيل غارة ملحاحا»، وهو من الرجز، ينسب إلى ليلى الأخيلية ديوانها ٦١، وينسب إلى رؤبة، ملحقات ديوانه ١٧٢.
في حاشية أ: «يوم النخيل غارة ملحاحا».

(٧) في ب: هو.

(٨) بخلافه: ساقطة من أ.

(٩) ينظر: شرح جمل الزجاجي ١/ ١٧٢، أوضح المسالك ١/ ١٠١.

(١٠) في أ جـ: ممنهما، تحريف.

(١١) في أ: اللائي واللاتي واللواتي من استعمال.

نحو ﴿وَٱلَّٰٓـِٔي يَئِسْنَ مِنَ ٱلْمَحِيضِ﴾ [الطلاق: ٤]، ونحو ﴿وَٱلَّٰتِي يَأْتِينَ ٱلْفَٰحِشَةَ﴾ [النساء: ١٥].

(و) أما الموصول (المشترك) بين المفرد المذكر والمؤنث وفروعهما فهو (ستة ألفاظ) هي (من وما وأي وأل وذو وذا فهذه) الألفاظ (الستة) أي كل منها[١] (يطلق[٢] على) كل من (المفرد والمثنى والمجموع المذكر من ذلك كله والمؤنث). وكل[٣] لفظ منها يأتي لمعانٍ ستة، ولكل منها كلام[٤] يخصه، (ويستعمل من) في أصل الوضع (للعاقل) الأولى للعالم. (وما) في أصل وضعها (لغير العاقل) والأحسن[٥] لغيره، (تقول في من) إذا استعملتها بمعنى الجميع (يعجبني من جاءك) أي الذي جاءك[٦]، (ومن جاءتك) أي التي جاءتك. (ومن جاءاك) أي اللذان جاءاك، (ومن جاءتاك) أي اللتان جاءتاك (ومن جاءوك) أي الذين جاءوك، (ومن جئنك) أي اللاتي جئنك. (وتقول فيما) بمعنى الجميع[٧] (جواباً لمن قال) لك (اشتريت حماراً أو أتاناً أو حمارين أو أتانين أو حُمراً) - بضم الحاء والميم - (أو أُتُناً - بضم الهمزة [٣٧أ] والتاء المثناة فوق - (يعجبني ما اشتريته) أي الذي اشتريته، (وما اشتريتها) أي التي[٨] اشتريتها، (وما اشتريتهما) أي اللذان أو اللتان اشتريتهما، (وما اشتريتهم) أي الذين اشتريتهم. وفيه استعمال هم لغير العاقل. (وما اشتريتهن) أي اللاتي اشتريتهن.

---

(١) في أ: منهما، تحريف.

(٢) في أ: تطلق.

(٣) في أ: فكل.

(٤) منهما كلام: ساقطة من ب.

(٥) في ب جـ: الأحسن.

(٦) أي الذي جاءك: ساقطة من ب.

(٧) في أ: الجمع.

(٨) في أ: اللتي، تحريف.

(وقد يعكس[١] ذلك[٢]) الأصل في من وما (فتستعمل من) على خلاف الأصل (لغير العاقل) إذا نزل منزلته، كقوله:

١٦ـ أسِربَ القَطَا هل مَنْ يَعِيرُ جَنَاحَهُ؟[٣].

أو اقترن به في عموم فُصِّل بمن - بفتح الميم - نحو ﴿ فَمِنْهُم مَّن يَمْشِى عَلَىٰ بَطْنِهِۦ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِى عَلَىٰ رِجْلَيْنِ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِى عَلَىٰٓ أَرْبَعٍۚ ﴾ [النور: ٤٥] لاقترانها بالعاقل في عموم كل دابة. (وتستعمل ما) على خلاف الأصل للعاقل نحو ﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَىَّۖ﴾ [ص: ٧٥]، وقد تستعمل له مع غيره نحو ﴿سَبَّحَ لِلَّهِ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِۖ﴾ [الحشر: ١] فإنه يشمل العاقل وغيره. والظاهر أن هذا من استعمال اللفظ في الحقيقة والمجاز.

(و) الألفاظ (الأربعة الباقية) من الستة (تستعمل للعاقل وغيره) بطريق الاشتراك كما هو ظاهر كلامهم (تقول في ايّ) أي بمعنى الجميع (يعجبني أي قام) أي الذي قام، (وأي قامت) أي التي[٤] قامت، (وأي قاما) أي اللذان قاما، (وأي قامتا) أي اللتان قامتا، (وأي قاموا) أي الذين[٥] قاموا ، (وأي قمن) أي اللاتي قمن. (وسواء كان القائم عاقلاً أو حيواناً) لا يعقل. نعم، أي قاموا خاص بالعاقل لاختصاص الواو بجمع المذكر العاقل.

(وأما أل فتكون[٦] اسماً موصولاً) بمعنى الجميع (إذا دخلت على اسم الفاعل

---

(١) في ب: يعسكن، تحريف.

(٢) في ب: ذاك.

(٣) وعجزه «لعلي إلى من قد هويت أطير». قاله العباس بن الأحنف، وهو من الطويل.
وررواية الديوان «هل من معير»، ينظر: ديوانه ١٦٨ .
في حاشية أ: «لعلي إلى من قد هويت أطير».

(٤) في أ: اللتي، تحريف.

(٥) في أ: اللذين، تحريف.

(٦) في ب: فإنما تكون.

واسم المفعول) مراداً به الحدوث، فالأول (كالضارب و) الثاني (كالمضروب). واختصت بذلك عن سائر الموصولات لأنها تشبه أل التي[١] للتعريف صورة، وهي لا تدخل إلا على المفرد، فكرهوا دخول ما هو كذلك على الجملة التي[٢] تكون صلة للموصول، فسبكوا منها مفرداً لتدخل[٣] عليه، ويلزم أن تكون تلك[٤] الجملة فعلية ليمكن سبك المفرد منهما وهو اسم المفعول أو الفاعل[٥]، وهو في المعنى جملة فعلية خبرية فإن الضارب معناه [٣٧ب] (أي الذي ضرب، و) المضروب معناه أي (الذي ضُرِب) ـ بضم الضاد وكسر الراء ـ (ونحوه)، أي ما ذكر من الضارب والمضروب، فنحو الضارب ﴿إِنَّ ٱلْمُصَّدِّقِينَ وَٱلْمُصَّدِّقَٰتِ﴾ [الحديد:١٨] مما صلته اسم فاعل، (و) نحو المضروب قوله تعالى ﴿وَٱلسَّقْفِ ٱلْمَرْفُوعِ ۝ وَٱلْبَحْرِ ٱلْمَسْجُورِ ۝﴾ [الطور:٥-٦] مما صلته اسم مفعول. واقتصاره على ما ذكر ظاهر في أن أل الداخلة على الصفة[٦] المشبهة كالحسن وجهه ليست موصولة بل حرف تعريف، وهو ما صححه في المغني[٧].

(وأما ذو) التي تطلق على المفرد المذكر[٨] وفروعه (فخاصة بلغة طيى) قبيلة من العرب (تقول) فيها بمعنى الجميع (جاءني ذو قام) أي الذي قام، (وذو قامت) أي التي قامت، (وذو قاما) أي اللذان قاما، (وذو قامتا) أي اللتان قامتا، (وذو قاموا) أي الذين قاموا، (وذو قمن) أي اللاتي قمن، سواء كان القائم عاقلاً أو غيره، قال شاعرهم[٩]:

---

(١) في أ: اللتي، تحريف.
(٢) في أ: اللتي، تحريف.
(٣) في أ: لتدخيل، تحريف.
(٤) تلك: ساقطة من ب جـ.
(٥) في أ: اسم الفاعل واسم المفعول.
(٦) في أ: صفة.
(٧) ينظر: مغني اللبيب ١/ ٧١.
(٨) في جـ: المذكور.
(٩) في حاشية أ: «وقبله فإن الماء ماء أبي وجدي».

١٧- وَبِئْرِي ذو حَفَرتُ وَذُو طَوَيتُ[١].

أي بئري التي حفرتها والتي طويتها، والمشهور عنهم إفرادها وتذكيرها وبناؤها، قد يعرب إعراب ذو بمعنى صاحب، وخصه بعضهم[٢] بحالة الجر وقوفاً على السماع، وقد يؤنث ويثنى ويجمع[٣]، ولك أن تقول ما وجه إعرابها مع قيام شبه الحرف من غير معارض؟!.

(وأما ذا) فالأصل فيها أن تكون للإشارة، وقد تجرد عن معنى الإشارة وتستعمل موصولاً بمعنى الجميع، وإذا عرفت ذلك، (فشرط كونها موصولاً) امران:

(أن يتقدم عليها ما الاستفهامية) [باتفاق من البصريين[٤]، (نحو) ﴿ يَسْـَٔلُونَكَ][٥] مَاذَا يُنفِقُونَ﴾ [البقرة: ٢١٥] أي ما الذي ينفقون، (أو من الاستفهامية) على الأصح عندهم، (نحو من ذا جاءك) أي من الذي جاءك، لأن كلا منهما للاستفهام، فإن لم يتقدمها استفهام بما أو من لم تكن موصولة بل اسم إشارة، كقوله:

١٨-أمنتِ وَهَذا تَحمِلِينَ طَلِيقُ[٦].

والقول بأن ذا في البيت موصولة يرده دخول ها التنبيه عليها.

(وأن لا تكون) ذا (ملغاة)، والإلغاء على وجهين: حكمي وحقيقي، فالحكمي (بأن تقدر[٧] تركيبها مع ما) فيصير المجموع اسم استفهام (نحو ماذا صنعت؟)، إذا

---

(١) وصدره «فإن الماء ماء أبي وجدي». قاله سنان بن الفحل الطائي، وهو من الوافر. الأمالي الشجرية ٢/ ٣٠٦، الغرة المخفية ١/ ٣٧٧، همع الهوامع ١/ ٢٨٩.

(٢) وفاقاً لابن الصائغ، ينظر: شرح التسهيل ١/ ٢٢٣، الجنى الداني ٢٥٨، همع الهوامع ١/ ٢٨٩.

(٣) وفاقاً لابن السراج، ينظر: ارتشاف الضرب ١/ ٥٢٨، أوضح المسالك ١/ ١٠٩.

(٤) ينظر: الكتاب ١/ ٤٠٤، الجنى الداني ٢٥٧، مغني اللبيب ١/ ٣٩٥.

(٥) ما بين المعقوفين ساقط من أ.

(٦) في أ: و. وصدره «عدس ما لعباد عليك إمارة». قاله يزيد بن ربيعة الحميري، وهو من الطويل، شعره ١٧٠.

(٧) في أ: يقدر.

قدرت ماذا) في المثال (اسماً واحداً مركباً) [٣٨أ] بمعنى أي شيء فيكون في محل نصب مفعولاً لصنعت مقدماً عليه والتقدير أي شيء صنعت؟[١]، فإن قدرت ما مبتدأ وذا خبره فهي موصولة، لأنها لم تلغ، ويظهر أثر التقديرين في البدل من اسم الاستفهام وفي جواب السائل، فعلى الأول وهو كون ماذا في محل نصب تأتي بالبدل منصوباً فتقول: ماذا صنعت خيراً أم شراً؟، فذا ملغاة لأنك أبدلت من اسم الاستفهام بالنصب، فيعلم أنه مفعول مقدم لصنعت، وعلى الثاني تأتي بالبدل مرفوعاً، فذا غير ملغاة لأنك أبدلت من اسم الاستفهام بالرفع، فعلم أنه مرفوع بالابتداء وذا خبره، وقس على ذلك جواب السائل. والإلغاء الحقيقي أن تقدر ذا[٢] زائدة بين ما و[٣] مدخولها، وكأنك قلت: ما صنعت؟ لكن هذا مذهب كوفي، والبصري يمنعه لأنه لم يثبت عندهم زيادة الأسماء[٤]، وسكت المؤلف رحمه الله[٥] عن إلغاء ذا مع من فيحتمل الحاقه بما وذا، وهو ظاهر عبارة الألفية[٦]، ويحتمل خلافه.

ولما فرغ من تعداد الأسماء الموصولة وشرح معانيها أخذ في بيان ما يلزمها في الاستعمال فقال: (وتفتقر الموصولات الاسمية (كلها) نصها ومشتركها (الى صلة) معهودة للمخاطب في اعتقاد المتكلم (متأخرة عنها) وجوباً، لأن الموصول ناقص لا يتم معناه إلا بصلته، فهي معرفة ومبينة له[٧] و[٨] منزلة منه منزلة جزئه[٩] المتأخر فلا

---

(١) في ب: صنعته.

(٢) إذا: ساقطة من ب.

(٣) ما و: ساقطة من ب.

(٤) ينظر: الكتاب ١/٤٠٥، شرح جمل الزجاجي ٢/٤٧٨، الجنى الداني ٢٥٩، مغني اللبيب ١/٣٩٧.

(٥) رحمه الله: ساقطة من أ.

(٦) ينظر: الألفية ٣٢٣، حيث قال ابن مالك: ومثل ماذا بعد ما استفهام أو من إذا لم تلغ في الكلام.

(٧) له: ساقطة من ب.

(٨) في ب: أو.

(٩) في أ: جزء، ب: الجزء، جـ: جزءه، تحريف.

يجوز تقدمها ولا شيء منها عليه، وكما لا تتقدم الصلة لا يتقدم معمولها عليه، وأما نحو ﴿وَكَانُوا۟ فِيهِ مِنَ ٱلزَّٰهِدِينَ﴾ [يوسف: ٢٠]، فالظرف متعلق بمحذوف دل عليه صله أل، والتقدير وكانوا زاهدين فيه من الزاهدين، (و) إلى (عائد) وهو ضمير يعود من الصلة إلى الموصول ليحصل الربط بينهما وإلا لكانت الصلة أجنبية عنه، لأنها مستقلة بنفسها لولا الربط الذي فيها.

(والصلة) إما (جملة) اسمية أو فعلية (أو شبهها) في حصول الفائدة، وشرط الجملة أن تكون خبرية أي محتملة للتصديق والتكذيب في نفسها [٣٨ب] من غير نظر إلى قائلها لأنه[١] يجب أن يكون مضمون الجملة حكماً معلوم الوقوع للمخاطب قبل الخطاب، والجملة الإنشائية لا يعرف مضمونها إلا بعد إيراد صيغتها، (فالجملة ما) أي قول (مركب من فعل وفاعل) أو مما نزل منزلتهما[٢]، فالأول (نحو جاء الذي قام أبوه، وقوله تعالى ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى صَدَقَنَا وَعْدَهُۥ﴾ [الزمر: ٧٤]، والثاني نحو جاء الذي ضرب أبوه، (أو من مبتدأ وخبر) أو ما نزل منزلة ذلك[٣]، فالأول (نحو جاء الذي أبوه قائم، وقوله تعالى) ﴿عَمَّ يَتَسَآءَلُونَ ۝١ عَنِ ٱلنَّبَإِ ٱلْعَظِيمِ ۝٢ ٱلَّذِى هُمْ فِيهِ مُخْتَلِفُونَ ۝٣﴾ [النبأ: ١-٣]، والثاني نحو جاء الذي ما قائم أبواه[٤].

(وشبه الجملة) فيما تقدم (ثلاثة أشياء:

أحدها: الظرف) المكاني وشرط وقوعه صلة أن يكون تاماً، بأن يفهم بمجرد ذكره ما يتعلق هو به، (نحو جاء الذي عندك) وقوله تعالى ﴿مَا عِندَكُمْ يَنفَدُ﴾ [النحل: ٩٦] [فما اسم موصول مبتدأ][٥] ﴿وَمَا عِندَ ٱللَّهِ بَاقٍ﴾ [النحل: ٩٦] بخلاف الناقص نحو جاء الذي مكاناً، فلا يتم معناه إلا بذكر متعلق خاص جائز الذكر كجاء الذي سكن مكاناً.

---

(١) في حاشية جـ: «علة لقوله وشرط الجملة أن تكون خبرية».

(٢) في أ: منزلتها، تحريف.

(٣) في ب: منزلته.

(٤) في ب: أبوه.

(٥) ما بين المعقوفين ساقط من ب جـ.

(والثاني: الجار والمجرور) وهو كالظرف[١] فيما ذكر (نحو جاء الذي في الدار، وقوله تعالى ﴿ وَأَلْقَتْ مَا فِيهَا وَتَخَلَّتْ[٢] ﴾ [الإنشقاق: ٤] بخلاف جاء الذي بك وعليك فلا توصل به لنقصانه، (ويتعلق الظرف والجار والمجرور إذا وقعا صلة بفعل محذوف وجوبا) وبذلك اشبها الجملة (تقديره استقر) لا بوصف كمستقر[٣] لأنه مفرد، والصلة لا تكون إلا جملة.

(والثالث: الصفة الصريحة) أي الخالصة للوصفية[٤] بأن لم يغلب عليها الاسمية، لأن فيها معنى الفعل، ولذلك عملت عمله وصح عطف الفعل عليها وعطفها عليه. (والمراد بها اسم الفاعل واسم المفعول) دون اسم التفضيل كالأفضل، ودون الصفة المشبهة كالحسن وجهه، (وتختص) الصفة الصريحة (بالألف واللام كما تقدم) ذلك، ولو قال وتختص الألف واللام بها لكان أولى، لأن المراد أن أل امتازت من بين سائر الموصولات بأن صلتها الصفة الصريحة التي هي اسم الفاعل واسم المفعول، وأما الداخلة على الصفات التي غلبت عليها [٣٩أ] الاسمية كأبطح وأجرع وصاحب، أو على اسم التفضيل أو الصفة المشبهة، [فهي حرف تعريف[٥]، وقيل الداخلة على الصفة المشبهة][٦] موصولة[٧]، واختاره ابن[٨] مالك[٩]، واستشكل بأنها تدل على الثبوت، فلا تؤول[١٠] بالفعل، ولهذا كانت الداخلة على اسم التفضيل غير موصولة، وأجيب بأن

---

(١) في أ: الظرف.

(٢) وتخلت: ساقطة من ب.

(٣) في أ: لمستقر.

(٤) في أ: الوصفية.

(٥) ينظر: مغني اللبيب ١/ ٧١، شرح ابن عقيل ١/ ١٤٩.

(٦) ما بين المعقوفين ساقط من أ.

(٧) ينظر: مغني اللبيب ١/ ٧١.

(٨) في أ ب: بن، تحريف.

(٩) ينظر: شرح التسهيل ١/ ٢٢٤.

(١٠) في جميع النسخ: تؤل، تحريف.

الصفة المشبهة تعمل في الظاهر عمل الفعل باطراد، بخلاف اسم التفضيل.

(والعائد) للموصول (ضمير) غائب (مطابق للموصول في الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث) تشتمل عليه الصلة (كما تقدم في الأمثلة المذكورة).

نعم، إن كان الموصول من وما جاز في العائد مراعاة المعنى،نحو ﴿وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ﴾ [يونس:٤٢]، ومراعاة اللفظ،نحو ﴿وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ﴾ [الأنعام:٢٥]، وهو الأكثر في كلامهم ما لم يحصل[(١)] من مطابقته لبس أو قبح، فيتعين مراعاة المعنى، وقد يكون العائد ضمير متكلم كقول علي كرم الله وجهه:

١٩ـ أنَا الذي سَمَّتنِي أُمّي حَيدَرَهْ[(٢)].

أو ضمير مخاطب كقول الفرزدق[(٣)]:

٢٠ـ وأَنْتَ الذي تَلْوِي الخَيولُ رؤوسَها[(٤)] إلـيـكَ والأيـتَـامَ أَنْتَ تطعمُها[(٥)].

فجعل العائد ضمير إليك حملاً على المعنى، وربما خلف الضمير العائد اسم ظاهر، كقوله:

٢١ـ أيا[(٦)] ربَّ لَيْلَى أَنْتَ في كُلِّ مَوطِنٍ وأَنْتَ الذي في رَحمةِ اللهِ أَطمَعُ[(٧)].

---

(١) في ب: تحصل.

(٢) في حاشية أ: «أكيلكم بالسيف كيل السندره». في ب: حيدرا.
وبعده «أكيلكم بالسيف كيل السندره». قاله الامام علي بن أبي طالب رضي الله عنه، وهو من الرجز الأمالي الشجرية ٢/ ١٥٢، شرح جمل الزجاجي ١/ ١٨٩، همع الهوامع ١/ ٢٩٨.

(٣) هو همام بن غالب صعصعة، ت١١٠هـ، ينظر: طبقات فحول الشعراء ١/ ٢٩٨، الشعر والشعراء ١/ ٤٧١.

(٤) في جميع النسخ: رؤسها، تحريف.

(٥) قاله الفرزدق، وهو من الطويل، ورواية الديوان «تلوي الجنود»، «أنت طعامها»، ينظر: شرح الديوان ٢/ ٧٨٥.

(٦) في أ: يارب.

(٧) ينسب لمجنون ليلى وليس في ديوانه، وهو من الطويل. شرح جمل الزجاجي ١/ ١٨٢، ارتشاف الضرب ١/ ٥٢٣، مغني اللبيب ١/ ٢٧٧، همع الهوامع ١/ ٣٠١.

أي في رحمته.

والأصل في العائد أن يكون مذكوراً، (وقد يحذف) مرفوعاً ومنصوباً ومجروراً، إذا دل عليه دليل، وشرط جواز حذف العائد المرفوع أن يكون مبتدأ مخبراً عنه بمفرد نحو ﴿لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾ [مريم: ٦٩]، فأيهم اسم موصول مبني على الضم في محل نصب مفعول لننزعن وأشد خبر لمبتدأ[١] محذوف، والتقدير (أي الذي هو أشد)، فلا يحذف في جاء اللذان قاما أو ضربا بالبناء للمفعول، لأنه غير مبتدأ، ولا في نحو جاء الذي هو يقوم، أو هو[٢] في الدار، لأن الخبر غير مفرد، وشرط حذف العائد المنصوب ان يكون متصلاً، وناصبه فعل تام أو وصف غير صلة أل، فالفعل نحو ﴿وَفِيهَا مَا تَشْتَهِيهِ الْأَنفُسُ﴾ [الزخرف: ٧١] [٣٩ب] ونحو[٣] ﴿وَيَعْلَمُ مَا تُسِرُّونَ وَمَا تُعْلِنُونَ﴾ [التغابن: ٤]، فالعائد ضمير متصل في محل نصب على أنه مفعول، والتقدير (أي الذي تسرونه والذي تعلنونه)، ويحتمل ما في الآية أن يكون موصولاً حرفياً، والتقدير يعلم[٤] سركم وعلانيتكم، والوصف، نحو قوله:

٢٢ـ مَا اللهُ مُولِيكَ فَضلٌ فَاْحمدنهُ بِهِ[٥].

أي الذي الله[٦] موليكه فضل.

وشرط حذف العائد المجرور بالحرف أن يجر بمثل ما جر به الموصول لفظاً ومعنى، ويتحد معنى العامل نحو مررت بالذي مررت أي به ونحو ﴿وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ﴾ [المؤمنون: ٣٣] فالعائد محذوف مجرور بمثل ما جر به[٧]

---

(١) في أ جـ: مبتدأ.
(٢) هو: ساقطة من ب.
(٣) ونحو: ساقطة من ب جـ.
(٤) في ب: لعلم، تحريف.
(٥) وعجزه «فما لدى غيره نفع ولا ضرر». لم أقف على قائله، وهو من البسيط، أوضح المسالك ١/ ١٢٠، شرح ابن عقيل ١/ ٦٩، همع الهوامع ١/ ٨٩.
(٦) الله: ساقطة من ب.
(٧) في أ: بها، به: ساقطة من ب.

ما[١] الموصولة وهي من التبعيضية، والتقدير (أي الذي تشربون منه)، فلو كان العائد مجروراً بحرف لم يجر به الموصول، كما في نحو جاء الذي مررت به لم يجز حذف العائد، وكذا لو كان العائد مجروراً بحرف جر به الموصول لفظاً لا معنى لم يجز الحذف، كما في نحو زهدت في الذي رغبت فيه، وكذا لو اختلف معنى العامل.

(١) ما: ساقطة من أ.

المعرف بالاداة

(فصل وأما المعرف بالأداة) أي أداة التعريف (فهو المعرف بالألف واللام كالرجل والغلام)[١]. والتعريف بهما هو مذهب الخليل[٢]، والهمزة عنده أصلية وهي همزة قطع حذفت في الوصل لكثرة الاستعمال، وعن سيبويه[٣] ما يوافقه لكن يخالفه[٤] في أصالة الهمزة، فعنده أنها زائدة معتد بها في الوضع، وعنه أيضاً أن التعريف باللام وحدها والهمزة همزة وصل جلبت للتمكن من الابتداء بالساكن، وفتحت لكثرة استعمالها مع اللام.

(وهي) أي الأداة (قسمان: عهدية وجنسية)، وكل[٥] منهما ثلاثة أنواع كما يرشد إليه قوله: (والعهدية) أما أن تكون (للعهد الذكري) بأن يتقدم لمصحوبها ذكر (نحو) ﴿فِيهَا مِصْبَاحٌ ٱلْمِصْبَاحُ فِى زُجَاجَةٍ ٱلزُّجَاجَةُ﴾ [النور: ٣٥]، ونحوه ﴿كَمَآ أَرْسَلْنَآ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا ﴿١٥﴾ فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ ٱلرَّسُولَ[٦]﴾ [المزمل: ١٥-١٦]، (أو للعهد[٧] الذهني) بأن[٨] عهد مصحوبها ذهناً نحو ﴿إِذْ هُمَا فِى ٱلْغَارِ﴾ [التوبة: ٤٠] نقب في جبل ثور وكان ذلك معلوماً عندهم، ونحو جاء الرجل والغلام إذا كان بينك وبين مخاطبك عهد

---

(١) في حاشية أ: «كالرجل والغلام أشار بهذين المثالين إلى أن الألف واللام الشمسية كما في رجل، وقمرية كما في الغلام، والمراد بالشمسية التي تغيرت لامها، وبالقمرية ما لم يتغير فانظر ترى في الشمس والقمر».

(٢) هو أبو عبد الرحمن بن أحمد الفراهيدي، ت١٧٠ هـ، ينظر: إنباه الرواة ١/ ٣٤١، بغية الوعاة ١/ ٥٥٧.

ينظر رأيه في الكتاب ٢/ ٦٤، المقتضب ١/ ٨٣.

(٣) ينظر: الكتاب ٢/ ٢٧٣.

(٤) في ب: يخالف.

(٥) في أ: كلاً، ب: فكل.

(٦) في أ: الرسولا، تحريف.

(٧) في ب جـ: العَهد.

(٨) في أ: بإ، تحريف.

[٤٠أ] في رجل وغلام معينين، (أو للعهد[١] الحضوري) بأن يكون مصحوبها حاضراً (نحو) جاءني هذا الرجل، ونحو ﴿ ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ ﴾ [المائدة:٣] أي اليوم الحاضر، وهو يوم عرفة.

(والجنسية إما) أن تكون (لتعريف الماهية) من حيث هي هي[٢]، بأن لم تخلفها[٣] كل لا حقيقة ولا مجازاً نحو ﴿ وَجَعَلْنَا مِنَ ٱلْمَآءِ ﴾ [الأنبياء: ٣٠] أي من حقيقته ﴿ كُلَّ شَىْءٍ حَىٍّ ﴾ [الأنبياء: ٣٠] أي[٤] لا من كل شيء اسمه ماء[٥]، (وإما لاستغراق الافراد) أي إفراد الجنس بأن تخلفها[٦] كل حقيقة و[٧] نحو ﴿ وَخُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ ﴾ [النساء:٢٨] أي كل واحد من جنسه ﴿ ضَعِيفًا ﴾ [النساء:٢٨]،وهذه يجوز الاستثناء من مصحوبها نحو ﴿ وَٱلْعَصْرِ ۝١ إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَفِى خُسْرٍ ۝٢ ﴾ [العصر: ١-٢] الآية.

(أو لاستغراق خصائص الإفراد) أي صفات إفراد الجنس مبالغة، بأن تخلفها[٨] كل مجازاً (نحو أنت الرجل علماً) أي أنت كل رجل علماً، بمعنى أنك اجتمع فيك ما افترق في غيرك من الرجال من جهة كمالك في العلم ولا اعتداد[٩] بعلم غيرك لقصوره عن رتبة الكمال، وفي الحديث: «كُلُّ الصَّيدِ في جَوفِ الفِرا[١٠]»[١١]، وقد ترد أل زائدة لازمة فلا تفيد تعريفاً كالتي في علم قارنت وضعه كاللات

---

(١) في ب: العهد.
(٢) هي: ساقطة من ب جـ.
(٣) في أ: يخلفها.
(٤) اي: ساقطة من جـ.
(٥) في ب: من كل اسمه ماء شيء.
(٦) في ب جـ: يخلفها.
(٧) و: ساقطة من ب جـ.
(٨) في أ: يخلفها.
(٩) في أ: لاعتداد، تحريف.
(١٠) في حاشية أ: «هي حمار وحشي».
(١١) هذا مثل معناه أن حمار الوحش عظيم فكل الصيد دونه، وقد قاله الرسول ﷺ عندما أسلم أبو سفيان رضي الله عنه. النهاية في غريب الحديث ٣/ ٤٢٢، جمهرة الأمثال ٢/ ١٦٢.

والعزى[١]، وزائدة غير لازمة، أما للضرورة[٢] كقوله:

٢٣ـ وَطِبْتَ النَّفسَ يَاقَيسُ عن عمرو[٣].

أو للمح الأصل[٤] المنقول عنه كالتي في الحارث والحسن والعباس.

(وتبدل) لام أل المعرفة (ميماً[٥] في لغة حمير) قبيلة من العرب، وقد نطق النبي ﷺ بها[٦]، فقال: «لَيسَ مِن أمْبرِ أمْصِيامِ في أَمْسَفرِ»[٧]، ونقلت أيضاً هذه اللغة عن[٨] طيىء، قال شاعرهم:

٢٤ـ ذَاكَ خَلِيلِي وذو[٩] يُواصلني ... يَرمِي وَرَائي بأمْسَهم وأمْسَلِمَه[١٠].

---

(١) في أ: العزا، ب: العزي، تحريف.

(٢) ينظر: الجنى الداني ٢١٩، مغني اللبيب ١/ ٧٥.

(٣) البيت بتمامه «رأيتك لما أن عرفت وجوهنا صددت وطبت النفس يا قيس عن عمرو».
قاله راشد بن شهاب اليشكري، وهو من الطويل، الغرة المخفية ١/ ٢٧٩، شرح التسهيل ١/ ٢٩٢، همع الهوامع ١/ ٢٧٨.

(٤) في جـ: والاصل.

(٥) في حاشية أ: «كقولك أم رجل أم فرس قائمان، وقد نطق بها ﷺ لما سأله بعض العرب أمن أمبر أمصيام في أمسفر، فأجاب ﷺ». ينظر: الجنى الداني ١٧٢، مغني اللبيب ١/ ٧٠

(٦) في أ: وقد نطق بها ﷺ.

(٧) مسند الإمام أحمد ٥/ ٣٦٢، وفي سنن النسائي ٤/ ١٧٥ «ليس من البر الصيام في السفر».

(٨) في ب جـ: من.

(٩) في أ: ذا.

(١٠) قاله بجير بن عنمة الطائي، وهومن المنسرح، شرح المفصل ٩/ ١٧، مغني اللبيب ١/ ٧١، همع الهوامع ١/ ٢٧٤

=

المضاف إلى واحد من المعارف الخمس

فصل (وأما المضاف إلى واحد من هذه) المعارف (الخمس)[١] المتقدمة إضافة معنوية ولم يكن متوغلاً في الابهام ولا واقعاً موقع نكرة بقرينة ما سيأتي في الإضافة[٢] (فنحو غلامي) مثال للمضاف إلى ضمير المتكلم، (وغلامك) للمضاف إلى العلم، (وغلام هذا) للمضاف إلى اسم الإشارة، (وغلام الذي قام أبوه) للمضاف إلى الموصول، (وغلام الرجل) للمضاف إلى المعرف بأل، وقد تقدم أنه في رتبة ما أضيف إليه إلا المضاف إلى الضمير فإنه في[٣] رتبة العلم. [٤٠ب]

المرفوعات من الأسماء

(باب) بيان (المرفوعات من الأسماء) خاصة، المرفوعات جمع مرفوع لا مرفوعة، لأنه صفة لمذكر لا يعقل، وهو الاسم، والمرفوع ما اشتمل على علم الفاعلية وهي الضمة أو[٤] الواو او الألف.

(المرفوعات) من الأسماء (عشرة) بالاستقراء. وبدأ بها لأنها العمدة[٥]، ثم بالمنصوبات[٦] لأنها في الأصل فضلة وإن وقع النصب في بعض العمد[٧] تشبيهاً له بالفضلات، ثم بالمجرورات[٨] لأنها منصوبة المحل فهي دون المنصوبات لفظاً[٩].

---

(١) في جميع النسخ: الخمسة.
(٢) في أ: أضافة.
(٣) في ب جـ: ففي.
(٤) في أ: و.
(٥) في أ: عمد.
(٦) في أ: المنصوبات.
(٧) في أ: العمدة.
(٨) في ب: المجرورات.
(٩) لفظاً: ساقطة من ب.

(وهي) على سبيل الإجمال والتعداد (الفاعل) كجاء زيد، (و) الثاني (المفعول الذي لم يسم فاعله) كضرب - بضم الضاد وكسر الراء -،(و) الثالث والرابع (المبتدأ وخبره) نحو الله ربنا وهو ولينا، (و) الخامس(اسم كان و) اسم (أخواتها) نحو ﴿وَكَانَ رَبُّكَ قَدِيرًا﴾ [الفرقان: ٥٤]، (و) السادس (اسم أفعال المقاربة) نحو كاد زيد يقوم، (و) السابع (اسم) ما حمل على ليس (من الحروف المشبهة بليس) نحو ما زيد قائماً،(و) الثامن (خبر إن و) خبر (أخواتها) نحو ﴿إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [البقرة: ١٧٣]، (و) التاسع (خبر) ما حمل على أن من (لا التي لنفي الجنس) على سبيل الاستغراق نحو لا رجل أفضل من زيد، (و) العاشر (التابع للمرفوع وهو أربعة أشياء) أحدها (النعت) نحو جاء زيد العاقل، (و) ثانيها (العطف) نحو جاء زيد وعمرو، (و) ثالثها (التوكيد) نحو جاء زيد نفسه،(و) رابعها (البدل) نحو جاء زيد أخوك.

وقدم الفاعل لأنه أصل المرفوعات، ثم نائبه لأنه يخلفه عند حذفه، ثم المبتدأ وخبره لأن المبتدأ فاعل في المعنى لكونه مسنداً إليه والخبر مسند، ثم اسم كان وأخواتها وما الحق بها لانه مبتدأ في الأصل، ثم خبر إن واخواتها وما حمل عليها لأنه خبر في الأصل، ثم التابع لتأخره عن المتبوع، ولها أبواب يذكر فيها أحكامها، وستمر بك هذه الأبواب[1] باباً باباً على هذا الترتيب.

---

(١) الأبواب: ساقطة من أ.

الفاعل

الباب الأول[١]: باب الفاعل، (الفاعل)[٢] لغة[٣] من أوجد الفعل. سواء تقدم في الذكر على فعله أو تأخر، واصطلاحاً[٤] (هو الاسم) الصريح او المؤول[٥] به [٤١أ] (المرفوع) لفظاً أو تقديراً أو محلاً، (المذكور قبله) وجوباً (فعل أو ما في تأويل الفعل) أسند إليه على جهة قيامه به[٦] أو وقوعه منه، والمراد بما في تأويله اسم الفاعل والصفة المشبهة والمصدر ونحو ذلك مما يعمل عمل الفعل.

وقد تبع المؤلف رحمه الله[٧] الأصل في جعل الرفع قيداً في التعريف مع أنه حكم من أحكام الفاعل (وهو على قسمين) لا ثالث لهما، فاعل (ظاهر) وهو ما عدا[٨] المضمر، (و) فاعل (مضمر) وقد مرّ[٩] تفسير المضمر.

(فالظاهر) تارة يكون رافعه ماضياً وتارة مضارعاً، فالأول رفعه إما بالضمة نحو ﴿ قَالَ ٱللَّهُ ﴾ [آل عمران: ٥٥]، أو بالألف نحو ﴿ قَالَ رَجُلَانِ ﴾ [المائدة: ٢٣]، أو بالواو نحو﴿ وَجَآءَ ٱلْمُعَذِّرُونَ﴾ [التوبة: ٩٠]. والثاني رفعه أيضاً إما بالضمة نحو ﴿ يَوْمَ[١٠] يَقُومُ

---

(١) في حاشية أ: «بحث الفاعل ١٠٨٩». في حاشية جـ: «مسألة: الفاعل هو الاسم الصريح، وإنما قال: ما أسند الفعل إليه، ولم يقل اسم أسند الفعل إليه ليدخل فيه الفاعل الذي ليس باسم مثل نحو أعجبني أن ضربت زيداً».

(٢) الفاعل: ساقطة من ب.

(٣) ينظر: اللسان مادة «فعل».

(٤) ينظر: شرح الحدود النحوية ٩٥.

(٥) في أ: المؤل، ب: المؤلي، تحريف.

(٦) به: ساقطة من جـ.

(٧) رحمه الله: ساقطة من ب جـ.

(٨) في جـ: عدى، تحريف.

(٩) في ب: قدم، تحريف.

(١٠) يوم: ساقطة من ب.

ٱلنَّاسُ﴾ [المطففين:٦] أو بالألف نحو (يقوم الزيدان)، أو بالواو سواء كان جمع مذكر سالماً نحو ﴿وَيَوْمَئِذٍ[١] يَفْرَحُ ٱلْمُؤْمِنُونَ﴾ [الروم:٤]، أو من الأسماء الستة نحو ﴿قَالَ[٢] أَبُوهُمْ﴾ [يوسف:٩٤]، ومثال المؤول[٣] بالاسم الصريح نحو ﴿أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَن تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ﴾ [الحديد:١٦]، فإن تخشع وإن كان في الصورة الظاهرة حرفاً وفعلاً لكنه في تأويل الخشوع[٤]، وسيأتي[٥] ما[٦] في تأويل الفعل.

(و) الفاعل (المضمر) قسمان متصل ومنفصل، فالمتصل اثنتا عشرة[٧] كلمة، اثنان للمتكلم (نحو قولك ضربت) - بضم التاء -، فالتاء ضمير متصل بارز للمتكلم وحده في محل رفع على انه فاعل، (وضربنا) -بسكون الباء - ونا[٨] ضمير متصل بارز للمتكلم ومعه غيره، أو للمعظم نفسه في محل رفع على أنه فاعل. وخمسة للمخاطب، وهي: ضربتَ وضربتِ وضربتما وضربتم وضربتن، وخمسة للغائب، وهي: ضرب[٩] وضربتْ وضربا وضربوا وضربن، وهذا معنى قوله: (إلى آخره كما تقدم) جميع ذلك (في فصل المضمر)، فلا حاجة إلى اعادته. وأما المضمر[١٠] المنفصل فهو كالمتصل، ولم يمثل له نحو ما قام إلا أنا أو[١١] أنت أو هو، فالضمير[١٢] فيما ذكر في محل رفع على الفاعلية. (و) المسند (الذي في تأويل الفعل

---

(١) يومئذٍ: ساقطة من ب.
(٢) في ب: يقول.
(٣) في ب: المؤل، تحريف.
(٤) في ب جـ: خشوع، تحريف.
(٥) في أ: ستأتي.
(٦) ما: ساقطة من ب.
(٧) في أ: اتنا عشر، ب: اثني عشرة، تحريف.
(٨) في أ: فنا.
(٩) في أ: ضربت، تحريف.
(١٠) المضمر: ساقطة من ب.
(١١) في جـ: و.
(١٢) في أ: الضمير.

نحو أقائم الزيدان) [٤١ب] فقائم[١] في تأويل يقوم والزيدان فاعل به، وقوله تعالى ﴿مُّخۡتَلِفٌ أَلۡوَٰنُهُۥ﴾ [النحل:٦٩] فمختلف في تأويل يختلف، وألوانه فاعل به، وصح إعماله لاعتماده على موصوف محذوف تقديره صنف مختلف ألوانه.

(وللفاعل أحكام) كثيرة:

(منها أنه لا يجوز حذفه) وحده، إلا فيما استثني (لأنه عمدة) ومنزل من فعله منزلة جزئه[٢]، ولا يجوز حذف العمد[٣]، وقد أجازه[٤] بعضهم[٥] محتجاً بخبر[٦]: «لا يَزْنِي الزَّانِي حِينَ يَزْنِي وَهُو مُؤمِنٌ، وَلاَ يَشْربُ الخَمْرَ حِينَ يَشرَبُهَا وَهُو مُؤمِنٌ»، إذ لا يصح أن يجعل فاعل يشرب ضميراً يعود على الزاني، لأنه خلاف المعنى المراد فتعين ان يكون فاعله محذوفاً وهو الشارب، وأجيب بأنَّ فاعله ضمير[٧] يعود على الشارب المفهوم من يشرب[٨]، لأن يشرب يستلزم[٩] شارباً، وحسَّنَ ذلك تقدم نظيره[١٠] في لا يزني الزاني، وإذا تقرر ان الفاعل لا يحذف (فان ظهر في اللفظ) بأن تلفظ به ظاهراً كان (نحو قائم زيد) أو مضمراً نحو الزيدون قاموا (والزيدان قاما فذاك واضح وإلا يظهر) في اللفظ (فهو ضمير مستتر) في فعله، لأن الفعل لا يخلو عن الفاعل (نحو زيد قام) ففي قام ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية راجع إلى زيد المذكور قبله،

---

(١) فقائم: ساقطة من ب.
(٢) في أ: جزءه.
(٣) في أ: العمدة. ينظر: المقتضب ١/ ١٩، ارتشاف الضرب ٢/ ١٨٢، أوضح المسالك ١/ ٣٣٩.
(٤) في ب: وقد يجوز أجازه.
(٥) أجازه الكسائي ثم تابعه السهيلي وابن مضاء القرطبي.
ينظر: شرح الكافية الشافية ٢/ ٦٠٠، ارتشاف الضرب ٢/ ١٨٢، مغني اللبيب ٢/ ٧٧٠.
(٦) صحيح البخاري ٣/ ٢٧١، صحيح مسلم ١/ ٧٦، سنن أبي داود ٤/ ٢٢١، سنن الترمذي ٥/ ١٥، سنن النسائي ٨/ ٣١٣.
(٧) ضمير: ساقطة من ب.
(٨) في ب جـ: منه.
(٩) في أ: مستلزم.
(١٠) في ب: نضيره، تحريف.

وكذلك[١] نحو ﴿كَلَّآ إِذَا بَلَغَتِ ٱلتَّرَاقِيَ﴾ [القيامة: ٢٦] ففي بلغت ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية راجع إلى الروح الدال عليها سياق الكلام.

(ومنها أنه لا يجوز تقدمه[٢] على الفعل) أو ما في تأويله لأنه كالجزء منه فلم يجز[٣] تقدمه[٤] عليه كما لا يجوز تقدم عجز الكلمة على صدرها[٥]. وإنما اقتصر على الفعل لأنه الأصل، (فإن وجد) في اللفظ (ما ظاهره أنه فاعل مقدم)[٦] على الفعل (وجب تقدير الفاعل ضميراً مستتراً) في الفعل (ويكون)[٧] المسند إليه (المقدم[٨] إما مبتدأ نحو زيد قام) ففي قام ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية عائد إلى زيد، وزيد مبتدأ، والجملة[٩] بعده خبر، (وإما فاعلاً بفعل محذوف) وجوباً نحو ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ﴾ [التوبة: ٦] فأحد فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور، والتقدير وإن[١٠] استجارك أحد استجارك[١١] [٤٢أ]، وإنما وجب حذفه لان المذكور عوض عنه[١٢]، وهم لا يجمعون بين العوض والمعوض عنه[١٣]، وانما لم يجعل أحد مبتدأ واستجارك خبره من غير حذف (لأن أداة الشرط لا تدخل على المبتدأ) لأنها موضوعة لتعليق فعل بفعل، فهي مختصة بالجملة الفعلية على الأصح[١٤].

---

(١) في ب جـ: كذا.
(٢) في أ: تقديمه.
(٣) في ب: يجوز، تحريف.
(٤) في أ: تقديمه.
(٥) خلافاً للكوفيين. ينظر: الكتاب ١/ ١٢، معاني القرآن ٢/ ٧٣، المقتضب ١/ ١٦.
(٦) في حاشية أ: «خ متقدم».
(٧) في أ: يكون.
(٨) في أ: المتقدم.
(٩) في أ: جملة.
(١٠) في ب: فان.
(١١) أحد استجارك: ساقطة من ب.
(١٢) في جـ: عنده، تحريف.
(١٣) عنه: ساقطة من ب.
(١٤) ينظر: الكتاب ١/ ١٣٣، الإيضاح في شرح المفصل ٢/ ٢٥٨، ارتشاف الضرب ٢/ ٥٥١.

(ومنها أن فعله) أو ما في تأويله (يُوحَّد) أي لا تلحقه علامة تثنية ولا جمع على الأفصح[١] (مع تثنيته)، أي الفاعل الظاهر (وجمعه كما يوحد) اتفاقاً (مع إفراده فتقول) فيما إذا أسندته[٢] إلى فاعل[٣] ظاهر مثنى أو مجموعاً (قام الزيدان وقام الزيدون) وقام نساء بتوحيد الفعل كما تقول[٤] إذا أسندته إلى المفرد (قام زيد) بتوحيده. وإنما كان الأفصح ترك علامة تثنية الفاعل وجمعه عكس علامة تأنيثه لورود القرآن به[٥]، قال الله تعالى ﴿قَالَ رَجُلَانِ﴾ [المائدة: ٢٣]، ﴿وَجَآءَ ٱلْمُعَذِّرُونَ﴾ [التوبة: ٩٠]، ﴿وَقَالَ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾ [الفرقان: ٨]، ﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ﴾ [يوسف: ٣٠]، فالفعل في هذه الامثلة مجرد عن علامة التثنية والجمع، ولأن تثنيته وجمعه يعلمان بلفظه دائماً بخلاف تأنيثه، فإنه[٦] قد لا يعلم من لفظه بأن يقدر التأنيث مع أن في الإلحاق هنا زيادة ثقل[٧] بخلافه ثَمَّ، (ومن العرب من يلحق الفعل علامة التثنية)، وهي الألف، (و) علامة (الجمع) وهي الواو [وعلامة النسوة وهي][٨] النون (إذا كان الفاعل الظاهر[٩] مثنى أو مجموعاً) كما يلحق الفعل علامة التأنيث إذا كان الفاعل مؤنثاً (فتقول قاما الزيدان وقاموا الزيدون) وقمن الهندات، واللواحق بالفعل أحرف دالة على مجرد التثنية والجمع، ومن ذلك قول الشاعر:

٢٥- يَلُومُونَنِي فِي اشْتِرَاءِ النَّخِيلِ   أَهْلِي فَكُلُّهُم أَلْوَمُ[١٠].

---

(١) ينظر: شرح الكافية الشافية ٢/ ٥٨٠، شرح ابن الناظم ٢٢٦، شرح الأشموني ٢/ ١٤٤.

(٢) في ب: أسند اليه.

(٣) في ب: فعل، تحريف.

(٤) في جـ: للقول.

(٥) به: ساقطة من ب.

(٦) فانه: ساقطة من أ.

(٧) في جـ: نقل، تحريف.

(٨) ما بين المعقوفين ساقط من ب جـ.

(٩) الظاهر: ساقطة من ب جـ.

(١٠) قاله بن أبي الصلت، وهو من المتقارب، ورواية الديوان «فكلهم يعذل»، ينظر ديوانه ٤٨.

وقوله:

٢٦- نَتَــجَ الــربيــعُ مَحــاسِنَــاً   أَلْقَحْنَهَــا غُــرُّ السَحــائــبْ[١].

(وتسمى) هذه اللغة (لغة أكلوني البراغيث)[٢] وإنما سميت بذلك (لأن هذا اللفظ سمع من بعضهم) أي العرب، وهذا المثال فيه شذوذان أحدهما: إلحاق الفعل العلامة، والثاني: استعمال الواو لما لا يعقل. (ومنه) أي ومن إلحاق الفعل العلامة (الحديث «يَتَعَاقَبُونَ فِيكُم مَلائكةٌ بالليل وملائكة بالنّهارِ»[٣]) فملائكة فاعل يتعاقبون، وقد الحق الفعل علامة [٤٢ب]الجمع مع أنه مسند إلى الظاهر. وكان القياس يتعاقب، قال ابن هشام[٤]: وقد حمل قوم على هذه اللغة آيات من القرآن العظيم، منها قوله تعالى ﴿وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجْوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ﴾ [الأنبياء:٣]، والأجود تخريجها على[٥] غير ذلك، وأحسن الوجوه فيها[٦] إعراب الذين ظلموا مبتدأ وما قبله خبر انتهى. وأما قوله عليه الصلاة والسلام «أَوَ مُخرِجيّ هُمْ»[٧]، فيظهر أنه من باب المبتدأ والخبر لا مما نحن فيه لما ذكروه من أن الوصف إذا طابق ما بعده في غير الإفراد تعين جعله خبراً مقدماً، وما بعده مبتدأ مؤخراً. (والصحيح) أن هذه اللغة لا تمتنع مع المفردين والمفردات المتعاطفات[٨]، كقوله:

٢٧- [تَـولّـى قِتَـالَ المَـارِقِينَ بِنَفْسِهِ][٩]   وَقَـدْ أَسْلَمـاهُ مُبْعَـدٌ وَحَمِيـمُ.[١٠]

---

(١) قاله أبو فراس الحمداني، وهو من مجزؤ الكامل ديوانه ٥٢.

(٢) ينظر: الكتاب ٢/ ٧، ارتشاف الضرب ١/ ٤٥١، مغني اللبيب ١/ ٤٨٧، همع الهوامع ٢/ ٢٥٧.

(٣) صحيح البخاري ١/ ٢٣١، صحيح مسلم ١/ ٤٣٩، سنن النسائي ١/ ٢٤٠.

(٤) ينظر: شرح الشذور ١٧٩.

(٥) في أ: إلى.

(٦) فيها: ساقطة من أ.

(٧) صحيح البخاري ١/ ٥، ٦/ ٣٠٢.

(٨) في أ: المتطابقات، في حاشية أ: «المتعاطفات خ».

(٩) ما بين المعقوفين ساقط من ب جـ.

(١٠) قاله ابن قيس الرقيات يرثي مصعب بن الزبير رضي الله عنهما، وهو من الطويل، ديوانه ١٩٦.

و (أن الألف والواو والنون) في ذلك المسموع (أحرف دالة على التثنية والجمع) المذكر والمؤنث كما أن التاء في نحو قامت دالة على التأنيث. (وأن الفاعل) هو (ما بعدها) من المثنى والمجموع، وما في معناهما كما علم ذلك مما مَرّ[١]، وقيل[٢] أن هذه اللواحق[٣] ضمائر وأنها الفاعل، والمرفوع بعدها إما مبتدأ مؤخراً أو بدلاً منها، ورُدَّ ذلك بأن أئمة اللغة والنحو نقلوا إن اتصال[٤] هذه الأحرف[٥] بهذه الأفعال لغة لقوم معينين من العرب وهم[٦] طيىء أو أزد شنوءة، وتقديم[٧] الخبر أو[٨] الإبدال من الضمير شائع عند الجميع، وإن أدى إلى الإضمار قبل الذكر.

(ومنها) أي ومن أحكام[٩] الفاعل (أنه يجب تأنيث الفعل بتاء ساكنة) لاحقة له (في آخر الماضي وبتاء المضارعة في أول المضارع إذا كان[١٠] الفاعل مؤنثا) حقيقياً متصلاً بفعل ولم يكن فعله نِعْمَ أو[١١] بئس لتدل على تأنيث الفاعل، نحو (قامت هند) أو الهندان مثال للماضي، (وتقوم هند) أو الهندان مثال للمضارع، وكذا يجب تأنيثه إذا أسند إلى ضمير عائد إلى المؤنث ولو مجازياً كالشمس طلعت، (ويجوز ترك التاء) من الفعل (إن كان[١٢] الفاعل) الظاهر (مجازي التأنيث) اتصل بفعله أم لا؟، (نحو طلع)

---

(١) وفاقاً للبصريين، ينظر: الكتاب ١/ ٥، شرح جمل الزجاجي ١/ ١٦٧، أوضح المسالك ١/ ٣٥١.

(٢) وفاقاً للكوفيين والفراء، ينظر: معاني القرآن ١/ ٣١٦، شرح جمل الزجاجي ١/ ١٦٧، أوضح المسالك ١/ ٣٥١.

(٣) اللواحق: ساقطة من ب جـ.

(٤) في ب: اتصالها.

(٥) هذه الأحرف: ساقطة من ب.

(٦) في ب: وهي.

(٧) في أ: تقدم.

(٨) في أ: والإبدال.

(٩) في ب: من الأحكام.

(١٠) في ب: إن كان.

(١١) في أ: و.

(١٢) في أ: إذا كان.

أو تطلع[١] (الشمس، وقوله تعالى ﴿ وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِندَ ٱلْبَيْتِ إِلَّا مُكَآءً ﴾ [الأنفال: ٣٥] وقوله ﴿قَدْ جَاءَتْكُم بَيِّنَةٌ﴾ [الأنعام: ٧٣]، وكذا اذا [٤٣أ] كان حقيقي التأنيث منفصلاً عنه بغير إلاّ نحو حضر القاضي امرأة. أو متصلاً به في باب نعم وبئس والتأنيث ارجح[٢]. والحقيقي ما له فرج والمجازي بخلافه. (وحكم) الفاعل (المثنى) المذكر والمؤنث، (والمجموع جمع تصحيح كذلك) إذا أسند إليه الفعل (فتقول قام الزيدان وقام الزيدون) بتذكير الفعل فقط، [كما تقول قام زيد بتذكيره فقط][٣]. وتقول (قامت[٤] المسلمتان وقامت المسلمات) بتأنيث الفعل فقط وجوباً، كما يجب ذلك في نحو قامت مسلمة، وأما قوله:

٢٨- تَمنَّى ٱبْنَتَاي أَنْ يَعِيشَ أَبُوهُما[٥].

فضرورة إن قدر ماضياً.

وإذا اجتمع متعاطفان مذكر ومؤنث فالحكم للسابق منهما كما يؤخذ من كلامهم، لأن الثاني تابع[٦] للأول[٧] في الحكم، وبما قلنا صرح السفاقسي[٨] في إعرابه[٩]، فتقول قام زيد وهند بترك التاء وقامت هند وزيد بالتاء. نعم، إن كان المؤنث السابق مجازياً فالاحسن ترك التاء، نحو ﴿ وَجُمِعَ ٱلشَّمْسُ وَٱلْقَمَرُ ﴾ [القيامة: ٩].

(وأما جمع التكسير) مطلقاً إذا أسند إليه الفعل (فحكمه حكم) الفاعل المفرد

---

(١) تطلع: ساقطة من ب.
(٢) ينظر: الكتاب ١/ ٣٠١، المقتضب ٢/ ١٤٦، شرح الكافية الشافية ٢/ ٩٨.
(٣) ما بين المعقوفين ساقط من ب.
(٤) في جـ: تقول وقامت.
(٥) وعجزه «وهل أنا إلا من ربيعة أو مضر»، قاله لبيد بن ربيعة العامري، وهو من الطويل، ديوانه ٢١٣.
(٦) في أ: التابع، تحريف.
(٧) في أ جـ: الأول.
(٨) هو برهان الدين إبراهيم بن محمد بن إبراهيم المالكي، ت ٧٤٢هـ. ينظر: الدرر الكامنة ١/ ٥٦، بغية الوعاة ١/ ٤٢٥.
(٩) ينظر: المجيد في إعراب القرآن ٢/ ق٢١٩.

(المجازي التأنيث) في جواز تأنيث الفعل وتذكيره إذا أسند إليه، فتقول[١] (قام الرجال) بالتذكير[٢] (وقامت الرجال) بالتأنيث، (وقام الهنود) بالتذكير(وقامت الهنود) بالتأنيث. فتأنيث[٣] الفعل على التأويل بالجماعة، وتذكيره على التأويل بالجمع، لأن تأنيث الجموح مجازي يجوز إخلاء[٤] فعله من العلامة.

وإنما لم يعتبر[٥] التأنيث في جمع المذكر السالم لأجل سلامة نظم واحده، وقضية هذه العلة جواز التأنيث في جاء البنون لتغير نظم واحده، وبه صرح بعضهم[٦] بل نقل الشاطبي[٧] الاتفاق على ذلك، ومما يجوز فيه ترك التاء من[٨] فعله وثبوتها فيه اسم الجمع كالنساء واسم الجنس كاللبن[٩]، نحو قام أو[١٠]قامت[١١] النساء.

(ومنها أن الأصل فيه) أي الفاعل (أن يليه[١٢] فعله) بأن يتصل به من غير حاجز بينهما، لأنه كالجزء منه لشدة احتياج الفعل إليه، بدليل إسكان[١٣] آخره في نحو ضربت دفعاً لتوالي أربع حركات متحركات فيما هو [٤٣ب] بمنزلة كلمة واحدة، (ثم

---

(١) في أ جـ: تقول.

(٢) بالتذكير: ساقطة من جـ.

(٣) فتأنيث: ساقطة من ب.

(٤) في ب: إفناء.

(٥) في أ: تعتبر.

(٦) هو ابن مالك وتابعه ابنه، ينظر: شرح الكافية الشافية ٢/ ٥٩٨، التسهيل ٧٥، شرح ابن الناظم ٢٢٦.

(٧) هو ابراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي الشاطبي، ت٩٧٠هـ. ينظر: إيضاح المكنون ٢/ ١٢٧، معجم المصنفين ٤/ ٤٤٨، ينظر رأيه في شرح التصريح ١/ ٢٨٠.

(٨) في أ: في.

(٩) في حاشية أ: «خ كالشجرة».

(١٠) في جـ: اذ، تحريف.

(١١) في أ: وأقامت، تحريف.

(١٢) في ب جـ: يلي.

(١٣) في أ: الإسكان، تحريف.

يذكر المفعول) أو غيره من معمولات الفعل[١] لكونه فضلة، نحو ﴿وَوَرِثَ سُلَيْمَٰنُ دَاوُۥدَ﴾ [النمل: ١٦] ولهذا الأصل جاز ضرب غلامه زيد، وامتنع ضرب غلامه زيداً. (وقد) يجب ذلك الأصل كما إذا[٢] انتفى الإعراب اللفظي فيهما والقرينة نحو ضرب موسى عيسى، أو كانا ضميرين كضربتك[٣].

(وقد) يجوز زوال ذلك الأصل بأن (يتأخر الفاعل ويتقدم المفعول) عليه على خلاف الأصل تقدماً (جوازاً) أي جائزاً توسعاً في الكلام نحو ﴿وَلَقَدْ جَآءَ ءَالَ فِرْعَوْنَ ٱلنُّذُرُ﴾ [القمر: ٤١] فآل فرعون[٤] مفعول مقدم، والنذر فاعل مؤخر، (و) تقدماً (وجوباً) أي واجباً لعارض اقتضى ذلك، كأن[٥] كان المفعول ضميراً متصلاً بفعله والفاعل اسماً ظاهراً، نحو ﴿شَغَلَتْنَآ أَمْوَٰلُنَا وَأَهْلُونَا﴾[٦] [الفتح: ١١] إذ لو قدم الفاعل، والحالة هذه، لزم انفصال الضمير الواقع مفعولا مع إمكان اتصال، أو اتصل بالفاعل ضمير المفعول، نحو ﴿۞ وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ﴾[البقرة: ١٢٤] إذ لو أخر المفعول لزم عود الضمير إلى متأخر لفظاً ورتبة، وهو لا يجوز، (وقد يتقدم المفعول على الفعل والفاعل معاً تقدماً جوازاً نحو ﴿فَرِيقًا كَذَّبُوا۟﴾ [المائدة: ٧٠] ﴿وَفَرِيقًا يَقْتُلُونَ﴾، و متقدماً (وجوبا) كأن يكون متضمناً لما له صدر الكلام،(نحو) ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُوا۟﴾ [الاسراء: ١١٠]، ﴿فَأَىَّ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ تُنكِرُونَ﴾ [غافر: ٨١]، وإنما وجب لأن اسم الشرط والاستفهام كل منهما له صدر الكلام، قال الرضي[٧] : تقديم المفعول على

---

(١) الفعل: ساقطة من ب.

(٢) في أ جـ: كإن.

(٣) وفاقاً لأبي بكر والمتأخرين كالجزولي وابن عصفور، ينظر: شرح جمل الزجاجي ١/ ١٦٣، أوضح المسالك ١/ ٣٦١.

(٤) فرعون: ساقطة من أ.

(٥) كأن: ساقطة من أ.

(٦) أهلونا: ساقطة من أ جـ.

(٧) ينظر: شرح الكافية للرضي ١/ ١٢٨.

الفاعل[١] ليس مختصاً بالمفعول به بل المفعولات الخمس فيه سواء، إلا المفعول معه فلا يجوز تقديمه وذلك لمراعاة أصل الواو إذ هي في الأصل للعطف لوضعها في[٢] أثناء الكلام.

المفعول الذي لم يسم فاعله

(باب المفعول الذي لم يسم) أي لم يذكر (فاعله) وأقيم هو مقامه، ولهذا جعله تلوه في الترتيب، بل هو عند بعضهم[٣] من قبيل الفاعل، وأشار إلى تعريفه بقوله:

(وهو الاسم) الصريح أو المؤول[٤] به (المرفوع) لفظاً أو تقديراً أو محلاً (الذي لم يذكر معه فاعله) لغرض من الأغراض (وأقيم هو) أي ذلك المفعول (مقامه) أي الفاعل في إسناد الفعل إليه فلبس [٤٤أ] لباس ذلك الفاعل وأعطي أحكامه، كما قال: (فصار مرفوعاً بعد أن كان منصوباً وصار عمدة بعد أن كان فضلة) يتم الكلام بدونه، ومتصلاً بالفعل بعد أن كان منفصلاً عنه، (فلا يجوز حذفه) لكونه عمدة، (ولا تقديمه على الفعل) لقيامه مقام فاعله، وقد كان قبل ذلك جائز الحذف والتقديم.

(و[٥]يجب تأنيث الفعل) له (إن كان مؤنثا) حقيقياً (نحو ضربت هند) والأصل ضرب زيد هنداً، فحذف الفاعل وأقيم المفعول مقامه في الاسناد إليه فصار مرفوعاً، وانث الفعل له[٦] كما يؤنث إذا كان الفاعل مؤنثاً فالتبس بالفاعل صورة، فاحتيج إلى تمييز أحدهما عن الآخر فغير عامله عن صيغته الأصلية كما سيأتي فزال اللبس، (و)

---

(١) في أ: الفعل على الفاعل.
(٢) في: ساقطة من أ جـ.
(٣) عند الجرجاني والزمخشري فاعل اصطلاحاً. ينظر: الإيضاح في شرح المفصل ١/١٥٨، شرح الكافية للرضي ١/ ٧١
(٤) في أ ب: المؤل، تحريف.
(٥) و: ساقطة من أ.
(٦) له: ساقطة من ب.

كذا حال نحو ﴿إِذَا زُلْزِلَتِ ٱلْأَرْضُ﴾ [الزلزلة: ١] لكن التأنيث في هذا جائز لا واجب.

(ويجب أن لا يلحق الفعل) المبني للمفعول (علامة تثنية او جمع ان كان) المفعول الذي لم يسم فاعله (مثنى أو مجموعاً) أو ما في معناهما كما يجب ذلك في الفاعل (نحو ضرب الزيدان وضرب الزيدون) وضرب نسوة، ولا يقال ضربا الزيدان، ولا ضربوا الزيدون، ولا ضربن نسوة، ومن العرب من يلحقه[١] ذلك[٢]، نحو[٣] قول الشاعر:

٢٩- أُلْفِيَتَا[٤] عَيْنَاكَ عِنْدَ القَفَا أَوْلَى فَأَوْلَى لَكَ ذا وَاقِيَه[٥].

(و) كما يسمى[٦] المفعول الذي[٧] لم يسم فاعله (يسمى أيضاً النائب[٨] عن الفاعل وهذه العبارة لابن مالك[٩])، قال أبو حيان[١٠]: ولم أرها لغيره. قال المؤلف كغيره: (وهي أحسن) لأنها أوضح في بيان المراد، (وأخصر) من الاولى، والمعرب ينبغي أن يختار الأحسن والأخصر، قال ابن هشام[١١]: «هي أولى لأن نائب الفاعل يكون مفعولا وغيره، ولأن المنصوب في نحو أعطي زيد ديناراً يصدق عليه أنه مفعول ما لم يسم فاعله، وليس مراداً».

---

(١) في جـ: تلحقه.

(٢) في أ: وذلك، تحريف. ينظر: شرح جمل الزجاجي ١/ ١٦٧، شرح الشذور ١٧٦.

(٣) نحو: ساقطة من أ جـ.

(٤) في ب: ألفيا، تحريف.

(٥) قاله عمرو بن ملقط، وهو من السريع، الأمالي الشجرية ١/ ١٣٢، شرح المفصل ٧/ ٧، مغني اللبيب ١/ ٤٨٥.

(٦) في أ جـ: يسم، تحريف.

(٧) الذي: ساقطة من جـ.

(٨) في أ: نائب. ينظر: المقتضب ٤/ ٥٠، ارتشاف الضرب ٢/ ١٨٤.

(٩) ينظر: التسهيل ٧٧، شرح الكافية الشافية ٢/ ٦٠٤.

(١٠) هو أبو حيان أثير الدين محمد بن يوسف الأندلسي، ت٧٤٥ هـ تقريباً. ينظر: بغية الوعاة ١/ ٢٨٠، شذرات الذهب ٦/ ١٤٥. ينظر رأيه في ارتشاف الضرب ٢/ ١٨٤.

(١١) شرح اللمحة البدرية ١/ ٣٤٦.

ونزوع[١] فيما قاله بأن الأولى صارت علماً بالغلبة في عرفهم على ما يقوم مقام الفاعل من المفعول[٢] أو غيره، بحيث لو أطلق لفهم منه ذلك، ولا يخرج عنه شيء ولا يدخل فيه غيره، (ويسمى فعله الفعل المبني للمفعول) [٤٤ب] للإشعار بأن إسناده إليه على جهة وقوعه عليه، (و) يسمى أيضاً (الفعل المجهول) [والفعل المبني للمجهول][٣] للجهل[٤] بفاعله (والفعل الذي لم يسم فاعله)، وقد أشار إلى ما لا تتأتى[٥] الإنابة بدونه بقوله:

(فإن كان الفعل) الذي يبنى له (ماضيا) مجرداً كان أو مزيداً فيه (ضم فيه أوله وكسر ما قبل[٦] آخره) لفظاً أو تقديراً عند إسناده إليه. (وإن كان مضارعاً ضم) أيضاً (أوله[٧]) الذي هو حرف المضارعة حملاً له على الماضي، (وفتح ما قبل آخره) لفظاً أو تقديراً ليعتدل الضم بالفتح في المضارع الذي هو أثقل من الماضي، فإن كان مفتوحاً في الأصل بقي عليه، وكذا[٨] إذا[٩] كان أوله مضموماً في الأصل [نحو يمنع ويسأل][١٠] (نحو ضرب زيد) مثال للماضي المبني للمفعول، (ويضرب زيد) مثال للمضارع المبني للمفعول.

(وإن[١١] كان الماضي مبدوءاً بتاء[١٢] زائدة)

---

(١) في ب جـ: نوزع، تحريف.
(٢) في ب جـ: مفعول.
(٣) ما بين المعقوفين ساقط من جـ.
(٤) للجهل: ساقطة من ب.
(٥) في أ ب: يتأتى.
(٦) في ب: قبله.
(٧) في ب: أوله أيضاً.
(٨) كذا: ساقطة من ب.
(٩) في ب: أن.
(١٠) ما بين المعقوفين ساقط من أ جـ.
(١١) في أ: فإن، ب: إذا.
(١٢) في أ: بالتاء.

معتادة[١]، سواء كانت للمطاوعة أو لا؟، (ضم أوله و) كذا (ثانية) تبعاً للأول (نحو تعلم) العلم (وتضورب) في الدار بضم أولهما وثانيهما، وقلب الألف في الثاني واواً لوقوعها بعد ضمة، وإنما ضم ثانيه لأنه لو بقي على فتحه لالتبس بمضارع علم وضارب المبني للفاعل.

(وإن كان) الماضي (مبدوءاً بهمزة وصل ضم أوله و) كذا (ثالثه) تبعاً لأوله في الضم (نحو انطلق) به[٢] ١٨٠٣ (واستخرج) المال، بضم أولهما وثالثهما لأنه لو بقي ثالثهما على فتحه لالتبس في الدرج بالامر في مثل انطلق واستخرج، وأما اختير وانقيد [بكسر ثالثهما مع أنهما مبدوءان بهمزة الوصل][٣]، فأصلهما اخُتير وانقُود بضم التاء والقاف.

(وإن[٤] كان الماضي معتل العين) وأُعلّ (فلك) فيه ثلاث لغات: (كسر فائه) بإخلاص (فتصير عينه ياءً نحو قيل) مما عينه واو، وإعلاله بالنقل والقلب لأن أصله قول نقلت حركة الواو إلى ما قبلها بعد إسكانه ثم قلبت الواو ياءً لسكونها وانكسار ما قبلها، (و) نحو (بيع) مما عينه ياء، وإعلاله بالنقل فقط[٥] لا بالقلب[٦] لأن[٧] أصله بيع نقلت[٨] حركة الياء إلى ما قبلها بعد إسكانه وسلمت الياء لسكونها بعد حركة تجانسها[٩] وهذه في اللغة[١٠] المشهورة[١١].

---

(١) في جـ: معتلة.

(٢) به: ساقطة من ب جـ.

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من ب.

(٤) في ب: فان.

(٥) فقط: ساقطة من ب جـ.

(٦) لا بالقلب: ساقطة من أ جـ.

(٧) لأن: ساقطة من ب.

(٨) في ب: تعلت، تحريف.

(٩) في حاشية أ: «وهي الكسرة».

(١٠) في أ: هي اللغة.

(١١) هي لغة أهل الحجاز ومن جاورهم. ينظر: الكتاب ٢/ ٣٦٠، المقتضب ١/ ١٠٦، ارتشاف الضرب ٢/ ١٩٥.

(ولك) أيضاً (إشمام الكسرة الضمة) ومعنى الإشمام هنا (خلط الكسرة) أي شرب[١] الكسرة [٤٥أ] فاء الفعل[٢] (بشيءٍ من صوت الضمة) من غير تغيير[٣] الياء[٤] ولهذا قيل[٥] ينبغي أن يسمى رَوماً، مع أن الفراء[٦] قد عبر به، وهذه اللغة تلي الأولى[٧] في الفصاحة[٨]، وبها قرأ[٩] ابن عامر[١٠]، "الكسائي في (قِيلَ) و ﴿وَغِيضَ﴾[١١] [هود: ٤٤].

واللغة[١٢] الثالثة[١٣] هي عكس الأولى، وإليها أشار بقوله: (ولك ضم الفاء) بإخلاص (فتصير عينه واواً ساكنة نحو قول وبوع) أصلهما قُوِلَ[١٤] وبيع حذفت[١٥]

---

(١) في أ: شوب، شرب: ساقطة من جـ.

(٢) في ب: في الفعل، جـ: فالفعل.

(٣) في أ: تغير.

(٤) ينظر: شرح المفصل ٩/ ٦٧، شرح الكافية الشافية ٢/ ٦٠٤، النشر ٢/ ١٢١.

(٥) قال أبو حيان في الارتشاف ٢/ ١٩٦: «قال أبو الحكم بن عذرة وينبغي أن يسمى روماً إذ يسع صويت لكن عبارة من تقدم الاشمام».

(٦) ينظر: مشكل إعراب القرآن ١/ ٣٨٠، النشر ٢/ ١٢١.

(٧) في جـ: الأول، تحريف.

(٨) وهي لغة كثير من قيس وعامة أسد. ينظر: الكتاب ٢/ ٣٦٠، المقتضب ١/ ١٠٦، ارتشاف الضرب ٢/ ١٩٥.

(٩) في جـ: قرىء، تحريف.

(١٠) هو أبو عمران عبد الله بن عامر اليحصبي، قارىء الشام، ت١١٨هـ. ينظر: معرفة القراء الكبار ١/ ٦٧، غاية النهاية ١/ ٤٢٣

(١١) وقرأ الباقون بإخلاص كسره. ينظر: التيسير ١٢٤، النشر ٢/ ٢٠٨.

(١٢) في ب: العلة، تحريف.

(١٣) وهي لغة فقعس وبني دبير. ينظر: الكتاب ٢/ ٣٦٠، المقتضب ١/ ١٠٦، ارتشاف الضرب ٢/ ١٩٦.

(١٤) في جـ: قيل، تحريف.

(١٥) في ب: حذف.

حركة العين فيهما وقلبت الواو ياءً في الثاني[١] لسكونها وانضمام ما قبلها.

وهذه اللغات الثلاث[٢] إنما تجوز عند أمن اللبس[٣]، فاذا حصل لبس[٤] بين فعل الفاعل وفعل المفعول بإحداها[٥]اجتنب[٦] ما حصل به اللبس كخاف[٧]، فإنه إذا أسند إلى تاء الضمير يقال: خفت بكسر الفاء[٨]، فإذا بني للمفعول، فإن[٩] كسرت حصل اللبس فيجب ضمها[١٠]، فيقال: خفت، هذا مذهب ابن مالك[١١]، وأما غيره فيجوز[١٢] ما حصل به اللبس بمرجوحية، ولم يجعله ممنوعاً لحصول الإلباس[١٣] في نحو مختار[١٤] وتُضار[١٥].

ولم يتعرض المؤلف رحمه الله[١٦] لفعل الأمر لأن صيغته لا تبنى للمفعول لفساد المعنى، وشرط الفعل الذي يبنى له أن يكون متصرفاً تاماً، فالجامد لا يبنى له

---

(١) في الثاني: ساقطة من ب.
(٢) الثلاث: ساقط من ب جـ.
(٣) في حاشية جـ: «أي الفعل الثلاثي المعتل العين لا غير». ينظر: شرح الكافية الشافية ٢/ ٦٠٦، ارتشاف الضرب ٢/ ١٩٦.
(٤) في حاشية جـ: «يعني في الفعل المذكور».
(٥) في أ جـ: باحدهما، تحريف.
(٦) في أ ب: اجتنبت.
(٧) في حاشية جـ: «مثال لما فيه لبس».
(٨) في أ: الخاء، في حاشية جـ: «يعني فاء الفعل وهي الخاء».
(٩) في ب جـ: فإذا.
(١٠) في أ ب: ضمه.
(١١) ينظر: التسهيل ٧٨، شرح الكافية الشافية ٢/ ٦٠٦.
(١٢) في جـ: فجوز.
(١٣) في أ ب: الالتباس.
(١٤) في ب: مختار بكسر.
(١٥) في ب: منقاد.
(١٦) رحمه الله: ساقطة من ب جـ.

باتفاق[١]، وكذا الفعل الناقص عند البصريين[٢]، أما الفعل[٣] اللازم فبناؤه للمفعول قليل[٤].

(والنائب عن الفاعل على قسمين ظاهر ومضمر)، كما أن الفاعل كذلك، (فالظاهر) يرفعه الماضي والمضارع، وعلى كل منهما فرفعه إما بالضمة نحو ﴿وَإِذَا قُرِئَ ٱلْقُرْءَانُ﴾ [الأعراف: ٢٠٤] ونحو ﴿ضُرِبَ مَثَلٌ﴾ [الحج: ٧٣]، ونحو ﴿قُضِيَ ٱلْأَمْرُ﴾ [يوسف: ٤١]، أو بالألف نحو أكرم الرجلان، أو بالواو، نحو ﴿قُتِلَ ٱلْخَرَّٰصُونَ﴾ [الذاريات: ١٠]، ونحو ﴿يُعْرَفُ ٱلْمُجْرِمُونَ﴾ [الرحمن: ٤١].

(و) النائب (المضمر) المتصل اثنتا عشرة[٥] كلمة على ما مَرَّ، نحو (ضربت) - بضم التاء والضاد وسكون الباء - فالتاء ضمير متصل بارز للمتكلم وحده في محل رفع على أنه نائب الفاعل، وأصل المثال ضربني زيد فحذف الفاعل وأقيم المفعول مقامه وهو الياء[٦]، فتعذر النطق على هيأة الاتصال فعدل إلى ما يرادفه وهو تاء المتكلم، وغيّرت صيغة الفعل لما مرّ[٧]، فصار المثال كما ترى وقس عليه غيره، (وضربنا) [٤٥ب] - بضم الضاد وسكون الباء - فنا ضمير متصل بارز للمتكلم ومعه غيره في محل رفع على أنه نائب الفاعل. (وضربت) - بضم الضاد وسكون الباء وفتح التاء - فالتاء ضمير متصل بارز للمذكر المخاطب في محل رفع على أنه نائب الفاعل، فهذه ثلاثة أمثلة ذكرها صريحاً لاشتمالها على أعرف الضمائر[٨] وهي باعتبار كونها

---

(١) ينظر: شرح جمل الزجاجي ١/ ٥٣٥، ارتشاف الضرب ٢/ ١٨٤.

(٢) أجازه سيبويه والكسائي والكوفيون. ينظر: الكتاب ١/ ٢١، شرح جمل الزجاجي ١/ ٥٣٥، ارتشاف الضرب ٢/ ١٨٥.

(٣) في أ: فعل، ساقطة من ب.

(٤) ينظر: الغرة المخفية ١/ ٣٠٢، شرح الكافية للرضي ١/ ٧٤، ارتشاف الضرب ٢/ ١٨٥.

(٥) في ب جـ: اثنا عشر، تحريف.

(٦) في ب جـ: وهو الياء مقامه.

(٧) في حاشية جـ: «علته بعد قول المتن ضربت هذا».

(٨) في أ ب: ضمير.

مفردة[١] أصل[٢] لكونها مثناة أو مجموعة، والبقية أشار إليها بقوله: (إلى آخر ما تقدم) في فصل الضمير، وهي ضربت بكسر التاء[٣]، وضربتما وضربتم وضربتن وضرب وضربت[٤] وضربا وضربتا وضربوا وضربن.

(و[٥] لكن يبنى[٦] الفعل) في جميع هذه الأمثلة[٧] (للمفعول) بأن يضم أوله ويكسر ما قبل آخره لأنه ماض، (وينوب عن الفاعل) بعد حذفه (واحد من أربعة:

الأول:) منها[٨] (المفعول به كما تقدم) أمثلته من الظاهر والمضمر، وهو النائب عن الفاعل بالأصالة ولهذا قدمه. نعم، لا يجوز نيابة المفعول الثاني من باب ظن، ولا[٩] الثالث من باب أعلم، ولا الثاني من باب أعطى إن أوقع في لبس[١٠].

(الثاني: الظرف) المختص المتصرف مكانياً كان أو زمانياً، فالأول (نحو جلس أمامك، و) الثاني (صيم رمضان[١١]).

الثالث: الجار والمجرور) بشرط أن لا يلزم الجار وجهاً واحداً في الاستعمال[١٢] كمُذ ورُبَّ. ولم يكن للتعليل[١٣]، نحو ﴿ وَلَمَّا سُقِطَ فِيٓ أَيۡدِيهِمۡ ﴾ [الأعراف: ١٤٩]، فظاهر كلامه أن النائب هو مجموع الجار والمجرور، وهو اختيار ابن

---

(١) في أ جـ: مفرداً.
(٢) أصل: ساقطة من أ.
(٣) بكسر التاء: ساقطة من أ.
(٤) في أ: ضرب، تحريف.
(٥) و: ساقطة من ب جـ.
(٦) في جـ: ينبني.
(٧) في أ جـ: هذه المثل.
(٨) في أ: منهما، تحريف.
(٩) لا: ساقطة من أ.
(١٠) ينظر: شرح جمل الزجاجي ١/ ٥٣٨، أوضح المسالك ١/ ٣٨٢.
(١١) وأجاز الاخفش نيابة غير المتصرف. ينظر: الغرة المخفية ١/ ٣٠٢، ارتشاف الضرب ٢/ ١٩٠.
(١٢) في أ: استمعال، تحريف.
(١٣) وأجازه بعضهم مطلقاً، ينظر: شرح ابن الناظم ٢٣٤، همع الهوامع ٢/ ٢٧٠.

مالك[١]، والتحقيق أنه المجرور فقط[٢]، لأنه المفعول حقيقة والجار إنما جيء به لإيصال معنى الفعل إلى الاسم.

(الرابع: المصدر) المختص المتصرف[٣]، نحو ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي ٱلصُّورِ نَفْخَةٌ وَٰحِدَةٌ﴾ [الحاقة:١٣]، ونحو ﴿فَمَنْ عُفِيَ لَهُۥ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ﴾ [البقرة:١٧٨] أي عفو ما من جهة أخيه.

(ولا ينوب غير المفعول به) مما ذكر معه (مع وجوده) بل يتعين هو للنيابة لشدة شبهه بالفاعل في توقف الفعل عليه، فإن الضرب مثلاً كما أنه لا يمكن تعلقه بلا ضارب، كذلك لا يمكن تعلقه[٤] بلا مضروب، بخلاف سائر المفاعيل فإنها ليست بهذه الصفة [٤٦أ]، فإذا قلت ضرب زيد يوم الجمعة أمام الأمير ضرباً شديداً في داره تعين في[٥] هذا المثال زيد للنيابة ومع عدمه فالجميع سواء في جواز وقوعها من غير ترجيح لأحدها[٦] على الآخر. وينبغي كما قيل[٧] إن كل ما كان عناية المتكلم بذكره أشد هو أولى بالنيابة، وقد نقل عن سيبويه[٨] مثل هذا وإن وجد المفعول به، وأشار بقوله: (غالباً) إلى ما أجازه الكوفيون[٩] من نيابة غير المفعول به مع وجوده، واختاره ابن مالك[١٠] لورود السماع به كقراءة أبي جعفر[١١] ﴿لِيَجْزِيَ قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾

---

(١) ١٨٧١ ينظر: شرح الكافية الشافية ٢/ ٦٠٧، التسهيل ٧٧، شرح العمدة ١٨٣.

(٢) ينظر: ارتشاف الضرب ٢/ ١٩٢، أوضح المسالك ١/ ٣٧٣، شرح الأشموني ٢/ ٢٢٣.

(٣) ينظر: أوضح المسالك ١/ ٣٧٤، شرح ابن عقيل ١/ ٥٠٧.

(٤) في ب: تعقله، تحريف.

(٥) في: ساقطة من جـ.

(٦) في أ جـ: لإحدهما، تحريف.

(٧) ينظر: ارتشاف الضرب ٢/ ١٩٤.

(٨) ينظر: الكتاب ١/ ١١٧.

(٩) والأخفش. ينظر: معاني القرآن ٢/ ٢١٠، شرح الكافية الشافية ٢/ ٦٠٩، ارتشاف الضرب ٢/ ١٩٤.

(١٠) ينظر: التسهيل ٧٧، شرح الكافية الشافية ٢/ ٦٠٩.

(١١) هو أبو جعفر يزيد بن القعقاع المدني، أحد القراء العشر، ت١٣٠هـ، ينظر: معرفة القراء الكبار ١/ ٥٨، غاية النهاية ٢/ ٣٨٢

[الجاثية: ١٤] ، وقول الشاعر:

٣٠- أُتِيحَ لي مِنَ العِدَا نَذِيراً بِهِ وُقِيتُ[(١)] الشرَّ مُستَطِيرَا[(٢)].

وأجيب بأن القراءة شاذة، والبيت ضرورة، وباحتمال أن النائب في الآية ضمير مستتر في الفعل عائد إلى الغفران المفهوم من قوله تعالى ﴿يَغْفِرُواْ﴾ [الجاثية: ١٤] أي ليجزى الغفران قوماً، فلا أقيم إلا المفعول به غايته أنه[(٣)] المفعول الثاني وهو جائز.

(وإذا كان الفعل) المبني للمفعول (متعدياً لاثنين) أصلهما المبتدأ[(٤)] والخبر تعين نيابة الأول على الأصح[(٥)] ونصب الثاني نحو ظن زيد قائماً، ولا يجوز ظن زيداً قائم، أو ليس أصلهما[(٦)] ذلك[(٧)] (جعل أحدهما نائباً عن الفاعل) وإن كان نيابة الأول أولى[(٨)] (وينصب الثاني) أي[(٩)] الآخر وجوباً لفظاً، إن لم يكن جاراً ومجروراً (نحو أعطي زيد درهماً) وأعطي زيداً درهم، وإن يكنه[(١٠)] فهو منصوب المحل، وعلة ذلك ان الفاعل لا يكون إلا واحداً فكذلك نائبه، وقد تقدم أن الثاني من باب أعطيت تمنع[(١١)] ١٨٩٥ إقامته إن أوقع[(١٢)] ١٨٩٦في لبس.

---

(١) في ب: أوفيت، تحريف.

(٢) قاله يزيد بن القعقاع، وهو من الرجز، شرح الشذور ١٦٣.

(٣) في أ: ان.

(٤) في أ: مبتدأ.

(٥) خلافاً لابن عصفور وابن هشام الخضراوي. ينظر: شرح جمل الزجاجي ١/ ٥٤٤، ارتشاف الضرب ٢/ ١٨٧.

(٦) في ب: أصلها، تحريف.

(٧) في أ: كذلك.

(٨) في أ جـ: نيابة عن الاول.

(٩) أي: ساقطة من ب.

(١٠) في حاشية ب: «أي إن يكن جاراً ومجروراً».

(١١) ١٨٩٥ في أ: يمنع.

(١٢) ١٨٩٦ في أ: وقع، تحريف.

المبتدأ والخبر

(باب المبتدأ والخبر) وهما النوع[١] الثالث والرابع من المرفوعات، (المبتدأ هو الاسم) الصريح او المؤول[٢] به (المرفوع) لفظاً أو تقديراً أو محلاً (العاري) أي المجرد (عن) شيء من (العوامل اللفظية) الناسخة للابتداء و[٣] غيرها حقيقة أو حكماً[٤]، فخرجت الأسماء التي لم تركب، لأنها وإن تجردت عن العوامل اللفظية غير مرفوعة، اذ لا إسناد[٥] فيها والمرفوع [٤٦ب] بناسخ أو غيره لعدم تجرده، ودخل نحو حسبك في[٦] بحسبك درهم لأن الحرف الزائد في حكم العدم، وشمل التعريف نوعي المبتدأ أعني ما له خبر نحو[٧] زيد قائم، وما له مرفوع اغنى عن الخبر، نحو أقائم زيد لصدق التعريف على كل منهما.

واحترز باللفظية عن العامل المعنوي وهو الابتداء الذي هو تجرد الاسم للإسناد، فإن الصحيح أنه العامل في المبتدأ[٨]، ومراد المؤلف كغيره بالعاري الاسم الذي لم يوجد فيه عامل[٩] لفظي، فاندفع ما قيل أن المبتدأ لم يكن له عامل لفظي حتى يقال أنه ما عرى أو تجرد من عامل لفظي، وفي كلام المؤلف هنا وفيما قبله استعمال الحكم قيداً في التعريف.

(وهو قسمان:) بالاستقراء (ظاهر ومضمر) منفصل، وتقدم بيان المراد بكل

---

(١) في ب جـ: النوعان.
(٢) في ب: المؤل، تحريف.
(٣) في ب: أو.
(٤) ينظر: شرح الحدود النحوية ٩٥.
(٥) في ب: أو لإسناد، تحريف.
(٦) بحسبك في: ساقطة من ب.
(٧) في أ: بنحو.
(٨) وفاقاً لجمهور البصريين. ينظر: الكتاب ٢٧٨/١، المقتضب ١٥٦/٤، شرح جمل الزجاجي ٣٥٦/١.
(٩) في أ: فاعل، تحريف.

منهما. (فالمضمر) اثنا عشر ضميراً منفصلاً، اثنان للمتكلم، وخمسة للمخاطب، وخمسة للغائب وهي: (أنا) للمتكلم وحده مذكراً أو مؤنثاً، (وأخواته التي تقدمت في فصل[١] المضمر)، وهي نحن لمثناه وجمعه، وأنتَ للمذكر المخاطب، وأنتِ للمؤنثة المخاطبة، وأنتما للمثنى المخاطب، وأنتم لجمع المذكر المخاطب، وأنتن لجمع المؤنث المخاطب، وهو للمذكر الغائب، وهي للمؤنثة الغائبة، وهما للمثنى الغائب مطلقاً، وهم لجمع المذكر الغائب، وهن لجمع المؤنث الغائب.

(و) المبتدأ (الظاهر قسمان) لا ثالث لهما (مبتدأ) مسند إليه (له خبر) مذكور أو محذوف، وهو الأكثر في كلامهم، (ومبتدأ) مسند لا خبر له، بل (له مرفوع) فاعلاً كان أو نائبه (سد مسد الخبر) أي استغنى به[٢] عن ذكر الخبر لا بمعنى أن الخبر حذف فسد هذا مسده، وشرط هذا المرفوع أن يكون اسماً ظاهراً أو ضميراً منفصلاً، (فالأول) الذي له خبر (نحو) الله ومحمد في (الله ربنا و ﴿ مُحمدٌ رَسُولَ اللهِ ﴾، ومنه نحو ﴿ وَأَن تَصُومُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ ﴾ [البقرة: ١٨٤] . (والثاني) الذي لا خبر له (هو) الوصف الرافع المكتفي[٣] به، ومنه (اسم الفاعل واسم المفعول اذا تقدم عليهما نفي) بحرف أو فعل[٤] أو اسم[٥]، (أو استفهام) بحرف أو اسم، مثال اسم الفاعل المصحوب بالاستفهام (نحو أقائم [٤٧أ] الزيدان) ﴿ أَرَاغِبٌ أَنتَ ﴾ [مريم: ٤٦]، (و) بالنفي نحو (ما قائم الزيدان) أو أنتما، (و) مثال اسم المفعول المصحوب بالاستفهام (نحو هل مضروب العمران) أو أنتما، وبالنفي ما مضروب العمران أو أنتم. وإنما استغنى بهذا[٦] الوصف عن الخبر لأنه في معنى الفعل بدليل أنه لا يصغر ولا يوصف، والفعل لا يخبر عنه فكذا ما في معناه، ولو كان مرفوع الوصف غير

---

(١) في أ: الفصل.

(٢) به: ساقطة من ب.

(٣) في أ: المكتف، تحريف.

(٤) في حاشية جـ: «نحو ليس قائم العمران».

(٥) في حاشية جـ: «نحو متى ذاهب ابناك».

(٦) في ب جـ: هذا.

مكتفٍ[١] به، نحو أقائم أبواه زيد، أو كان الوصف رافعاً لضمير غير منفصل، نحو أقائمون[٢] الزيدون، أو لم يتقدمه[٣] استفهام أو نفي لم يكن مبتدأ.

[ولما فرغ من تعريف المبتدأ وتنوعه أخذ يذكر ما هو كالشرط فيه فقال:

(ولا يكون) المبتدأ الذي][٤] هومسند إليه (نكرة)، لأن الغرض من الإخبار الإفادة وهي منتفية إذا كان المبتدأ نكرة (إلاّ) إذا تخصصت تلك النكرة بوجه من وجوه التخصيص فتقرب من المعرفة، ويحصل التخصيص في الغالب (بمسوغ) للابتداء، (والمسوغات) له (كثيرة) أنهاها بعضهم إلى نيف وثلاثين[٥] :

(و[٦] منها أن يتقدم على النكرة نفي أو استفهام) فيجوز الابتداء بها، فالنفي (نحو ما رجل قائم) لأن النكرة اذا وقعت في حيز النفي أفادت العموم[٧] فتعينت وتخصصت بذلك الشمول، إذ لا تعدد في جميع الإفراد، بل المجموع أمر واحد، وكذا كل نكرة في الإثبات قصد بها[٨] العموم نحو «تَمْرَةٌ خَيرٌ مِنْ جَرَادَةٍ»[٩] ، (و) الاستفهام نحو

(١) في أ: مكتفي، تحريف.

(٢) في ب: أ قائمان، تحريف.

(٣) في ب: يتقدم.

(٤) ما بين المعقوفين ساقط من ب.

(٥) قال ابن هشام في شرح القطر ١٤٠: «وقد ذكر بعض النحاة لتسويغ الابتداء بالنكرة صوراً وأنهاها بعض المتأخرين إلى اثنين وثلاثين موضعا، وذكر بعضهم أنها كلها ترجع للخصوص والعموم فليتأمل ذلك»، وقال في المغني ٢/ ٦٠٨-٦٠٩: «مسوغات الابتداء بالنكرة: لم يعول المتقدمون في ضابط ذلك إلا على حصول الفائدة، ورأى المتأخرون أنه ليس كل أحد يهتدي إلى مواطن الفائدة فتتبعوها فمن مقل مخل ومن مكثر مورد ما لا يصلح أو معدد لأمور متداخلة والذي يظهر لي أنها منحصرة في عشرة أمور...».

(٦) و: ساقطة من ب.

(٧) في حاشية أ: «الإفراد وشمولها».

(٨) في ب: به.

(٩) في الموطأ ٢/ ٢٧٠: «أن رجلاً جاء إلى عمر بن الخطاب فسأله عن جرادات قتلها وهو محرم، فقال عمر لكعب: تعال حتى نحكم، فقال كعب: درهم. فقال عمر لكعب: إنك لتجد الدراهم، لتمرة خير من جرادة». ينظر: تنوير الحوالك ١/ ٣٦٥.

(هل رجل جالس، وقوله) تعالى ﴿أَءِلَٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِ﴾ [النمل: ٦٠] .

ومنها أن تكون) النكرة (موصوفة) بصفة مذكورة نحو ﴿وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ﴾ [البقرة: ٢٢١] فإن العبد يتناول المؤمن والكافر، فلما وصف بالمؤمن تخصص وقرب من المعرفة فجعل مبتدأ وخير خبره، أو محذوفة، نحو السمن منوان بدرهم، [فالسمن مبتدأ أول][(١)] ومنوان مبتدأ ثانٍ[(٢)] وتخصص بصفة محذوفة، أي السمن منوان منه بدرهم، ومنه على أحد التقديرين «شَرٌّ أَهَرَّ ذا نَابٍ»[(٣)] أي عظيم، وفي معنى وصفها تصغيرها، نحو[(٤)] رجيل عندك لأنه بمعنى رجل حقير عندك.

(ومنها أن تكون [٤٧ب] مضافة) إلى نكرة أو معرفة والمضاف لا[(٥)] يتعرف بالإضافة (نحو «خَمسُ صَلَوَاتٍ كَتَبَهُنَّ اللهُ»[(٦)])، ومثلك[(٧)] لا يبخل وغيري لا يجود[(٨)]، فخمس مبتدأ وهو نكرة لتخصيصه بالإضافة، وجملة كتبهن الله خبره.

(ومنها أن يكون الخبر ظرفاً) مختصاً[(٩)] بإضافته إلى اسم يصح الإخبار عنه، (أو جاراً ومجروراً) كذلك حال كونهما (مقدمين على النكرة نحو عندك رجل، وفي الدار امرأة)، فرجل مبتدأ، وكذا امرأة وما قبلهما هو الخبر، وإنما ساغ الابتداء بهما لتخصيصهما بتقديم الخبر المذكور، لأنه إذا قيل في الدار عُلِم أن ما يذكر بعد

---

(١) ما بين المعقوفين سلقط من ب جـ.

(٢) في ب: ثاني، تحريف.

(٣) هذا مثل يضرب في ظهور أمارات الشر ومخايله. الكتاب ١/ ١٦٦، مجمع الأمثال ٢/ ١٧٢.

(٤) في جـ: ونحو.

(٥) لا: ساقطة من أ.

(٦) مسند الإمام أحمد ٥/ ٣١٩، سنن أبي داود ٢/ ٦٣، سنن النسائي ١/ ٢٣٠.

(٧) في جـ: وفمثلك، تحريف.

(٨) في أ: يجودي، تحريف.

(٩) في أ: بالإضافة.

موصوف بصحة[١] استقراره في الدار، فهو[٢] بقوة[٣] التخصيص بالصفة، فلو كان الخبر غير ظرف أو ظرفاً عارياً عن الاختصاص المذكور نحو عند رجل مال، أو غير[٤] مقدم لم يصح الابتداء بالنكرة اشتراطه هنا كغيره في الخبر التقديم يقتضي أن له مدخلاً في التسويغ، وجزم في المغني أن[٥] التقديم إنما هو لرفع إلباس الخبر بالصفة، ومن الإخبار بالظرف المتقدم، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ﴾ [ق: ٣٥]، وبالجار والمجرور المقدم، نحو ﴿وَعَلَىٰٓ أَبْصَٰرِهِمْ غِشَٰوَةٌ﴾ [البقرة: ٧]، وذهب[٦] بعضهم[٧] إلى أن مدار صحة وقوع المبتدأ نكرة على حصول الفائدة لا على المسوغات التي ذكرت إذ لا تخلو عن تكلف وضعف، وهو ظاهر عبارة الألفية[٨]، فإذا حصلت الفائدة فأخبر عن أي نكرة شئت، فعليه يصح رجل على الباب وكوكب انقض الساعة إذا كان المخاطب لا يعرف ذلك. (وقد يكون المبتدأ مصدراً مؤولاً من أنْ والفعل) وإن كان غير اسم في الصورة الظاهرة، نحو ﴿وَأَن تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٤] فأن تصوموا مبتدأ لأن تأويله (أي صومكم، خير لكم) خبره.

(والخبر هو الجزء الذي تتم به الفائدة) مفرداً كان أو جملة أو ظرفاً أو جاراً ومجروراً (مع مبتدأ) غير الوصف المستغني عن الخبر[٩]، فخرج عن أن يكون خبراً مرفوع الفعل من الفاعل أو نائبه، لأنه ليس متماً للفائدة مع مبتدأ بل مع

---

(١) في حاشية ب: «بصفة».

(٢) في ب: وهو.

(٣) في ب جـ: في قوة.

(٤) في جـ: غيره، تحريف.

(٥) في أ: بان.

(٦) في أ: فذهب.

(٧) قال الأشموني ١/٢٦٨: «ولم يشترط سيبويه والمتقدمون لجواز الابتداء بالنكرة إلا حصول الفائدة». ينظر: الكتاب ١/٢٢، شرح الكافية الشافية ١/٣٦٣، مغني اللبيب ٢/٦٠٨.

(٨) ينظر: الألفية ٣٢٥، حيث قال ابن مالك: ولا يجوز الابتـداء بالنكرة ما لم تفـد كعند زيـد نمره
وهل فتى فيكم؟ فما خل لنا ورجـل من الكـرام عندنا

(٩) ينظر: شرح الحدود النحوية ٩٧.

فعل[١] ومرفوع الوصف المذكور بالقيد الذي زدته، لأنه وإن تمت به الفائدة مع [٤٨أ] مبتدأ، لكن هذا المبتدأ هو الوصف المذكور، وبه صار الحد مانعاً، وقد مَرّ أَنّ هذا الوصف لا خبر له، وهذا التعريف ذكره ابن هشام في توضيحه[٢]، وهو غير جامع لعدم شموله، نحو قائم مِنَ نحو زيد قائم أبوه، إذ[٣] لا يصدق عليه أنه جزء تمت به الفائدة مع مبتدئه الذي هو أبوه لاشتماله على ضمير الغائب.

(وهو قسمان) كالمبتدأ (مفرد)، وهو هنا في مقابلة الجملة وشبهها، إذ المفرد[٤] له إطلاقات أربعة كما بينت ذلك في الحدود وشرحها[٥]، (وغير مفرد) من الجملة وشبهها. (فالمفرد) تجب مطابقته للمبتدأ حيث أمكن إفراداً وتثنية وجمعاً وتذكيراً[٦] وتأنيثاً، (نحو زيد قائم) وهند قائمة (والزيدان قائمان) والهندان قائمتان (والزيدون قائمون) والهندات قائمات، (وزيد أخوك) وهند أختك. وإذا اجتمع مذكر ومؤنث غلب المذكر على المؤنث، فيقال هند وزيد قائمان، ولا يقال قائمتان، ثم المفرد إن كان جامداً فلا يتحمل ضمير المبتدأ إلا أن أَوِّل بمشتق نحو: زيد أسد بمعنى شجاع، وإن كان مشتقاً تحمل ضميره ما لم يرفع الظاهر، نحو: زيد قائم أبوه أو قائم أنت إليه، ويجب إبراز الضمير إذا جرى الوصف على من هو له عند خوف اللبس نحو زيد عمرو ضاربه هو.

(وغير المفرد) ثلاثة أشياء: (إما جملة) ذات رابط يربطها بالمبتدأ ما لم تكن عينه، وإلا كانت أجنبية عنه. (اسمية) إن صدرت باسم (نحو زيد جاريته ذاهبة)، فزيد مبتدأ

---

(١) في ب: الفعل.
(٢) ينظر: أوضح المسالك ١/ ١٣٧.
(٣) إذ: ساقطة من أ.
(٤) في أ: فالمفرد.
(٥) ينظر: شرح الحدود النحوية ٩٧.
(٦) في جـ: تذكراً، تحريف.

أول، وجاريته مبتدأ ثان[١]، وذاهبة خبر المبتدأ[٢] الثاني، والثاني وخبره جملة اسمية في محل رفع على انها خبر المبتدأ الأول. والرابط بين المبتدأ وخبره الهاء من جاريته. وهذا مثال اجتمع فيه جملتان صغرى وكبرى، (و) مثله نحو قوله تعالى ﴿وَلِبَاسُ ٱلتَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ﴾ [الأعراف: ٢٦]، إذا قدر ذلك مبتدأ ثانٍ[٣]، فلباس مبتدأ، والتقوى مضاف اليه، وذلك مبتدأ ثانٍ[٤]، وخير خبره، والجملة الاسمية خبر المبتدأ الأول، والرابط [٤٨ب] اسم الإشارة، ونحو ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١]، إذا قدر هو ضمير الشأن، فهو مبتدأ والاسم الكريم[٥] مبتدأ ثان، وأحد خبره، والجملة خبر المبتدأ الأول، ولا رابط فيها اكتفاءً بالربط المعنوي. إذ مفهومها هو المراد بالمبتدأ، ومثل ذلك قوله: «هجيرا أبي بكر لا إلهَ إلاّ الله»[٦].

(وأما جملة فعلية) إن صدرت بفعل (نحو زيد قام أبوه)، فقام أبوه جملة فعلية خبر المبتدأ الذي هو زيد، والرابط بينهما هو الهاء من أبوه، والمثال مركب من صغرى وكبرى أيضاً، (و) مثله نحو قوله تعالى ﴿وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَآءُ﴾ [القصص: ٦٨]، فَربُّك مبتدأ، وجملة يخلق ما يشاء خبره، والرابط الضمير[٧] المستتر في يخلق، وكذا جملة يقبض، ويبسط، ويتوفى الأنفس، من قوله تعالى ﴿وَٱللَّهُ يَقْبِضُ وَيَبْصُۜطُ﴾ [البقرة: ٢٤٥]، ومن[٨] قوله تعالى[٩] ﴿يَتَوَفَّى ٱلْأَنفُسَ﴾ [الزمر: ٤٢]، ولم يذكر

---

(١) في جميع النسخ: ثاني، تحريف.
(٢) في أ: مبتدأ.
(٣) في أ ب: ثاني، تحريف.
(٤) في جميع النسخ: ثاني، تحريف.
(٥) في ب جـ: الله.
(٦) الفائق في غريب الحديث ٣/ ١٩٥. في حاشية ب: «الهجير ـ بكسر الهاء والجيم المشددة ـ بمعنى الدأب والعادة والديدنة، والمعنى أن دأب وعادة أبي بكر رضي الله عنه لا اله الا الله فجملة لا اله الا الله خبر المبتدأ الذي هو هجير، ولا تحتاج إلى رابط لأنها عينها في المعنى».
(٧) الضمير: ساقطة من جـ.
(٨) من: ساقطة من ب.
(٩) تعالى: ساقطة من ب جـ.

الجملة الشرطية لرجوعها إليها[١] .

وقد أفهم كلامه أنه لا يشترط في الجملة أن تكون خبرية كما في الصلة والصفة، فيصح وقوع الخبر جملة طلبية، نحو زيد اضربه ولا تضربه، خلافاً لمن منع ذلك[٢]، نظراً إلى أن الخبر ما احتمل الصدق والكذب، قال ابن هشام[٣] وغيره[٤]: وهو وهم منشؤه اشتباه الخبر مقابل الإنشاء، فالخبر[٥] قسيم المبتدأ لاتفاقهم على أن هذا أصله الإفراد واحتمال الصدق والكذب من صفات الكلام، وعلى جواز نحو أين زيد أم كيف عمرو؟، مما لا يحتمل الصدق والكذب.

(وأما شبه الجملة) في حصول الفائدة (فهو[٦] الظرف) الزماني والمكاني[٧] (والجار والمجرور) التامان، (فالظرف) المكاني التام يقع خبراً عن الذات (نحو زيد عندك)، وعن اسم المعنى، نحو العلم عندك، (و) الزماني[٨] التام يقع خبراً عن المعنى، نحو (السفر غداً)، ويمتنع[٩] وقوعه خبراً عن الذات، فلا يقال زيد اليوم كما سيأتي. (و) من الإخبار بالظروف (قوله تعالى ﴿وَٱلرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنكُمْ﴾ [الأنفال: ٤٢]، وأما الجار والمجرور) التام فهو (نحو زيد في الدار، وقوله ﴿ٱلْحَمْدُ

---

(١) في أ: إليهما، تحريف.

(٢) قال ابن هشام في مغني اللبيب ٢/ ٥٢٩-٥٣٠: «قال ثعلب: لا تقع جملة القسم خبراً... وأما كون الجملة - أعني جملة القسم - إنشائية، والجملة الواقعة خبراً لا بد من احتمالها للصدق والكذب، ولهذا منع قوم من الكوفيين - منهم ابن الانباري - أن يقال: زيد اضربه، وزيد هل جاءك؟».. ينظر: الكتاب ١/ ٦٩، ارتشاف الضرب ٢/ ٤٩

(٣) ينظر: مغني اللبيب ٢/ ٥٣١.

(٤) وغيره: ساقطة من أ جـ.

(٥) في ب جـ: بالخبر، تحريف.

(٦) في ب جـ: وهو.

(٧) في ب: الزمان والمكان، تحريف.

(٨) في ب: الزمان، تحريف.

(٩) في أ: فيمتنع.

لِلَّهِ﴾ [الفاتحة: ١]، فلو[1] كان الظرف او الجار والمجرور غير تامين لم يقعا خبراً، فلا يجوز زيد أمس، ولا زيد بك لعدم حصول الفائدة.

(ويتعلق الظرف والجار [٤٩أ] والمجرور إذا وقعا خبراً بمحذوف وجوباً)، واختلف في ذلك المحذوف، فمنهم من قدره فعلاً نظراً إلى أن المقدر عامل في الظرف وفي محل الجار والمجرور وأصل العمل للفعل[2]، ومنهم من قدره اسماً نظراً إلى أن المقدر هو الخبر في الحقيقة، والأصل في الخبر الإفراد[3]، ورجحه ابن مالك[4]، وتبعه المؤلف، ولهذا قال: (تقديره كائن أو مستقر). قال بعض المتأخرين[5]: وهذا هو الحق إذ المفهوم من زيد عندك أنه مستقر لا استقر، وهو علامة الحقيقة، فإن أريد المجاز وهو استقراره في الماضي قدر استقر لا مستقر. وقد قال السعد التفتازاني[6]: الإنصاف أن المفهوم في نحو زيد في الدار أنه ثابت فيها أو مستقر لا ثبت أو استقر انتهى. وإذا قدر كائن فهو من كان التامة، والظرف بالنسبة إليه لغو وإلاّ لَزِمَ التسلسل، ويسمى[7] هذا الظرف ظرفاً مستقراً - بفتح القاف - لاستقرار الضمير فيه بعد حذف عامله، وقيل لتعلقه بالاستقرار[8]، ولا يجوز تقدير المتعلق المحذوف كوناً خاصاً كقائم وجالس إلا لدليل، وحينئذ يكون الحذف جائزاً لا واجباً.

---

(١) في أ: ولو.

(٢) وفاقاً للكوفيين. ينظر: الإيضاح في شرح المفصل ١/ ١٨٨، شرح الكافية الشافية ١/ ٣٥٠، ارتشاف الضرب ٢/ ٥٤.

(٣) وفاقاً للأخفش والبصريين. ينظر: الكتاب ١/ ٢٧، شرح الكافية للرضي ١/ ٩٣، شرح التصريح ١/ ١٦٦.

(٤) ينظر: التسهيل ٤٩، شرح الكافية الشافية ١/ ٣٤٩.

(٥) ينظر: ارتشاف الضرب: ٢/ ٥٤.

(٦) هو سعد الدين مسعود بن عمر بن عبد الله التفتازاني، ت٧٩١هـ. ينظر: بغية الوعاة ٢/ ٢٨٥، شذرات الذهب ٦ / ٣١٩. ينظر رأيه في المطول على التلخيص ١٨٣.

(٧) في أ: سمي.

(٨) ينظر: تحفة الغريب ٢/ ١٥٩.

فاشتراط النحويين الكون[١] المطلق إنما هو لوجوب الحذف لا لجوازه كما في المغني[٢] .

(ولا يخبر بظرف الزمان عن الذات فلا يقال زيد اليوم) ولا عمرو غداً لعدم الفائدة، فإن كانت الذات عامة[٣] واسم الزمان خاصاً، نحو نحن في شهر رمضان، أو[٤] في زمان طيب جاز لحصولها بتخصص الزمان، ولك[٥] أن تقول إذا كان المصحح لوقوع اسم الزمان خبراً عن الذات هو التخصيص، فلا فرق بين أن يكون المبتدأ عاماً أو خاصاً كما في نحو زيد في يوم طيب أو يوم شاتٍ، (وإنما يخبر به) أي ظرف الزمان (عن المعاني) إذا كان الحدث غير مستقر (نحو الصوم اليوم والسفر غداً) وإلا فلا، لعدم حصول الفائدة نحو طلوع الشمس يوم الجمعة.

(و) أما (قولهم: الليلة[٦]الهلال[٧]) بنصب الليلة و «اليوم خمر»[٨]، ونحو ذلك مما ظاهره أنه أخبر فيه بظرف الزمان عن الذات فهو (مؤول) بتقدير مضاف إلى اسم الذات أي رؤية [٤٩ب] الهلال وشرب الخمر ليكون معنى[٩]، وقيل[١٠] : لا حاجة إلى تقدير في مثال المتن لشبه[١١] الهلال اسم المعنى من جهة أنه يحدث في وقت دون آخر، وإن رفع لفظ الليلة كان التقدير: الليلة ليلة الهلال، ولا يصح

(١) في ب: للكون.

(٢) ينظر: مغني اللبيب ٢/ ٥٨٥.

(٣) في أ: علامة، تحريف.

(٤) في ب: و.

(٥) في جـ: وكذا.

(٦) في ب: اللية، تحريف.

(٧) ينظر: الكتاب ١/ ٤٠٨، المقتضب ٣/ ٢٧٤، ارتشاف الضرب ٢/ ١٥٥.

(٨) وتمامه «وغداً أمر»، هذا مثل قاله امرؤ القيس عند وصوله خبر مقتل أبيه، ديوانه ٥٨، مجمع الأمثال ٣/ ٥٢٦.

(٩) وفاقاً لجمهور البصريين، ينظر: الكتاب ١/ ٤٠٨، المقتضب ٣/ ٢٧٤، ارتشاف الضرب ٢/ ١٥٥.

(١٠) ينظر: شرح الكافية الشافية ١/ ٣٥١، شرح التصريح ١/ ١٦٨.

(١١) في أ: لشبهه، تحريف.

أن[١] ينصب[٢] لئلا يكون واقعاً في الزمان، والأصل أن يخبر عن المبتدأ الواحد بخبر واحد كما مر.

(ويجوز تعدد الخبر) المستقل بدون عطف على الأصح[٣]، مع كون المبتدأ واحداً لأن الخبر حكم، ولا يمتنع أن يحكم على الواحد بأحكام متعددة (نحو زيد كاتب شاعر، وقوله تعالى ﴿وَهُوَ الغَفُورُ الوَدُودُ * ذُو العَرْشِ المجِيدِ * فَعَّالٌ لِمَا يُرِيدُ﴾، فهو مبتدأ والبواقي[٤] أخباره، والمانع للتعدد يقدر مبتدأ لكل خبر، وهو خلاف الظاهر، ولك أن تقول إن العامل في الخبر هو المبتدأ على الصحيح[٥] فعلى هذا يلزم على القول بالتعدد عمل العامل[٦] الواحد رفعين بطريق الاستقلال، واللازم[٧] باطل، وأما ما لا يستقل بالخبرية نحو هذا حلو حامض فيجوز باتفاق[٨]، لأنه وإن تعددت صوره فهو في الحقيقة خبر واحد، لأن المعنى هذا مُزٌّ، ولهذا يمتنع فيه العطف، وأنْ يتوسط المبتدأ بينهما.

(والأصل في الخبر أن يكون مؤخراً عن المبتدأ) لأنه إنما يؤتى به لبيان حال المبتدأ والدال على حال الذات متأخر[٩] عنها طبعاً، لكنه قد يتقدم بل يجب لغرض كما أشار إلى ذلك بقوله[١٠]: (وقد يتقدم) الخبر (على المبتدأ) تقدماً (جوازا) أي جائزاً (نحو

---

(١) في ب: أنه.

(٢) في أ: نصب.

(٣) خلافاً لابن عصفور. ينظر: الإيضاح في شرح المفصل ١/٢٠٢، المقرب ٩٢.

(٤) في جـ: اليوم، تحريف.

(٥) وفاقاً للبصريين، وخلافاً للكوفين فعندهم أنهما ترافعا.
ينظر: الكتاب ١/٢٧٨، معاني القرآن ١/١٢، المقتضب ٢/٤٩، ارتشاف الضرب ٢/٢٨.

(٦) في أ: العالم، تحريف.

(٧) في ب: اللام، تحريف.

(٨) ينظر: الكتاب ١/٢٥٨، المقتضب ٤/٣٠٨، ارتشاف الضرب ٢/٦٥.

(٩) في أ: متوخاً، تحريف.

(١٠) بقوله: ساقطة من ب.

في الدار زيد)، فزيد مبتدأ، وفي الدار خبره، قدم عليه لغرض التخصيص، (و) تقدماً (وجوبا) أي واجباً (نحو أين زيد؟)، فزيد مبتدأ، وأين خبره مقدم وجوباً، لأن الخبر المفرد إذا[١] تضمن ما له صدر الكلام كالاستفهام وجب تقديمه، بخلاف ما إذا كان الخبر المتضمن لما ذكر جملة فلا يجب تقديمه، نحو زيد من أبوه؟، لأن تأخره[٢] لا يخرج[٣] عن[٤] الاستفهامية[٥] عما تستحقه من[٦] الصدارة[٧]، لأن الصدارة إنما تعتبر في الكلام الذي فيه ما له صدر الكلام لا في كل الكلام، (و) نحو(إنما عندك زيد)، قدم فيه الخبر وجوباً لغرض أن يكون المبتدأ [٥٠أ] محصوراً، (و) نحو (قوله تعالى ﴿أَمْ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَقْفَالُهَآ﴾ [محمد: ٢٤]، فأقفالها مبتدأ مؤخر، وعلى قلوب خبر مقدم وجوباً، لئلا يلزم عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة، (و) نحو (في الدار رجل) إنما[٨] وجب تقديمه إما لتصحيح[٩] وقوع[١٠] النكرة مبتدأ كما[١١] هو قضية كلامهم، أو لدفع إلباس الخبر بالصفة على ما في المغني[١٢]، فإن الخبر لو أخر لاحتمل أن يكون صفة للمبتدأ لكونه نكرة محضة فيبقى[١٣] المخاطب منتظراً للخبر.

(وقد يحذف كل من المبتدأ والخبر) حذفاً (جوازاً) على خلاف الأصل إذ الأصل

---

(١) في أ: إن.
(٢) في أ: تأخيره.
(٣) في أ: يستخرج.
(٤) في أ ب: من.
(٥) في أ: استفهامية، ب: الاستفهام.
(٦) من: ساقطة من جـ.
(٧) في ب جـ: الصدر.
(٨) انما: ساقطة من ب.
(٩) في أ: لأنه المصحح، جـ: وجب تقدمه أنه الصحيح.
(١٠) في أ جـ: لوقوع.
(١١) كما: ساقطة من ب.
(١٢) ينظر: مغني اللبيب ٢/ ٦١١.
(١٣) في أ: فبقي.

فيهما الثبوت، لكن جوزوا حذف أحدهما عند وجود قرينة تدل على ذلك المحذوف فمن حذف المبتدأ، نحو ﴿مَّنْ عَمِلَ صَٰلِحًا فَلِنَفْسِهِۦ وَمَنْ أَسَآءَ فَعَلَيْهَا﴾ [فصلت: ٤٦]، أي فعمله وإساءته، ومن حذف الخبر، نحو ﴿أُكُلُهَا دَآئِمٌ وَظِلُّهَا﴾ [الرعد: ٣٥]، أي كذلك، وقد اجتمع حذف كل منهما وبقاء الآخر فيما مثل به المؤلف، وهو ﴿سَلَامٌ قَوْمٌ مُّنكَرُونَ﴾، فسلام مبتدأ نكرة لكنه تخصص بالمتكلم فكأنه قال سلامي[١] ، أي سلام من قبلي، وخبره محذوف والتقدير (أي سلام عليكم)، وقوم خبر مبتدأ[٢] محذوف أي (أنتم قوم منكرون و) قد (يجب حذف) كل منهما، فيجب حذف المبتدأ في أربع مسائل ذكرتها في شرح القطر[٣]، وحذف (الخبر) في أربع مسائل أيضاً حيث وجد مع القرينة الدالة على حذفه لفظ[٤] يسد مسده[٥]:

الأولى: أن يسند إلى المبتدأ واقع (بعد لولا) الامتناعية الدالة على امتناع الشيء لوجود غيره، وإنما يجب إذا كان كوناً عاماً، نحو ﴿لَوْلَآ أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾ [سبأ: ٣١] فأنتم مبتدأ، وخبره محذوف أشار إلى تقديره بقوله: (أي لولا انتم موجودون)، وإنما حذف لوجود القرينة الدالة على حذفه، وهي كلمة لولا لدلالتها على الوجود، ووجب حذفه لقيام الجواب مقامه، فإن كان الخبر خاصاً، فإن دلت قرينةعلى حذفه جاز، نحو لولا أنصار زيد ما سلم، أي لولا أنصار زيد حموه، فدلالة المبتدأ على النصرة تدل على أن المحذوف شيء [٥٠ب] يدل على الحماية، فإن فقدت القرينة تعين ذكره، نحو لولا زيد سالمنا ما سلم، والظاهر أن الآية التي مثل بها المؤلف مما الخبر فيه كون خاص، وأن تقديره لولا أنتم صددتمونا بدليل ﴿أَنَحْنُ صَدَدْنَٰكُمْ﴾ [سبأ: ٣٢] ، نبّه على ذلك ابن هشام[٦] وغيره.

---

(١) في أ جـ: سلام.
(٢) في ب: لمبتدأ.
(٣) ينظر: مجيب الندا ١٥٣.
(٤) في أ: اللفظ.
(٥) ينظر: الكتاب ١/ ٢٧٩، شرح جمل الزجاجي ١/ ٣٥١، شرح التصريح ١/ ١٧٨.
(٦) ينظر: شرح اللمحة البدرية ١/ ٣٧٤، أوضح المسالك ١/ ١٥٦، شرح القطر ١٢٦، الجامع الصغير ٥١. =

(و) الثانية: أن يكون الخبر واقعاً (بعد القسم الصريح) بأنّ يكون المقسم به نصاً في اليمين قبل ذكر المقسم عليه نحو ﴿لَعَمرُكَ إنّهم﴾ [الحجر: ١٥]، وأيمن الله لأفعلن، فعمرك مبتدأ، وهو صريح في القسم، وخبره محذوف (أي لعمرك قسمي)، وإنما حذف لدلالة لعمرك عليه ووجب الحذف لقيام جواب القسم مقامه، فإن فقدت صراحة القسم لم يجب حذف الخبر، نحو عهد الله لأفعلنّ.

(و) الثالثة: أن يكون الخبر واقعاً (بعد واو) هي نصٌّ في (المعية) أي[١] صريحة في المصاحبة (نحو كل صانع وما صنع)، فكل صانع مبتدأ، وما صنع معطوف عليه، والخبر محذوف يقدر بعد المعطوف (أي مقرونان)، وإنما حذف مقرونان[٢] لدلالة واو المعية على المقارنة. ووجب لقيام المعطوف مقامه، واستشكل بأنه من تتمة المبتدأ، فكيف يسد عن الخبر وينوب عنه؟ وليس لك أن تقول أن التقدير إن كل رجل مقترن بصنعته وصنعته مقرونة[٣] به[٤]، ويكون الكلام على هذا جملتين، لأنه يجدي[٥] لك نفعاً في وجوب حذف خبر المعطوف وهو وصنعته، لعدم سد شيء مسده، قال الرضي[٦]: «والظاهر أن حذف الخبر في مثله غالب لا واجب».

(و) الرابعة: أن يكون واقعاً (قبل الحال التي لا تصلح[٧] أن تكون خبراً) عن المبتدأ المذكور قبلها[٨]، وضابطها: أن يكون المبتدأ مصدراً عاملاً في مفسر صاحب الحال أو مضافاً إلى المصدر المذكور أو إلى ما يؤول[٩] به (نحو ضربي زيداً قائماً)،

---

(١) في أ: أو.
(٢) في أ: مقروناً.
(٣) في حاشية أ: «خ مقترنة».
(٤) به: ساقطة من ب.
(٥) في أ: يجديك.
(٦) شرح الكافية للرضي ١/ ١٠٨.
(٧) في ب: تصح.
(٨) قبلها: ساقطة من ب جـ.
(٩) في جميع النسخ: يؤل، تحريف.

فضربي مبتدأ، وهو مصدر مضاف إلى فاعله،وزيداً مفعوله، وقائماً حال من ضمير المفعول المستتر في كان المحذوفة هي والخبر وما تعلق به، و[١] تقدير ذلك (أي) حاصل (إذا كان قائماً[٢]) أو إذ كان قائماً[٣]، فحذف الخبر وهو حاصل لدلالة ظرفه الذي [٥١أ] هو إذا كان وإذ كان عليه، وحذف الظرف لدلالة الحال عليه، لأن الحال يشابه ظرف الزمان، ألا ترى أن معنى جاءني زيد راكباً جاءني زيد زمان ركوبه، فالحال دالة[٤] على هذا الخبر بواسطة، ووجب لسد الحال مسده، وكان تامة بمعنى ثبت، ولا يتعين التقدير المذكور في المثال لجواز كون الحال فيه من ضمير الفاعل، ويكون التقدير إذا كنتُ أو إذ كنتُ فيكون كان مسندة إلى فاعل الضرب، كما أشار إلى ذلك الرضي[٥] وغيره، فلو صلحت الحال للإخبار بها عن المبتدأ لم يجب حذف الخبر نحو ضربي زيداً شديدٌ بل تعين رفع الحال أو الإتيان بخبر[٦] .

العوامل الداخلة على المبتدأ والخبر

(باب العوامل الداخلة على المبتدأ والخبر) وهي على ضربين: أفعال وحروف، (وتسمى) هذه العوامل (النواسخ) من غير قيد (و) تسمى أيضاً (نواسخ الابتداء)، لأنها تدخل على المبتدأ فترفع عنه حكمة أي عمل الابتداء فيه، أَخِذاً[٧] من النسخ، وهو لغة الرفع[٨]، وتصير هي عاملة فيه لأنها عاملة لفظية، واللفظي أقوى من المعنوي، و[٩] كما تنسخ حكم المبتدأ تنسخ حكم الخبر، (وهي) باعتبار العمل (ثلاثة أنواع)

---

(١) و: ساقطة من أ.

(٢) في حاشية ب: «إن أريد المستقبل».

(٣) في حاشية ب: «إن أريد الماضي».

(٤) في ب: دال.

(٥) ينظر: شرح الكافية للرضي ١/ ١٠٤.

(٦) في أ: بخبره.

(٧) في أ: أخذ.

(٨) ينظر: اللسان مادة «نسخ».

(٩) و: ساقطة من أ.

بالاستقراء[١] ، (الأول: ما يرفع المبتدأ) رفعاً غير الأول (وينصب الخبر)، وهذا صنفان: صنف من الأفعال، (وهي كان وأخواتها، و) صنف من الحروف، وهو (الحروف المشبهة بليس) الأولى الأحرف، (و) من الأول[٢] (أفعال[٣] المقاربة و) النوع (الثاني: ما ينصب المبتدأ ويرفع الخبر) غير الرفع الأول، (وهو إنّ وأخواتها، ولا التي لنفي الجنس) نصاً، وهذه أحرف باتفاق، (والثالث: ما ينصب المبتدأ والخبر جميعاً، وهو ظن وأخواتها)، وهذه أفعال باتفاق.

---

(١) في ب: باستقراء.
(٢) في ب: الأفعال، تحريف.
(٣) في أ: أفعال.

كان واخواتها

(فصل) في النوع الأول، وبدأ به لبقاء المبتدأ الذي هو العمدة على مثل إعرابه، (فأما كان واخواتها)، وهي[١] هنا ثلاثة عشر فعلاً (فأنها ترفع المبتدأ) ما لم يلزم التصدير ولا الابتدائية (تشبيهاً بالفاعل) أي بفاعل الفعل المتعدي [٥١ب] (ويسمى اسمها[٢]) حقيقة وفاعلاً مجازاً، (وتنصب الخبر) ما لم يكن جملة طلبية (تشبيها بالمفعول[٣]) في توقف الفعل عليه، (ويسمى خبرها) حقيقة ومفعولاً مجازاً، ودخولها على المبتدأ والخبر على خلاف القياس، ولأن الأصل في الأفعال أن تنسب[٤] معانيها إلى المفردات لا إلى الجمل، وإن ذلك للحروف إلاّ انهم اتسعوا في الكلام فاجروها مجرى الحروف، فادخلوها على المبتدأ والخبر على نسبة معانيها إلى مضمونهما، ومن ثم سماها الزجاجي[٥]حروفاً، (وهذه الأفعال) بالنظر إلى عملها هذا العمل المخصوص (على ثلاثة اقسام:

أحدها: ما يعمل هذا العمل) من رفع الاسم ونصب الخبر (من غير) اعتبار (شرط) فيه مما سيأتي، (وهو) ثمانية أفعال هي:

(كان) الدالة على ثبوت الخبر للاسم في الزمان الماضي، (وأمسى) الدالة على ثبوته له مساءً، (وأصبح) الدالة على[٦] ثبوته له[٧] صباحاً، (وأضحى) الدالة على ثبوته له[٨]

---

(١) في أ: وهو.
(٢) اسمها: ساقطة من أ.
(٣) تشبيهاً بالمفعول: ساقطة من جـ.
(٤) في أ: ينتسب.
(٥) ينظر: الجمل ٤١.
(٦) على: ساقطة من أ.
(٧) له: ساقطة من ب.
(٨) له: ساقطة من ب.

ضحاً، (وظل[١]) الدالة على ثبوته له نهاراً، (وبات) الدالة على ثبوته له ليلاً، (وصار) الدالة على انتقال الاسم من صفة إلى صفة، أو من حقيقة إلى حقيقة، (وليس) الدالة على نفي الخبر عن الاسم حالاً عن التجرد من القرينة، فهذه الثمانية تعمل من غير شرط أو غيره[٢]، تقدم نفي أو شبهه عليها، مثال كان (نحو:[٣] ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾ [النساء:٩٦] فكان[٤] فعل ماضٍ ناقص، والاسم الكريم اسمها، وغفوراً رحيماً خبرها، ومثال أمسى، نحو: أمسى زيد فقيهاً، وأصبح نحو قوله تعالى[٥]: ﴿فَأَصْبَحْتُم بِنِعْمَتِهِۦٓ إِخْوَٰنًا﴾ [آل عمران:١٠٣] وأضحى نحو: أضحى محمدٌ متعبداً[٦]، وبات نحو بات زيد معتكفاً، وصار نحو صار الطين خزفاً، وليس نحو ﴿لَيْسُوا۟ سَوَآءً﴾ [آل عمران:١١٣]، وظل نحو: ﴿ظَلَّ وَجْهُهُۥ مُسْوَدًّا﴾ [النحل:٥٨].

(و) القسم (الثاني: ما يعمل هذا العمل بشرط أن) يكون تالياً لنفي أو[٧] شبهه بأن (يتقدمه[٨] نفي أو نهي أو دعاء، وهو أربعة زال) ماضي يزال (وفتيء وبرح وانفك)، مثال زال نحو: لا[٩] زال جنابك محروساً [٥٢أ] ومثلها ما تصرف منها نحو: ﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ﴾ [هود:١١٨]، ومثال فتيء نحو[١٠]: ما فتيء العبد خاضعاً، ولا فتيء حكمك نافذاً، وبرح نحو: ما برح صباحك[١١] متبسماً، ولا برح ربعك مأنوساً، ومثلها ما تصرف منها نحو: ﴿لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَٰكِفِينَ﴾ [طه:٩١] ومثال انفك،

---

(١) في أ: ضل، تحريف.
(٢) أو غيره: ساقطة من ب جـ.
(٣) نحو: ساقطة من أ.
(٤) في ب: كان، جـ: وكان.
(٥) قوله تعالى: ساقطة من ب جـ.
(٦) في حاشية أ: «سعيدا».
(٧) في جـ: و.
(٨) في أ: تقدمه.
(٩) في أ: ما.
(١٠) في جـ: و.
(١١) في حاشية ب: «وجهك».

نحو ما انفك زيد مصلياً، ولا انفك بيتك عامراً، (و) من متصرفات[١] زال بعد النهي (قول الشاعر:

٣١- صَاحِ شَمِّر وَلا تَـزَلْ ذَاكِـرَ المـو تِ فَنِسيَانُـهُ ضَـلالٌ مُبِيـنُ)[٢].

صاح منادى مرخم على غير القياس[٣]، وشمر - بكسر الميم - فعل[٤] أمر، ولا حرف نهي، واسم تزل مستتر فيها وجوباً، وذاكر[٥] الموت خبرها، ومثالها بعد الدعاء، وقوله:

٣٢- ألا يَا أسلمي يا دَارَمَيّ عَلَى البِلا[٦] (وَلاَ زَالَ مُنهلاً بِجرعَائِكِ القَطْرُ)[٧].

فالقطر اسم زال مؤخر، ومنهلاً خبرها مقدم، وقيدنا زال بكونها ماضي يزال[٨] لإخراج ماضي يزول[٩]، وزال ماضي يزيل، فإنهما تامان الأول منهما قاصر بمعنى ذهب وانتقل، والثاني متعد لواحد بمعنى ماز يميز، وهذه الأربعة تفيد اتصاف الاسم بالخبر على سبيل الاستمرار مذ كان الاسم قابلاً للخبر، وسبب دلالتهما على هذا[١٠] الاستمرار أنها بمعنى النفي، [فإذا دخل عليها النفي][١١] صار معناها نفي النفي، ونفي النفي استمرار الثبوت، وإنما قام النهي والدعاء مقام النفي، لأن المطلوب بهما ترك

---

(١) في جـ: تصرفات.

(٢) لم أقف على قائله، وهو من الخفيف. أوضح المسالك ١/ ١٥٦، شرح الأشموني ١/ ٣٣١، همع الهوامع ٢/ ٦٢.

(٣) على غير القياس: ساقطة من ب جـ.

(٤) فعل: ساقطة من أ جـ.

(٥) في أ: ذكر، تحريف. ينظر: ارتشاف الضرب ٢/ ٨٠، شرح التصريح ١/ ١٨٥.

(٦) في أ: البلاء، تحريف.

(٧) قاله ذو الرمة، وهو من الطويل، ديوانه ٢٠٦.

(٨) في حاشية أ: «مصدره زيلاً».

(٩) في حاشية أ: «مصدره زوالاً».

(١٠) في أ: هذه.

(١١) ما بين المعقوفين ساقط من ب جـ.

الفعل، وتركه نفي.

(و) القسم (الثالث: ما يعمل هذا العمل بشرط أن تتقدمه ما المصدرية الظرفية وهو دام) خاصة (نحو) ﴿ وَأَوْصَٰنِي بِٱلصَّلَوٰةِ وَٱلزَّكَوٰةِ مَا دُمْتُ حَيًّا ﴾ [مريم: ٣١] ، وتصدق[١] ما دمت قادراً، (وسميت ما هذه مصدرية لأنها تقدر بالمصدر) المضاف إليه الزمان (وهو الدوام، وسميت ظرفية لنيابتها عن الظرف) المضاف (وهو المدة[٢])، وأصل ما دمت حيا مدة ما دمت حيا، فحذف المضاف، وهو المدة، وناب المضاف إليه، وهو ما وصلتها، عنها في الانتصاب على الظرفية، ولهذا افتقر[٣] الكلام إلى عامل في الظرف يتم به الجملة، وامتنع أن يقال ابتداءً ما دام زيد مقيماً، فلو فقدت ما نحو دام زيد صحيحاً [لا من مدة دوامه][٤] كان المنصوب بها حالاً لا خبراً [٢٥ب] وكذا إذا وجدت وكانت مصدرية لا ظرفية، نحو عجبت مما دام زيد صحيحاً، لأن المعنى عجبت من دوامه صحيحاً، لا من مدة دوامه، والظرفية تلزمها المصدرية، ولا يلزم من[٥] وجودهما وجود العمل المذكور، إذ لا يلزم من[٦] وجود الشروط[٧] وجود المشرط[٨] .

واعلم أن خبر هذه الأفعال كخبر المبتدأ يكون مفرداً وجملة ذات رابط يربطها بالاسم، وظرفاً وجاراً ومجروراً متعلقين[٩] بمحذوف وجوباً، ويجوز تعدده، والأصل فيه أن يتأخر عن الاسم والعامل، (ويجوز في خبر هذه الأفعال) كلها (أن يتوسط بينها

---

(١) في أ: تصدقت.
(٢) ينظر: الغرة المخفية ٢/ ٤٢١، شرح ابن الناظم ١٢٨.
(٣) في أ: أقتصر، تحريف.
(٤) ما بين المعقوفين ساقط من ب جـ.
(٥) من: ساقطة من ب.
(٦) من: ساقطة من جـ.
(٧) في جـ: المشرط.
(٨) في جـ: الشروط.
(٩) في ب: متعلق.

وبين اسمها) على خلاف الأصل لقوة عملها نظراً إلى كونها أفعالاً فجاز أن يتصرف في معمولها[١]، نحو ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الروم:٤٧]، فحقاً خبر كان، وقد توسط بينها وبين اسمها، وهو نصر المؤمنين، (و) مثله (قول الشاعر):-

٣٣- سَلِي إنْ جَهِلْتِ النّاسَ عَنّا وعنهُمُ (فَلَيسَ[٢] سَواءً عَالِمٌ وَجَهُولُ)[٣].

فسواء خبر ليس، وقد توسط بينها[٤] وبين اسمها، وهو عالم وما عطف عليه، وقد يكون التوسط واجباً، نحو ﴿مَّا كَانَ حُجَّتَهُمْ إِلَّآ أَن قَالُواْ﴾ [الجاثية: ٢٥] وممتنعاً نحو كان موسى صديقي، (ويجوز تقدم أخبارهن عليهن) بدليل جواز تقدم معمول الخبر، نحو ﴿وَأَنفُسَهُمْ كَانُواْ يَظْلِمُونَ﴾ [الأعراف:١٧٧]، وقوله:

٣٤- عَلى السنِ خَيراً لا يَزالُ يَزِيدُ[٥].

ولا فرق في ذلك بين ما شرط في عمله تقدم نفي أم لا، وقد يكون التقدم واجباً نحو كم كان مالك؟، (إلا) خبر (ليس) عند جمهور البصريين[٦] قياساً على عسى بجامع الجمود ولا حجة للمجيز[٧] في قوله تعالى ﴿ألا يَومَ يَأْتِيهِم لَيسَ مَصرُوفاً عنهم﴾ [هود:٨]، لجواز أن يكون يوم مبتدأ بني لإضافته إلى الفعل، أو منصوباً بفعل مقدر، (و) إلاّ خبر (دام) فإنه يمتنع[٨] تقدمه عليها مع ما باتفاق، لأن ما في صلة

(١) قال ابن هشام في شرح القطر ١٥٤: «وعن ابن درستوريه أنه منع تقديم خبر ليس».

(٢) في أ: وليس.

(٣) قاله السموأل بن عاديا، وهو من الطويل، ديوانه ١٦.

(٤) في أ: بينهما، تحريف.

(٥) وصدره «ورجِّ الفتى ما إن رأيته»، قاله المعلوط بن بدل القريعي، وهو من الطويل. الكتاب ٢/ ٣٠٦، شرح المفصل ٨/ ١٣٠، مغني اللبيب ١/ ٣٨، شرح التصريح ١/ ١٨٩، همع الهوامع ٢/ ١١٨.

(٦) خلافاً للكوفيين والمبرد وابن السراج. ينظر: الإنصاف ١/ ١٦٠، الأصول ١/ ٨٩، شرح الكافية للرضي ٢/ ٢٩٧.

(٧) هم سيبويه والفارسي وابن برهان والشلوبين، ونسب للجمهور. ينظر: الكتاب ١/ ٢١، الإيضاح العضدي ١/ ١٠١، شرح العمدة ٢٠٦.

(٨) في أ: يمنع.

المصدر لا يتقدم عليه وعلى دام وحدها على الأصح[١] ، لئلا يلزم الفصل بين الموصول[٢] الحرفي[٣] و[٤] صلته (كقولك: عالماً كان زيد) مثال[٥] تقدم[٦] الخبر على الناسخ، ومثاله[٧] قوله:

٣٥- أَعْلَمُـوا أَنّـي لكـم حَـافِظٌ شَـاهِـداً مَـا كنـت [٥٣أ] أَو غَـائِبـا[٨].

وإذا نفي الفعل الناسخ بما امتنع تقديم الخبر على ما دون الناسخ، لأن لها[٩] صدر الكلام، فيمتنع قائماً ما كان زيد[١٠] دون ما قائماً كان زيد[١١] ، (و) يثبت (لتصاريف هذه الأفعال) الناسخة (من المضارع والامر والمصدر واسم الفاعل ما) ثبت[١٢] (للماضي[١٣] من العمل) فيرفع المتصرف منها الاسم وينصب الخبر، مثال المضارع (نحو: ﴿حَتَّىٰ يَكُونُواْ مُؤْمِنِينَ﴾ [يونس:٩٩]، ومثال الأمر، نحو[١٤]: ﴿ ۞ قُلْ كُونُواْ حِجَارَةً﴾ [الإسراء: ٥٠]، والمصدر نحو: أعجبني كون زيد صديقك، واسم الفاعل

---

(١) قال ابن معط في ألفيته: (ولا يجوز أن تقدم الخبر على اسم ما دام وجاز في الآخر) ينظر: الغرة المخفية ٢/ ٤٢٢، التسهيل ٥٤، ارتشاف الضرب ٢/ ٨٧.

(٢) في ب: موصول.

(٣) في أ: الحرف، تحريف.

(٤) و: ساقطة من أ.

(٥) في أ: ومثاله.

(٦) في ب: لتقدم، جـ: التقدم.

(٧) في أ: مثله.

(٨) لم أقف على قائله، وهو من المديد، العقد الفريد ٥ / ٤٧٨، حاشية الدمنهوري ٤٤.

(٩) في أ: لنا، تحريف.

(١٠) زيد: ساقطة من جـ.

(١١) وفاقاً لجمهور البصريين والفراء، ينظر: شرح الكافية للرضي ٢/ ٢٩٧، ارتشاف الضرب ٨٧٢.

(١٢) في أ: يثبت.

(١٣) في ب: للمضاضي، تحريف.

(١٤) نحو: ساقطة من أ.

نحو: زيد كائن أخاك[١] ، وهـــي بالنسبة إلى التصرف وعدمه ثلاثة أقسام، قسم لا يتصرف بحال، وهو ليس باتفاق[٢] ، ودام عند أكثر المتأخرين[٣] ، وقسم: يتصرف تصرفاً ناقصاً يعني أنه لا يستعمل منه أمر ولا نهي[٤] ولا مصدر وهو زال وأخواتها الثلاثة، وقسم يتصرف تصرفاً تاماً وهو باقي الأفعال.

(وتستعمل هذه الأفعال تامة أي مستغنية) بمرفوعها (عن الخبر) فتدل على ثبوت الشيء في نفسه، وتكون مع مرفوعها كلاماً تاماً بخلاف ما إذا كانت ناقصة، وقيل[٥]: معنى تمامها دلالتها على الحدث[٦] والزمان، لأنها إذا استعملت ناقصة دلت على الزمان فقط، وهو ضعيف، وإذا استعملت تامة كانت بمعنى فعل لازم، فكان بمعنى حصل، نحو: ﴿وَإِنْ كَانَ ذُو عُسرَةٍ﴾ أي وإن حصل) وأمسى وأصبح يعني دخل في المساء وفي الصباح، نحو: ﴿فَسُبْحانَ اللهِ حِينَ تمسون وَحِينَ تصبحون﴾ أي: حين تدخلون في الصباح[٧] وحين تدخلون في المساء[٨])، هكذا[٩] بخط المؤلف، وأضحى بمعنى دخل في الضحى، وصار بمعنى انتقل، وظل بمعنى دام، وبرح بمعنى ذهب، وانفك بمعنى انفصل، ودام بمعنى بقي، وبات بمعنى عرس، (إلاّ زال) ماضي يزال (وفتيء وليس فإنها ملازمة للنقص) محتاجة إلى خبر يتم[١٠] به الكلام[١١] ، وذكر

---

(١) في ب: كائن زيد أخاك.

(٢) ينظر: الكتاب ١/ ٢١، ارتشاف الضرب ٢/ ٧٩، الجنى الداني ٤٥٩، مغني اللبيب ١/ ٣٨٧.

(٣) ينظر: الغرة المخفية ٢/ ٤٢١، ارتشاف الضرب ٢/ ٧٩.

(٤) ولا نهي: ساقطة من أ جـ.

(٥) وهو ظاهر مذهب سيبويه والفارسي وابن جني والجرجاني، ورجحه أبو حيان. ينظر: الكتاب ١/ ١٣٤، ارتشاف الضرب ٢/ ٧٥، شرح التصريح ١/ ١٩٠.

(٦) في ب جـ: الثبوت.

(٧) في ب: المساء.

(٨) في ب: الصباح.

(٩) في أ: هذا.

(١٠) في ب: تم.

(١١) خلافاً لابن مالك في فتيء. ينظر: التسهيل ٥٣، شرح الكافية للرضي ٢/ ٢٩٥، ارتشاف الضرب =

الفارسي[١] إن زال تستعمل تامة أيضاً.

(وتختص كان) عن أخواتها بأمور (بجواز[٢] زيادتها) لفظاً ومعنى أو لفظاً فقط (بشرط أن [٥٣ب] تكون بلفظ الماضي) للخفة[٣] ، (و) بشرط[٤] (أن تكون في حشو الكلام) بأن تقع بين شيئين متلازمين ليسا جاراً ومجروراً، كالمبتدأ وخبره والموصول وصلته نحو زيد كان قائم، و ﴿ كَيْفَ نُكَلِّمُ مَن كَانَ فِي ٱلْمَهْدِ صَبِيًّا ﴾ [مريم:٢٩] ، وزيادتها بين ما وفعل التعجب مطردة، (نحو: ما كان أحسن زيداً)، وقد أفهم كلامه أنها لا تزاد بلفظ المضارع ولا[٥] غيره، ولا في صدر الكلام وآخره، وإن[٦] غيرها من أخواتها لا تزاد[٧] .

(وتختص أيضاً بجواز حذفها مع اسمها وإبقاء خبرها) على حاله منصوباً لكثرة استعمالها، (وذلك) أي جواز الحذف كثير في كلامهم (بعد لو وإن الشرطيتين) وبعد غيرهما قليل[٨] ، (كقوله عليه الصلاة والسلام: «ٱلْتَمِسْ وَلَوْ خَاتِماً مِنْ حَدِيدٍ»[٩])، أي[١٠] ولو[١١] كان تلتمسه خاتماً من حديد، فحذفت كان واسمها، (وقولهم) أي: العرب، ولو قال وقوله لكان أولى، لأنه حديث، «(النَّاسُ مَجزِيُّونَ بِأَعْمَالِهِم إنْ خَيراً

= ٢/ ٧٨.

(١) ينظر: شرح جمل الزجاجي ١/ ٣٨٣، شرح الكافية الشافية ١/ ٣٨٦، ارتشاف الضرب ٢/ ٧٩.

(٢) في أ: بجوز، تحريف.

(٣) ٢١٤١ في أ: بالخفة.

(٤) ٢١٤٢ في أ: يشترط.

(٥) في ب جـ: أو.

(٦) ان: ساقطة من ب.

(٧) جوز أبو البقاء زيادتها، وجوز أبو علي والكوفيون زيادة أصبح وأمسى في التعجب. ينظر: التسهيل ٥٥، شرح الكافية الشافية ١/ ٢٩٤، ارتشاف الضرب ٢/ ٩٦.

(٨) ينظر: الكتاب ١/ ١٣٠، ارتشاف الضرب ٢/ ٩٦.

(٩) صحيح البخاري ٧/ ٣٤، صحيح مسلم ٢/ ١٠٤١، سنن الترمذي ٣/ ٤٢٢، سنن النسائي ٦ / ٩٢.

(١٠) اي: ساقطة من جـ.

(١١) في جـ: أو.

فَخَيرٌ وإنْ شَرّاً فَشرٌ»[١]) فحذفت كان مع اسمها أيضاً، والتقدير إن كان خيراً فجزاؤهم خير، وإن كان عملهم شراً فجزاؤهم شر، وهذا الذي ذكره من نصب الأول ورفع الثاني هو أرجح الأوجه في مثل هذا التركيب[٢]،ويجوز رفع الأول ونصب الثاني، ورفعهما، ونصبهما، وقد تحذف كان مع اسمها بعد غير إن ولو[٣]، كقوله:

٣٦-[٤] مَنْ لَدُ شَولاً فإلى إتلائها[٥]   أي من لد إن كانت شولاً.

(و) تختص أيضاً (بجواز حذف نون مضارعها المجزوم) بالسكون وصلاً (إن لم يليها ساكن ولا ضمير نصب) متصل بها[٦] نحو ﴿وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا﴾ [مريم: ٢٠] أصله ولم[٧] أكون فحذفت الضمة للجازم والواو لالتقاء[٨] الساكنين والنون للتخفيف، وعلى هذا قس، نحو ﴿وَلَا تَكُ فِي ضَيْقٍ﴾[٩] [النحل: ١٢٧] في النحل لا في النمل، (و) نحو ﴿وَإِن تَكُ حَسَنَةً﴾ [النساء: ٤٠]، فلا تحذف من المرفوع والمنصوب لتعاصيها على الحذف لقوتها[١٠] بالحركة، ولا من المجزوم بحذف النون أو بالسكون حال الوقف، ولا من نحو ﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [البينة: ١] لاتصالها[١١] بساكن

---

(١) لم أقف عليه فيما تيسر من كتب الحديث. ينظر: الكتاب ١/ ١٣٠، مجمع الأمثال ٣/ ٣٨٧، شواهد التوضيح والتصحيح ١٢٨.

(٢) ينظر: شرح الكافية الشافية ١/ ٤١٩، شرح الكافية للرضي ٢/ ٢٥٢، ارتشاف الضرب ٢/ ٩٨.

(٣) ينظر: الكتاب ١/ ١٣٤، ارتشاف الضرب ٢/ ٩٧.

(٤) لم أقف على قائله، وهو من الرجز. الكتاب ١/ ١٣٤، الأمالي الشجرية ١/ ٢٢٢، شرح المفصل ٤/ ١٠١، مغني اللبيب ٢/ ٥٥١، همع الهوامع ٢/ ١٠٥.

(٥) في أ: الائها، تحريف. في اللسان مادة (شول). الشول: النوق التي جف لبنها وارتفع ضرعها ولا يعود إليها اللبن إلا إذا لقحت لتحمل من جديد، الأتلاء: مصر اتلت الناقة إذا تبعها ابنها.

(٦) بها: ساقطة من أ.

(٧) ولم: ساقطة من ب جـ.

(٨) في أ: للتقاء، تحريف.

(٩) في سورة النمل ٧٠ (ولا تَحزَنْ علَيهم و لا تَكُنْ في ضَيقٍ مما يَمْكُرونَ).

(١٠) في حاشية جـ: «أي اعتضاد بها».

(١١) في أ: للتصالها، تحريف.

فكسرت لأجله فتعاصت على الحذف، ومن[١] أجازه [٥٤أ] نظر إلى عروض الحركة، ولا من[٢] نحو «إنْ يَكُنْهُ[٣] فَلَنْ تُسلَّطَ عَليهِ»[٤] لاتصالها بالضمير، والضمائر ترد الأشياء إلى أصولها.

(١) أجازه يونس. ينظر: التسهيل ٥٦، شرح الكافية الشافية ١/ ٤٢٣، ارتشاف الضرب ٢/ ١٠١.
(٢) من: ساقطة من ب.
(٣) في أ: يكن، تحريف.
(٤) صحيح البخاري ٢/ ١٩٧، صحيح مسلم ٤/ ٢٢٤٤، سنن الترمذي ٤/ ٥١٩.

الحروف المشبهه بليس

(فصل[١]) فيما ألحق بليس في العمل، (وأما الحروف المشبهة بليس) في النفي والجمود والدخول على الجملة الاسمية (فأربعة: ما ولا و... لاتَ) النافيات وأكثرها عملاً ما، و[٢] كان القياس فيها أن لا تعمل لعدم اختصاصها، ولما كان عمل كل منها على خلاف الأصل اشترط له شروط.

(أمّا مَا) النافية (فتعمل عمل ليس عند الحجازيين[٣] بشرط) اجتماع أمور[٤] أربعة، الأول: (أن لا تقترن) ما (بأن) الزائدة، (و) الثاني: أن (لا يقترن خبرها بإلاّ، و) الثالث: (أن[٥] لا يتقدم خبرها) ولو ظرفاً (على اسمها، و) الرابع: أن (لا) يتقدم (معمول خبرها على اسمها)، وهذا معلوم مما قبله[٦]، وإنما ذكره توطئة لقوله:

(إلا إذا كان) ذلك (المعمول ظرفاً أو جاراً ومجروراً) فإنه يجوز إعمالها مع تقدمه لما سيأتي، فهذه الأربعة متى وجدت جاز إعمالها في معرفة ونكرة. (فالمستوفية للشروط[٧] نحو ما زيد ذاهبا)، وقد ورد القرآن بإعمالها (كقوله تعالى: ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾[٨] [يوسف: ٣١] ﴿مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمْ﴾ [المجادلة: ٢]، ولم يقع في القرآن إعمال ما صريحاً في غير هاتين الآيتين، قاله ابن[٩]

---

(١) فصل: ساقطة من ب.
(٢) و: ساقطة من أ.
(٣) ينظر: الكتاب ١/ ٢٨، المقتضب ٤/ ١٨٨، الجنى الداني ٣٢٥، مغني اللبيب ١/ ٣٩٩.
(٤) أمور: ساقطة من أ.
(٥) أن: ساقطة من ب.
(٦) مما قبله: ساقطة من ب جـ.
(٧) في ب جـ: الشروط.
(٨) قال ابن هشام في شرح القطر ١٦٦: «وبنو تميم لا يعملون ما شيئا ولو استوفت الشروط الثلاثة فيقولون: ما زيد قائم، ويقرؤون (ما هذا بشر)».
(٩) في أ: بن، تحريف.

هشام(١) ، (فإن) انتفى(٢) الشرط الاول بأن (اقترنت) ما (بأنْ) الزائدة (بطل عملها) لضعف شبهها بليس لإيلائها ما لا يلي ليس، (نحو ما إن زيد قائم)(٣) ، وقوله:

٣٧- بَنِي غُدَانَةَ مَا إِنْ أَنْتُم ذَهَبٌ(٤) .

وروي ذهباً، وأوّل على إنّ إنْ نافية مؤكدة لما لا زائدة، وهذا يؤخذ منه أن تكرار ما لا يبطل عملها، وهو اختيار ابن مالك(٥)، ولم يتعرض له المؤلف، (وكذلك) يبطل عملها (إن) انتفى الشرط الثاني بأنْ (اقترن خبرها بإلاّ نحو ﴿ وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ ﴾ [آل عمران: ١٤٤]، لأن عملها إنما هو للنفي، وقد انتقض بإلا، وتسميته حينئذٍ خبرها مجازاً، بخلاف ما إذا انتقض بغير إلا نحو ما زيد غير قائم، (وكذلك) يبطل عملها (إن) انتفى الشرط الثالث بإن (تقدم خبرها على [٥٤ب] اسمها نحو ما قائم زيد)، وقولهم «مَا مُسِيءٌ مَنْ أَعتَبَ»(٦) شاذ(٧) ، (أو(٨)) انتفى(٩) ٢١٨٦ الرابع بأن (تقدم(١٠)معمول الخبر) على اسمها وليس (ظرفاً) أو جاراً ومجروراً (نحو ما طعامك زيد أكل) لضعفها في العمل فلا ينصرف في خبرها، ولا معمول خبرها بالتقدم، (فإن

---

(١) شرح الشذور ١٩٣، أوضح المسالك ١/ ١٩٥، مغني اللبيب ١/ ٣٩٩.

(٢) في ب: امتنع.

(٣) ينظر: ارتشاف الضرب ٢/ ١٠٥، الجنى الداني ٣٢٨، مغني اللبيب ١/ ٣٨.

(٤) وعجزه «ولاصريف ولكن أنتم الخزف»، لم أقف على قائله، وهو من البسيط.
مغني اللبيب ١/ ٣٨، أوضح المسالك ١/ ١٩٥، شرح الأشموني ١/ ٣٩٧، همع الهوامع ٢/ ١١٢.

(٥) في أ: بن ملك. ينظر: التسهيل ٥٦، شرح العمدة ٢١٣.

(٦) في ب: «ما مسيئاً من اعتذر»، الكتاب ١/ ٢٩، مجمع الأمثال ٣/ ٢٨٨.

(٧) شاذ: ساقطة من أ جـ. قال ابن هشام في شرح القطر ١٦٦ : «ولإعمالها عندهم ثلاثة شروط أن يتقدم إسمها على خبرها وأن لا تقترن بأن الزائدة ولا خبرها بإلا، فلهذا أهملت في قولهم: (ما مسيء من أعتب) لتقدم الخبر».

(٨) في جـ: و.

(٩) انتفى: ساقطة من جـ.

(١٠) في ب: تتقدم.

كان) معمول الخبر (ظرفاً) نحو (ما عندك زيد جالساً، أو جاراً ومجروراً نحو ما في الدار زيد جالساً لم يبطل عملها) لتوسعهم في الظرف والمجرور ما لم يتوسعوا[١] في غيرهما. وقضية هذه العلة جواز إعمال ما إذا تقدم الخبر، وهو ظرف أو جار ومجرور، وبه صرح بعضهم[٢]، وهو ظاهر قياساً على خبر إنَّ وأخواتها، وقيل: يمنع ذلك[٣]، وهو قضية كلام المؤلف كغيره. وأما تقدم[٤] المعمول على الخبر فجائز، (وبنو تميم لا يعملونها، وإن استوفت الشروط) المذكورة[٥]، قال شاعرهم:

٣٨ـ وَمهفهفِ الأَعطافِ قُلْتُ له انْتسِبْ فَأَجَابَ مَا قَتْلُ المحِبِّ حَرامُ[٦].

أي هو تميمي فاستغنى بوقوع الاسمين بعدها مرفوعين عن[٧] أن يصرح بنسبه، ويقول: أنا تميمي.

(وأما لا) النافية للوحدة أو للجنس ظاهراً، (فتعمل عمل ليس أيضاً[٨] عند الحجازيين فقط) أي دون التميميين[٩] (بالشرط المتقدمة في ما) النافية[١٠]، ما عدا الشرط الأول لأن لا تقترن بأنْ الزائدة. (وتزيد) لا على ما (بشرط آخر وهو أن يكون اسمها وخبرها نكرتين نحو لا رجل أفضل منك)، فلا تعمل في معرفة فلا يقال لا زيد قائماً[١١]، وأما قوله:

---

(١) في أ: يتوسع.

(٢) هو ابن عصفور، ينظر: المقرب ١١٢، شرح جمل الزجاجي ١/ ٥٩٥.

(٣) منع ذلك الأخفش، ينظر: شرح جمل الزجاجي ١/ ٥٩٥، ارتشاف الضرب ٢/ ١٣٢.

(٤) في ب: تقديم.

(٥) ينظر: الكتاب ١/ ٢٨، الجنى الداني ٣٢٩، مغني اللبيب ١/ ٣٩٩.

(٦) لم أقف على قائله، وهو من الكامل، مجيب الندا ١٧٥، حاشية البيتوشي (و) ٢٦٤ نقلا عن مجيب الندا.

(٧) عن: ساقطة من جـ.

(٨) أيضاً: ساقطة من أ.

(٩) في أ: تميم. ينظر: الكتاب ١/ ٢٨، الجنى الداني ٣٠١، مغني اللبيب ١/ ٣١٥.

(١٠) النافية: ساقطة من ب.

(١١) أجازه ابن جني وابن الشجري وتابعهما ابن مالك. ينظر: الأمالي الشجرية ١/ ٢٨٢، التسهيل ٥٧، =

٣٩ـ[١] أَنْكَرْتُها بَعْدَ أَعْوامٍ مَضَيْنَ لَنَا[٢] لا الدَّارُ دَاراً وَلا الجِيرَانُ جِيرَانا.

(وأكثر عملها) واقع (في الشعر)، ولا يختص به، وهذا مخالف لما في القطر[٣] واللمحة[٤] من اختصاصه بالشعر، وقد يراد بها نفي الجنس نصاً، كقوله:

٤٠ـ[٥] تَعَزّ فَلا شَيءٌ على الأَرْض باقياً وَلا وِزْرٌ ممّا قَضى[٦] اللهُ وَاقِيَا.

(وأما إن) النافية (فتعمل عمل ليس في لغة) أهل (العالية) أي دون غيرهم، (بالشروط المذكورة في ما) النافية[٧]، ما عدا[٨] الشرط الأول أيضاً (سواء كان اسمها معرفة أو نكرة)، فالأول (نحو ان زيد قائما) ومنه قراءة سعيد بن جبير[٩] رحمه الله تعالى[١٠] [٥٥أ] ﴿إِنِّ الذينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللهِ عِبَادٌ أَمْثَالُكم﴾، بتخفيف إن وكسرها لالتقاء الساكنين، ونصب عباد بالخبرية والمثلية المنفية في هذه القراءة[١١] هي المثلية في الانسانية[١٢]، والمثبت في القراء

= ارتشاف الضرب ٢/ ١١٠.

(١) لم أقف على قائله، وهو من البسيط. ارتشاف الضرب ٢/ ١١٠، الجنى الداني ٣٠٢، شرح الشذور ١٩٧.

(٢) في أ: لها.

(٣) ينظر: شرح القطر ١٤٥.

(٤) في أ: الملحة. ينظر: شرح اللمحة البدرية ٢/ ٢٤.

(٥) لم أقف على قائله، وهو من الطويل. ارتشاف الضرب ٢/ ١١٠، الجنى الداني ٣٠١، مغني اللبيب ١/ ٣٥١، همع الهوامع ٢/ ١١٩.

(٦) في جـ: وقفض، تحريف.

(٧) ينظر: الكتاب ١/ ٤٧٥، ارتشاف الضرب ٢/ ١٠٩، الجنى الداني ٢٣٠، مغني ااا ب ١/ ٣٣.

(٨) عدا: ساقطة من أ.

(٩) هو سعيد بن جبير بن هشام الكوفي، ت٩٥هـ. ينظر: معرفة القراء الكبار ١/ ٥٦، غاية النهاية ١/ ٣٠٥.

(١٠) تعالى: ساقطة من ب جـ.

(١١) في حاشية جـ: «يعني قراءة سعيد».

(١٢) في حاشية جـ: «أي ليسوا مماثلوكم في الانسانية لعدم العقل والحياة، وإن ماثلوكم في الصور التي عليها، فالنفي منصرف على القيد لا على المقيد حتى يلزم التناقض بين القراءتين، وفي الآية إطلاق =

المشهورة[١] هي المثلية في العبودية[٢]، فلا مخالفة في المعنى بين القراءتين لتواردهما على محل واحد فاندفع الاعتراض[٣].

(و) الثاني (سمع من كلامهم «إن أَحدُ خَيراً مِن أحدٍ إلاّ بِالعَافِيَةِ»[٤])، وقد يكون اسمها وخبرها معرفتين، سمع من كلامهم «إن ذَلكَ نَافِعَكَ وَلا ضَارّكَ»[٥] .

(وأما لات) أصلها لا زيدت عليها التاء لتأنيث اللفظ والمبالغة في معناه، وحركت لالتقاء الساكنين[٦]، (فتعمل عمل ليس) باجماع من العرب (بشرط: أن يكون اسمها وخبرها لفظ الحين)، هذا ما نصَّ عليه سيبويه[٧]، فأخذ بعضهم[٨] بظاهره، وتبعه

= الذين على غير العقلاء».

(١) أي في قراءة حفص عن عاصم.

(٢) في حاشية جـ: «قوله والمثبت في القراءة المشهورة هي المثلية في العبودية، فالمعنى إن الذين تعبدونهم وتسمونهم آلهة عباد مماثلوكم في العبودية فلا يستحقون عبادتكم كما لا يستحق بعضكم عبارة بعض مع أنكم عقلاء فما تسونه آلهة مما هو مسخرة منفعلة بالطريق الأولى، وإنما يستحقها الفاعل المختار لا إله إلا هو كل شيء هالك إلا وجهه».

(٣) في جـ: الالإراض، تحريف. في حاشية جـ: «وهو أن القراءة المشهورة أن الذين بالتشديد تناقضها قراءة سعيد لتوارد النفي والإثبات على محل واحد، وخرجها المعترض على عملها النصب في الجزأين وفيه نظر من أوجه فتأمل».

(٤) ارتشاف الضرب ٢/ ١٠٩، الجنى الداني ٢٣٠، مغني اللبيب ١/ ٣٦.

(٥) ارتشاف الضرب ٢/ ١١١، الجنى الداني ٢٣٠، مغني اللبيب ١/ ٣٣٥.

(٦) نقل ابن هشام الخلاف في كتابه مغني اللبيب ١/ ٣٣٤-٣٣٥ فذكر أن فيها ثلاثة مذاهب:

الأول: أنها كلمة واحدة وهي فعل ماض، ثم اختلف هؤلاء على قولين احدهما: أنها في الأصل بمعنى نقص كما في قوله تعالى: (لا يلتكم من أعمالكم شيئاً) فإنه يقال: لات يليت، كما يقال ألت يألت، وقد قرىء بهما، ثم صارت للنفي، قاله أبو ذر الخشني. وثانيهما: أن أصلها ليس بكسر الياء فقلبت الياء الفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها وأبدلت السين تاءاً.

الثاني: انها كلمتان لا النافية والتاء للتأنيت كما في ربت وثمت وإنما وجب تحريكها لالتقاء الساكنين قاله الجمهور، وهو الذي ذكره الفاكهي في المتن.

الثالث: أنها كلمة وبعض كلمة وذلك أنها لا النافية والتاء زائدة في أول الحين، قاله أبو عبيدة وابن الطراوة.

(٧) ينظر: الكتاب ١/ ٢٨.

(٨) هو الفراء. ينظر: شرح الكافية للرضي ١/ ٢٧١، ارتشاف الضرب ٢/ ١١١، مغني اللبيب ١/ ٣٣٦.

المؤلف، وقيل[١] لا يختص به، بل باسم الزمان، وان لم يكن بلفظ[٢] الحين كالساعة والأوان، وهو ظاهر عبارة التسهيل[٣]، وجزم في الشذور وشرحه[٤] بأنها تعمل في الحين بكثرة وفي الساعة والأوان بقلة. (وبشرط): أن لا يجمع بين جزئيها في الكلام (بأن يحذف اسمها) ويذكر خبرها، (أو[٥]) يحذف (خبرها) ويذكر اسمها، فلا يجتمعان لعدم السماع، (والغالب) في كلامهم (حذف الاسم) لأن الخبر محط الفائدة[٦]، نحو ﴿فَنَادَوا وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ [ص: ٣] بنصب حين على أنه خبرها واسمها محذوف، ومناص بمعنى فرار، والتقدير (أي ليس الحين؟ حينَ فرار)، ويقل[٧] عكسه، [كما أومى[٨] إليه بقوله][٩] : (وقرى) في الشواذ « ولاتَ حين مَنَاصٍ)[١٠] برفع حين، (على ان الخبر محذوف)، والحين اسمها[١١] ، والتقدير (أي ليس حين فرار حيناً) موجوداً (لهم) عند تناديهم ونزول العذاب بهم، وأما قوله:

---

(١) وفاقاً للفارسي وجماعة. ينظر: شرح ابن الناظم ١٥١، مغني اللبيب ١/ ٣٣٦.

(٢) في أ: باللفظ.

(٣) ينظر: التسهيل ٥٧.

(٤) ينظر: شرح الشذور ١٩٩.

(٥) أو: ساقطة من أ.

(٦) في حاشية جـ: «قوله لأن الخبر محط الفائدة علة لمقدر تقديره لا حذف الخبر لأن الخبر... إلخ، ولا يجوز أن يكون علة للمذكور لعدم الارتباط».

(٧) في أ نقل، تحريف.

(٨) في حاشية جـ: «بالهمز في آخره وقد تخفف».

(٩) ما بين المعقوفين ساقط من ب.

(١٠) قرأ بها أبو السمال، ينظر: مختصر في شواذ القرآن ١٢٩، البحر المحيط ٧/ ٣٨٣.

(١١) في حاشية جـ: «مذهب الأخفش أنها لا تعمل شيئاً أصلاً، فما بعدها في هذه القراءة مبتدأ حذف خبره، وتقديره ولات حين مناص كائن لهم، وفي الأولى لا أرى حين مناص». قال ابن هشام في المغني ١/ ٣٣٥: «في عملها... ثلاثة مذاهب: أحدها أنها لا تعمل شيئاً فإن وليها مرفوع فمبيتدأ وخبره محذوف، أو منصوب فمفعول لفعل محذوف وهذا قول الأخفش والتقدير عنده في الآية لا أرى حين مناص وعلى قراءة الرفع ولاحين مناص كائن لهم. الثاني: أنها تعمل عمل إن فتنصب الاسم وترفع الخبر وهذا قول للأخفش. والثالث: أنها تعمل عمل ليس، وهو قول الجمهور».

٤١- لَهفِي عَليكَ لَلهفةٍ مِنْ خَائفٍ يَبْغِي[1]جِوارَكَ حِينَ لاتَ مُجيرُ.

فارتفاع مجير على الابتداء، أو على الفاعلية بفعل محذوف، والتقدير حين لات له مجير، أو يحصل له مجير، ولات مهملة لعدم [٥٥ب] دخولها على الزمان.

(١) في أ: يبقى.

أفعال المقاربـة

(فصل: وأما أفعال المقاربة) مصدر قارب[١]، وصيغة فاعل بفتح ثالثه، وقد تأتي بمعنى أصل الفعل،وهو المراد هنا،(فهي) باعتبار معانيها[٢] (ثلاثة أقسام: ما وضع للدلالة على قرب الخبر للمسمى باسمها،(وهو) ثلاثة (كاد وكرب × بفتح الراء وكسرها والفتح أفصح[٣] - وأوشك، وما وضع للدلالة على رجاء الخبر) أي رجاء المتكلم الخبر، أي حصول مضمونه سواء رجاه عن قرب أو بعد، (وهو) ثلاثة أيضاً، (عسى[٤] وحرى) × بفتح الحاء والراء المهملتين × (واخلولق، وأما وضع للدلالة على الشروع) أي[٥] على شروع الاسم في الخبر، (وهو كثير). وقد أنهاها بعضهم[٦] إلى نيف وعشرين فعلاً، (نحو طفق) × بفتح الفاء وكسرها، (وعلق[٧] وانشأ وأخذ وجعل)، فتسميتها[٨] بما قاله مجاز[٩] من تسمية الشيء باسم جزئه تغليباً كتسميتهم الكلام بالكلمة[١٠] [كذا قيل، والظاهر أن هذا من باب التغليب كالعمرين والقمرين][١١]، (وهذه الأفعال تعمل عمل كان) وأخواتها (فترفع[١٢] المبتدأ وتنصب الخبر)، وأنما أُفردت بالذكر مع مساواتها في العمل

---

(١) في أ: مصدريات، تحريف.

(٢) في أ: باعتبار معانيها فهي.

(٣) ينظر: اللسان مادة «كرب».

(٤) في جـ: مشى، تحريف.

(٥) في جـ: أو.

(٦) ينظر: شرح اللمحة البدرية ٢/ ١٣، شرح التصريح ١/ ٢٠٣.

(٧) في أ: وأعلق، تحريف.

(٨) في أ: فسميتها.

(٩) في أ: مجازي، تحريف.

(١٠) في أ: بالكلمة بالجملة، تحريف.

(١١) ما بين المعقوفين ساقط من أ.

(١٢) في جـ: ترفع.

لاختصاص[١] خبرها بأحكام ليست لخبر كان وأخواتها كما أشار إلى ذلك بقوله:

(إلاّ إنّ خبرها يجب أن يكون[٢] فعلاً مضارعاً مؤخراً عنها)، فلا يجوز تقدمه عليها لعدم تصرف اكثرها، وقضية كلامه جواز توسطه بينها وبين اسمها مطلقاً، وهو مذهب المبرد[٣] والسيرافي[٤] والفارسي[٥]، ومنعه الشلوبين[٦] فيما[٧] اقترن منه[٨] الخبر[٩] بأنْ. (رافعاً لضمير اسمها غالباً) كما سيأتي، فعلم إن خبرها لا يكون إلا جملة فعلية مصدرة بمضارع، ومجيئه على خلاف ذلك نادر، كقوله:

٤٢- فَأبتُ إلى فَهْمٍ وَمَا كُدتُ آيبًا[١٠].

وقوله:[١١]

٤٣- لاَ تُكْثِرنْ إنَي عَسَيْتُ صَائِما[١٢].

واما ﴿فَطَفِقَ مَسۡحَۢا﴾ [ص:٣٣]، فالخبر محذوف، أي: فطفق يمسح مسحاً،

---

(١) في أ: باختصاص.

(٢) في ب: كونه.

(٣) هو أبو العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر، ت٢٨٦هـ. ينظر: إنباه الرواة ٣/ ٢٤١، بغية الوعاة ١/ ٢٦٩. ينظر رأيه في المقتضب ٣/ ٧٠.

(٤) هو أبو سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي، ت٣٨٦هـ. ينظر: إنباه الرواة ١/ ٣١٣، البلغة ٨٦، بغية الوعاة ١/ ٥٠٧.

ينظر: رأيه في ارتشاف الضرب ٢/ ١٢٢، شرح التصريح ١/ ٢٠٩.

(٥) ينظر: ارتشاف الضرب ٢/ ١٢٢، أوضح المسالك ١/ ٢٣٥، شرح الأشموني ١/ ٤٦٠.

(٦) هو أبو علي بن عمر بن عبد الله الأزدي، ت٦٤٥هـ. ينظر: إنباه الرواة ٢/ ٣٣٢، بغية الوعاة ٢/ ٢٢٤، ينظر رأيه في التوطئة في النحو ٢٧١.

(٧) في أ: مما.

(٨) في ب: فيه.

(٩) في أ: الخبر فيه.

(١٠) وعجزه «وكم مثلها فارقتها وهي تصفر». قاله تأبط شراً، وهو من الطويل، شعره ٨٩.

(١١) في حاشية ب: «صدره أكثرت في العذل ملحاً دائما».

(١٢) وصدره «أكثرت في العذل ملحاً دائما». ينسب إلى رؤبة، وهو من الرجز، ملحقات ديوانه ١٨٥.

ويجوز في خبر عسى خاصة أن يرفع الاسم الظاهر المضاف إلى ضمير يعود على اسمها[١]، كقول الفرزدق:

٤٤- وَمَاذَا عَسَى الحَجَّاجُ يَبْلُغُ قَصْدَهُ[٢].

برفع قصده، ويروى بنصبه أيضاً على [٥٦ أ] الأصل، وعنه احترز المؤلف[٣] بقوله غالبا. (ويجب اقترانه) أي الخبر (بأنْ إنْ كان الفعل حرى واخلولق نحو حرى زيد أن يقوم، واخلولقت السماء أن تمطر)، فلا يجوز حرى زيد يقوم واخلولقت السماء تمطر، (ويجب تجرده من أنْ بعد أفعال الشروع)، لأنها للحال وأنْ تخلص الفعل للاستقبال فبينهما تنافٍ[٤]، نحو ﴿وَطَفِقَا يَخْصِفَانِ عَلَيْهِمَا﴾ [الأعراف: ٢٢]، وتقول أخذ يقول، ولا تقول أخذ أن يقول وجعل أن ينشد، (والأكثر في) خبر[٥](عسى وأوشك الاقتران بان[٦]، نحو ﴿فَعَسَى ٱللَّهُ أَن يَأْتِيَ بِٱلْفَتْحِ﴾ [المائدة: ٥٢]، وقوله عليه الصلاة والسلام «يُوشِكُ أَنْ يَقعَ فِيه»[٧])، وتجرده منها قليل، وليس بكثير[٨] وكان القياس في عسى وجوب اقتران خبرها بأن حتى ذهب جمهور البصريين[٩] إلى أن التجرد من أن خاص بالشعر، واما أوشك فكون الاكثر معها الاقتران، وانما يظهر حيث جعلت للترجي كعسى، وأما إن جعلت للمقاربة كما ذهب إليه ابن مالك[١٠]

---

(١) في ب: اسم قبلها.

(٢) وعجزه «اذا نحن جاوزنا حفير زياد». وهو من الطويل، شرح الديوان ١/ ١٩٠.

(٣) في أ: المصنف.

(٤) ينظر: شرح جمل الزجاجي ٢/ ١٧٧، ارتشاف الضرب ٢/ ١٢٣.

(٥) في أ: الخبر.

(٦) ينظر: الكتاب ١/ ٤٧٨، المقتضب ٣/ ٧١، ارتشاف الضرب ٢/ ١٢٠.

(٧) صحيح البخاري ١/ ٣٦، صحيح مسلم ٣/ ١٢٢٠، سنن أبي داود ٣/ ٢٤١، سنن الترمذي ٣/ ٥١١، سنن النسائي ٧/ ٢٤٣.

(٨) في أ: يكثر.

(٩) ينظر: الكتاب ١/ ٤٧٧، الجنى الداني ٤٣٤، مغني اللبيب ١/ ٢٠٣.

(١٠) ينظر: التسهيل ٥٩، شرح العمدة ٨١٦.

ومن تبعه فلا، (والأكثر[١] في) خبر (كاد وكرب تجرده من أنْ[٢]، نحو ﴿وَمَا كَادُواْ يَفْعَلُونَ﴾ [البقرة: ٧١]، وقول الشاعر:

٤٥ -[٣] (كَرُبَ القَلْبُ مِنْ جَواهُ[٤] يَذُوبُ حِينَ قَالَ الوُشَاةُ هِنْدٌ غَضُوبُ).

واقترانه بها[٥] قليل أيضاً، وليس بكثير، وقد اشتهر القول بين النحويين إن كاد اثباتها نفي ونفيها إثبات[٦]، حتى جعله المعري[٧] لغزاً، فقال:

٤٦ -[٨] أَنَحويّ هَذا العَصرِ، مَا هي لَفْظَةٌ؟ جَرَتْ في لِسَانِي جُرْهم وَثَمود

إِذا اسْتُعمِلَتْ في صِورَةِ النّفي أُثبِتَتْ وَإِنْ أَثبِتَتْ قَامت مقَامَ جُحـودِ

والصحيح أنها كسائر الأفعال نفيها نفي وإثباتها إثبات[٩]، ولا ينافي قوله: ﴿وَمَا كَادُواْ يَفْعَلُونَ﴾ [البقرة: ٧١] قوله: ﴿فَذَبَحُوهَا﴾ [البقرة: ٧١]، لأن معنى الكلام انهم ذبحوها ولم يكونوا قبل الذبح قريبين إلى الذبح بناءً على التعنتات الصادرة عنهم.

---

(١) في ب: اكثر.

(٢) ينظر: الكتاب ١/ ٤٧٧، ارتشاف الضرب ٢/ ١٢٠.

(٣) قاله كلحة اليربوعي، وينسب لرجل من طيء، وهو من الخفيف. أوضح المسالك ١/ ٢٢٦، شرح الأشموني ١/ ١٤٧، همع الهوامع ٢/ ١٣٩.

(٤) في ب: جفاه.

(٥) بها: ساقطة من أ.

(٦) ينظر: الايضاح في شرح المفصل ٢/ ٩٣، ارتشاف الضرب ٢/ ١٢٦، شرح الأشموني ١/ ٤٦٦.

(٧) هو أبو العلاء أحمد بن عبد الله بن سليمان التنوخي، ت٤٤٩هـ. ينظر: نزهة الألباء ٢٠٨، معجم الأدباء ٣/ ١٠٦.

(٨) قاله أبو العلاء المعري، وهو من الطويل، مغني اللبيب ٢/ ٨٦٨، همع الهوامع ٢/ ١٤٦.

(٩) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل ٢/ ٩٣، ارتشاف الضرب ٢/ ١٢٦.

إنَّ وأخواتهـــا

(فصل) في النوع الثاني من النواسخ، (واما إنّ واخواتها) فتسمى الأحرف المشبهة بالفعل، ولها صدر الكلام إلا أنّ المفتوحة، (فتنصب المبتدأ) المسند إليه (ويسمى اسمها، وترفع الخبر) على الأصح[١] [٥٦ ب] (ويسمى خبرها، وهي[٢] ستة أحرف) عملها متحد ومعناها مختلف، (إنّ) × بالكسر والتشديد ×، (وأنّ) × بالفتح والتشديد ×، (وهما) موضوعان (لتوكيد[٣] النسبة) بين الجزأين اذا كان المخاطب عالما بها، (و) لتوكيد (نفي الشك عنها) إذا كان شاكاً فيها، ولتوكيد[٤] نفي الإنكار عنها إذا كان حاجداً لها، (نحو قوله تعالى ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [البقرة: ١٩٢] ، ونحو (قوله) تعالى ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْحَقُّ﴾ [لقمان: ٣٠]، والفرق بينهما أن إن المكسورة لا تغير معنى الجملة عما كانت عليه، بخلاف إن المفتوحة فإنها مع اسمها وخبرها في تأويل المفرد، ولهذا لا بد ان يتقدم عليها عامل، (وكأنّ للتشبيه المؤكد) × بفتح الكاف × لتركبها من الكاف المفيدة للتشبيه وإن المفيدة للتوكيد، (نحو كأنّ زيداً أسد)، أصله إن زيداً كالأسد فقدمت الكاف على أنّ لإفادة التشبيه من أول وهلة، وفتحت همزة إن لفظاً، وصارتا[٥] كلمة واحدة، ولهذا لا تتعلق الكاف بشيء، (ولكن للاستدراك)، وهو تعقيب الكلام برفع ما يتوهم ثبوته أو نفيه، (نحو) قولك (زيد شجاع)، فهذا يوهم ثبوت[٦] الكرم له لأن من شيمة الشجاع الكرم فرفعت ذلك الوهم بقولك: (لكنه بخيل)، وكذا[٧] تفعل في النفي تقول ما زيد عالماً لكنه صالح، وقد

---

(١) وفاقاً لجمهور البصريين. ينظر: الكتاب ١/ ٢٨٠، الجنى الداني ٣٧٩، مغني اللبيب ١/ ٥٥.

(٢) في أ جـ: هو.

(٣) في ب: لتأكيد.

(٤) في أ: التوكيد.

(٥) في أ: صارت.

(٦) ثبوت: ساقطة من جـ.

(٧) في أ: كذلك.

تأتى للتوكيد، نحو لو جاءني زيد أكرمته لكنه لم يجيء، (وليت للتمني) وهو طلب ما لا طمع فيه، (نحو ليت الشباب عائد) فإن عوده بعد المشيب مستحيل، أو ما فيه عسر كقول من لم يرج مالاً ليت لي مالاً فأحج منه، ويمتنع ليت غداً يجيء فإنه واجب المجيء، (ولعل للترجي) في الشيء المحبوب، (نحو لعل زيداً قادم، وللتوقع) أي الاشفاق في الشيء المكروه، (نحو لعل عمراً هالك)، ولو عبر بالإشفاق لكان أولى لأن التوقع صادق بهما، ولا يكون إلا في الممكن، وقد تأتي للتعليل[١] نحو ﴿لَّعَلَّهُۥ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَىٰ﴾[٢] [طه: ٤٤].

(ولا يتقدم خبر هذه الأحرف عليها ولو ظرفاً أو جاراً ومجروراً)، فلا يقال قائم ان زيداً، ولا عندك او في الدار ان زيداً لضعفها في العمل [٥٧ أ] بعدم تصرفها، لأن عملها بالحمل على الأفعال فلم تقوَ قوتَّها، (و) لهذا (لا يتوسط بينها وبين اسمها[٣])، فلا يقال[٤] إن قائم زيداً، وإذا امتنع هذا أمتنع ما قبله من باب أولى، لأن امتناع الأسهل يستلزم[٥] امتناع غيه بخلاف غيره[٦] ، (إلا إذا كان) الخبر (ظرفاً أو جاراً ومجروراً) فانه يجوز (نحو ﴿إِنَّ لَدَيْنَآ أَنكَالًا﴾ [المزمل: ١٢]، ونحو ﴿إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً﴾ [النازعات: ٢٦] لأجل التوسع في الظرف والمجرور كما مَرَّ مع تأخرهما[٧] عن العامل، بل قد يجب ذلك لعارض، نحو إن في الدار صاحبها[٨] ، ولا يلزم من

(١) ذكر ابن هشام مغني اللبيب ١/ ٣٧٩ أن من معاني لعل انها تأتي للتعليل، أثبته جماعة منهم الأخفش والكسائي وحملوا عليه (فقولا له قولاً ليناً لعله يذكر أو يخشى)، ومن لم يثبت ذلك يحمله على الرجاء ويصرفه للمخاطبين أي اذهبا على رجائكما، انتهى. ووافقهما ابن مالك، ينظر: التسهيل ٦١.

(٢) أو يخشى: ساقطة من ب جـ.

(٣) ينظر: ارتشاف الضرب٢/ ١٣٢، شرح الأشموني ١/ ٤٧٥.

(٤) في أ: نحو.

(٥) في أ: يلتزم.

(٦) في أ: العكس.

(٧) في أ ب: تأخيرهما. في حاشية جـ: «أي الظرف والجار والمجرور».

(٨) خلافاً للأخفش إذ قصره على المسموع فقط. ينظر: الكتاب ١/ ٢٨٠، شرح الكافية الشافية١/ ٤٧٤، ارتشاف الضرب ٢/ ١٣٢.

جواز[١] توسطه إذا كان ظرفاً جواز تقدمه على هذه الأحرف، إذ لا يلزم من تجويز الأسهل تجويزه غيره، وكما يمتنع تقدم خبرها عليها يمتنع تقديم معموله، فلا يقال اليوم إني ذاهب.

واعلم ان لفظة إنّ إذا وقعت في الكلام وأردت أن تعلم أنها مكسورة أو مفتوحة، وهل كسرها جائز أو واجب؟، فاحفظ هذا الضابط: وهو كل موضع لا يجوز أن يسد المصدر مسدها[٢] ومسد معمولها وجب كسرها، وإن وجب فيه ذلك تعين فتحها، ويجوز الفتح والكسر إنْ صَحَّ الاعتباران. وقد ذكر المؤلف[٣] رحمه الله من صور هذا الضابط مسائل، فقال:

(وتتعين إنّ المكسورة في الابتداء) أي في ابتداء الكلام أو في وسطه إذا[٤] كان ابتداء كلام آخر، لكونه موضع الجملة حقيقة، نحو ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ﴾ [الدخان: ٣]، أو حكماً (و) ذلك (بعد ألا التي يستفتح بها الكلام، نحو ﴿أَلَآ إِنَّ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا[هُمْ يَحْزَنُونَ][٥]﴾ [يونس: ٦٢].

(و) تتعين في أول[٦] الجملة الواقعة (بعد حيث) ونحوها مما هو ملازم للإضافة إلى الجمل كإذ، (نحو جلست حيث إن زيداً جالس)، لان حيث لا تضاف إلا إلى الجملة، وإن المفتوحة مع معموليها في تأويل المفرد[٧] كما مَرَّ، بخلاف الواقعة في أثناء الجملة نحو جلست حيث اعتقادي[٨] أنه مكان حسن. قال ابن هشام[٩] : «وقد

(١) في أ: جوازاً جاز.
(٢) في أ: مبتدأها، تحريف.
(٣) في أ: المصنف.
(٤) في ب: ان.
(٥) ما بين المعقوفين ساقط من ب جـ.
(٦) أول: ساقطة من أ.
(٧) في أ: مفرد.
(٨) في أ: استفادي، تحريف.
(٩) شرح الشذور ٢٠٥.

أولع[١] الفقهاء وغيرهم بفتح إن بعد حيث، وهو لحن فاحش، انتهى»، وكلام قضية ابن الحاجب[٢] [٥٧ ب] في كافيته وجوب الفتح، وبه صرح صاحب المتوسط[٣]، وجوز بعض العلماء الوجهين بعدها، كما بينته في شرح القطر[٤]. (وبعد القسم) [أي المقسم به][٥] جواباً له سواء[٦] وجدت[٧] اللام في خبرها[٨] نحو﴿وَٱلْعَصْرِ ۝١ إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَفِى خُسْرٍ ۝٢﴾ [العصر: ١-٢]، أو[٩] لا، نحو ﴿وَالكِتَابِ المُبِينِ* إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ﴾ [الحجر: ٢-٣]، لأن جواب القسم لا يكون إلا جملة، (وبعد القول) في أول الجملة المحكية[١٠] به (نحو ﴿قَالَ إِنِّى عَبْدُ ٱللَّهِ﴾ [مريم: ٣٠]، لأن مقول القول لا يكون إلا جملة، بخلاف الواقعة في أثنائها، نحو قال زيد اعتقادي أن عمراً فاضل.

(و) تتعين أيضاً (إذا دخلت اللام) الابتدائية (في خبرها[١١]، نحو) ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [النحل: ١٨]، ومنه اللام المعلقة للعامل عن العمل[١٢]، نحو ﴿وَٱللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُۥ وَٱللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ لَكَٰذِبُونَ﴾ [المنافقون: ١]، فاللام علقت فعلي العلم والشهادة، أي منعتهما من التسليط على لفظ ما بعدها فصار لما بعدها حكم الابتداء، فلذلك وجب الكسر، ولولا[١٣] اللام لوجب الفتح. ومن المواضع

---

(١) في أ: ألغى، تحريف.
(٢) ينظر: الكافية ٤٢٤.
(٣) ينظر: شرح الكافية للرضي ٢/ ٣٥٤، البسيط في شرح الكافية ٢/ ١١٥٧.
(٤) ينظر: مجيب الندا ١٩٩.
(٥) ما بين المعقوفين ساقط أ جـ.
(٦) سواء: ساقطة من ب.
(٧) في ب: وجد.
(٨) في جـ: حيزها، تحريف.
(٩) في أ: و.
(١٠) في أ: الحكمية، تحريف.
(١١) في جـ: حيزها، تصحيف.
(١٢) في جـ: العلماء، تحريف.
(١٣) في ب جـ: ولو، تحريف.

التي يجب فيها الكسر أن تقع في أول الصلة، نحو جاء الذي أنه فاضل، وفي أول الصفة نحو جاءني رجل أنه فاضل، وفي أول الجملة المخبر بها عن اسم عين نحو زيد انه فاضل.

(وتتعين أن المفتوحة إذا حلّت محل الفاعل، نحو ﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّآ أَنزَلْنَا﴾ [العنكبوت: ٥١] لعن لوجوب كون الفاعل مفرداً، ولهذا أوجبوا الفتح بعد لو الشرطية[١]، نحو ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا﴾ [الحجرات: ٥]، (أو[٢]) حلّت (محل نائب الفاعل، نحو ﴿قُلْ أُوحِىَ إِلَىَّ أَنَّهُ اسْتَمَعَ نَفَرٌ مِّنَ الْجِنِّ﴾ [الجن: ١] لوجوب كون النائب كذلك، (أو محل المفعول، نحو ﴿وَلَا تَخَافُونَ أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُم﴾ [الأنعام: ٨١]، لوجوب كون المفعول مفرداً، (أو محل المبتدأ، نحو ﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦٓ أَنَّكَ تَرَى الْأَرْضَ خَٰشِعَةً﴾ [فصلت: ٣٩]، لوجوب كون المبتدأ كذلك، ولذلك أوجبوا الفتح بعد لولا الامتناعية، نحو لولا أنك منطلق[٣]، (أو دخل عليها حرف الجر، نحو ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ﴾ [لقمان: ٣٠]، لان حرف الجر لا يدخل إلا على مفرد، أو كانت مجرورة بالإضافة[٤]، نحو ﴿إِنَّهُۥ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَآ أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ﴾ [الذاريات: ٢٣]، أو خبراً عن اسم معنى نحو اعتقادي[٥] أنه فاضل، أو معطوفة على شيء مما تقدم، أو بدلاً منه، نحو ﴿اذْكُرُوا نِعْمَتِىَ الَّتِىٓ أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ﴾ [٥٨أ]﴾ [البقرة: ٤٠]، ونحو ﴿وَإِذْ يَعِدُكُمُ اللَّهُ إِحْدَى الطَّآئِفَتَيْنِ أَنَّهَا لَكُمْ﴾ [الأنفال: ٧].

(ويجوز الامران) أي كسر همزة ان وفتحها في المحل الصالح للمفرد والجملة، كما إذا وقعت (بعد فاء الجزاء، نحو ﴿مَنْ عَمِلَ مِنْكُم سُوءاً بِجِهَالَةٍ﴾ إلى قوله

---

(١) ينظر: الكتاب ١/ ٤٦٢، ارتشاف الضرب ٢/ ١٤٠، الجنى الداني ٣٩١.

(٢) في جـ: و.

(٣) ينظر: الكتاب ١/ ٤٦٢، ارتشاف الضرب ٢/ ١٤٠، الجنى الداني ٣٩١.

(٤) في ب: بإضافة.

(٥) في: أعتقاد، تحريف.

﴿ فَأَنَّهُۥ غَفُورٞ رَّحِيمٞ ﴾[١] [الأنعام: ٥٤]، فالكسر على جعل[٢] ما بعد الفاء جملة تامة، والمعنى فهو غفور رحيم، والفتح على جعل ان مع[٣] معموليها[٤] مبتدأ أو خبر مبتدأ، والمعنى فالغفران والرحمة أي حاصلان، أو فالحاصل الغفران والرحمة.

(وبعد إذا الفجائية) اذا لم يكن معها لام الابتداء (نحو خرجت فإذا انَّ زيداً قائم)، بالفتح[٥] على تأويلها بمصدر[٦] مرفوع بالابتداء، والخبر محذوف، فإذا قيامه حاصل، والكسر على عدم التأويل، أي فإذا هو قائم، قال ابن مالك[٧] : وهو أولى لأنه لا يحوج[٨] إلى تأويل، أما إذا كان معها اللام فيجب الكسر، نحو خرجت فإذا إن الشمس لطالعة[٩].

(و) كذا يجوز الامران (إذا وقعت في موضع التعليل نحو) ﴿ إِنَّا كُنَّا مِن قَبۡلُ نَدۡعُوهُۖ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلۡبَرُّ ٱلرَّحِيمُ ﴾ [الطور: ٢٨]، فالكسر على أنه تعليل مستأنف، والفتح على تقدير لام العلة، أي لأنه، ومثله (لَبَّيكَ إنَّ الحَمْدَ وَالنِعْمَةَ لَكَ»[١٠])، والكسر أرجح،

---

(١) ﴿ وإذا جاءك الذين يؤمنون بآياتنا فقل سلام عليكم كتب ربكم على نفسه الرحمة أنه من عمل منكم سوءاً بجهالة ثم تاب من بعده وأصلح فأنه غفور رحيم ﴾.

قال في مشكل إعراب القرآن ١/ ٢٥٣-٢٥٤: «قوله (كتب ربكم على نفسه الرحمة أنه . . . فأنه) من فتح أن في الموضعين جعل الأولى بدلاً من (الرحمة) بدل الشيء وهو هو، وأضمر للثانية خبراً وجعلها في موضع رفع بالابتداء أو بالظرف تقديره: فله ان ربه غفور له أي: فله غفران ربه. ويجوز أن يضمر مبتدأ ويجعل خبره تقديره: فأمره أن ربه غفور له أي: فأمره غفران ربه . . .، فأما الكسر فيهما فعلى الاستئناف أو على إضمار قال، والكسر بعد الفاء أحسن لأن الفاء يبتدأ بما بعدها في الكلام فالكسر بعدها أحسن».

(٢) جعل: ساقطة من ب.

(٣) في أ: و.

(٤) في أ ب: معمولها، تحريف.

(٥) في ب جـ: فالفتح.

(٦) في أ: بالمصدر.

(٧) ينظر: التسهيل ٦٣، شرح الكافية الشافية ١/ ٤٨٦.

(٨) يحوج: ساقطة من ب، في جـ: يخرج.

(٩) في أ: طالعة.

(١٠) صحيح البخاري ٢/ ٨٤١، صحيح مسلم ٢/ ٨٤١، سنن أبي داود ٢/ ١٦٨، سنن الترمذي =

ويجوز الأمران أيضاً إذا وقعت خبراً عن قول ووقع خبرها قولاً، وفاعل القولين واحد، نحو أول قولي إني أحمد الله، فالكسر على معنى قولي هذا اللفظ المفتتح بأني، أي فلا يصدق على حمد بغير[1] هذا اللفظ، والفتح على معنى أول قولي حمد الله، فيصدق على أيّ قول تضمن حمداً، فلو لم تقع خبراً عن قول، نحو ظني[2] إني أحمد الله وجب فتحها، أو لم يخبر عنها بقول، نحو قولي إني مؤمن، أو اختلف القائل، نحو قولي ان زيداً يحمد الله وجب كسرها.

(وتدخل لام الابتداء بعد إنّ المكسورة) فتزداد الجملة تأكيداً (فقط) أي دون سائر أخواتها (على) واحد من (أربعة أشياء):

الأول: (على خبرها بشرط كونه مؤخراً)، فلو قدم، نحو ﴿ إِنَّ لَدَيْنَآ أَنكَالًا ﴾ [المزمل: ١٢]، لم تدخله[3] اللام، (مثبتا) غير ماضٍ متصرف خال من قد، فلو كان مع [٥٨ب] تأخره[4] منفياً، نحو إن زيداً لم يقم، لم تدخل عليه[5] كما لو كان مع ذلك ماضياً متصرفاً خالياً من قد، نحو إن زيداً قام، ولا فرق في دخولهما في الخبر بين أن يكون مفرداً، نحو ﴿ إِنَّ رَبَّكَ سَرِيعُ ٱلْعِقَابِ وَإِنَّهُۥ لَغَفُورٌ رَّحِيمٌۢ ﴾ [الأنعام: ١٦٥]، أو ظرفاً نحو إن زيداً لعندك، أو شبهه نحو ﴿ وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ ﴾ [القلم: ٤]، أو جملة أسمية نحو إن زيداً لأبوه[6] قائم، أو فعلية مصدرة بمضارع، نحو ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ﴾ أو بماضٍ غير متصرف، نحو إن زيداً لعسى أن يقوم، أو بماضٍ متصرف مقرون بقد نحو إن زيداً لقد سما[7].

= ٣/ ١٨٧، سنن النسائي ٥/ ١٩٥.

(١) في أ: لغيره.

(٢) في أ: عملي، تحريف.

(٣) في أب: تدخل.

(٤) في ب: تأخيره.

(٥) عليه: ساقطة من ب.

(٦) في أ: أبوه.

(٧) في ب: سي، تحريف.

(و) الثاني (على اسمها بشرط أن) لا يلي إن، إما بأن (يتأخر عن الخبر) الذي هو ظرف أو شبهه، نحو ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً﴾ [النازعات: ٢٦]، وإن[١] عندك لزيداً، أو عن معمول الخبر، نحو إنَّ فيك لزيداً راغب، وإنما أشترط ذلك لئلا يجمع بين حرفي تأكيد أبتداء.

(و) الثالث (على ضمير الفصل) هو صيغة ضمير مرفوع منفصل[٢] يقع بين المبتدأ والخبر، أو ما أصله ذلك، نحو ﴿إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ الْقَصَصُ الْحَقُّ﴾ [آل عمران: ٦٢]، سمي بذلك لفصله[٣] الخبر عن احتماله[٤] الصفة، وذلك فيما صلح لهما ثم اتسع فأدخل فيما لا لبس فيه، والكوفي[٥] يسميه عماداً لانه يعتمد عليه في تأدية المعنى، أو في فصل الخبر عن الصفة، ولا محل[٦] له من الإعراب عند الخليل[٧]، لأنه عنده حرف، وقيل[٨] هو اسم لا محل له من الإعراب كاسم الفعل، وقيل[٩] محله بحسب ما بعده،[وقي[١٠]لبحسب ما قبله][١١] .

(و) الرابع: (على معمول الخبر بشرط تقدمه على الخبر)، ولم يكن حالاً وصلاحية الخبر لدخول اللام عليه، (نحو إن زيداً لعمراً ضارب)، وإن في الدار لعندك زيداً جالس، فلو تأخر عن الخبر لم يجز دخولها عليه، نحو إن زيداً جالس عندك،

---

(١) في أ: فان.

(٢) منفصل: ساقطة من أ.

(٣) في أ ب: لفصل.

(٤) في أ ب: احتمال.

(٥) ضمير الفصل مصطلح بصري، والعماد مصطلح كوفي. ينظر: الكتاب١/ ٣٩٥، معاني القرآن ١/ ٥١، المقتضب ٤/ ١٠٣

(٦) في جـ: يحل، تحريف.

(٧) ينظر: الكتاب ١/ ٣٩٥، الجنى الداني ٣٤٥، مغني اللبيب ٢/ ٦٤٥.

(٨) ينظر: ارتشاف الضرب ١/ ٤٩٤، الجنى الداني ٣٤٤.

(٩) وفاقاً للكسائي. ينظر: الإنصاف ٢/ ٧٠٦، الجنى الداني ٤٤٥، مغني اللبيب ٢/ ٦٤٥.

(١٠) وفاقاً للفراء. ينظر: معاني القرآن ١/ ٢٠٩، ٢/ ٢١٢.

(١١) ما بين المعقوفين ساقط من أ ب.

كما لو كان مع تقدمه حالاً، أو الخبر غير صالح للام[١] نحو إن زيداً راكباً يأتيك، وإن عمراً خالداً ضرب[٢]، (وهذه) اللام تسمى اللام المزحلقة - القاف أو بالفاء[٣] - لأنها الداخلة على المبتدأ فزحلقت مع إن للخبر كراهة اجتماع حرفي تأكيد [٥٩أ].

(وتتصل ما الزائدة بهذه الأحرف) الستة (فيبطل عملها)، لأن[٤] ما قد أزالت اختصاصها بالأسماء [فوجب اهمالها][٥]، ولهذا تسمى[٦] كافة لكفها ما اتصلت به عن العمل، وتسمى أيضاً المهيئة لأنها هيأت هذه الأحرف للدخول على الأفعال، نحو ﴿إِنَّمَا ٱللَّهُ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾ [النساء: ١٧١]، مثال لإهمال إن المكسورة ودخولها على الاسم، ونحو ﴿قُلْ إِنَّمَا يُوحَىٰٓ إِلَيَّ﴾ [الأنبياء: ١٠٨]، مثال لدخولها على الفعل[٧]، ونحو ﴿أَنَّمَآ إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾ [الأنبياء: ١٠٨]، مثال لإهمال[٨] إن المفتوحة ودخولها على الاسم، ومثال دخولها على الفعل، نحو ﴿أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَٰكُمْ﴾ [المؤمنون: ١١٥]، (و) نحو[٩] (كأنما زيد قائم) مثال لإهمال[١٠] كأنّ ودخولها على الاسم، ومثال دخولها على الفعل، نحو﴿كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى ٱلْمَوْتِ﴾ [الأنفال: ٦]، (و) نحو (لكنما زيد قائم)، مثال لإهمال[١١] لكن ودخولها على الاسم ومثال دخولها على الفعل، قوله:

---

(١) في جـ: اللام.

(٢) في أ: ضاربك، تحريف.

(٣) بالقاف لغة تميم، وبالفاء لغة أهل العالية. ينظر: الجنى الداني ١٦٥، مغني اللبيب ١/ ٣٠٤، شرح التصريح ١/ ٢٢١.

(٤) في جـ: لأنه.

(٥) في أ: فوجد لها. ما بين المعقوفين ساقط من أ.

(٦) في أ: سمي، تحريف.

(٧) في أ: الأفعال.

(٨) لإهمال: ساقطة من ب جـ.

(٩) في أ: نحوه.

(١٠) في أ: للإهمال.

(١١) لإهمال: ساقطة من أ جـ.

٤٧- وَلَكِنَّما أَسْعَى لِمَجْدٍ مُؤَثَّلٍ[١].

(ونحو لعلما زيد قائم)، مثال لإهمال لعل ودخولها على الاسم، ومثال دخولها على الفعل قوله:

٤٨ - . . . . . . لَعَلَّمَا أَضَاءَتْ لَكَ النَّارُ الحِمارَ المُقَيَّدا[٢].

ولا يستثنى من هذه الأحرف (إلاّ لِيت فيجوز فيها الإعمال)، لأنها لم يزل اختصاصها[٣] بالأسماء[٤] باتصال[٥] ما بها، (والإهمال) إلحاقاً لها بأخواتها، (نحو ليتما زيداً قائم بنصب زيد ورفعه)، وقد روي بهما قوله[٦]:

٤٩ -[٧] قَالَتْ ألاَ لَيتَمَا هَذَا الحَمَامُ لَنَا [إلى حَمَامتنا أو نِصْفِهِ فَقَدِ][٨]

يروى برفع الحمام على إهمال ليت، وبنصبه على إعمالها، هذا مذهب الجمهور[٩]، ومن النحاة[١٠] من جوز اعمال البقية قياساً على ليت فإن الاعمال لم يسمع إلا فيها، ومنهم[١١] من قاس عليها لعل[١٢] وحدها، ومنهم من قاس معها إن،

---

(١) وعجزه «وقد يدرك المجد أمثالي». قاله امرؤ القيس، وهو من الطويل، ديوانه ٣٩.

(٢) البيت بتمامه «أعد نظراً يا عبد قيس لعلما أضاءت لك النار الحمار المقيدا». قاله الفرزدق، وهو من الطويل، شرح الديوان ١/ ٢١٣.

(٣) في أ: أعمالها اختصاصها.

(٤) بالأسماء: ساقطة من ب.

(٥) في ب: بالاتصال.

(٦) في حاشية أ: «فحسبوه فألقوه كما ذكرت تسعاً وتسعين لم تنقص ولم يزد».

(٧) قاله النابغة الذبياني، وهو من البسيط، ديوانه ٨٥.

(٨) ما بين المعقوفين ساقط من ب جـ.

(٩) ينظر: الكتاب ١/ ٢٨٢، شرح الكافية للرضي ٢/ ٤٣٨، ارتشاف الضرب ٢/ ١٥٧.

(١٠) وفاقاً لابن السراج والزجاجي والزمخشري. ينظر: الجمل ٣٢٢، المفصل ٢٩٢، ارتشاف الضرب ٢/ ١٥٧.

(١١) وفاقاً للزجاج. ينظر: ارتشاف الضرب ٢/ ١٥٧، مغني اللبيب ١/ ٣٧٨.

(١٢) في جـ: لعمل، تحريف.

قال بعض شراح[١] الألفية: لا يصح القياس في شيء من ذلك لبقاء اختصاص ليت بالاسم دون غيرها. واحترز المؤلف بالزائدة عن الموصولة[٢] فإنها لا تبطل عمل هذه الأحرف، نحو ﴿ أَيَحْسَبُونَ أَنَّمَا نُمِدُّهُم بِهِۦ مِن مَّالٍ[٣] ﴾ [المؤمنون: ٥٥]، وقوله:

٥٠- وَلَكِنَّما يُقْضَى فَسَوفَ يَكُونُ[٤].

ومثلها ما المصدرية نحو أعجبني أنما فعلت حسن أي إن فعلك حسن.

(وتخفف إن[٥] المكسورة) [الهمزة عند البصريين[٦]][٧] لثقل [٥٩ب] التشديد وكثرة الاستعمال، (فيكثر إهمالها) أي إبطال عملها فيصير ما بعدها مبتدأ وخبراً، نحو ﴿ إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ ﴾ [الطارق: ٤]، بتخفيف ما فهي زائدة، واهمال ان هو القياس لزوال اختصاصها بالأسماء، ولفوات بعض وجوه[٨] مشابهتها للفعل كفتح الآخر، وكونها على ثلاثة أحرف، وإذا خففت جاز دخولها على كل ناسخ، ولا تدخل على غيره إلا نادراً[٩]، لأن الأصل دخولها على المبتدأ والخبر، فإذا فات ذلك اشترط[١٠] إن لا يفوت[١١] دخولها على ما يقتضي المبتدأ والخبر رعاية للأصل بحسب الإمكان،

---

(١) في أ: الشراح.

(٢) في أ: الموصول.

(٣) من مال: ساقطة من ب جـ.

(٤) وصدره «فوالله ما فارقتكم قالياً لكم». ينسب للأفوه الأودي، وليس في ديوانه، وهو من الطويل. ارتشاف الضرب ٢/ ٧٠، أوضح المسالك ١/ ٢٤٩، شرح التصريح ١/ ٢٢٥، همع الهوامع ٢/ ٦٠.

(٥) ان: ساقطة من جـ.

(٦) خلافاً للكوفيين فانهم لا يجوزون إعمالها إذا دخلت على جملة اسمية واحتج بقراءة الحرميين وأبي بكر في قوله تعالى (إن كلاً لما ليوفينهم) وحكاية سيبويه (إن عمراً منطلق). ينظر: الكتاب ١/ ٢٤٩، الجنى الداني ٢٢٨، مغني اللبيب ١/ ٣٦.

(٧) ما بين المعقوفين ساقط من أ ب.

(٨) في ب جـ: وجود، تحريف، ساقط من أ.

(٩) خلافاً للكوفيين. ينظر: شرح جمل الزجاجي ١/ ٤٣٨، الجنى الداني ٢٢٩، مغني اللبيب ١/ ٣٧.

(١٠) في أ: استطرد، تحريف.

(١١) في ب: ينوب، تحريف.

والأكثر كون الناسخ ماضياً.

(ويقل اعمالها) استصحاباً للحكم الأصلي فيها، نحو ﴿ وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا ﴾ [هود: ١١١]، فإن مخففة من الثقيلة وكلا اسمها، واللام في لما لام الابتداء، وما نكرة خبر إن، وليوفينهم جواب لقسم محذوف والتقدير وإن كلاً لخلق أو جمع، والله ليوفينهم، وقرى[١] بتشديد لما في الآيتين وبتخفيف إن، فلما بمعنى إلا وإن نافية، وكلا في الثانية منصوب بإضمار فعل دلَّ عليه[٢] ﴿ لَيُوَفِّيَنَّهُمْ ﴾[٣] [هود: ١١١] في قراءة من خفف إن ولما في الآيتين) أي هذه والتي قبلها[٤] .

(وتلزم اللام) الابتدائية في خبرها أذا أهملت) ولم يظهر المعنى لأنها لما اهملت صارت صورتها صورة ان النافية فجيء باللام لئلا يشتبه كل من معنى[٥] النفي والإثبات بالآخر، وأما إذا اعملت أو أهملت وظهر المعنى لوجود قرينة رافعة لاحتمال النفي لم تلزم اللام، بل قد يجب تركها نحو إنّ زيداً لن يقوم، هذا مذهب ابن مالك[٦] ومن

---

(١) قرأ بها نافع وابن كثير. ينظر: التيسير ١٢٦، النشر ٢/ ٢٩.

(٢) في ب: فمنصوب باضمار أرى.

(٣) قرأ بها عاصم وابن عامر وحمزة. ينظر: التيسير ١٢٦، النشر ٢/ ٢٩١.

(٤) ٢٤١٣ اضطربت العبارة في (أ) فحصل فيها تقديم وتأخير.

قال في مشكل اعراب القرآن ١/ ٣٧٤-٣٧٥: «قوله (إن كلاً لما ليوفينهم) من شدد إن أتى بها على أصلها واعملها في اللام واللام في لما لام التأكيد دخلت على ما وهي خبر إن و (ليوفينهم) جواب القسم تقديره: وإن كلا لخلق او لبشر ليوفينهم، ولا يحسن أن تكون ما زائدة فتصير اللام داخلة على (ليوفينهم) ودخولها على لام القسم لا يجوز.... فأما من خفف إن فانه خفف استثقالا للتضعيف واعمها في كل مثل عملها مشددة واللام مشددة واللام في لما على حالها، فأما تشديد (لما) في قراءة عاصم وحمزة وابن عامر فإن الأصل فيها: لمن ما ثم أدغم النون في الميم فاجتمع ثلاث ميمات في اللفظ فحذفت المكسورة وتديره: وإن كلا لمن لما خلق ليوفينهم ربك، وقيل التقدير: لمن ما بفتح الميم في من فتكون ما زائدة وتحذف احدى الميمات لتكرر الميم في اللفظ على ما ذكرنا فالتقدير: لخلق ليوفينهم....، ولو جعلت إن في حال التخفيف بمعنى ما لرفعت (كلا) ولصار التشديد في (لما) على معنى إلا كما قال (إن كل نفس لما عليها حافظ) بمعنى ما كل نفس إلا عليها على قراءة من شدد (لما)...».

(٥) في ب: معنى من.

(٦) ينظر: التسهيل ٦٥، شرح العمدة ٢٣٧، شرح الكافية الشافية ١/ ٥٠٧.

تبعه[١] ، وأما ابن الحاجب[٢] فيوجب اللام بعدها أهملت أو أعملت، وهي للأول للفرق، وفي الثاني لإطراد الباب على سنن واحد.

(واذا خففت ان المفتوحة) الهمزة (بقي إعمالها) وجوباً، (ولكن يجب) في غير ضرورة (أن يكون اسمها ضمير الشأن، وأن يكون) مع ذلك (محذوفاً) إذ لو لم تعمل للزم ترجيح الأضعف على الأقوى، وذلك لأن مشابهة ان المفتوحة بالفعل أكثر [٦٠أ] من مشابهته المكسورة، وقد سمع اعمال المكسورة المخففة في سعة الكلام[٣] ، ولم يسمع اهمال المفتوحة المخففة فأوجبوا إعمالها[٤] ، وانما قيدوا[٥] اسمها بضمير[٦] الشأن لأنهم وجدوها داخلة على أفعال غير ناسخة[٧]، وقد تقدم إن المكسورة لا تدخل عليها قياساً. لئلا تخرج عن أص[٨] لوضعها بالكلية فوجب اعمال المفتوحة في ضمير الشأن مقدراً[٩] لتكون داخلة على جملة اسمية فتجري على السنن[١٠] السابقة[١١] ، [وإنما أوجبوا حذفه لأن المفتوحة قد أثرت في المعنى بتغييره من الجملة

---

(١) ينظر: الجنى الداني ١٦٨، أوضح المسالك ١/ ٣٦٣.

(٢) ينظر: الكافية ٤٢٥، شرح الوافية ٣٩٤، الإيضاح في شرح المفصل ٢/ ١٩١.

(٣) قال سيبويه ١/ ٢٨٣: «وحدثنا من نثق به انه سمع من العرب من يقول إنْ عمراً منطلق». ينظر: الجنى الداني ٣٨٠، مغني اللبيب ١/ ٣٦.

(٤) في أ جـ: أعمال، تحريف.

(٥) في ب جـ: قدروا، تحريف.

(٦) في أ جـ: ضمير.

(٧) قال ابن هشام في مغني اللبيب ١/ ٤٧: «وأن هذه ثلاثية الوضع وهي مصدرية وتنصب الاسم وترفع الخبر خلافاً للكوفيين، زعموا أنها لا تعمل شيئاً، وشرط اسمها أن يكون ضميراً محذوفاً، وربما ثبت كقوله:

فلو أنك في يوم الرخاء سألتني طلاقك لم أبخل وأنت صديق».

(٨) في أ: أصلية.

(٩) في أ: مقدار، تحريف

(١٠) في أ: السنة.

(١١) في أ جـ: السابق.

إلى المفرد][١]، فأوجبوا[٢] تغييرها[٣] في اللفظ لأجل أن يطابق اللفظ المعنى.

(ويجب) في غير ضرورة (أن يكون خبرها جملة) اسمية أو فعلية لتكون الجملة مفسرة لضمير الشأن[٤]، نحو ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ﴾ [المزمل: ٢٠]، هذا مذهب ابن الحاجب[٥] ومن تبعه، واما ابن مالك[٦] فظاهر كلامه أن الشرط كون اسمها[٧] ضميراً محذوفاً، و[٨] سواء كان ضمير الشأن أو غيره[٩]، ثم الجملة الواقعة خبراً إن كانت اسمية أو فعلية مبدوءة بفعل جامد أو متصرف متضمن دعاء لم يحتج إلى فاصل، وإلاّ وجب فصلها من أن بحرف تنفيس أو نفي أو قد أو لو.

(وإذا خففت كأنّ بقي اعمالها[١٠] وجوبا) عند الجمهور[١١] استصحاباً للأصل وحملا لها[١٢] على أن المفتوحة، لكن تخالفها في أن خبرها لا يلزم كونه جملة. وأن اسمها لا يلزم كونه ضمير شأن، ولا حذفه كما يرشد إلى ذلك قوله: (ويجوز حذف اسمها وذكره) في اللفظ، لكنه قليل[١٣]، (كقوله[١٤]:

---

(١) ما بين المعقوفين ساقط من ب.

(٢) في ب: وإذا أوجبوا، تحريف.

(٣) في ب جـ: تغيرها.

(٤) ينظر: الكتاب ١/ ١٦٥، ارتشاف الضرب ٢/ ١٥٢، مغني اللبيب ١/ ٤٧.

(٥) ينظر: شرح الوافية ٣٩٥، الإيضاح في شرح المفصل ٢/ ١٨٨.

(٦) ينظر: شرح العمدة ٢٣٨، شرح الكافية الشافية ١/ ٤٩٥.

(٧) في أ: اسمه.

(٨) و: ساقطة من ب.

(٩) في أ: وغيره، جـ: أو غير.

(١٠) في ب: عملها.

(١١) ينظر: الكتاب ١/ ٤٠٧، الجنى الداني ٥٢٢.

(١٢) في ب: وحملوها.

(١٣) ينظر: الكتاب ١/ ٢٨٢، الأصول ١/ ٢٤٥، الجنى الداني ٥٢٣.

(١٤) في حاشية أ: «وهو باغت يذكر امرأته ويمدحها، قبله: ويوماً توافينا بوجه مقسم».

٥١[١] - كَأَنْ ظَبْيَةٍ تَعْطُو إِلى وَارِقِ السَّلَم[٢] .

يروى برفع ظبية على أن اسمها محذوف، وبنصبها على حذف الخبر، وبجره على جعل أن زائدة بين الجار والمجرور، وإذا كان[٣] خبرها مفرداً أو جملة اسمية لم[٤] يحتج إلى فاصل، وإلاّ وجب الفصل بلم أو قد، وجوز الزمخشري[٥] .

(وإذا خففت لكن وجب إهمالها) لزوال اختصاصها بالأسماء، ولأنها أضعف من كان في مشابهتها[٦] الفعل، فإذا خففت جاز دخول الواو العاطفة عليها [للفرق بينها[٧] وبين لكن العاطفة، فإن هذه لا يجوز دخول الواو عليها][٨] . وأجاز الأخفش[٩] ويونس[١٠] إعمالها، قال الرضي[١١] : «ولا أعرف لها شاهداً».

---

(١) وصدره «ويوماً توافينا بوجهٍ مقسم»، ينسب إلى ابن صريم اليشكري، أو زيد بن أرقم، أو ارقم اليشكري، وهو من الطويل. الكتاب ١/ ٢٨١، شرح الممفصل ٨/ ٧٢، شرح جمل الزجاجي ١/ ٤٣٣، مغني اللبيب ١/ ٥١، همع الهوامع ٢/ ١٨٨ .

(٢) في حاشية أ: «وهو شجر العضاة فيه شوك».

(٣) في حاشية أ: «أي كأنها».

(٤) في أ: إلى، تحريف.

(٥) ينظر: المفصل ٢٩٣.

(٦) في أ جـ: مشابهة.

(٧) في أ: بينه، تحريف.

(٨) ما بين المعقوفين ساقط من ب.

(٩) ينظر: شرح الكافية للرضي ٢/ ٣٦٠، ارتشاف الضرب ٢/ ١٥١ .

(١٠) هو أبو يونس بن حبيب البصري ت ١٨٣هـ، من أكابر النحاة، ينظر: إنباه الرواة ٤/ ٦٨، البلغة ٢٤٧، بغية الوعاة ٢/ ٣٦٥. ينظر: رأيه في المقتضب ١/ ١٢، الجنى الداني ٥٣٣ .

(١١) شرح الكافية للرضي ٢/ ٣٦٠.

لا التي لنفي الجنس

(فصل): في الكلام على لا العاملة عمل إنّ بالحمل عليها، ولا على ثلاثة اقسام: ناهية فتختص بالمضارع وتجزمه، وزائدة [فلا تعمل شيئاً، وهي التي] دخولها في الكلام كخروجها، ونافية وهي نوعان: داخلة على معرفة وسيأتي، وعلى نكرة، وهي ضربان: عاملة عمل ليس وقد تقدمت، وعامل عمل إن، وتسمى لا التبرئة[١]، وإليها أشار بقوله:

(وأما لا التي لنفي الجنس فهي التي يراد بها) نفي (جميع الجنس على سبيل التنصيص)، بحيث لا يخرج عنه فرد من أفراده، بخلاف العاملة عمل ليس فإنها وإن نفت الجنس لكن على سبيل الاحتمال والظهور. (وتعمل) هذه (عمل إنّ فتنصب[٢] الاسم) الذي هو المبتدأ لفظاً أو محلاً، (وترفع الخبر) الذي كان خبر المبتدأ على انه خبرها[٣]، لأنها لتأكيد النفي، وإن لتأكيد الإيجاب، فحملت[٤] على أن حملاً للنقيض على النقيض، كما يحمل النظير على النظير، وكان القياس ان لا تعمل لما[٥] مَرّ، لكنهم أخرجوها[٦] عن الأصل، وأعملوها (بشرط) اجتماع أمور أربعة[٧]:

(أن يكون اسمها وخبرها نكرتين)، أما تنكير الاسم فليدل على عمومه بوقوعه في سياق النفي. وأما تنكير الخبر فلئلا[٨] يخبر بالمعرفة عن النكرة.

---

(١) وهو مصطلح كوفي. ينظر: معاني القرآن ١/ ٣٤٥، مغني اللبيب ١/ ٣١٣.

(٢) في ب جـ: تنصب.

(٣) ينظر: الكتاب ١/ ٣٤٥، مغني اللبيب ١/ ٣١٤.

(٤) في ب: وحملت.

(٥) في أ: كما.

(٦) في أ: لكونهم، تحريف.

(٧) ينظر: الكتاب ١/ ٣٤٥، ارتشاف الضرب ٢/ ١٦٤، مغني اللبيب ١/ ٣١٣.

(٨) إن: ساقطة من ب.

(وإن يكون اسمها متصلاً بها) [لفظاً أو تقديراً][(١)] ، وأن[(٢)] يكون مقدماً على خبرها لضعفها في العمل لأنها فرع الفرع فلم يتوسعوا فيها، ولأن عملها على خلاف القياس كما مر. وأن لا يدخل عليها جارٌ، فإذا وجدت هذه الشروط الأربعة وجب[(٣)] إعمالها، إن لم تتكرر وإلاّ جاز.

(فإن[(٤)] كان اسمها [٦١أ] مضافاً) إلى نكرة (أو مشبهاً بالمضاف) في تعلقه بشيء هو من تمام معناه، (فهو معرب منصوب) لفظاً أو تقديراً، فالأول (نحو لا صاحب علم ممقوت، و) الثاني (نحو لا طالعاً جبلاً حاضرٌ، والمشبه بالمضاف هو ما أتصل به شيء هو من تمام معناه)، أي المشبه كالمثال المذكور، فإن جبلاً تعلق (بطالعاً) بحيث لا يتم معنى طالعاً بدونه، كما أن المضاف إليه يتعلق بالمضاف بحيث لا يتم معنى المضاف بدونه، والشيء المتصل قد يكون منصوباً بالمشبه كهذا المثال، ومرفوعاً نحو لا حسناً[(٥)] وجهه مذموم، ومجروراً نحو لا خيراً من زيد عندنا. (وإن كان اسمها مفرداً بني على ما) كان (ينصب به) المفرد (لو كان معرباً) قبل دخول لا عليه، (ونعني) معاشر النحاة[(٦)] (بالمفرد هنا وفي باب النداء ما ليس مضافاً ولا شبيها بالمضاف) الاولى به، (وإن كان مثنى أو مجموعاً) فإنه مفرد هنا، وإنما قال هنا وفي باب[(٧)] النداء لأن المفرد في باب الإعراب يقابله المثنى والمجموع، وفي باب العلم يقابله المركب، وفي باب المبتدأ والخبر يقابله الجملة وشبهها، وفي باب لا والنداء يقابله ما ذكر هنا.

(وإن كان مفرداً) أي موحداً لفظاً ومعنى أو لفظاً فقط (أو جمع تكسير) لمذكر أو مؤنث (بني على الفتح، نحو لا رجل حاضر، ولا قوم في الدار (ولا رجالَ حاضرون)

---

(١) في ب: فانه لا.
(٢) في أ: فان.
(٣) في أ: وجد.
(٤) في أ: فاذا.
(٥) في أ: حسن.
(٦) ينظر: ارتشاف الضرب ٢/ ١٦٤، شرح الأشموني ٢/ ١٣.
(٧) باب: ساقطة من ب.

ولا هنود حاضرات، (وإن كان مثنى أو جمع مذكر سالماً بني على الياء) نيابة عن الفتحة[١] (نحو[٢] لا رجلين في الدار) مثال للمثنى، (ولا قائمين في السوق) مثال للجمع[٣]. (وان كان جمع مؤنث سالماً بني على الكسرة) بلا تنوين (نحو لا مسلمات حاضرات) استصحاباً للأصل، بل كان القياس وجوب الكسرة[٤]، (وقد يبنى على الفتح) نظراً للأصل في بناء المركبات، وهو أولى للفرق بين حركته معرباً وحركته مبنياً، وقد رُوِيَ بالوجهين:

٥٢ - فِيهِ[٥] نَلَذُّ وَلاَ لَذاتِ لِلشيبِ[٦].

وانما بني اسم لا اذا كان مفرداً لتضمنه [٦١ب] معنى مَنْ، فإن لا رجل جواب لمن قال: هل من رجل في الدار؟[٧]، فكان القياس[٨] ذكرها في الجواب ليتطابقا، إلاّ أنه استغنى عنها بذكرها في السؤال، وقد تقدم أن الاسم اذا تضمن معنى الحرف يبنى، وانما بني على ما ينصب به، ليكون البناء على حركة أو حرف استحقتها[٩] النكرة في الأصل قبل البناء، ولم يبنَ المضاف والمشبه به، لأن الإضافة ترجح جانب الاسمية فيصير الاسم بها إلى ما يستحقه في الأصل أعني الإعراب.

(وإذا تكررت لا) مع مفرد نكرة، نحو «(لا حول ولا قوة) إلا بالله»[١٠] (جاز)

---

(١) عن الفتحة: ساقطة من جـ.

(٢) خلافاً للمبرد فعنده معرب. ينظر: الكتاب ١/ ٣٤٨، المقتضب ٤/ ٣٦٦، مغني اللبيب ١/ ٣١٣.

(٣) في ب: الجمع.

(٤) في أ: الكسر. وفاقاً لجمهور البصريين وخلافاً للمازني. ينظر: شرح جمل الزجاجي ٢/ ٢٧٢، ارتشاف الضرب ٢/ ١٦٥، شرح التصريح ١/ ٢٣٨.

(٥) فيه: ساقطة من ب جـ.

(٦) وصدره «إن الشباب الذي مجد عواقبه». قاله سلامة بن جندل، وينسب لابن مقبل وليس في ديوانه، الديوان ٩٣.

(٧) وفاقاً للخليل. ينظر: الكتاب ١/ ٣٤٥، المقتضب ٤/ ٣٥٧.

(٨) في أ: الجواب.

(٩) في أ ب: استحقها، تحريف.

(١٠) صحيح البخاري ٨/ ١٥٨، صحيح مسلم ١/ ٢٨٩.

لك (في النكرة الأولى الفتح والرفع فإن فتحتها جاز) لك (في) النكرة (الثانية ثلاثة أوجه[1]: الفتح) على اعمال لا النافية كالأولى والثانية معطوفة على الأولى عطف مفرد على مفرد[2]، وخبر لا محذوف، أي لا حول ولا قوة موجودان[3] إلاّ بالله، أو عطف جملة على جملة، أي لا حول إلا بالله [ولا قوة إلا بالله][4]، فحذف الخبر[5] من[6] الأول[7] استغناء عنه بالثاني. (والنصب) على جعلها زائدة لتأكيد النفي[8] عطف ما بعدها على محل اسم لا قبلها فإن محله النصب[9]، والبناء عارض، أو على لفظه وإن كان مبنياً لمشابهة حركته حركة الإعراب، والكلام حينئذٍ جملة واحدة، (والرفع) على تقديرها[10] زائدة وعطف ما بعدها على محل لا[11] الأولى مع اسمها فإن محلهما[12] الرفع بالابتداء، أو على إعمالها عمل[13] ليس لكن يحتاج حينئذٍ إلى خبرين أحدهما للاولى مرفوع، والآخر للثانية منصوب، (وإن رفعت النكرة الاولى) بالابتداء، والغيت لا لتكرارها، أو على إعمالها[14] عمل ليس (جاز لك في النكرة الثانية وجهان: (الرفع) بتقدير لا الثانية زائدة وعطف ما بعدها على ما قبلها، [أو على إعمالها عمل ليس، (والفتح) على إعمالها وعطف ما بعدها

---

(١) ينظر: الكتاب ١/ ٣٥٢، ارتشاف الضرب ٢/ ١٧١.

(٢) على مفرد: ساقطة من جـ.

(٣) في أ: موجود.

(٤) ما بين المعقوفين ساقط من أ.

(٥) الخبر: ساقطة من أ.

(٦) في جـ: عن، تحريف.

(٧) في ب: الأولى، تحريف.

(٨) في أ: تأكيد للنفي.

(٩) في أ جـ: نصب، تحريف.

(١٠) في ب: تقدير لا.

(١١) لا: ساقطة من أ.

(١٢) في أ جـ: محلها، تحريف.

(١٣) عمل: ساقطة من أ.

(١٤) في أ: لإعمالها.

على ما قبلها][1] من عطف مفرد على مفرد أو جملة على جملة، ويمتنع النصب في النكرة الثانية لانتفاء المجوز له[2]. (وإن عطفت) على اسم لا (ولم تتكرر لا) مع المعطوف وجب فتح النكرة الأولى) لأن المجوز لإهمالها هو تكرارها، وقد انتفى فوجب المصير إلى الأصل وهو البناء [٦٢أ]، (وجاز في) النكرة (الثانية الرفع) بالعطف على محل لا الأولى مع اسمها، (والنصب) على محل اسم لا او[3] على لفظه (نحو لا حول) بالبقاء على الفتح، (وقوة) بالرفع (وقوة) بالنصب، وقد روي بهما[4] قوله:

٥٣- فَلاَ أَبَ وَابناً مَثلُ مَروَانَ وَأَبِنهِ[5].

ويمتنع الفتح لعدم ذكر لا.

(وإذا نعت اسم لا) المبني معها على الفتح (بنعت مفرد) متصل باسمها، وهذا هو معنى قوله: (ولم يفصل بين النعت فاصل)[6] وذلك (نحو لا رجل ظريف جالس جاز) لك (في النعت) ثلاثة أوجه[7] كما إذا تكررت[8] لا مع النكرة، (والفتح) على أن الصفة من تتمة الموصوف بأن ركبًا وجعلا اسماً واحداً ثم جيء بلا لنفي المجموع، (والنصب) حملاً على محل اسم لا أو على لفظه، (والرفع) حملاً على محل لا مع اسمها، وكالمثال[9] المذكور، نحو ألا ماءَ ماءً بارداً عندنا[10]، وإنما جاز الوصف

---

(١) ما بين المعقوفين ساقط من أ.

(٢) اضطربت العبارة في أ جـ، وحصل فيها تقديم وتأخير.

(٣) في أ: و.

(٤) في ب: بها.

(٥) وعجزه «اذا هو بالمجد ارتدى وتأزرا»، ينسب للفرزدق وليس في ديوانه، وهو من الطويل. الكتاب ١/٣٤٩، معاني القرآن ١/ ١٢٠، المقتضب ٤/ ٣٧٢، الغرة المخفية ٢/ ٤٦٠، همع الهوامع ٥/ ٢٨٧.

(٦) خلافاً للمازني والرماني. ينظر: الكتاب ١/ ٣٤٦، التسهيل ٦٧، ارتشاف الضرب ٢/ ١٦٤.

(٧) ينظر: الكتاب ١/ ٣٥١، المقتضب ٤/ ٣٦٩، شرح الكافية الشافية ١/ ٥٢٦.

(٨) في ب جـ: كررت.

(٩) في أ: وكان المثال.

(١٠) ينظر: الكتاب ١/ ٣٥١، المقتضب ٤/ ٣٨٣، ارتشاف الضرب ٢/ ١٦٢.

بالماء فيه مع أنه جامد، لأنّ الجامد إذا وصف بمشتق صح الوصف به، وهو هنا كذلك، (فإن فصل بين النعت والمنعوت) الذي هو اسم لا (فاصل أو) لم يفصل، لكن (كان النعت غير مفرد) بأن كان مضافاً أو شبيهاً به، أو كان مفرداً والمنعوت غير مفرد (جاز الرفع والنصب فقط) أي جوز الفتح لتعذره، لأنهم لا يركبون ثلاثة أشياء ويجعلونه[(١)] كشيء واحد، (نحو لا رجل جالس ظريف) بالرفع (وظريفاً) بالنصب، وهذا مثال للفصل[(٢)]، (و) نحو (لا رجل طالعاً) بالنصب، (وطالع) بالرفع (جبلاً حاضر)، مثال النعت[(٣)] غير المفرد، ونحو لا غلام سفر ظريف عندنا، (واذا[(٤)] جهل خبر لا) بأن لم يعلم بعد الحذف (وجب ذكره) عند جميع العرب[(٥)]، فلا يجوز حذفه عند أحد، لان حذف ما لم يعلم يلزم منه عدم الفائدة، والعرب مجمعون على ترك التكلم[(٦)] بما لا فائدة فيه (كما مثلنا، وكقوله عليه الصلاة والسلام[(٧)] «لاَ أَحدَ أَغير مِنَ اللهِ»، واذا علم) من سياق أو غيره (فالأكثر حذفه) استغناءً عن ذكره بالعلم به[(٨)]، (نحو) ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ فَزِعُوا۟ فَلَا فَوْتَ﴾ [سبأ: ٥١]، ففوت اسم لا، وخبره محذوف [٦٢ب] تقديره (أي لهم)، ولو ذكر لجاز، وكذا حال قَالُوا ﴿لَا ضَيْرَ﴾ [الشعراء: ٥٠] أي علينا، «ولا حول ولا قوة» أي موجودان «(إلا بالله». وأما بنو[(٩)] تميم فإنهم يوجبون حذفه حين العلم به[(١٠)]، وهذا كما لا يخفى لا يقتضي وجوب

(١) في أ: يجعلونها.
(٢) في جـ: للمفصل، تحريف.
(٣) في ب: للنعت.
(٤) في أ: فاذا.
(٥) خلافاً لابن الطراوة. ينظر: الكتاب ١/ ٣٥٤، المقتضب ٤/ ٣٧، ارتشاف الضرب ٢/ ١٦٦
(٦) في أ: المتكلم.
(٧) صحيح البخاري ٩/ ٢٢١، صحيح مسلم ٤/ ٢١١٤، سنن الترمذي ٥/ ٥٤٣.
(٨) ينظر: شرح جمل الزجاجي ٢/ ٢٧٣، مغني اللبيب ١/ ٣١٥.
(٩) في جـ: بنوا، تحريف.
(١٠) به: ساقطة من جـ. أما أهل الحجاز فيجيزون الحذف والإثبات. ينظر: الكتاب ١/ ٣٤٥، مغني اللبيب ١/ ٣١٥.

الحذف، (فإن دخلت لا على معرفة، أو) نكرة لكن (فصل بينها[١] وبين اسمها وجب) في الصورتين (اهمالها)، إما في الأولى فانها لا تعمل في المعارف لأنها وضعت لنفي النكرات، وأما في الثانية[٢] فلأنها عامل ضعيف لا يتصرف في معموله بتقديم ولا تأخير، فإذا وقع فصل[٣] رجع إلى الأصل، وهو الرفع كما قال:

(و) وجب (رفع ما بعدها على أنه مبتدأ وخبر، ووجب) أيضاً فيها[٤] (تكرارها نحو لا زيد في الدار ولا عمرو)، مثال لتكرارها مع المعرفة، (و) نحو (لا في الدار رجل ولا امرأة)، مثال لتكرارها مع النكرة. واستفيد من تمثيله أن المراد بالتكرار أن تذكر مع معرفة أخرى أو نكرة أخرى معطوفة على الأول بعينه، وإنما وجب التكرار في الصورتين لوقوع كل منهما جواباً عن سؤال مقدر، فقصدوا المطابقة بين الجواب والسؤال، فقولك: لا فيها رجل ولا امرأة، جواب لمن قال: أفي الدار رجل أم امرأة؟، وكذا قولك لا زيد في الدار ولا عمرو، جواب لمن قال: أزيد في الدار أم عمرو؟ فجعلوا الجواب مثالاً كالسؤال[٥] وأما قولهم[٦] : «قَضِيَّةٌ وَلاَ أَبا حَسنٍ لَهَا»، فمؤول على حذف مضاف، أي ولا مثل أبي حسن لها، ومثل نكرة لا تتعرف[٧] بالإضافة إلى المعرفة لتوغله في الابهام، وبهذا[٨] يُجاب عن قوله عليه الصلاة والسلام[٩]: «إذا[١٠] هَلَكَ كِسْرَى فلا كِسرى بَعْدَهُ، وَإذا هَلَكَ قَيْصَرُ فَلاَ قَيْصَرَ بَعْدَهُ».

---

(١) في أ: بينهما، تحريف.

(٢) في أ جـ: الثاني، تحريف.

(٣) فصل: ساقطة من ب جـ.

(٤) في أ ب: فيهما، تحريف.

(٥) في أ: مشاكلاً للسؤال، في ب: مطابقاً للسؤال.

(٦) الكتاب ١/ ٣٥٥، المقتضب ٤/ ٣٦٣، مغني اللبيب ١/ ١٢٦.

(٧) في أ: تشعر.

(٨) في أ: لهذا.

(٩) صحيح البخاري ٥/ ٥٣، صحيح مسلم ٤/ ٢٢٣٦، سنن الترمذي ٤/ ٤٩٧.

(١٠) في ب جـ: إن.

ظن وأخواتها

(فصل) في الكلام على النوع الثالث من النواسخ، وهي أفعال القلوب وما ألحق بها، (واما ظن وأخواتها فإنها تدخل بعد استيفاء فاعلها) أي أخذها[١] فاعلها (على المبتدأ والخبر) [٦٣أ] لبيان ان[٢] النسبة الواقعة بينهما ناشئة من العلم[٣] والظن، فإنك إذا قلت زيد قائم احتمل أن يكون الحكم منك عن علم، وأن يكون عن ظن، فإذا قلت: علمت زيداً قائماً علم أنه عن علم، أو ظننت زيداً قائماً علم أنه عن ظن، وكذا سائر الأفعال، (فتنصبهما على أنهما مفعولان لها)، وهذا النوع ليس من المرفوعات، وإنما ذكره تتميماً لأقسام النواسخ[٤].

(وهي نوعان: أحدهما أفعال القلوب)، أي أفعال تتعلق بالقلب وتصدر عنه لا عن الجوارح والأعضاء الظاهرة[٥]، وليس كل فعل قلبي يتعدى لاثنين، بل القلبي ثلاثة أنواع: ما لا يتعدى بنفسه كفكر وتفكر، وما يتعدى لواحد كعرف وفهم، وما يتعدى لاثنين، وإليه اشار بقوله:

(وهي) أربعة عشر فعلاً (ظننت وحسبت وخلت ورأيت وعلمت وزعمت وجعلت وحجوت وعددت[٦] وهَبْ ووجدت وألفيت ودريت وتعلم بمعنى اعلم)، وقد أشار إلى أمثلتها على طريق[٧] اللف والنشر المرتب[٨]، بقوله: (نحو ظننت

---

(١) في أ: أخذ.

(٢) ان: ساقطة من أ ب.

(٣) في ب: أو.

(٤) ينظر: الكتاب ١/١٦، شرح الأشموني ٢/٤٦.

(٥) ينظر: الغرة المخفية ١/ ٢٤٥، شرح التصريح ١/٢٤٧.

(٦) في أ: ووعدت، تحريف.

(٧) في جـ: طريقة.

(٨) المرتب: ساقطة من ب جـ.

زيداً قائماً) فزيداً مفعول ثان[(١)]، والغالب في ظن أنها تفيد رجحان الوقوع كما مثل، وقد ترد لليقين[(٢)]، نحو: ﴿يَظُنُّونَ أَنَّهُم مُّلَٰقُواْ رَبِّهِمۡ﴾ [البقرة:٤٦]، ومثل ظن حسب[(٣)] تكون في الغالب للرجحان، نحو حسبت زيداً قائماً، وقد تستعمل لليقين، (و) منه نحو (قول الشاعر:

٥٤ ـ حَسِبْتُ التُّقَى وَالجُودَ خَيْرَ تَجارةٍ) رَبَاحاً إِذَا ما المرْءُ أَصْبَحَ ثَاقِلا[(٤)].

وكظن[(٥)] أيضاً خال فمن استعماله للرجحان نحو خلتك متحركاً[(٦)]، (وخلت عمراً شاخصاً)، ولليقين قوله:

٥٥ ـ[(٧)] مَاخِلْتَنِي زِلتُ فِيكُم[(٨)] ضِمْنَاً[(٩)].

وأما رأى فالغالب فيها كونها لليقين، وقد ترد للرجحان[(١٠)]، (و) قد اجتمعا في (قوله تعالى: ﴿إِنَّهُمۡ يَرَوۡنَهُۥ بَعِيدٗا ۝ وَنَرَىٰهُ قَرِيبٗا ۝﴾ [المعارج:٦-٧]، الأول للرجحان، والثاني لليقين، وعلم مثل رأى فمن استعملها للرجحان، نحو علمت زيداً أخاك، (و) نحو (قوله تعالى: ﴿فَإِنۡ عَلِمۡتُمُوهُنَّ مُؤۡمِنَٰتٖ﴾ [الممتحنة:١٠]، ولليقين[(١١)] قوله تعالى: ﴿فَٱعۡلَمۡ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [محمد:١٩]، وأما [٦٣ب] زعم فإنها تفيد في الخبر الرجحان فقط، نحو زعمت زيداً صديقاً، (وقول الشاعر:

---

(١) في ب: ثاني.
(٢) ينظر: شرح ابن الناظم ١٩٧، ارتشاف الضرب ٣/ ٥٨.
(٣) في أ جـ: حسبت.
(٤) قاله لبيد بن ربيعة، وهو من الطويل، ديوانه ٢٤٦.
(٥) في ب: وكذا.
(٦) في ب: خاتك تسحر، تحريف.
(٧) وعجزه «أشكو اليكم حموة الالم»، لم أقف على قائله، وهو من المنسرح. أوضح المسالك ١/٣٠٨، شرح التصريح ١/ ٢٤٩.
(٨) في أ: بعدكم.
(٩) في حاشية ب: «تمامه: أشكو إليكم حموة الألم».
(١٠) ينظر: ارتشاف الضرب ٣/ ٥٩، شرح الأشموني ٢/ ٤٤.
(١١) ينظر: ارتشاف الضرب ٣/ ٦٠، أوضح المسالك ١/ ٣٠٤.

٥٦ـ زَعَمَتْنِي شَيْخاً وَلَسْتُ بِشَيخٍ)   إِنَّمَا الشَّيخُ مَنْ يَدُبُّ دَبِيبَا[١].

(و) مثلها جعل نحو ﴿وَجَعَلُوا۟ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ ٱلَّذِينَ هُمْ عِبَٰدُ ٱلرَّحْمَٰنِ إِنَٰثًا﴾ [الزخرف: ١٩]، ومثالها حجا نحو (قول الشاعر[٢] :

٥٧ـ قَدْ كُنْتُ أَحَجُو أَبَا عَمْرٍو أَخَا ثِقَةٍ)   حَتَّى أَلَمَّتْ بِنَا يَوماً مُلَّماتُ[٣].

(و) مثلها عد، نحو (قول الاخر[٤] :

٥٨ [٥] ـ فَلاَ تَعْدُدِ المَولَى شَرِيكَكَ في الغِنَى)   وَلكِنَّما المَولَى شريكُكَ في العَدَمِ[٦] .

(و) مثلها هبَ، نحو (قوله):-

٥٩ـ فَقُلْتُ أَجِرنِي أَبَا خَالِدٍ   وَإِلاَّ (فَهَبْنِي امْرَأً هَالِكَا)[٧].

وأما وجد فإنها تفيد في الخبر يقيناً، نحو وجدت الصدق منجياً، وقوله تعالى: ﴿تَجِدُوهُ عِندَ ٱللَّهِ هُوَ خَيْرًا﴾ [المزمل: ٢٠]، و) مثلها ألفى، نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّهُمْ أَلْفَوْا۟ ءَابَآءَهُمْ ضَآلِّينَ﴾ [الصافات: ٦٩] ، و) مثلها درى، نحو(قولك دريت زيداً قائماً)، وقوله:

٦٠ [٨] - دُرِيتَ الوَفِيَّ العَهْدِ يَاعُرو فَاْغْتَبِطْ   [فإِنَّ أغْتِبَاطَاً بِالوَفَاءِ حَمِيدُ][٩] [١٠].

---

(١) قاله أبو مية الحنفي، وهو من الخفيف. شرح الشذور ٣٥٨، مغني اللبيب ١/ ٧٧٥، شرح التصريح ٢٤٨/١

(٢) قول الشاعر: ساقطة من أ.

(٣) ينسب إلى تميم بن أبي بن مقبل وليس في ديوانه، وينسب إلى أبي شنبل الاعرابي، وهو من البسيط. أوضح المسالك ١/ ٢٩٨، شرح الأشموني ٢/ ٥٦، همع الهوامع ٢/ ٢١٠.

(٤) قول الآخر: ساقطة من أ.

(٥) قاله النعمان بن بشير الأنصاري رضي الله عنه، وهو من الطويل، ديوانه ١٥٩ .

(٦) في حاشية أ: «ولكنما المولى شريكك في العدم. خ».

(٧) قاله عبد الله بن همام السلولي، وهو من المتقارب. شرح الشذور ٣٧٥ مغني اللبيب ٢/ ٧٧٥، شرح الاشموني ٢/ ٥٨؛ همع الهوامع ٢/ ٣١٢.

(٨) لم أقف على قائله، وهو من الطويل. شرح الشذور ٣٧٥، أوضح المسالك ١/ ٢٩٦، همع الهوامع ٢/ ٢١٤.

(٩) ما بين المعقوفين ساقط من ب جـ.

(١٠) في حاشية ب: «وتمامه: فإن اغتباطاً بالوفاء حميد».

(و) مثلها تعلم نحو (قول الشاعر:

٦١ [١] - تَعَلَّمْ شِفَاءَ النَّفْسِ قَهْرَ عَدوِّها)   فَبَالِغْ بِلُطْفٍ في التَّحيُّلِ وَالمكْرِ[٢].

والأكثر وقوع تعلم على أن المشددة وصلها، كقوله:

٦٢ [٣] - تَعَلَّمْ إِنَّ[٤] لِلصَيْدِ غِرةً.

ولما كان بعض الأفعال المذكورة منها ما يستعمل لليقين ومع ذلك لا يتعدى إلى مفعولين أشار[٥] إلى الاحتراز عن ذلك، بقوله: (واذا كانت ظن بمعني اتهم، ورأى بمعنى أَبصر، وعلم بمعنى عرف لم تتعد) هذه الثلاثة (إلا إلى مفعول واحد، و) مثلها حجا بمعنى قصد (نحو ظننت زيداً بمعنى اتهمته، ورأيت زيداً) أو الهلال[٦] (بمعنى أبصرته، وعلمت المسألة بمعنى عرفتها) وحجوت بيت الله بمعنى قصدته، ولا يخفى أن رأى بمعنى أبصر ليست من أفعال القلوب، [فلم يشملها قوله: (أولاً[٧] أفعال القلوب)][٨]، وقد تستعمل وجد بمعنى حزن أو حقد فلا تتعدى بنفسها يقال وجد زيد إذا حزن أو حقد.

(النوع الثاني) من الأفعال الناصبة للمبتدأ والخبر مفعولين[٩] (أفعال التصيير) سميت بذلك [٦٤أ] لدلالتها على تحويل الشيء من حالة إلى حالة

---

(١) قاله زياد بن سيار، وهو من الوافر. مغني اللبيب ١/ ٧٧٥، شرح الأشموني ٢/ ٦٠، همع الهوامع ٢/ ٢١٥.

(٢) في حاشية أ: «وهو من زياد بن سيار الشاعر».

(٣) البيت بتمامه «فقلت تعلم ان للصيد غرة   وألا تضيعها، فإنك قاتله». قاله زهير بن أبي سلمى، وهو من الطويل، ديوانه ٥٠.

(٤) في أ: فإن.

(٥) في أ: إشارة.

(٦) أو الهلال: ساقطة من أ.

(٧) أولاً: ساقطة من أ.

(٨) ما بين المعقوفين ساقط من أ.

(٩) ينظر: ارتشاف الضرب ٣/ ٥٦، شرح التصريح ١/ ٢٤٦.

أخرى[١] ، (نحو جعل ورد[٢] واتخذ وصيّر ووهب)، واتيانه بنحو في أولها للإشارة إلى عدم انحصارها[٣] فيما ذكر واستفيد من ذكره جعل انها تكون تارةً قلبية، وتارة تصييرية، وأشار إلى أمثلتها على الترتيب[٤] ، بقوله قال الله تعال: ى ﴿فَجَعَلْنَاهُ هَبَاءً مَنْثُورًا﴾ فالهاء[٥] مفعول أول، وهباء مفعول ثانٍ، ومنثوراً نعت هباء، [وقال الله تعالى: ﴿لَوْ يَرُدُّونَكُم مِّنْ بَعْدِ إِيمَـٰنِكُمْ﴾ [البقرة:١٠٩][٦] . وقال الله[٧] تعالى: ﴿وَٱتَّخَذَ ٱللَّهُ إِبْرَٰهِيمَ خَلِيلًا﴾ [النساء:١٢٥]، فإبراهيم مفعول أول وخليلاً مفعول ثان، (ونحو صيرت الطين خزفا) [فالطين مفعول أول، وخزفاً مفعول ثان، (وقالوا) في الدعاء (وهبني الله فداك)، أي صيرني، وهو قليل، فياء المتكلم مفعول أول، وفداك مفعول ثانٍ[٨]][٩] .

(واعلم أن لأفعال هذا الباب ثلاثة أحكام الأول: الإعمال وهو الأصل، وهو واقع في الجميع)، أي في جميع أفعال هذا الباب الجامد منها، والمتصرف القلبي والتصييري[١٠] ، ويختص الحكمان الباقيان بالقلبي المتصرف كما سيأتي، وقد يعرض الثالث منها لكل فعل يدل على الشك، أو يتضمن معنى العلم وإن كان قاصراً كما أشار إليه الرضي[١١]، وانما لم يكتف بقوله: (وهو الأصل) أنه لا يلزم من اصالة[١٢]

---

(١) ينظر: شرح ابن الناظم ٢٠١، ارتشاف الضرب ٣/ ٦٠.

(٢) في جـ: وردد.

(٣) في ب: إنحصارهما، تحريف.

(٤) على الترتيب: ساقطة من ب.

(٥) في ب: فإن الهاء.

(٦) ما بين المعقوفين ساقط من ب جـ.

(٧) الله: ساقطة من جـ.

(٨) في ب: ثاني، تحريف.

(٩) ما بين المعقوفين ساقط من أ.

(١٠) ينظر: ارتشاف الضرب ٣/ ٦٣، أوضح المسالك ١/ ٣١٣.

(١١) ينظر: شرح الكافية للرضي ٢/ ٢٨٠.

(١٢) في أ: أصله.

الشيء إلى الشيء[١] وجوده له لجواز أن يمنع من ذلك مانع، وإن كان الأصل عدم وجود المانع.

الحكم (الثاني: الإلغاء، وهو إبطال العمل لفظاً ومحلاً لضعف العامل) القلبي المتصرف عن العمل (بتوسطه) بين المبتدأ والخبر، (أو تأخره) عنهما (نحو زيد ظننت قائم) مثال لتوسطه، ومنه قوله[٢]:

٦٣[٣] - وَفي الأَرَاجِيزِ خِلْتُ اللُّؤْمُ وَالخَورُ.

فوسط الفعل بين اللؤم والأراجيز، والغي لضعفه بالتوسط[٤]، (و) نحو (زيد قائم ظننت)، مثال لتأخره، ومنه قوله:

٦٤[٥] - هُمَا سَيِّدَانا يَزْعُمانِ.

فأخر الفعل عن المبتدأ والخبر، وألغي لضعفه [٦٤ب] بالتأخير، (وهو) أي الإلغاء (جائز) إذ هو أمر اختياري راجعٌ إلى المتكلم[٦] فيجوز معه الإعمال، (لا واجب) لأن سببه لا يقتضي ذلك، (وإلغاء) العامل (المتأخر) عنهما أقوى من إعماله لضعفه بالتأخير، (والمتوسط بالعكس) فإعماله أقوى من الغائه لأن العامل اللفظي أقوى من المعنوي[٧]، وهذا ما جزم به في التوضيح[٨]، وقيل[٩] الإلغاء والإعمال مع التوسط

---

(١) في ب: للشيء. ساقطة من جـ.

(٢) قوله: ساقطة من ب.

(٣) «أبا الأراجيز يا ابن اللؤم توعدني». قاله منازل بن زمعة المنقري، وهو من البسيط. الكتاب ١/ ٦١، شرح اللمع ١/ ١١١، ارتشاف الضرب ٣/ ٦٣، همع الهوامع ٢/ ٢٢٩.

(٤) في أ: لتوسطه.

(٥) البيت بتمامه «هما سيدانا يزعمان وإنما يسودانا ان أيسرت غنماهما». قاله الدبيري. وهو من الطويل. أوضح المسالك ١/ ٣١٥، شرح الاشموني ٢/ ٧٩، همع الهوامع ٢/ ٢٢٨.

(٦) في أ: التكلم.

(٧) في أ: المعنى، تحريف. ينظر: الغرة المخفية ١/ ٢٤٦، أوضح المسالك ١/ ٣١٦.

(٨) ينظر: أوضح المسالك ١/ ٣١٦.

(٩) خلافاً لابن درستويه وابن كيسان فقد ذهبا إلى وجوب الإلغاء. ينظر: شرح الكافية الشافية ٢/ ٥٧٧، =

على حد سواء، لأن ضعف العامل بالتوسط سوغ مقاومة الابتداء له، فكل منهما مرجح، وبه جزم في القطر[١] ، وإذا[٢] الغي العامل كان ذكره كذكر الظرف في المعنى، فقولك: زيد ظننت قائم بمنزلة. قولك: زيد قائم في ظني كما أفاده[٣] الرضي[٤] وغيره.

(ولا يجوز إلغاء العامل[٥]المتقدم[٦]) على معموليه على المشهور[٧]، وإن تقدم عليه شيء، فلا يجوز مع تقدمه (نحو ظننت زيداً قائماً) أي[٨] أن تقول في المثال ظننت زيد قائم برفعهما، (خلافاً للكوفيين) والأخفش[٩] في إجازة ذلك استدلالاً بنحو قوله[١٠]:

٦٥ [١١] - إنِّي وَجَدْتُ مِلاكُ الشِّيمَةِ الأَدَبُ.

واجيب بأن ذلك من التعليق على إضمار لام الابتداء، أو من الإعمال على جعل المفعول الأول ضمير الشأن محذوفاً.

(الثالث: التعليق) للعامل القلبي المتصرف (وهو إبطال العمل) وجوباً (لفظاً لا محلاً لمجيء ما له صدر الكلام بعده) أي العامل (و) ما له صدر الكلام (هو لام

= ارتشاف الضرب ٣/ ٦٣.

(١) ينظر: شرح القطر ١٧٣.

(٢) في ب: ان.

(٣) في أ: أفاد.

(٤) ينظر: شرح الكافية للرضي ٢/ ٢٨٠.

(٥) العامل: ساقطة من ب.

(٦) في ب: المقدم.

(٧) ينظر: الكتاب ١/ ٤١١، المقتضب ٢/ ١١، شرح الأشموني ٢/ ٨١.

(٨) اي: ساقطة من ب جـ.

(٩) ينظر: شرح جمل الزجاجي ١/ ٣١٤، شرح الكافية الشافية ٢/ ٥٥٧.

(١٠) في ب: قولك.

(١١) وصدره «كذاك أدبت حتى صار من خلقي». ينسب إلى بعض الفزاريين، وهو من البسيط. شرح جمل الزجاجي ١/ ٣١٤، أوضح المسالك ١/ ٣٢٠، شرح الأشموني ٢/ ٨٨، همع الهوامع ٢/ ٢٢٩.

الابتداء نحو ظننت لزيد قائم)، فجملة لزيد[١] قائم في محل نصب معلق عنها العامل في اللفظ بلام[٢] الابتداء لأن لها صدر الكلام[٣] فلا يتخطاها العامل، فمن حيث اللفظ روعي ما له الصدر، ومن حيث المعنى روعي العامل، فقيل لأنه عامل معنى وتقديراً، لأن معنى ظننت لزيد قائم ظننت قيام زيد[٤]، كما كان كذلك[٥] عند انتصاب الجزأين، ومن ثم جاز عطف الجملة المنصوبة جزأها على الجملة التعليقية[٦] نحو علمت لزيد قائم [٦٥أ] وبكراً قاعداً، (وما النافية مطلقاً، كقوله تعالى: ﴿لَقَدْ[٧] عَلِمْتَ مَا هَٰٓؤُلَآءِ يَنطِقُونَ﴾ [الأنبياء: ٦٥]، وقولك علمت والله ما زيد قائم، (ولا النافية) في جواب القسم، كما في التوضيح[٨] والشذور[٩]، (ونحو علمت) والله (لا زيد قائم ولا عمرو، و) مثلها[١٠] (إن النافية) في جواب القسم. (نحو علمت) والله (إن زيد قائم) لأن لهما[١١] حينئذٍ صدر الكلام لحلولهما محل أدوات الصدر، إذ[١٢] الحروف التي يتعلق[١٣] بها القسم لها الصدر[١٤]، فجملة القسم وجوابه في المثالين معلق عنها العامل لفظاً، وهي في محل نصب على المفعولية بعلمت، (وهمزة

---

(١) في جـ: زيد.

(٢) في ب جـ: لام، تحريف.

(٣) في ب جـ: الصدر.

(٤) في ب: لان معنى ظننت لزيد قائم ظننت لزيد قائم فجملة زيد قائم في محل نصب معلق عنها العامل في قيام زيد.

(٥) في أ: ذلك.

(٦) في أ: لتعلقه.

(٧) لقد: ساقطة من ب.

(٨) ينظر: أوضح المسالك ١/٣١٦ـ٣١٧.

(٩) ينظر: شرح الشذور ٣٦٦.

(١٠) في أ: مثالها.

(١١) في أ: لأنهما.

(١٢) في ب: وان.

(١٣) في ب: تلقى، جـ: يتلقى، تحريف.

(١٤) في أ: صدر، تحريف.

الاستفهام [نحو علمت أزيد قائم أم عمرو، وكون أحد المفعولين) الأول أو الثاني (اسم استفهام][١] نحو علمت ايهم ابوك) أو مضاف إلى ما فيه معنى الاستفهام نحو علمت أبو من زيد؟، وظاهر عبارته أن التعليق بالاستفهام يجري في الظن وما رادفه، قال الرضي[٢]: «ولم يسمع». والحاصل أن الفعل القلبي في هذه الأمثلة يجب إبطال عمله بحسب اللفظ وإبقاء عمله بحسب المعنى، والجملة بعده منصوبة المحل به، كأنك قلت علمت أحدهما بعينه قائماً، وعلمت زيداً غير قائم، وعلمت زيداً قائماً، (فالتعليق) للعامل (واجب إذا وجد شيء من هذه) المعلقات المتقدمة، بخلاف الإلغاء فأنه جائز.

واعلم أن محل وجوب التعليق إذا كانت[٣] أداة التعليق مقدمة على المفعولين معاً، أو كان المفعول الأول اسم استفهام، أو مضافاً إليه كما تقدم، فأن كان[٤] الاستفهام في الثاني، نحو علمت زيداً أبو من هو؟، فالتعليق جائز لا واجب كما هو ظاهر عبارة المتن، ويدل لذلك قول صاحب[٥] التسهيل[٦]: «ونصب علمت زيداً أبو من هو؟ أولى من رفعه»، وبذلك صرح في شرحه على[٧] كافيته[٨]، وقال الرضي[٩]: «وإذا صدر المفعول الثاني بكلمة الاستفهام، فالأولى إن لا يعلق فعل القلب عن المفعول الأول نحو علمت زيداً أبو من هو؟» انتهى[١٠]. ومنهم من منع تسمية ذلك تعليقاً،

---

(١) ما بين المعقوفين ساقط من ب جـ.
(٢) شرح الكافية للرضي ٢/ ٢٨٤.
(٣) في ب جـ: كان.
(٤) كان: ساقطة من ب جـ.
(٥) صاحب: ساقطة من ب جـ.
(٦) التسهيل: ٧٣.
(٧) على: ساقطة من أ.
(٨) ينظر: شرح الكافية الشافية ٢/ ٥٦٣.
(٩) شرح الكافية للرضي ٢/ ٢٨٢.
(١٠) انتهى: ساقطة من أ.

وبهذا جزم الزمخشري[١] في سورة الملك، فقال: في قوله تعالى: ﴿ لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا ﴾ [الملك: ٢] [٦٥ب] أن هذا لا يسمى تعليقاً، وإنما التعليق أن يقع بعد الفعل ما يسد مسد المفعولين معاً انتهى. والتعليق مأخوذ من قوله امرأة معلقة أي مفقودة الزوج[٢]. تكون[٣] كالشيء المعلق لا مع الزوج لفقدانه، ولا بلا زوج لتجويزها وجوده فلا تقدر[٤] على التزوج[٥]، والفعل المعلق ممنوع من العمل لفظاً عامل معنى وتقديراً قاله الرضي[٦].

(ولا يدخل التعليق ولا الإلغاء في شيء من أفعال التصيير) لقوتها (ولا في قلبي جامد) لعدم تصرفه، (وهو اثنان هب وتعلم) بمعنى اعلم (فأنهما ملازمان صيغة الأمر وما عداهما من أفعال الباب متصرف) بمعنى أنه (يأتي منه المضارع والأمر وغيرهما من المصدر) واسم الفاعل واسم المفعول (إلاّ هب من أفعال التصيير فأنه[٧] ملازم لصيغة الماضي ويثبت[٨] لتصاريفهن ما يثبت لهن مما تقدم من الأحكام)، فإن كان الفعل قلبياً يثبت لمتصرفاته الإعمال والإلغاء والتعليق، وإن كان من أفعال[٩] التصيير يثبت لمتصرفاته العمل فقط، (وتقدمت بعض امثلة[١٠]) المضارع من[١١] (ذلك)، ومثال

---

(١) ينظر: الكشاف ٤/ ٥٧٥.

(٢) في أ: مقصورة التزوج.

(٣) تكون: ساقطة من أ.

(٤) في ب: يتقدر، تحريف.

(٥) في ب: التزويج، جـ: التجويز، تحريف.

(٦) ينظر: شرح الكافية للرضي ٢/ ٢٨١.

(٧) في أ: لانه.

(٨) في ب: ثبت.

(٩) أفعال: ساقطة من جـ.

(١٠) في جـ: امثل.

(١١) في أ: ومن.

إعمال[١] المصدر نحو أعجبني ظنك زيداً عالماً[٢] ، واسم الفاعل نحو أنا ظانٌّ زيداً عالماً، ومثال الإلغاء [نحو زيد ظن قائم][٣] [أعجبني زيد قائم ظنك][٤] وزيد قائم أنا ظان، والتعليق نحو أنا ظان ما زيد قائم، وأعجبني ظنك ما زيد قائم (ويجوز حذف المفعولين لأفعال القلوب بالاجماع[٥] أو أحدهما) الأول أو الثاني عند الجمهور[٦] ، لكنه قليل، وكان ينبغي أن لا يحذف لأن المفعولين هنا بمنزلة اسم واحد، إذ مضمونهما هو المفعول به في الحقيقة، لأن معنى ظننت زيداً قائماً ظننت قيام زيد، فحذف أحدهما كحذف بعض اخر الكلمة الواحدة، (للدليل) يدل على حذفهما أو حذف أحدهما، نحو ﴿ أَيْنَ شُرَكَآؤُكُمُ ٱلَّذِينَ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ ﴾[٧] [الأنعام: ٢٢]، فحذف مفعولي تزعمونَ لدليل ما قبلهما عليهما (أي تزعمونهم[٨] شركاء)، ومن حذف الأول نحـــو[٩] ﴿ وَلَا يَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ هُوَ خَيْرًا لَّهُمْ ﴾ [آل عمران: ١٨٠] ﴾[١٠] ، [(و) من حذف [٦٦أ] الثاني ما (إذا قيل لك من ظننت قائماً تقول[١١]) في جوابه (ظننت زيداً) تقديره (أي ظننت زيداً قائماً)، فحذف قائماً[١٢] لدلالة السؤال عليه، وأما حذفهما أو أحدهما لغير دليل فلا يجوز لعدم

---

(١) اعمال: ساقطة من ب جـ.

(٢) في ب: قائماً.

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من ب جـ.

(٤) ما بين المعقوفين ساقط من أ جـ.

(٥) في أ: باجماع، تحريف.

(٦) منعه ابن ملكون، ويسمى هذا الحذف إختصاراً. ينظر: شرح جمل الزجاجي ١/ ٣١٢، شرح الكافية الشافية ٢/ ٥٥٢، ارتشاف الضرب ٣/ ٥٦.

(٧) في أ: (أين شركائي الذين كنتم تزعمون)، سورة القصص: ٦٢.

(٨) في أ: تزعمون منهم.

(٩) نحو: ساقطة من جـ.

(١٠) تقول ساقطة من ب.

(١١) ما بين المعقوفين ساقط من ب.

(١٢) ويسمى هذا اقتصاراً، وقد منعه اكثر النحويين. ينظر: الكتاب ١/ ١٩، الغرة المخفية ١/ ٢٤٥، =

الفائدة حينئذٍ[١].

(وعد صاحب الجرومية[٢] من هذه الأفعال) الناصبة للمبتدأ والخبر (سمعت) إذا دخل على ما لا يسمع (تبعاً للأخفش[٣] ومن وافقه). قال أبو حيان[٤] : (ولا بد) حينئذٍ (أن يكون [مفعولها الثاني جملة مما يسمع نحو سمعت زيداً يقول كذا)، لا سمعته يخرج، إذ الخروج لا يسمع، فزيداً][٥] مفعول أول، وجملة يقول كذا في محل نصب على أنها مفعول ثان[٦]، (و) مثله (قوله تعالى: ﴿سَمِعْنَا فَتًى يَذْكُرُهُمْ﴾ [الأنبياء: ٦٠]، وبهذه[٧] الآية[٨] احتج الأخفش، ولا حجة فيها كما ستعرفه، فأن دخلت على ما يسمع تعدت إلى واحد فقط بلا خلاف، نحو سمعت القرآن، (ومذهب الجمهور أنها) لا تنصب مفعولين[٩]، بل هي (فعل متعد إلى واحد)، لأنها من أفعال الحواس، وهي لا تتعدى إلا إلى واحد، (فإن كان) ذلك الواحد (معرفة كالمثال الأول فالجملة التي بعده)، وهي يقول، في محل نصب على أنها حال من المفعول، لان الجملة بعد المعارف أحوال، (فإن كانت نكرة كما في الآية) التي احتج بها الأخفش (فالجملة) التي بعده، وهي يذكرهم، في محل نصب على أنها (صفة) لأن الجمل بعد النكرات صفات، (والله اعلم). ولما فرغ من مرفوعات الأسماء شرع في . .

= ارتشاف الضرب ٢/ ٥٦.

(١) في ب: وعدها.

(٢) في ب: الآجرومية. ينظر: الاجرومية ٢٩٤ قال ابن آجروم: «وأما ظننت وأخواتها تنصب .

(٣) وفاقاً للفارسي. ينظر: شرح الكافية الشافية ٢/ ٥٤٧، شرح الكافية للرضي ٢/ ٢٨٤، ارتشاف الضرب ٢/ ٦٢.

(٤) ينظر: ارتشاف الضرب ٢/ ٦٢.

(٥) ما بين المعقوفين ساقط من ب.

(٦) في أ: مفعولها ثاني، ب: ثاني، تحريف.

(٧) في أ: هذه.

(٨) في أ: الاية به، تحريف.

(٩) في جـ: فعلين، تحريف.

منضوباتها[١] فقال:

منصوبات الأسماء

(باب منصوبات الأسماء)، المنصوبات جمع منصوب لما مَرّ، وهو ما اشتمل على علم المفعولية وهي الفتحة والكسرة والألف والياء. (المنصوبات) من الأسماء بالاستقراء (خمسة عشر) منصوباً، (وهي) على سبيل الإجمال والتعداد (المفعول به)، نحو ضربت زيداً، (ومنه) الاسم (المنادى) بجميع أقسامه نحو: يا عبد الله (كما سيأتي بيانه) في محله، (و) ثانيها (المصدر) المنصوب على المفعولية المطلقة (ويسمى[٢] المفعول المطلق) [٦٦ب] لعدم تقييده[٣] بحرف نحو ضربت ضرباً، (و) ثالثهما (ظرف الزمان) [نحو صمت يوماً (وظرف المكان)][٤] واعتكفت[٥] أمامك، (و) كل منهما (يسمى مفعولاً فيه) لوقوع الفعل فيه، (و) رابعها (المفعول لاجله) نحو قمت إجلالاً لك، (و) خامسها (المفعول معه) نحو سرت والنيل، (و) سادسها (المشبه بالمفعول به) نحو زيد حسن وجهه بالنصب، (و) سابعها (الحال) نحو جاء الأمير راكباً، (و) ثامنها (التمييز) في بعض أحواله، نحو طاب محمد نفساً، (و) تاسعها (المستثنى) في بعض أحواله، نحو[٦] ﴿فَشَرِبُوا۟ مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [البقرة: ٢٤٩] ، (و) عاشرها (خبر كان واخواتها) نحو: كان زيد قائماً، (و) حادي عشرها (خبر الحروف المشبهة بليس) نحو ما زيد قائماً، (و) ثاني عشرها (خبر أفعال المقاربة) نحو كاد زيد يقوم، (و) ثالث عشرها (اسم ان وأخواتها)، نحو إنّ زيداً قائم، (و) رابع عشرها (اسم لا التي لنفي الجنس) نصاً، نحو لا صاحب علم ممقوت. وقد تقدم الكلام على خبر كان وما

---

(١) في جـ: منصوتها، تحريف.

(٢) في أ: سمي.

(٣) في ب: تقيده.

(٤) ما بين المعقوفين ساقط من جـ.

(٥) في أ: قعدت.

(٦) نحو: ساقطة من ب.

بعدها[١] في المرفوعات، (و) خامس عشرها (التابع للمنصوب وهو أربعة أشياء كما تقدم) في المرفوعات أن التابع للمرفوع كذلك، ولم[٢] يذكر مفعولي[٣] ظن وأخواتها لاندراجهما في المفعول به كالمنادى، ولها أبواب يذكر فيها تفاصيلها، وقد شرع في ذلك على الترتيب المذكور، فقال[٤]:

المفعول به

(باب المفعول به) أي[٥] الذي فعل به فعل، والمفاعيل خمسة. وبدأ بها لأنها الأصل في النصب، وغيرها محمول[٦] عليها، وبدأ منها بالمفعول به لأنه أحوج إلى الإعراب لالتباسه بالفاعل، ولأنه أكثر استعمالاً، (وهو الاسم الذي يقع عليه الفعل) أي فعل الفاعل[٧]، (نحو ضربت زيداً) فزيد مفعول به لوقوع الفعل الذي هو الضرب عليه[٨] (وركبت الفرس) فالفرس مفعول به لوقوع الفعل الذي هو الركوب عليه، وليس المراد بوقوع الفعل[٩] الوقوع الحسي، كما في هذين المثالين لعدم جريانه فيما مثل به، من نحو ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ﴾ [البقرة:١٨٩] ، و) نحو ﴿يُقِيمُونَ الصَّلاةَ﴾ [٦٧أ] بل الوقوع المعنوي كذلك[١٠] ، وهو تعلق فعل الفاعل بشيء من غير واسطة بحيث[١١] لا يعقل الفعل بدون تعقل ذلك الشيء، و[١٢]سواء نسب إليه الفعل بطريق

---

(١) في ب: بعده.
(٢) في أجـ: لا.
(٣) في ب: مفعول، تحريف.
(٤) في أ: كما قال.
(٥) اي: ساقطة من ب.
(٦) في ب: حملاً.
(٧) ينظر: التعريفات ١٢٤، شرح الحدود النحوية ٩٧.
(٨) عليه: ساقطة من جـ.
(٩) في أ: بالوقوع.
(١٠) كذلك: ساقطة من ب جـ.
(١١) في أ: من حيث.
(١٢) و: ساقطة من ب جـ.

الإثبات كما مثل، أو بطريق النفي، نحو لم أضربْ زيداً، وعلامة المفعول به أن يخبر عنه باسم مفعول تام من لفظ فعله.

(وهو على قسمين: ظاهر ومضمر) كما أن الفاعل كذلك، (فالظاهر ما تقدم ذكره) من الأمثلة، (والمضمر قسمان) أحدهما (متصل) بعامله لا يستقل بنفسه، وهو اثنا عشر ضميراً إثنان للمتكلم، وخمسة للمخاطب، وخمسة للغائب، (نحو) الياء من (أكرمني) للمتكلم وحده (واخواته): وهي أكرمنا للمتكلم ومعه غيره أو للمعظم نفسه، واكرمك - بفتح الكاف - للمذكر المخاطب، وأكرمك - بكسرها - للمؤنثة، وأكرمكما للمثنى المخاطب مطلقاً، واكرمكم لجمع المذكر المخاطب، وأكرمكن لجمع المؤنث المخاطب، وأكرمه للمذكر الغائب، واكرمها للمؤنثة الغائبة، وأكرمهما للمثنى الغائب مطلقاً، وأكرمهم لجمع المذكر الغائب، وأكرمهن لجمع المؤنث الغائب.

(و) ثانيهما (منفصل) يستقل بنفسه، وهو اثنا عشر ضميراً على ما تقدم (نحو إياي) أكرمت (واخواته) من إيانا، إياكَ، إياكِ، إياكما، إياكم، إياكن، إياه، إياها، إياهما إياهم، إياهن، (وقد تقدم ذلك) جميعه (في فصل المضمر) وبيان المتصل والمنفصل منه، (والأصل فيه) أي المفعول به (أن يتأخر عن الفاعل) بأن يذكر بعده لكونه[1] فضلة، نحو ﴿وَوَرِثَ سُلَيْمَٰنُ دَاوُۥدَ﴾ [النمل: ١٦]، وقد يتقدم على الفاعل) بأن يتوسط بينه وبين الفعل، أما (جوازاً) نحو ضرب سعدى موسى، (و) إما (وجوباً)، نحو زان الشجر نوره، (وقد يتقدم على الفعل والفاعل) جميعاً جوازاً ووجوباً، نحو﴿فَرِيقًا هَدَىٰ﴾ [آل عمران: ٣٠] و ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُوا﴾ .

(كما تقدم) جميع ذلك (في باب الفاعل) وذكره[2] هنا زيادة إيضاح، ويجوز إدخال اللام عليه عند تقدمه، نحو ﴿إِن كُنتُمْ لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ﴾ [يوسف: ٤٣]، ﴿لِّلَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ﴾ [الأعراف: ١٥٤]، وتسمى [٦٧ب] هذه اللام مقوية[3]، لأنها

---

(١) في أ: لانه.

(٢) في ب: ذكر.

(٣) اللام: ساقطة من ب.

قوت العامل حتى وصل إلى المفعول المتقدم[١]، لأنه بتقدمه عليه ضعف عن الوصول إليه، وانما جاز تقديم المفعول على الفعل، ولم يجز تقديم الفاعل عليه، لأن الفاعل مرفوع، فلو تقدم (اشتبه بالمبتدأ، بخلاف المفعول لأن إعرابه النصب. فلو أنتفى الإعراب عنه لفظاً امتنع تقديمه على الفعل أيضاً، والناصب للمفعول به إما فعل متعد كما تقدم، أو وصفه نحو﴿ إِنَّ ٱللَّهَ بَٰلِغُ أَمْرِهِۦ﴾ [الطلاق:٣]، أو مصدر نحو ﴿ وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ﴾ [البقرة:٢٥١] ، أو اسم فعلل[٢] نحو ﴿عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ﴾ [المائدة:١٠٥]، والأصل في ناصبه أن يكون مذكوراً، وقد يضمر كما أشار إليه بقوله:

(ومنه) أي من[٣] المفعول به (ما أَضمر) أي قدر (عامله) لقيام قرينة تدل عليه (جوازاً نحو) ﴿وَإِذا قِيلَ لَهُم مَاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْرًا﴾ [النحل:٣٠] ، أي انزل خيرا، (ووجوباً في) سبعة (مواضع) ذكر (منها) هنا موضعين:

الاشتغال

أحدهما: (باب الاشتغال) أي اشتغال العامل عن نصب الاسم السابق (وحقيقته ان يتقدم اسم ويتأخر عنه فعل أو وصف مشتغل بالعمل في) محل (ضمير الاسم السابق، أو) بالعمل (في) اسم (ملابسه)، أي الضمير (عن العمل) لفظاً أو محلاً (في الاسم السابق) بحيث[٤] لولا اشتغاله[٥] بذلك لعمل[٦] فيه (نحو زيداً اضربه) مثال لما اشتغل فيه الفعل بضمير الاسم السابق، (وزيداً انا ضاربه الآن أو غداً) مثال لما اشتغل فيه الوصف بالضمير[٧] ، وقوله:

---

(١) ينظر: المقتضب ٢/ ٣٧، اللامات للزجاجي ١٦١، الجنى الداني ١٥٠.
(٢) في جـ: فعله.
(٣) من: ساقطة من جـ.
(٤) بحيث: ساقطة من ب جـ.
(٥) في ب: الاشتغال.
(٦) في أ: العمل، تحريف.
(٧) ينظر: شرح الحدود النحوية ٩٨.

(الآن أو غداً) للاشارة أن شرط الوصف أن يكون عاملاً، ولا بد مع ذلك[١] أن يكون صالحاً للعمل فيما قبله، فخرج عن ذلك نحو زيداً أنت ضاربه أمس لأنه غير عامل وزيد أنا الضاربه، لأن الصلة لا تعمل فيما قبلها، (وزيداً ضربت غلامه) مثال لما اشتغل فيه الفعل بالملابس[٢]، ولم يذكر مثالاً لما اشتغل فيه الوصف بالملابس، (و) من الاول قوله تعالى ﴿وَكُلَّ إِنسَٰنٍ أَلْزَمْنَٰهُ طَٰٓئِرَهُۥ فِى عُنُقِهِۦ﴾ [الإسراء: ١٣]، بالنصب[٣] في ذلك كله)، يعني[٤] إن الاسم في جميع الأمثلة المذكورة منصوب (بمحذوف) أي بعامل[٥] [٦٨أ] محذوف فعلاً كان أو وصفاً (وجوباً)، لا يجوز إظهاره مماثل للمذكور معنى، أو مستلزم له (يفسره ما بعده)[٦]، فلا يجمع بينهما لامتناع[٧] الجمع بين المفسَر والمفسِّر، (والتقدير) في المثال الأول (إضرب زيداً إضربه، و) في الثاني (أنا ضارب زيداً أنا ضاربه، و) في الثالث (أهنت زيداً ضربت غلامه)، فإن ضرب الغلام يستلزم إهانة صاحبه عرفاً، (و) في الرابع (ألزمنا كل إنسان ألزمناه)، والجملة المفسرة في الأمثلة كلها لا محل لها من الإعراب.

المنادى

وأشار إلى الموضع الثاني بقوله: (ومنها) أي من المواضع التي أضمر عاملها وجوباً (المنادى) بجميع أنواعه، وهو المطلوب إقباله بحرف نائب مناب ادعو[٨] لفظاً أو تقديراً، لكن إنما يظهر نصبه إذا كان مضافاً أو شبيها به، (نحو ياعبدالله)، ويا طالعاً

---

(١) مع ذلك: ساقطة من جـ.
(٢) في أ: بالملابسة، تحريف.
(٣) في أ: فالنصب.
(٤) في أ: بمعنى.
(٥) في ب: بعامله.
(٦) وفاقاً للبصريين وخلافاً للكوفيين. ينظر: الكتاب ١/ ٤١، معاني القرآن ٢/ ٩٥، شرح الكافية ١/ ١٦٣.
(٧) في أ: بامتناع، جـ: لاجتماع، تحريف.
(٨) في جـ: ادعوا، تحريف.

جبلاً[١] ، وأشار إلى كونه مفعولاً به بقوله: (فإن أصله أدعو[٢] عبدالله فحذف الفعل وأنيب يا عنه)، أي وعوض حرف النداء للتخفيف، وليدل على الانشاء [فإن الفعل وإن أريد به هنا الإنشاء][٣] لكنه[٤] يوهم الإخبار بناءً على أصله، وإنما وجب الحذف لامتناع الجمع بين العوض والمعوض عنه. وقد أفهمت[٥] عبارته كغيره أن ياعبدالله جملة وأن المنادى ليس أحد[٦] جزئيها.

(والمنادى خمسة أنواع: المفرد العلم) وهو ما كان تعريفه سابقاً على النداء، (والنكرة المقصودة) بالذات[٧] ، وهي ما عرض[٨] تعريفها في النداء بأن قصد[٩] بها معيناً، (والنكرة غير المقصودة) بالذات وإنما المقصود واحد من أفرادها، (والمضاف) إلى غيره، (والشبيه بالمضاف)، وقد أشار إلى بيان حكمها، بقوله:

(فأما المفرد العلم والنكرة المقصودة فيبنيان على ما يرفعان به[١٠] في حالة[١١] الإعراب)، هو أولى من قول الأصل[١٢] (فيبنيان على الضم)، لفظاً أو تقديراً (إن كانا مفردين نحو يازيد ويارجل) لمعين وياموسى، (أو[١٣] جمع تكسير) لمذكر أو مؤنث

---

(١) ينظر: التعريفات ١٢٧، شرح الحدود النحوية ١٠٢.
(٢) في أ جـ: ادعوا، تحريف.
(٣) ما بين المعقوفين ساقط من جـ.
(٤) في أ جـ: لكن، تحريف.
(٥) في أ: فهمت، تحريف.
(٦) في جـ: أخر، تحريف.
(٧) بالذات: ساقطة من أ جـ.
(٨) في جـ: عرضت، تحريف.
(٩) في جـ: قصدها، تحريف.
(١٠) به: ساقطة من أ.
(١١) في أ جـ: حال.
(١٢) أي عبارة الجرومية، قال ابن آجروم ٢٩٥: «فأما المفرد والعلم النكرة المقصودة فيبنيان على الضم من غير تنوين نحو يا زيد ويا رجل والثلاثة الباقية منصوبة لا غير».
(١٣) في أ: و.

(نحو يازيود ويارجال) وياهنود ويأُسارى [٦٨ب] (أو جمع مؤنث سالماً نحو يامسلمات، أو مركباً[(١)]) تركيباً (مزجياً نحو يامعدي كرب) وياسيبويه، أو أسناديا سمي به نحو ياشاب قرناها[(٢)]، (ويبنيان على الألف في التثنية) أي في المثنى نيابة عن الضمة (نحو يازيدان ويارجلان) مراداً بهما معين، (وعلى الواو في الجمع) المذكر السالم نيابة عن الضمة أيضاً[(٣)] (نحو يازيدون) مراداً به معين أيضاً، وإنما بني المفرد المعرفة مع أن أصله الإعراب لمشابهته لكاف أدعوك في الإفراد والتعريف، وتضمن معنى الخطاب، وهذه الكاف ككاف[(٤)] ذلك[(٥)] لفظاً ومعنى، وبني على الحركة ليعلم أن له أصلاً في الإعراب لمشابهته[(٦)] ، وكانت ضمة إيثاراً له بأقوى الحركات، إذ[(٧)] كان معرباً في الأصل، وإذا اضطر إلى تنوينه جاز أن تنونه[(٨)] مضموماً أو[(٩)] منصوباً.

وإذا وصف بإبن مضافاً لعلم نحو يازيد بن سعد جاز لك ضمه وفتحه[(١٠)] ، [ثم إن كثير من النحاة على ان العلم اذا نـودي ينكر ثم يعرف اسما إذا أضيف، لئلا يجتمع تعريفان في زيد وهو يمنع بدليل امتناع ياالرجل، وذهب آخرون[(١١)] إلى أن العلمية باقية بعد النداء، والممتنع إنما هو اجتماع أداتي التعريف، وأُيدَ هذا بجواز ياهذا

---

(١) في جـ: مركبات.

(٢) في أ جـ: ياطالب الزمان.

(٣) أيضاً: ساقطة من ب.

(٤) في أ: لكاف.

(٥) في ب: ذاك.

(٦) لمشابهته: ساقطة من ب جـ.

(٧) في أ: اذا.

(٨) في أ ب: ينون.

(٩) في أ: و.

(١٠) هو اختيار البصريين إلا المبرد. ينظر: الكتاب ١/ ٣١٣-٣١٤، المقتضب ٤/ ٢٣١، ارتشاف الضرب ٣/ ١٢٢.

(١١) وفاقاً لابن السراج ومن وافقه. ينظر: الأصول ١/ ٤٠١، ارتشاف الضرب ٢/ ١٢٠.

ويا عبدالله ويالله اذ لا يقبل التنكير][1] ،(والثلاثة الباقية منصوبة) لفظاً (لا غير)، لقصورها عن المفرد المعرفة في الشبه بكاف[2] الاسمية، (وهي النكرة غير[3] المقصودة كقول الأعمى، و) في معناه الغريق (يارجلاً خذ بيدي، والمضاف)[4] وسواء كانت الإضافة محضة (نحو ياعبدالله) أم لا؟، نحو ياحسن الوجه. (والمشبه بالمضاف) في توقف معناه على شيء كتوقف المضاف على المضاف إليه[5]، سواء كان الشيء مرفوعاً، (نحو ياحسناً وجهه) أم منصوباً نحو ياضارباً زيداً (وياطالعاً جبلاً)، أم مجروراً نحو ياخيراً من زيد؟، (ويارحيماً بالعباد و) قد (تقدم في باب لا التي لنفي الجنس بيان المشبه[6] بالمضاف)، وهو أنه ما[7] لا يتم معناه إلاّ بانضمام أمرٍ أخرٍ، وقد[8] تقدم أيضاً (بيان المفرد في هذا الباب) وهو أنه ما لايكون مضافاً ولا شبيهاً به، فيدخل فيه المركب المزجي والمثنى والمجموع كما تقدم (والله اعلم).

---

(١) ما بين المعقوفين ساقط من ب جـ.

(٢) في ب جـ: بالكاف.

(٣) في ب: الغير، تحريف.

(٤) و: ساقطة من ب جـ.

(٥) في حاشية أ: «وهو ما لا يتم معناه إلاّ بانضمام أمر آخر وتقدم أيضاً».

(٦) في أ: مشبهاً، تحريف.

(٧) ما: ساقطة من ب.

(٨) قد: ساقطة من أ جـ.

المنادى المضــاف إلى ياء المتكلم

(فصل: إذا كان المنادى الصحيح) الآخر (مضافاً إلى ياء المتكلم) [٦٩أ] إضافة محضة (جاز لك فيه ست لغات) لكثرة استعماله، وكثرة ذلك تستتبع[١] فيه التخفيف.

(إحداها[٢]: حذف الياء والاجتزاء) أي الاكتفاء (بالكسرة)[٣] الدالة عليها نحو ﴿يَٰعِبَادِ فَٱتَّقُونِ﴾ [الزمر: ١٦] ﴿يَٰقَوۡمِ إِن كَانَ كَبُرَ عَلَيۡكُم مَّقَامِي﴾ [يونس: ٧١]، (وهو) الأفصح (والأكثر) في كلامهم[٤].

(الثانية: إثبات الياء ساكنة، نحو ﴿يَٰعِبَادِ لَا خَوۡفٌ عَلَيۡكُمُ﴾ [الزخرف: ٦٨]، وهي تلي الأولى[٥].

(الثالثة: إثبات الياء مفتوحة، نحو ﴿يَٰعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ أَسۡرَفُواْ﴾ [الزمر: ٥٣]، وهذه الياء يوقف عليها بهاء السكت حفظاً للفتحة، فيقال: ياعباديه، وهذه اللغة تلي ما قبلها[٦].

ثم تليها (الرابعة:) وهي (قلب الكسرة) التي قبل الياء (فتحة، وقلب الياء) أي ثم قلبها (الفا) للخفة[٧]، نحو ﴿يَٰحَسۡرَتَىٰ عَلَىٰ مَا فَرَّطتُ﴾ [الزمر: ٥٦].

ثم تليها (الخامسة:) وهي (حذف الألف والاجتزاء[٨] بالفتحة) لأنها[٩] تدل عليها

(١) في أ: تتبع.
(٢) في أ: أحدها، تحريف.
(٣) في أ: بالكسرة أي الاكتفاء، تحريف.
(٤) ينظر: الكتاب ١/ ٣١٦، المقتضب ٤/ ٢٤٧، ارتشاف الضرب ٢/ ٥٣٨.
(٥) ينظر: الكتاب ١/ ٣١٦، المقتضب ٤/ ٢٤٧، شرح الكافية الشافية ٣/ ١٣٢٣.
(٦) ينظر: الكتاب ١/ ٣١٦، المقتضب ٤/ ٢٤٧، ارتشاف الضرب ٢/ ٥٣٨.
(٧) ينظر: الكتاب/ ٣١٦، شرح الكافية الشافية ٣/ ١٣٢٤.
(٨) في ب: اجتزاء.
(٩) لأنها: ساقطة من ب.

(نحو ياغلامَ) وهذا وإن كان وارداً لكنه شاذ[١] .

(السادسة: حذف الألف وضم الحرف الذي كان مكسوراً) كالمنادى المفرد اكتفاء عن الإضافة بنيتها، وإنما يفعل ذلك فيما يكثر أن لا ينادى إلا مضافاً، وحملاً للقليل[٢] على الكثير، (كقول بعضهم «ياأمُّ لا تفعلي» ـ بضم الميم ـ حكاهُ يونس[٣]، وقرىء ﴿ رَبِّ ٱلسِّجْنُ﴾ [يوسف: ٣٣] - بضم الباء - وهي ضعيفة) جداً[٤] .

فإنْ كان المنادى المضاف إلى الياء معتل الآخر[٥] [مقصوراً أو منقوصاً][٦] نحو[٧] يافتاي وياقاضي فليس فيه إلاّ لغة واحدة وهي إثبات الياء المفتوحة، أو صحيح الآخر لكن إضافته غير محضة، نحو يامكرمي وياضاربي فليس فيه إلاّ لغتان: أثبات الياء مفتوحة أو ساكنة.

(فإن كان المنادى المضاف إلى الياء أباً أو أُمّاً جاز) لك (فيه مع) هذه (اللغات) الست (أربع لغات أُخر:

إحداها: ابدال الياء تاء مكسورة) عوضاً عن الياء وكسرت لمناسبة[٨] الياء، وهو الاكثر ، (نحو ياأبتِ وياأمتِ[٩]) بكسر التاء (وبهذا[١٠] قرأ السبعة[١١] [٦٩ب] غير

---

(١) ينظر: الكتاب ١/ ٣١٦، شرح ابن الناظم ٥٨٠، ارتشاف الضرب ٢/ ٥٣٨.

(٢) في حاشية جـ: «الذي هو الضم على الكثير الذي هو ثانية اللغات الخمس».

(٣) ينظر: الكتاب ١/ ٣١٧، المقتضب ٤/ ٢٦٣.

(٤) ينظر: المختصر في شواذ القرآن ١١٨، إعراب القراءات الشاذة ١/ ٧٠٣.

(٥) في ب: معتلاً.

(٦) ما بين المعقوفين ساقط من أ جـ.

(٧) نحو: ساقطة من ب.

(٨) في جـ: لمناسبته.

(٩) وياأمت: ساقطة من ب.

(١٠) في أ: هذا، ب: بها.

(١١) قرأ باقي السبعة بكسر التاء، ينظر: التيسير ١٢٧، النشر ٢/ ٢٩٣.

أبن عامر في[1] ﴿ يَتَأَبَتِ﴾[2] [يوسف: ٤].

الثانية: فتح التاء) للخفة[3] (وبها قرأ ابن عامر[4].

الثالثة:) الجمع بين التاء والألف، فيقال (ياابتا بالتاء والألف) جمعاً بين العوضين، (وبها[5] قرى[6] شاذاً[7])، فإذا وقف على ذلك جيء بهاء الوقف فيقال ياابتاه[8] .

(الرابعة:) الجمع بين التاء وياء المتكلم، فيقال (ياأبتي) وياأمتي (بالتاء) جمعاً بين العوض والمعوض، وهما لا يكادان يجتمعان.

(وإذا كان المنادى مضافاً إلى مضاف إلى الياء) الدالة على المتكلم (مثل ياغلام غلامي لم يجز إلاّ إثبات الياء مفتوحة أو ساكنة) ولا يجوز حذفها لبعدها عن المنادى (إلاّ اذا كان ابن عم وابن ام) أو بنت عم أو[9] بنت أم (فيجوز فيها أربع لغات) لكثرة استعمالها في النداء فَخُصًّا[10] بالتخفيف:

---

(١) في: ساقطة من ب.

(٢) قال في مشكل إعراب القرآن ١/ ٣٧٧-٣٧٨: «قوله (ياأبت) التاء في ياأبت اذا كسرت في الوصل بدل من ياء الاضافة عند سيبويه ولا يجمع بين التاء وياء الإضافة عنده ولا يوقف عنده على قوله (ياأبت) إلا بالهاء إذ ليس ثم ياء مقدرة وبذلك وقف ابن كثير وابن عامر وقال الفراء: الياء في النية فيوقف على قوله (ياابت) بالتاء، وبذلك وقف أكثر القراء اتباعا للمصحف، وقرأ ابن عامر بفتح التاء قدر أن التاء محذوفة على حد حذفها في الترخيم ثم ردها ولم يعتد بها ففتحها كما كان الاسم قبل رجوعها مفتوحاً كما قالوا: ياطلحة، ياأميمة بالفتح فقياس الوقف على هذا ان تقف بالهاء كما يوقف على طلحة وأميمة».

(٣) ينظر: المقتضب ٤/ ٢٦٢، شرح الكافية الشافية ٣/ ١٣٢٧، شرح الكافية للرضي ١/ ١٤٨.

(٤) ينظر: التيسير ١٢٧، النشر ٢/ ٢٩٣.

(٥) في أ: وبهذا.

(٦) في أ جـ: قرأ، تحريف.

(٧) ينظر: إعراب القراءات الشاذة ١/ ٦٨١.

(٨) في جـ: ياأبتا، تحريف.

(٩) في جـ: و.

(١٠) في جـ: مختصاً.

إحداها[١] وثانيها: (حذف الياء) اكتفاء بالكسرة الدالة عليها (مع كسر الميم وفتحها، وبهما[٢] قرى[٣] في السبعة في قوله تعالى قَالَ: ﴿ٱبْنَ أُمَّ﴾ [الأعراف: ١٥٠][٤].

(و) ثالثها: (اثبات الياء[٥]، كقول الشاعر:

٦٦- يَاابْنَ أُمِّي وَيَا شُقَيِّقَ نَفْسِي) أَنْتَ خَلَّفْتَنِي لِدَهْرٍ شَدِيدِ[٦].

(و) رابعها (قلب الياء ألفاً، كقوله:

٦٧[٧] - يَاابنَةَ[٨] عَمَّا لا تَلُومِي وَاهْجَعِي) فَلَيْسَ يَخْلُو مِنْكِ يَوماً مَضْجَعِي.

وإثبات الياء وكذا الألف المنقلبة عنها شاذ[٩]، وفي التوضيح[١٠] وغيره[١١]: ولا يكادون يثبتون[١٢] الياء ولا الألف إلاّ في الضرورة، والله اعلم[١٣].

---

(١) في ب: إحداهما، تحريف.

(٢) في ب: بها.

(٣) في أ ب: قرأ، تحريف.

(٤) قرأ ابن عامر وابو بكر وحمزة والكسائي بكسر الميم، والباقون بفتحها. ينظر: التيسير ١١٣/ ١٣٥، النشر ٢/ ٢٧٢.

(٥) ينظر: الكتاب ١/ ٣١٨، المقتضب ٤/ ٢٥١، شرح ابن الناظم ٥٨٠.

(٦) قاله ابو زبيد الطائي، وهو من الخفيف، ديوانه ٤٨.

(٧) قاله ابو النجم العجلي، وهو من الرجز، ديوانه ١٣٤.

(٨) في أ: بنت، تحريف.

(٩) ينظر: الكتاب ١/ ٣١٨، المقتضب ٤/ ٢٥١، شرح ابن الناظم ٥٨٠.

(١٠) ينظر: أوضح المسالك ٣/ ٩٠.

(١١) ينظر: شرح الأشموني ٣/ ١٥٧، شرح التصريح ٢/ ١٧٩.

(١٢) في جـ: يعبدون، تحريف.

(١٣) والله أعلم: ساقطة من ب جـ.

المفعـــــول المطلق

(باب: المفعول المطلق) أي الذي لم يقيد بالجار لصحة إطلاق المفعول عليه من غير تقييد صلة تضم[١] إليه بخلاف المفاعيل، إذ لا يصح إطلاق ذلك عليها إلا بعد تقييدها[٢] بأن يقال مفعول به وله وفيه ومعه، (وهو المصدر الفضلة المؤكد لعامله) ان لم يزد مدلوله[٣] على مدلول عامله فهو للتأكيد[٤] وانما يؤكد عامله اذا كان مصدراً، وإلاّ فالمصدر المفهوم منه[٥] (أو المبين لنوعه[٦]) بأن دل على هيئة صدور الفعل، (أو عدده) بأن دل على مرات صدور الفعل[٧] ، فهو ثلاثة أقسام:

(فالمؤكد لعامله) نحو اعجبني ضربك زيداً ضرباً، وأمّا[٨] نحو ﴿ وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمًا ﴾ [النساء:١٦٤]، وقولك ضربت ضرباً)، فالمفعول المطلق [٧٠أ] مؤكداً لمضمون عامله لا لنفسه، وهذا لا يجوز تثنيته وجمعه باتفاق[٩]، لأن مدلوله بمعنى واحد، والتثنية والجمع يقتضيان التعدد، ولأنه بمثابة تكرير الفعل، والفعل لا يثنى ولا يجمع.

(والمبين لنوع عامله) إما بإضافة[١٠] نحو ﴿ فَأَخَذۡنَٰهُمۡ أَخۡذَ عَزِيزٖ مُّقۡتَدِرٍ ﴾ [القمر:٤٢]، أو صفة مع ثبوت الموصوف، نحو جلست جلوساً حسناً، أو مع حذفه، نحو: ﴿أنِ أعْملْ صَالِحاً ﴾ [النمل:١٦] أي عملا صالحاً، (وقولك ضربت زيداً ضرب الأمير)

---

(١) في أ: يضم.
(٢) في أ ب: تقيدها.
(٣) مدلوله: ساقطة من أ جـ.
(٤) فهو للتأكيد: ساقطة من أ جـ.
(٥) منه: ساقطة من ب.
(٦) في جـ: أنواعه.
(٧) ينظر: التعريفات ١٢٤، شرح الحدود النحوية ١٠٥ .
(٨) واما: ساقطة من ب.
(٩) ينظر: شرح الكافية الشافية ٢/٦٥٦، ارتشاف الضرب ٢/ ٢٥٢، شرح الاشموني ٢/ ٣٥٤.
(١٠) في أ: لأضافة.

أي ضرباً مثل ضرب الامير[١] ، أو بلام العهد، نحو ضربت الضرب أي[٢] الذي تعرفه، أو باسم خاص نحو رجع القهقري، وهذا يجوز تثنيته وجمعه على المشهور، لاختلاف أنواعه كسرت سيري[٣] زيد الحسن والقبيح[٤] .

(والمبين لعدد عامله نحو ﴿فَدُكَّتَا دَكَّةً[٥] وَاحِدَةً﴾ [الحاقة: ١٤]، وقولك ضربت زيداً ضربتين) أو ثلاث ضربات أو ألفاً، وهذا لا خلاف[٦] في جواز تثنيته وجمعه.

(وهو قسمان لفظي ومعنوي) لأنه أما أن يوافق عامله في معناه ولفظه معاً، أو في معناه دون لفظه، (فإن[٧] وافق) المصدر (لفظ فعله) ومعناه بأن اتحدت مادته ومادة فعله (فهو لفظي نحو [ضربت ضرباً][٨]) كما تقدم من الأمثلة، (وإن وافق معنى فعله دون لفظه) بأن اختلفت[٩] مادته ومادة فعله[١٠] (فهو معنوي نحو جلست قعوداً وقمت وقوفاً)، فالجلوس والقعود بمعنى واحد، وكذا القيام والوقوف ولكن المادة مختلفة فعلم[١١] من كلامه أنه لا يشترط في المفعول المطلق أن يكون ناصبه من لفظه اكتفاء بالموافقة في المعنى[١٢] ، وبه جزم ابن

---

(١) في ب: ضربه.
(٢) أي: ساقطة من جـ.
(٣) في أ: سير.
(٤) خلافاً لابي علي الشلوبين. ينظر: ارتشاف الضرب ٢/ ٢٠٥، أوضح المسالك ٢/ ٥٣، شرح الأشموني ٢/ ٣٥٤.
(٥) في أ: دكتا.
(٦) في أ: الخلاف، تحريف.
(٧) في ب: وإن.
(٨) ما بين المعقوفين ساقط من أ جـ.
(٩) في أ: اختلف.
(١٠) في جـ: فعل.
(١١) في أ: وعلم، جـ: في علم.
(١٢) وفاقاً للمبرد والمازني والسيرافي، ينظر: المقتضب ١/ ٧٣، ارتشاف الضرب ٢/ ٢٠٣، شرح التصريح ١/ ٣٢٧.

الحاجب[١] ، ونظر بعضهم في أن الجلوس والقعود بمعنى واحد [لثبوت الفرق بينهما في المعنى، ألا ترى أنه يقال للزمن مقعد ولا يقال مجلس، قال الإمام الراغب[٢] رحمه الله][٣] : القعود إنما يقابل به القيام والجلوس إنما يقابل به الاتكاء، فيقال للقائم اقعد وللمتكيء اجلس فقد[٤] بَانَ تباينهما وافتراقهما.

(والمصدر اسم) الحدث الجاري على الفعل (الصادر من الفاعل) إذ هو القائم[٥] بذاته[٦] ، بخلاف اسم المصدر فأنه وإنْ دل على[٧] الحدث لكنه [٧٠ب] غير جارٍ على الفعل كالغسل والوضوء. (وتقريبه) أي حد المصدر إلى فهم المبتدىء (أنْ يقال هو الذي يجيء ثالثاً في تصريف الفعل)، كما إذا قيل لك صرف (نحو ضرب) فإنك تقول: ضرب (يضرب ضرباً)، فضرباً مصدر لأنه وقع ثالثاً في تصريف الفعل، فقد جرى العرف بتقديم الماضي، والاتيان[٨] بالمضارع بعده، ثم المصدر وإلاّ فلا يمتنع التكلم بالمصدر بعد الماضي.

(وقد تنصب أشياء على المفعول المطلق وإن لم تكن[٩] مصدراً) لدلالتها عليه (وذلك على سبيل النيابة عن المصدر) فمن ذلك (نحو كل وبعض) حال كونهما (مضافين للمصدر نحو ﴿فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمَيْلِ﴾ [النساء: ١٢٩]، فكل مفعول مطلق نائب عن مصدر محذوف، والأصل فلا تميلو ميلاً كل الميل، ومثله نحو ﴿وَلَوْ

---

(١) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل ١/ ٢٢١، شرح الوافية ١٨٥.

(٢) هو ابو القاسم الحسين بن محمد بن المفضل الأصفهاني ت ٥٠٢هـ، ينظر البلغة ٩١، بغية الوعاة ٢/ ٢٩٧. ينظر رأيه في المفردات ٦٧٨.

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من ب.

(٤) في أ: وقد.

(٥) في أ ب: أو القائم، تحريف.

(٦) ينظر: التعريفات ١٢٠.

(٧) على: ساقطة من جـ.

(٨) في جـ: والاثنان، تحريف.

(٩) في ب جـ: يكن.

نَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ ٱلْأَقَاوِيلِ﴾ [الحاقة: ٤٤]، وضربته بعض الضرب، وهذا مما ناب عن المصدر المبين لنوع عامله، (وكالعدد) المميز بمصدر نحو[1] ﴿فَٱجْلِدُوهُمْ ثَمَٰنِينَ جَلْدَةً﴾ [النور: ٤]، فثمانين (مفعول مطلق) نائب عن المصدر المحذوف، والأصل فاجلدوهم جلداً ثمانين، (وجلدة تمييز، وكأسماء[2] الآلات) المعهودة للفعل (نحو ضربته سوطاً أو عصى أو مقرعة)، والأصل ضربته ضرباً بسوط أو عصى أو مقرعة، ثم توسع في الكلام فحذف المصدر وأقيمت الآلة مقامه، وهذا والذي قبله مما ناب عن المبين لعدد عامله، وأما النائب عن المؤكد لعامله فلم يمثل له[3]، نحو اغتسل غسلاً ﴿وَٱللَّهُ أَنۢبَتَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ نَبَاتًا﴾ [نوح: ١٧]، والله أعلم[4].

المفعـــول فيه

(باب المفعول فيه، وهو المسمى[5]) عند البصريين[6] (ظرف الزمان وظرف المكان) لوقوع الفعل فيه، إذ لا بد له من زمان أو مكان يقع فيه، (فظرف الزمان هو اسم الزمان المنصوب) باللفظ الدال على المعنى الواقع فيه (بتقدير) معنى (في) الدالة على الظرفية[7]، فخرج عن ذلك ما نصب بتقدير في، ولم يكن اسم [٧١أ] زمان ولا مكان نحو ﴿وَتَرْغَبُونَ أَنْ تَنكِحُوهُنَّ﴾، إذا قدر بفي، وما نصب من اسم الزمان لا بتقدير في، نحو ﴿يَخَافُونَ يَوْمًا﴾ [النور: ٣٧]، فإنه مفعول به لا فيه، وما كان مرفوعاً أو مخفوضاً منه فإنه ليس بظرف، والنصب حكم، وقد تقدم أنه لا يؤخذ في التعريف.

---

(١) في أ: لنحو، تحريف.
(٢) في أ: كالأسماء، تحريف.
(٣) له: ساقطة من ب.
(٤) والله اعلم: ساقطة من ب جـ.
(٥) في أ جـ: مسمى.
(٦) وعند الكوفيين المحل أو الصفة. ينظر: الكتاب ١/ ١١٠، معاني القرآن ١/ ٢٨، ارتشاف الضرب ٢/ ٢٢٥.
(٧) ينظر: التعريفات ١٢٤.

وقد ذكر المؤلف عدةً من ظرف الزمان يصدق عليها التعريف، وهي (نحو) قولك صليت (اليوم) واعتكفت (الليلة)، وجئتك[١] (غدوة وبكرة وسحراً وغداً وعتمةً وصباحاً ومساءً)، ولا اكلمك أبداً (وامداً وحيناً وعاماً وشهراً وأسبوعاً وساعة. وظرف[٢] المكان هو اسم المكان المنصوب) باللفظ الدال على المعنى الواقع فيه (بتقدير) معنى (في) الدالة على الظرفية، وقد ذكر منه أيضاً عدة أمثلة (نحو) جلست (أمام) الكعبة، (وخلف) المقام، (وقدام) الحطيم، (ووراء) الحجب (وفوق) المنبر، (وتحت) الميزاب، (وعند) الملتزم، (ومع) سدنة الكعبة، (وازاء) الحجر الاسود[٣] أو مقابله، (وحذاءه)[٤] ـ بالذال المعجمة ـ (وتلقاءه)[٥]، وهذه الثلاثة الأخيرة (معناها واحد) تقول هو بإزائه أي بحذائه، وجلس تلقاءه أي حذاءه، وحذاء الشيء إزاؤه، وكذلك أمام وقدام معناهما واحد، وكذلك خلف ووراء، (وثَمَّ) ـ بفتح الثاء المثلثة ـ اسم اشارة للمكان البعيد كما مَرَّ، (وهنا) ـ بضم الهاء ـ اسم إشارة للمكان القريب، وبفتحها وكسرها مع تشديد للمكان البعيد كما مرّ أيضاً.

(وجميع أسماء الزمان) معرفة كانت أو نكرة محدودة كيوم وشهر أو[٦] غير محدودة[٧] كحين وزمان (تقبل النصب على الظرفية) بتقدير في (و[٨]لا فرق في ذلك

---

(١) في جـ: اعتكفت.
(٢) في أ: فظرف.
(٣) في أ جـ: الحجر.
(٤) في ب: حذاء.
(٥) في أ ب: تلقاء.
(٦) في أ: و.
(٧) في أ: محدود.
(٨) و: ساقطة من أ جـ.

بين المختص منها[١]) بوصف أو بغيره[٢] ، (و) بين (المعدود[٣] والمبهم، ونعني بالمختص) منها (ما يقع جواباً لمتى نحو يوم الخميس) أو اليوم[٤]، فإذا قيل لك، متى صمت؟، فإنك (تقول) في جوابه مثلاً (صمت يوم الخميس) أو اليوم.

(و) نعني (بالمعدود) منها [٧١ب] (ما يقع جواباً لكم) الاستفهامية (كالأسبوع والشهر)، فإذا قيل: كم اعتكفت؟، فإنك (تقول) مجيباً له (اعتكفت أسبوعا) أو شهراً أو عاماً. (و) نعني (بالمبهم) منها (ما لم يقع جواباً لشيء) منهما، ويدل على قدر من الزمان غير معين (كالحين والوقت، تقول) ابتداءً (جلست حيناً) وساعة ووقتاً بالنصب على جهة التأكيد المعنوي لأنه لا يزيد على دلالة الفعل، وقضية عطف المؤلف المعدود على المختص أنه ليس بمختص وهو ظاهر كلامهم، وجزم المرادي[٥] بانه[٦] من قبيل المختص، وعبارة ابن هشام في جامعه[٧]: وما صلح من الزمان جواباً لمتى كشهر رمضان فمختصٌ، أو لكم كيومين فمعدود، أولهما فمختص معدود كأسماء الشهور غير ما أُضيف إليه شهر، وهو الربيعان ورمضان وغيرها مبهم[٨] كحين.

(وأما أسماء المكان فلا ينصب منها على الظرفية) بتقدير في (إلا ثلاثة أنواع، الأول: المبهم) أو ما في حكمه، والمراد بالمبهم ما لا يختص بمكان بعينه (كأسماء الجهات الست)، اذ ليس لها حدٌّ ونهاية معينة[٩] ، (وهي فوت وتحت ويمين وشمال

---

(١) في أ: منهما، تحريف.
(٢) في ب: غيره.
(٣) و: ساقطة من ب.
(٤) في أ: ليوم، تحريف.
(٥) ينظر: شرح الألفية للمرادي ٢/ ٩٢.
(٦) في أ: انه.
(٧) ينظر: الجامع الصغير ١١٠.
(٨) مبهم: ساقطة من أ.
(٩) في ب: ومعينة، تحريف.

وأمام وخلف)، فإن خلفك يتناول ما وراء ظهرك إلى انقطاع الأرض، وسميت الجهات الست باعتبار الكائن في المكان فإن لـه ست حالات، (وما أشبهها) في الإبهام كأرض ومكان.

(والثاني: أسماء المقادير) الدالة على مساحة معلومة (كالميل) و[١] هو أربعة آلاف خطوة[٢]، (والفرسخ) و[٣] هو ثلاثة أميال[٤]، (والبريد) و[٥] هو أربعة فراسخ[٦]، (نحو سرت ميلاً) أو فرسخاً أو بريداً، وظاهر عبارته أنه ليس بمبهم، وبه صرح بعضهم[٧]، واكثرهم على[٨] أنه مبهم، قال ابن هشام[٩]: وحقيقة القول فيه أن[١٠] فيه إبهاماً ما من جهة انه لا يختص ببقعة بعينها واختصاصها من جهة دلالته على كمية معينة. قال[١١]: «فعلى هذا يصح فيه القولان».

(والثالث ما كان مشتقاً [٧٢أ] من مصدر) عامله، سواء كان عامله فعلاً أو أسماً (نحو جلست مجلس زيد، قال الله تعالى: ﴿وَأَنَّا كُنَّا نَقْعُدُ مِنْهَا مَقَاعِدَ لِلسَّمْعِ﴾ [الجن:٩]، ونحو سرني جلوسي مجلسك، فإن كان مشتقاً من غير ما اشتق منه عامله نحو ذهبت في مرمى زيد فرميت في مذهب عمر، ولم يجز في القياس نصب شيء منه

---

(١) و: ساقطة من أ.

(٢) ينظر: اللسان مادة «ميل».

(٣) و: ساقطة من أ جـ.

(٤) ينظر: اللسان مادة «ميل».

(٥) و: ساقطة من أ جـ.

(٦) ينظر: اللسان مادة «برد».

(٧) هو ابو علي الشلوبين.
ينظر: الغرة المخفية ١/ ٦٣، ارتشاف الضرب ٢/ ٢٥٠، شرح الألفية للمرادي ٢/ ٩٣.

(٨) ينظر: شرح الكافية الشافية ٢/ ٦٣٧، شرح الكافية للرضي ١/ ١٨٦، ارتشاف الضرب ٢/ ٢٥٠.

(٩) ينظر: شرح الشذور ٢٣٤.

(١٠) في جـ: فإن.

(١١) شرح الشذور: ٢٣٤.

على الظرفية، بل يجب التصريح معه بفي، كما يرشد إليه قوله:

(وما عدا هذه الثلاثة أنواع من أسماء[١] المكان لا يجوز انتصابه على الظرفية، فلا تقول[٢] جلست البيت ولا صليت المسجد ولا أقمت[٣] الطريق) بالنصب فيهن، (و[٤] لكن) حكمه أن (تجره بفي) الظرفية مصرحاً بها، (و) أ ا (قولهم دخلت المسجد وسكنت البيت) أو الشام فأنه (منصوب) تشبيها بالمفعول به على التوسع (بإسقاط الخافضين) وإجراء[٥] القاصر مجرى المتعدي، إلا أنه مع دخلت مطردة لكثرة استعماله، وهـذا هو مذهب الفارسي[٦] ، واختارهُ ابن مالك[٧] ، وعزاه لسيبويه[٨] ، وقيل[٩] إن ما بعد دخلت مفعول به، وردّ بأن مصدره فعول وهو من المصادر اللازمة غالباً، ولأن نظيره وهو[١٠] عبرت ونقيضه وهو خرجت لازماً[١١]، فيكون دخلت كذلك، حملاً للنظير على النظير[١٢] ، أو للنقيض[١٣] على نقيضه، وقيل[١٤] مفعول فيه حملاً على المكان المبهم في جواز حذف في منه وذلك لكثرة الاستعمال

---

(١) في أ: الأسماء، تحريف.

(٢) في ب: يقال.

(٣) في أ جـ: قمت، تحريف.

(٤) و: ساقطة من أ.

(٥) في أ جـ: أجرى.

(٦) ينظر: الايضاح العضدي ١/ ١٧٠.

(٧) ينظر: شرح العمدة ٤١١، شرح الكافية الشافية ٢/ ٦٨٢.

(٨) في أ: إلى سيبويه، ينظر: الكتاب ١/ ١٦.

(٩) وفاقاً للأخفش والمبرد والجرمي. ينظر: المقتضب ٤/ ٦٠، شرح جمل الزجاجي ١/ ٣٢٨، ارتشاف الضرب ٢/ ٢٥٣.

(١٠) وهو: ساقطة من ب.

(١١) في أ: لازمان، تحريف.

(١٢) في ب: نظيره، على النظير: ساقطة من جـ.

(١٣) في أ: المتنقيض، تحريف.

(١٤) نسب هذا القول للفارسي، ينظر: شرح جمل الزجاجي ١/ ٣٣٠، ارتشاف الضرب ٢/ ٢٥٤.

المستدعية للخفة، وصححه ابن الحاجب[١] ، وإنما استأثر ظرف الزمان مطلقاً بصلاحية النصب على الظرفية على ظرف المكان لأن أصل العوامل الفعل ودلالته على الزمان أقوى من دلالته على المكان [لانه يدل على الزمان][٢] بصيغته[٣] وعلى المكان بالالتزام[٤] ، ولما كانت دلالته على الزمان قوية تعدى إلى المبهم وغيره من الزمان، ولما كانت[٥] دلالته على المكان[٦] ضعيفة اختص بما ذكره المؤلف لأن في الفعل دلالة عليه في الجملة، والله اعلم[٧].

المفعـــول لأجله

(باب المفعول من أجله: ويسمى المفعول لأجله والمفعول له)[٨] [٧٢ب] فله ثلاثة أسماء، (وهو الاسم المنصوب الذي يذكر علة وبياناً لسبب وقوع الفعل) الصادر من فاعله، فالمفعول له سبب حامل للفاعل على الفعل، سواء كان علة غائية[٩] للفعل متأخراً عنه في الوجود أم لا؟، فالأول (نحو قام زيد إجلالاً لعمرو)، فإجلالاً مصدر منصوب ذكر علة غائية[١٠] للفعل، فإنّ تصور الإجلال بأنه مصلحة مرغوب فيها سبب حامل للفاعل على الفعل، وإن كان وجوده في الخارج متأخراً عن وجود الفعل، (و) مثله (قصدتك ابتغاء معروفك)، وكرر المثال للإشارة إلى أنه لا فرق في ذلك بين

---

(١) ينظر: الكافية ٣٩٢، شرح الوافية ٢١٤.
(٢) ما بين المعقوفين ساقط من أ جـ.
(٣) في أ جـ: بصيغته وبالالتزام.
(٤) في أ: بالتزام.
(٥) في جـ: كان.
(٦) في أ: الزمان.
(٧) والله اعلم: ساقطة من ب جـ.
(٨) ينظر: الكتاب ١/ ١٨٤، شرح اللمحة البدرية ٢/ ١٥٩، شرح الأشموني ٢/ ٣٧٧.
(٩) في أ: غائبة، تحريف.
(١٠) في أ: غائبة، تحريف.

المضاف وغيره [ولا بين الفعل المتعدي وغيره][(١)] والثاني نحو قعدت عن الحرب جبناً، فجبناً مصدر منصوب ذكر علة وسبباً للقعود عن الحرب، وليس غاية له، ووجوده سابق على وجود الفعل الذي هو القعود[(٢)].

(ويشترط لجواز نصب المفعول له أمور ثلاثة:

أحدها: كونه مصدراً)، وهذا مستفاد من كونه علة، لأن العلل[(٣)] لا تكون إلا بالمصادر لا بالذوات[(٤)]، وهل يشترط مع ذلك كونه قلبياً أم لا؟ فيه خلاف، جزم بالأول في التوضيح[(٥)]، فلا يجوز عنده جئتك ضرب زيد أي لتضربه، وقد يستفاد ذلك[(٦)] من تمثيل المؤلف.

(و) ثانيها: (اتحاد زمانه وزمان عامله)، بأن يكون زمن العلة والمعلول واحداً.

(و) ثالثها: (اتحاد فاعلهما كما تقدم في المثالين). فإن المصدر في كل منهما زمنه وزمن فاعله واحد، وكذا فاعلهما. (وكقوله تعالى[(٧)]: ﴿وَلَا تَقْتُلُوٓاْ أَوْلَٰدَكُمْ خَشْيَةَ إِمْلَٰقٍ﴾ [الإسراء: ٣١]، فالخشية علة للقتل مشاركة له في الوقت والفاعل، (وقوله) تعالى: ﴿يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُمُ ٱبْتِغَآءَ مَرْضَاتِ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٦٥]، فالابتغاء علة للإنفاق متحد به وقتاً وفاعلاً، وأما ما[(٨)] ذكر علة، ولكن كان مخالفاً للمعلل في الزمان أو الفاعل أو فيهما معاً فأنه يمتنع نصبه، (و) لهذا (لا يجوز تأهبت[(٩)] السفر) بالنصب (لعدم اتحاد الزمان). فإن زمن التأهب سابق على زمن السفر [٧٣أ]،

---

(١) ما بين المعقوفين ساقط من أ جـ.

(٢) في جـ: المقصود، تحريف.

(٣) في أ: العلة.

(٤) في ب: بالذات.

(٥) ينظر: اوضح المسالك ٢/ ٤٤.

(٦) ذلك: ساقطة من ب.

(٧) تعالى: ساقطة من ب جـ.

(٨) ما: ساقطة من ب.

(٩) في جـ: تأهب، تحريف.

وان كـان فاعلـهما واحـداً[١] ، (ولا جئـتك محبتك إياي[٢] أي[٣] لعدم اتحاد الفاعل)، فإن فاعل المجيء المتكلم وفاعل المصدر المخاطب وإنْ كان زمنهما واحداً[٤] ، (بل يجب جرهما باللام) التعليلية أو ما يقوم مقامها[٥] ، (تقول تأهبت للسفر)، وقال الشاعر:

٦٨[٦] - فَجِئْتُ[٧] وَقَدْ نَضَّتَ لِنَومٍ ثِيَابَها.

(و) تقول (جئتك لمحبتك إياي)، وقال الآخر[٨] :

٦٩- وَإِنِّي لَتَعْرُونِي لِذِكْرَاكِ هِزَّةٌ[٩].

ويجوز لك أن تجر بحرف التعليل المستوفي للشروط المذكورة بكثرة أن كان بأل نحو: جئتك للطمع في برك، وبقلة إن كان مجرداً منها، ومن الإضافة، نحو قوله[١٠]:

٧٠- مَنَ أَمَّكُمْ لِرَغْبَةٍ فِيكُمْ جُبِرْ[١١].

---

(١) وفاقاً للاعلم والمتأخرين، ينظر: ارتشاف الضرب ٢/ ٢٢١، أوضح المسالك ٢/ ٤٤، شرح التصريح ١/ ٣٣٥.

(٢) إياي: ساقطة من جـ.

(٣) أي: ساقطة من ب جـ.

(٤) وفاقاً للمتأخرين وخالفهم ابن خروف. ينظر: ارتشاف الضرب ٢/ ٢٢١، أوضح المسالك ٢/ ٤٤، شرح الاشموني ٢/ ٣٧٧

(٥) في أ: مقامهما.

(٦) وعجزه «لدى الستر الاّ لبسة المتفضل»، قاله امرؤ القيس، وهو من الطويل، د[illegible] ١٤.

(٧) فجئت: ساقطة من أ.

(٨) في حاشية أ: «كما انتفض العصفور بلله القطر».

(٩) وعجزه «كما انتفض العصفور بلله القطر». قاله ابو صخر الهذلي، وهو من الطويل، وروايته في شرح اشعار الهذليين «اذا ذكرت يرتاح قلبي لذكرها»، وينسب لمجنون ليلى، ديوانه ١٣٠

(١٠) قوله: ساقطة من ب.

(١١) وبعده: «ومن تكونوا ناصريه ينتصر». لم أقف على قائله، وهو من الرجز المشطور. أوضح المسالك ٢/ ٤٧، شرح الاشموني ٢/ ٣٨٤، شرح التصريح ١/ ٣٣٦.

ويستوي نصبه وجره في المضاف، نحو: ﴿وَإِنَّ مِنْهَا لَمَا يَهْبِطُ مِنْ خَشْيَةِ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ٧٤] .

المفعـــول معه

(باب: المفعول معه)، هذه خاتمة المفاعيل، وجعله آخرها للتردد في كونه قياسياً أو سماعياً، ولكون العامل[١] لا يصل إليه إلا بواسطة الواو، (وهو الاسم المنصوب) بما سبقه من فعل أو ما فيه حروفه ومعناه (الذي يذكر بعد واو بمعنى مع) لمصاحبة معمول الفعل، وهذا هو المراد بقوله:

(لبيان مَنْ فعل معه الفعل)، لا لمشاركته فيه، وإن أوهم ذلك، والمراد بمصاحبته أن يكون مع الفاعل في صدور الفعل عنه، ومع المفعول في وقوع الفعل عليه في زمن واحد (مسبوقاً) ذلك الاسم (بجملة فيها فعـل أو) فيها (اسم فيه معنى الفعل وحروفه)[٢] ، فالأول[٣] (نحو جاء الامير والجيش)، أي مع الجيش، (واستوى الماء والخشبة)[٤] ، أي مع الخشبة، عدد المثال لإفادة أن ما بعد الواو قد يكون صالحاً لمشاركة ما قبله في حكمه كالمثال الأول، وقد لا يكون كذلك كالثاني، ألا ترى ان الخشبة لم تكن معوجة حتى تستوي، وإنما المقصود أن الماء بلغ في ارتفاعه إلى الخشبة فاستوى معها، والخشبة هنا مقياس[٥] يعرف به قدر[٦] ارتفاع الماء وزيادته، (و) الثاني، نحو[٧] (أنا سائر والنيل) أي معه، ثم الاسم الصالح لكونه مفعولاً معه

---

(١) في ب: العمل، تحريف.
(٢) ينظر: التعريفات ١٢٤ .
(٣) فالأول: ساقطة من ب.
(٤) ينظر: الكتاب ١/ ٣٥٥.
(٥) في أ ب: قياس.
(٦) قدر: ساقطة من أ.
(٧) نحو: ساقطة من أ.

على ثلاثة أقسام: قسم يجب نصبه مفعولاً معه[(١)] ، وقسم يترجح نصبه مفعولاً معه على عطفه، وقسم بعكسه، فأشار إلى الأول بقوله: [٧٣ب]

(وقد يجب النصب على المفعولية) لمانع يمنع من العطف (نحو المثالين الأخيرين)[(٢)]، لامتناع العطف فيهما من جهة المعنى. نعم، إن فسر استوى بمعنى تساوى لم يمتنع العطف بالرفع في الثاني منها[(٣)] ، لأن[(٤)] المعنى[(٥)] حينئذٍ تساوى الماء والخشبة في العلو، أي صعد الماء حتى بلغ الخشبة، فليست الخشبة ارفع منه، (ونحو) قولك لمن ينهى عن القبيح ويأتيه (لا تنه عن القبيح واتيانه) بالنصب. إذ لو جر بالعطف لكان المعنى لا تنه عن القبيح وعن إتيانه، وهو خلاف المعنى المراد، (و) نحو (مات زيد[(٦)] وطلوع الشمس) بالنصب، إذا العطف يقتضي التشريك في المعنى، وطلوع الشمس لا يقوم به الموت، (وقوله تعالى: ﴿فَأَجۡمِعُوٓاْ أَمۡرَكُمۡ وَشُرَكَآءَكُمۡ﴾ [يونس: ٧١]، أي مع شركائكم، وليست الواو عاطفة لأن أجمع لا يقع على الشركاء، لا يقال أجمعت شركائي[(٧)] ، إنما يقال: جمعت[(٨)] شركائي، وأجمعت أمري.

(وقد يترجح) النصب مفعولاً معه (على العطف) لأمر صناعي (نحو قمت وزيداً) لأن العطف على ضمير الرفع المتصل لا يحسن[(٩)] إلاّ مع الفصل ولا فصل، فرجح النصب على الرفع لسلامته من ارتكاب وجه ضعيف عنه مندوحة[(١٠)] ، والفرق بين

---

(١) في أ: على انه مفعول به، ب: النصب على المفعولية.
(٢) في جـ: الاخرين.
(٣) في جـ: منهما.
(٤) في ب: لانه.
(٥) في أ: معنى، جـ: بمعنى.
(٦) في ب: الناس.
(٧) في ب: الشركاء، تحريف.
(٨) في أ: جمع، تحريف.
(٩) في ب: لا يجوز.
(١٠) ينظر: شرح اللمع ١/ ١٣٠، أوضح المسالك ٢/ ٥٦.

الرفع والنصب[١] معنى أن النصب يقتضي[٢] مشاركة زيد للمتكلم في القيام في وقت واحد، بخلاف الرفع فإنّ زيداً وإنْ شارك المتكلم في القيام لا يلزم أنْ يكون قيامهما[٣] في وقت واحد، ورجحان النصب فيما ذكر هو ما في التوضيح[٤]، وجزم ابن الحاجب[٥] في كافيته بوجوبه، وكذا ابن هشام في شرح[٦] القطر[٧] وقال: أنه الأصح.

(وقد يترجح العطف عليه) أي على النصب (نحو المثال الأول) وهو جاء الأمير والجيش، (ونحو جاء زيد وعمرو، فالعطف فيهما وفيما أشبههما)، مما هو خالٍ عن ضعف[٨] من جهة اللفظ والمعنى، (أرجح لأنه الأصل) [٧٤أ] في الواو وقد أمكن[٩]، ومحل رجحان[١٠] النصب أو العطف إذا قطع النظر[١١] عن مراد المتكلم لاختلاف معنى النصب والرفع، و[١٢] أمّا إذا نُظر إليه فإنْ قصد المعية نصاً تعين النصب وإلاّ فالعطف، فلا يتصور رجحان، فإنْ قلت شرط المفعول معه أن يسبق بفعل أو ما فيه معناه وحروفه، فما تصنع في قولهم، ما أنت وزيداً، أو كيف أنت وقصعة من ثريد؟، بالنصب مع عدم الشرط المذكور فالجواب[١٣] أن الفعل موجود

---

(١) في أ: النصب والرفع.
(٢) يقتضي: ساقطة من ب.
(٣) في ب: قياما، تحريف.
(٤) ينظر: أوضح المسالك ٢/ ٥٤.
(٥) ينظر: الكافية ٣٩٣.
(٦) شرح: ساقطة من ب.
(٧) ينظر: شرح القطر ٢٣٢.
(٨) في ب: من عطف، تحريف.
(٩) ينظر: شرح اللمع ١/ ١٣٠، أوضح المسالك ٢/ ٥٤.
(١٠) في أ: الرجحان.
(١١) في أ: نظر.
(١٢) و: ساقطة من ب.
(١٣) في جـ: في الجواب، تحريف.

تقديراً لأن أنت فاعل لفعل[١] لمحذوف، والتقدير ما تكون، وكيف تصنع فلما حذف الفعل وحده برز ضميره[٢] وانفصل.

(١) في ب جـ: بفعل.
(٢) في أ: الضمير.

المشبه بالمفعول به

(فصل وأما المشبه بالمفعول به) وهو معمول الصفة المشبهة باسم الفاعل المتعدي لواحد فنحو وجهه من قولك (زيد حسن وجهَهُ)، والاصل زيد حسن وجهُهُ بالرفع، لكنهم لما قصدوا المبالغة حولوا الإسناد عن الوجه إلى ضمير مستتر في الصفة راجع إلى زيد، ليفيد تعميم الحسن له، فصار زيد حسن أي هو، ثم نصب وجهه تشبيهاً بالمفعول به، لأن من حسن وجهه حسن إسناد الحسن إلى جملته وليس مفعولاً به، لأن الصفة قاصرة كفعلها ولا تمييزاً لأنه معرفة بالإضافة[١]، (وسيأتي) الكلام عليه مع زيادة في محله.

الحـــال

(باب: الحال) الحال[٢] يذكر ويؤنث لفظاً ومعنى[٣]، (هو الاسم المنصوب) بالفعل أو شبهه أو معناه (المفسر لما ابهم من الهيأت) أي هيأت ما هو له وصفاته[٤] التي هو عليها وقت صدور الفعل منه، أو وقوعه عليه بخلاف التمييز فإنّه وإنْ كان مضمراً لكنه للذوات لا للهيأت، وأما النعت وإن حصل به بيان الهيأة لكنه ضمناً، وإنما المقصود به أولاً وبالذوات[٥] تخصيص المنعوت. وتأتي[٦] الحال مفسرة لبيان ما هو له (اما من الفاعل، نحو جاء زيد راكبا)، فراكباً حال من زيد مبين هيأة وقت مجيئه فإن قولك جاء زيد لا يعلم [٧٤ب] على أي هيأة جاء، (و) كذا (قوله تعالى:

---

(١) في أ: للاضافة.
(٢) الحال: ساقطة من أ جـ.
(٣) ينظر: ارتشاف الضرب ٢/ ٣٣٤، شرح التصريح ١/ ٣٦٥.
(٤) في ب: صفات.
(٥) في ب جـ: بالذات.
(٦) في أ: ثانياً، تحريف.

﴿ فَخَرَجَ مِنْهَا خَآئِفًا ﴾ [القصص: ٢١]، فخائفاً حال من فاعل خرج مبين هيأة وقت خروجه، (أو من المفعول نحو ركبت الفرس مسرجاً) فمسرجاً حال من المفعول مبين هيأته وقت وقوع[1] الركوب عليه، (و) كذا قوله تعالى: ﴿ وَأَرْسَلْنَكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا ﴾ [النساء: ٧٩]، فرسولاً حال من الكاف في أرسلناك مبين هيأته وقت الإرسال، (أو منهما) معاً (نحو لقيت عبدالله راكبين) فراكبين حال من عبدالله ومن التاء في لقيت، والمعنى لقيت عبدالله حالة كوني راكباً وكونه راكباً، فإن قلت: لقيت عبدالله راكباً احتمل كون الحال من الفاعل أو من المفعول، ويأتي الحال أيضاً من المجرور بحرف نحو مررت بهند جالسة، أو بمضاف أن كان المضاف بعضه نحو ﴿ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا ﴾ [الحجرات: ١٢]، أو كبعضه نحو ﴿ أَنِ ٱتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَٰهِيمَ حَنِيفًا ﴾ [النحل: ١٢٣]، أو عاملاً في صاحب[2] الحال نحو ﴿ إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا ﴾ [يونس: ٤].

(ولا يكون الحال إلا نكرة) لان المقصود بيان الهيأة[3]، وهو حاصل بالنكرة، فلا حاجة إلى تعريفه احترازاً عن العبث والزيادة لا لغرض[4]. (فإن وقع) في كلامهم (بلفظ المعرفة أُوّل بنكرة) محافظة على ما استقر للحال من لزوم التنكير (نحو جاء زيد وحده)، فوحده معرفة بالإضافة، وهو حال من زيد، فيؤول[5] بنكرة، إما من معناه كما هو[6] في هذا المثال، (أي) جاء زيد (منفرداً)، أو من لفظه كما في مثل[7] رجع عوده على بدئه، وفعل ذلك جهده وطاقته، أي رجع عائداً وفعل جاهداً ومطيقاً، (والغالب) في الحال (كونه مشتقاً) من مصدر للدلالة على متصف به كما تقدم.

---

(١) وقوع: ساقطة من أ.

(٢) صاحب: ساقطة من جـ.

(٣) خلافاً ليونس والبغداديين. ينظر: الكتاب ١/ ١٨٩، شرح جمل الزجاجي ١/ ٣٣٦، ارتشاف الضرب ٢/ ٣٣٧.

(٤) في ب: على الغرض، تحريف.

(٥) في أ ب: فيؤل، تحريف.

(٦) هو: ساقطة من أ. في ب: كما في المثال.

(٧) مثل: ساقطة من أ جـ.

(وقد يقع جامداً مؤولاً بمشتق)، كإِنْ دل على تشبيه (نحو بدت الجارية قمراً)، فقمراً حال من الفاعل وهو جامد مؤول بمشتق (أي مضيئة، و) كإِنْ دل على مفاعلة من الجانبين نحو (بعته) البرَّ (يداً بيد)، فيداً حال من الفاعل ومن المفعول وبيد بيان، وفيه معنى المفاعلة (أي متقايضين، و) كإِنْ [٧٥أ] دل على ترتيب (نحو أدخلوا رجلاً رجلاً) ورجلين رجلين ورجالاً رجالاً، وضابطه «أن يأتي بالتفصيل بعد ذكر المجموع بجزأيه مكرراً»، قاله الرضي[١]، والمختار كما قال المرادي[٢]: إن الجزء الثاني وما قبله منصوبان بالعامل لان مجموعهما[٣] هو الحال، فإن الحالية مستفادة منهما (أي مرتبين)، لا من احدهما، ونظيره في الخبر، هذا حلو حامض.

(ولا يكون) الحال (إلاّ بعد تمام الكلام، أي) بأن يقع (بعد جملة تامة) مركبة من مبتدأ وخبر، أو من فعل وفاعل، فلا يكون ركناً للكلام، (بمعنى أنه ليس أحد جزأي الجملة) وإن توقف حصول الفائدة عليه (وليس المراد) بتمام الكلام (أن يكون مستغنياً عنه) كما قاله[٤] المكودي[٥] لأن الفائدة قد تتوقف عليه (بدليل قوله تعالى: ﴿وَلَا تَمْشِ فِي ٱلْأَرْضِ مَرَحًا﴾ [الإسراء:٣٧]، وقوله تعالى[٦]: ﴿وَمَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَآءَ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَٰعِبِينَ﴾ [الأنبياء:١٦] ، ألا ترى أن الكلام لا يتم فائدته المقصودة بدون ذكر مرحاً ولاعبين.

(ولا يكون صاحب الحال) وهو من الحال وصف له في المعنى (إلاّ معرفة كما تقدم في الامثلة) و لأنه محكوم عليه في المعنى، والأصل في المحكوم عليه

---

(١) شرح الكافية للرضي ١/ ٢٠٨.

(٢) شرح الألفية للمرادي ٢/ ١٣٤.

(٣) في جـ: مجموعها.

(٤) في ب: قال.

(٥) هو ابو زيد عبد الرحمن بن علي بن صالح المكودي، ت ٨٠٧هـ. ينظر: الضوء اللامع ٤/ ٩٧، بغية الوعاة ٢/ ٨٣.
ينظر رأيه في شرح الألفية للمكودي ٨٦.

(٦) وقوله تعالى: ساقطة من أ ب.

التعريف[١] ، (أو نكرة بمسوغ) من المسوغات لقربه حينئذٍ من المعرفة. كما يقع المبتدأ نكرة بمسوغ، فصاحب الحال بمنزلة المبتدأ، وهي بمنزلة الخبر، فمن المسوغات أن يتقدم عليه الحال (نحو في الدار جالساً رجل)، فجالساً حال من رجل، وسوغ مجيئه منه تقدمه عليه[٢] ، وقيل[٣] إنه حال من الضمير المستكن في الظرف، وهو ظاهر ويلزم على الأول مجيء الحال من المبتدأ، وجواز الاختلاف بين عامل الحال وصاحبها، والصحيح المنع[٤]، وإن جعل رجل في المثال فاعلاً بالظرف لزم عمل الظرف من غير اعتماد، وهو ضعيف[٥] ، ومن المسوغات أن يكون صاحبها مخصصاً، إما بوصف كما سيأتي، أو بإضافة (و) ذلك نحو (قوله تعالى: ﴿فِىٓ أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَآءً﴾ [فصلت: ١٠]، فسواء حال من أربعة لاختصاصها [٧٥ب] بالإضافة إلى ايام، أو واقعاً بعد نفي. (و) ذلك نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إلا لَهَا مُنْذِرُونَ﴾ [الشعراء: ١٠٢] فجملة لها منذرون حال من قرية، وهي نكرة عامة لوقوعها في سياق النفي، (و) من التخصيص[٦] بالوصف، نحو قراءة بعضهم[٧] ﴿وَلَمَّا جَآءَهُمْ كِتَٰبٌ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ مُصَدِّقٌ﴾ [البقرة: ٨٩] بالنصب، فمصدقاً حال من كتاب، وهو نكرة لتخصيصه بالظرف، ولا يتعين ذلك لجواز كونه حالاً من الضمير المستكن في الظرف بعد حذف الاستقرار، وقد يقع صاحب الحال نكرة بلا مسوغ، كقولهم: «عليه مائة بيضاً»[٨]، وفي الحديث[٩]: «فصَلى رَسُولُ اللهِ ﷺ قَاعِداً وَصَلَّى

---

(١) ينظر: شرح ابن الناظم ٣٢١، ارتشاف الضرب ٢/ ٣٤٦، شرح التصريح ١/ ٣٧٥.

(٢) ينظر: الكتاب ١/ ٢٧٧، ارتشاف الضرب ٢/ ٣٤٧.

(٣) ينظر: ارتشاف الضرب ٢/ ٣٤٧، شرح التصريح ١/ ٣٧٥.

(٤) ينظر: الجامع الصغير ١١٧، شرح التصريح ١/ ٣٧٥.

(٥) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل ١/ ٣٣٠، مغني اللبيب ٢/ ٥٧٨.

(٦) في جـ: التخصص.

(٧) قرأ بها ابن مسعود رضي الله عنه، ينظر: معاني القرآن للفراء ١/ ٥٥، مختصر في شواذ القرآن ٨.

(٨) جوز سيبويه القياس عليه، وعند الخليل ويونس لا يقاس عليه. ينظر: الكتاب ١/ ٢٧٢، شرح الكافية الشافية ٢/ ٧٤٠.

(٩) ورد الحديث بروايات مختلفة، ينظر: المسند ٦/ ١٤٨، صحيح البخاري ١/ ٢٨٩، =

وَرَاءَهُ[١] رِجَالٌ قِيامًا»، ولا يقاس عليه.

(ويقع الحال ظرفاً) كما يقع الخبر ظرفاً (نحو رأيت الهلال بين السحاب)، فبين ظرف مكان في موضع الحال من الهلال، (وجاراً ومجروراً نحو ﴿فَخَرَجَ عَلَى قَوْمِهِ فِي زِينَتِهِ﴾)، ففي زينته في موضع الحال من الضمير المستتر في خرج (ويتعلقان) إذا وقع كل منهما حالاً (بمستقر)، إن قدرا[٢] في موضع المفرد، (أو استقر)، إنْ قدرا[٣] في موضع الجملة حال كونهما (محذوفين وجوباً)، لكونهما كوناً مطلقاً، وشرط الظرف وعديله أن يكونا تامين كما تقدم، فلو كانا ناقصين لم يقعا حالاً، (ويقع الحال جملة) اسمية أو فعلية فيحكم على محلها بالنصب (خبرية)، أي محتملة للصدق والكذب لا إنشائية، لأن الحال قيد لعاملها، والقيود تكون ثابتة باقية مع ما قيد بها، والإنشاء لا خارج له فلا يصلح[٤] للقيد. ولا بد لها حينئذٍ من رابط يربطها بمن هي له، كما اشار إلى ذلك بقوله: (مرتبطة) تلك الجملة الواقعة حالاً، إما (بالواو والضمير) معاً (نحو) ﴿ ۞ أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ خَرَجُوا۟ مِن دِيَـٰرِهِمْ وَهُمْ أُلُوفٌ﴾ [البقرة:٢٤٣] [٧٦أ] فجملة وهم ألوف حال من فاعل خرجوا، وهي مرتبطة بالواو والضمير وهو هم، (أو) مرتبطة (بالضمير فقط نحو ﴿أَهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ﴾)، فبعضكم مبتدأ وعدو خبره، ولبعض متعلق بالخبر، والجملة حال من فاعل اهبطوا وهي مرتبطة بالضمير فقط، وهو الكاف، والربط بالضمير وحده في الجملة الاسمية ضعيف، (أو) مرتبطة (بالواو) فقط نحو ﴿ لَئِنْ أَكَلَهُ ٱلذِّئْبُ وَنَحْنُ عُصْبَةٌ﴾ [يوسف:١٤]، فجملة ونحن عصبة حال من الذئب

= سنن ابن ماجه ١/ ٨٦.

(١) في أ: وصلى معه، في جـ: راؤه، تحريف.

(٢) في أ: قدر، تحريف.

(٣) في أ: قدر، تحريف.

(٤) في أ: يصح.

مرتبطة بالواو فقط، ولا مدخل[١] لنحن[٢] في الربط لعدم عوده إلى صاحب الحال، وقد استشكل بعضهم[٣] وقوع هذه الجملة حالاً مع أنها ليست مبينة لهيأة[٤] الفاعل أو المفعول بل لهيأة زمن الفعل، وقد قالوا الحال ما يبين[٥] هيأة الفاعل أو المفعول. وإذا وقعت الجملة الفعلية المصدرة بالماضي حالاً فلا بد معها من قد ظاهرة أو مقدرة[٦]، نحو جاء زيد وقد ركب غلامه، ونحو ﴿جَآءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾[٧] [النساء: ٩٠].

التَّمْـــــييز

(باب: التمييز) ويقال له التفسير والتبيين[٨]، وهو مصدر بمعنى المميز - بكسر الياء - اسم الفاعل، (هو الاسم المنصوب) بما سبقه من فعل أو شبهه أو ذات مبهمة (المفسر لما انبهم[٩] من الذوات) باعتبار الوضع (أو النسب) الكائنة في جمل أو شبهها[١٠]، وعبّر ابن الحاجب[١١] عن هذا بالذات المقدرة، فخرج عن ذلك الحال

---

(١) في أ: يدخل، تحريف.

(٢) لنحن: ساقطة من ب.

(٣) ينظر: ارتشاف الضرب ٢/ ٣٦٦، مغني اللبيب ٢/ ٦٥٦.

(٤) في جـ: لهيت، تحريف.

(٥) في ب: بين.

(٦) وفاقاً للفراء والمبرد وقوم من النحويين. ينظر: معاني القرآن ١/ ٢٨٢، الجنى الداني ٢٧١، مغني اللبيب ١/ ٢٢٩.

(٧) قال في مشكل اعراب القرآن ١/ ٢٠٥: «قوله (حصرت صدوركم) لا تكون إلا حالاً من المضمر المرفوع في (جاؤكم) إلا أن تضمر معه قد فإن لم تضمر قد فهو دعاء كما تقول لعن الله الكافر، وقيل حصرت في موضع خفض نعت لقوم، فاما من قرأ حصرةً بالتنوين فجعله اسما فهو حال من المضمر في (جاؤكم) ولو خفض على النعت لقوم لجاز».

(٨) التمييز مصطلح بصري، والتفسير والتبيين مصطلحان كوفيان. ينظر: الكتاب ١/ ١٠٥، معاني القرآن ١/ ٢٢٥.

(٩) في أ: ابهم.

(١٠) ينظر: التعريفات ٤١.

(١١) ينظر: الكافية ٣٩٤، شرح الوافية ٢٢٥، الإيضاح في شرح المفصل ١/ ٣٤٩.

فأنها ليست مفسرة لإبهام[١] ذات أو نسبة والنعت فإنه مخصص أو مقيد، ورفع الإبهام إنما حصل ضمناً، (وللذات[٢] المبهمة) الرافع لإبهامها[٣] .

التميز (أربعة أنواع، أحدها: العدد الصريح من احد عشر فما فوقها إلى المائة نحو اشتريت عشرين غلاماً) [٧٦ب]، فإن عشرين عدد مبهم بتردد النظر في جنسه[٤]، فبذكر التمييز ارتفع ذلك الإبهام، (و) كذا (ملكت تسعين نعجة)، وغير الصريح هو كم[٥] الاستفهامية نحو كم عبداً ملكت؟، وقد يكون التمييز واجب الجر بالإضافة، كتمييز الثلاثة والمائة والألف وكم الجزية كما سيأتي، فالنصب ليس صفة لازمة، بخلاف الحال.

(والثاني: المقدار) أي ما يعرف به[٦] قدر الشيء، وهو ثلاثة أقسام لأنه إما كيل (كقولك اشتريت قفيزاً براً)، أو وزن (و) ذلك كقولك اشتريت (مناً سمناً) ومنّاً كعصا وهو لغةفي المنّ بالتشديد، أو مساحة[٧] (و) ذلك كقولك [اشتريت (شبراً أرضاً)، والمراد بالمقدار في هذه الأمثلة هو المقدار لا الآلة التي يقع بها التقدير، وإلاَّ لوجبت[٨] الإضافة نحو][٩]اشتريت قفيز برٍّ تريد المكيال الذي يكال به[١٠] البر.

(والثالث شبه مقدار[١١]) في الكيل أو الوزن أو المساحة، فشبه الكيل عندي سقاء

---

(١) في أ: الإبهام، ب: للإبهام، تحريف.
(٢) في أ جـ: الذات.
(٣) في أ: لإبهام، تحريف.
(٤) في ب: الجنس، تحريف.
(٥) في أ: كاسم، تحريف.
(٦) به: ساقطة من ب.
(٧) في ب: مسامحة، تحريف.
(٨) في أ: لوجبت.
(٩) ما بين المعقوفين ساقط من ب.
(١٠) في أ: بها.
(١١) في ب: المقادير.

ماء، ومنٌّ س ٠آ، وشبه الوزن نحو ﴿مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا﴾ [الزلزلة: ٧] فخيراً تمييز لمثقال ذرة)، ومثقال ذرة شبيه[١] بما يوزن به. وشبه المساحة نحو ما في السماء موضع راحة سحاباً، ومما يحتمل الوزن والمساحة قولهم: «على التمرة مثلها زبداً»[٢]، وإنما كانت هذه الأمور شبه ما ذكر لا عينه، لأنها ليست معدة[٣] لذلك، وإنما تشبهه.

(والرابع ما كان فرعاً للتمييز) [قوله وفرع التمييز وضابطه كل فرع حصل له بالتفريع اسم خاص يليه أصله ويكون مما يصح إطلاق الاسم عليه][٤] (نحو هذا خاتم حديداً)، فالخاتم فرع الحديد لأنه مصوغ منه فيكون الحديد هو الأصل بهذا[٥] الاعتبار. (و) مثله (هذا باب ساجاً)، فالباب فرع الساج، والساج[٦] نوع من الخشب (و) هذه (جبة خزاً)، فالجبة فرع الخز، والخز نوع من الحرير، ولا يتعين في هذا النصب، بل يجوز رفعه وجره وهو الأكثر كما سيأتي، وقد فهم من هذا التمييز أنه قسمان: ما يرفع إبهام ذات مبهمة كما تقدم، وما يرفع إبهام نسبة، وإليه أشار بقوله [٧٧أ]:

(والمبين لإبهام النسبة نوعان: محول وغير محول)، فالمحول له ثلاث حالات، لأنه (إما محول عن الفاعل نحو تصبب زيد عرقاً، وتفقأ) - أي امتلأ - (بكر شحماً، وطاب محمد نفساً، وقوله تعالى: ﴿وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا﴾ [مريم: ٤]، فعرقاً تمييز لإبهام نسبة[٧] التصبب إلى زيد، وشحماً تمييز لإبهام نسبة التفقؤ إلى بكر، ونفساً تمييز لإبهام نسبة الطيب إلى محمد، وشيباً تمييز[٨] لإبهام نسبة الاشتعال إلى

---

(١) في أ: شبيه به.
(٢) ينظر: المقتضب ٢/ ١٤٤، مغني اللبيب ١/ ٤١٣.
(٣) في أ: معدودة.
(٤) ما بين المعقوفين ساقط من أ جـ.
(٥) في أ: لهذا.
(٦) في جـ: التاج، تحريف.
(٧) في أ: النسبة.
(٨) تمييز: ساقط من ب.

الرأس، والأصل في هذه الأمثلة تصبب عرق زيد، وتفقأ شحم بكر، وطابت نفس محمد، واشتعل شيب الرأس، فحول الإسناد عن المضاف [الى المضاف إليه فحصل ابهام في النسبة، ثم جيء بالمضاف][1] الذي كان فاعلاً وجعل تمييزاً[2] مبالغة وتأكيداً. فإن ذكر الشيء مجملاً ثم مفسراً[3] أوقع في النفس من ذكره مفسراً أولاً.

(وأما محول من المفعول نحو ﴿وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونًا﴾ [القمر: ١٢]، فعيوناً تمييز لإبهام نسبة التفجر إلى الأرض، والأصل وفجرنا عيون الأرض، فحول الإسناد عن[4] المفعول الذي هو مضاف وجعل تمييزاً. وأوقع الفعل على الارض، ومثله غرست الأرض شجراً، (أو) محول (عن غيرهما) بأن يكون محولاً[5] عن المبتدأ، وهو الواقع بعد اسم التفضيل نحو ﴿أَنَا أَكْثَرُ مِنكَ مَالاً﴾ [الكهف: ٢٤] ، أصله مالي أكثر منك، فحذف المضاف وانفصل الضمير المضاف إليه، وأقيم مقام المضاف، وارتفع فصار اللفظ أنا أكثر منك. ثم جيء بالمحذوف تمييزاً (و) مثله نحو (زيد أكرم منك أباً، واجمل منك وجهاً)، الأصل أبو زيد أكرم منك، ووجهه[6] أجمل منك، وشرط نصب هذا التمييز أن يصلح للفاعلية بعد جعل اسم التفضيل فعلاً كما في[7] هذه الأمثلة، والناصب له اسم التفضيل.

(أو غير محول) عن شيء أصلاً، وهو النوع الثاني (نحو[8] امتلأ الإناء ماءً)، لأن مثل هذا التركيب وضع ابتداء هكذا غير محول [٧٧ب] وأكثر وقوعه بعد ما يفيد

---

(١) ما بين المعقوفين ساقط من ب.
(٢) في أ: التمييز.
(٣) في أ: ثم ذكره مفصلاً.
(٤) في أ جـ: إلى.
(٥) محولا: ساقطة من ب.
(٦) في جـ: واجهة، تحريف.
(٧) في: ساقطة من جـ.
(٨) نحو: ساقطة من جـ.

التعجب، نحو ما أحسنه[١] رجلاً. وأحسن به أباً. وحسبك به ناصراً. (ولله دره فارساً)، وهو درّ فروسيته. وهو مدح له بكمال فروسيته والدر في الأصل مصدر درّ اللبن يدرّ، ويسمى اللبن نفسه[٢] دراً، وهو هنا كناية عن فعل الممدوح الصادر عنه أي ما أعجب فعله، ويحتمل التعجب من لبنه الذي ارتضعه من ثديَّ أمه، أي ما أعجب هذا اللبن نزل منه مثل هذا الولد الكامل في هذه الصفة[٣]، والمؤلف رحمه الله مثل به للتمييز عن النسبة[٤] . وإنما يتأتى إذا كان مرجع الضمير معيناً معلوماً، وإلاّ فهو من تمييز المفرد كما مثل به للتمييز[٥] صاحب المفصل[٦] ، وكذا المرادي[٧] ، وقيل أن[٨] فارساً منصوب على الحال، والمعنى التعجب[٩] منه في حال كونه فارساً، قال الدماميني[١٠] : «والتمييز أولى لأنه ثناء مطلق، والحال ثناء مقيد بحالة»[١١] . وتصريحهم[١٢] بمن في لله دره من فارس، دليل على انه تمييز.

(ولا يكون التمييز) عند البصريين (إلاّ نكرة)[١٣] ، فإن ورد بلفظ المعرفة أُوِّل بنكرة،

---

(١) في ب: احسن.

(٢) نفسه: ساقطة من جـ.

(٣) ينظر: اللسان مادة «درر».

(٤) في جـ: نسبت، تحريف.

(٥) للتمييز: ساقطة من أ ب.

(٦) في ب: الأصل، تحريف. ينظر: المفصل ٦٦.

(٧) ينظر: شرح الألفية للمرادي ٢/ ١٧٨.

(٨) ينظر: شرح الكافية للرضي ١/ ٢٢٤، شرح الشذور ٢٥٨.

(٩) في جـ: اتعجب.

(١٠) هو محمد بن أبي بكر بن عمر المخزومي، توفي بالهند ٨٣٨هـ. ينظر: بغية الوعاة ١/ ٦٦، شارات الذهب ٧/ ١٧.

(١١) المنهل الصافي ١/ ٤٥٤.

(١٢) في ب: والتصريحهم، تحريف.

(١٣) خلافاً لابن الطراوة والكوفيين. ينظر: الكتاب ١/ ٥، معاني القرآن ٢/ ٣٣، المقتضب ٣/ ٣٤، ارتشاف الضرب ٢/ ٣٨٤

كقوله:

٧١[(١)] - وَطِبْتَ[(٢)] النَّفْسَ ياقيْسُ عن عمرو.

(ولا يكون إلاّ بعد تمام الكلام) بالمعنى المتقدم في الحال، أي بأن يقع بعد جملة تامة، وإن توقف حصول الفائدة[(٣)] عليه، وقد يقع قبل تمام الكلام نحو عشرون درهماً عندي.

(والناصب لتميز الذات المبهمة) هو (تلك الذات) كعشرين في عشرين درهماً، وصح عملها وان كانت جامدة لشبهها باسم الفاعل لأنها طالبة له في المعنى، (والناصب لتمييز النسبة)[(٤)] هو (الفعل المسند) كطاب زيد نفساً، أو شبهه نحو زيد تصبب[(٥)] عرقاً، وزيد اجمل منك وجها[(٦)]، وإنما أقتصر المؤلف على الفعل لأنه الأصل.

(ولا يتقدم التمييز) مطلقاً[(٧)] (على عامله مطلقا) أي جامداً كان أو متصرفاً[(٨)]، فلا يقال زيتاً رطل ولا رجلاً [٧٨أ] ما أحسنه، ولا نفساً طاب محمد لما تقدم من أن المقصود هو الابهام أولاً، ثم التفسير وإزالة الإبهام، وتقديمه على العامل ينافي ذلك المقصود (والله اعلم). وندر تقدمه على الفعل المتصرف، كقوله:

٧٢[(٩)] - وَمَا كَانَ نَفْساً بِالفِرَاقِ تَطِيبُ.

---

(١) تقدم برقم «٢٣».
(٢) في جـ: طابت، تحريف.
(٣) في جـ: الفَاائدة، تحريف.
(٤) في جـ: النسب.
(٥) في جـ: تصب، تحريف.
(٦) ينظر: شرح جمل الزجاجي ٢/ ٢٨٣، ارتشاف الضرب ٢/ ٣٧٧، شرح التصريح ١/ ٣٩٥.
(٧) مطلقاً: ساقطة من ب.
(٨) وفاقاً لجمهور البصريين. ينظر: الكتاب ١/ ١٠٥، شرح ابن الناظم ٣٥١، شرح الكافية للرضي ١/ ٢٢٣.
(٩) وصدره «أتهجر ليلى بالفراق حبيبها». ينسب للمخبل السعدي، وينسب لمجنون ليلى وليس في ديوانه، وينسب لاعشى همدان، ديوانه ٣١٢. المقتضب ٣/ ٣٧، الخصائص ٢/ ٣٨٤، شرح اللمع =

وقاس على ذلك المازني[١] والمبرد[٢] والكسائي[٣] واختاره ابن مالك[٤] في شرح العمدة[٥].

الاستثناء

(باب: المستثنى)، هو المذكور بعد إلاّ أو إحدى أخواتها مخالفاً لما قبلها إيجاباً وسلباً، (و[٦] ادوات[٧] الاستثناء) الذي هو إخراج ما بعد إلاّ أو إحدى أخواتها من حكم ما قبلها إيجاباً وسلباً، (ثمانية)، وهي أربعة اقسام:

الأول: (حرف باتفاق[٨]، وهو إلاّ)، وبدأ بها لأنها أصل أدواته.

(و) الثاني: (اسمان[٩] باتفاق، وهو غير وسوى بلغاتها) الأربع، (فإنه يقال فيها سِوى) ـ بكسر السين والقصر ـ (كرضى، وسوى) ـ بضمها والقصر ـ (كهدى، وسَواء) ـ بفتحها والمد ـ (كسماء، وسِواء) ـ بكسرها والمد ـ (كبناء)، وهذه اغربها وقل من ذكرها[١٠].

= ١/ ١٤١، همع الهوامع ٤/ ٧١.

(١) هو ابو عثمان بكر بن محمد بن حبيب المازني، ت ٢٤٧هـ. ينظر: إنباه الرواة ١/ ٢٤٦، البلغة ٧١، بغية الوعاة ١/ ٤٦٣. ينظر رأيه في المقتضب ٣/ ٣٦، الخصائص ٢/ ٣٨٤، ارتشاف الضرب ٢/ ٣٨٥.

(٢) ينظر: المقتضب ٣/ ٣٦، ٣٧.

(٣) ينظر: شرح جمل الزجاجي ٢/ ٢٨٣، ارتشاف الضرب ٢/ ٣٨٥.

(٤) في أ: ملك، تحريف.

(٥) ينظر: شرح العمدة ٤٧٦.

(٦) و: ساقطة من جـ.

(٧) في أ: حروف.

(٨) ينظر: الكتاب ١/ ٣٥٨، الجنى الداني ٤٧٣، مغني اللبيب ١/ ٩٨.

(٩) في جـ: اسم.

(١٠) ذكرها ابن الشجري، وتنظر هذه اللغات في: الكتاب ١/ ٣٧٦، ارتشاف الضرب ٢/ ٣٢٦، مغني اللبيب ١/ ١٨٧.

(و) الثالث: (فعلان باتفاق، وهما ليس ولا يكون)، وذكر الاتفاق منتقد، أما ليس فالخلاف فيها مشهور، فمنهم من ذهب إلى حرفيتها مطلقاً[١]، ومنهم من خص ذلك محقق[٢] بما اذا كانت للاستثناء[٣] ، والأصح انها[٤] فعل[٥] كما تقدم في صدر المقدمة، وأما لا يكون فلا يحسن أن يعد[٦] فعلا، فضلا ان يعدّ متفقاً على فعليته، لانه مركب من حرف وفعل، والمركب منهما لا يكون فعلاً، ومن عده فعلاً فقد تجوز في الكلام.

(و) الرابع: (متردد بين الفعلية والحرفية)، فيستعمل تارة فعلاً، وتارة حرفاً (وهو خلا) عند الجميع[٧] ، (وعدا) عند سيبويه[٨] ، (وحاشا) عند المبرد[٩] والمازني ومن تبعهما[١٠] ، (ويقال فيها حاش[١١]) بحذف الألف الأخيرة، (وحشا) بحذف الألف الأولى[١٢]، و قيد ابن الحاجب[١٣] حرفيتها بالاستثناء، إذا علمت ذلك

---

(١) وفاقاً للفارسي في احد قوليه، ونقله ابو حيان عن ابن السراج وفي الأصول ما يخالفه.
ينظر: الأصول ١/ ٤٢، ارتشاف الضرب ٢/ ٧٢، الجنى الداني ٤٥٩، مغني اللبيب ١/ ٣٨٧.

(٢) محقق: ساقطة من ب جـ.

(٣) ينظر: شرح الكافية الشافية ٢/ ٧٢٠، شرح القطر ٢٨.

(٤) انها: ساقطة من ب.

(٥) وفاقاً للجمهور، ينظر: الكتاب ١/ ٢١، المقتضب ٤/ ٨٧، الجنى الداني ٤٥٩، مغني اللبيب ١/ ٣٨٧.

(٦) في أ: فيعد، تحريف.

(٧) ارتشاف الضرب ٢/ ٣١٨، الجنى الداني ٤١٤، مغني اللبيب ١/ ١٧٨.

(٨) ينظر: شرح الكافية للرضي ١/ ٢٢٩، الجنى الداني ٤٣٣، مغني اللبيب ١/ ١٨٩.

(٩) ينظر: المقتضب ٤/ ٣٩١.

(١٠) وكذلك الفراء والأخفش والزجاج وغيرهم. ينظر: المقتضب ٤/ ٣٩١، الجنى الداني ٥١٦، مغني اللبيب ١/ ١٦٤.

(١١) في أ: حاشا، تحريف.

(١٢) في جـ: الأول.

(١٣) ينظر: شرح الوافية ٢٣٥، الايضاح في شرح المفصل ٢/ ٢٢٤.

(فالمستثنى بإلاّ ينصب) وجوباً (إذا كان الكلام قبله تاماً موجباً) ـ بفتح الجيم ـ تأخر المستثنى [٧٨ب] عن المستثنى منه أو تقدم عليه، (و) الكلام (التام هو[1] ما ذكر فيه المستثنى منه، والموجب هو الذي لم يتقدم عليه نفي، ولا شبهه) من نهي أو استفهام، (نحو قوله تعالى[2]: ﴿فَشَرِبُوا۟ مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [البقرة: ٢٤٩]، فقليلاً مستثنى بإلاّ، وهو واجب النصب لأن[3] ما قبله، وهو شربوا، كلام تام لذكر المستثنى منه، وهو الواو في شربوا، وموجب لعدم تقدم[4] نفي أو شبهه عليه، (وكقولك[5] قام القوم إلا زيداً، وخرج الناس إلاّ عَمْراً)، بنصبهما[6] وجوباً للشرط المذكور، (سواء كان المستثنى متصلاً) بأن كان المستثنى بعض المستثنى منه (كما مثلنا، أو منقطعاً) بأن لم يكن كذلك، سواء كان من جنس المستثنى منه، نحو قام القوم إلاّ زيداً، مشيراً بالقوم إلى جماعة خالية عن زيد، أو لم يكن، (نحو قام القوم إلاّ حماراً)، ولا بد حينئذٍ ان يكون ما قبل إلاّ دالاً على ما يستثنى على ما ذكره بعضهم[7] كما مثل، ولهذا لا يحسن قام القوم إلاّ ثعباناً، وإنما وجب نصبه لامتناع البدل لاقتضائه فساد المعنى لأن المبدل منه في حكم الساقط كذا قيل، والناصب للمستثنى المتصل هو إلاّ عند ابن مالك[8] ومن تبعه، وقيل[9] ما قبل إلاّ من فعل أو شبهه بواسطة إلا، وقيل[10] غير ذلك،

---

(١) في ب: هنا.

(٢) تعالى: ساقطة من أ.

(٣) لان: ساقطة من أ.

(٤) في أ: تقديم.

(٥) في أ: وقولك.

(٦) في أ جـ: وينصب، تحريف.

(٧) هو ابن السراج، ينظر: الأصول ١/ ٢٢٥.

(٨) ينظر: التسهيل ١٠١.

(٩) وفاقاً لجماعة من البصريين. ينظر: شرح الكافية للرضي ١/ ٢٢٦، ارتشاف الضرب ٢/ ٣٠٠، الجنى الداني ٤٧٧.

(١٠) ينظر: شرح جمل الزجاجي ٢/ ٢٥٣، الجنى الداني ٤٧٦.

وأما المنقطع فالناصب له عند سيبويه[١] ما قبله، وكثير من المتأخرين[٢] لما رأوا أن إلاّ فيه بمعنى لكن قالوا[٣] إنها الناصبة نصب لكن للأسماء، وخبرها محذوف في الغالب.

(وإن كان الكلام) قبلها (تاماً غير موجب)، بأنْ[٤] تقدمه نفي أو شبهه (جاز في المستثنى) متصلاً أو منقطعاً (النصب على الاستثناء، و) لكن (الأرجح في) المستثنى (المتصل البدل، أي يجعل المستثنى بدلاً من المستثنى منه، فيتبعه في إعرابه[٥]، نحو قوله تعالى: ﴿مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ﴾ [النساء: ٦٦]، برفع قليل بدل من الواو في فعلوه بدل بعض من كل، ونحو ما رأيت القوم إلا زيداً، وما مررت بالقوم إلاّ زيداً وانما رجح الاتباع للمشاكلة، وإذا[٦] تعذر الابدال على اللفظ لمانع، أبدل على المحل، نحو ما جاءني من احد إلاّ زيد، برفع زيد [٧٩أ] على البدلية من محل أحد، وهو الرفع لانه فاعل، ولا يجوز جره حملاً على اللفظ، لأن البدل في نية تكرار العامل، فيلزم زيادة من في الإثبات، وهي غير جائزة عند الجمهور[٧]، (والمراد بشبه النفي) فيما تقدم (النهي، ﴿وَلَا يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ إِلَّا ٱمْرَأَتُكَ﴾[٨] [هود: ٨١] بالرفع، في قراءة ابي[٩] عمرو[١٠] وابن كثير[١١]، فامرأتك بدل من أحد بدل بعض من

---

(١) ينظر: الكتاب ١/ ٣٦٣.

(٢) ينظر: ارتشاف الضرب ٢/ ٢٩٦.

(٣) في أ جـ: قالو، تحريف.

(٤) في جـ: فإن.

(٥) ينظر: شرح جمل الزجاجي ٢/ ٢٥٤، الجنى الداني ٤٧٦، شرح التصريح ١/ ٣٤٩.

(٦) واذا: ساقطة من جـ.

(٧) ينظر: اوضح المسالك ٢/ ٦٢، شرح الأشموني ٢/ ٤٣٧، شرح التصريح ١/ ٣٥٠.

(٨) والباقون بالنصب، ينظر: التيسير ١٢٥، النشر ٢/ ٢٩٠.

(٩) في أ: ابن، تحريف.

(١٠) هو ابو عمرو زبان بن العلاء، أشتهر بالنحو، وهو احد القراء السبعة، ت ١٥٤هـ. ينظر: إنباه الرواة ٤/ ١٢٥، غاية النهاية ١/ ٢٨٨.

(١١) هو عبدالله بن كثير بن المطلب الداري، أحد القراء السبعة، ت ١٢٠هـ. ينظر: معرفة القراء الكبار ١/ ٧١، غاية النهاية ١/ ٤٤٣.

كل[١] ، «(والاستفهام نحو ﴿ وَمَن يَقْنَطُ مِن رَّحْمَةِ رَبِّهِۦٓ إِلَّا ٱلضَّآلُّونَ ﴾ [الحجر: ٥٦] في قراءة الجميع. فالضالون بدل بعض من فاعل يقنط المستتر فيه، ولم يؤت معه ولا مع ما قبله بضمير، لأن قوة تعلق المستثنى بالمستثنى منه تغني عن الضمير، فاندفع ما قيل أنه لا يصح إعراب ما ذكر بدلاً، لأن بدل البعض لا بُدّ[٢] فيه من ضمير، (والنصب) في المستثنى المتصل (عربي جيد، وقد قرىء به في السبع في قليل) من قوله ﴿ مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ ﴾[٣] [النساء: ٦٦]، (وفي امرأتك) من قوله تعالى: ﴿ وَلَا يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ إِلَّا ٱمْرَأَتَكَ ﴾ [هود: ٨١] ، وقيل[٤] بالنصب استثناء من اهلك لا من أحد، واستشكل بأن ذلك يمنع من الإسراء بها، وقد أسري بها.

(وإن كان الاستثناء منقطعاً فالحجازيون يوجبون النصب) على الاستثناء[٥] (نحو) ما فيها أحد الا حماراً، وعليه قراءة السبعة ﴿ مَا لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا ٱتِّبَاعَ ٱلظَّنِّ ﴾[٦] [النساء: ١٥٧] بنصب اتباع (وتميم يرجحونه) أي النصب حيث أمكن تسلط العامل على المستثنى (ويجزون الاتباع) للمستثنى منه في إعرابه (نحو ما قام القوم إلا حماراً) بالنصب، (وإلا حمارٌ)[٧] بالرفع، ونحو ما رأيت القوم إلا حماراً بالنصب لا غير، وما مررت بأحد إلا حماراً بالنصب، وإلا حمارٍ بالجر، ويقرؤون ﴿ إِلَّا ٱتِّبَاعَ ٱلظَّنِّ ﴾[٨]

---

(١) في أ: البدل البعض من الكل، تحريف.

(٢) في جـ: بدل، تحريف.

(٣) قرأ ابن عامر بالنصب والباقون بالرفع. ينظر التيسير ٩٦، النشر ٢/ ٢٥٠.

قال في مشكل إعراب القران ١/ ٢٠١: «قوله (إلا قليل) رفع على البدل من المضمر في (فعلوه)، وقرأ ابن عامر بالنصب على الاستثناء وهو بعيد في النفي لكنه كذلك بالألف في مصاحف أهل الشام».

(٤) ينظر: معاني القرآن ١/ ١٦٦، مغني اللبيب ١/ ٩٨، شرح التصريح ١/ ٣٥٠.

(٥) ينظر: الكتاب ١/ ٣٦٧، ارتشاف الضرب ٢/ ٣٠٣، الجنى الداني ٤٧٦.

(٦) قال في المشكل ١/ ٢١٢: «قوله (إلا اتباع الظن) نصب على الاستثناء الذي ليس من الأول، ويجوز في الكلام رفعه على البدل من موضع (من علم) لأن من زائدة وعلم رفع بالابتداء».

(٧) ينظر: الكتاب ١/ ٣٦٧، شرح الكافية الشافية ٢/ ٧٠٣، الجنى الداني ٤٧٦.

(٨) تنظر قراءة الرفع والنصب في معاني القرآن ١/ ٤٨٠، مشكل إعراب القرآن ١/ ٢١٢، الجامع لأحكام القرآن ٦/ ٩.

=

بالرفع على أنه بدل من العلم باعتبار المحل بدل بعض تنزيلاً لما ليس من الجنس منزلة الجنس، ولا يجوز أنْ يقرأ بالخفض على الإبدال باعتبار اللفظ لما تقدم قريباً، وأما إذا لم يكن تسلط العامل على المستثنى نحو ما زاد هذا المال إلاّ ما[١] نقص[٢] [٧٩ب]، فالنصب واجب عند الجميع.

(وإن كان الكلام) قبلها (ناقصاً وهو الذي لم يذكر فيه المستثنى منه ويسمى) حينئذٍ (استثناءً مفرغاً)، لأن ما قبل إلاّ تفرغ لطلب ما بعدها فالمستثنى مفرغ له (كان) إعراب (المستثنى) الذي بعد إلاّ (على حسب العوامل) المقتضية له، إذ لا عمل لإلاّ[٣] في اللفظ فيعطي ما يستحقه لو لم توجد إلاّ من رفع ونصب وخفض (وشرطه[٤] كون الكلام غير إيجاب) بأن يشتمل على نفي أو شبهه ليفيد فائدة صحيحة (نحو ما قام إلاّ زيد) برفع زيد على الفاعلية (وما رأيت إلاّ زيداً) بنصبه على المفعولية، (وما مررت إلاّ بزيد) بجره بالباء، كما لو لم توجد إلاّ، فالاستثناء في ذلك من اسم عام محذوف فتقدير[٥] [ما قام إلاّ زيد][٦] ما قام أحد إلاّ زيد، وكذا الباقي، وهذه أمثلة النفي وأشار إليه بمثال[٧] من القرآن، فقال[٨] : وكقوله تعالى ﴿ وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ ﴾ [آل عمران: ١٤٤] ومثال النهي ﴿ وَلَا تَقُولُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْحَقَّ ﴾ [النساء: ١٧١] فالحق منصوب على المفعولية بتقول[٩] ، ﴿ ۞ وَلَا تُجَٰدِلُوٓا۟ أَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ إِلَّا بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ﴾ [العنكبوت: ٤٦]، فجر ما بعد الا بالباء لأن ما قبلها يطلب مجروراً، ومثل الاستفهام

---

(١) ما: ساقطة من جـ.
(٢) في ب: النقص، تحريف.
(٣) في ب: لها.
(٤) في جـ: وشرط.
(٥) في أ: والتقدير.
(٦) ما بين المعقوفين ساقط من أ.
(٧) في جـ: بما بمثل، تحريف.
(٨) فقال: ساقطة من ب جـ.
(٩) في أ ب: بتقولوا.

نحو: ﴿فَهَلْ يُهْلَكُ إِلَّا ٱلْقَوْمُ ٱلْفَٰسِقُونَ﴾ [الأحقاف: ٣٥]، والاستثناء المفرغ من قبيل المتصل، ويكون في الأحوال والظروف والمصادر، وربما وقع بعد إيجاب عند وجود قرينة تدل على أن المراد بالمستثنى منه بعض معين يدخل فيه المستثنى قطعاً، نحو قرأت إلاّ يوم الجمعة، أي قرأت كل يوم من أيام الأسبوع إلاّ يوم الجمعة، وهذا معنى صحيح، بخلاف جاءني إلاّ زيد، أي جاءني كل احد إلاّ زيد، فإنه معنى غير صحيح.

(والمستثنى بغير وسوى بلغاتها) المتقدمة (مجرور) دائماً (بالإضافة) أي بإضافتهما[1] إليه لملازمتهما[2] الإضافة، والمضاف إليه مجرور لا غير، والأصل في غير أن تكون صفة بمعنى مغاير، نحو جاء رجل[3] غير زيد، لكنها حملت على إلاّ، واستعملت في الاستثناء كما حملت إلاّ عليها[4] [٨٠أ] واستعملت صفة نحو ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: ٢٢]، والسبب في حمل كل منهما على الآخر دلالة كل منهما على المغايرة، (ويعرب غير) لفظاً (وسوى) تقديراً على ما اختاره[5] ابن مالك[6] (بما يستحقه المستثنى بإلاّ) من الإعراب في ذلك الكلام، وقد عرفت تفصيله وكأنهما لما جُرّ بهما المستثنى انتقل إعرابه إليهما، (فيجب نصبهما) بعد الكلام التام الموجب [كما في (نحو قاموا غير زيد وسوى زيد، ويجوز الإتباع) للمستثنى منه في إعرابه، (والنصب) بعد الكلام التام المنفي كما[7]][8] في (نحو ما قاموا غير زيد وسوى زيد)، برفع غير وسوى ونصبهما، والأرجح الإتباع في المتصل والنصب في المنقطع عند تميم، إن أمكن تسلط العامل على المستثنى نحو ما فيها أحد غير حمار،

---

(١) في جـ: مضافتهما، تحريف.
(٢) في ب: لملازمتها.
(٣) رجل: ساقطة من أ.
(٤) عليها: ساقطة من ب.
(٥) في جـ: ختاره، تحريف.
(٦) ينظر: التسهيل ١٠٦، ١٠٧، شرح الكافية الشافية ٢/ ٧١٤، ٧١٦.
(٧) كما: ساقطة من جـ.
(٨) ما بين المعقوفين ساقط من ب.

وأوجبه الحجازيون[١] . وإذا قيل: ما قام القوم غير زيد وعمرو جاز جر عمرو عطفاً على لفظ زيد، ورفعه حملاً على المعنى[٢] ، لأن المعنى ما قام إلاّ زيد وعمرو، ومع إلاّ لا يجوز إلاّ مراعاة اللفظ. (ويعربان بحسب العوامل) بعد الكلام المنفي غير التام (كما في نحو ما قام غير زيد وسوى زيد) برفعهما، (وما رأيت غير زيد وسوى زيد) بنصبهما، (وما مررت بغير زيد وسوى زيد) بجرهما، (وإذا مدت سوى) بأن قيل فيها سواء - بالمد مع فتح السين وكسرها - (كان إعرابهما[٣]).

إعراباً[٤] (ظاهراً) في آخرها، (وإذا[٥] قصرت) من غير همزة في آخرها مع كسر السين وضمها (كان) إعرابها[٦] (مقدراً على الألف)، أي في الألف منع من ظهورها التعذر.

(والمستثنى بليس ولا يكون منصوب لا غير)، وإنما وجب نصبه (لأنه خبرهما نحو قام القوم ليس زيداً أو لا يكون زيداً) بنصب زيد على أنه خبرهما، واسمهما[٧] ضمير مستتر فيهما وجوباً عائد على اسم الفاعل المفهوم من الفعل السابق، أي ليس القائم ولا يكون القائم زيداً، وجملة الاستثناء، هل هي حال فمحلها[٨] النصب أو مستأنفة فلا محل لها؟ قولان، صحح ابن عصفور[٩] الثاني[١٠] .

---

(١) ينظر: شرح الكافية الشافية ٢/ ٧١٤، ارتشاف الضرب ٢/ ٣٢٢، شرح التصريح ١/ ٣٦١.

(٢) في حاشية جـ: «قوله: حملاً على المعنى، سكت عن النصب مع أنه جائز كالرفع، فلينظر».

(٣) في جـ: إعرابهما، تحريف.

(٤) إعراباً: ساقطة من أ.

(٥) في جـ: فإذا.

(٦) في جـ: إعرابهما، تحريف.

(٧) في جـ: واسمها، تحريف.

(٨) في جـ: في محلها، تحريف.

(٩) هو أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد الإشبيلي، ت ٦٦٩هـ. ينظر: البلغة ١٦٠، بغية الوعاة ٢/ ٢١٠، شذرات الذهب ٥/ ٣٣٠.

(١٠) ينظر: شرح جمل الزجاجي ٢/ ٢٦١.

(والمستثنى بخلا وعدا وحاشا [٨٠ب] يجوز جره) بها والجر بالأولين قليل، ولقلته لم يحفظه سيبويه في عدا، (ونصبه بها) وهذا عند غير سيبويه[١] ، أما عنده فالنصب متعين بعدا، والجر بحاشا، فإنه التزم فعلية عدا وحرفية حاشا[٢]، (نحو قام القوم خلا زيداً) بالنصب، (وخلا زيد) بالجر (وعدا زيداً) بالنصب (وعدا زيدٍ) بالجر (وحاشا زيداً) بالنصب (وحاشا زيدٍ) بالجر، (وإن[٣] جررت) بكل منها المستثنى (فهي حروف جر) غير متعلقة بشيء، والأولى أحرف جر،(وإن نصبت) بكل منها (فهي أفعال) ماضية متعدية إلى المستثنى، وفاعلها ضمير مستتر فيها وجوباً يعود الى[٤] ما عاد إليه اسم ليس ولا يكون، و[٥] في محل الجملة المستثناة بها البحث السابق فيهما، ومحل جواز الوجهين إذا تجردت من ما كما يعلم من كلامه الآتي:

(إلاّ أن سيبويه[٦] لم يسمع في المستثنى بحاشا إلاّ الجر)، فالتزم حرفيتها وأوجبه كما تقدم، ونفي النصب، وغيره سمع النصب أيضاً فجوزه[٧] ، والمثبت مقدم على النافي، ولا يستثنى بها إلاّ في ما فيه تنزيه نحو ضربت القوم حاشا زيداً، ولذلك لا يحسن صلى الناس حاشا زيداً لفوات معنى التنزيه كذا قال[٨] ابن الحاجب[٩] ، وجزم به الرضي[١٠] ، وقد تستعمل للتنزيه فقط فتكون اسماً مبنياً[١١] ١٤١٣، نحو

---

(١) ينظر: شرح ابن الناظم ٣٠٨، الجنى الداني ٤٣٣، مغني اللبيب ١/ ١٨٩.

(٢) ينظر: الكتاب ١/ ٣٧٧.

(٣) في أ ب: وإن.

(٤) إلى: ساقطة من أ.

(٥) و: ساقطة من أ.

(٦) ينظر: الكتاب ١/ ٣٧٧.

(٧) ينظر: شرح الكافية للرضي ١/ ٢٤٥، ارتشاف الضرب ٢/ ٣١٨، الجنى الداني ٥١٦، مغني اللبيب ١/ ١٦٤.

(٨) في أ: قاله.

(٩) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل ٢/ ١٥٩.

(١٠) ينظر: شرح الكافية للرضي ١/ ٢٤٥.

(١١) ينظر: الجنى الداني ٥١٠، مغني اللبيب ١/ ١٦٤.

﴿قُلْنَ حَٰشَ لِلَّهِ مَا عَلِمْنَا عَلَيْهِ مِن سُوٓءٍ﴾ [يوسف: ٥١].

(وتتصل ما) المصدرية (بعدا وخلا فيتعين) حينئذٍ (النصب) بهما للمستثنى، لأن ما المصدرية لا تدخل إلا على الفعل، وجوز جَمْعٌ الجَر بهما بتقدير ما زائدة[١]، قال في المغني[٢]: «فإن قالوا ذلك بالقياس ففاسد، لأن ما لا تزاد، قبل الجار والمجرور بل بعده نحو﴿عَمَّا قَلِيلٍ﴾ [المؤمنون: ٤٠]، وإن قالوا بالسماع فهو من الشذوذ بحيث لا يقاس عليه». ولا تتصل ما بحاشا إلا نادراً، بخلاف عدا وخلا، (تقول قام القوم ما عدا زيداً بالنصب لا غير، وقال لبيد[٣]:

٧٣[٤] - ألا كُلُّ شَيءٍ مَا خَلا اللهُ بَاطِلُ) [وَكُلُّ نَعِيمٌ لاَ مَحَالَةَ زَائِلُ[٥]][٦].

ومحل ما وصلتها نصب على الحال، أي مجاوزين زيد بالنصب، أو على الظرفية على تقدير مضاف أي وقت مجاوزتهم زيداً [٨١أ]، قال أبو حيان[٧]: والأفعال التي يستثنى بها لا تقع في المنقطع لا تقول ما في الدار أحد خلا حماراً.

(وأما خبر كان وأخواتها، وخبر الحروف المشبهة بليس، وخبر أفعال المقاربة، واسم إن وأخواتها، واسم لا التي[٨] لنفي الجنس) نصاً (فتقدم الكلام عليها في المرفوعات) استطراداً فلا حاجة إلى إعادتها، (وأما التوابع) التي من جملتها تابع[٩]

---

(١) جوز ذلك الكسائي والفارسي وابن جني والجرمي والربعي. ينظر: ارتشاف الضرب ٢/ ٣١٨، مغني اللبيب ١/ ١٧٩، همع الهوامع ٣/ ٢٨٧.

(٢) مغني اللبيب ١/ ١٧٩.

(٣) هو لبيد بن ربيعة بن مالك العامري شاعر مخضرم، ت ٤١هـ. ينظر: طبقات فحول الشعراء ١/ ١٢٣، الشعر والشعراء ١/ ٢٧٤.

(٤) قاله لبيد بن ربيعة العامري، وهو من الطويل، ديوانه ٢٥٦.

(٥) ما بين المعقوفين ساقط من أ جـ.

(٦) في حاشية أ: «وكل نعيم لا محالة زائل».

(٧) ينظر: ارتشاف الضرب ٢/ ٢٩٥.

(٨) في أ: اللتي، تحريف.

(٩) تابع: ساقطة من أ.

المنصوبات المقصود بالذكر هنا (فسيأتي الكلام عليها ان شاء الله تعالى)، ولما أنهى[١] الكلام على المنصوبات أخذ يتكلم في المخفوضات، فقال:

المخفوضات من الأسماء

(باب: المخفوضات من الأسماء) ذكر الظرف لبيان الواقع لا للاحتراز، والمخفوضات أسماء مشتملة على علم[٢] المضاف إليه وهو الجر، سواء كان بالكسرة والفتحة والياء، (المخفوضات) المشهورة (ثلاثة: مخفوض بالحرف، ومخفوض بالاضافة)، أي بسببها[٣] ، لأن الأصح أن المضاف عامل في المضاف إليه[٤] ، ومخفوض بالتبعية عند بعضهم[٥] ، وهذا هو المراد بقوله: (وتابع المخفوض) بالحرف، أو المضاف وهو ضعيف، لأن العامل في التابع هو العامل في المتبوع في غير البدل فيرجع الجر بالتابع إلى الجر بالحرف أو الإضافة، وأما الجر بالمجاورة[٦] فهو شاذ ولهذا لم يذكره.

حروف الجر

(فأما المخفوض بالحرف وهو ما يخفض، بمن، وإلى، وعن، وعلى، وفي، والباء، واللام، والكاف، وحتى، والواو) التي للقسم، (والتاء) المثناة فوق له أيضاً،

---

(١) في أ: انتهى.

(٢) في حاشية جـ: «أي علامته».

(٣) في أ: تشبيها، تحريف.

(٤) وفاقاً لجمهور البصريين. ينظر: الكتاب ١/ ٢٠٩، ارتشاف الضرب ٢/ ٥٠١، أوضح المسالك ٢/ ١٦٧.

(٥) وفاقاً للكوفيين. ينظر: شرح جمل الزجاجي ١/ ٤٦٨، شرح الشذور ٣١٧، شرح اللمحة البدرية ٢/ ١٨٥.

(٦) ينظر: الكتاب ١/ ٢١٧، المقتضب ٤/ ٧٣، الخصائص ١/ ١٩١، ارتشاف الضرب ٢/ ٥٨٣.

(ورب) - بضم الراء -، (ومذ ومنذ)، فهذه أربعة عشر حرفاً كلها مستوية في الاختصاص بالأسماء، والدخول عليها لمعانٍ في غيرها لم يتعرض لها المؤلف، فأستحقت أن تعمل لما تقدم من[1] أن[2] الأصل في كل حرف مختص أن يعمل فيما اختص به، وتسمى حروف الجر، إمّا لجرها معنى الفعل إلى الاسم [٨١ب]، أو لأن عملها الجر فأضيفت إلى الإعراب الذي هو أثرها[3]، واستظهر هذا الرضي[4] قال: «كما سميت بعض الحروف حروف الجزم وحروف النصب».

(فالسبعة الأولى) مشتركة بين الظاهر والمضمر، فتارة (تجر) الاسم (الظاهر) زماناً أو غيره، (و) تارة تجر (المضمر)، ولهذا قدمها، مثال من نحو ﴿وَمِنكَ وَمِن نُّوحٍ﴾ [الأحزاب:٧] إلى نحو ﴿إِلَى ٱللَّهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا﴾ [المائدة:٤٨] [﴿إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ﴾][5] [الأنعام:٦٠] وعن نحو ﴿لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَن طَبَقٍ﴾ [الانشقاق:١٩] ﴿رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ﴾ [المائدة:١١٩] وعلى نحو ﴿وَعَلَيْهَا وَعَلَى ٱلْفُلْكِ تُحْمَلُونَ﴾[6] [المؤمنون:٢٢]، وفي نحو ﴿وَفِى ٱلْأَرْضِ ءَايَٰتٌ﴾ [الذاريات:٢٠] ﴿وَفِيهَا مَا تَشْتَهِيهِ ٱلْأَنفُسُ﴾ [الزخرف:٧١]، والباء نحو ﴿ءَامِنُوا۟ بِٱللَّهِ﴾ [النساء:١٣٦] ﴿ءَامِنُوا۟ بِهِۦٓ﴾ [الإسراء:١٠٧]، واللام نحو ﴿وَلِلَّهِ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ [آل عمران:١٢٩] ﴿لَّهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ [النساء:١٧١].

(و) أما (السبعة الأخيرة) فهي (تختص بالظاهر) أي بخفضه[7] (ولا تدخل على المضمر)، وتنقسم بالنسبة إلى عملها فيه أربعة أقسام، (فمنها ما لا يختص بظاهر بعينه)، بل يجر أي ظاهر كان (وهو) ثلاثة

(١) من: ساقطة من أ.

(٢) في أ: اذ.

(٣) ينظر: شرح جمل الزجاجي ١/ ٤٦٨، شرح التصريح ٢/ ٢٤.

(٤) شرح الكافية للرضي ٢/ ٣١٩.

(٥) ما بين المعقوفين ساقط من جـ، في ب: (إليه ترجعون).

(٦) تحملون: ساقطة من ب.

(٧) في ب: تخفضه.

أحـرف[١] (الكـاف وحتـى والـواو)، مثـال الكـاف نحـو ﴿ وَرۡدَةً كَٱلدِّهَانِ ﴾ [الرحمن: ٣٧]، وزيد كالأسد، وقد تدخل على المضمر في ضرورة الشعر[٢] كقوله[٣]:

٧٤[٤] - وَأُمَّ أَوْعَالٍ كَهَا أَوْ أَقْرَبَا.

(و) مثال حتى نحو ﴿ حَتَّىٰ مَطۡلَعِ ٱلۡفَجۡرِ ﴾ [القدر: ٥]، وقولهم أكلت السمكة حتى رأسها بالجر)، وقد تدخل في الضرورة على الضمير[٥] أيضاً[٦] كقوله:

٧٥- أَتَتْ حَتَّاكَ تَقْصِدُ كُلَّ فَجٍ[٧].

وإنما قال بالجر لأن ما بعد حتى في المثال يجوز رفعه ونصبه أيضاً[٨] . كما سيأتي، ولا يجر بحتى إلاّ أخر أو متصل بأخر. فلا يقال سهرت[٩] البارحة حتى نصفها، وأتى بالمثالين[١٠] للإشارة إلى أن الجر بها تارة يكون واجباً، وذلك إذا كان ما[١١] بعدها اسماً غير داخل فيما قبلها كالآية، وتارة يكون جائزاً، وذلك إذا كان جزءاً مما قبلها ولم يتعذر دخوله[١٢] كالمثال وإنما امتنع العطف بحتى في الآية، لأنها إنما تعطف بعضاً على كل كما سيأتي.

---

(١) في جـ: أحروف، تحريف.
(٢) ينظر الكتاب ١/ ٣٩٢، المقتضب ١/ ٢٥٥، ارتشاف الضرب ٢/ ٤٣٥.
(٣) كقوله: ساقطة من أ.
(٤) وصدره «خلى الذنابات شمالاً كثبا»، قاله العجاج، وهو من الرجز، ديوانه ٧٤.
(٥) في أ: وقد تدخل على الضمير بالضرورة.
(٦) أيضاً: ساقطة من أ.
(٧) وعجزه «ترجي منك أنها لا تخيب» لم أقف على قائله، وهو من الوافر. مغني اللبيب ١/ ١٦٦، شرح التصريح ٢/ ٣، همع الهوامع ٤/ ١٦٦.
(٨) ينظر: ارتشاف الضرب ٢/ ٤٦٦، الجنى الداني ٥٠٠، مغني اللبيب ١/ ١٧١.
(٩) في ب: سرت.
(١٠) في ب جـ: بمثالين، تحريف.
(١١) ما: ساقطة من أ.
(١٢) في جـ: دخلوه، تحريف.

(و) مثال الواو (نحو والله والرحمن)، ولا يجمع بينها وبين فعل القسم بخلاف [٨٢أ] باء القسم، (ومنها ما يختص) جره (بالله) أي بلفظه (و) لفظ[(١)] (رب) - بفتح الراء -، حال كونه[(٢)] (مضافاً للكعبة أو لياء المتكلم)، وهو حرف واحد (وهو التاء)، أي تاء القسم، ولا يجمع بينها وبين الفعل أيضاً، نحو: ﴿ تَٱللَّهِ تَفْتَؤُاْ ﴾ [يوسف: ٨٥]، (و) نحو (ترب الكعبة، وتربي) لأفعلن، وغالب دخولها على لفظ الجلالة، (وندر) خفضها لغير ذلك، كقولهم، (تالرحمن وتحياتك[(٣)] .

ومنها ما يختص) جره (بالزمان) المعين غير المستقبل، (وهو) حرفان (منذ ومذ) ماضياً كان، وهما فيه بمعنى من (نحو ما رأيته منذ يوم الجمعة أو منذ يومين)، أو حاضراً وهما فيه بمعنى في نحو ما رأيته منذ أو مذ يومنا[(٤)] ولا يدخلون على زمن مستقبل ولا مبهم فإن دخلا على جملة حكم بظرفيتهما وإضافتهما إليها أو إلى زمن مضاف إليها نحو ما رأيته منذ جاءني، أو مذ كان عندي، أو على اسم مرفوع نحو ما رأيته منذ يوم الجمعة أو مذ[(٥)] شهر، فإنهما مبتدأن بمعنى أول المدة أو جميعها وما بعدهما خبراً وبالعكس.

(ومنها ما يختص) جره (بالنكرات[(٦)]) غالباً (وهو) حرف واحد (رب) - بضم الراء - والغالب في مجروره وصفه إذا كان اسماً ظاهراً، وقيل[(٧)] بوجوبه، لأنها لتقليل نوع من جنس، ومن وصف النكرة يستفاد نوع الجنس، واختاره ابن

---

(١) في أ: بلفظ.

(٢) في ب: كونها.

(٣) ينظر: ارتشاف الضرب ٢/ ٤٤٠، الجنى الداني ١١٧، مغني اللبيب ١/ ١٥٦.

(٤) في ب: منذ يوم.

(٥) في ب: منذ.

(٦) في جـ: بالنكرة.

(٧) وفاقاً للمبرد وابن السراج والفارسي وأكثر المتأخرين. ينظر: المقتضب ٢/ ٤٨، الأصول ١/ ٣٣٥، ارتشاف الضرب ٢/ ٤٥٧.

الحاجب[١] (نحو رب رجل في الدار) ولها صدر الكلام من بين حروف الجر، لأنها موضوعة لإنشاء التكثير والتقليل، واستعمالها في الأول كثير، ومنه قوله عليه الصلاة والسلام[٢] «يَارُبَّ كَاسِيَةٍ في الدُّنيا عَارية[٣] يَوْمَ القِيَامَةِ»، ومن الثاني نحو:

٧٦- ألا رُبَّ مَولُودٍ وَلَيْسَ لَهُ أَبٌ[٤] .

وذكر في المغني[٥]: إن رب حرف زائد لا يتعلق بشيء فمحل مجرورها في نحو: رب رجل صالح عندي رفع على الابتداء، وفي رب رجل صالح لقيت نصب على المفعولية، وفي نحو رب رجل صالح لقيته رفع أو نصب كما في نحو هذا لقيته، ويجوز مراعاة[٦] محله كثيراً [٨٢ب] وإن لم يجز[٧] نحو مررت بزيد وعمرو الا قليلاً.

(وقد تدخل على ضمير غائب ملازم للإفراد) وإن كان التمييز مثنى أو مجموعاً، (والتذكير) وإن كان مؤنثاً[٨] . (والتفسير بتمييز بعده مطابق للمعنى نحو) قوله:

٧٧[٩] - (رُبَّهُ فِتيَةً) دَعَوتُ إلى مَا يُورِثُ[١٠] الحَمْدَ دائباً فَأَجَابُوا.

---

(١) ينظر: الكافية ٤٢٣، الإيضاح في شرح المفصل ٢/ ١٥٠.

(٢) صحيح البخاري ١/ ٦٦، سنن الترمذي ٤/ ٤٨٨.

(٣) في جـ: عاوية، تحريف.

(٤) وبعده: ألا رب مولود وليس لـه أب وذي ولد لم يَلـده أبـوانِ

وذي شامة غراء في حُرِّوجهه مجللـة لا تنقـضي لأوانِ

ويكمل في تسع وخمس شبابه ويهرم في سبع معاً وثمانِ

ينسب إلى رجل من أزد السراة، وهو من الطويل. الخصائص ٢/ ٢٣٣، مغني اللبيب ١/ ١٨١، همع الهوامع ١/ ١٢٦.

(٥) ينظر: مغني اللبيب ١/ ١٨٢.

(٦) في جـ: مرعاة، تحريف.

(٧) في جـ: يجوز.

(٨) في ب: مثنى، تحريف.

(٩) لم أقف على قائله، وهو من الخفيف، مغني اللبيب ١/ ٦٣٨، شرح الشذور ١٣٣، همع الهوامع ٤/ ١٨٠.

(١٠) في ب: يموت، تحريف.

ونحو ربه رجلين، وربه رجالاً، وربه امرأتين، وربه نساءً، وأوجب[(١)] الكوفيون مطابقة الضمير لتمييزه في ما ذكر، والأصح الأول[(٢)]، وإنما التزم إفراده وتذكيره لرجوعه إلى مقدر في الذهن كالضمير في نعم رجلاً، (وقد تحذف رب) إذا كان مجرورها نكرة (ويبقى) بعد حذفها (عملها) وجوباً[(٣)] (بعد الواو، كقوله:

٧٨[(٤)] - وَلَيْلٍ كَمَوْجِ البَحْرِ أَرْخَى سُدُولَه) عَلَيَّ بِأَنْوَاعِ الهُمومِ لِيَبْتَلِي.

(وبعد الفاء كثيراً، كقوله:

٧٩[(٥)] - فَمُثْلُكِ حُبْلَى قَدْ طَرِقْتُ وَمُرضِعٍ) فَأَلْهَيْتُها عَنْ ذِي تَمائِمَ مُحولِ.

(وبعد بل قليلاً[(٦)] ٣٢٠٨ كقوله:

٨٠[(٧)] - بَلْ مَهْمهٍ[(٨)] قَطَّعتُ بَعْدَ مَهْمَهٍ[(٩)]).

(و) حذف رب وإبقاء عملها (بدونهن) أي الواو والفاء وبل (اقل) منه بعد بل، (كقوله:

٨١[(١٠)] - رَسْـمِ دَارٍ وَقَفْتُ فـي طَلَلِـهْ كِـدْتُ أَقْضِـي الحَيَـاةَ مِـنْ جَلَلِـهْ.

(وتزاد ما) كثيراً (بعد من وعن والباء فلا تكفهن عن عمل الجر)، فمثال من (نحو: ﴿مِمَّا خَطِيئَاتِهِمْ﴾و) مثال عن نحو: ﴿عَمَّا قَلِيلٍ﴾ [المؤمنون: ٤٠]، ومثال الباء نحو:

---

(١) في جـ: وأجب، تحريف.

(٢) وفاقاً للبصريين، ينظر: شرح الكافية للرضي ٢/ ٣٢٩، ارتشاف الضرب ٢/ ٤٦٢، الجنى الداني ٤٢٥

(٣) ينظر: الكتاب ١/ ٢٩٤، شرح ابن الناظم ٣٧٦، مغني اللبيب ١/ ١٨١.

(٤) قاله امرؤ القيس، وهو من الطويل، ديوانه ١٨.

(٥) قاله امرؤ القيس، وهو من الطويل، ديوانه ١٢.

(٦) ينظر: ارتشاف الضرب ٢/ ٤٦١، الجنى الداني ٤٢٨، مغني اللبيب ١/ ١٨١.

(٧) قاله رؤبة بن العجاج، وهو من الرجز المشطور، ملحقات ديوانه ١٦٦.

(٨) في ب: مهمت، تحريف.

(٩) في ب: المهمه، تحريف.

(١٠) قاله جميل بثينة، وهو من الخفيف، ديوانه ١٨٨.

﴿فِيمَا نَقْضِهِم﴾ [النساء: ١٥٥] ، وتزاد) ما بعد (الكاف[١] ورب فالغالب أن تكفهما عن العمل)، قال سيبويه[٢]: جعلوها مع ما بمنزلة كلمة واحدة. (فيدخلان حينئذٍ على الجمل) الاسمية والفعلية [فالاسمية (كقوله:

٨٢[٣] - أَخٌ مَاجِدٌ لم يَخْزني يَوم مَشْهَدٍ[٤]   كَمَا سَيْفُ عَمْرٍو لم تَخُنْهُ مَضَارِبُه)][٥]

(و) الفعلية[٦] نحو (قوله:

٨٣[٧] - رُبَّمَا أَوْفَيْتُ فِي عَلَمٍ   تَرْفَعَنْ ثَوبِي شَمَالاتُ)[٨].

(وقد لا تكفهما) ما بدخولها عليهما فيبقى عملهما، (كقوله:

٨٤[٩] - رُبَّمَا ضَرْبَةٍ بِسَيْفٍ صَقِيلٍ)   بَيْنَ بُصْرَى وَطعْنَةٍ نَجْلَاءِ.

(وكقوله:

٨٥[١٠] - وَنَنْصُرُ مَوْلَانَا وَنَعْلَمُ أَنَّهُ   كَمَا النَّاسِ مَجْرُومٌ عَلَيهِ وَجَارِمُ).

ويروى أيضاً مظلوم عليه وظالم [٨٣أ].

---

(١) في جـ: الكافي، تحريف.

(٢) ينظر: الكتاب ١/ ٤٥٩.

(٣) قاله نهشل بن حرى، وهو من الطويل. الخصائص ٣/ ٣١، مغني اللبيب ١/ ٢٣٦، همع الهوامع ٤/ ٢٣١.

(٤) في جـ: مشهود، تحريف.

(٥) ما بين المعقوفين ساقط من ب.

(٦) الفعلية: ساقطة من ب.

(٧) قاله حذيمة بن مالك، وهو من المديد. الكتاب ١/ ١٥٤، مغني اللبيب. / ١٨٠، همع الهوامع ٤/ ٢٣٠.

(٨) في أ: شمالاتي، تحريف.

(٩) قاله عدي بن الرعلاء، وهو من الخفيف. الأمالي الشجرية ٢/ ٢٤٣، مغني اللبيب ١/ ١٨٣، همع الهوامع ٤/ ٢٣٠.

(١٠) قاله عمرو بن براقة، وهو من الطويل. مغني اللبيب ١/ ٩٢، شرح التصريح ٢/ ١٠٢، همع الهوامع ٤/ ٢٣١.

الإضافـــة

(فصل): في الثاني من المخفوضات، (وأما المخفوض بالاضافة)، وهي إسناد اسم إلى غيره بتنزيله[١] من الأول منزلة التنوين مما قبله، (فنحو غلام زيد) وضارب بكر، فزيد مخفوض بإضافة غلام إليه، وكذا[٢] بكر مخفوض بإضافة ضارب إليه، (ويجب) عند قصد الإضافة (تجريد المضاف من التنوين) الظاهر (كما في غلام زيد)، أو المقدر كما في هذه دراهمك (و) مما يشبهه من نوني التثنية، أي المثنى والجمع[٣] المذكر السالم، وشبههما[٤] نحو غلاما زيد واثنا عشر وكاتبو[٥] عمرو وعشرو زيد، ووجه الشبه كونهما يليان علامة الإعراب كالتنوين، بخلاف نون المفرد وجمع التكسير كالشيطان والشياطين[٦] ، فإنها لا تحذف لانتفاء الشبه، وإنما وجب تجريده من التنوين والنون المذكورة، لأنمها يدلان على كمال الاسم والإضافة تدل على نقصانه والشيء الواحد لا يكون كاملاً ناقصاً في حالة واحدة، وهذا هو معنى قول النجم سعيد[٧] : إنما حذف التنوين لئلا يجتمع الاتصال والانفصال معاً، وما أحسن قول بعضهم:

٨٦[٨] - كَأَنِّي تَنْوِينٌ وَأَنْتَ إِضَافَةٌ فَحَيْثُ تَرَانِي لاَ تَحِلُّ مَكَانِي.

وأحسن منه وألطف قول الآخر:

---

(١) في أ: تنزيله.

(٢) في جـ: كذ، تحريف.

(٣) في أ: جمع، تحريف.

(٤) في أ، وما أشبههما.

(٥) في أ جـ: كاتبوا، تحريف.

(٦) في أ ب: كشيطان وشياطين.

(٧) في أ: السعيد، تحريف. قال السيوطي في بغية الوعاة ١/ ٥٩١: «النجم سعيد العجمي المشهور بالنجم السعيد، شارح الحاجبية، لم أقف له على ترجمة».

(٨) قاله عبد الرحمن بن الحكم، ومن الوافر. الاقتضاب ٣٦٦، شرح المفصل ٤/ ١٤٧.

٨٧[١] - عَلَّمْتَـهُ بَـابَ المُضَـافِ تَفَـاؤُلاً وَرَقِيبُـهُ يُغْـرِيـهِ بِـالتَّنـوِيـنِ.

(والإضافة) المعنوية بالاستقراء (على ثلاثة أقسام[٢]: منها ما يقدر باللام) التي للملك والاختصاص، (وهو الأكثر) في كلامهم[٣]، والأصل في الإضافة بدليل أن كل إضافة امتنع جعلها بمعنى من أو في فهي بمعنى اللام، (نحو غلام زيد وثوب بكر) أي غلام لزيد وثوب لبكر، (وما أشبه ذلك)، وليس معنى غلام لزيد معنى[٤] غلام زيد كما يوهمه إطلاق قولهم هنا في مثل غلام زيد أنه بمعنى اللام، كما نبه عليه الرضي[٥] وغيره، وقال[٦] أيضاً: ولا يلزم فيما هو بمعنى اللام أن يصح التصريح بها، بل يكفي [٨٣ب] إفادة التخصيص الذي هو مدلول اللام فقولك: طور سيناء ويوم الأحد بمعنى اللام. ولا يصح إظهار اللام في مثله.

(ومنها ما يقدر بمن) البيانية (وذلك كثير، نحو ثوب خز وباب ساج وخاتم حديد) مما الأول فيه بعض الثاني، وصالح لأن يخبر عنه به، ألا ترى أن المضاف في هذه الأمثلة بعض المضاف إليه، [وصالح لأن يخبر عنه بالمضاف إليه][٧]، كأن يقال مثلاً هذا الثوب خز، (ويجوز في هذا النوع) والمقدر بمن (نصب المضاف إليه عَلَى التمييز)، فتقول هذا خاتمٌ حديداً، وثوبٌ خزاً، وبابٌ ساجاً، فإن المضاف فيه فرع عن التمييز (كما تقدم في بابه)، وقيل على الحال[٨]، (ويجوز رفعه على أنه تابع للمضاف) عطف بيان أو بدل أو نعت بتأويله بالمشتق[٩] ويأخذ من كلامه ارجحية

---

(١) لم أقف عليه.

(٢) زاد الكوفيون نوعاً رابعاً بمعنى عند. ينظر: التسهيل ١٥٥، ارتشاف الضرب ٢/ ٥٠٢.

(٣) ينظر: المقتضب ٤/ ١٤٣، التسهيل ١٥٥، شرح الاشموني ٣/ ٣٦٩.

(٤) في ب: ومعنى، تحريف.

(٥) ينظر: شرح الكافية للرضي ١/ ٢٧٤.

(٦) ينظر: شرح الكافية للرضي ١/ ٢٧٤.

(٧) ما بين المعوقفين ساقط من ب.

(٨) ينظر: ارتشاف الضرب ٢/ ٣٨٣، شرح التصريح ١/ ٣٩٦.

(٩) ينظر: شرح ابن الناظم ٣٤٩، ارتشاف الضرب ٢/ ٤٨٣، شرح التصريح ١/ ٣٩٦.

الإضافة على غيرها.

(ومنها ما يقدر بفي) كما ذهب إليه ابن الحاجب[١]، واختاره ابن مالك[٢]، أي مسوغ ذلك[٣] حيث كان المضاف إليه ظرفاً للأول (ولكنه قليل[٤])، نحو ﴿بَلْ مَكْرُ ٱلَّيْلِ﴾ [سبأ: ٣٣]، ونحو ﴿يَٰصَٰحِبَيِ ٱلسِّجْنِ﴾ [يوسف: ٣٩]، وفي الحديث: «فَلَا تَجِدُونَ عَالِماً[٥] أَعْلَمَ مِنْ عَالِمِ المَدِينَةِ»[٦]، وأكثرهم[٧] نفى هذا القسم، وما أوهم معنى في فهو محمول على أن الإضافة فيه بمعنى اللام مجاز.

(والإضافة) مطلقاً (نوعان: لفظية)، أي منسوبة إلى اللفظ لإفادتها أمراً لفظياً كما سيأتي، (ومعنوية)، أي منسوبة إلى المعنى لإفادتها معنى في المضاف كما سيأتي، ولو قدم هذا على قوله أولاً، (والإضافة على ثلاثة أقسام)، وجعل الثلاثة المذكورة أقساماً للمعنوية كما أشرنا إلى ذلك لكان أولى، فإن عبارته تقتضي أن اللفظية كالمعنوية في انقسامها إلى ما ذكر من الأقسام، وليس الأمر كذلك، (فاللفظية ضابطها أمران)[٨]: أمر في المضاف، وأمر في المضاف اليه.

فالاول: (أن يكون المضاف صفة) تشبه المضارع[٩] في كونه للحال أو للاستقبال.

(و) الثاني (أن يكون المضاف إليه معمولاً لتلك الصفة) فاعلها أو مفعولها قبل الإضافة، (والمراد [٨٤أ] بالصفة اسم الفاعل، نحو) هذا (ضارب زيد) الآن أو

---

(١) ينظر: الكافية ٣٩٨، شرح الوافية ٢٤٨.

(٢) ينظر: التسهيل ١٥٥، شرح العمدة ٤٨١، شرح الكافية الشافية ٢/ ٩٠٦.

(٣) في أ جـ: وذلك.

(٤) وفاقاً للجرجاني، ينظر: شرح ابن الناظم ٣٨١، ارتشاف الضرب ٢/ ٥٠٢، همع الهوامع ٤/ ٢٦٧.

(٥) عالماً: ساقطة من أ جـ.

(٦) مسند الامام أحمد ٢/ ٢٩٩، سنن الترمذي ٥/ ٤٧.

(٧) ينظر: ارتشاف الضرب ٢/ ٥٠٣، شرح اللمحة البدرية ٢/ ٢١٢.

(٨) ينظر: شرح ابن الناظم ٣٨٢، ارتشاف الضرب ٢/ ٥٠٣.

(٩) في ب: مشبه للمضارع.

غداً، فضارب اسم فاعل[١] مضاف إلى منصوبه معنى، (واسم المفعول، نحو) هذا (مضروب العبد) الآن وغداً. فمضروب اسم مفعول مضاف إلى مرفوعه معنى، ومثله الصفة مشبهة باسم الفاعل، نحو زيد حسن الوجه، (و) أما الإضافة (المعنوية) فهي (ما انتفى فيها الأمران)، أي كون المضاف صفة والمضاف إليه معمولها، (نحو غلام زيد، أو) انتفى (الأول)، أي كون المضاف صفة، (نحو اكرام زيد)، فإن إكرام مصدر مضاف إلى معموله، وليس صفة، (أو الثاني فقط نحو) هذا (كاتب القاضي)، فكاتب وإن كان صفة لكنها غير مضافة إلى معمولها، ومثله هذا ضارب زيد أمس، فإن اسم الفاعل لا يعمل إذا كان بمعنى الماضي، وكذا إضافة اسم التفضيل نحو زيد أفضل القوم، ومن المعنوية أيضاً نحو هذا مضروب زيد، لأن المضاف إليه ليس معمولاً للمضاف.

(و) كما (تسمى هذه الإضافة) معنوية لإفادتها أمراً معنوياً، لأنها[٢] تنقل المضاف من الإبهام إلى التعريف أو التخصيص كما سيأتي أيضاً تسمى[٣] (محضة)[٤] لأنها خالصة من تقدير الانفصال، (وتفيد تعريف المضاف بالمضاف إليه إن كان المضاف إليه معرفة نحو غلام زيد) مشاراً به إلى غلام معين، لأن هيأة التركيب الإضافي موضوعة للدلالة على معلومية المضاف، ومحل ما قاله المؤلف إذا لم يكن المضاف شديد الإبهام كغير ومثل، أو موضعه[٥] مستحقاً لنكرة لا تقبل التعريف، كجاء زيد[٦] وحده، ورب رجل وأخيه، فإن كان كذلك فلا يتعرف بالمضاف إليه المعرفة، (وتفيد[٧] تخصيص المضاف) بالمضاف إليه

(١) في جـ: الفاعل.

(٢) في ب: لانه.

(٣) تسمى: ساقطة من جـ.

(٤) ينظر: شرح ابن الناظم ٣٨٥، ارتشاف الضرب ٢/ ٥٠٢.

(٥) في أ ب: موضوعه، تحريف.

(٦) في حاشية أ: «زيد»، زيد: ساقطة من جـ.

(٧) في جـ: يقيد.

(إن[١] كان المضاف إليه نكرة) أو معرفة والمضاف كغير (نحو غلام رجل)، ومثلك لا يبخل وغيرك لا يجود، فغلام وإن كان غير معين لكنه بالإضافة تخصص بخروج غلام امرأة[٢] عنه، إذ التخصيص تقليل[٣] الاشتراك، ولكون هذه الإضافة تفيد ما ذكر وجب تجريد المضاف من التعريف، لأنه لو كان معرفة لم يحتج إلى تعريف[٤]، فلا يقال الغلام زيد، ولا زيدكم، إلاّ إنْ جرد الأول من أل وقدر الشيوع في الثاني، وكذا لا يجوز إضافة المعرفة إلى النكرة، لأن الإضافة [٨٤ب] إلى النكرة تفيد التخصيص، وهذا التعريف الذي هو أقوى من التخصيص فتكون الإضافة لغواً، وأما المضمرات والموصولات وأسماء الإشارة فيمتنع إضافتها لاستحالة سلب التعريف عنها.

(وأما الإضافة اللفظية)، أي[٥] التي هي إضافة الوصف إلى معموله (فلا تفيد المضاف (تعريفا) لوقوع المضاف فيها صفة للنكرة نحو: ﴿هَدْيًا بَٰلِغَ ٱلْكَعْبَةِ﴾ [المائدة: ٩٥]، وحالاً نحو: ﴿ثَانِيَ عِطْفِهِۦ﴾ [الحج: ٩]، ولدخول رب عليه، كقوله:

٨٨[٦] - يَارُبَّ غَابِطِنا لَوْ كَانَ يَطْلُبُكُمْ.

ومن ثم امتنع مررت بزيد حسن الوجه، (ولا تخصيصا) لما[٧] يعلم مما سيأتي (وانما[٨] تفيد) أمراً لفظياً وهو (التخفيف في اللفظ)، أما في لفظ المضاف فقط بحذف التنوين كضارب زيدٍ، فإنَّ أصله ضاربٌ زيداً، لا ضارب فقط، فحذف التنوين للإضافة، والتخصيص حاصل قبلها، أو بحذف النون التالية للإعراب كضارباً زيد،

---

(١) في ب جـ: إذا.
(٢) في جـ: امرة، تحريف.
(٣) في أ: فقليل، في حاشية أ «نسخة يقبل».
(٤) في أ: تعريفه.
(٥) أي: ساقطة من ب جـ.
(٦) وعجزه «لاقى مباعدة منكم وحرمانا». قاله جرير، وهو من البسيط، ديوانه ١/ ١٦٣.
(٧) في جـ: لم، تحريف.
(٨) وانما: ساقطة من ب.

وضاربو[١] عمرو. وأما في لفظ المضاف إليه فقط بحذف الضمير واستتاره في الصفة كالقائم الغلام، فإن أصله القائم غلامه فحذف الضمير من غلامه واستتر في القائم وأضيف القائم إليه للتخفيف في المضاف إليه، وأما في المضاف والمضاف إليه معاً نحو زيد قائم الغلام أصله قائم غلامه، فالتخفيف في المضاف بحذف التنوين، وفي المضاف إليه بحذف الضمير واستتاره في الصفة ولكون هذه الإضافة تفيد التخفيف فقط جاز[٢] نحو الضاربا زيد والضاربو[٣] بكر، وامتنع نحو الضارب زيد، وكان القياس امتناع نحو الضارب الرجل، ولكنهم أجازوه حملاً له على الوجه المختار في حسن الوجه. (وتسمى) أيضاً (غير محضة)، لأنها في نية الانفصال كما علم مما مرَّ.

وقد[٤] اختلفوا في الجار للمضاف[٥] إليه على أقوال ثلاثة: (والصحيح[٦]) منها (أن المضاف[٧] إليه مجرور بالمضاف)، لاتصال الضمير به[٨]، والضمير حينئذٍ لا يتصل إلاّ بعامله، و (لا بالإضافة) التي هي معنى على ما قيل، لأن[٩] المعنى إنما يصار إليه في العمل[١٠] عند تعذر اللفظ[١١]، ولا بالحرف المقدر على ما قيل، لان

---

(١) في أ جـ: ضاربوا، تحريف.

(٢) في ب: اجازه.

(٣) في أ: الضاربوا، تحريف.

(٤) في ب: لقد.

(٥) في أ: في المضاف، في حاشية أ: «نسخة للمضاف».

(٦) في حاشية جـ: «قوله والصحيح... الخ، لا شك أن هذا مناف لما ذكره سابقاً من قوله وأما المخفوض بالإضافة».

(٧) في جـ: مضاف.

(٨) وفاقاً للبصريين. ينظر: الكتاب ١/ ٢٠٩، المقتضب ٤/ ١٤٣، ارتشاف الضرب ٢/ ٥٠١، أوضح المسالك ٢/ ١٦٧.

(٩) في حاشية أ: «نسخة إذ».

(١٠) في ب: يضاف بالعمل.

(١١) ينظر: شرح جمل الزجاجي ٢/ ٧٥، ارتشاف الضرب ٢/ ٥٠١، شرح التصريح ٢/ ٢٤، همع الهوامع ٤/ ٢٦٥.

إضمار الجار ضعيف[١]، ولأن معنى غلام زيد غير معنى غلام لزيد[٢] كما تقدم (وتابع المخفوض) من نعت وغيره (يأتي في التوابع[٣] إن شاء الله تعالى).

إعراب الأفعال المضارعة

(باب: إعراب الأفعال) المضارعة، (تقدم) في صدر المقدمة (إن الفعل) من حيث هو (ثلاثة أنواع: ماضٍ، وأمر، ومضارع، وإن) [٨٥ب] الفعل (الماضي، و) فعل (الأمر مبنيان) على ما تقدم فيهما، (وان المعرب من الأفعال) إنما (هو المضارع)، لكن إنما يعرب (إذا لم يتصل بنون الإناث)، فإن اتصل بها بني معها على السكون كما مرَّ، (ولا بنون التوكيد المباشرة) له من غير حاجز، فإن اتصل بها من غير حاجز بني معها على الفتح كما تقدم، (وتقدم إن الفعل) المضارع (يدخله من أنواع الإعراب) المتقدمة (ثلاثة)، كما أن الاسم المتمكن يدخله منها ثلاثة، (الرفع)[٤] بحركة أو حرف، (والنصب) بحركة أو حذف حرف، (والجزم) بحذف حركة أو حرف.

(إذا علم ذلك فالإعراب) المذكور (خاصٌ بالمضارع)، أي منفرد به عن قسيميه، (وهو) في حالة تجرده من ناصب وجازم (مرفوع ابداً)، ورافعه على الصحيح تجرده مما ذكر، لا حرف المضارعة، ولا حلوله محل الاسم[٥]، ويستمر على رفعه (حتى يدخل عليه ناصب فينصبه)، أو يعطف على منصوب (أو) يدخل عليه (جازم فيجزمه)، أو يعطف على مجزوم، مثال يجرده مما ذكر نحو[٦] ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥] ﴿وَيَعْلَمُ مَا تُسِرُّونَ وَمَا تُعْلِنُونَ﴾ [التغابن: ٤]، ولما ذكر الناصب والجازم أخذ في بيان ذلك مقدماً الأول فقال:

---

(١) ينظر: ارتشاف الضرب ٢/ ٥٠١، همع الهوامع ٤/ ٢٦٥.

(٢) في جـ: زيد.

(٣) في جـ: التابع.

(٤) في جـ: الرافع، تحريف.

(٥) وفاقاً للكوفيين، وخلافاً للبصريين. ينظر: الكتاب ١/ ٤١٠، الانصاف ٢/ ٥٥٠، شرح اللمع ٢/ ٣٣٩.

(٦) نحو: ساقطة من جـ.

(النواصب التي تنصبه قسمان: قسم) متفق على نصبه، وهو ما (ينصب) المضارع (بنفسه، وقسم) مختلف في أنه (ينصب) المضارع، والأصح أن النصب (بأن مضمرة بعده)[١] ، وفي عبارته تجوز من جهة تسمية غير الناصب ناصباً (فالقسم الاول) المتفق عليه (أربعة.

أحدها: أنْ) المصدرية - بفتح الهمزة وسكون النون -، تنصب المضارع (إن لم تسبق بعلم ولا ظن)، وهي معه في تأويل المصدر فيقع فاعلاً، نحو يعجبني أن تفعل، ومفعولاً نحو ﴿ يُرِيدُ ٱللَّهُ أَن يُخَفِّفَ عَنكُمْ ﴾ [النساء: ٢٨]. ومبتدأ نحو ﴿ وَأَن تَصُومُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ ﴾ [البقرة: ١٨٤]، ومجروراً[٢] نحو ﴿مِنْ قَبْلِ أنْ يأْتِيَ﴾ [البقرة: ٢٤٥] ، وقد تهمل حملاً لها على ما المصدرية[٣] ، كقوله:

٨٩ [٤] - إنْ تقرآن على أَسْمَاءَ وَيْحَكُمَا.

كما أعملت [٨٥ب] ما المذكورة حملاً عليها كالحديث: «كَمَا تَكُونُوا يُولَّ عَلَيْكُمْ»[٥]، ومن العرب من يجزم بها[٦] ، كقوله:

٩٠ [٧] - تعَالَوا إلى أنْ يَأْتِنَا الصيد[٨] نَحْطِب.

---

(١) خلافاً للكوفيين والفراء. ينظر: الكتاب ١/ ٤٠٧، معاني القرآن ١/ ٣٤، المقتضب ٢/ ٨٥، ارتشاف الضرب ٢/ ٣٩٣.

(٢) في أ: مجرورة.

(٣) ينظر: شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٢٦، الجنى الداني ٢٣٩، مغني اللبيب ١/ ٤٦.

(٤) وعجزه «منيَ السلام وإن لا تشعرا أحدا»، لم أقف على قائله، وهو من البسيط. المفصل ٥١٣، شرح جمل الزجاجي ١/ ٤٣٧، الجنى الداني ٢٤٨، مغني اللبيب ١/ ٤٦.

(٥) وهو ضعيف. كشف الخفاء ٢/ ١٢٦، المقاصد الحسنة ٣٢٦، سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة ١/ ٣٢٨.

(٦) نقل عن اللحياني عن بعض بني صباح من ضبة. ينظر: الجنى الداني ٢٤٣، مغني اللبيب ١/ ٤٥.

(٧) وصدره «إذا ما غدونا قال ولدان أهلنا». قاله امرؤ القيس، وهو من الطويل، رواية الديوان «إلى أن يأتي »، ينظر الديوان ٣٨٩.

(٨) في جـ: الصيف، تحريف.

وتتصل بالماضي، وكذا بفعل الأمر على الأصح[١] ، وإن لم تؤول[٢] بالمصدر لفوات معنى الأمر، (فإن سبقت بعلم) أي بلفظ دال على اليقين، وإن لم يكن بلفظه نحو ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ﴾ [المزمل: ٢٠] ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ﴾ [طه: ٨٩]، فهي مخففة من (أن الثقيلة) التي[٣] تنصب الاسم وترفع الخبر، لا خفيفة تنصب المضارع، (واسمها ضمير الشأن[٤] محذوف) وجوباً (والفعل) بعدها (مرفوع) بالتجرد[٥] (وهي فاعله) مرفوع المحل على أنه (خبرها كما تقدم في باب النواسخ)، وقد تكون مخففة وإن لم تسبق بعلم نحو ﴿وَءَاخِرُ دَعْوَىٰهُمْ أَنِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ [يونس: ١٠]، (وإن سبقت بظن فوجهان)[٦] أي فجاز[٧] أن تكون ناصبة، وأن تكون مخففة نحو: ﴿وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾[٨] [المائدة: ٧١] قرىء في السبعة[٩] بالنصب) إجراء للظن على أصله، لأنه باعتبار دلالته على عدم الوقوع يلائم أن الناصبة الدالة على الرجاء والطمع،

---

(١) خلافاً لابن طاهر، ينظر: الكتاب ١/ ٤٧٩، المقتضب ١/ ٤٨، مغني اللبيب ١/ ٤٣.

(٢) في أ ب: تؤل، تحريف.

(٣) التي: ساقطة من جـ.

(٤) في جـ: الثاني، تحريف.

(٥) في جـ: بالتجرده، تحريف.

(٦) ينظر: الكتاب ١/ ٤١٨، المقتضب ١/ ٤٩، الجنى الداني ٢٣٨، مغني اللبيب ١/ ٤٦.

(٧) في ب جـ: جاز.

(٨) نسب أبو جعفر الرفع إلى الكوفيين وأبي عمرو والكسائي، والنصب إلى أهل الحرمين. ينظر: السبعة ٢٤٧، التيسير ١٠٠، النشر ٢/ ٢٥٥.

(٩) قال في المشكل ١/ ٢٣٣-٢٣٤: «قوله (وحسبوا ألا تكون فتنة) من رفع جعل أن المخففة من الثقيلة واضمر معها الهاء وتكون خبر أن وجعل (حسبوا) بمعنى أيقنوا لأن أن للتأكيد والتأكيد لايجوز إلا مع اليقين فهو نظير هوعديله و (أن) في موضع نصب بحسب وسدت مسد مفعولي حسب تقديره: انه لا تكون فتنة، وحق (أن) أن تكتب منفصلة على هذا التقدير لأن الهاء المضمرة تحول بين أن ولام لا في المعنى والتقدير فيمتنع اتصالها باللام. ومن نصب (تكون) جعل (أن) هي الناصبة للفعل وجعل حسب بمعنى الشك لأنها لم يتبعها تأكيد لأن (أن) الخفيفة ليست للتأكيد إنما هي لأمر قد يقع من الشك نظير ذلك وعديله».

(والرفع) على تأويله بالعلم فيلائم أن المخففة الدالة على التحقيق[١] ، والنصب أرجح[٢] ، لأن التأويل خلاف الأصل، ولهذا أجمعوا عليه في ﴿الٓمٓ ۝ أَحَسِبَ ٱلنَّاسُ أَن يُتۡرَكُوٓاْ﴾ [العنكبوت: ١-٢].

(والثاني) مما ينصب[٣] بنفسه (لن) وهي حرف بسيط لا مركب[٤] ، لنفي المستقبل، ولا يقتضي تأبيد النفي ولا تأكيده خلافاً لمن زعم ذلك[٥]، نحو ﴿لَن نَّبۡرَحَ عَلَيۡهِ عَٰكِفِينَ﴾ [طه: ٩١] ﴿لَن تَنَالُواْ[٦] ٱلۡبِرَّ﴾ [ال عمران: ٩٢] .

(والثالث: كي المصدرية وهي المسبوقة باللام) التعليلية (لفظاً نحو ﴿لِّكَيۡلَا تَأۡسَوۡاْ﴾ [الحديد: ٢٣] ، أو) باللام (تقديراً نحو جئتك كي تكرمني)، [إذا قدرت أن الأصل لكي][٧] ولكن حذفت اللام استغناء عنها بنيتها، (فإن لم تقدر اللام) قبلها (فكي جارة) تعليلية، (والفعل منصوب بأن مضمرة بعدها وجوبا) لا تظهر إلاّ في الشعر[٨] ، وعلامة التعليلية ظهور أن بعدها كجئتك كي أن تكرمني، أو اللام نحو جئتك كي لتكرمني، إذ لا يجوز حينئذٍ[٩] جعلها مصدرية فإن ظهرت اللام قبلها وأن بعدها جاز كونها [٨٦أ] مصدرية، وكونها جارة[١٠] كقوله:

٩١[١١] - أَرَدْتُ لِكَيمَا أَنْ تَطِيرَ بِقَرْبَتي.

---

(١) في أ: التخفيف، تصحيف.

(٢) ينظر: ارتشاف الضرب ٢/ ٣٨٨، شرح التصريح ٢/ ٢٣٣.

(٣) في أ ب: ينصبه.

(٤) خلافاً للخليل والكسائي، ينظر: الكتاب ١/ ٤٠٧، المقتضب ٢/ ٨، مغني اللبيب ١/ ٣٧٣.

(٥) خلافاً للزمخشري، ينظر: المفصل ٣٠٧، الجنى الداني ٢٨٤.

(٦) في جـ: تنال، تحريف.

(٧) ما بين المعقوفين ساقط من ب.

(٨) ينظر: الجنى الداني ٢٧٧، شرح التصريح ٢/ ٢٣١.

(٩) حينئذٍ: ساقطة من جـ.

(١٠) ينظر: الجنى الداني ٢٧٨، مغنب اللبيب ١/ ٢٤٢.

(١١) وعجزه «فتتركه شناً ببيداء بلقع»، لم أقف على قائله، وهو من الطويل. شرح المفصل ٧/ ١٩ الجنى الداني ٢٧٨، مغني اللبيب ١/ ٢٤٢، شرح التصريح ٢/ ٢٣١.

وما[١] أفهمه كلامه من أن كي حرف مشترك يكون ناصباً وجاراً، هو مذهب الجمهور[٢]، وحيث قيد كي بالمصدرية فكان ينبغي أيضاً[٣] تقييد أن بذلك، لإخراج المفسرة والزائدة فإنهما لا ينصبان المضارع.

(والرابع: إذن) وهي حرف[٤] بسيط، لا مركب من إذْ وإنْ[٥]، والقياس إلغاؤها لعدم اختصاصها، ومن ثم اشترط لأعمالها ثلاثة أمور، أشار إلى الأول بقوله:

(إن صدرت في أول الكلام) المجاب بها، فإن وقعت حشواً فيه، نحو أنا إذن أكرمك، جواباً لمن، قال: أنا أتيك، أهملت، وإلى الثاني بقوله:

(وكان الفعل بعدها مستقبلاً)، فإن كان بمعنى الحال كقولك لمن يحدثك إذن أظنك صادقاً أهملت، لأن نواصب الفعل تخلصه للاستقبال فلا تعمل في الحال. وإلى الثالث، بقوله:

(متصلاً بها أو منفصلا عنها بقسم أو بلا النافية)، فإن فصل بينها وبين المضارع بغير ما ذكر أهملت لضعفها مع الفصل[٦] في العمل في ما بعدها، واغتفر الفصل بالقسم لأنه زائد جيء للتأكيد، وبلا النافية لتنزيلها منزلة العدم، إذ[٧] النافي كالجزء من المنفي، فإذا استوفت إذن الشروط الثلاثة[٨] عملت (نحو إذن أكرمك)، جواباً لمن

---

(١) ما: ساقطة من ب.

(٢) خلافاً للكوفيين والأخفش، ينظر: الكتاب ١/ ٤٠٧، المقتضب ٢/ ٩، الجنى الداني ٢٧٨، مغني اللبيب ١/ ٢٤٢.

(٣) أيضاً: ساقطة من ب.

(٤) خلافاً للكوفيين فعندهم ظرف، ينظر: الكتاب ٢/ ٣١٢، المقتضب ٢/ ١٠، الجنى الداني ٣٥٦، مغني اللبيب ١/ ٣٠.

(٥) خلافاً للخليل في أحد قوليه وأبي علي الرندي فيذهبان إلى أنها حرف مركب، ينظر: الكتاب ١/ ٣١٢، ارتشاف الضرب ٢/ ٣٩٥، الجنى الداني ٣٥٧، مغني اللبيب ١/ ٣٠.

(٦) في أ: الفعل، تحريف.

(٧) في جـ: إذا.

(٨) في جـ: ثلاثة، تحريف.

قال: أنا آتيك، (وإذن والله أكرمك)، جواباً له أيضاً، وهذا مثال للفصل بالقسم، (وإذن لا أجيئك)، جواباً لمن قال: أنا آتيك، مثال للفصل[١] بلا النافية، وقوله (جواباً إلى آخره) متعلق بالأمثلة الثلاثة، (وتسمى) إذن (حرف جواب) لوقوعها في كلام مجاب به كلام آخر، سواء وقعت في صدره، أو حشوه، أو آخره، (وجزاء)[٢] لأن مضمون ما هي فيه جزاء المضمون كلام اخر[٣] ، وقد نظم بعضهم الشروط الثلاثة وما يجوز [٨٦ب] الفصل به على قول ضعيف في ثلاثة أبيات ذكرتها في شرح القطر[٤] .

(والقسم الثاني هو ما ينصب المضارع بإضمار أن بعده قسمان) باعتبار جواز الإضمار ووجوبه، (ما تضمر ان بعده جوازاً)، ولو أظهرت في الكلام لجاز (وما تضمر أن بعده وجوباً)، فيمتنع إظهارها.

(والأول خمسة) من الحروف، (وهي لام كي) التعليلية حيث لم يكن معها لا[٥] ، وأضيفت إلى كي، لأنها تخلفها في إفادة التعليل عند حذفها كجئتك لأزورك، ولام التعليل تصدق بلام العاقبة[٦] نحو: ﴿فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدواً وَحَزَناً﴾ ، وبلا التأكيد عند بعضهم[٧] (نحو: ﴿وَأُمِرْنَا لِنُسْلِمَ لِرَبِّ العَالَمِينَ﴾، فنسلم منصوب بأن مضمرة جوازاً بعد اللام، وإنما أضمرت بعدها أن ليكون حرف الجر داخلاً على الاسم.

---

(١) في ب جـ: الفصل.

(٢) ينظر: الكتاب ٢/ ٣١٢، الجنى الداني ٣٥٧، مغني اللبيب ١/ ٣٠.

(٣) كلام آخر: ساقطة من أ جـ.

(٤) ينظر: مجيب الندا ٦٩، حيث قال:

اعمـل إذن إذا أتتك أولا   وسقت فعلاً بعدها مستقبلا.

واحذر إذا عملتها أن تفصلا   إلا بحلف أو نداء أو بلا.

وافصل بظرف أو بمجرور على   رأي ابن عصفور رئيس النبلا.

(٥) في أ: إلا، تحريف.

(٦) ينظر: اللامات للزجاجي ١٢٥، ارتشاف الضرب ٢/ ٤٠٢، مغني اللبيب ١/ ٢٨٣.

(٧) ينظر: الجنى الداني ١٦٠، مغني اللبيب ١/ ٢٨٥.

(و) الأربعة الباقية هي (الواو والفاء وثم وأو العاطفات[١] على اسم خالص أي ليس في تأويل الفعل)، أي لم يقصد به معنى الفعل، مثال الواو و (نحو قوله) الأولى قولها:

٩٢[٢] -(وَلُبْسُ عَبَاءَةٍ[٣] وَتَقَرَّ عَيني[٤]) أَحبُّ إِلَيَّ مِنْ لِبْسِ الشُّفُوفِ.

فتقر منصوب بأن مضمرة معطوف على ولبس، وإنما أضمرت أن لئلا يلزم عطف الفعل على الاسم، (و) مثال الفاء، (قوله[٥] :-

٩٣[٦] - لَولاَ تَوقُّعُ مُعْتَرٍّ فَأُرْضِيَه) مَا كُنْتُ أُوثِرُ إِتْرَابَاً عَلَى تُرُبِ.

فأرضيه بالنصب على تقدير أن لعطفه على توقع، (و) مثال ثم (قوله):

٩٤[٧] - إِنِّي وَقَتْلِي سُلَيْكاً ثُمَّ أَعْقِلَه) كَالثَّورِ يُضْرَبُ لَمَّا عَافَتِ البَقَرُ.

فاعقله منصوب على تقدير أن لعطفه[٨] على وقتلي، (و) مثال أو قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللهُ إلاَّ وَحْيَاً أَو مِنْ وَرَآءِ حِجَابٍ أَو يُرْسِلَ رَسُولاً﴾)[٩] ، في قراءة من نصب يرسل بأن مضمرة لعطفه على وحياً، وخرج بقوله نحو الطائر[١٠]

---

(١) في جـ: العاطفة.

(٢) قالته ميسون بنت بجدل، وهو من الوافر. الكتاب ١/ ٤٢٦، المقتضب ٢/ ٢٧، الامالي الشجرية ١/ ٢٨٠.

(٣) في جـ: اباب، تحريف.

(٤) في جـ: عني، تحريف.

(٥) ٣٣٣٦ قوله: ساقطة من أ.

(٦) ٩٣- لم أقف على قائله، وهو من البسيط. شرح الشذور ٣١٥، شرح الأشموني ٣/ ٣١٤، همع الهوامع ٤/ ١٤١.

(٧) ٩٤- قاله أنس بن مدركة الخثعمي، وهو من البسيط. شرح الشذور ٣١٦، شرح ابن عقيل ٢/ ٣٥٩، شرح التصريح ٢/ ٢٤٤، همع الهوامع ٤/ ١٤١.

(٨) ٣٣٣٧ في جـ: لفظه، تحريف.

(٩) ٣٣٣٨ سورة الشورى: ٥١. قرأ نافع بالرفع والباقون بالنصب، ينظر: التيسير ١٩٥، النشر ٢/ ٣٦٨.

(١٠) ٣٣٣٩ في حاشية جـ: «مبتدأ».

فيغضب زيد الذباب[١] ، فإن يغضب معطوف على اسم، وهو الطائر، و[٢] لكنه لا ينصب لأن الاسم المذكور في تأويل الفعل أي الذي يطير.

(والقسم [٨٧أ] الثاني: وهو ما تضمر أن بعده وجوباً ستة) من الحروف:

أحدها[٣] : (كي الجارة) التعليلية (كما تقدم) قريباً أثناء الكلام على كي المصدرية.

(و) ثانيها: (لام الجحود) وهي المسبوقة بكون منفيّ ماضٍ لفظاً ومعنى أو معنى فقط، نحو ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ﴾ [الأنفال: ٣٣]، ﴿لَمْ يَكُنِ ٱللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ﴾ [النساء: ١٦٨]، فيعذب منصوب بأن مضمرة وجوباً بعد اللام، وأن والفعل في تأويل مصدر مجرور باللام، واللام متعلقة بمحذوف هو خبر كان، وتقديره وما كان الله مريداً لتعذيبهم، وسميت بذلك لملازمتها الجحد، أي النفي من تسمية العام بالخاص[٤] ، إذ الجحد لغة[٥] إنكار ما تعرفه، لا مطلق الإنكار.

(و) ثالثها: (حتى) الجارة، وإنما ينصب المضارع بإضمار أن (إن كان الفعل) بعدها (مستقبلاً) بالنسبة إلى ما قبلها، وإن كان بالنسبة إلى زمن التكلم حالاً أو مستقبلاً أو ماضياً، (نحو: ﴿لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَٰكِفِينَ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ﴾ [طه: ٩١] ، فرجوع موسى عليه السلام مستقبل بالنسبة إلى الأمرين، ونحو: ﴿وَزُلْزِلُوا۟ حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ﴾ [البقرة: ٢١٤] في قراءة[٦] من نصب[٧]، فإن قول الرسول مستقبل بالنسبة إلى

---

(١) ٣٣٤٠ في حاشية جـ: «خبر».

(٢) ٣٣٤١ و: ساقطة من أ.

(٣) ٣٣٤٢ في أ: أحدهما، تحريف.

(٤) ينظر: الجنى الداني ١٥٧، مغني اللبيب ١/ ٧٨.

(٥) ينظر: اللسان مادة «جحد».

(٦) قرأ نافع والباقون بالنصب، ينظر: التيسير ٨٠، النشر ٢/ ٢٢٧.

(٧) في جـ: ونصب، تحريف. قال في مشكل إعراب القرآن ١/ ١٢٦-١٢٧: «قوله: (حتى يقول الرسول) من رفع (يقول) فلأنه فعل قد ذهب وانقضى وإنما الخبر عن الحال التي كان عليها الرسول فيما مضى فالفعل دال على الحال التي كانوا عليها فيما مضى... فتقديره: وزلزلوا حتى قال الرسول، كما تقول: سرت حتى أدخلها أي: قد كنت سرت فدخلت فصارت حتى داخلة على جملة وهي =

زلزالهم، وإن كان ماضياً بالنسبة إلى التكلم نحو سرت أمس حتى أدخل البلد، فالدخول مستقبل [بالنظر إلى ما قبل، وأما بالنظر إلى زمن التكلم، فيحتمل أن يكون ماضياً أو حالاً أو مستقبلاً][1] والغالب فيها أن تكون للغاية كالآيتين السابقتين، وعلامتها صلاحية إلى موضعها، [وقد تكون للتعليل نحو أسلم حتى تدخل الجنة وعلامتها صلاحية كي موضعها][2] ويحتملهما المثال[3] السابق، وإنما أضمرت أن بعدها لتكون مع الفعل في تأويل مصدر مجرور بحتى، ولا يجوز إظهار أنْ بعدها ثَمّ[4] لا في شعر ولا نثر[5] .

وقد أفهم كلامه أن الاستقبال شرط لانتصاب الفعل بعدها. ثم إن كان استقباله بالنظر إلى زمن التكلم أيضاً [٨٧ب] فالنصب واجب حينئذٍ، وإن كان بالنسبة إلى ما قبلها خاصة فالوجهان[6] ، وإن[7] انتفى بأن[8] أريد بما بعدها الحال تحقيقاً أو حكاية فهو حرف ابتداء، لا جارة وما بعدها واجب الرفع لعدم الناصب والجازم، ويجب مع ذلك أن يكون ما قبلها سبباً لما بعدها، لأنه لما بطل الاتصال اللفظي فيما بينهما، وجب تحقق الاتصال المعنوي لتحقق الغاية التي هي مدلولها، نحو مرض زيد حتى أنهم لا يرجونه الآن[9] .

= لا تعمل في الجمل فارتفع الفعل بعدها ولم تعمل فيه، فأما وجه من نصب فإنه جعل حتى غاية بمعنى إلى أن فنصب بإضمار أن وجعل قول الرسول عليه السلام غاية لخوف اصحابه لأن (زلزلوا) بمعنى خوفوا فمعناه وزلزلوا إلى أن قال الرسول فالفعلان قد مضيا».

(١) ما بين المعقوفين ساقط من ب.

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من جـ.

(٣) في ب: مثال، تحريف.

(٤) ثم: ساقطة من أ ب.

(٥) خلافاً للكوفيين، ينظر: الكتاب ١/٤٠٨، ارتشاف الضرب ٢/٤٠٧، الجنى الداني ٥٠٦، مغني اللبيب ١/١٦٩.

(٦) في جـ: فوجهان.

(٧) في أ ب: فإن.

(٨) في ب: أن.

(٩) ينظر: الكتاب ١/٤١٣، المقتضب ٢/ ٤٠، مغني اللبيب ١/ ١٧٣.

(و) رابعها: (أو بمعنى إلى) بأن[١] صلحت مكانها وذلك إذا كان ما قبلها ينقضي[٢] شيئاً فشيئاً (أو) بمعنى (إلاّ) بأن صلحت مكانها، فالأول نحو لألزمنك أو تقضيني حقي[٣]، أي لا أفارقك إلى أن[٤] تعطيني حقي (وَكقوله:

٩٥ [٥] - لأَسْتَسْهِلَنَّ الصَّعْبَ أَو أُدرِكَ المُنَى فَمَا انْقَادتِ الأَمالُ إلاَّ لِصَابِرِ).

والثاني (نحو لأقتلنِ الكافر أو يسلم)، أي إلا أن يسلم، (وقوله):

٩٦ [٦] - وَكُنْتُ إذَا غَمُزْتُ قَنَاةَ قَوم (كَسَرْتُ كُعُوبَهَا أو تَسْتَقِيما).

أي[٧] إلى أن تستقيم، والفعل في هذه الأمثال ونحوها مؤول[٨] بمصدر معطوف على مصدر منسبك من الفعل المتقدم لئلا يلزم عطف الاسم على الفعل، أي ليكونن لزوم مني أو إعطاء[٩] منه، وليكونن كسر مني لكعوبها أو استقامة[١٠] منها[١١]، وبهذا يظهر لك أن أو المذكورة ليست مرادفة للحرفين المذكورين كما توهمه عبارة المؤلف.

(و) خامسها: (فاء السببية) وهي التي قصد بها الجزاء بأن يكون ما قبلها سبباً لما بعدها.

---

(١) في جـ: فإن.

(٢) في جـ: يقتضي، تحريف.

(٣) في حاشية جـ: «خ تعطيني».

(٤) في ب: إلا.

(٥) لم أقف على قائله، وهو من الطويل. مغني اللبيب ١/ ٩٤، شرح التصريح ٢/ ٢٣٦، همع الهوامع ٤/ ١١٧.

(٦) قاله زياد الأعجم، وهو من الوافر. الكتاب١/ ٤٢٨، المقتضب ٢/ ٢٩، مغني اللبيب ١/ ٩٣، شرح التصريح ٢/ ٢٣٦.

(٧) أي: ساقطة من جـ.

(٨) في جـ: مؤل، تحريف.

(٩) في جـ: أعطى، تحريف.

(١٠) في جـ: الستقامة، تحريف.

(١١) في أ: منهما، تحريف.

(و) سادسها: (واو المعية)[١] أي التي تفيد معنى مع، بأن يكون ما قبلها مصاحباً لما بعدها حالة كونهما (مسبوقين بنفي[٢] محض)، أي خالص من معنى الإثبات (أو طلب بالفعل) أي بصيغته لأصالته في ذلك، بخلاف النفي المحض، لا فرق فيه أن يكون بالفعل والحرف والاسم، مثال الفاء بعد[٣] النفي نحو: ﴿لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا﴾[فاطر:٣٦]، ونحو ما تأتينا فتحدثنا[٤] إن قصدت السببية، أي ما تأتينا محدثاً [٨٨أ] فيكون المقصود نفي اجتماعهما. أو ما تأتينا فكيف[٥] تحدثنا؟، فيكون المقصود نفي الثاني لانتفاء الأول، (و) مثال الواو بعده أيضاً (نحو) ﴿وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ﴾ [آل عمران:١٤٢]، و مثال الفاء بعد الطلب نحو: ﴿وَلَا تَطْغَوْا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي﴾ [طه:٨١]، والواو بعده نحو: (لا تأكل السمك وتشرب اللبن)، بنصب تشرب أي: لا يكون منك أكل السمك مع شرب اللبن، والطلب يشمل سبعة أشياء: الأمر نحو: زرني فأكرمك، والنهي كما تقدم، والدعاء: اللهم تب علي فأتوب، والاستفهام نحو: هل تأتيني فأكرمك، والعرض نحو: ألا تنزل عندنا فتصيب خيراً، والتحضيض نحو: هلا اتقيت[٦] الله فيغفر لك، والتمني نحو: ليت لي مالاً فأحج منه، فهذه سبعة مع النفي المتقدم تصير ثمانية، وهي المعبر عنها بالأجوبة الثمانية[٧] ، وما بعد الفاء في هذه الامثلة في تأويل مصدر معطوف[٨] على مصدر آخر[٩] مما قبل الفاء.

---

(١) ويسميها الفراء واو الصرف. ينظر: الكتاب ١/ ٤٢٤، معاني القرآن ١/ ٣٣، الجنى الداني ١٨٧، مغني اللبيب ١/ ٤٧٢.

(٢) في جـ: نفي، تحريف.

(٣) في جـ: بعض، تحريف.

(٤) في جـ: ما يأتينا فيحدثنا.

(٥) فكيف: ساقطة من ب.

(٦) في ب: تبت الى.

(٧) ينظر: ارتشاف الضرب ٢/ ٤٠٧، الجنى الداني ١٢٩، شرح التصريح ٢/ ٢٣٨.

(٨) في ب: معصوف، تحريف.

(٩) أخر: ساقطة من أ، في ب: اخر مصدر.

والحق الفراء[١] الترجي بالتمني[٢]، وتبعه ابن مالك[٣] ، قال ابنه[٤] : «ويجب قبوله لثبوته سماعاً كقراءة حفص[٥] عن عاصم[٦] نحو ﴿ لَّعَلِّيٓ أَبۡلُغُ ٱلۡأَسۡبَٰبَ ۝٣٦ أَسۡبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ ﴾ [غافر: ٣٦-٣٧] بالنصب[٧] ». وأمثلة الواو هي أمثلة الفاء بتبديل الفاء بالواو، قال أبو حيان في الارتشاف[٨]: «ولا أحفظ النصب جاء بعد الواو في الدعاء ولا العرض ولا التحضيض ولا الرجاء، فلا ينبغي أن يقدم على ذلك إلاّ[٩] بسماع». وتقييد[١٠] الفاء بالسببية والواو بالمعية العاطفين على صريح الفعل، والمستأنفتين[١١] ، ويسبق النفي و[١٢] الطلب لإخراج نحو: زيد يأتينا فيحدثنا فيمتنع نصبه، والنفي بالمحض لإخراج النفي المنتقض بإلاّ، نحو: ما تأتينا الا فتحدثنا، والنفي المتلو لنفي، نحو: ما تزال تأتينا فتحدثنا، والنفي التالي لاستفهام تقريري نحو: ألم تأتني فأحسنَ اليك، فيمتنع النصب فيها، وتقييد[١٣] الطلب بالفعل لإخراج الطلب بغيره فيمتنع معه النصب، سواء كان باسم الفعل نحو صه فأحسنَ اليك، أو بالمصدر نحو سقياً فيرويك، أو بلفظ الجر نحو حسبك حديث فينام الناس.

---

(١) ينظر: معاني القرآن ٣/ ٩.
(٢) في أ: التمييز، تحريف.
(٣) ينظر: التسهيل ٢٣١، شرح العمدة ٣٣٧، شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٥٤.
(٤) شرح الألفية لابن الناظم ٦٨٥.
(٥) هو أبو عمر حفص بن سليمان الكوفي ت ١٩٠هـ تقريباً، ينظر: معرفة القراء الكبار ١/ ١١٦، غاية النهاية ١/ ٢٥٤.
(٦) هو أبو بكر عاصم بن أبي النجود الكوفي، تابعي مشهور، ت ١٢٧ أو ١٢٨هـ، ينظر: معرفة القراء الكبار ١/ ٧٣، غاية النهاية ١/ ٣٤٦.
(٧) قرأ الباقون بالرفع، ينظر: السبعة ٥٧٠، التيسير ١٩١، النشر ٢/ ٣٦٥.
(٨) ارتشاف الضرب ٢/ ٤١٥.
(٩) إلا: ساقطة من ب.
(١٠) في جـ: تقيد.
(١١) في جـ: السابقتين، تحريف.
(١٢) في أ: أو.
(١٣) تقييد: ساقطة من ب جـ.

(والجوازم) للمضارع (ثمانية عشر جازماً)، وترجع إلى خمسة عشر كما [٨٨ب] سيظهر لك، (وهي نوعان: جازم لفعل واحد، وجازم لفعلين، فالأول؛ سبعة) لا خلاف في حرفيتها، وهي: لم نحو: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾ [الإخلاص:٣-٤] فلم حرف جزم لنفي المضارع وقلبه ماضياً، ويلد مجزوم بلم وكذا ما بعده.

(و) ثانيها (لمّا) أختها في إفادة ما ذكر نحو: ﴿لَمَّا يَقْضِ مَآ أَمَرَهُۥ﴾ [عبس:٢٣]، لكنها تمتاز عنها باتصال نفيها بالحال، وبتوقع ثبوته، وبجواز[١] حذف مجزومها، وبعدم مصاحبتها لاداة الشرط[٢]. بخلاف لم فإن النفي لا يلزم اتصاله بالحال، بل قد يكون متصلاً نحو: ﴿وَلَمْ أَكُنۢ بِدُعَآئِكَ رَبِّ شَقِيًّا﴾ [مريم:٤]، وقد يكون منقطعاً نحو: ﴿لَمْ يَكُن شَيْـًٔا مَّذْكُورًا﴾ [الإنسان:١]، أي ثم كان، وقد يكون مستمراً كالآية السابقة، ولا يجوز حذف مجزومها إلا في ضرورة[٣]، ويجوز اتصالها بأداة شرط نحو إن لم، ولو لم، ويجوز رفع الفعل بعدها في لغة[٤] بخلاف لما.

(و) ثالثها (ألم)، هي لم والهمزة لا مدخل لها في العمل. وإن دخلت لمعنى، ولشدة امتزاجها[٥] بها صارت كالجزء منها، نحو ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ﴾ [الإنشراح:١]، ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ﴾ [ابراهيم:١٩]، وقرى[٦] (ألم نشرحَ) بنصب

---

(١) في ب: ويجوز.

(٢) ينظر: الجنى الداني ٥٣٧، مغني اللبيب ١/ ٣٦٧.

(٣) ينظر: ارتشاف الضرب ٢/ ٥٤٥، مغني اللبيب ١/ ٣٦٩.

(٤) قال ابن هشام في مغني اللبيب ١/ ٣٦٥: «.. وقد يرفع الفعل المضارع بعدها كقوله:

لولا فوارس من نعم وأسرتهم ... يوم الصليفاء لم يوفون بالجار».

ينظر: معاني القرآن ١/ ١٦١، الخصائص ١/ ٣٨٨.

(٥) في ب: امتزارجها، تحريف.

(٦) وهي قراءة أبي جعفر، ينظر: المحتسب ٢/٣٦٦، الكشاف ٤/٢٦٦، الجامع لأحكام القرآن ٢٠/١٠٩.

نشرح، واستدل به بعضهم[١] على أن لم تنصب في لغة. قال ابن مالك[٢]: «وهو عند العلماء محمول على أنه مؤكد بالنون الخفيفة ففتح لها ما قبلها، ثم حذفت ونويت».

(و) رابعها: (ألمّا)، هي لما قرنت بهمزة الاستفهام كما تقدم في ألم، (كقوله:

٩٧ [٣] - عَلَى حِينِ عَاتَبْتُ[٤] المَشِيبَ عَلَى الصِّبَا   وَقُلْتُ أَلَمّا أَصبح؟ وَالشَّيْبُ وَازِعُ).

وقوله:

٩٨ [٥] - أليكُـمْ يَـاابْنِـي بَكْـر أليكُـمْ   أَلَمَّـا تَعْـرِفُـوا منَّـا اليَقِـينَـا؟.

أَلَمّا تَعرِفُوا مِنّا وَمِنْكُمْ؟   كَتَائِبَ[٦] تطعنّ[٧] ويرتَمِينَا[٨] .

(و) خامسها: (لام الأمر)، وهي التي يطلب بها الفعل، ومثلها لام الدعاء وهي في الحقيقة لام الأمر، ولكن سميت بذلك تأدبا[٩] نحو ﴿لِيُنفِقۡ ذُو سَعَةٖ﴾ [الطلاق:٧] [مثال للام الأمر][١٠] ﴿لِيَقۡضِ عَلَيۡنَا رَبُّكَۖ﴾ [الزخرف:٧٧]، مثال للام الدعاء، ولام الطلب محركة بالكسر تشبيهاً باللام الجارة[١١]، لأن الجزم بمنزلة الجر. نعم،

---

(١) زعم اللحياني أن بعض العرب تنصب بها، ومنه قول الشاعر:

فـي أي يـومـيّ مـن المـوت أفـر   أيـوم لـم يقـدر أم يـوم قـدر

ينظر: ارتشاف الضرب ٢/ ٥٤٦، الجنى الداني ٢٨٠، مغني اللبيب ١/ ٣٦٥.

(٢) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٧٦.

(٣) قاله النابغة الذبياني، وهو من الطويل، ديوانه ٥١.

(٤) في أ: عانيت، تحريف.

(٥) قاله عمرو بن أبي كلثوم، وهو من الوافر، ورواية الديوان «يطّعن ويرتمينا»، ينظر ديوانه ٨٤.

(٦) في أ: كتاب، تحريف.

(٧) في ب: تطفئين، تحريف.

(٨) في ب: وترمينا.

(٩) ينظر: الكتاب ١/ ٤٠٨، المقتضب ٢/ ٤٤، مغني اللبيب ١/ ٢٩٥.

(١٠) ما بين المعقوفين ساقط من جـ.

(١١) وفتحها لغة سليم، ينظر: الكتاب ٢/ ٢٧٤، المقتضب ٢/ ١٣٣.

إن وليت عاطفاً جاز تسكينها نحو ﴿فَلْيَضْحَكُواْ قَلِيلًا وَلْيَبْكُواْ كَثِيرًا﴾ [التوبة: ٨٢]، وتدخل على فعل الغائب والمتكلم(١) والمخاطب [٨٩أ] والمجهول دون المعلوم، استغناء عنها بصيغة أفعل، ولا يجوز حذفها إلا في ضرورة الشعر(٢).

(و) سادسها: (لا) المستعملة (في النهي)، وهي التي يطلب بها ترك الفعل (و(٣)) مثلها لا المستعملة (في الدعاء)، وهي الناهية في الحقيقة، نحو ﴿لَا تَحْزَنْ﴾ [التوبة: ٤٠]، ﴿أَلَّا تَخَافُواْ﴾ [فصلت: ٣٠]، مثال للا الناهية ونحو: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَآ﴾ [البقرة: ٢٨٦]، مثال للا الدعائية، وعملت لا الجزم لأنها نقيضة لام الامر أو نظيرتها(٤)، بخلاف لا النافية إذ لا طلب فيها، وتصحب فعل المخاطب والغائب كثيراً، وقد مَرّ أنها تصحب(٥) فعل المتكلم كقوله:

٩٩(٦) - إِذَا مَا خَرَجْنَا مِنْ دِمَشْقٍ فَلَا نَعُدْ لَهَا أَبَداً مَا دام(٧) فِيهَا الجَرَاجِمُ.

(و) سابعها: (الطلب) في قول ضعيف(٨) (إذا سقطت الفاء من المضارع) الواقع

---

(١) في ب: التكلم، تحريف.

(٢) خلافاً للمبرد، ينظر: الكتاب ١/ ٤٠٨، المقتضب ٢/ ١٣٢، مغني اللبيب ١/ ٢٩٧.

(٣) و: ساقطة من جـ.

(٤) في ب: ونضريتها، تحريف.

(٥) في حاشية أ: «وقد تصحب خ».

(٦) قاله الوليد بن عقبة، وينسب للفرزدق وليس في ديوانه، وهو من الطويل. أوضح المسالك ٣/ ٥٠٩، مغني اللبيب ١/ ٣٢٦، شرح التصريح ٢/ ٢٤٦.

(٧) في جـ: ما داموا، تحريف.

(٨) وفاقاً للخليل والمبرد. ينظر: الكتاب ١/ ٤٤٩، المقتضب ٢/ ١٣٥.

قال في المغني ١/ ٢٩٨-٢٩٩: وقد اختلف في ذلك على ثلاثة أقوال: أحدها: للخليل وسيبويه أنه بنفس الطلب لما تضمنه معنى أن الشرطية كما أن أسماء الشرط إنما جزمت لذلك. الثاني: للسيرافي والفارسي أنه بطلب لنيابته مناب الجازم الذي هو الشرط المقدر كما أن النصب بضربا في قولك: (ضرباً زيداً) لنيابته عن اضرب لا لتضمنه معناه. الثالث: أنه بشرط مقدر بعد الطلب وهذا أرجح من الأول لأن الحذف والتضمين وإن اشتركا في أنهما خلاف الأصل، لكن في التضمين تغيير معنى الأصل، ولا كذلك الحذف، وأيضا فان تضمين الفعل معنى الحرف ام غير واقع او غير كثير.

(بعده) أي الطلب، (وقصد به الجزاء) للطلب السابق عليه، بأن قدر مسبباً عنه، نحو ﴿ ۞قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ﴾ [الأنعام: ١٥١]، فاتلُ فعل مضارع تقدمه طلب، وهو تعالوا، وقصد به الجزاء، فإن التلاوة مسببة عن إتيانهم فجزم[١] بالطلب وعلامة جزمه حذف الواو، والأصح أن الجزم بأداة شرطٍ مقدرة هي[٢] وفعل الشرط دل على ذلك الطلب المذكور[٣]، والتقدير تعالوا فإن تأتوني أتل عليكم، (و) مثله نحو (قوله:

١٠٠ [٤] - قفَا نَبْكِ مِنْ ذِكْرَى حَبِيبٍ وَمَنْزِلِ) بِسِقْطِ اللوى بينَ الدَّخولِ فَحَومَلِ.

أي[٥] إن تقفا نبك، فالبكاء سبب عن وقوفهما، والطلب كما تقدم شامل للامر كما مثل، والنهي نحو: لا تدن من الأسد تسلم، والدعاء، نحو: رب اغفر لي أدخل الجنة، والاستفهام نحو: هل تكرمني أكرمك؟، والتمني نحو: ليت لي مالاً انفقه، والعرض نحو: ألا تنزل عندنا تصب خيراً، والتحضيض نحو: لولا تأتينا تحدثنا، ولا يشترط في الطلب هنا أن يكون بالفعل[٦]، نحو أين بيتك أزرك؟، وحسبك حديث ينم الناس، وقوله:

١٠١ [٧] - مَكَانَكِ [٨٩ب] تُحْمَدِي أو تَسْتَرِيحِي.

ويشترط في الجزم بعد النهي صحة إقامة شرط منفيّ مقامه نحو لا تكفر تدخل الجنة، فلا يقال لا تكفر تدخل النار، وخالف الكسائي[٨] في هذا الشرط فجوز الجزم

(١) في جـ: فجزوم، تحريف.
(٢) في ب: فهي.
(٣) وفاقاً للجمهور، ينظر: الكتاب ١/ ٤٤٩، ارتشاف الضرب ٢/ ٥٥٧، شرح التصريح ٢/ ٢٤١.
(٤) قاله امرؤ القيس، وهو من الطويل، ديوانه ٨.
(٥) أي: ساقطة من ب.
(٦) في حاشية أ: «بل يجزم بالفعل في جوابه وان كان بغير الفعل».
(٧) وصدره «وقولي كلما جشأت وجاشت»، قاله ابن الإطنابة، أو قطرى بن الفجاءة، وهو من الوافر. الخصائص ٣/ ٣٥، شرح اللمع ١/ ٢٢٠، مغني اللبيب ١/ ٢٦٨، شرح التصريح ٢/ ٢٤٣، همع الهوامع ٤/ ١٢٦.
(٨) ينظر: شرح جمل الزجاجي ٢/ ١٩٢، شرح الكافية الشافية ٢/ ١٥٥٢، ارتشاف الضرب ٢/ ٤١٩.

في المثال بتقدير إن بغير نفي محتجاً بقوله عليه السلام[١] نحو «لَاَ تَرْجِعُوا بَعْدِي كُفَّاراً يَضْرِبُ بَعضكم[٢] رِقَابَ بَعْضٍ»، فإنه لا يصح تقدير لا فيه مع أنه ورد مجزوماً، وهذا ونحوه محمول عند غيره على إبدال الفعل من الفعل[٣]، ولا حجة له في قراءة بعضهم ﴿وَلَا تَمْنُن تَسْتَكْثِرْ﴾[٤] [المدثر: ٦]، لجواز كونه وصل بنية الوقف مع ما فيه من تحصيل تناسب الأفعال المذكورة معه، ولا يحسن جعله بدلاً مما قبله لاختلاف معنييهما وعدم دلالة الاول على الثاني، فإن سقطت الفاء بعد غير الطلب[٥] وهو الخبر المثبت أو النفي أو بعده، ولم يقصد بما بعدها الجزاء تعين الرفع.

(و) النوع (الثاني: وهو ما يجزم فعلين) بدخوله عليهما، ليدل على أن الأول منهما[٦] سبب، والثاني مسبب، (أحد عشر) جازماً، وتسمى أدوات الشرط، لإفادتها أن ما يليها[٧] شرط وسبب لما يليه، (وهو إنْ) موضوع للدلالة على مجرد تعليق الجواب على الشرط، نحو﴿إِن يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ﴾ [النساء: ١٣٣]، ﴿وَإِن تُبْدُوا مَا فِي أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ اللَّهُ﴾ [البقرة: ٢٨٤].

(وما) موضوع للدلالة على ما لا يعقل ثم ضمن معنى الشرط، نحو: ﴿وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ اللَّهُ﴾ [البقرة: ١٩٧]، ﴿مَا نَنسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَا أَوْ مِثْلِهَا﴾ [البقرة: ١٠٦]، (ومن) موضوع لمن يعقل ثم ضمن معنى الشرط، نحو: ﴿مَنْ يَعْمَلْ سُوءاً يُجْزَ بِهِ﴾، ﴿وَمَن يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَل لَّهُ مَخْرَجاً﴾ [الطلاق: ٢]. (ومهما)

---

(١) صحيح البخاري ٩/ ٩٠، صحيح مسلم ١/ ٨٢، سنن الترمذي ٤/ ٤٨٦، سنن النسائي ٧/ ٨.

(٢) في جـ: بعضهم، تحريف.

(٣) ينظر: أوضح المسالك ٣/ ١٧٩، شرح التصريح ٢/ ٢٤٢.

(٤) قرأ الحسن والأعمش بسكون الراء من تستكثر، ينظر: المختصر في شواذ القرآن ١٦٤، المحتسب ٢/ ٣٣٧، الجامع لأحكام القرآن ١٩/ ٦٧.

(٥) في جـ: طلب، تحريف.

(٦) في حاشية أ: «منها خ».

(٧) في جـ: يليهما، تحريف.

هو كما فيما[١] وضع له (كقوله):

١٠٢ [٢] - أَغَركِ مِنّي أَنَّ حُبَّكِ قَاتِلي (وَأَنَّكِ مَهْمَا تَأْمُرِي القَلْبَ يَفْعَل)[٣].

وقولك مهما تعطني أشكر[٤] عليه. (وإذ ما) هو كإنْ (نحو إذ ما تقم أقم) [١٩٠أ] وقوله[٥]:

١٠٣ [٦] - وَإِنَّكَ إذْ مَا تَأْتِ مَا أَنْتَ أَمِرٌ بِهِ تُلْفِ مِنْ إيَّاهُ تَأَمُرُ آيتا.

(وأيٌّ) بالتشديد موضوع بحسب ما يضاف إليه فيكون لمن يعقل[٧]، في نحو أيّهم يقم أقم، ولما لا يعقل في نحو: أيُّ الدواب تركب أركب، وللمكان في نحو: أي مكان تجلس أجلس، وللزمان في نحو: أي يوم تصم أصم معك، وقد مثل لأيِّ مثالاً ليس الجواب فيه فعلاً، لإفادة أن ذلك غير لازم فيه كما يعلم أيضاً مما سيأتي، نحو: ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰۚ﴾ [الإسراء: ١١٠]، فجملة له الأسماء الحسنى من المبتدأ والخبر في محل جزم[٨] جواب الشرط. (ومتى) موضوع للدلالة على الزمان ثم ضمن معنى الشرط (كقوله:

١٠٤ [٩] - مَتَى أَضَعِ العِمَامَةَ تَعْرِفُونِي).

وقوله:

---

(١) في جـ: فيهما، تحريف.

(٢) قاله امرؤ القيس، وهو من الطويل، ديوانه ١٣.

(٣) في ب: يفعلي، تحريف.

(٤) في أ: أُثبك.

(٥) في ب جـ: قولك، تحريف.

(٦) لم أقف على قائله، وهو من الطويل. شرح ابن الناظم ٦٩٥، شرح الأشموني ٣/ ١١٩.

(٧) في جـ: يفعل، تحريف.

(٨) في جـ: جزمه، تحريف.

(٩) وصدره «أنا ابن جلا وطلاع الثنايا» قاله سميم بن وثيل، وهو من الوافر. الكتاب ٢/ ٧، مغني اللبيب ١/ ٢١٢، شرح التصريح ٢/ ٢٤١، همع الهوامع ١/ ٩٨.

١٠٥ [١] - مَتَى تَأْتِهِ تَعْشُو إلى ضَوءِ نَارِهِ تَجِدْ خَيْرَ نَارٍ عِنْدَهَا خَيْرَ مُوقِدِ.

(وأيّان) هو كمتى (كقوله:

١٠٦ [٢] - أَيَّانَ مَا تَعْدِلْ بِهِ الرِّيحُ تَنْزِل[٣]).

وقوله:

١٠٧ [٤] - أَيَّانَ نُؤْمِنْكَ تَأْمَنْ غَيْرَنَا وَمَتَى لَمْ تُدْرِكِ الأَمْنَ مِنَّا لَمْ تَزَلْ حَذِرَا.

(وأين) موضوع للدلالة على المكان ثم ضمن معنى الشرط، نحو ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِككُّمُ الْمَوْتُ﴾ [النساء: ٧٨]، وقوله:

١٠٨ [٥] - أَيْنَما الرِّيحُ تميلْهَا تَمِلْ.

(وأنى) هو كأين (كقوله:

١٠٩ [٦] - فَأَصْبَحَتْ أَنَّي تَأْتِهَا تَسْتَجِرْ بِهَا تَجِدْ حَطَباً جَزْلاً وَنَاراً تَأَجَّجا).

وقوله:

١١٠ [٧] - خَلِيلَيَّ أَنَّى تَأْتِيَانِي[٨] تَأْتِيَا أَخاً غَيْرَ[٩] مَا يُرْضِيكُمَا لاَ يُحَاوِلُ.

---

(١) قاله الحطيئة، وهو من الطويل، ديوانه ١٦١.

(٢) وصدره «إذا النعجة العجفاء كانت بقفرة»، لم أقف على قائله، وهو من الطويل. شرح القطر ١٢٠، شرح الأشموني ٤/ ١٠، همع الهوامع ٢/ ٦٣.

(٣) في ب: تنزلي، تحريف.

(٤) لم أقف على قائله، وهو من البسيط. شرح الشذور ٣٣٦، شرح الأشموني ٤/ ١٠، همع الهوامع ١/ ١٤٥.

(٥) وصدره «صعدة نابتة في حائر»، قاله بن جعيل، وهو من الطويل. الكتاب ١/ ٤٥٨، المقتضب ٢/ ٧٥، شرح المفصل ٩/ ١٠، همع الهوامع ٤/ ٣٢٥.

(٦) قاله عبيد الله الحر، وينسب للحطيئة وليس في ديوانه، وهو من الطويل. الكتاب ١/ ٤٤٦، المقتضب ١/ ٦٦، همع الهوامع ٢/ ١٢٨. وصدره في الكتاب: (متى تأتنا تلمم بنا في ديارنا).

(٧) لم أقف على قائله، وهو من الطويل. شرح ابن الناظم ٦٩٦، شرح الشذور ٣٣٦، شرح الأشموني ٤/ ١١.

(٨) في أ: تاتيا، تحريف.

(٩) غير: في أ بياض.

(وحيثما) هو كأين، (كقوله:

١١١ [(١)] - حَيْثُما تَسْتَقِمْ يُقَدِّرْ لَكَ اللهُ نَجَاحاً) فِي غَابِرِ الأَزْمَانِ.

(وهذه الأدوات الإحدى عشرة[(٢)]) الجازمة للفعلين (كلها أسماء) حتى مهما[(٣)] (إلاّ إن وإذما فإنهما حرفان)، الاول باتفاق، والثاني على الأصح[(٤)] ، وإذا كان ما عداهما أسماء فلا بد له من محل الإعراب، إما النصب أو الرفع، لأن أسماء الشرط معمولة للفعل جزاءُ الشرط[(٥)] ، وللابتداء لا غير، فما كان منها اسم زمان أو مكان فهو في محل نصب على الظرفية بفعل الشرط، وما كان غير ذلك، فهو في محل رفع بالابتداء، ان كان فعل الشرط غير متعد نحو من يقم أقم معه، وإلاّ فإن وقع عليه نحو: من تضرب أضرب، أو على ضميره [نحو: من يضرب أضربه][(٦)] أو متعلقة نحو: من رأيته أو أخاه [٩٠ب] فأكرمه فهو في محل نصب، ويجوز في هذا المثال[(٧)] الرفع أيضاً على الابتداء، وقد أفهم كلامه أن الجزم بحيث وإذ مخصوص باقتران ما بهما كما لفظ به[(٨)] . وأما غيرهما فهو قسمان: قسم لا يلحقه ما وهو من ومهما وما وأنيّ، وقسم يجوز فيه الامران وهو الباقي.

(ويسمى الفعل الأول) من الفعلين المجزومين بأحد هذه الأدوات (شرطا) لتعليق الحكم عليه، ولا يكون ماضي المعنى، لأنه مفروض حصوله في المستقبل فيمتنع

---

(١) لم أقف على قائله، وهو من الخفيف. شرح ابن الناظم ٦٩٥، مغني اللبيب ١/ ١٧٨، شرح الأشموني ٤/ ١١.

(٢) في جميع النسخ: الأحد عشر، تحريف.

(٣) خلافاً للسهيلي، ينظر: الكتاب ١/ ٤٣٣، الجنى الداني ٥٥١، مغني اللبيب ١/ ٤٣٥.

(٤) خلافاً للمبرد وابن السراج. ينظر: الكتاب ١/ ٤٣٢، المقتضب ٢/ ٤٦، الأصول ٢/ ١٣٣، مغني اللبيب ١/ ١٢٠.

(٥) في ب: لفعل الشرط.

(٦) ما بين المعقوفين ساقط من أ جـ.

(٧) في جـ: لمثال، تحريف.

(٨) في أ: بها، تحريف.

مضيه، فلا تقول: إن قام زيد أمس، وأما قوله تعالى ﴿إن كُنتُ قُلْتُهُۥ فَقَدْ عَلِمْتَهُۥ﴾ [المائدة:١١٦] ، فالمعنى أن تبين أني كنت قلته، (ويسمى الثاني) منهما (جواباً) لترتبه على الأول ترتب الجواب على السؤال، (وجزاء)[(١)]، لأن مضمونه جزاء[(٢)] لمضمون الأول، وهو كالشرط لا يكون ماضي المعنى، لأن حصوله معلق على حصول الشرط في المستقبل، ويمتنع تعليق الحاصل الثابت على حصول ما لم[(٣)] يحصل في المستقبل، وأما قوله تعالى ﴿إن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ مِن قُبُلٍ فَصَدَقَتْ﴾ [يوسف:٢٦]، فالمعنى إن ثبت ذلك فقد ثبت صدقها، ثم الفعلان إن كانا مضارعين فالجزم للفظهما، أو ماضيين فالجزم لمحلهما[(٤)] ، أو مختلفين ماضياً ومضارعاً أو عكسه فلكل منهما[(٥)] حكمه، ولا يكون الشرط إلاّ جملة فعلية خبرية فعلها متصرف غير مقرون بقد أو تنفيس أو نافٍ غير لا ولم. (وأما الجواب) فيكون جملة فعلية بجميع أقسامها أو جملة اسمية، و(إذا لم يصلح الجواب ان يجعل شرطاً) بأن كان أحد الأمور التي لا تصح أن تقع شرطاً. كأنْ[(٦)] كان جملة اسمية أو فعلية فعلها طلبي أو منفياً بغير لا ولم، (وجب اقترانه بالفاء) ليحصل الربط بين الجواب وشرطه، ومثال الجملة الاسمية نحو[(٧)]: ﴿وَإِن يَمْسَسْكَ بِخَيْرٍ فَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [الأنعام:١٧]، والفعلية التي فعلها طلبي نحو: ﴿إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللهَ فَاتَّبِعُوني﴾، والتي فعلها مقرون بناف، نحو: ﴿وَمَا يَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَن يُكْفَرُوهُ﴾ [آل عمران:١١٥] ونحو: ﴿فَإِن تَوَلَّيْتُمْ فَمَا سَأَلْتُكُم مِّنْ أَجْرٍ﴾ [يونس:٧٢]، فالفاء في هذه الأمثلة ونحوها واجبة الذكر [١٩١أ] ولا يجوز

---

(١) في جـ: الجزاء، تحريف.
(٢) في أ: جزء، تحريف. في الحاشية «جزاء خ».
(٣) لم: ساقطة من أ ب.
(٤) في جـ: لمحلها، تحريف.
(٥) في ب: منها، تحريف.
(٦) في جـ: فأن.
(٧) نحو: ساقطة من أ.

تركها إلاّ في ضرورة أو ندور[١]، وهي متعينة[٢] للربط فيما عدا الجملة الاسمية، أما فيها فلا يتعين له بل يجوز الربط بها.

(أو إذا الفجائية) لشبهها بها في الدلالة على التعقيب، وفي عدم الابتداء بها، (نحو: ﴿وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾ [الروم: ٣٦]، وتتعين[٣] في الجملة المقرونة[٤] بإذا أن لا تكون إنشائية نحو: إن عصى زيد فويل له، وإن لا تقترن بأداة نفي نحو: إن قام زيد فما بكر قائم، ولا بأنّ نحو: إن قام زيد فإن بشرا[٥] قائم، فهذه المواضع الثلاثة تتعين فيها الفاء، ولا يجوز فيها إذا[٦]، واستغنى المؤلف عن ذكرها إحالة على المثال فإنه جامع لها، وقد اقتضت عبارته أن الجواب إذا صلح أن يجعل شرطاً لا يجب اقترانه بالفاء بل يجوز، وبه صرح ابن الحاجب[٧]، فيما إذا كان الجواب مضارعاً مثبتاً أو منفياً بلا، وقال الرضي[٨]: «الجزاء إن كان مما يصلح أن يقع شرطاً فلا حاجة إلى رابطة[٩] بينه وبين الشرط، لأن بينهما مناسبة لفظية من حيث صلاحية وقوعه موقعه».

(وذكر صاحب الجرومية[١٠] في الجوازم كيفما، نحو كيفما تفعل أفعل)،

(١) وأجاز الكوفيون حذفها اختياراً. ينظر: الكتاب ١/ ٤٣٥، ارتشاف الضرب ٢/ ٥٥٤، مغني اللبيب ١/ ٢١٨.

(٢) في ب: معينة، تحريف.

(٣) في أ جـ: يعتبر.

(٤) في أ: المقترنة.

(٥) في أ: بكر.

(٦) ينظر: ارتشاف الضرب ٢/ ٥٥٣، الجنى الداني ١٢٥.

(٧) ينظر: الكافية ٤١٨، الإيضاح في شرح المفصل ٢/ ٢٤٩.

(٨) شرح الكافية للرضي ٢/ ٢٦٢.

(٩) في ب: رابط.

(١٠) في ب جـ: الأجرومية، ينظر: الاجرومية ٢٩٢. قال: «والجوازم ثمانية عشر وهي: لم ولما وألم وألما ولام الأمر والدعاء ولا في النهي والدعاء وان وما ومهما واذما وأي ومتى وأين وأيان وأنى وحيثما وكيفما وإذا في الشعر خاصة».

والمشهور فيها عدم الجزم[١]، (والجزم بها مذهب كوفي[٢]) وهو شاذ، لاستحالة المعنى فإنها لازمة لعموم الأحوال، فإذا قلت: كيفما تقرأ اقرأ، كان معناه على أي[٣] حال وكيفية تقرأ اقرأ أنا مثلها، وهذا المعنى متعذر لأن رعاية جميع كيفيات قراءة المخاطب في قراءته أمر صعب، ولا يتقيد الجزم بها عند الكوفي باتصال ما بها، (قال المؤلف) كالدماميني[٤] (ولم نقف لها على شاهد في كلام العرب، وقد يجزم بإذا) لكن لا يقع ذلك إلا (في ضرورة الشعر[٥] كقوله:)

١١٢ [٦] - اسْتَغْنِ مَا أَغْنَاكَ رَبُّكَ بِالغِنَى (وَإِذَا تُصِبْكَ خَصَاصَةٌ فَتَجمّلِ)[٧].

بالجيم وبالحاء المهملة، وقوله:

١١٣ [٨] -وَإِذَا تُصِبْكَ خَصَاصَةٌ فَارْجُ[٩]الغِنَى وَإِلى الذي يُعْطِي الرَغَائِبَ فَارْغَبِ.

وهو أيضاً شاذ للمنافاة بين إذا وإن الشرطية وذلك أن كلمات الشرط [٩١ب] إنما تجزم لتضمنها معنى ان التي هي موضوعة للإبهام والشك، وكلمة إذا[١٠] موضوعة للتحقيق فهما متنافيان.

(ولما أنهى الكلام) على ما يعرب بالأصالة والاستقلال[١١]، أخذ يتكلم على ما

---

(١) ينظر: الكتاب ١/ ٤٣٣، مغني اللبيب ١/ ٢٧٠.

(٢) خلافاً للبصريين إلاّ قطرباً، ينظر: شرح الكافية للرضي ٢/ ٢٥٥، ارتشاف الضرب ٢/ ٥٥١، مغني اللبيب ١/ ٢٧٠.

(٣) في أ: كل، في الحاشية: «أي خ».

(٤) ينظر: تحفة الغريب ٢/ ٢٧.

(٥) ينظر: الكتاب ١/ ٤٣٤، الجنى الداني ٣٦، مغني اللبيب ١/ ١٢٧.

(٦) قاله عبد قيس بن خفاف أو حارثة بن بدر، وهو من الكامل. مغني اللبيب ١/ ١٢٨، همع الهوامع ٣/ ١٨٠.

(٧) في أ: فتجملي، تحريف.

(٨) قاله النمر بن تولب، وهو من الكامل، شعرهُ ٤٤.

(٩) في أ: فرج، تحريف.

(١٠) في جـ: اذ.

(١١) في ب: الاستعمال، تحريف.

يعرب تبعاً لغيره، وهو أربعة أشياء، وبدأ منها بالنعت، فقال:

النعت

(باب: النعت) ويقال له الوصف والصفة[١]، النعت[٢] (هو التابع) أي التالي لما قبله، فلا يتقدم عليه، وهو كالجنس شامل لغيره من التوابع[٣]، وقوله: (المشتق أو المؤول به) مخرج لغيره منها ما عدا التابع المشتق المكرر به لفظ المتبوع نحو: زيد قائم قائم فإنه خارج بقوله: (المباين للفظ متبوعه، والمراد بالمشتق) ما دل على حدث وصاحبه (وهو اسم الفاعل كضارب، واسم المفعول كمضروب والصفة المشبهة كحسن واسم التفضيل كاعلم) بخلاف اسم الزمان والمكان والآلة فلا ينعت بها لعدم دلالتها على ذلك، وإن كانت مشتقة من المصدر للدلالة على معنى منسوب إليه (والمراد[٤] بالمؤول بالمشتق) وهو[٥] ما يفيد من المعنى ما يفيده المشتق، (وهو اسم الإشارة) غير المكاني[٦] (نحو: مررت بزيد هذا) أي الحاضر، (واسم الموصول) غير من وما (نحو: مررت بزيد الذي قام) أي: المعلوم قيامه، (وذو بمعنى صاحب نحو: مررت برجل ذي مال) أي صاحبه، ومثلها ذو الطائية، (وأسماء النسب نحو: مررت برجل مشقي) أي منسوب اليها، ونظرت إلى رجل تمار، أي منسوب إلى التمر[٧]، (ومن ذلك) أي[٨] المؤول بالمشتق (الجملة) فإنها قد ينعت بها نحو جاءني رجل قام أبوه، لأن ذلك في معنى قائم أبوه، وشرطها أن تكون خبرية مشتملة على ضمير

---

(١) ينظر: الكتاب ١/ ٢٢٣، معاني القرآن ١/ ٧، شرح التصريح ٢/ ١٠٨.

(٢) ينظر: التعريفات ١٣٢، شرح الحدود النحوية ١٢١.

(٣) في جـ: في التابع.

(٤) المراد: ساقطة من ب جـ.

(٥) وهو: ساقطة من ب جـ.

(٦) في أ: المكان، تحريف.

(٧) ينظر: الكتاب ١/ ٢٢١، ارتشاف الضرب ٢/ ٥٧٩.

(٨) في جـ: إلى، تحريف.

يربطها بالموصوف ليحصل بها تخصيصه، وإلاّ لكانت أجنبية عنه[١] ، (وشرط المنعوت بها أن يكون نكرة) أو ما في معناها، لانها في حكم النكرة، لتأولها بالمفرد النكرة، فلا يجوز أن ينعت بها المعرفة، نحو ﴿ وَاتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ ﴾ [البقرة:٢٨١]، فجملة [١٩٢أ] ترجعون في محل نصب نعت ليوماً، وهو نكرة، وقوله:

١١٤ [٢] - وَلَقَدْ أمرُّ عَلَى اللئيمِ يَسبُّني.

فجملة يسبني في محل جر نعت للئيم، وهو وإن كان معرفة لفظاً، لكنه معنى فجاز أن ينعت نظراً إلى معناه، وإن نظرا إلى لفظه فهي حال، (وكذلك المصدر) ينعت به كثيراً، ولكنه مع ذلك سماعي، وهو عند الكوفيين مؤول بالمشتق، وعند البصريين على تقدير مضاف[٣] ، وعلى كل من القولين (يلتزم إفراده وتذكيره)، تقول مررت برجل عدل، وبامرأة عدل، وبرجلين عدل، وبرجال عدل)، وإنما التزم ذلك على القول الأول، لأن المصدر من حيث هو لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث فأجروه على أصله، وأما على الثاني فكأنهم قصدوا بذلك[٤] التنبيه على أن أصله برجل ذي عدل، وامرأة ذات عدل، وبرجلين ذوي عدل، وبرجال ذَوي عدل، فلما حذفوا المضاف تركوا المضاف إليه على ما كان عليه.

(والنعت) حقيقياً كان أو سببياً (يتبع المنعوت) في اثنين من خمسة أي في (رفعه ونصبه وخفضه) أي في واحد منها (و) في (تعريفه وتنكيره) أي في واحد منهما فلا[٥]

---

(١) ينظر: شرح جمل الزجاجي ١/ ١٩٣، ارتشاف الضرب ٢/ ٥٨٤.

(٢) وعجزه «فمضيت ثمت قلت لا يعنيني»، قاله رجل من سلول وينسب لشمرين عمرو الحنفي، وهو من الكامل.

الكتاب ١/ ٤١٦، الخصائص ٣/ ٣٣٠، الأمالي الشجرية ٢/ ٣٠٢، مغني اللبيب ١/ ١٣٨، همع الهوامع ١/ ٢٣.

(٣) ينظر: الكتاب ١/ ٢٧٥، المقتضب ٤/ ٣٠٥، ارتشاف الضرب ٢/ ٥٨٧، شرح التصريح ٢/ ١١٣.

(٤) في أ: ذلك.

(٥) في أ: منها، تحريف.

تنعت معرفة بنكرة، ولا نكرة بمعرفة، ولا يكون[١] النعت أعرف من منعوته بل مساوياً له أو دونه، (ثم إن رفع) النعت (ضمير المنعوت المستتر فيه تبعه أيضاً) في اثنين من خمسة أي (في تذكيره وتأنيثه) أي في واحد منهما (وفي إفراده وتثنيته وجمعه) أي مع واحد منها[٢] ، فيصير بهذه مع ما مر مطابقاً له في أربعة من عشرة سواء كان معناه له كالأمثلة الآتية، أم لسببه نحو جاء الرجل الحسن الوجه، بنصب الوجه، (تقول) في النعت الجاري على من هو له حالة الرفع مع التذكير والإفراد والتعريف (قام زيد العاقل) وحالة النصب (رأيت زيداً العاقل)، وحالة الخفض (مررت بزيد العاقل)، وتقول مع التأنيث والإفراد والتعريف (جاءت هند العاقلة) في الرفع، (ورأيت هنداً العاقلة) في النصب، (ومررت بهند العاقلة) في الخفض، (و) تقول مع التنكير والإفراد والتذكير (جاء رجل عاقل) في الرفع، (ورأيت رجلاً[٣] عاقلاً) [٩٢ب] في النصب، (ومررت برجل عاقل) في الخفض، (و) تقول مع التثنية والتذكير والتعريف (جاء الزيدان العاقلان) في الرفع، (ورأيت الزيدين العاقلين) في النصب، (ومررت بالزيدين العاقلين) في الخفض، وتقول مع التثنية والتذكير والتنكير جاء رجلان عاقلان ورأيت رجلين عاقلين، ومررت برجلين عاقلين، وتقول مع الجمع والتذكير والتعريف (جاء الزيدون العاقلون) في الرفع، (ورأيت الزيدين العاقلين) في النصب، (ومررت بالزيدين العاقلين) في الخفض، وتقول مع الجمع والتذكير والتنكير[٤] جاء رجال عاقلون، ورأيت رجالاً عاقلين، ومررت برجال عاقلين، وتقول مع التثنية والتأنيث والتعريف (جاءت الهندان العاقلتان) في الرفع، (ورأيت الهندين العاقلتين) في النصب، (ومررت بالهندين العاقلتين) في الخفض. وتقول[٥] مع التثنية والتأنيث والتنكير جاءت امرأتان عاقلتان ورأيت امرأتين عاقلتين ومررت بامرأتين عاقلتين، وتقول مع جمع والتأنيث

---

(١) في جـ: يكو، تحريف.

(٢) في أ: منهما، تحريف.

(٣) في جـ: جلا، تحريف.

(٤) والتنكير: ساقطة من ب.

(٥) في جـ: تقو، تحريف.

والتعريف (جاءت الهندات العاقلات) في الرفع، (ورأيت الهندات العاقلات) في النصب، (ومررت الهندات العاقلات) في الخفض، وتقول مع الجمع والتأنيث والتنكير جاءت نساء عاقلات، ورأيت نساء عاقلات، ومررت بنساء عاقلات، والنعت في ذلك كله رافع لضمير المنعوت المستتر، ويسمى نعتاً حقيقياً.

(وإن رفع النعت الاسم الظاهر) المُلابس لضمير المنعوت، (أو رفع الضمير البارز لم يعتبر حال المنعوت) في الخمسة الأخيرة، أي (في التذكير والتأنيث والإفراد والتثنية والجمع بل يعطى النَعْت حكم الفعل) الحال محله، فيجب إفراده[١] لرفعه ما ذكر وموافقته في التذكير والتأنيث مرفوعه لا منعوته، ولهذا قال: (فإن كان فاعله مؤنثاً) أنث النعت، (وإن كان المنعوت به مذكراً ذكر[٢]) كمررت برجل حسنة أمه، وإن كان فاعله مذكراً ذكر النعت [٩٣أ]، (وإن كان المنعوت به مؤنثاً) كمررت بامرأة قائم أبوها.

ويستعمل النعت (بلفظ الإفراد) وجوباً لما تقدم، (ولا يثنى ولا يجمع) لحلوله محل الفعل، وإن كان المنعوت مثنى أو مجموعاً، (تقول) في التعريف والإفراد (جاء زيد القائمة أمه) بتأنيث النعت كما تقول قامت أمه، وجاءت هند القائم أبوها بتذكير النعت كما تقول قام أبوها، (وتقول) في التنكير والإفراد (مررت برجل قائمة أمه) كما تقول قامت أمه، (وبامرأة قائم أبوها) كما تقول قام أبوها، (وتقول) في التثنية مع التنكير (مررت برجلين قائم أبوهما) كما تقول قام أبوهما ومع التعريف (مررت بالزيدين القائم أبوهما)، وتقول في الجمع مع التنكير (مررت برجال قائم آباؤهم) كما تقول قام آباؤهم، ومع التعريف، مررت بالمسلمين القائم آباؤهم[٣] ، (إلاّ أن سيبويه[٤]) استثنى من كونه كالفعل في الإفراد مسألة واحدة فإنه (قال فيها[٥] إذا كان

---

(١) في جـ: اقراره، تحريف.
(٢) ذكر: ساقطة من أ ب.
(٣) في جـ: اؤهم، تحريف.
(٤) ينظر: الكتاب ١/ ٢٣٧.
(٥) في أ جـ: فيما.

الاسم المرفوع بالنعت جمعاً كالمثال الأخير فالأحسن في النعت أن يجمع جمع تكسير فيقال: مررت برجال قيام آباؤهم ومررت برجل قعود غلمانه فهو أفصح من) قولك: مررت برجال (قائم[١] آباؤهم) ورجل (قاعد غلمانه بالإفراد) للنعت الذي هو قياس الفعل، والإفراد كما تقدم أفصح من جمع النعت جمع الصحيح[٢] (نحو مررت برجال قائمين آباؤهم وبرجل قاعدين غلمانه) فهو[٣] ضعيف أيضاً[٤] لاختصاصه بلغة طيء[٥]، هذه أمثلة الرافع للاسم الظاهر المُلابس لضمير المنعوت، ويسمى نعتاً سببياً[٦] لجريانه على غير من هو له[٧]، (ومثال) النعت (الرافع لضمير البارز قولك جاءني غلام امرأة ضاربته هي) كما تقول ضربته هي، (وجاءتني أمةٌ رجل ضاربها هو) كما تقول ضربها هو، وجاءني غلام رجلين ضاربه هما، (وجاءني غلام رجال ضاربه هم) كما تقول [٩٣ب] ضربه هم[٨]، ومن قال ضربوه هم، [قال ضاربوه هم][٩]، وجمع التكسير كضواربه هم أفصح من الإفراد وهو أفصح من جمع التصحيح[١٠] كما تقدم حرفاً بحرف[١١].

والنعت (فائدته) حقيقياً كان أو سببياً (تخصيص المنعوت إن كان نكرة نحو: مررت برجل صالح)، فصالح خصص الرجل ورفع عنه احتمال الشركة، (وتوضيحه إن كان معرفة نحو جاءني زيد العالم) فيما إذا كان زيدان أو زيود.

---

(١) في جـ: قام، تحريف.
(٢) في أ: التصحيح.
(٣) في أ: بل.
(٤) أيضاً: ساقطة من أ.
(٥) ينظر: الكتاب ١/ ٢٣٧، شرح ابن الناظم ٤٩٣، شرح الشذور ٤٣٢.
(٦) في جـ: سببا، تحريف.
(٧) ينظر: شرح الألفية للمرادي ٣/ ١٣٨، شرح التصريح ٢/ ١٠٩.
(٨) في ب: ضربهم، تحريف.
(٩) ما بين المعقوفين ساقط من أ.
(١٠) في جـ: الصحيح.
(١١) ينظر: ارتشاف الضرب ٢/ ٥٨٧، شرح التصريح ٢/ ١٠٩.

فالعالم[١] أخرج زيداً من الابهام، وأظهر المراد به، والفرق بين التخصيص والتوضيح أن التناول في التخصيص بحسب المعنى، وفي التوضيح بحسب اللفظ، والأصل في النعت أن يؤتى به لأحد هذين المعنيين، (وقد يكون لمجرد المدح)، أي مدح المنعوت، أي الثناء عليه وذلك فيما إذا تعين المنعوت عند المخاطب بدون النعت (نحو بسم الله الرحمن الرحيم، أو لمجرد الذم) له[٢] إذا تعين لذلك، (نحو أعوذ بالله من الشيطان الرجيم، والترحم عليه نحو: اللهم ارحم عبدك المسكين، أو للتوكيد) أي لتوكيد المعنى الذي علم من المنعوت نحو﴿ تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ ﴾ [البقرة: ١٩٦] فإن معنى النعت مفهوم من لفظ عشرة ضمناً، وفائدة ذكره تأكيد ذلك المعنى.

(وإذا كان المنعوت معلوماً بدون النعْت) حقيقة أو اِدعاءً (جاز في النعت الإتباع) لما قبله في إعرابه وهو الأصل، (و) جاز فيه (القطع) عنه إذا لم يكن للتأكيد أو جارياً على مشارٍ به، (ومعنى القطع ان ترفع النعت) الجاري على وفق ما قبله من نصب أو جر (على أنه خبر لمبتدأ محذوف، أو تنصبه) إن كان على وفق ما قبله من رفع أو جر، (بفعل محذوف)، فيقطع من الجر إلى الرفع أو النصب[٣] ، (نحو الحمد لله الحميد) فقد أجاز (فيه [٩٤أ] سيبويه[٤]) ثلاثة أوجه (الجر على الإتباع)، وهو الأصل (والرفع بتقدير هو) على أنه مبتدأ والحميد خبره (والنصب) على المفعولية (بتقدير أمدح) أو أحمد[٥] ويجوز القطع من الرفع إلى الرفع أيضاً، فيصير في نعت كل من المرفوع، والمجرور ثلاثة أوجه، والمنصوب وجهان، ثم النعت المقطوع إن كان لمجرد[٦] مدح أو ذم أو ترحم وجب حذف المبتدأ أو الفعل، وإن كان[٧] لغير ذلك جاز، ولا

(١) في أ: فالعام، تحريف.
(٢) له: ساقطة من أ.
(٣) ينظر: شرح ابن الناظم ٤٩٦، ارتشاف الضرب ٢/ ٥٩٣.
(٤) ينظر: الكتاب ١/ ٢٤٨، سيبويه: ساقطة من ب.
(٥) أو أحمد: ساقطة من ب جـ.
(٦) في أ: بمجرد، تحريف.
(٧) كان: ساقطة من أ.

فرق[١] في جواز القطع بين اتحاد النعت وتعدده.

(وإذا تكررت النعوت)، أي تعددت لواحد[٢]، (فإن كان المنعوت معلوماً بدونها) بأن استغنى عن جميعها (جاز اتباعها كلها وقطعها)، وجاز الجمع بينهما (و) هو (إتباع البعض وقطع البعض) لكن (بشرط[٣] تقديم) النعت (المتبع) على النعت[٤] المقطوع، وإنما اشترط[٥] ذلك لأن[٦] الإتباع بعد القطع لا يجوز لما فيه من الفصل بين النعت والمنعوت بجملة أجنبية، أو لما فيه من الرجوع إلى الشيء بعد الانصراف عنه، (وإن لم يعرف) مسماه (الا بمجموعها) أي بجميعها بأن احتاج إليها في تخصيصه[٧] أو توضيحه، (وجب اتباعها كلها) له لتنزيلها منه[٨] منزلة الشيء الواحد، وإن تعين ببعضها بأن استغنى عن بعضها دون بعض (جاز فيما عدا ذلك البعض) الذي تعين به الأوجه[٩] الثلاثة: الاتباع والقطع إلى الرفع أو النصب، والجمع بين الإتباع والقطع بشرط تقديم المتبع وتعين الإتباع في البعض الذي تعين به.

عطف البيان

باب: العطف هو لغة الرجوع[١٠] إلى الشيء بعد الانصراف عنه[١١]، (والعطف)

---

(١) في جـ: فوق، تحريف.
(٢) في ب: لواحدة، تحريف.
(٣) في جـ: شرط، تحريف.
(٤) النعت: ساقطة من ب.
(٥) في ب: شرط.
(٦) لأن: ساقطة من أ جـ.
(٧) في ب: تحقيقه، تحريف.
(٨) منه: ساقطة من أ.
(٩) في جـ: إلى وجه، تحريف.
(١٠) في جـ: الجروع، تحريف.
(١١) ينظر: اللسان مادة «عطف».

اصطلاحاً (نوعان: عطف بيان وعطف نسق) ولكل منهما أحكام تخصه معرفتها بعد معرفته.

(فعطف البيان) أي فمعطوف البيان (هو التابع) لما قبله (المشبه للنعت في توضيح متبوعه)، لكن النعت يوضح [٩٤ب] متبوعه بحسب معنى فيه، وعطف البيان يوضحه بحسب الذات[١]، (نحو قوله:

١١٥ [٢] - أَقْسَمَ باللهِ أَبو حَفْصٍ عُمَرْ) مَا مَسَّها مِنْ نَقَبٍ وَلاَ دَبَرْ.

فعمر عطف بيان لأبي حفص ذكر لإيضاحه، (و) في تخصيصه إن كان نكرة بناء على تجويزه في النكرات، (نحو: هذا خاتم حديد) فحديد (بالرفع) عطف بيان لخاتم ذكر لتخصيصه، وانما قال بالرفع، لأنه يجوز فيه النصب والجر أيضاً كما تقدم، وخرج بقوله المشبه للنعت النعت فإن شبه[٣] الشيء غيره[٤]، وبما بعده بقية التوابع[٥] لكونها غير موضحة[٦] ولا مخصصة، وفهم منه أن البيان والمبين لا يختلفان تعريفاً وتنكيراً، وسمي[٧] هذا عطف بيان لأن المتكلم رجع إلى الأول فأوضحه به، ولم يحتج إلى حرف، لأنه عين الأول.

(ويفارق النعت في كونه جامداً غير مؤول[٨] بمشتق، والنعت مشتق أو مؤول[٩] بمشتق)، لأنه يدل على معنى منسوب إلى غيره، والجامد لا دلالة له على ذلك

---

(١) ينظر: شرح الحدود النحوية ١٢٢.

(٢) قاله عبدالله بن كبيسة، وينسب إلى رؤبة وليس في ديوانه، وهو من الرجز. شرح الشذور ٤٣٥، شرح التصريح ٢/ ١٣١، همع الهوامع ١/ ٩.

(٣) في ب: مشبه، تحريف.

(٤) في جـ: غير، تحريف.

(٥) في جـ: التوبع، تحريف.

(٦) في جـ: مواضحة، تحريف.

(٧) في أ: يسمى.

(٨) في أ ب: مؤل، تحريف.

(٩) في أ ب: مؤل، تحريف.

بالوضع، (ويوافق) عطف البيان (متبوعه) كالنعت الحقيقي (في أربعة من عشرة في واحد من أوجه الإعراب الثلاثة، وفي واحد من التذكير والتأنيث، وفي واحد من التعريف والتنكير، وفي واحد من الإفراد والتثنية والجمع)، فهذه[١] العشرة هي[٢] التي[٣] مرت في النعت.

(ويصح في عطف البيان) أي ويصح فيما حكم عليه بأنه عطف بيان باعتبار كونه موضحاً أو مخصصاً[٤] لمتبوعه أن يعرب بدل كل من كل باعتبار كونه مقصوداً بالنسبة على نية تكرار العامل لإفادة تعزيز[٥] معنى الكلام وتوكيده (في الغالب)، [أي في غالب][٦] استعمالهم، وخرج[٧] به ما إذا وجب ذكره أو امتنع [٩٥أ] إحلاله محل الأول، ففي هاتين المسألتين يمتنع الحكم عليه بالبدلية:

فالأولى: نحو قولك: هند قام زيد أخوها، فأخوها عطف بيان[٨] لزيد لا بدل[٩] منه، لان بدل منه في نية تكرار[١٠] العامل فيصير[١١] من جملة أخرى فتخلو الجملة المخبر بها من رابط لها بالمبتدأ.

الثانية: نحو يا زيد الحارث، فالحارث عطف بيان لا بدل، إذ لا يحل محل الأول لاستلزامه اجتماع أل وحرف النداء فهو[١٢] ممتنع، وقد يتعين في التابع أن يعرب بدلاً

---

(١) في أ جـ: وهذه.
(٢) هي: ساقطة من ب.
(٣) في جـ: التي هي.
(٤) في أ: مخصوصاً، تحريف.
(٥) في أ: تكرير، تحريف.
(٦) ما بين المعقوفين ساقط من ب.
(٧) في ب: أخرج.
(٨) في جـ: بيا، تحريف.
(٩) في أ: بدال، تحريف.
(١٠) في أ: التكرار، جـ: تكرير، تحريف.
(١١) في أ: فيكون.
(١٢) في ب: وهو.

لا عطف بيان، وذلك إذا كان الأول[١] أوضح من الثاني، نحو[٢] قرأ قالون عيسى، فعيسى بدل لا عطف بيان، لأن البيان لا يكون دون مبينه في الإيضاح بل مثله أو أوضح منه[٣].

عطف النسق

(وأما عطف النسق)، أي المعطوف بالحرف عطف نسق[٤] - بفتح السين -، والنسق ما جاء على نظام واحد، يقال: هذا على نسق هذا، أي: على نظمه فسمي التابع المذكور نسقاً لأن ما بعد حرف العطف على نظم ما قبله في إعرابه[٥].

(فهو التابع الذي يتوسط بينه وبين متبوعه حرف من هذه الحروف العشرة)[٦]، فقوله[٧]: (التابع) يتناول سائر التوابع، وقوله: (الذي يتوسط إلى أخره) مخرج لما عداه، والمراد بتوسط الحرف أن تكون تبعية[٨] الثاني للأول بواسطة الحرف، فلا ترد الصفة المعطوفة على مثلها، ولا الجملة المقرونة بثم المؤكد بها جملة أخرى، لأن التبعية حاصلة فيهما بغير الحرف، وإطلاق العاطف عليه مجاز، وقد صرح ابن الحاجب في أماليه[٩]: بأن مثل جاءني زيد العالم والعاقل ليس بعطف على التحقيق،

---

(١) في جـ: البدل.

(٢) نحو: ساقطة من ب.

(٣) منه: ساقطة من أ جـ.

(٤) في حاشية جـ: «النسق هنا بمعنى المنسوق كالخلق بمعنى المخلوق، لأن الاسم الثاني ونسوق على الأول أو تالٍ له، (قلت): فعلى هذا الجواز كلها يسمى نسقاً، لأن الثاني منها منسوق على الأول. (قلت): التوابع غير النسق الثاني فيها هو الأول، والشيء لا يتلو نفسه، أي لا يتخلف غيره عنه حتى يتلوها، ولما كان الثاني في هذا الباب غير الأول سمي نسقاً، أي الثاني يتلو الأول بواسطة حرف، شرح ألفية ابن معطي».

(٥) ينظر: اللسان مادة «نسق».

(٦) ينظر: شرح الحدود النحوية ١٣٢.

(٧) في جـ: بقوله.

(٨) في ب: يتبعه.

(٩) ينظر: الأمالي النحوية لابن الحاجب ٢/٦٠٨.

وإنما هو باق على ما كان عليه[١] في الوصفية، وإنما حسن دخول العاطف لنوع[٢] من الشبه بالمعطوف لما بينهما من التغاير.

(وهي الواو والفاء وثم وحتى) في بعض المواضع (وأم وأو وأمّا) [٩٥ب] في رأي ضعيف[٣] (وبل ولكن ولا)، وهذه الحروف قسمان: لأنها[٤] إما أن تقتضي التشريك في الإعراب والمعنى، أو في الإعراب فقط، (فالسبعة[٥] الأولى) وهي الواو وأما وما بينهما (تقتضي التشريك في الإعراب) لأن ما بعدها يتبع ما قبلها في أوجه الإعراب من رفع أو غيره، (والمعنى) لأن ما قبلها إن كان مثبتاً أو منفياً، فما بعدها يشاركه في ذلك، (والثلاثة الباقية فيه[٦] تقتضي التشريك في الإعراب فقط)، أي دون المعنى، وإذا تقرر أن هذه الحروف تشرك ما بعدها فيما قبلها في الإعراب، (فإن عطفت) أنت (بها مرفوعاً) لفظاً أو تقديراً من اسم أو فعل (رفعت) ذلك المعطوف لفظاً أو تقديراً، (أو على منصوب) كذلك (نصبت) ذلك[٧] المعطوف كذلك (أو على) اسم (مخفوض) كذلك (خفضت) ذلك المعطوف كذلك، (أو على) مضارع (مجزوم) كذلك (جزمت) ذلك المعطوف كذلك، فتبعية عطف النسق تكون في جميع الإعراب لوروده في الأسماء والأفعال، بخلاف النعت وما شابهه فإنه لا يدخل فيه الجزم لخصوصيته بالأسماء، وشرط[٨] عطف الفعل على الفعل اتحاد زمانيهما في الاستقبال والمضي[٩]، سواء اتحد نوعاهما في

---

(١) عليه: ساقطة من أ.

(٢) في جـ: بنوع.

(٣) ينظر: شرح الكافية الشافية ٣/ ١٢٢٦، أوضح المسالك ٣/ ٣٧.

(٤) في ب: لأنهما، تحريف.

(٥) في ب جـ: والسبعة.

(٦) فيه: ساقطة من أ ب.

(٧) في أ: كذلك.

(٨) في أ: شرطا، تحريف.

(٩) في جـ: الماضي.

الفعلية أم[1] اختلف؟، نحو: ﴿صَدَقَ اللهُ وَرَسُولُهُ﴾ [الأحزاب: ٤٤]، مثال لعطف الاسم على الاسم في الرفع[2]، ونحو: ﴿وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ﴾ [النساء: ١٣]، مثاله[3] في النصب، ونحو: ﴿ءَامِنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ﴾ [النساء: ١٣٦]، مثاله[4] في الخفض، ومثال عطف الفعل على الفعل في الرفع نحو: ﴿تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَتُجَٰهِدُونَ﴾ [الصف: ١١]، وفي النصب نحو: ﴿لِّنُحْـِۧىَ بِهِۦ بَلْدَةً مَّيْتًا وَنُسْقِيَهُۥ﴾ [الفرقان: ٤٩]، (و) في الجزم نحو[5]: ﴿وَإِن تُؤْمِنُواْ وَتَتَّقُواْ يُؤْتِكُمْ أُجُورَكُمْ[6] وَلَا يَسْـَٔلْكُمْ أَمْوَٰلَكُمْ﴾ [محمد: ٣٦]، وإنما تعددت هذه الحروف [٩٦أ] لتعدد معانيها، (و) ذلك أن (الواو لمطلق الجمع) بين المعطوف والمعطوف عليه في الحكم الذي للمعطوف عليه من غير ملاحظة فيها بقيد معية[7] ولا غيره، وإن كانت في الخارج لا تنفك عن ذلك ولهذا قال في المغني[8]: «وقول بعضهم أنها للجمع المطلق غير سديد لتقييد[9] الجمع بقيد الإطلاق» وإنما هي للجمع لا بقيد، فقولك: جاء زيد وعمرو يحتمل مجيئهما معاً وسبق زيد لعمرو بمهلة. ويدونها والعكس، ومن ثم جاز: (جاء زيد وعمرو قبله أو معه أو بعده)، قال ابن مالك[10]: وكونها للمعية راجح، وللترتيب كثير، ولعكسه قليل، والقول بأنها للترتيب[11] يرده قولك اختصم زيد وعمرو،

---

(١) في ب: أو.
(٢) في أ: مثال في الرفع.
(٣) في أ: مثال.
(٤) في أ: مثال.
(٥) نحو: ساقطة من أ.
(٦) في جميع النسخ: اجركم.
(٧) في أ: معه، تحريف.
(٨) مغني اللبيب ١/ ٤٦٤.
(٩) في ب جـ: لتقيد.
(١٠) ينظر: التسهيل ١٧٤، شرح الكافية الشافية ٣/ ١٢٠٣.
(١١) وفاقاً للكوفيين، ينظر: معاني القرآن ١/ ٣٩٦، الجنى الداني ١٨٨، مغني اللبيب ١/ ٤٦٤.

وتضارب بكر وخالد، والمال بين هذا وبيني[١] ، وقد ترد للتقسيم[٢] نحو الكلمة اسم وفعل وحرف، وقوله:

١١٦ [٣] - كَمَا النَّاسِ مَجْرُومٌ عَلِيهِ وَجَارِمُ.

وذكر ابن مالك[٤]: أن استعمالها فيه أجود فيه من أو.

(والفاء للجمع) بين المتعاطفين في الحكم (والترتيب) المعنوي، بأن يكون المعطوف بها لاحقاً للمعطوف[٥] عليه في حكمه[٦] ، (والتعقيب)، أي وقوع المعطوف عقب[٧] المعطوف عليه بلا مهلة، نحو ﴿أَمَاتَهُۥ فَأَقْبَرَهُۥ﴾ [عبس: ٢١] [لان الإقبار يعقب الإماتة][٨] والتعقيب[٩] في كل شيء بحسبه نحو تزوج فلان فولد له، إذا[١٠] لم يكن بين الزواج والولادة إلاّ مدة الحمل مع لحظة الوطء[١١] ومقدمته، وإن كانت[١٢]مدته متطاولة[١٣] وتقول: دخلت مكة فالمدينة، إذا لم يكن بينهما إلاّ مسافة الطريق، ولا يعترض على هذا الترتيب بقوله تعالى ﴿أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا﴾، لأن المعنى أردنا إهلاكها[١٤]. وقد تكون الفاء للترتيب الذكري بأن يكون وقوع

---

(١) في أ: وابني.

(٢) ينظر: الجنى الداني ٢٤٦، مغني اللبيب ١/ ٤٦٨.

(٣) تقدم برقم «٨٥».

(٤) في أ: ملك، تحريف. ينظر: التسهيل ١٧٤، شرح الكافية الشافية ٣/ ١٢٢٥.

(٥) في جـ: المعطوف.

(٦) في أ: الحكم.

(٧) في أ: عقيب.

(٨) ما بين المعقوفين ساقط من أ جـ.

(٩) في جـ: فالتعقيب.

(١٠) في أ: اذ.

(١١) في أ جـ: الوطيء، تحريف.

(١٢) في جـ: كان، تحريف.

(١٣) في أ: مطاولة، تحريف.

(١٤) في جـ: إهلاكهما، تحريف.

المعطوف بعد المعطوف عليه بحسب اللفظ والذكر فقط، لأن معنى الثاني[١] وقع بعد [٩٦ب] زمان وقوع الأول، وأكثر ما يكون هذا في عطف مفصل على مجمل هو في المعني، نحو: «تَوَضَّأَ فَغَسَلَ وَجْهَهُ وَيَدَيْهِ وَمَسَحَ رَأْسَهُ وَرِجْلَيهِ»[٢] .. وتقتضي السببية كثيراً إن كان المعطوف جملة، نحو: ﴿فَوَكَزَهُۥ مُوسَىٰ فَقَضَىٰ عَلَيۡهِۖ﴾ [القصص: ١٥]، ونحو: «زنى ماعز فرجم»[٣] .

(وثم) كالفاء في إفادتها للجمع (والترتيب، و) لكنها تخالفها في أنها للمهلة[٤] ، أي: (التراخي) بأن يكون المعطوف متراخياً عن المعطوف عليه في حكمه بالزمان، (نحو): ﴿فَأَقۡبَرَهُۥ ثُمَّ إِذَا شَآءَ أَنشَرَهُۥ﴾ [عبس: ٢١-٢٢] ، وأما قوله تعالى: ﴿وَلَقَدۡ خَلَقۡنَٰكُمۡ ثُمَّ صَوَّرۡنَٰكُمۡ﴾، فالتقدير خلقنا إياكم ثم صورناكم بحذف مضاف، وقد يتخلف عن التراخي، تقول أعجبني ما صنعت اليوم ثم ما صنعت أمس أعجب، لأن[٥] ثم في ذلك لترتيب الإخبار ولا تراخي بين الإخبارين[٦] .

(والعطف بحتى قليل) في كلامهم، وأنكره الكوفيون[٧] بالكلية ويحملون نحو[٨]: جاء القوم حتى أبوك، ورأيتهم حتى أباك، ومررت بهم حتى أبيك، على أن حتى فيه ابتدائية، وأن ما بعدها على إضمار عامل، وهي كالواو، وللجمع بين المتعاطفين،

---

(١) في جـ: التالي.

(٢) لم أقف عليه.

(٣) ينظر: تحفة الأحوذي ١/ ١٢٧. قصة ماعز بن مالك رضي الله عنه في صحيح مسلم ٣/ ١٣٢١ من حديث سليمان بن بريدة عن أبيه رضي الله عنه وفيه أن النبي ﷺ قال: «لقد تاب توبة لو قسمت بين أمة لوسعتهم».

(٤) في أ: للمهملة، تحريف.

(٥) في ب: من الآن.

(٦) وفاقاً للفراء، ينظر: معاني القرآن ٢/ ٤١٥، الجنى الداني ٤٠٦.

(٧) خلافاً للبصريين. قال ابن هشام في شرحه على القطر ٣٤٠-٣٤١: «وزعم بعضهم أن حتى تفيد الترتيب كما تفيده ثم والفاء وليس كذلك، وإنما هي لمطلق الجمع كالواو ويشهد له قوله عليه الصلاة والسلام: «كل شيء بقضاء وقدر حتى العجز والكيس» ولا ترتيب بين القضاء والقدر.

(٨) نحو: ساقطة من أ.

وفي إفادتها للترتيب خلاف[١]، وجعل في التسهيل[٢] القول بعدم إفادتها له[٣] هو الأصح، واقتصر[٤] عليه ابن هشام في المغني[٥]، (و) العطف بها (يشترط فيه) أمور ثلاثة (أن يكون المعطوف بها اسماً ظاهراً) كما أن ذلك شرط مجرورها فلا يقال: قام الناس حتى أنا، وكونه ظاهراً لم يشترطه إلاّ[٦] ابن هشام الخضراوي[٧]، قال في المغني[٨]: «ولم أقف عليه لغيره»، (وأن يكون بعضاً من المعطوف عليه) حقيقة أو حكماً، ليفيد قوة أو ضعفاً، فلا يقال: جاء زيد حتى عمرو، ولا الرجال حتى النساء، (و) أن يكون (غاية له)، أي للمعطوف عليه ومعنى الغاية آخر الشيء نحو قوله:

١١٧[٩] - قَهَرْنَاكُمْ حَتَّى الكُمَاة فَأَنْتُم تَهَابُونَنَا حَتَّى بَنِينَا الأَصَاغِرَا[١٠].

(وقولك أكلت السمكة[١١] حتى رأسها بالنصب) لما بعدها بتقدير كونها عاطفة، ولا خلاف حينئذٍ في وجوب دخول ما بعدها فيما قبلها [٩٧أ]، (ويجوز الجر) له (على أن حتى) في المثال (جارّة كما تقدم) ذلك (في المخفوضات)، [وفي دخول الغاية حينئذٍ فيما قبلها احتمالان][١٢]، (ويجوز الرفع) له (على أن حتى) فيه

---

(١) ينظر: ارتشاف الضرب ٢/ ٦٤٩، الجنى الداني ٥٠٣.

(٢) ينظر: التسهيل ١٧٦.

(٣) له: ساقطة من ب جـ.

(٤) في أ: اختصر.

(٥) ينظر: مغني اللبيب ١/ ١٧١.

(٦) الا: ساقطة من ب.

(٧) هو أبو عبدالله محمد بن يحيى بن هشام الخضراوي، ت ٦٤٦هـ. ينظر: البلغة ٢١٦، بغية الوعاة ١/ ٢٦٧. ينظر رأيه في الجنى الداني ٥٠٠، مغني اللبيب ١/ ١٧٢.

(٨) مغني اللبيب ١/ ١٧١.

(٩) لم أقف على قائله، وهو من الطويل. الجنى الداني ٥٠٢، مغني اللبيب ١/ ١٧٢، همع الهوامع ٥/ ٢٥٨.

(١٠) في أ: الأصاغر، تحريف.

(١١) في جـ: السمك.

(١٢) ما بين المعقوفين ساقط من أ.

(ابتدائية)، أي يكون ما بعدها مستأنفاً لا تعلق له بما قبله من حيث الإعراب، (ورأسها مبتدأ والخبر محذوف أي حتى رأسها مأكول)[١] ، وإنما جاز فيها ذلك، لأن ما بعدها جزء مما قبلها، ولم يتعذر دخوله[٢] فيما قبله[٣] وقد منع بعض البصريين الرفع في هذا المثال[٤] ونحوه مما الخبر فيه غير مذكور لئلا يلزم تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه، ثم الغاية قد تكون غاية في زيادة حسية نحو: فلان يهب الأعداد الكثيرة حتى الألوف[٥]، أو معنوية نحو: مَات الناس حتى الأنبياء، وفي نقص كذلك نحو: المؤمن يجزى بالحسنات حتى مثقال ذرة، ونحو: عَليك الناس حتى الصبيان.

(وأم) موضوعة (لطلب التعيين) من المخاطب (إن كانت) واقعة (بعد همزة داخلة على أحد[٦] المستويين) في الحكم في ظن المتكلم بعد ثبوت أحدهما عنده، فإذا قيل: أزيد عندك أم عمرو، فهو عالم بأن أحدهما عند المخاطب، والسؤال[٧] بأم والهمزة إنما هو عن تعيينه فيجاب بالتعيين لأنه هو المطلوب المستفهم فيقال في الجواب عن السؤال المذكور: زيد أو يقال[٨]: عمرو فلا[٩] يقال: لا ولا نعم ولا أحدهما عندي.

واعلم أن أم نوعان متصلة ومنقطعة، فالمتصلة[١٠] هي المسبوقة بهمزة الاستفهام[١١]

---

(١) ينظر: الجنى الداني ٥٠٤، مغني اللبيب ١/ ١٧٥.

(٢) في أ: دخولها.

(٣) في أ: قبلها.

(٤) في جـ: الأمثال، تحريف.

(٥) في ب: لألولف، تحريف.

(٦) في أ: إحدى، تحريف.

(٧) في أ: لسؤال، تحريف.

(٨) يقال: ساقطة من جـ.

(٩) في جـ: فهو لا يقال.

(١٠) في حاشية جـ: «وتسمى المعادلة ومعنى المعادلة المساواة، وهو أن يكون ما بعد أم مساوياً لما بعد الهمزة اسم، فما بعد أم كذلك، وإن كان بعدها فعل فما بعد أم كذلك فهذا معنى المعادلة فافهمه».

(١١) الاستفهام: ساقطة من ب جـ.

يطلب بها، وبأم التعيين كما مثلنا، أو بهمزة التسوية وهي الداخلة على جملة في محل المصدر سواء كانت هي والجملة المعطوف عليها فعليتين أو اسميتين أو مختلفتين نحو ﴿ سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ ﴾ [البقرة: ٦]، ونحو ﴿ سَوَآءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنتُمْ صَٰمِتُونَ ﴾ [الأعراف: ١٩٣]، وسميت أم فيهما متصلة لأن ما قبلها وما بعدها لا يغني أحدهما عن الآخر، والفرق [٩٧ب] بينهما أن المسبوقة بهمزة التسوية لا تستحق جواباً، لأن المعنى عليها ليس على الاستفهام، والكلام معها يحتمل التصديق والتكذيب، لأنه خبر ولا تقع إلاّ بين جملتين هما معها في تأويل المصدر، بخلاف أم التي ذكرها المؤلف في جميع ذلك.

وأما[١] المنقطعة فهي الخالية من ذلك، ومعناها الإضراب كبل، ولم يتعرض لها المؤلف وتختص بالجمل، نحو ﴿ أَمْ هَلْ تَسْتَوِى ٱلظُّلُمَٰتُ ﴾ [الرعد: ١٦]، أي بل هل.

(و(أو) موضوعة لأحد الشيئين أو الأشياء مبهماً مفيدة[٢] (للتخيير) بعد الطلب، وقيل[٣]: ما يمتنع فيه الجمع مع قبله فالأول، (أو[٤] الإباحة) بعد الطلب أيضاً[٥] وقيل: و[٦] ما يجوز فيه الجمع مع ما قبله، فالأول (نحو: تزوج هنداً أو أختها). ويمتنع الجمع بينهما، ومن التخيير آيتا[٧] الكفارة[٨] أو الفدية[٩].

(و) الثاني (جالس العلماء[١٠] أو الزهاد)، ويجوز الجمع بينهما، وإذا دخلت لا

---

(١) في أ: فأما.
(٢) في جـ: تفيده.
(٣) في ب: قيل، جـ: قبل، تصحيف.
(٤) في ب: و.
(٥) أيضاً: ساقطة من ب.
(٦) و: ساقطة من ب جـ.
(٧) في ب: اية، جـ: إيتاء، تحريف.
(٨) ﴿ فَكَفَّٰرَتُهُۥٓ إِطْعَامُ عَشَرَةِ مَسَٰكِينَ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ ﴾ [المائدة: ٨٩].
(٩) ﴿ فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ بِهِۦٓ أَذًى مِّن رَّأْسِهِۦ فَفِدْيَةٌ مِّن صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ ﴾ [البقرة: ١٩٦].
(١٠) في ب: العباد.

الناهية امتنع فعل الجمع، نحو ﴿وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ ءَاثِمًا أَوْ كَفُورًا﴾ [الإنسان: ٢٤]، أي لا تطع واحداً منهما، لأنها تدخل للنهي عما كان مباحاً[١]، وكذا حكم النهي الداخل على التخيير، (و) مفيدة (للشك) من المتكلم بعد الخبر وشك[٢] المخاطب ناشئ[٣] عنه، [(أو الإبهام) على السامع بعد الخبر أيضاً مع علم المتكلم بالحال ويعبر[٤] عنه][٥] بالتشكيك، أي إيقاع السامع في الشك، (أو التفصيل) في ذي[٦] النسبة (بعد الخبر) فالأول نحو: ﴿لَبِثْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ﴾ [الكهف: ١٩]، والثاني نحو: ﴿إِنَّا وَإِيَّاكُمْ﴾ لَعَلى هُدىً [﴿أَوْ فِي ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾][٧]) [سبأ: ٢٤]، والثالث نحو: ﴿كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَٰرَىٰ﴾ [البقرة: ١٣٥]، أي: قالت اليهود كونوا هوداً، وقالت النصارى: كونوا نصارى، وقد تأتي للتقسيم نحو: الكلمة اسم أو فعل أو حرف، والإضراب، نحو: ﴿وَأَرْسَلْنَٰهُ إِلَىٰ مِاْئَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾ [الصافات: ١٤٧]، [أي: بل يزيدون][٨]، ولمطلق[٩] الجمع، كقوله[١٠]:

١١٨ [١١] - لِنَفْسِي تُقَاهَا أَوْ عَلَيهَا فُجُورُهَا.

أي وعليها.

(وإمّا بكسر الهمزة) المسبوقة بمثلها (مثل أو) مفيدة (بعد الطلب) التخيير أو

---

(١) مباحاً: ساقطة من أ.
(٢) في أ: الشك.
(٣) في أ: فاش، تحريف.
(٤) في جـ: يعب، تحريف.
(٥) ما بين المعقوفين ساقط من أ.
(٦) في أ: ذكر.
(٧) ما بين المعقوفين ساقط من أ جـ.
(٨) ما بين المعقوفين ساقط من ب.
(٩) وفاقاً للكوفيين والأخفش والجرمي وابن مالك. ينظر: شرح الكافية الشافية ٣/ ١٢٢٢، مغني اللبيب ١/ ٨٨.
(١٠) في أ: كقولك.
(١١) وصدره «وقد زعمت ليلى بأني فاجر». قاله توبة بن الحمير، وهو من الطويل، ديوانه ٣٧.

الاباحة، (و) بعد (الخبر) الشك أو الإبهام أو[١] التفصيل (نحو تزوج إمّا هنداً وإما أختها) مثال للتخيير (وبقية الأمثلة واضحة) تعلم إما فقهاً وإما نحواً، أو نحو [٩٨أ] جاء إما زيد وإما عمرو، ونحو ﴿إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا﴾ [الإنسان: ٣] ، وقد يستغنى عن إما الثانية بإلا[٢] ٣٦٨٧، (كقوله):

١١٩[٣] - فَإِمَّا أَنْ تَكُونَ أَخِي بِصِدْقٍ ... فَاعْرِفَ مِنْكَ غَثِّي مِنْ سَمِينِي
وَإِلاَّ فَاطْرِحْنِي وَاتَّخِذْنِي ... عَدُوّاً أَتَقِيكَ وَتَتَّقِينِي.

وقد يستغنى عنها وعن الواو بأو نحو قام إمّا زيد أو عمرو، وقد يستغنى عن الأولى، كقوله:

١٢٠[٤] - سَقَتْهُ الرَّوَاعِدُ مِنْ صَيِّفٍ ... وإما[٥] مِنْ خَرِيفٍ فَلَنْ يُعْدَمَا.

(وقيل[٦]) أنها غير عاطفة كالأولى وإن أفادت ما أفادته[٧] أو، و (أن العطف إنما هو بالواو) لئلا يلزم اجتماع حرفي عطف يكون احدهما لغوا، (وأن إما حرف تفصيل كالأولى)، فإنها حرف تفصيل لا عطف باتفاق[٨]، واختار هذا القول ابن مالك[٩] ، وأجيب بأن الواو تعطف إما الثانية على إما الأولى، وإما تعطف ما بعدها على ما

---

(١) في أ: و.

(٢) ينظر: الجنى الداني ٤٨٩، مغني اللبيب ١/ ٨٦.

(٣) قاله المثقب العبدي، وهو من الوافر، ديوانه ٢١١.

(٤) قاله النمر بن تولب، وهو من المتقارب، شعره ١٠٤.

(٥) في جـ: وإن، تحريف.

(٦) قال ابن هشام في مغني اللبيب ١/ ٨٤ - ٨٥: «وإما العاطفة عند أكثرهم أعني إما الثانية في نحو قولك: (جاءني إما زيد وإما عمرو)، وزعم يونس والفارسي وابن كيسان أنها غير عاطفة كالأولى، ووافقهم ابن مالك لملازمتها الواو العاطفة ومن غير الغالب قوله: ياليتما أمّنا شالت نعامتها أيما إلى جنة وأيما إلى نار». وقال في شرح القطر ٣٤٤: «.. وقد تضمن سكوتي عن إما أنها غير عاطفة وهو الحق، وبه قال الفارسي، وقال الجرجاني: عدها في حروف العطف سهو ظاهر».

(٧) في أ جـ: أفادت.

(٨) ينظر: الجنى الداني ٤٨٨، مغني اللبيب ١/ ٨٥.

(٩) ينظر: شرح الكافية الشافية ٣/ ١٢٢٦، شرح العمدة ٦٠٧.

بعد[١] إما المتقدمة، قال ابن هشام[٢] : «وعطف[٣] الحرف على الحرف غريب».

(وبل) موضوعة (للإضراب[٤] غالباً)، وشرط العطف بها إفراد معطوفها، وأن تسبق بإيجاب أو أمر أو نفي أو نهي، ومعناها بعد الأولين صرف الحكم عن المعطوف عليه إلى المعطوف (نحو: قام زيد بل عمرو)، أي بل قام عمرو، والمعطوف عليه في حكم المسكوت فكأنه لم يجر عليه حكم لا بالقيام، ولا بعدمه، والإخبار عنه بالقيام ابتداء لم يكن عن قصد فلهذا صرف عنه ببل ومعناها بعد الأخيرين[٥] تقرير حكم ما قبلها وإثبات نقيضه لما[٦] بعدها [نحو: ما قام زيد بل عمرو، أي بل قام عمرو، وزيد منفي عنه القيام، وأجاز المبرد[٧] مع هذا صرف حكم ما قبلها إلى ما بعدها][٨] والمعطوف[٩] عليه كأنه مسكوت عنه، فعلى قوله نحو ما زيد قائماً بل قاعداً بالنصب، على معنى ما هو قاعداً، واستعمال العرب على خلاف ما أجازه[١٠] .

(ولكن) موضوعة (للاستدراك) وشرط العطف بها إفراد معطوفها ووقوعها [٩٨ب] بعد نفي أو نهي وعدم اقترانها بالواو، وهي كبل بعدهما في أنها تقرر حكم متلوها وتثبت نقيضه لتاليها[١١] ، (نحو ما مررت برجل صالح لكن طالح)، أي لكن مررت بطالح، فإن وقعت بعد إيجاب أو أمر أو تلت واواً، أو تلتها جملة فهي حرف ابتداء

---

(١) في أ: بعدها.
(٢) مغني اللبيب ١/ ٨٥.
(٣) في ب: وعطفه، تحريف.
(٤) في أ: للضراب، تحريف.
(٥) في ب: الأخريين، تحريف.
(٦) في ب: إلى ما.
(٧) ينظر: المقتضب ١/ ١٢.
(٨) ما بين المعقوفين ساقط من ب.
(٩) في جـ: والعطف.
(١٠) ينظر: الجنى الداني ٢٥٤، شرح التصريح ٢/ ١٤٨.
(١١) في ب: تليت، تحريف.

للاستدراك[١] .

(ولا) موضوعة (لنفي الحكم) الثابت للمعطوف عليه (عما بعدها)، وقصره على المعطوف عليه، إذ لا يعطف بها إلا بعد إيجاب (نحو: جاء زيد لا عمرو)، فالمجيء ثابت لزيد منفي عن عمر. أو أمر نحو: اضرب زيداً لا عمراً، أو نداء نحو: يابن أخي لا ابن عمي، ومحل العطف بها ما إذا لم تقترن بعاطف، فإن اقترنت به، نحو: جاء زيد لا بل عمرو، فالعاطف بل، ولا رد لما قبلها، وليست عاطفة[٢] .

التـــــوكيد

(باب: التوكيد)، ويقال له التأكيد وهو مصدر بمعنى المؤكد بكسر الكاف[٣] ، وعرفه ابن مالك في شرح الكافية[٤] : «بأنه تابع يقصد[٥] به كون المتبوع على ظاهره».

(والتوكيد ضربان): توكيد (لفظي) منسوب إلى اللفظ بحصوله من تكريره، (و) توكيد (معنوي) منسوب إلى المعنى لحصوله من ملاحظته. (فاللفظي إعادة اللفظ الأول بعينه)، وإنما يكون[٦] عند ارادة المتكلم أن يدفع غفلة السامع أو ظنه بالمتكلم الغلط، وهو جار في كل لفظ، (سواء كان اسماً نحو جاء زيد زيد، أو فعلاً) خالياً عن الفاعل (نحو) قولك:

١٢١ [٧] - أَتَاكَ أَتَاكَ اللاّحِقُونَ

---

(١) ينظر: الجنى الداني ٥٣٥، مغني اللبيب ١/ ٣٨٦.

(٢) ينظر: ارتشاف الضرب ٢/ ٦٤٤.

(٣) في جـ: الكافي، تحريف. ينظر: اللسان مادة «أكد»، وأطلق سيبويه والمبرد عليه الصفة، ينظر: الكتاب ٢/ ٥، المقتضب ٣/ ٣٤٢.

(٤) شرح الكافية الشافية ٣/ ١١٦٩.

(٥) في ب: مقصود.

(٦) في جـ: يكو، تحريف.

(٧) البيت بتمامه «فأين إلى اين النجاة ببغلتي؟ أتاك أتاك اللاحقون احبس احبس». ينسب للكميت وليس في ديوانه، وهو من الطويل. الخصائص ٣/ ١٠٣، الأمالي الشجرية ١/ ٢٤٣، همع الهوامع ٥/ ١٤٥. =

و مع فاعله المضمر (احبس احبس، أو حرفاً نحو قوله:

١٢٢[١] - لاَ لاَ أَبوحُ بِحُبِّ بُثْنَةَ إنَّها أَخَذَتْ عَليَّ مَواثِقاً وَعُهُودا).

ولا فرق في اللفظ المكرر بين أن يكون مفرداً كما تقدم، أو مركباً إضافياً أو مزجياً (أو جملة) اسمية أو فعلية، والأكثر اقترانها بالعاطف، نحو ﴿كَلَّا سَيَعْلَمُونَ ۝ ثُمَّ كَلَّا سَيَعْلَمُونَ ۝﴾ [النبأ: ٤-٥] وقد يتعين تركه إذا توهم التعدد (نحو ضربت زيداً ضربت زيداً). قيل[٢]: [٩٩أ] وجريانه في كل لفظ مناف التعريف التابع بأنه كل ثان إعراب بإعراب سابقه من جهة واحدة. ثم التوكيد اللفظي ليس مقصوراً على إعادة الأول بعينه، بل يكون أيضاً تقوية الأول بموافق له معنى، نحو (سُبُلاً فِجَاجًا) ، لأن معنى الفجاج والسبل واحد وإن اختلفا لفظاً، قال الدماميني: «أو بموافق له في الزنة يحصل به مع التقوية تزيين اللفظ، وإن لم يكن له في حال الإفراد معنى نحو حسن بسن وشيطان ليطان».

(و) التوكيد (المعنوي) وهو تابع يقرر أمر المتبوع في النسبة أو الشمول، وله (ألفاظ معلومة)، تحفظ ولا يقاس عليها ألفاظ أخر (وهو النفس والعين) ويؤكد بهما لرفع توهم الإسناد إلى غير المتبوع، ألا ترى أن قولك جاء زيد ظاهر في نسبة المجيء إلى زيد، ويحتمل لأن يكون الجائي خبره أو متاعه أو غير ذلك، بارتكاب مجاز فإذا اتيت بالنفس والعين المعبر بهما عنها، وقلت جاء زيد نفسه أو عينه ارتفع ذلك الاحتمال المجازي وثبت الفعل[٣]لحقيقة المؤكد.

(وكل وجميع وعامة وكلا وكلتا) وهذه[٤] يؤكد بها لرفع توهم الخصوص بما ظاهره العموم فإنك إذا قلت جاء أهل مكة احتمل مجيء الكل، وهو ظاهر،

---

(١) قاله جميل بثينة، وهو من الكامل، ديوانه ٧٩.

(٢) ينظر: ارتشاف الضرب ٢/ ٦١٧.

(٣) في جـ: لفعل، تحريف.

(٤) في جـ: هكذا.

واحتمل مجيء علمائهم وأشرافهم، فإذا أتيت[1] بما ظاهره العموم، بقولك[2] : كلهم أو جميعهم أو عامتهم ارتفع ذلك الاحتمال المجازي، وعلم أن المراد لم يتخلف منهم أحد، وكذا إذا قلت جاء الزيدان كلاهما[3] أو الهندان[4] كلتاهما أفاد ذكر كلا وكلتا رفع احتمال أن[5] الجائي أحد[6] الزيدين[7] أو إحدى[8] المرأتين، والتوكيد بجميع وعامة غريب[9].

(و) هذه الألفاظ كلها (بحسب اتصالها بضمير مطابق للمؤكد) - بفتح الكاف - إفراداً وتثنية وجمعاً تذكيراً وتأنيثاً، ليرتبط وليدل على من هو له، (نحو جاء الخليفة نفسه أو عينه) وهند نفسها أو عينها [٩٩ب] والقوم كلهم أو جميعهم، ولا[10] القبيلة كلها، والزيدان كلاهما، والهندان كلتاهما، (ولك أن تجمع بينهما) أي النفس والعين (بشرط ان تقدم النفس) على العين، لأن النفس هي الجملة والعين مستعارة لها، (ويجب إفراد النفس والعين)، والأولى إفرادهما، (مع المفرد) المذكر والمؤنث، إذ يؤكد بهما كما تقدم، (وجمعهما) جمع قلة (على أفعل) - بضم العين - (مع المثنى) المذكر والمؤنث أو ما في معناه، (و) مع (الجمع) كذلك (تقول) في تثنية المذكر (جاء الزيدان) أو زيد و[11] عمرو (أنفسهما أو أعينهما)، وفي تثنية المؤنث جاءت الهندان أو هند وسعدى أنفسهما أو أعينهما، وكان القياس نفساهما أو عيناهما لكنهم عدلوا عن

---

(١) ٣٧٢٣ فإذا أتيت: ساقطة من جـ.

(٢) ٣٧٢٤ في ب جـ: فبقولك.

(٣) ٣٧٢٥ في جـ: كلهما، تحريف.

(٤) ٣٧٢٦ في جـ: هندان.

(٥) ٣٧٢٧ إن: ساقطة من أ.

(٦) ٣٧٢٨ احد: ساقطة من أ.

(٧) ٣٧٢٩ في جـ: الزيدان، خطأ.

(٨) ٣٧٣٠ في أ: أحد، خطأ.

(٩) ٣٧٣١ ينظر: الكتاب ١/ ٢٧٤، ارتشاف الضرب ٢/ ٦١٠.

(١٠) ٣٧٣٢ لا: ساقطة من أ ب.

(١١) و: ساقطة من جـ.

ذلك في اللغة الفصحى[١] كراهة اجتماع تثنيتين فيما هو كالشيء الواحد، (و) تقول في جمع المذكر (جاء الزيدون) أو زيد وعمر وبكر (انفسهم او اعينهم)، وفي جمع المؤنث جاءت الهندات أو هند وسعدى وسلمى انفسهن أو أعينهن، وجمعها على أفعل مع الجمع واجب، ومع المثنى[٢] راجح لا واجب[٣] كما هو قضية كلامه، بل يجوز معه إفرادهما وتثنيتهما، نحو جاء الزيدان نفسهما أو عينهما، و[٤] نفساهما أو عيناهما. والحاصل أن لفظ النفس والعين طبق المؤكد في الإفراد والجمع وأما التثنية فيجوز فيه الإفراد والجمع والتثنية، وكل وجه أفصح مما بعده.

(وكل وجميع وعامة يؤكد بها) أي بكل منها[٥] (المفرد) المذكر والمؤنث أن تجزأ بعامله نحو اشتريت العبد كله والأمة جميعها، لأنها لرفع توهم إرادة الخصوص، فلا بد من القيد المذكور ليمكن توهم إرادة البعض بالكل، فلا يقال: جاء زيد كله، لعدم الفائدة لأن زيد لا يتجزأ بنفسه ولا بعامله، (والجمع) المذكر والمؤنث لصحة[٦] قيام الحكم ببعض أجزائه، (ولا يؤكد بها المثنى) استغناء[٧] بكلا وكلتا، (تقول جاء الجيش كله أو جميعه أو عامته جاءت [١٠٠أ] القبيلة كلها أو جميعها أو عامتها، وجاء الرجال كلهم أو جميعهم أو عامتهم، وجاءت النساء كلهن أو جميعهن أو عامتهن، و) أما (كلا وكلتا) فإنما (يؤكد بهما المثنى) خاصة لأنهما مثنيان معنى، فلا يستعملان في المفرد والجمع وإنما يؤكد بهما المثنى إن صح حلول المفرد محله ليمكن توهم إرادة البعض بالكل، (نحو: جاء الزيدان كلاهما وجاءت الهندان كلتاهما)، فلا يقال:

---

(١) في أ: الفصحاء، تحريف.

(٢) في جـ: الموثنى، تحريف.

(٣) ينظر: شرح العمدة ٥٦١، ارتشاف الضرب ٢/ ٦١١.

(٤) في أ: أو.

(٥) في جـ: منهما، تحريف.

(٦) في جـ: الصحة، تحريف.

(٧) في ب جـ: استغنى، تحريف.

اختصم الزيدان كلاهما إذ[١] لا يحتمل إرادة احدهما، ولا بد مع ذلك أن يتحد معنى المسند[٢] إلى المؤكد[٣] فلا يقال مات زيد وعاش عمرو كلاهما، (وإذا أريد تقوية التأكيد) عند احتياج المقام إليه (فيجوز أن يؤتى بعد كل) أي بعد لفظة كل (بأجمع وبعد كلها بجمعاء وبعد كلهم بأجمعين وبعد كلهن بجمع، قال الله تعالى: ﴿ فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴾ [الحجر: ٣٠]، وتقول: جاء الجيش كله أجمع، والقبيلة كلها جمعاء، والنساء كلهن جمع)، ولما كان الغالب في هذه الألفاظ[٤] أن لا يؤكد بها إلا بعد كل جيء بها غير مضافة إلى ضمير المؤكد كما مثل، والتوكيد بها بعد توكيد بالمرادف، وقيل[٥] أن كلا [ترفع احتمال التخصص واجمع][٦] ترفع احتمال التفرق، وردُّ[٧] بقوله تعالى ﴿ وَلَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ[٨] ﴾ [الحجر: ٣٩]، إذ الإغواء لا يختص بوقت واحد، فلا دلالة لأجمع على اتحاد الوقت.

(وقد يؤكد بأجمع وجمعاء وأجمعين وجمع) أي بكل منها استقلالاً، أي (بدون كل) وهو وإن كان كثيراً في نفسه[٩] لكنه قليل بالنسبة إلى التوكيد بها[١٠] مع كل[١١]، نحو: ﴿ وَلَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ﴾ [الحجر: ٣٩] ﴿ وَإِنَّ جَهَنَّمَ لَمَوْعِدُهُمْ أَجْمَعِينَ ﴾ [الحجر: ٤٣]، ﴿ إِنَّا لَمُنَجُّوهُمْ أَجْمَعِينَ ﴾ [الحجر: ٥٩]، ﴿وَلَوْ شَآءَ لَهَدَاكُمْ

---

(١) في جـ: إن.

(٢) في أ: المؤكد.

(٣) في جـ: الموكل، تحريف.

(٤) في جـ: الألفاض، تحريف.

(٥) ينظر: شرح الكافية للرضي ١/ ٣٣٧، ارتشاف الضرب ٢/ ٦١٥.

(٦) ما بين المعقوفين ساقط من أ.

(٧) في ب: وهو مردود.

(٨) اجمعين: ساقطة من جـ.

(٩) في نفسه: ساقطة من أ.

(١٠) في أ: بهما، تحريف.

(١١) ينظر: شرح ابن الناظم ٥٠٤، ارتشاف الضرب ٢/ ٦١١.

أَجۡمَعِينَ﴾ [النحل: ٩٠]، قال الدماميني[(١)]: وما صرح به في المغني من أنه إنما يؤكد بأجمع وأخواتها بعد التوكيد بكل سهو.

(وقد يؤتى بعد أجمع بتوابعه[(٢)] وهي أكتع وأبصع) - بالصاد المهملة - (وابتع نحو جاء [١٠٠ب] الجيش كله أجمع أكتع أبصع أبتع، وجاء القوم كلهم أجمعون أكتعون أبصعون أبتعون)، والجميع[(٣)] توكيد للمؤكد السابق كالصفات المتتالية وقيل[(٤)]: كل منها توكيد لما قبله.

(وهي) أي ألفاظ[(٥)] التأكيد (بمعنى واحد)، أي متحدة المعنى، (ولذلك لا يعطف بعضها على بعض) إذا اجتمعت بل تورد متتابعة من غير فصل، (لأن الشيء الواحد لا يعطف على نفسه)[(٦)]، بخلاف الصفات حيث[(٧)] يجوز أن تتعاطف[(٨)] لتعدد معانيها.

وقد أفهمت عبارته أنه لا يجوز تقدم توابع أجمع عليه، وهو كذلك، لأنه أدل على المقصود وهو الجمعية، وذكرها دونه ضعيف، لعدم ظهور دلالتها على معنى الجمعية، بل قيل[(٩)]: لا معنى لها في حال الإفراد، وكما يؤتى بعد أجمع بما ذكر يؤتى بعد جمعاء بكتعاء، وبصعاء وبتعاء، وبعد جمع بكتع وبصع وبتع، وظاهر كلام بعضهم[(١٠)] أنه يتعين الإتيان بها على هذا النمط ومجيئها على خلافه نادر.

---

(١) ينظر: المنهل الصافي ٢/ ٦٣٦.
(٢) في جـ: وتوابعه، تحريف.
(٣) في أ: الجمع، تحريف.
(٤) ينظر: ارتشاف الضرب ٢/ ٦١٤.
(٥) في أ: الألفاظ.
(٦) خلافاً لابن الطراوة. ينظر: ارتشاف الضرب ٢/ ٦١٣، شرح الألفية للمرادي ٣/ ١٦٩.
(٧) حيث: ساقطة من ب جـ.
(٨) في جـ: تمتعاطف، تحريف.
(٩) ينظر: شرح جمل الزجاجي ٢/ ٦٦، ارتشاف الضرب ٢/ ٦١١.
(١٠) وهو ابن كيسان، ينظر: ارتشاف الضرب ٢/ ٦١١، شرح الألفية للمرادي ٣/ ١٦٦.

(والتوكيد) أي المؤكد - بكسر الكاف - (تابع للمؤكد) - بفتحها - (في رفعه) إن كان مرفوعاً (ونصبه) إن كان منصوباً[١] (وخفضه) إن كان مخفوضاً. (وتعريفه) إن كان معرفة، ولم يقل تنكيره لأن ألفاظ التوكيد كلها معارف بإضافتها لضمير المؤكد لفظاً[٢]، وما لم يضف منها فهو معرفة بنية الإضافة أو بالعلمية الجنسية، وإذا كان كذلك فلا تجري إلا على المعارف، (و) لهذا (لا يجوز توكيد النكرة) بها (عند البصريين) مطلقاً، وأجازه[٣] بعض الكوفيين[٤] إن كانت النكرة محدودة كيوم وليلة وشهر وحول مما يدل على مدة معلومة المقدار، والتوكيد[٥] من ألفاظ الإحاطة كصمت أسبوعاً كله وعليه جاء قوله:

١٢٣ [٦] - يَالَيْتَ عِدةَ حَولٍ كُلِّهِ رِجَبْ.

بخلاف صمت وقتاً كله لانتفاء الشرط الأول[٧]، وبخلاف نحو صمت شهراً نفسه لانتفاء الشرط الثاني[٨]، واختاره ابن مالك[٩]، وصححه ابن [١٠١أ] هشام في توضيحه[١٠].

---

(١) في جـ: منسوباً، تحريف.

(٢) في جـ: لفضا، تحريف.

(٣) في ب: أجاز، جـ: جازه، تحريف.

(٤) ينظر: شرح الكافية الشافية ٣/ ١١٧٧، شرح الكافية للرضي ٢/ ٣٣٥، ارتشاف الضرب ٢/ ٦١٢.

(٥) في حاشية جـ: «عطف على اسم كان».

(٦) وصدره «لكنه شاقه أن قيل ذا رجب». قاله عبدالله بن مسلم الهذلي، وهو من البسيط، شرح أشعار الهذليين ٢/ ٩١٠.

(٧) في حاشية جـ: «وهو كون النكرة محدودة فإن الوقت يصلح للقليل والكثير فانتفى التحديد».

(٨) في حاشية جـ: «وهو كون التأكيد من ألفاظ الإحاطة وليست النفس من ألفاظ الإحاطة فلا فائدة في ذلك».

(٩) وتابعه ابنه بدر الدين، ينظر: شرح الكافية الشافية ٣/ ١١٧٧، شرح العمدة ٥٦٣، شرح ابن الناظم ٥٠٦.

(١٠) ينظر: أوضح المسالك ٣/ ٢٢.

ولم يتعرض المؤلف للجزم إذ لا مدخل[١] له هنا لأن الألفاظ المذكورة لا يؤكد بها إلاّ الأسماء. والله أعلم[٢].

البـــــبدل

(باب البدل) ويسمى التكرير[٣]، (وهو التابع) شامل لجميع التوابع، وقوله (المقصود بالحكم) دون متبوعه مخرج لبقية التوابع ما عدا المعطوف ببل بعد الإثبات، فإن النعت والتوكيد وعطف البيان مكملات للمقصود، رليست مقصودة، والمعطوف بلا وببل بعد النفي وبلكن ليس مقصوداً بالحكم قبله، بل المقصود به إنما هو ما قبله. وأما المعطوف ببقية أحرف العطف فلا يصدق عليه أنه المقصود بالحكم[٤]، وإن صدق عليه أنه مقصود به إذ المقصود به أنما هو المعطوف والمعطوف عليه، وخرج بقوله:

(بلا واسطة) المعطوف ببل بعد الإثبات، فإنه وإن كان هو المقصود بالحكم لكن بواسطة[٥]، وظاهر التعريف المذكور ان المبدل منه ليس مقصوداً بالحكم، وإنما ذكر توطئة ومقدمة لتابعه، والبدل جار في الأسماء والأفعال وحكمه التشريك في الإعراب، ولهذا قال:

(وإذا أبدل اسم من اسم أو فعل من فعل تبعه في جميع إعرابه) من رفع ونصب وخفض وجزم، لأنه من جملة التوابع فيوافق متبوعه في واحد مما ذكر، وسيأتي الكلام على بقية العشرة.

---

(١) في أ: محل، في الحاشية «مدخل خ».

(٢) والله أعلم: ساقطة من ب جـ.

(٣) البدل تسمية بصرية، والكوفيون يسمونه ترجمة وتكريراً وتبييناً وتفسيراً. ينظر: الكتاب ١/ ٢٢٤، معاني القرآن ١/ ٥١.

(٤) في حاشية أ: «هو فقط».

(٥) ينظر: شرح الحدود النحوية ١٣١.

(والبدل) من حيث هو (على أربعة أقسام:

الأول: بدل الشيء من الشيء) أي بدل شيء من شيء هما متحدان فيما صدقا[١] عليه لا في المفهوم، (ويقال له بدل الكل من الكل) والأولى أن يقال بدل كل من كل[٢] ، وسماه ابن مالك[٣] البدل[٤] المطابق لوقوعه في اسم الله تعالى كما سيأتي، وإنما يطلق الكل على ذي أجزاء وهو ممتنع هنا، (نحو جاء زيد أخوك)، فأخوك بدل من زيد بدل شيء من شيء ويصدقان على ذات واحدة وإن اختلفا مفهوماً، (قال الله تعالى: ﴿ ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ ﴾ [الفاتحة:٦-٧] ، فصراط الذين بدل من الصراط[٥] المستقيم بدل الشيء من الشيء[٦] . وقال تعالى ﴿ إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَمِيدِ ۝ ٱللَّهِ ﴾)[٧] [إبراهيم:١-٢] في قراءة الجر[٨]، فالاسم الكريم بدل من العزيز بدل مطابق، ولا يقال فيه: بدل كل، ولا يحتاج هذا البدل إلى رابط يربطه بالمبدل منه لاتحادهما.

(الثاني: بدل البعض من الكل) بأن يكون مدلول الثاني بعضاً من مدلول الأول (سواء كان البعض قليلاً أو كثيراً) أو مساوياً خلافاً[٩] لمن زعم[١٠] أنه لا يكون إلاّ فيما دون النصف، (نحو أكلت الرغيف ثلثه أو نصفه أو ثلثيه)، وضربت زيداً رأسه،

---

(١) في أ: صدق.

(٢) قال ابن هشام في شرح القطر ٣٤٥: «وإنما لم أقل بدل الكل من الكل حذراً من مذهب من لا يجيز إدخال أل على كل، وقد استعمله الزجاجي في جمله، واعتذر عنه بأنه تسامح فيه موافقة للناس».

(٣) ينظر: التسهيل ١٧٢، شرح العمدة ٥٨٩، شرح الكافية الشافية ٢/ ١٢٧٦.

(٤) في جـ: المبدل، تحريف.

(٥) في أ: صراط.

(٦) من الشيء: ساقطة من جـ.

(٧) قرأ نافع وابن عامر برفع الهاء، والباقون بجرها، ينظر: التيسير ١٣٤، النشر ٢/ ٢٩٨.

(٨) قرأ نافع وابن عامر برفع الهاء، والباقون بجرها، ينظر: التيسير ١٣٤، النشر ٢/ ٢٩٨.

(٩) في حاشية ب: «خلافاً».

(١٠) هو الكسائي. ينظر: شرح العمدة ٥٨٩، شرح التصريح ٢/ ١٥٦.

(ولا بد من اتصاله بضمير يرجع) منه (المبدل[١] منه) ليحصل الربط بينهما، (إما مذكور) ذلك الضمير (كالأمثلة) المذكورة (أو مقدر كقوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾[٢] [آل عمران: ٩٧]، فمن استطاع بدل بعض من الناس، والضمير العائد على المبدل منه مقدر (أي منهم)، وجعل ابن مالك[٣] اتصاله به كثيراً لا شرطاً.

(الثالث: بدل الاشتمال) بأن يكون بينه وبين الأول ملابسة بغير الكلية والجزئية، سواء اشتمل الأول على الثاني أو العكس، وشرطه أن تبقى النفس عند ذكر الأول متشوقة[٤] إليه، (نحو أعجبني زيد علمه)، وسلب عمرو ثوبه، وسمي بذلك لاشتمال[٥] معنى الكلام عليه[٦]، فإنك إذا قلت أعجبني زيد فمعلوم أن ذاته لم تكن معجبة[٧] لك، فكأنك قلت أعجبني شيء من زيد، وهذا المعنى بطريق الاحتمال[٨] شامل للعلم وغيره، وهذا الوجه في التسمية يشمل سائر أقسام بدل الاشتمال.

---

(١) في ب جـ: للمبدل.

(٢) قال في مشكل إعراب القران ١/ ١٦٩: «قوله (من استطاع إليه سبيلا) من في موضع خفض بدل من الناس وهو بدل بعض من كل، وأجاز الكسائي أن يكون من شرطاً في موضع رفع بالابتداء واستطاع في موضع جزم والجواب محذوف تقديره فعليه الحج، ودل على ذلك قوله (ومن كفر فإن الله) هذا شرط بلا اختلاف، والأول مثله وهو عند البصريين منقطع من الأول مبتدأ شرط والهاء فيه إليه تعود على البيت وقيل على الحج». قال ابن هشام في شرح القطر ٣٤٦: «.. وكقوله تعالى(ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلا)، فمن استطاع بدل من الناس هذا هو المشهور، وقيل: فاعل بالحج أي: ولله على الناس أن يحج مستطيعهم، وقال الكسائي أنها شرطية مبتدأ والجواب محذوف أي: من استطاع فليحج، ولا حاجة لدعوى الحذف مع إمكان تمام الكلام، والوجه الثاني يقتضي أنه يجب على جميع الناس أن مستطيعهم يحج، وذلك باطل باتفاق، فيتعين القول الأول».

(٣) ينظر: التسهيل ١٧٢، شرح الكافية الشافية ٢/ ١٢٧٩.

(٤) في ب: مشوقة.

(٥) في أ: لاشتماله.

(٦) عليه: ساقطة من أ.

(٧) في ب جـ: معجباً.

(٨) في أ: طريق الإجمال.

(ولا بد من اتصاله بضمير) يرجع إلى المبدل منه (إما مذكور كالمثال) المذكور (أو مقدر كقوله تعالى ﴿قُتِلَ أَصْحَٰبُ ٱلْأُخْدُودِ ٱلنَّارِ﴾ [البروج: ٤-٥] فالنار بدل اشتمال من الأخدود والضمير العائد إليه مقدر (أي) النار (فيه)، وقيل[١]: لا تقدير والأصل ناره، ثم نابت أل عن الضمير، وجعل ابن مالك[٢] اتصاله بالضمير كثيراً لا شرطاً [١٠٢أ] كبدل البعض، ولا بد فيه من إمكان فهم معناه عند حذفه، ومن حسن الكلام بتقدير حذفه ولذلك جعل نحو أعجبني[٣] زيد أخوه[٤] بدل إضراب لعدم صحة الاستغناء عنه بالأول، وكذلك نحو أسرجت زيداً فرسه، لأنه وإن فهم معناه في الحذف فلا يحسن استعمال مثله، وإن جاء شيء منه حمل على الإضراب أو[٥] الغلط.

(الرابع: البدل المباين) للمبدل منه بحيث لا يشعر به ذكر المبدل منه بوجه، (وهو ثلاثة أقسام: بدل الغلط) إن لم يقصد ذكر متبوعه بل سبق[٦] إليه اللسان.

(وبدل النسيان[٧]) ان قصد ذكر متبوعه ثم تبين فساد قصده. (وبدل الإضراب) بأن قصد كل منهما قصداً صحيحاً (نحو رأيت زيداً الفرس)، هذا مثال يصلح[٨] للثلاثة، (لأنك أردت) أن تذكر المقصود بالنسبة بأن (تقول) ابتداءً (رأيت الفرس فغلطت) بأن سبق لسانك إلى غيره، (فقلت) رأيت (زيداً) الفرس، (فهذا بدل الغلط) بالإضافة أي بدل عما ذكر غلطاً، وهو المبدل منه لا المبدل، ولهذا قالوا بدل الغلط ولم يقولوا[٩]

---

(١) وفاقاً للكوفيين. ينظر: معاني القرآن ٣/ ٢٥٣، شكل إعراب القرآن ٢/ ٨٠٩.
(٢) ينظر: التسهيل ١٧٢، شرح العمدة ٥٨٩.
(٣) في جـ: وأعجبني.
(٤) في أ: أخوك.
(٥) في أ جـ: و.
(٦) في ب: يسبق.
(٧) في ب جـ: نسيان.
(٨) في أ ب: يصح.
(٩) في جـ: يقول، تحريف.

البدل[١] الغلط، ولا يقع هذا في فصيح الكلام[٢] . (وإن قلت رأيت زيداً) قاصداً الإخبار عن رؤيته (ثم لما[٣] نطقت به تبين) لك فساد ذلك القصد بأن (تذكرت أنك انما رأيت فرساً) الأحسن الفرس، (فأبدلته) أي لفظ[٤] الفرس (منه) أي من زيد،(فهذا بدل نسيان)، أي بدل شيء ذكر نسياناً، وهذا لا يقع أيضاً في فصيح الكلام، ومتعلقه الجنان، وبدل الغلط متعلقه اللسان[٥] .

وكثير من النحويين لم يفرق بينهما فسمى التسميتين بدل الغلط[٦] . (وإن أردت الإخبار أولاً بأنك رأيت زيداً ثم بدا لك) أن تضرب [١٠٢ب] عنه من غير أن يتبين لك فساده بأن (تخبر[٧] بأنك رأيت الفرس) ويكون الأول في حكم المتروك، (فهذا بدل الإضراب). ويسمى أيضاً بدل البداء - بالدال المهملة وبالمد -، لأن المتكلم يخبر بشيء ثم يبدو له أن يخبر بشيء آخر من غير إبطال الأول، والأحسن في هذه الثلاثة أن يعطف فيها التابع ببل فيكون من عطف النسق، لأن بل تشعر بأن ما قبلها ذكر عن قصد إلا أنه اضرب عنه، فيخرج الكلام عن كونه[٨] صدر عن غلط أو نسيان.

تنبيـــه:

ذكر بعض النحاة قسماً خامساً وهو بدل كل من بعض[٩] ، واحتج له بقوله:

١٢٤ [١٠] - رَحِـمَ اللـهُ أَعْظُمـاً دَفَنُوهـا بِسجِستَـانَ طَلْحَـةَ الطَّلَحَـاتِ.

---

(١) في جـ: لبدل، تحريف.

(٢) ينظر: المقتضب ٤/ ٢٩٧، ارتشاف الضرب ٢/ ٦٢٥.

(٣) في جـ: بما، تحريف.

(٤) في جـ: لفض، تحريف.

(٥) في جـ: السان، تحريف.

(٦) ينظر: أوضح المسالك ٣/ ٦٦.

(٧) في ب: تتخير، تحريف.

(٨) في جـ: كونها، تحريف.

(٩) ينظر: ارتشاف الضرب ٢/ ٦٢٥، شرح التصريح ٢/ ١٥٧.

(١٠) قاله عبيدالله بن قيس الرقيات، وهو من الخفيف، ديوانه ٢٠.

فيمن رواه[١] بنصب طلحة على أنه بدل من أعظما، وأجيب بأنه على تقدير مضاف، أي أعظم طلحة، أو على أن المراد بها الذات تسميةً للكل بالجزء، وعلى كل فهو من بدل الكل، وأما نحو رأيت درجة الأسد برجه فهو داخل في بدل الاشتمال، لأن البرج عبارة عن مجموع الدرجات، وكذا قولك نظرت إلى التمر فلكه، فإن الفلك ملابس القمر بغير الكلمة.

ولما[٢] ذكر المؤلف[٣] أمثلة أقسام الأربعة المتعلقة[٤] بإبدال الاسم من الاسم أشار إلى إبدال الفعل من الفعل بقوله: (ومثال) إبدال (الفعل من الفعل قوله تعالى ﴿وَمَنْ يَفْعلْ ذِلكَ يَلْقَ أَثَاماً * يُضَاعَفْ لَهُ العَذَابَ﴾ [الفرقان: ٩٨-٩٩]، فيضاعف بدل كل من يلق، لأن مضاعفة العذاب هي لقي الآثام، والفعلان مجزومان الأول بالحذف والثاني بالسكون، وقد أجرى الشاطبي[٥] الأقسام الأربعة في الفعل كما هو مقتضى عبارة المتن، فبدل الكل كما مثل [١٠٣أ] وبدل البعض نحو إن تصل تسجد لله يرحمك، وبدل الاشتمال نحو:

١٢٥[٦] - .... مَــنْ يَصِــلْ إلينــا يَسْتَعِــنْ بِنَــا يُعَــنْ.

وبدل الغلط نحو إن تأتنا تسألنا نعطك، وكما يبدل الفعل من الفعل تبدل الجملة من الجملة إذا كانت الثانية أوفى بتأدية المعنى[٧] المقصود من الأولى نحو﴿ أَمَدَّكُم بِمَا تَعْلَمُونَ أَمَدَّكُم بِأَنْعَـٰمٍ وَبَنِينَ﴾ [الشعراء: ١٣٢-١٣٣]، وقوله:

---

(١) في أ: روى.

(٢) في أ: ولما أن.

(٣) في أ: المصنف.

(٤) المتعلقة: ساقطة من أ.

(٥) ينظر: شرح التصريح ٢/ ١٦٢، المشكاة الفتحية ٣٠٦.

(٦) قاله ابن مالك في الألفية ٣٥٣، والبيت بتمامه: «ويبدل الفعل من الفعل كمن يصل إلينا بنا يعن».

(٧) المعنى: ساقطة من ب جـ.

١٢٦ [١] - أَقُولُ لَهُ إِرْحَلْ لاَ تُقِيمنَّ عِنْدَنَا.

واعلم أنه إذا أبدل اسم من اسم وجب موافقته له في واحد من أوجه الإعراب كما تقدم، وفي[٢] واحد من التذكير والتأنيث، وفي[٣] واحد من الإفراد والتثنية والجمع في غير بدل البعض ما لم يمنع مانع، ولا تجب موافقته له في التعريف والتنكير والإظهار والإضمار، فيجوز إبدال المعرفة من المعرفة كما تقدم، ومن التنكير نحو ﴿صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ صِرَٰطِ ٱللَّهِ﴾ [الشورى:٥٢-٥٣] ، والنكرة من النكرة نحو ﴿مَفَازًا حَدَآئِقَ﴾ [النبأ:٣١-٣٢] ويجوز إبدال النكرة من المعرفة نحو ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ﴾ [البقرة:٢١٧] فهذه أربعة اقسام، والبدل أيضاً أربعة اقسام، وأربعة في أربعة ستة عشر، ويجوز إبدال الظاهر من الظاهر، والمضمر من المضمر الموافق له نحو رأيتك إياك، ومن الظاهر[٤] كرأيت زيداً اياه، وخالف في ذلك ابن مالك[٥] فمنع من وقوع الضمير بدلاً، فإن وقع في الكلام ما يوهم الثاني فهو توكيد، والثالث فمن وضع النحويين، وإبدال الظاهر من المضمر نحو ضربته زيداً. نعم، لا يبدل ظاهر من ضمير[٦] حاضر، إلا إذا أفاد الإحاطة[٧] نحو: ﴿تكُونُ لَنَا عِيداً لإولِنَا وَأَخرِنَا﴾، فهذه أقسام أربعة أيضاً مع الأقسام الأربعة للبدل تصير ستة عشر على ما عرفت، وأمثلة جميع ذلك ظاهر لمن[٨] تأمل.

---

(١) وعجزه «وإلا فكن في السر والجهر مسلماً» قاله نافع بن سعد الطائي، وهو من الطويل. مغني اللبيب ٢/ ٥٥٧، شرح الأشموني ٣/ ١٣٢، شرح التصريح ٢/ ١٦٢.

(٢) في: ساقطة من ب جـ.

(٣) في: ساقطة من ب جـ.

(٤) خلافاً للكوفيين وابن مالك، ينظر: الكتاب ١/ ٣٩٣، ارتشاف الضرب ٢/ ٦٢٠، همع الهوامع ٥/ ٢١٧.

(٥) ينظر: شرح العمدة ٥٨٥، شرح الكافية الشافية ٣/ ١٢٨١.

(٦) في أ: مضمر.

(٧) خلافاً للكوفيين والأخفش فقد أجازوه مطلقاً. ينظر: شرح الكافية الشافية ٣/ ١٢٨١، ارتشاف الضرب ٢/ ٦٢٢.

(٨) في أ: إن.

الأسماء العاملة عمل الفعل

(باب: الأسماء العاملة عمل الفعل. اعلم أن أصل العمل للأفعال) وما عمل من الأسماء فلشبهه بالفعل (ويعمل عمل الفعل من الأسماء سبعة) المصدر واسم الفاعل وأمثلة المبالغة [١٠٣ب] واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل واسم الفعل، وإنما لم يتعرض لاسم المصدر لندرة اعماله، بل منع البصريون[١] إعماله نظراً إلى أن أصل وضعه لغير المصدر وأولوا ما أوهم ذلك، ولا للظروف والمجرور المعتمدين للاختلاف في إعمالهما.

المصـــدر

(الأول:) منها (المصدر) وهو اسم الحدث الجاري على الفعل[٢] ، ويبدأ به لأنه أصل الفعل في الاشتقاق، ولأنه يعمل عمل فعله ماضياً وغيره، فيرفع الفاعل وينصب المفعول، لكن بشرطين: وجودي وعدمي. أشار إلى الأول، بقوله:

(بشرط أن يحل محله فعل مع أن) المصدرية، إن أريد به المضي أو الإستقبال، (أو) فعل (مع ما) المصدرية، إن أريد به الحال فالأول (نحو: يعجبني ضربك زيداً غداً أو أمس) و[٣] التقدير (أي: إن تضرب زيداً) غداً أو إن ضربته أمس، (و) الثاني (نحو: يعجبني ضربك زيداً) الآن[٤]، التقدير (أي ما تضربه) الآن، فإن لم يحل محله مع ذلك أو حل محله الفعل وحده امتنع إعماله فلا يصح نصب زيد بضرباً في نحو ضربت ضرباً زيداً، ولا في نحو ضرباً زيداً خلافاً لابن

(١) خلافاً للكوفيين والبغداديين. ينظر: شرح جمل الزجاجي ٢/ ٧٢، ارتشاف الضرب ٣/ ١٧٩، شرح الشذور ٤١٠.

(٢) ينظر: التعريفات ١٢٠.

(٣) و: ساقطة من ب جـ.

(٤) في أ: إلا أن، تحريف.

مالك[١] في الثانية، ووجه ما ذهب إليه أن المصدر لما صار بدلاً من الفعل قام مقامه.

(وأما الشرط العدمي) فهو أن لا يكون المصدر مصغراً، فلا يقال: أعجبني ضُريبك زيداً، ولا مضمراً فلا يقال[٢]: ضربي زيداً حسن وهو عمراً قبيح، ولا محدوداً بالتاء فلا يقال: أعجبني ضربتك أو ضربتاك او ضرباتك زيداً، ولا موصوفاً قبل العمل، فلا يقال: أعجبني ضربك الشديد زيداً، ولا مفصولاً من معموله بأجنبي فلا يقال: أن ﴿يَوْمَ تُبْلَى ٱلسَّرَآئِرُ﴾ [الطارق:٩] معمول لرجعه للفصل بينهما بالخبر، ولا مؤخراً عن معموله، فلا يقال: اعجبني زيداً ضربك.

(وهو ثلاثة أقسام: مضاف) لما بعده (ومنون) [١٠٤أ] أي مجرد من أل والإضافة، (ومقرون بأل)، وعلى كل حال هو لا يعمل عمل فعله إذا وجد شرط العمل، (فإعماله مضافاً) إلى الفاعل مع ذكر المفعول وتركه، أو إلى المفعول مع ذكر الفاعل وتركه (أكثر) في كلامهم (من إعمال القسمين) الباقيين[٣]، وإضافته إلى الفاعل أكثر من إضافته إلى المفعول لأن نسبة الحدث لمن وجد منه أظهر من نسبته لمن وقع عليه كالمثالين المتقدمين في المتن.

وكقوله[٤] تعالى: ﴿ وَلَوْلَا[٥] دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ ﴾ [البقرة:٢٥١]، أي ولولا أن يدفع الله الناس، أو أن دفع الناس، ومن إضافته إلى المفعول، قوله تعالى: ﴿ لَّا يَسْـَٔمُ ٱلْإِنسَـٰنُ مِن دُعَآءِ ٱلْخَيْرِ﴾ [فصلت:٤٩]، وقوله عليه السلام[٦]: «وَحِجُّ البَيْتِ مِن اِسْتَطَاعَ إِليهِ سَبِيلاً»، وقد يضاف إلى الظرف توسعاً فيعمل فيما بعده الرفع والنصب

(١) ينظر: شرح الكافية الشافية ٢/ ١٠١٤، شرح العمدة ٦٩٢.
(٢) في جـ: يقول، تحريف.
(٣) في أ: الباقيتين، تحريف.
(٤) في أ: وقوله.
(٥) في جـ: لو.
(٦) صحيح مسلم ١/ ٤٢، سنن الترمذي ٥/ ٥.

نحو عجبت من ضرب يوم الجمعة زيد عمراً، (وعمله) حال كونه (منوناً[١] أقيس) من عمله مضافاً، أو مقروناً بأل لأنه حينئذٍ تقوى شبهه بالفعل لكونه نكرة نحو ﴿أَوْ إِطْعَٰمٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ يَتِيمًا﴾ [البلد: ١٤]، فإطعام مصدر منون فاعله محذوف، ويتيماً مفعول، والتقدير أو إطعامه يتيماً. (وعمله) حال كونه (مقروناً بأل شاذ) بعده عن مشابهة الفعل باقترانه بأل، وكان ينبغي أن لا تدخل عليه أل، لأنه مؤول بأن والفعل، وأل لا تدخل عليهما لكن لما كان على صورة الاسم ساغ[٢] ذلك (كقوله:

١٢٧[٣] - ضَعِيفُ النِكايةِ[٤] أعْداءهُ يَخَالُ الفِرارَ[٥] يُراخِي الأَجَلْ.

[والمعنى ضعيف نكايته أعداءه يظن أن الفرار من الموت يباعد الأجل][٦]، والنكاية[٧] مصدر مقرون بأل، وفاعله محذوف، وأعداءه مفعول، والتقدير ضعيف نكايته[٨] أعداؤه، واعترض بأن الإضافة كالتعريف بأل [١٠٤ب]، فهلا[٩] بعُدَ[١٠] معها[١١] المصدر عن الفعل، وأجيب بأنها متأخرة عنه فهو قبلها واقع موقع الفعل، بخلاف المقرون بأل.

واعلم أن ما أضيف إليه المصدر إن كان فاعلاً فهو مجرور اللفظ مرفوع المحل، وإن كان مفعولاً فهو مجرور اللفظ منصوب المحل. إذا علمت ذلك فلك في تابع

(١) في جـ: منصوباً.
(٢) في أ: شاغ، تصحيف.
(٣) لم أقف على قائله، وهو من المتقارب. الكتاب ١/ ٩٩، شرح جمل الزجاجي ٢/ ٢٧، همع الهوامع ٥/ ٧٢.
(٤) في جـ: الشكاية.
(٥) في جـ: الفرا أمر، تحريف.
(٦) ما بين المعقوفين ساقط من أ جـ.
(٧) في جـ: الشكاية.
(٨) في جـ: شكايته.
(٩) في جـ: فهل، تحريف.
(١٠) في جـ: أبعد، تحريف.
(١١) في أ: بعدها، تحريف.

الفاعِل الجر حملاً على اللفظ، والرفع حملاً على المحل نحو عجبت من ضرب زيداً الظريف بالجر، والظريف بالرفع، وفي تابع المفعول الجر أيضاً، الجر على اللفظ والنصب على المحل، نحو عجبت من أكل اللحم والخبز بالجر. وإن شئت والخبز بالنصب، إن قدر المصدر بأن وفعل الفاعل.

اســــم الفاعل

(الثاني) من الأسماء التي يعمل عمل الفعل (اسم الفاعل)، ولو مثنى ومجموعاً، وهو ما اشتق من مصدر فعل لمن قام به على معنى الحدوث[(١)] . وصيغته من مصدر الثلاثي على وزن فاعل (كضارب) وعامل وشاكر[(٢)]، ومن غيره على صيغة المضارع المعلوم بوضع ميم مضمومة موضع حرف المضارعة وكسر ما قبل الآخر كمدحرِج ومكرِم ومستخرِج، ويعمل عمل فعله لازماً ومتعدياً، (فإن كان) مقروناً (بأل عمل مطلقاً)، أي سواء كان بمعنى الماضي أو الحال والاستقبال وسواء اعتمد أو لم[(٣)] يعتمد (نحو: هذا الضارب زيداً أمس أو الآن أو غداً)، لأنه حينئذٍ صلة للموصول فهو فعل بحسب المعنى وإن [١٠٥أ] كان اسماً بحسب الصورة، ومن ثم جاز عطف الفعل عليه (وإن كان مجرداً من أل عمل) عمل فعله (بشرطين):

أحدهما: (كونه للحال)، أي بمعنى الحال، تحقيقاً أو حكاية، (أو الاستقبال)، أيْ بمعناه لا بمعنى الماضي.

(و) ثانيهما: (اعتماده) ولو تقديراً (على) واحد من أمور خمسة، (نفي أو استفهام أو مخبر عنه) في الحال أو في الأصل، (أو موصوف) أو ذي حال (نحو ما ضارب زيد عمراً الآن، أو غداً) مثال اعتماده على نفي، (و) نحو(أضارب زيد عمراً الآن أو غداً)،

---

(١) ينظر: شرح الحدود النحوية ٩٠.

(٢) في أ: ساكن.

(٣) في أ: لا.

مثال اعتماده على الاستفهام (و[١]) نحو (زيد ضارب عمراً الآن أو غداً)، [مثال اعتماده على المخبر عنه (و) نحو (مررت برجل ضارب عمراً الآن أو غداً)][٢] مثال اعتماده على الموصوف، [وجاء زيد راكباً أبوه فرساً، مثال اعتماده على ذي حال][٣]، ومثال ما اعتمد على مقدر نحو مهين زيد عمراً أم مكرمه، أي أ[٤] مهين، ونحو ﴿ مُّخْتَلِفٌ أَلْوَٰنُهُۥ ﴾ [النحل:٦٩]، أي صنف[٥] ، ونحو يا طالعاً جبلاً، أي يا رجل، ومحل إعمال اسم الفاعل إذا لم يصغر ولم يوصف، فإن صغر أو وصف لم يعمل لمباينته[٦] الفعل[٧] حينئذٍ[٨].

وإنما اشترط في المجرد من أل كونه بمعنى الحال أو الاستقبال، لأنه حينئذٍ يشبه المضارع في معناه، كما أشبهه في اللفظ بجريانه عليه في الحركات والسكنات، واعتماده على ما ذكر لتقوى مشابهته له لأن كلا منهما يقربه منه، ثم الشرطان المذكوران معتبران لعمله في المنصوب كما في المغني[٩] [١٠] ، وإذا وجدا لا يتعين عمله بل يجوز إضافته إلى مفعوله الذي يليه تخفيفاً نحو هذا ضارب زيدٍ الآن أو غداً، بخفض زيد بالإضافة، وإن شئت نصبته[١١] ، وقد قرىء بالوجهين ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ بَٰلِغُ أَمْرِهِۦ ﴾[١٢] [الطلاق:٣] فإن اقتضى مفعولاً آخر تعين نصبه نحو: أنت

---

(١) و: ساقطة من جـ.

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من جـ.

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من أ.

(٤) أ: ساقطة من جـ.

(٥) في جـ: ضعيف، تحريف.

(٦) في أ: لمباينة.

(٧) الفعل: ساقطة من جـ.

(٨) ينظر: شرح جمل الزجاجي ١/ ٥٥٤، ارتشاف الضرب ٣/ ١٨١.

(٩) في جـ: المعنى، تصحيف.

(١٠) ينظر: مغني اللبيب ٢/ ٥٩٨.

(١١) في ب: نصبه.

(١٢) قرأ حفص بالغ بغير تنوين، وأمره بالخفض، والباقون بالتنوين ونصب أمره. ينظر: التيسير ٢١١، النشر ٢/ ٣٨٨.

كاسٍ[١] زيداً ثوباً الآن أو غداً.

وقد أفهم كلام المؤلف رحمه الله تعالى[٢] أن اسم الفاعل إذا[٣] كان بمعنى الماضي أو لم يعتمد لم يعمل، [١٠٥ب] بل يجب إضافته لعدم جريانه بأنه على الفعل الذي هو بمعناه، وهو الماضي، فهو مشبه له معنى لا لفظاً، فإن كان له معمول آخر غير ما أضيف اسم الفاعل إليه وجب نصبه بفعل مقدر نحو: زيد معطي خالد درهماً أمس، فدرهماً منصوب بأعطى المقدر، كأنه لما قيل: زيد معطي خالد، قيل: ما أعطاه؟، فقيل: درهماً، أي: أعطاه درهماً.

أمثلة المبالغة

(الثالث): من الأسماء التي تعمل عمل الفعل (أمثلة المبالغة)، ولو مثناه ومجموعه، (وهي ما) حول للمبالغة والتكثير في الفعل من اسم فاعل بتغيير[٤] صيغته[٥] إلى صيغة[٦] أخرى[٧]، بأن (كان على وزن فعّال) - بتشديد العين -، (أو فَعول) - بفتح الفاء -، (أو مِفعال) - بكسر الميم -، (أو فَعِيل أو فَعِل) - بفتح الفاء وكسر العين -، (وهي كاسم الفاعل) في العمل وشروط عمله، حتى عدم[٨] التصغير والوصف، (فما كان) منها (صلة لأل) بأن كان مقروناً بها (عمل مطلقا)، أي ماضياً وحالاً ومستقبلاً، اعتمد أو لا، (نحو جاء الضراب) أو الضروب أو المضراب (زيداً) أمس أو الآن أو غداً، (وإن كان) الأنسب، وما كان (مجرداً منها)، أي من أل (عمل

(١) في جميع النسخ: كاسي، تحريف.
(٢) رحمه الله تعالى ساقطة من أ. تعالى: ساقطة من ب.
(٣) في أ: ان.
(٤) في جـ: بتغير.
(٥) في جـ: صفته، تحريف.
(٦) في جـ: صفة، تحريف.
(٧) ينظر: شرح الحدود النحوية ٩٠.
(٨) في أ: عمل، تحريف، عدم: ساقطة من ب.

بالشرطين) السابقين في اسم الفاعل عدم المعنى والاعتماد، ولو تقديراً، على واحد مما مَرَّ، (نحو ما ضراب زيداً عمراً)، وحكى سيبويه[١] أما العسل فأنا شرّاب، وإنه لمخّار بوائكها[٢] ، وقال بعضهم[٣]: إن الله غفور ذِنب العاصين وإن الله سميع دعاء من دعاه، وقال الشاعر:

١٢٨ [٤] - حَذِرٌ أُموراً لَا تَضِيرُ[٥] وآمِنٌ[٦] مَا لَيس ينْجِيهِ[٧] مِنَ الأقْدارِ.

ويجري في هذه الامثلة ما قدمناه في اسم الفاعل من أن وجود الشرطين لا يوجبان عملها فيجوز إضافتها إلى مفعولها[٨] ، وإنما عملت مع فوات المشابهة اللفظية للمضارع لما فيها من المبالغة في المعنى فقامت مقامها، وعدها قسماً ثالثاً على تقدير أن تكون صيغة[٩] المبالغة خارجة عن اسم الفاعل.

اسم المفعول

(الرابع). من الأسماء العاملة عمل الفعل (اسم المفعول) ولو مثنى أو مجموعاً. وهو ما اشتق من مصدر فعل لمن وقع عليه[١٠] ، وصيغته من الثلاثي المجرد على وزن مفعول [١٠٦أ] (نحو: مضروب) ومأكول ومشروب، ومن غيره على صيغة

(١) ينظر: الكتاب ١/ ٥٧، ٥٨.

(٢) في أ: لمتحاربون انكها، تحريف.

(٣) ينظر: الكتاب ١/ ٥٨، شرح الكافية الشافية ٢/ ١٠٣٧.

(٤) لم أقف على قائله، وهو من الكامل. الكتاب ١/ ٥٨، المقتضب ٢/ ١١٦، الأمالي الشجرية ٢/ ١٠٧.

(٥) في ب: تضر، جـ: تصبر، تحريف.

(٦) في ب: ومن، جـ: امره، تحريف.

(٧) في أ: منجيه.

(٨) في ب: معمولها.

(٩) في أ: صفة، جـ: صيغت، تحريف.

(١٠) ينظر: التعريفات ٢١، شرح الحدود النحوية ٩٢.

المضارع المجهول بإبدال حرف المضارعة ميماً مضمومة وفتح ما قبل آخره نحو: مدحرج (ومكرم) ومستخرج.

(ويعمل عمل الفعل المبني للمفعول) فيرفع المفعول لقيامه مقام الفاعل، فإن كان من متعد إلى اثنين أو ثلاثة رفع[١] واحداً ونصب ما سواه، (وشرط عمله كاسم الفاعل) أي كشرطه، فإن كان صلة لأل عمل مطلقاً (نحو جاء المضروب عبده) أمس أو الآن أو غداً، فعبده مرفوع باسم المفعول كما ترفعه بالفعل المبني للمفعول، إذا قلت: زيد ضرب عبده. وإن كان مجرداً من أل عمل بشرط عدم المضي والاعتماد على واحد مما سبق ولو تقديراً، (و) ذلك (نحو زيد مضروب عبده) الآن أو غداً، (فعبده) مرفوع باسم المفعول لأنه (نائب الفاعل في المثالين)، ونحو هذا معطٍ[٢] أبوه درهماً الآن أو غداً، [كما تقول يعطي أبوه درهماً][٣]، ويجوز لك أن تحول إسناده عن مرفوعه إلى ضمير موصوفه ثم تضيفه إلى مرفوعه معنى أو تنصبه، لأنه صار فضلة فتقول: زيد مضروب العبد بخفض العبد أو نصبه، لأنك أسندت اسم المفعول إلى ضمير زيد، وهو حينئذٍ جار مجرى الصفة المشبهة.

الصفة المشبهة

(الخامس) من الأسماء العاملة عمل الفعل (الصفة المشبهة باسم الفاعل المتعدي إلى واحد)، من حيث أنها[٤] تثنى وتجمع وتذكر وتؤنث كاسم الفاعل ولهذا عملت عمله، وإن كان الأصل أن لا تعمل النصب لمباينتها الفعل بدلالتها على الثبوت وبكونها مأخوذة من فعل قاصر، واقتصرت على واحد لأنه أقل درجات المتعدي، ويشترط لصحة عملها إذا تجردت الاعتماد على واحد مما سبق لا الحال أو الاستقبال،

(١) في ب: يرفع.
(٢) في جميع النسخ: معطي، تحريف.
(٣) ما بين المعقوفين ساقط من ب.
(٤) أنها: ساقطة من أ.

لأنها بمعنى الثبوت فلا معنى لاشتراطه لأن ما لا يدل على حدث[١] لا تعلق له بالزمان، والمراد بها ما اشتق[٢] من مصدر فعل لازم لمن قام به على معنى الثبوت (كحسن وظريف[٣])[٤] ، فإن كلا منهما صفة[٥] مشتقة لمن قام به الفعل على معنى الثبوت، [١٠٦ب] إذ معنى زيد حسن ثبوت الحسن له واستمراره في سائر أوقات وجوده لا أنه متجدد وحادث، فإذا أريد الحدوث حولت إلى بناء اسم الفاعل وقيل: حاسن، وعلى هذا[٦] القياس فرح وفارح وجزع وجازع.

(ولمعمولها ثلاث حالات) لا يخلو عن أحدها[٧] ، الأولى[٨] : (الرفع) له إما (على الفاعلية نحو مررت برجل حسن وجهه وظريف لفظه) أو على البدلية من الضمير فيها[٩] بعد تحويل إسنادها[١٠] إليه.

(و) الثانية: (النصب) إما (على التشبيه بالمفعول) به (ان كان معرفة) بأل أو الإضافة (نحو: مررت برجل حسن الوجه أو حسن وجهه و) عليه أو[١١] على (التمييز إن كان نكرة نحو: مررت برجل حسن وجهاً.

و) الثالثة: (الجر على الاضافة) بالمضاف (نحو: مررت برجل حسن الوجه)، إلا إذا كانت الصفة بأل وهو عارٍ عنها[١٢] فلا تجره، فلا يقال: زيد الحسن وجهه،

---

(١) في ب: حدوث، تحريف.

(٢) في أ: انشق، تحريف.

(٣) في ب: ضريف، تحريف.

(٤) ينظر: التعريفات ٧٦، شرح الحدود النحوية ٩٢.

(٥) في أ: صيغة، تحريف.

(٦) في جـ: هذه.

(٧) في أ: أحدهما، تحريف.

(٨) في أ: الأول، تحريف.

(٩) في ب: فيهما، تحريف.

(١٠) في جـ: أسادها، تحريف.

(١١) في جـ: و.

(١٢) في أ: عنهما، تحريف.

ولا زيد الحسن وجه ابيه، ولا زيد الحسن وجه، ولا زيد الحسن وجه اب، بالجر في شيء منها، لامتناع إضافة ما فيه أل إلى شيء من ذلك، والتفصيل بين المعرفة والنكرة مذهب بصري[١]، وذهب الكوفي[٢] إلى أن النصب على التميز في الجميع، لأنه يجوز تعريفه.

واعلم أن مسائل الصفة مع قطع النظر عن أمور لا تزيد[٣] في[٤] العمل ولا تنقص منه كإفرادها وتثنيتها وتذكيرها وتأنيثها[٥] ست وثلاثون مسألة، لأن الصفة إما نكرة أو معرفة، وعلى كل إما ناصبة أو رافعة[٦] أو جارّة، فهذه ستة حاصلة من ضرب اثنين في ثلاثة، ومعمولها في كل واحد منها[٧]، إما بأل أو مضاف لما هي فيه أو للضمير، أو المضاف للضمير[٨]، أو مجرد من أل والإضافة، أو مضاف للمجرد منها، فهذه أيضاً ستة، وإذا ضربت ستة في ستة كان المجموع ستاً وثلاثين تمنع منها الأربع التي أشرنا إليها بالاستثناء [١٠٧أ]، والبقية جائزة، وإن تفاوتت في الحسن والقبح، وقد انهى بعض المتأخرين الصور الحاصلة من الصفة ومعمولها إلى أربع عشرة[٩] ألف صورة ومائتين وست[١٠] وخمسين صورة فليطلب ذلك من المطولات.

(ولا يتقدم معمول) هذه (الصفة) الذي هو فاعل في المعنى (عليها)، لأنها فرع اسم الفاعل الذي هو فرع الفعل في العمل فقصرت عنه فلم تعمل في متقدم، فلا يقال: زيد

(١) ينظر: الكتاب ١/ ١٠٣، شرح جمل الزجاجي ١/ ٥٧٠، شرح الكافية للرضي ٢/ ٢٠٧.
(٢) ينظر: الكتاب ١/ ١٠٣، شرح جمل الزجاجي ١/ ٥٧٠، شرح الكافية للرضي ٢/ ٢٠٧.
(٣) في ب: تزيل، تحريف.
(٤) في: ساقطة من ب.
(٥) في جـ: تانيثها، تحريف.
(٦) في أ: رافعة او ناصبة.
(٧) في أ: منهما، تحريف.
(٨) في ب: للمضمر.
(٩) في جميع النسخ: أربعة عشر، تحريف.
(١٠) في أ ب: ستة، تحريف.

وجهه حسن، وبهذا فارقت اسم الفاعل، (و) من وجوه الافتراق أيضاً، أن معمولها لا يكون أجنبياً، بل (لا بد من اتصاله بضمير الموصوف إما لفظاً كما في: زيد حسن وجهه، أو[١] معنى نحو: مررت برجل حسن الوجه)، أي منه، فلا يقال: زيد حسن عمراً كما يقال زيد ضارب عمراً، لأن الصفة لازمة، وقد جرت على الاسم فلا تقتضي حينئذٍ إلا ضميره أو سببه[٢] ، كما في اسم الفاعل القاصر كمررت بزيد القائم أو القائم أبوه، ومما امتازت به أيضاً أنها للحال الدائم أي: الماضي المستمر إلى زمن الحال دون المنقطع ودون المستقبل.

اســـم التفضيل

(السادس) من الأسماء العاملة عمل الفعل (اسم التفضيل) وهو الوصف المبني على أفعل لزيادة صاحبه على غيره في الفعل المشتق هو منه[٣]، فدخل في ذلك خير وشر لكونها في الأصل على أخير وأشر، فخففا بالحذف لكثرة الاستعمال، ولا يبنى إلا من فعل ثلاثي مجرد ليس بلون ولا عيب، سواء كان ذلك الفعل لازماً، (نحو أكرم وافضل) أو متعدياً[٤] كاعلم واضرب.

(ولا ينصب المفعول) له ولا معه ولا المفعول المطلق، (ولا المفعول به اتفاقاً)، لأنه ألحق[٥] بأفعال الغريزة، فلا يقال: زيد اشرب الناس لبناً، وإنما يصل إليه بالحرف، فإن كان من متعد لاثنين [١٠٧ب] نصب الآخر بفعل مقدر نحو: زيد أكسى الناس للفقراء الثياب، [أي يكسوهم الثياب][٦] ، وأما قوله تعالى: ﴿ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ مَن يَضِلُّ عَن سَبِيلِهِۦ﴾ [الأنعام:١١٧] ، فمن منصوب بفعل محذوف دل عليه أعلم،

---

(١) في ب: و.

(٢) في جـ: سببيه، تحريف.

(٣) ينظر: شرح الحدود النحوية ٩٣.

(٤) في جـ: متعداً، تحريف.

(٥) في أ جـ: التحق.

(٦) ما بين المعقوفين ساقط من أ.

أي يعلم المضلين.

ودعوى المؤلف رحمه الله الاتفاق على منع عمله في المفعول به تبع فيه ابن هشام[(١)] في شرحه على القطر، وفيه نظر بيناه في شرحنا[(٢)] عليه. ويرفع الفاعل إذا كان ضميراً مستتراً نحو زيد أفضل منك.

(ولا يرفع) غالباً الفاعل (الظاهر) ولو ضميراً منفصلاً، فلا يقال: جاءني أحد أحسن منه أبوه أو هو، إذ ليس فعل بمعناه في الزيادة ليعمل عمله، (إلاّ في مسألة الكحل) فيجوز ذلك فيها إجماعاً[(٣)] ، (وضابطها: أن يكون في الكلام نفي) أو شبهه (وبعده اسم جنس موصوف باسم التفضيل وبعده اسم) أجنبي عن الموصوف مرفوع (مفضل[(٤)]) ذلك الاسم (على نفسه باعتبارين) مختلفين (نحو) قولهم: (ما رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد) ألا ترى أن رجلاً اسم جنس تالٍ[(٥)] لنفي وموصوف باسم التفضيل، وبعده اسم مرفوع وهو الكحل، وهو أجنبي من الموصوف لعدم اتصاله بضميره، ومفضل[(٦)] على نفسه باعتبارين مختلفين إذ الكحل[(٧)] باعتبار كونه في عين زيد أحسن من نفسه باعتبار كونه في عين غيره من الرجال، وإنما لم يرفع الظاهر إلا عند اجتماع هذه الامور، لأنه حينئذٍ يصح أن يقع موقعه فعل بمعناه، كأن يقال: ما رأيت رجلا يحسن في عينه الكحل كحسنه في عين زيد، وهذان التركيبان مؤداهما واحد بحسب الأمر العرفي لا الوضع اللغوي، ولأنا لو لم نعرب المرفوع فاعلاً بل أعربناه مبتدأ ورفعنا أفعل التفضيل بالخبرية لزم الفصل

---

(١) ينظر: شرح القطر ٢٧٨.

(٢) ينظر: مجيب الندا ٣٥٥.

(٣) ينظر: الكتاب ١/ ٢٣٢، المقتضب ٣/ ٤٨، ارتشاف الضرب ٣/ ٢٣٣.

(٤) في جـ: مفصل، تصحيف.

(٥) في ب: تالي، تحريف.

(٦) في أ: فضل، تحريف.

(٧) إذ الكحل: ساقطة من ب جـ.

بين أفعل ومَنْ بأجنبي، وهو الكحل. وقد يرفع الظاهر مطلقاً في لغة حكاها سيبويه[١] نحو: مررت برجل [١٠٨أ] افضل منه أبوه.

(ويعمل) اسم التفضيل في التمييز نحو ﴿أَنَا أَكْثَرُ مِنكَ مَالاً وَأَعَزُّ نَفَراً﴾ [الكهف: ٢٤] لأن التمييز ينصب بما يخلو عن معنى الفعل كرطل زيتاً، (وفي الجار والمجرور والظرف) لأنهما[٢] يكفيهما[٣] رائحته[٤] من الفعل (نحو زيد أفضل منك اليوم)، وفي الحال نحو أيضاً نحو زيد أحسن الناس متبسماً[٥]، ولذلك[٦] لا يستعمل إلا مع من أو اللام أو الإضافة، لأن الغرض منه الزيادة على غيره، وهو حاصل بأحدها، فلا يجوز استعماله بائنين منها[٧]، ولم يتعرض المؤلف لحكمه بالنسبة لمطابقته لموصوفها وعدمها.

اســـــم الفعل

(السابع): من الأسماء العاملة عمل الفعل (اسم الفعل) وهو ما ناب عن الفعل وليس فضلة ولا متأثراً بعامل[٨]، وقد تقدم أنه مبني لشبهه بالحرف، (وهو ثلاثة أنواع):

الأول: (ما هو بمعنى الأمر، وهو الغالب)، ولهذا قدمه (كصه بمعنى اسكت) فإذا قلت صه فكأنك قلت اسكت، (ومه بمعنى انكفف) لا بمعنى اكفف، فإذا قلت مه

---

(١) ينظر: الكتاب ١/ ٢٣٢.
(٢) في أ: لأنه، جـ: لأنها، تحريف.
(٣) في جـ: يكفيها، تحريف.
(٤) في جـ: رائحة، تحريف.
(٥) في جـ: نبسا، تحريف.
(٦) في جـ: لديك، تحريف.
(٧) في أ: منهما، تحريف.
(٨) في جـ: لعامل، تحريف.

فكأنك قلت انكفف، (وآمين بمعنى استجب)، فإذا قلت آمين فكأنك قلت استجب. (و) منه (عليك زيداً)، وهو في الأصل جار ومجرور، ثم نقل عن ذلك وصار (بمعنى الزمه)، فإذا قلت عليك زيداً فكأنك قلت: الزم زيداً، قال تعالى ﴿عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ﴾ [المائدة:١٠٥] (ودونكه[١]) هو في الأصل ظرف مضاف إلى ضمير المخاطب، ثم نقل عن ذلك وصار[٢] (بمعنى خذ)، فإذا قلت دونك بكراً، فكأنك قلت: خذه، ومنه رويد زيداً[٣]، وهو منقول من مصدر أروِد[٤] مصغراً تصغير الترخيم، ومعناه أمهل[٥]، فإذا قلت رويد زيداً فكأنك قلت: أمهل زيداً.

(و) الثاني (ما هو بمعنى (الماضي) وهو أكثر من الذي يليه كهيهات - مثلث التاء[٦] -، وفيها ست وثلاثون لغة أو أربعون [١٠٨ب] على ما قيل[٧]، وكلها (بمعنى بعد)، ومن فتح التاء وقف بالهاء[٨]، ومن كسرها وقف بالتاء[٩]، ومن ضمها فقيل يقف بالهاء، وقيل يقف بالتاء[١٠]، (وشتان) - بفتح أوله وتشديد ثانيه - (بمعنى افترق).

(و) الثالث (ما هو بمعنى المضارع) وذلك (نحو اوه) - بفتح الهمزة وتشديد الواو - بالحركات، (بمعنى اتوجع)، و يقال فيها أوّاه، (وأُفٍ) - بضم الهمزة وتشديد الفاء -، وفيها أربعون لغة[١١]، وكلها (بمعنى أتضجر)، وكون اسم الفعل بمعنى المضارع

---

(١) في جـ: دونك.
(٢) في أ: فصار.
(٣) زيداً: ساقطة من جـ.
(٤) في أ: رود، جـ: أرواد، تحريف.
(٥) في أ: أهل، تحريف.
(٦) التاء: ساقطة من ب.
(٧) ينظر: شرح ابن الناظم ٨١١، ارتشاف الضرب ٣/ ٢٠٧.
(٨) وفاقاً للفراء، ينظر: معاني القرآن ٢/ ٣٩٨.
(٩) وفاقاً للكسائي، ينظر: معاني القرآن ٢/ ٣٩٨.
(١٠) ينظر: شرح المفصل ٩/ ٨١، شرح الكافية الشافية ٤/ ١٩٩٦.
(١١) ينظر: ارتشاف الضرب ٣/ ٢٠٧.

وهو رأي ابن مالك[١] ومن تبعه[٢] ، وأما ابن الحاجب[٣] فلا يرى ذلك، لأن أسماء الأفعال مبنية لمشابهتها فعل الأمر والماضي، ولو كانت بمعنى المضارع لأعربت فأوه وأف عنده بمعنى توجعت وتضجرت مراداً بهما الإنشاء، وقد علمت فيما سبق أنها بنيت لشبهها[٤] بالحرف في كونها عاملة غير معمولة لا[٥] لما[٦] يقوله ابن الحاجب.

وقد اختلف النحاة في مدلول اسم الفعل على القول باسميته، فقيل: مدلوله لفظ الفعل، فصه مثلا اسم لاسكت، وهو الأصح[٧] ، وهو ظاهر كلام المؤلف فيما بعد، وقيل[٨]: مدلوله المصدر، فصه اسم لقولك سكوتاً، واختاره ابن الحاجب[٩] ، وقيل[١٠]: مدلوله الفعل وهو الحدث والزمان، لأن[١١] دلالة الفعل على الزمان بالصيغة، ودلالة اسم الفعل عليه بالوضع، فصه اسم بمعنى الفعل[١٢] ، وعليه جرى المؤلف رحمه الله[١٣] – وقد أفهم كلامه أن اسم الفعل قسمان: ما وضع من أول الأمر كذلك كهيهات وشتان، وما نقل من غيره[١٤] كعليك ودونك.

---

(١) ينظر: شرح العمدة ٧٣٨، شرح الكافية الشافية ٣/ ١٣٨٤.
(٢) ومن تبعه: ساقطة من جـ.
(٣) ينظر: الكافية ٤٠٦، شرح الوافية ٢٩٤، الإيضاح في شرح المفصل ١/ ٤٩٧.
(٤) في جـ: بشبهها، تحريف.
(٥) لا: ساقطة من أ.
(٦) في جـ: لما لا، تحريف.
(٧) وفاقاً للبصريين. ينظر: الكتاب ١/ ١٢٢، المقتضب ٣/ ٢٠٢، ارتشاف الضرب ٣/ ١٩٧.
(٨) ينظر: ارتشاف الضرب ٣/ ١٩٧، شرح التصريح ٢/ ١٩٥.
(٩) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل ١/ ٤٩٧.
(١٠) وفاقاً للكوفيين، ينظر: شرح الكافية للرضي ٢/ ٥٦، ارتشاف الضرب ٣/ ١٩٠.
(١١) في جـ: الا ان، تحريف.
(١٢) في أ: ففيه معنى الفعل.
(١٣) رحمه الله: ساقطة من أ.
(١٤) في أ: غيره.

(ويعمل اسم الفعل عمل الفعل الذي هو بمعناه)، فيرفع الفاعل ظاهراً ومستتراً، ويتعدى إلى المفعول بنفسه وبحرف الجر، ومن ثم عدي حيهل بنفسه [١٠٩أ] لما كان بمعنى ائت[١] في نحو حيهل [الثريد، وبالباء[٢] لما كان بمعنى بمحل[٣] في نحو «إذا ذكر الصالحون فحيهل بعمر»[٤] . وبعلى لما كان بمعنى أقبل في نحو حيهل على كذا.

(ولا يضاف)][٥] كما أن مسماه وهو الفعل كذلك، ولهذا قالوا في نحو بله زيد، ورويد زيد بالجر أنهما مصدران، والفتحة فيهما فتحة إعراب، ولكنه يخالف مسماه، فإن الفعل يعمل محذوفاً، ويتقدم معموله المنصوب عليه، واسم الفعل لا يعمل محذوفاً.

(ولا يتقدم معموله عليه)، بل يجب تأخيره عنه لضعفه في العمل، فلا تقول: زيداً دونك كما تقول زيداً خذ، خلافاً للكسائي[٦] في إجازة ذلك إلحاقاً للفرع بأصله، (وما نون فنكرة) كواهاً[٧] وويهاً، (وما لم ينون) منه (فمعرفة) كنزال ودراك، وما استعمل بالوجهين فهو في حال تنوينه [نكرة، وفي حال عدم تنوينه][٨] معرفة كصه ومه وأف، فصه مثلا اذا اردت به اسكت سكوتاً ما نونته، وحكمت عليه بأنه نكرة، أو السكوت المعين وتركت تنوينه وحكمت عليه بأنه معرفة.

---

(١) في أ: ابت، تحريف.

(٢) في أ: الباء.

(٣) في أ: عجل، تحريف.

(٤) هذا الأثر قاله ابن مسعود في فضل عمر رضي الله عنه: «إذا ذكر الصالحون فحيهلا بعمر، كان إسلامه نصراً، وإمارته فتحاً». ينظر: النهاية في غريب الحديث ١/ ٤٧٢، الفائق في غريب الحديث ١/ ٣٤٢؛ منهاج السنة النبوية ٦/ ٥٨

(٥) ما بين المعقوفين ساقط من ب.

(٦) ويمنعه البصريون. ينظر: الكتاب ١/ ١٢٨، معاني القرآن ١/ ٢٦٠، ارتشاف الضرب ٣/ ٢١٥.

(٧) في جـ: كوها، تحريف.

(٨) ما بين المعقوفين ساقط من ب.

التنازع في العمل

(باب: التنازع في العمل)، ويسمى أيضاً باب الإعمال[(١)] ، (وحقيقته أن يتقدم عاملان) فعلان متصرفان أو شبههما أو فعل وشبهه، (أو أكثر) منهما، اتفقا في العمل، أو اختلفا فيه، (ويتأخر) عنهما أو عنها. (معمول فأكثر ويكون كل واحد) من العاملين المتقدمين، (أو العوامل المتقدمة يطلب[(٢)] ذلك المتأخر)، بحسب المعنى أن يكون معمولاً على البدل مع وقوعه في ذلك الموضع[(٣)] ، والطلب إما على جهة التوافق في الفاعلية أو المفعولية أو فيهما معاً، أو مع التخالف فيهما، مثال الفعلين في طلب الفاعلية، نحو: قام وقصد زيد، وفي طلب المفعولية، نحو قوله تعالى: ﴿ ءَاتُونِىٓ أُفۡرِغۡ عَلَيۡهِ قِطۡرًا ﴾ [الكهف:٩٦]، فاتوني يطلب قطراً مفعولاً ثانياً، وأفرغ يطلبه[(٤)] مفعولاً به، وأعمل الثاني فيه، والأول في ضميره، وحذف لكونه فضلة، والأصل آتونيه[(٥)] [١٠٩ب]، ولو أعمل الأول لقيل: أفرغهُ وفي طلب أحدهما الفاعلية والآخر المفعولية، نحو ضربت وأكرم زيداً، (وقولك ضربني وأكرمت زيداً)، وفي طلبهما معاً، نحو ضرب وأهان زيد عمراً، ومثال[(٦)] تنازع الاسمين قوله:

١٢٩ [(٧)] - عُهِدتُ مُغِيثاً مُغْنِياً من[(٨)] أجرته.

والمختلفين قوله تعالى ﴿ هَآؤُمُ ٱقۡرَءُواْ كِتَٰبِيَهۡ ﴾ [الحاقة:١٩] ، وقد يتنازع ثلاثة معمولاً

---

(١) ينظر: شرح جمل الزجاجي ١/ ٦١٣، ارتشاف الضرب ٣/ ٨٧.

(٢) في جـ: بطال، تحريف.

(٣) ينظر: شرح الحدود النحوية ٩٩.

(٤) في أ: يطلب.

(٥) في أ: توانيه، تحريف.

(٦) في أ: وأمثال، تحريف.

(٧) وعجزه «فلم اتخذ إلا فناءك موئلاً». لم أقف على قائله، وهو من الطويل. أوضح المسالك ٢/ ٢١، شرح الأشموني ٢/ ٢٩٨، شرح التصريح ١/ ٣١٦.

(٨) من هذه الكلمة ساقطة من أ.

واحداً، (و) ذلك (نحو اللهم صلِّ وسلم وبارك على محمد)، وقد يكون مع ذلك المتنازع فيه متعدداً كما في الحديث[١] «تسَبِّحُونَ وَتَحمدُونَ وَتُكَبِّرُونَ[٢] دُبُرَ كُلِ صَلاَةٍ ثَلاثاً وَثَلاثِينَ»، فتنازع ثلاثة[٣] في اثنين ظرف ونائب مصدر، وشرط التنازع أن يكون بين العاملين ارتباط، إما بعاطف، أو عمل أولهما في ثانيهما نحو ﴿وَأَنَّهُۥ كَانَ يَقُولُ سَفِيهُنَا عَلَى ٱللَّهِ شَطَطًا﴾ [الجن: ٤] ﴿وَأَنَّهُمْ ظَنُّوا۟ كَمَا ظَنَنتُمْ أَن لَّن يَبْعَثَ ٱللَّهُ أَحَدًا﴾ [الجن: ٧]، وكون ثانيهما جواباً للأول كالآية التي ذكرها المؤلف ونحو ذلك من أوجه الارتباط قاله في المغني[٤].

وقد علم مما[٥] قررناه أنه لا تنازع[٦] بين حرفين، ولا حرف وغيره، ولا بين جامدين، ولا جامد وغيره، ولا في معمول متقدم ومتوسط، ولا فيما إذا كان أحد العاملين مؤكداً للآخر[٧]، لأن الطلب للمعمول إنما هو الأول، وقد يعلم منه أيضاً امتناع التنازع فيما إذا كان المعمول ضميراً متصلاً، لكنه متصل بالثاني، وهو مع كونه متصلاً به لا يجوز ان يكون معمولاً للأول، كما لا يخفى سواء كان ضمير متكلم أو مخاطب أو غائب.

(ولا خلاف) بين البصريين والكوفيين (في جواز إعمال أي العاملين أو العوامل شئت) في الاسم المتنازع فيه، لكن لا يحفظ من كلامهم اعمال الثاني من الثلاثة قاله المرادي[٨]، وقال أبو حيان[٩]: لم يوجد التنازع فيما زاد على الثلاثة فيما استقرىء،

(١) صحيح البخاري ٢/ ١٧، صحيح مسلم ١/ ٤١٧.
(٢) في ب جـ: تكبرون و تحمدون.
(٣) ثلاثة: ساقطة من جـ.
(٤) ينظر: مغني اللبيب ٢/ ٦٦٠.
(٥) في ب: بما.
(٦) في ب: يتنازع.
(٧) في ب: اللآخر، تحريف.
(٨) ينظر: شرح الألفية للمرادي ٢/ ٥٩.
(٩) ينظر: ارتشاف الضرب ٣/ ٩٢.

(وإنما الخلاف في الأولى) منهما (فاختار البصريون إعمال) الثاني المجاور (لقربه) من المعمول وكثرة استعماله [١١٠أ] في كلامهم نثراً ونظماً. (واختار الكوفيون إعمال الأول لسبقه)، والاحتراز[١] عن الإضمار قبل الذكر، وإذا تنازع ثلاثة فالحكم كذلك بالنسبة إلى الأول والثالث. ويتردد النظر في[٢] المتوسط هل يلحق بالأول لسبقه على الثالث[٣]، أو بالثالث لقربه بالنسبة إلى الأول أو يستوي فيه الأمران؟.

(فإن) تنازع اثنان و (أعملت الأول) في المتنازع فيه على اختيار الكوفيين (أعملت الثاني) المهمل (في ضمير ذلك الاسم المتنازع فيه)، مطابقاً له مرفوعاً كان أو منصوباً أو مجروراً. لآن مرجعه وإن تأخر لفظاً متقدم رتبة، لأنه معمول للأول، وجوز بعضهم[٤] حذف غير المرفوع وهو ضعيف، (فتقول: قام وقعد اخواك) بإعمال الثاني في الضمير المرفوع المحل الراجع إلى أخواك لتقدمه رتبة (وضربني وأكرمته زيد، وضربني وأكرمتهما أخواك) بإعماله أيضاً في الضمير المنصوب المحل العائد لما بعده، (ومُرَّ بي[٥] ومررت بهما أخواك، واللهم صل وسلم وبارك عليه، أي[٦]: على محمد) بإعمال الثاني والثالث في الضمير المجرور المحل العائد لما بعده.

(وإن أعملت الثاني) في الاسم المتنازع فيه على اختيار البصريين، وهو الراجح[٧]، (فإن احتاج الأول) المهمل (إلى مرفوع أضمرته) وجوباً أي: جئت به ضميراً مطابقاً للمتنازع[٨] فيه، فإن كان مفرداً استتر في الفعل، وإن كان مثنى أو مجموعاً، برز ولا تحذفه لامتناع حذف العمدة، وإن لزم منه الإضمار قبل الذكر لمجيئه في غير هذا

---

(١) في ب: واحتراز، تحريف.
(٢) في: ساقطة من جـ.
(٣) في أ جـ: الثاني، تحريف.
(٤) ينظر: شرح جمل الزجاجي ١/ ٦١٦، أوضح المسالك ٣/ ٢٧.
(٥) في جـ: ضربني.
(٦) أي: ساقطة من جـ.
(٧) ينظر: الكتاب ١/ ٣٧، المقتضب ٣/ ١١٢، ارتشاف الضرب ٣/ ٨٨.
(٨) في ب: للمفرد.

الباب كما تقدم في باب الضمير، وفي هذا الباب كقوله:

١٣٠ [1]جَفَوْنِي وَلَمْ أَجْفُ الأَخلاءَ إِنَّني [لِغَيرِ[2] جَمِيلٍ[3] مِنْ خَلِيلِيَّ[4] مُهمَلُ][5].

(وتقول) ضربني وأكرمني زيد، و(قاما وقعدا أخواك)، وأوجب الكسائي[6] حذفه هرباً من الإضمار قبل الذكر لفظاً ورتبة، ومنع الفراء[7] إعمال الثاني مع اقتضاء الأول الفاعل لما يلزم إعماله من حذف الفاعل أو[8] الإضمار قبل الذكر، وأوجب إعمال الأول فإن اقتضى الثاني الفاعل أيضاً أضمرته، أو المفعول حذفته [١١٠ب] أو أضمرته، ولا يلزم حينئذٍ محذور، ويروى[9] عنه أيضاً تشريك الرافعين وإضماره بعد الظاهر كما في صورة تأخير الناصب نحو ضربني وأكرمني زيد هو، وضربني وأكرمت زيداً هو، (وإن[10] احتاج) الأول (إلى منصوب أو مجرور حذفته[11]) وجوباً إن استغنى عنه (كالآية[12]) المتقدمة في أول الباب كما أشرنا إليه ثَمَّ، (وقولك[13] ضربت وضربني أخواك، ومررت ومر بي أخواك)، ولا يجوز إضماره، لأن الإضمار قبل الذكر إنما جاز في الفاعل لكونه عمدة، فإن لم يستغن عنه بأن أوقع حذفه في لبس

---

(١) قاله رجل من طيء، وهو من الطويل. شرح الكافية الشافية ٢/ ٦٤٥، مغني اللبيب ٢/ ٦٣٥، شرح التصريح ١/ ٣٢١.

(٢) لغير: ساقطة من جـ.

(٣) في جـ: جمل، تحريف.

(٤) في جـ: خليل، تحريف.

(٥) ما بين المعقوفين ساقط من ب.

(٦) ينظر: شرح جمل الزجاجي ١/ ٦١٧، ارتشاف الضرب ٣/ ٩٠.

(٧) ينظر: معاني القرآن ١/ ٤٢٢.

(٨) في ب: و.

(٩) في ب: يروي.

(١٠) في جـ: وهو، تحريف.

(١١) في ب: حذفه، تحريف.

(١٢) في ب: كاللاية، تحريف. يعني في قوله تعالى في سورة الكهف ٩٦(أتوني أفرغ عليه قطرا).

(١٣) في ب: كقولك.

كرغبت ورغب في الزيدان عنهما، أو[١] كان عمدة في الأصل بأن كان العامل من[٢] باب كان أو ظن نحو كنت وكان زيد صديقاً إياه، وظني[٣] وظننت زيداً قائماً إياه وجب[٤] إضماره مؤخراً[٥] عن المتنازع فيه لخوف اللبس في الأول، ويكون المنصوب عمدة في الأصل في الثاني، لكن يلزم منه الفصل بين العامل ومعموله بأجنبي وتأخير جزء من المعطوف عليه.

التعجب

(باب: التعجب) وهو استعظام زيادة في وصف الفاعل[٦] خفي سببها[٧]، وخرج به[٨] المتعجب منه عن نظائره أو قل[٩] نظيره. (وله) صيغ كثيرة تدل عليه، نحو: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنتُمْ أَمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ﴾ [البقرة:٢٨]، «سُبْحَانَ اللهِ إِنَّ الْمُؤْمِنَ لَا يَنْجَسُ»[١٠]، ولله دره فارساً والمبوب له في النحو (صيغتان) وضعاً[١١] لإنشاء التعجب لإطرادهما في كل معنى يصح التعجب منه، وهما لازمان لصيغة الماضي:

(أحدهما: ما أفعل زيداً)، وهذه الصيغة غير محصورة في تركيب خاص، (نحو ما

---

(١) في ب: لو.
(٢) من: ساقطة من جـ.
(٣) في جـ: ظنني، تحريف.
(٤) في جـ: واجب، تحريف.
(٥) مؤخراً: ساقطة من جـ.
(٦) إلى هذه الكلمة ساقط من أ.
(٧) ينظر: شرح الحدود النحوية ٩٣.
(٨) في أ ب: بها، تحريف.
(٩) في جـ: قد، تحريف.
(١٠) صحيح مسلم ١/ ٢٨٢، سنن النسائي ١/ ١٤٦.
(١١) في جـ: وصيغا.

أحسن زيداً، وما أفضله، وما أعلمه)، وما أكرمه، وإذا[١] أردت إعراب هذه الصيغة باعتبار[٢] الأصل[٣] قبل النقل لا باعتبار المعنى المراد منه الآن، وهو إنشاء التعجب، (فما مبتدأ) وهي نكرة موصوفة بمحذوف، ولهذا قال: (معنى شيء عظيم، وافعل فعل ماض) بدليل اتصال نون الوقاية به، (وفاعله ضمير [١١١أ] مستتر فيه وجوباً يعود إلى ما)، ولهذا أجمعوا على اسميتها، (والاسم المنصوب) بأفعل (المتعجب منه) وهو زيداً (مفعول به)، لتعدي أفعل بهمزة النقل، (والجملة) الفعلية، و[٤] هي أفعل زيداً في محل رفع على أنها (خبر ما)، والتقدير شيء عظيم حسن زيداً، وهذا مذهب سيبويه[٥] ، وقيل[٦]: ما موصولة في محل رفع بأنها مبتدأ، وما بعدها صلة، والخبر محذوف، أي الذي جعله حسناً شيء عظيم، ورد باستقلاله كلاماً[٧] من غير افتقار إلى محذوف، وقيل[٨] ما استفهامية مبتدأ، والجملة بعدها خبر، قال الرضي[٩] : «وهو قوي من حيث المعنى كأنه جهل سبب حسنه فاستفهم عنه». وقد يستفاد من الاستفهام معنى التعجب نحو ﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمُ الدِّينِ﴾ .

(والصيغة الثانية هي أفعل بزيد) - بكسر العين -، وهي كالأولى غير محصورة (نحو أحسن بزيد وأكرم به)، وإذا أردت إعرابها بحسب أصل التركيب، (فأفعل فعل) باتفاق ثم قال البصريون[١٠] (لفظه لفظ الأمر) وليس بأمر، إذ لا معنى للأمر هنا،

---

(١) في أ: وان.

(٢) باعتبار: ساقطة من ب، في جـ: باالاعتبار، تحريف.

(٣) في ب: بالأصل.

(٤) و: ساقطة من أ.

(٥) ينظر: الكتاب ١/ ٣٦.

(٦) وفاقاً للأخفش، ينظر: ارتشاف الضرب ٣/ ٣٣، الجنى الداني ٣٣٥، مغني اللبيب ١/ ٣٩٢.

(٧) في جـ: كل ما.

(٨) ينظر: ارتشاف الضرب ٣/ ٣٣، الجنى الداني ٣٣٥.

(٩) شرح الكافية للرضي ٢/ ٣١٠.

(١٠) ينظر: الكتاب ٢/ ٢٤٨، ارتشاف الضرب ٣/ ٣٤.

(ومعناه التعجب)، كأنك قلت ما أحسن زيداً، (وليس فيه ضمير) لأن الاسم المذكور بعده (و) هو (زيد فاعله).

والباء زائدة[١] لازمة، (وأصل: قولك: أحسن بزيد أحسن زيد) بصيغة الماضي، والهمزة فيه للصيرورة لا للنقل، (أي: صار ذا حسن نحو أورق الشجر) أي: صار ذا ورق، (ثم غيرت صيغته) من الماضي (إلى صيغة الأمر) مع بقاء المعنى الخبري، والتزم ذلك، لأن في الأمر تعظيماً، والتعظيم يناسب معنى التعجب، (فقبح إسنادها إلى) الاسم (الظاهر فزيدت[٢] الباء في الفاعل) لإصلاح[٣] اللفظ، ولهذا التزمت إلا إذا كان الفاعل[٤] إن وصلتها، وضعف هذا القول بأن الأمر بمعنى الماضي غير معهود، وبأن استعمال أفعل بمعنى صار ذا كذا قليل، وكذا[٥] زيادة الهاء في الفاعل، وقال جمع: لفظه ومعناه الأمر، وفيه ضمير راجع إلى المخاطب، والتزم إفراده وتذكيره لجريانه [١١١ب] مجرى المثل، وبزيد مفعوله، والباء للتعدية إن جعلت الهمزة للصيرورة، أو زائدة إن جعلت للتعدية، ولا يتصرف في صيغتي التعجب بتقديم، فلا يقال: ما زيداً أحسن [ولا زيداً ما أحسن][٦] ، ولا بزيد أحسن لتضمنهما معنى الإنشاء الموجب لعدم التصرف، ولا يتصرف فيهما أيضاً بايقاع فصل بين العامل والمعمول، كالفصل بالحال والمنادى. نعم، يغتفر الفصل[٧] بالظرف وعديله لما سمع من العرب ما أحسن بالرجل[٨] أن يصدق[٩] .

---

(١) في أ: زيادة، تحريف.
(٢) في أ: وزيدت.
(٣) في أ: لاصطلاح، تحريف.
(٤) الفاعل: ساقطة من جـ.
(٥) قليل وكذا: ساقطة من ب.
(٦) ما بين المعقوفين ساقط من جـ.
(٧) في جـ: الفضل، تصحيف.
(٨) في جـ: ذو الرجل، تحريف.
(٩) ينظر: المقتضب ٤/ ١٨٧، شرح الكافية الشافية ٢/ ٣٠٩.

العــــدد

(باب): حكم ألفاظ (العدد) تذكيراً وتأنيثاً. (اعلم أن الفاظ العدد على ثلاثة أقسام:

الأول: ما يجري على القياس) دائماً (فيذكر مع المذكر[١] ، ويؤنث مع المؤنث، وهو الواحد والاثنان، وما كان على صيغة فاعل) من ألفاظ العدد، (تقول في المذكر واحد واثنان[٢] و) وجه[٣] ،(ثانٍ وثالث) وهكذا إلى عاشر، و) تقول (في المؤنث واحدة واثنتان أو ثنتان، و) مقالة[٤] (ثانية وثالثة) وهكذا (إلى عاشرة وكذا) الحكم (إذا ركبت) هذه الألفاظ مع العشرة، (أو) مع (غيرها) بعد مجاوزة العشرين فإنها تجري على القياس، (إلا أنك[٥] تأتي بأحد وإحدى) بإبدال الواو همزة فيهما في مكان واحد وواحدة[٦]، (وحادي وحادية) للتخفيف (فتقول في المذكر) عندي (أحد عشر) رجلاً بتذكير الجزأين وبنائهما على الفتح،(واثنا عشر) رجلاً بتذكيرهما أيضاً، وإعراب الأول، (وحادي عشر) رجلا (وثاني عشر) عبداً (وثالث عشر) غلاماً وهكذا (إلى تاسع عشر) بتذكير الجزأين وبنائهما[٧] ، (و) تقول (في المؤنث) عندي (احدى عشرة) أمة بتأنيث الجزأين وبنائهما على الفتح[٨]، (واثنتا[٩] عشرة) جارية بتأنيثهما وإعراب الأول، (وحادية عشرة وثانية عشرة وثالثة عشرة) وهكذا (إلى تاسعة عشرة) بتأنيث

---

(١) المذكر: ساقطة من جـ.

(٢) في جـ: اثنتان، تحريف.

(٣) في أ: جزء.

(٤) في ب: مقابلة.

(٥) في أ: لأنك.

(٦) في حاشية ب: «وواحدة».

(٧) في أ: وبنائها.

(٨) على الفتح: ساقطة من جـ.

(٩) في جـ: اثنا.

الجزأين وبنائهما، ولك[١] في الشين[٢] من العشرة[٣] الإسكان والكسر [١١٢أ] (وتقول) إذا جاوزت العشرين[٤] في المذكر، عندي (واحدٌ وعشرون) رجلا، (واثنان وعشرون) غلاماً. (و) عندي[٥] الجزء (الحادي والعشرون، و) الجزء (الثاني والعشرون، و) هكذا إلى الجزء (التاسع والتسعين) بتذكير الأول، وفي المؤنث، عندي (إحدى وعشرون) أمة (واثنتان وعشرون) جارية (و) المقالة[٦] (الحادية والعشرون والثانية والعشرون، و) هكذا (الى) المقالة[٧] (التاسعة والتسعين) بتأنيث الأول.

(و) القسم (الثاني: ما يجري على عكس القياس)، أي على خلافه (فيؤنث مع[٨] المذكر، ويذكر مع المؤنث، وهو) من ألفاظ[٩] العدد (الثلاثة والتسعة وما بينهما) مطلقاً، أي[١٠] سواء أفردت عن العشرة، (نحو) عندي (ثلاثة رجال) بالتاء (وثلاث نسوة) بتركها، (وقوله تعالى) ﴿سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَٰنِيَةَ أَيَّامٍ﴾ [الحاقة: ٧]، أو ركبت مع العشرة، نحو: عندي ثلاثة عشر غلاماً [وأربعة عشر عبداً][١١])، وهكذا (الى تسعة عشر رجلاً) في المذكر (وثلاث عشرة) أمة، (وأربع عشرة) جارية (إلى تسع عشرة امرأة) في المؤنث، أو ركبت[١٢] مع العشرين، وما بعده بالعطف، نحو عندي (ثلاثة وعشرون) رجلا (إلى تسعة وتسعين) غلاماً في المذكر (وثلاث وعشرون)

(١) لك: ساقطة من جـ.
(٢) في أ: الشينين، تحريف.
(٣) في ب: عشرة.
(٤) في ب جـ: عشرين.
(٥) في أ: عند، تحريف.
(٦) في جـ: المقامة.
(٧) في جـ: المقامة.
(٨) مع: ساقطة من جـ.
(٩) في جـ: الفافا، تحريف.
(١٠) أي: ساقطة من أ.
(١١) ما بين المعقوفين ساقط من جـ.
(١٢) في أ: ركب من، تحريف.

أمة (إلى تسع وتسعين) جارية في المؤنث.

قال ابن مالك[١] : وإنما حذفت التاء من عدد المؤنث وأثبتت[٢] في عدد المذكر في هذا القسم لأن الثلاثة وأخواتها أسماء جماعات كزمرة وأمة وفرقة، فالأصل أن تكون بالتاء لتوافق[٣] نظائرها فاستصحب الأصل مع المذكر لتقدم رتبته، وحذفت مع المؤنث للفرق، انتهى.

ومحل ما ذكره المؤلف إذا كان المعدود مذكوراً، فإن حذف جاز حذف[٤] التاء مع المذكر كما في الحديث[٥] : «وَأَتْبَعَهُ بِستٍ مِنْ شَوالٍ»، وحكى الفراء[٦] : أفطرنا خمساً.

(و) القسم (الثالث: ما له حالتان وهو العشرة إن[٧] ركبت) مع الآحاد (جرت[٨] على القياس) فتذكر مع المذكر [١١٢ب] وتؤنث مع المؤنث، (نحو: عندي (أحد عشر) رجلا (واثنا عشر) غلاماً، (وثلاثة عشر) عبداً وهكذا (إلى تسعة عشر) بتذكير العشرة في المذكر، ونحو عندي إحدى عشرة امة، واثنتا عشرة[٩] وثلاث عشرة جارية وهكذا (إلى تسع عشرة) بتأنيث العشرة في المؤنث، (وإن أفردت جرت بخلاف القياس)، فتؤنث مع المذكر، وتذكر مع المؤنث، (نحو: عندي (عشرة رجال) بالتاء (وعشرة نسوة) بتركها، وأما قوله تعالى ﴿ مَن جَآءَ بِٱلْحَسَنَةِ فَلَهُۥ عَشْرُ أَمْثَالِهَا ﴾ [الأنعام: ١٦٠] فعلى حذف مضاف، أي عشر حسنات أمثالها واكتسب فيه المضاف

---

(١) ينظر: شرح التسهيل ق ١٦٢.

(٢) في جـ: أثبت.

(٣) في جـ: لتوقف، تحريف.

(٤) جاز حذف: ساقطة من جـ.

(٥) صحيح مسلم ٢/ ٨٢٢، سنن الترمذي ٣/ ١٣٢.

(٦) ينظر: معاني القرآن ١/ ١٥١.

(٧) في أ: إذا.

(٨) في أ: وجرت.

(٩) في جـ: اثني عشر، تحريف.

من المضاف إليه التأنيث.

تنبيـــه: صرحوا بأن الفاظ العدد المفتقرة[١] إلى تمييز لا يثنى منها[٢] ولا يجمع إلا مائة وألف. وأن العشرين وأخواتها إذا استعملت[٣] مع النيف[٤] قبلها وجب عطفها، وقضية ذلك أنه لا يقال حادي عشرين [ولا ثاني عشرين][٥] وهكذا[٦] من غير عطف، وكذا لا[٧] يقال ثالث عشري[٨] كذا، ولا رابع عشري[٩] كذا، لا بصيغة[١٠] التثنية ولا الجمع، وبذلك صرح العلامة شمس الدين محمد بن أبي الفتح البعلي[١١] تلميذ العلامة ابن مالك، فقال في تعليقة له: أنه جرى في بعض المحافل[١٢] بدمشق المحروسة كلام في كتاب أرخ برابع عشري[١٣] رمضان فقرأ[١٤] القارىء عشري[١٥] بفتح الراء فرد عليه إنما هو عشرِي بكسر الراء.

(١) في جـ: المعتبرة، تحريف.

(٢) منها: ساقطة من ب جـ.

(٣) في جـ: استعملمت، تحريف.

(٤) في جـ: النصف، تحريف.

(٥) ما بين المعقوفين ساقط من أ.

(٦) وهكذا: ساقطة من جـ.

(٧) لا: ساقطة من جـ.

(٨) في أ جـ: عشرين، تحريف.

(٩) في أ جـ: عشرين، تحريف.

(١٠) في جـ: لصيغة، تحريف.

(١١) هو شمس الدين محمد بن أبي الفتح بن أبي الفضل الحنبلي، ت ٧٠٩هـ. ينظر بغية الوعاة ١/ ٢٠٧، شذرات الذهب ٦/ ٢٠.

(١٢) في ب: المحاق، تحريف.

(١٣) في جـ: عشرين، تحريف.

(١٤) في جـ: فقرأه.

(١٥) عشري: ساقطة من جـ.

والذي يظهر في ذلك أن كلا منهما[١] خطأ، لأن المراد من هذا التاريخ أنه كتب في يوم مضى قبله[٢] ثلاثة وعشرون يوماً، ورابع عشري[٣] لا يؤدى ذلك لا على التثنية ولا الجمع، لأن رابع ونحوه مضاف إلى عشري، فاضافته بمعنى اللام أو من أو في، و[٤] لا[٥] جائز ان يكون بمعنى اللام، لان التقدير كتبت رابعاً لعشري كذا، ورابع العشري ما قبله ثلاثة وبعده [١١٣أ] ستة وعشرين[٦] يوماً، ونظير هذا رابع الشهر ما قبله ثلاثة وبعده ستة وعشرون يوماً، ولا يخفى ما في هذا من فساد، ولا جائز أن يكون بمعنى من أو في لعدم صدق ضابط[٧] كل منهما على ذلك كما لا يخفى فتعين أن ذلك ليس من كلام العرب، وإنه لحن[٨] ، واشتهار[٩] وقوع مثل ذلك في كلام الفضلاء والعلماء لا يستلزم صواب مثل هذا التركيب، لأن الرجوع في الصواب والخطأ في كل علم إلى أربابه، فما[١٠] صوبوه فهو الصواب، وما خطأوه فهو الخطأ، ولم ينص أحد على ذلك من علماء العربية واللغة في باب التاريخ، بل نصوا على خلافه، ولا سماع[١١] ولا قياس يقتضيان ذلك. والله أعلم[١٢] .

---

(١) في أ: كليهما، في ب، كلاهما.

(٢) في جـ: عبده، تحريف.

(٣) في جـ: عشر، تحريف.

(٤) و: ساقطة من أ جـ.

(٥) في ب: فلا.

(٦) في أ: ستة عشر، تحريف.

(٧) في جـ: ضابطه.

(٨) في جـ: لحق، تحريف.

(٩) في جـ: اثبتهار، تحريف.

(١٠) في جـ: عما.

(١١) في أ: لاسماعه، في جـ: وللاسما، تحريف.

(١٢) والله اعلم: ساقطة من ب جـ.

الوقــف

(باب: الوقف) هو قطع النطق عند إخراج آخر[١] اللفظة[٢] . (يوقف) على الاسم (المنون المرفوع والمجرور) بالسكون (أي بحذف الحركة والتنوين)من غير إبدال (نحو: جاء زيد ومررت بزيد[٣]) بإسكان آخرهما.

(و) يوقف (على المنون المنصوب بإبدال التنوين) منه (ألفاً نحو رأيت زيداً)، إذ ليس في إبداله ألفاً ثقل، بخلاف المرفوع والمجرور، وما ذكره من التفصيل في الوقف على الاسم المنون هو اللغة المشهورة[٤]، من ثلاث لغات.

والثانية[٥] : الوقف عليه مطلقاً بالحذف والإسكان، نحو هذا زيد، ورأيت زيد[٦] ومررت بزيد، ومنه قوله:

١٣١ [٧] ـ أَلَا حَبَّذَا غُنْمٌ وَحُسْنُ حَدِيثِها لقد[٨] تَرَكَتْ قَلْبِي بِهَا هَائِماً[٩] دَنِفْ.

والثالثة[١٠] : الوقف عليه مطلقاً بإبدال التنوين من جنس حركة ما قبله، نحو هذا زيدو ورأيت زيدا، ومررت بزيدي.

(وكذلك) أي كما يبدل تنوين المنصوب ألفاً في الوقف، (تبدل نون إذن) الجوابية

---

(١) آخر: ساقطة من أ.
(٢) ينظر: شرح الحدود النحوية ١٤٨.
(٣) بزيد: ساقطة من جـ.
(٤) ينظر: الكتاب ٢/ ٢٨١، ارتشاف الضرب ١/ ٣٩٢.
(٥) هي لغة ربيعة. ينظر: شرح الكافية الشافية ٤/ ١٩٨٠، ارتشاف الضرب ١/ ٣٩٢.
(٦) في أ: زايد، تحريف.
(٧) لم أقف على قائله، وهو من الطويل، همع الهوامع ٦/ ٢٠٥، الدرر اللوامع ٢/ ٢٣٢.
(٨) في جـ: تقدير، تحريف.
(٩) في جـ: هاداثما، تحريف.
(١٠) وهي لغة الأزد. ينظر: الكتاب ٢/ ٢٦٤، ارتشاف الضرب ١/ ٣٩٢.

(ألفاً في الوقف) تشبيهاً لاذن باسم منون وبه قرأ السبعة ﴿وَلَن تُفْلِحُوٓاْ إِذًا أَبَدًا﴾ [الكهف:٢٠] اختار ابن عصفور[١] تبعاً لبعضهم[٢] أن[٣] الوقف عليها بالنون، (وكذلك[٤] نون التأكيد الخفيفة) إذا تلت فتحة تبدل ألفاً في الوقف ما لم يحصل لبس، نحو ﴿لَنَسْفَعًا﴾ [العلق:١٥] من نحو (لنسفعن)، بخلاف [١١٣ب] ما إذا تلت[٥] ضمة أو كسرة فإنها إذا وقفت عليها تحذف، ويرد[٦] ما كان حذف لأجل إلحاقها كقولك في نحو: أخرجن ياهؤلاء، وأخرجن ياهذه، أخرجوا، وأخرجي، وكما يوقف على المنون المنصوب وإذاً، نحو لنسفعاً بالألف (يكتبن[٧] كذلك)، إذ الأصل في كتابة كل كلمة أن تكتب كما قال ابن الحاجب[٨] بصورة لفظها بتقدير الابتداء بها والوقف عليها، ولهذا كتب أنا زيداً بالألف، لأن الوقف عليه كذلك، ونحو رحمة بالهاء لأن الوقف عليها كذلك، ومن النحاة[٩] من يكتب إذاً[١٠] بالنون لأنها من نفس الكلمة كنون من وعن، وهو الأولى[١١] للفرق بينها[١٢] وبين إذا التي للظرفية.

(ويوقف على المنقوص المنون في الرفع والجر بحذف يائه)، إذا لم يكن

(١) ينظر: شرح جمل الزجاجي ٢/ ١٧٠.

(٢) وفاقا للمازني والمبرد، ينظر: ارتشاف الضرب ١/ ٣٩٣، مغني اللبيب ١/ ٣١.

(٣) إن: ساقطة من أ.

(٤) في ب: وكذا.

(٥) في أ: تليت.

(٦) في ب: ورد.

(٧) في ب: يكتبهن، تحريف.

(٨) ينظر: الشافية ٥٥١.

(٩) روي ذلك عن المازني والمبرد وأما الفراء فيذهب إلى أنها إن عملت كتبت بالألف وإلا كتبت بالنون للفرق بينها وبين إذا، وتبعه ابن خروف، ينظر: الجنى الداني ٣٥٩، مغني اللبيب ١/ ٣١.

(١٠) في أ: اذن.

(١١) في جـ: الأول، تحريف.

(١٢) في جـ: بينهما، تحريف.

محذوف العين أو الفاء، [(نحو جاء قاض ومررت بقاض)][(١)] ، بإسكان آخرهما، فإن كان المنقوص محذوف العين كمرى[(٢)] اسم فاعل من رمى[(٣)] ، أو محذف الفاء كيفي[(٤)] علماً لم يوقف عليه إلا بالرد إلى الياء[(٥)] لئلا يكثر الحذف. (ويجوز اثباتها) أي الياء، كقراءة ابن كثير[(٦)] ﴿وَلِكُلِّ[(٧)] قَوْمٍ هَادٍ﴾ [الرعد: ٧] ، ﴿وَمَا لَهُم مِّن دُونِهِۦ مِن وَالٍ[(٨)] ﴾ [الرعد: ١١]، ﴿وَمَا عِندَ ٱللَّهِ بَاقٍ﴾ [النحل: ٩٦] .

(ويوقف) على المنقوص المنون (في النصب بابدال التنوين) منه(الفا)، ولا تحذف ياؤه (نحو رأيت قاضيا)، ومثله ما سقط تنوينه لمنع الصرف كرأيت جواريا[(٩)] وقضية عبارة التسهيل[(١٠)] جواز الوجهين وإن الإثبات أجود، (فإن كان) المنقوص (غير منون فالأفصح[(١١)] [في الرفع والجر][(١٢)] الوقف عليه بإثبات الياء[(١٣)]، نحو: جاء القاضي ومررت بالقاضي) لعدم الموجب لحذفها، إذ الوقف يقتضي السكون، وذلك حاصل مع إثباتها، (ويجوز حذفها) على قلة، فيقال: جاء القاض[(١٤)] ومررتبالقاض[(١٥)] ،

---

(١) ما بين المعقوفين ساقط من أ.
(٢) في أ جـ: كمر، تحريف.
(٣) في أ: رأى، جـ: أرى، تحريف.
(٤) في أ: كيف، تحريف.
(٥) إلى الياء: ساقطة من ب.
(٦) والباقون يصلون بالتنوين، ويتنون بغير ياء. ينظر: التيسير ١٣٣، النشر ٢/ ١٣٧.
(٧) في ب: وكل، تحريف.
(٨) في ب: ولّي، تحريف.
(٩) في أ ب: جواري.
(١٠) ينظر: التسهيل ٣٢٨.
(١١) في أ: فالأصح.
(١٢) ما بين المعقوفين ساقط من ب.
(١٣) ينظر: ارتشاف الضرب ١/ ٣٩٥، أوضح المسالك ٣/ ٢٨٨.
(١٤) في أ ب: القاضي، تحريف.
(١٥) في أ ب: القاضي، تحريف.

وعليه قراءة غير ابن كثير[١] ﴿ٱلْكَبِيرُ ٱلْمُتَعَالِ﴾ [الرعد: ٩]، ﴿لِيُنذِرَ يَوْمَ ٱلتَّلَاقِ﴾ [غافر: ١٥] .

(وإن كان منصوباً فالإثبات)[٢] ، أي فيوقف عليه بإثبات الياء ساكنة [١١٤أ] (لا غير) نحو رأيت القاضي، وكلامه يقتضي أن الحذف منه بالإضافة، نحو: قاض مكة، كالمعرف[٣] منه بأل، وكلام غيره يشعر[٤] بأن الحذف فيه أرجح من الإثبات، واستعمال لا غير في كلام المصنفين كثير، وله مسند[٥]، وإن قال في المغني[٦] : «إنه لحن»، وفي شرح الشذور[٧] بأن العرب لم[٨] تتكلم به (وإذا وقف على ما فيه تاء التأنيث، فإن كانت ساكنة لم تغير[٩]) عما كانت[١٠] عليه، نحو قامت مما فيه تاء لاحقة للفعل، لئلا يلتبس بها الضمير لو وقف[١١] بالهاء، ومثلها التاء اللاحقة للحرضوف[١٢] نحو ثمت وربت.

(وإن كانت متحركة في جمع) المؤنث[١٣] السالم (نحو المسلمات) والهندات، أو فيما ألحق به كعرفات وأذرعات (فالأصح[١٤] الوقف بالتاء) من غير إبدال لدلالتها

(١) ابن كثير يقف بإثبات الياء والباقون يقفون بحذفها، ينظر: التيسير ١٩٢، النشر ٢/ ٢٩٨.
(٢) في ب: فبالإثبات.
(٣) في جـ: كالحذف.
(٤) يشعر: ساقطة من جـ.
(٥) وله مسند: في جـ بياض.
(٦) مغني اللبيب ١/ ٢٠٩.
(٧) ينظر: شرح الشذور ١٠٦.
(٨) في أ: لا.
(٩) في أ جـ: تتغير.
(١٠) في جـ: كان.
(١١) في أ: لوقف، تحريف.
(١٢) في ب جـ: للحرف.
(١٣) في جـ: لمؤنث، تحريف.
(١٤) في جـ: فالأصح.

على التأنيث والجمعية معاً[١]، فكرهوا إبطال صورتها[٢]، (وبعضهم[٣] يقف) على ذلك[٤] (بالهاء)، أي بإبدال التاء هاءً كقول[٥] بعضهم[٦]: «دفن البناه من المكرماه»، ومثل هذا التاء تاء[٧] هيهات ولات فإنه يوقف عليها بالتاء[٨]، وبعضهم[٩] بالهاء.

(وإن كانت في مفرد فالأفصح[١٠] الوقف بالهاء)، أي بإبدالها هاء (نحو: رحمة وشجرة)، من كل اسم آخره تاء التأنيث قبله متحرك ولو تقديراً كصلاة وزكاة فرقاً بين التاء اللاحقة للاسم واللاحقة للفعل، فإن[١١] كان ما قبل التاء ساكناً صحيحاً كأخت وبنت وقف عليها من غير إبدال كاللاحقة للفعل والحرف، (وبعضهم[١٢] يقف) على نحو شجرة ورحمة (بالتاء) من غير قلب، ومن ذلك قراءة نافع وابن عامر وحمزة[١٣] ﴿إِنَّ شَجَرَتَ﴾[١٤] [الدخان: ٤٣] بالتاء[١٥]، وقول أبي[١٦] النجم[١٧]:

---

(١) ينظر: الكتاب ١/ ٢٨١، ارتشاف الضرب ١/ ٤٠٤.
(٢) فكرهوا إبطال صورتها: في جـ بياض.
(٣) ينظر: ارتشاف الضرب ١/ ٤٠٤، أوضح المسالك ٣/ ٢٩١.
(٤) في جـ: عليه.
(٥) في أ: لقول.
(٦) ينظر: شرح المفصل ٩/ ٦٩، ارتشاف الضرب ١/ ٤٠٤.
(٧) هذا التاء تاء: في جـ بياض.
(٨) وفاقاً للفراء، ينظر: معاني القرآن ٢/ ٣٩٨.
(٩) وفاقاً للكسائي، ينظر: معاني القرآن ٢/ ٣٩٨.
(١٠) في أ ب: فالأصح.
(١١) في أ: وإن.
(١٢) ينظر: شرح ابن الناظم ١/ ٨، أوضح المسالك ٣/ ٢٩١.
(١٣) هو أبو عمارة حمزة بن حبيب، أحد القراء السبعة، ت ١٥٦هـ. ينظر: معرفة القراء الكبار ١/ ٩٣، غاية النهاية ١/ ٢٦١.
(١٤) ينظر: التيسير ٦٠، النشر ٢/ ١٣٠.
(١٥) بالتاء: ساقطة من ب.
(١٦) في أ: ابن، تحريف.
(١٧) هو أبو الفضل قدامة بن عبيدالله، ت ١٣٠هـ. ينظر: طبقات فحول الشعراء ١/ ٧٤٥، معجم الشعراء ٣١٠.

١٣٢ [١] ـ وَاللهُ أَنْجاكَ بِكَفيّ [٢] مُسْلَمتْ مِنْ بَعْدِمَا وَبَعْدِمَا وَبَعْدَمَتْ
كَانت نُفوسُ القَومِ عند الغَلْصَمَتْ وَكَادتِ الحرةِ [٣] انْ تدعي أمتْ.

(و قراءة [٤] بعض السبعة في قوله تعالى ﴿ إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴾ [الأعراف: ٥٦]) [٥].

وليكن هذا أخر ما تيسر جمعه على هذه المقدمه جعله خالصاً لوجهه الكريم وموجباً للفوز لديه بمنه وكرمه، وحسبنا الله ونعم الوكيل، ولا حول ولا قوة إلابالله العلي العظيم [٦].

---

(١) قاله أبو النجم، وهو من الرجز، رواية الديوان «نَجّاك» ينظر ديوانه ٧٦.

(٢) في جـ: بكف، تحريف.

(٣) في جـ: الحراة، ب: الحررت، تحريف.

(٤) في أ ب: وقد قرأ به.

(٥) قرأ بها ابن كثير ينظر: التيسير ٦٠، النشر ٢/ ١٢٩.

(٦) في أ: «والحمد لله أولا وآخراً، وظاهراً وباطناً، وصلى الله على أسعد المخلوقات، وأشرف الكائنات، إمام المتقين، ورسول رب العالمين، سيدنا ونبينا وشفيعنا محمد ﷺ، وعلى آله وأزواجه وذرياته وأهل بيته وأصحابه وأنصاره وأشياعه وأتباعه ومحبيهم إلى يوم الدين، تمت عشية الأحد ١٩ من شهر جمادى الأول، خمسين ومائة والف على يد الفقير حاجي محمد بن ناصر بن خزيم النجدي، غفر الله ولوالديه، آمين».

في ب: «رب تفضل واقبل ياكريم، إنهاء مؤلفه تبيضاً والحمد لله، في ٢٣ ج سنة ١١٥٢».

المصـــــادر والمراجـــــع

الكتب المخطوطة:

- حاشية على مجيب الندا: لأبي محمد عبدالله بن محمد البيتوشي «ت ١٢٢١هـ»، مخطوطة دار صدام، برقم (٦١٣١).
- شرح التسهيل: لابن مالك، مصورة مكتبة الدراسات العليا في كلية الآداب.
- المجيد في إعراب القرآن المجيد: لأبي اسحاق محمد بن إبراهيم السفاقسي «ت ٧٤٢هـ» مصورة الدكتور حاتم صالح الضامن عن نسخة المكتبة الظاهرية.

الرسائل الجامعية:

- ركن الدين الاستراباذي وكتابه البسيط في شرح الكافية: تحـ. حازم سليمان الحلي، رسالة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٣م.
- مجيب الندا إلى شرح قطر الندى: للفاكهي، تحـ. محمد أمين عواد الكبيسي، رسالة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م.
- المنهل الصافي: للدماميني، تحـ. فاخر جبر مطر، رسالة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٤١٠هـ/ ١٩٨٩م.

الكتب المطبوعة:

- القرآن الكريم.
- الآثار الخطية في المكتبة القادرية: تأليف / د. عماد عبد السلام رؤوف، مطبعة المعارف، بغداد، ط١، ١٣٩٨هـ/ ١٩٧٨م.
- الآجرومية: لمحمد بن محمد بن داود الصنهاجي «ت ٧٢٣هـ»، «مطبوع ضمن مجموع مهمات المتون»، تصحيح / أحمد سعد علي، مطبعة البابي الحلبي وأولاده، القاهرة، ط٤، ١٣٦٩هـ/ ١٩٤٩م.
- ارتشاف الضرب: لأبي حيان الأندلسي «ت ٧٤٥هـ»، تحـ. د. مصطفى أحمد النماس، مطبعة المدني، القاهرة، ط١، ١٤٠٤-١٤٠٩هـ/ ١٩٨٤-١٩٨٩م.
- أسرار العربية: لأبي بركات الأنباري «ت ٥٧٧هـ»، تحـ. محمد بهجة البيطار، مطبعة الترقي

بدمشق، ١٣٧٧هـ/ ١٩٥٧م.

- أسد الغابة في معرفة الصحابة: لأبي الحسن علي بن أبي الكرم المعروف بابن الأثير «ت ٦٣٠هـ»، دار الشعب، ١٩٧٠م.

- الإصابة في تمييز الصحابة: لابن حجر العسقلاني «ت ٨٥٢هـ»، تحـ. علي محمد البجاوي، دار نهضة مصر، القاهرة، ١٩٧١م.

- الأصول في النحو: لأبي بكر بن السراج «ت ٣٧٧هـ»، تحـ. د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.

- الأعلام: لخير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط٤، ١٩٧٩م.

- الاقتضاب في شرح ادب الكتاب: لأبي محمد عبدالله بن محمد بن السيد البطليوسي «ت ٥٢١هـ»، تحـ. عبدالله البستاني، المطبعة الأدبية، بيروت، ١٩٠١م.

- ألفية ابن مالك في النحو والصرف: لمحمد بن عبدالله بن مالك الأندلسي «ت ٦٧٢هـ»، «مطبوع ضمن مجموع مهمات المتون»، تصحيح / أحمد سعد علي، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، القاهرة، ط٤، ١٣٦٤هـ/ ١٩٤٩م.

- الأمالي الشجرية: لأبي السعادات هبة الله بن حمزة المعروف بابن الشجري «ت ٤٥٢هـ»، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، (لا ، ت).

- الأمالي النحوية: لأبي عمر وعثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب «ت ٦٤٦هـ»، تحـ. د. فخر الدين صالح سليمان قدارة، بيروت، ١٩٨٩م.

- إنباه الرواة على إنباه النحاة: لعلي بن يوسف القفطي «ت ٦٤٦هـ»، تحـ. محمد ابو الفضل إبراهيم، دار الكتب المصرية، القاهرية، ط١، ١٩٥٠م.

- الإنصاف في مسائل الخلاف: لأبي البركات بن الأنباري، تحـ. محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية الكبرى، ط٤، ١٣٨٠هـ/ ١٩٦١م.

- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: لأبي محمد عبدالله بن يوسف بن أحمد بن هشام الأنصاري «ت ٧٦١هـ»، تحـ. محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الندرة الجديدة، بيروت، لبنان، ط٦، ١٩٨٠م.

- الإيضاح العضدي: لابي علي الحسن بن أحمد الفارسي «ت ٣٧٧هـ»، تحـ. د. حسن شاذلي فرهود، مطبعة التأليف، مصر، ط١، ١٣٨٩هـ/ ١٩٧٩م.

- الإيضاح في شرح المفصل: لابن الحاجب، تحـ. د. موسى بناي العليلي، مطبعة العاني،

بغداد، ١٩٨٢م/ ١٩٨٣م.
- الإيضاح في علل النحو: لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي «ت ٣٣٧هـ»، تحـ. د. مازن مبارك، دار النفائس، بيروت، ط٤، ١٩٨٢م.
- إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون: لإسماعيل باشا بن محمد أمين بن مير سليم البغدادي، عني بتصحيحه المعلم رفعت بيكله الكليسي، طبع بمطابع وكالة المعارف الجليلة، ١٣٦٦هـ/ ١٩٤٧م.
- الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث: لعماد الدين ابن كثير الدمشقي «ت ٧٧٤هـ»، تحـ أحمد محمد شاكر، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت - لبنان، ١٤٠٨هـ.
- البحر المحيط: لأبي حيان محمد بن يوسف الأندلسي، مكتبة النصر الحديثة، الرياض، المملكة العربية السعودية، (لا، ت).
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة: لجلال الدين السيوطي «ت ٩١١هـ»، تحـ. محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، (لا، ت).
- البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة: للفيروز آبادي «ت ٨١٧هـ»، تحـ. محمد المصري، مطبعة الفيصل، منشورات مركز المخطوطات والتراث، ط١، ١٩٨٧م.
- تاج العروس من جواهر القاموس: للسيد محمد المرتضى الزبيدي «ت ١٢٠٥هـ»، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، (لا، ت).
- تاريخ ابن خلدون: لعبد الرحمن بن خلدون المغربي «ت ٨٠٨هـ»، مؤسسة الأعلمي، بيروت، لبنان، ١٣٩١هـ/ ١٩٧١م.
- تاريخ النور السافر عن أخبار القرن العاشر: لمحي الدين عبد القادر العيدروسي، صححه الأستاذ محمد رشيد افندي، مطبعة الفرات، بغداد، ١٣٥٣هـ/ ١٩٣٤م.
- تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي: لمحمد بن عبد الرحمن المباركفوري «ت ١٣٥٣هـ»، دار الكتب العلمية، (لا، ت).
- تحفة الغريب شرح مغني اللبيب: لمحمد بن أبي بكر بن عمر المعروف بالدماميني «ت ٨٣٨هـ»، طبع بهامش المنصف من الكلام على مغني ابن هشام، المطبعة البهية، مصر، ١٣٠٤هـ.
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: لابن مالك، تحـ. محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي، مصر، ١٣٧٧هـ/ ١٩٦٧م.

- التعريفات: لعلي بن محمد بن علي المعروف بالشريف الجرجاني «ت ٨١٦هـ»، قدم له الدكتور أحمد مطلوب، دار الشؤون الثقافية العامة، العراق، بغداد، (لا، ت).
- تنوير الحوالك شرح موطأ مالك: لجلال الدين السيوطي، المكتبة التجارية الكبرى، ١٣٨٩هـ/١٩٦٩م.
- التوطئة في النحو: لمحمد بن محمد بن عمر الشلوبيني «ت ٦٤٥هـ»، تحـ. يوسف أحمد مطوع، مطابع سجل العرب، القاهرة، ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م.
- التيسير في القراءات السبع: لأبي عمر وعثمان بن سعيد الداني «ت ٤٤٤هـ»، تحـ. اوتوبرتزل، دار الكتاب العربي، بيروت، ط٣، ١٩٨٥م.
- الجامع الصغير في النحو: لابن هشام الانصاري، تحـ. د. أحمد محمود الهرميل، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م.
- الجامع لأحكام القرآن: لأبي عبدالله محمد بن أحمد القرطبي «ت ٦٧١هـ»، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، ط٢، ١٣٠٤-١٣٦٦هـ/ ١٩٣٥-١٩٥٠م.
- جلاء الأفهام في الصلاة والسلام على خير الأنام: لأبي عبدالله محمد بن أبي بكر المعروف بابن قيم الجوزية «ت ٧٥١هـ»، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.
- الجمل في النحو: لأبي القاسم الزجاجي، تحـ. د. علي توفيق الحمد، دار الأمل، الأردن، ط١، ١٩٨٤م.
- جمهرة الأمثال: لأبي هلال العسكري «ت بعد ٣٩٥هـ»، تحـ. محمد أبو الفضل ابراهيم، وعبد الحميد قطامش، المؤسسة المصرية للطباعة الحديثة، ط١، ١٣٨٤هـ/ ١٩٦٤م.
- الجنى الداني في حروف المعاني: للحسن بن أم قاسم المرادي «ت ٧٤٩هـ»، تحـ. طه محسن، مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، ١٣٩٦هـ/ ١٩٧٦م.
- حاشية الدمنهوري على متن الكافي: للدمنهوري، مطبعة مصطفى الحلبي، ١٣٤٤هـ.
- حاشية الشيخ يس على شرح التصريح: مطبوع بهامش شرح التصريح للشيخ خالد بن عبدالله الأزهري، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي، مصر.
- الخصائص: لأبي الفتح عثمان بن جني «ت ٣٩٢هـ»، تحـ. محمد علي النجار، مطبعة دار الكتب المصرية، ١٩٥٢-١٩٥٦م.
- الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة: لابن حجر العسقلاني، تحـ. محمد سيد جاد الحق، دار الكتب الحديثة، القاهرة، ١٣٨٥هـ/ ١٩٦٦م.

- الدرر اللوامع على همع الهوامع: لأحمد بن أمين الشنقيطي، دار المعرفة، بيروت، ط١، ١٣٩٣هـ/١٩٧٣م.
- الدر المصون في علوم القرآن المكنون: لأحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي (ت ٧٥٦هـ)، تحـ. د. أحمد محمد الخراط، دمشق، ١٩٨٦م.
- ديوان أبي فراس الحمداني: تحـ. سامي الدهان، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، آذار، ١٩٤٥م.
- ديوان أبي النجم العجلي: لعلاء الدين آغا، النادي الأدبي، الرياض، ١٩٨١م.
- ديوان أعشى همدان: تحـ. حسين عيسى أبو ياسين، الرياض، ١٩٨٣م.
- ديوان امرىء القيس: تحـ. محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، مصر، ط٢، ١٩٦٤م.
- ديوان أمية بن أبي الصلت، تحـ. د. عبد الحفيظ الطلي، المطبعة التعاونية، دمشق، ١٩٧٤م.
- ديوان توبة بن الحمير: تحـ. د. خليل إبراهيم العطية، بغداد، ١٩٦٨م.
- ديوان جرير: تحـ. د. نعمان طه أمين، دار المعارف، مصر، ١٩٦٩-١٩٧٢م.
- ديوان جميل بثينة: تحـ. د. حسين نصار، دار مصر للطباعة، ط٢، ١٩٦٧م.
- ديوان الحطيئة: تحـ. د. نعمان طه أمين، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، القاهرة، ١٣٧٨هـ/١٩٥٨م.
- ديوان ذي الرمة: تحـ. د. عبد القدوس أبو صالح، دمشق، ١٩٧٢-١٩٧٣م.
- ديوان رؤبة: (مجموع أشعار العرب) نشرة وليم بن الورد، ليبغ، ١٩٠٣م.
- ديوان زهير بن أبي سلمى: تحـ. د. أحمد طلعت، دار الفكر للجميع، بيروت، ط١، ١٩٦٨م.
- ديوان سلامة بن جندل: تحـ. د. فخر الدين قباوة، حلب، ١٩٦٨م.
- ديوان السموأل: (صنعه نفطويه)، تحـ. الشيخ محمد حسن آل ياسين، مطبعة المعارف، بغداد، ١٣٧٤هـ/ ١٩٥٥م.
- ديوان العباس بن الأحنف: دار صادر، بيروت، ١٩٦٥م.
- ديوان عبيدالله بن قيس الرقيات: تحـ. د. محمد يوسف نجم، دار صادر، بيروت، ١٣٨٨هـ/١٩٥٨م.
- ديوان العجاج: تحـ. د. عزت حسن، مكتبة الشرق، بيروت، ١٩٧١م.

- ديوان عمرو بن كلثوم: تحـ. د. اميل بديع يعقوب، بيروت، ١٤١١هـ.

- ديوان ليلى الاخيلية: تحـ. د. خليل ابراهيم العطية، وجليل العطية، دار الجمهورية، بغداد، ١٣٨٦هـ/ ١٩٦٧م.

- ديوان المثقب العبدي: تحـ. حسن كامل الصيرفي، القاهرة، ١٩٧١م.

- ديوان النابغة الذبياني: تحـ. د. شكري فيصل، دار الفكر، بيروت، ١٩٦٨م.

- ديوان يزيد بن مفرغ الحميري: تحـ. د. عبد القدوس ابو صالح، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.

- السبعة في القراءات: لابن مجاهد «ت ٣٢٤هـ»، تحـ. شوقي ضيف، دار المعارف، مصر، ١٩٧٢م.

- سنن ابن ماجة: لأبي عبدالله محمد بن يزيد القزويني «ت ٢٧٥هـ»، تحـ. محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب المصرية، عيسى البابي الحلبي وشركاؤه، ١٣٧٢هـ/ ١٩٠٢م.

- سنن أبي داود: لأبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني «ت ٢٧٥هـ»، دار الجيل، بيروت، ١٩٨٨م.

- سنن الترمذي: لأبي عيسى محمد بن عيسى الترمذي «ت ٢٧٩هـ»، تحـ. أحمد محمد شاكر، محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، (لا، ت).

- سنن النسائي: لأحمد بن علي النسائي «ت ٣٠٣هـ»، بشرح الحافظ جلال الدين السيوطي، دار الكتاب العربي، بيروت، (لا، ت).

- سير أعلام النبلاء: لمحمد بن أحمد الذهبي «ت ٧٤٨هـ»، تحـ. شعيب الأرنؤوط ومأمون الصاغرجي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط١، ١٩٨١م.

- الشافية: لابن الحاجب «مطبوع ضمن مجموع مهمات المتون»، تصحيح أحمد سعد علي، مطبعة البابي الحلبي وأولاده، القاهرة، ط٤، ١٤٦٤هـ/ ١٩٤٩م.

- شذرات الذهب في أخبار من ذهب: لأبي الفلاح ابن العماد الحنبلي «ت ١٠٨٩هـ»، دار المسيرة، بيروت، ط٢، ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م.

- شرح ابن عقيل: لعبدالله بن عقيل الهمداني «ت ٧٦٩هـ»، تحـ. محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة، مصر، ط١٤، ١٣٨٥هـ/ ١٩٦٥م.

- شرح أشعار الهذليين: صنعه أبي سعيد الحسن بن الحسين السكري «ت ٢٧٥هـ»، تحـ. عبد الستار أحمد فراج، مطبعة المدني، (لا، ت).

- شرح الأشموني على ألفية بن مالك: لعلي بن محمد الأشموني «ت ٩٢٨هـ»، تحـ. محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، ط٢، ١٣٥٨هـ/ ١٩٣٩م.
- شرح ألفية ابن مالك: لأبي عبدالله محمد بن محمد بن مالك «ت ٦٨٦هـ»، تحـ. د. عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد، دار الجيل، بيروت، (لا، ت).
- شرح ألفية ابن مالك: لأبي زيد عبد الرحمن بن علي المكودي «ت ٨٠١هـ»، تصحيح / أحمد سعد علي، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، القاهرة، ط٣، ١٣٧٤هـ/ ١٩٥٤م.
- شرح ألفية ابن مالك: للمرادي المعروف بابن أم قاسم، تحـ. د. عبد الرحمن علي سليمان، مكتبة الكليات الأزهرية، ١٣٩٦-١٣٩٧هـ/ ١٩٧٦-١٩٧٧م.
- شرح التسهيل: لابن مالك، تحـ. د.عبد الرحمن السيد، مكتبة الانجلو مصرية، ط١، (لا، ت).
- شرح التصريح على التوضيح: لخالد بن عبدالله الأزهري «ت ٩٠٥هـ»، دار إحياء الكتاب العربي، عيسى البابي الحلبي، مصر، (لا، ت).
- شرح جمل الزجاجي: لأبي الحسن علي بن مؤمن بن عصفور الإشبيلي «ت ٦٦٩هـ»، تحـ. د. صاحب أبو جناح، مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م.
- شرح الحدود النحوية: لعبدالله بن أحمد الفاكهي «ت ٩٧٢هـ»، تحـ. د. زكي فهمي الألوسي، بيت الحكمة، جامعة بغداد، ١٩٨٨م.
- شرح ديوان الفرزدق: لعبدالله بن إسماعيل الصاوي، المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة، ط١، ١٩٣٦م.
- شرح ديوان عمر بن أبي ربيعة: لمحمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة، مصر، ١٩٥٢م.
- شرح ديوان لبيد بن ربيعة: تحـ. إحسان عباس، كويت، ١٩٦٢م.
- شرح شذور الذهب: لابن هشام الانصاري، تحـ. محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة، القاهرة، مصر، ط٨، ١٣٨٠هـ/ ١٩٦٠م.
- شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ: لابن مالك، تحـ. عدنان عبد الرحمن الدوري، مطبعة العاني، بغداد، ١٣٩٧هـ/ ١٩٧٧م.

- شرح قطر الندى وبل الصدى: لابن هشام الأنصاري، تحـ. محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة، مصر، ط١١، ١٣٨٣هـ/١٩٦٣م.
- شرح الكافية: لرضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي «ت ٦٨٦هـ»، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.
- شرح الكافية الشافية: لابن مالك، تحـ. د. عبد المنعم أحمد هريدي، دار المأمون للتراث، المملكة العربية السعودية، مكة المكرمة، ط١، ١٩٨٢م.
- شرح اللمحة البدرية: لابن هشام الأنصاري، تحـ. د. هادي نهر، مطبعة الجامعة المستنصرية، بغداد، ١٣٩٧هـ/١٩٧٧م.
- شرح اللمع: لابن برهان عبد الواحد بن علي الأسدي «ت ٤٥٦هـ»، تحـ. د. فائز فارس، مطابع كويت تايمز التجارية، الكويت، ط١، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.
- شرح المفصل: لموفق الدين بن يعيش «ت ٦٤٣هـ»، المطبعة المنيرية، مصر، القاهرة، (لا، ت).
- شرح الوافية نظم الكافية: لابن الحاجب، تحـ. د. موسى بناي العليلي، مطبعة الآداب، النجف الأشرف، ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م.
- شعر ابن ميادة: تحـ. محمد نايف الدليمي، مطبعة الجمهورية، الموصل، ١٩٧٠م.
- شعر أبي زبيد الطائي، تحـ. د. نوري حمودي القيسي، مطبعة المعارف، بغداد، ١٩٦٧م.
- شعر تأبط شراً: لسليمان القرغولي، وجبار تعبان، النجف، ١٩٧٣م.
- شعر النعمان بن بشير الأنصاري: تحـ. د. يحيى الجبوري، مطبعة المعارف، بغداد، (لا، ت).
- شعر النمر بن تولب: صنعه د. نوري حمودي القيسي، بغداد، ١٩٦٩م.
- الشعر والشعراء: لابن قتيبة عبدالله بن مسلم «ت ٢٧٦هـ»، تحـ. أحمد محمد شاكر، دار المعارف، مصر، ط٢، ١٣٨٧هـ/١٩٦٦م.
- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح: لابن مالك، تحـ. د. طه محسن، آفاق، جمهورية العراق، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.
- صحيح البخاري: لمحمد بن إسماعيل البخاري «ت ٢٥٦هـ»، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، (لا، ت).
- صحيح مسلم: لأبي الحسين مسلم بن الحجاج النيسابوري «ت ٢٦١هـ»، تحـ. محمد فؤاد

عبد الباقي، دار الفكر، بيروت، ط٢، ١٣٩٨هـ/١٩٧٨م.
- الضوء اللامع لأهل القرن التاسع: لمحمد بن عبد الرحمن السخاوي «ت ٩٠٢هـ»، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، لبنان، (لا، ت).
- طبقات فحول الشعراء: لمحمد بن سلام «ت ٢٣١هـ»، تحـ. محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، القاهرة، ١٩٧٤م.
- طبقات النحويين واللغويين: لأبي بكر محمد بن الحسن الزبيدي «ت ٣٧٩هـ»، تحـ. محمد أبو الفضل إبراهيم، نشره محمد سامي أمين، مصر، ط ، ١٩٥٤م.
- العبر في خبر من غبر: للذهبي، تحـ. د. صلاح الدين المنجد، طبع بمطابع التراث العربي، الكويت، ١٩٦٠م.
- العقد الفريد: لابن عبد ربه، أحمد بن محمد «ت ٣٢٨هـ»، تحـ. أحمد أمين، وأحمد الزين، وإبراهيم الأبياري، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، (طبعة اوفسيت)، بيروت، ١٩٦٥م.
- غاية النهاية في طبقات القراء: لأبي الخير محمد بن محمد بن الجزري «ت ٨٣٣هـ»، عني بنشره ج، برجستراسر، مكتبة الخانجي، مصر، ١٣٥٢هـ/ ١٩٣٣م.
- الغرة المخفية في شرح الدرة الألفية: لابن الخباز «ت ٦٣٩هـ»، تحـ. حامد محمد العبدلي، دار الانبار، بغداد - الرمادي، ط١، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م.
- الفائق في غريب الحديث: لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري «ت ٥٣٨هـ»، تحـ. علي محمد البجاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة البابي الحلبي وشركائه، ط٢، (لا، ت).
- فهرس دار الكتب المصرية: لنصيف فؤاد سعيد، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، ط١، ١٣٤٥هـ/ ١٩٢٦م.
- فهرس الكتب الموجودة في المكتبة الأزهرية: مطبعة الأزهر، ١٣٦٦هـ/١٩٤٨م.
- فهرس المخطوطات العربية في مكتبة الأوقاف العامة ببغداد: لعبدالله الجبوري، مطبعة الإرشاد، بغداد، ١٩٧٤م.
- فهرست الكتب النحوية المطبوعة: تأليف د. عبد الهادي الفضلي، مكتبة المنار، الزرقاء، الأردن، الطبعة الاولى ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٦م.
- فهرست مخطوطات النحو والصرف واللغة والعروض بجامعة الإمام محمد بن سعود: إعداد / علي حسين البواب، جامعة الإمام محمد بن سعود، ط١، ١٤٠٧هـ/١٩٧٨م.

- الكافية لابن الحاجب «مطبوع ضمن مجموع مهمات المتون»: تصحيح / أحمد سعد علي، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، ١٣٦٤هـ/ ١٩٤٩م.
- الكامل في التاريخ: لابن الأثير، تحـ. أبي الفداء عبدالله القاضي، و د. محمد يوسف الدقاق، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.
- الكتاب: لابي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر «ت ١٨٠هـ»، المطبعة الأميرية، بولاق، ١٣١٦هـ.
- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل: للزمخشري، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، (لا، ت).
- كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس: لإسماعيل بن محمد العجلوني «ت ١١٦٢هـ»، دار إحياء التراث، بيروت، (لا، ت).
- كشف الظنون في اسامي الكتب والفنون، لمصطفى بن عبدالله بن إسماعيل المشهور بحاجي خليفة «ت ١٠٦٧هـ»، طهران، ط٣، ١٣٧٨هـ/ ١٩٧٤م.
- اللامات: للزجاجي، تحـ. د. مازن مبارك، المطبعة الهاشمية، دمشق، ١٩٦٩م.
- لسان العرب: لأبي الفضل محمد بن مكرم بن منظور «ت ٧١١هـ»، دار صادر، بيروت، ١٣٧٤-١٣٧٦هـ/ ١٩٥٥-١٩٥٧م.
- مجمع الأمثال: لأبي الفضل أحمد بن محمد الميداني «ت ٥١٨هـ»، تحـ. محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الجيل، بيروت، لبنان، ط٢، ١٩٨٧م.
- المحتسب في تبيين وجوه القراءات الشاذة والإيضاح عنها: لابن جني، تحـ. علي النجدي، و د. عبد الحليم النجار، و د. عبد الفتاح إسماعيل شلبي، لجنة التراث الإسلامي، القاهرة، ١٣٨٦هـ.
- مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع: لابن خالوية «ت ٣٧٠هـ»، عني بنشره، ج، برجستراسر، دار الهجرة، (لا، ت).
- المخطوطات اللغوية في مكتبة المتحف العراقي: لأسامة ناصر النقشبندي، مديرية الآثار العامة، بغداد، ١٩٦٩م.
- المستقصى في أمثال العرب: للزمخشري، اعتناء / محمد عبد الرحمن خان، مطبعة مجلس دائرة المعارف، حيدر آباد الدكن، الهند، ط١، ١٩٦٢م.
- مسند الإمام أحمد: لأبي عبدالله أحمد بن حنبل «ت ٢٤١هـ»، المطبعة الميمنية، ١٣١٣هـ.

- المشكاة الفتحة على الشمعة المضية: للسيوطي، تحـ. هشام سعيد النعيمي، مطبعة وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، بغداد، ١٩٨٤م.
- مشكل إعراب القرآن: لأبي محمد مكي بن بن أبي طالب القيسي «ت٤٣٧هـ »، تحـ. د. حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، ١٩٨٤م.
- المطول على التلخيص: لسعد الدين التفتازاني «ت ٧٩١هـ»، مطبعة أحمد كامل سلطان بايزيد، استانبول، ١٣٣٠هـ.
- معاني القرآن: لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء «ت ٢٠٧هـ»، تحـ. محمد علي النجار، أحمد يوسف نجاتي، عالم الكتب، بيروت، ط٢، ١٩٨٠م.
- معجم الأدباء: لشهاب الدين ياقوت بن عبدالله الحموي «ت ٦٢٦هـ»، دار المستشرق، بيروت، لبنان، (لا، ت).
- معجم البلدان: لياقوت الحموي، دار صادر، بيروت، (لا، ت).
- معجم الشعراء: لمحمد بن عمران المزرباني «ت ٣٨٤هـ»، تحـ. عبد الستار أحمد فراج، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي، ١٣٧٩هـ/ ١٩٦٠م.
- معجم المصنفين: لمجموعة من علماء الهند، حيدر آباد الدكن، ١٩٣٤م.
- معجم المطبوعات العربية والمعربة: ليوسف إلياس سركيس، مصر، ١٣٤٦هـ/ ١٩٢٨م.
- معجم المؤلفين: لعمر رضا كحالة، مطبعة الترقي، دمشق، ١٣٧٩هـ/ ١٩٦٠م.
- معرفة القراء الكبار على الطبقات والاعصار: للذهبي، تحـ. محمد سيد جاد الحق، دار الكتب الحديثة، القاهرة، ط١، ١٣٨٧هـ/ ١٩٦٧م.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: لابن هشام الأنصاري، تحـ. مازن مبارك، ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، بيروت، ١٩٨٥م.
- مفردات الفاظ القرآن: الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني «ت ٥٣٨هـ»، تحـ. صفوان عدنان داودي، دار العلم، دمشق، ط١، ١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م.
- المفصل في علم العربية: للزمخشري، دار الجيل، بيروت، ط ٢، (لا، ت).
- المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة: لشمس الدين السخاوي، تحـ. عبدالله محمد الصديق، وعبد الوهاب عبد اللطيف، مكتبة الخانجي، مصر، مكتبة المثنى، بغداد، دار الأدب العربي، ١٣٧٥هـ/ ١٩٥٦م.
- المقتضب: لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد «ت ٢٨٥هـ»، تحـ. محمد عبد الخالق

عضيمة، دار الكتب، بيروت، (لا، ت).

- المقرب: لابن عصفور الاشبيلي، تحـ. د. أحمد عبد الستار الجواري، وعبدالله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٧١م.

- الموسوعة العربية الميسرة: دار نهضة لبنان للطبع والنشر، بيروت، لبنان، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.

- الموطأ: للإمام مالك بن انس «ت ١٧٩هـ»، تحـ. محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاؤه، مصر، ١٩٥١م.

- موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف: د. خديجة الحديثي، دار الرشيد، بغداد، ١٩٨١م.

- نزهة الألباء في طبقات الأدباء: لأبي البركات ابن الأنباري «ت ٥٧٧هـ»، تحـ. د. إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الأردن، الزرقاء، ط٣، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.

- النشر في القراءات العشر: لابن الجزري، صححه / الشيخ محمد علي الضباع، دار الكتب العلمية، بيروت، (لا، ت).

- النهاية في غريب الحديث والأثر: لابن الأثير، تحـ. طاهر أحمد الزاوي، وحمود محمد الطناحي، المكتبة الإسلامية، ط١، ١٣٨٣هـ/ ١٩٦٣م.

- هدية العارفين في أسماء المؤلفين وآثار المصنفين: لإسماعيل باشا البغدادي، طبع بمطابع وكالة المعارف الجليلة، استانبول، ١٣٧٠هـ/ ١٩٥١م.

- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: للسيوطي، تحـ. د. عبد العال مكرم سالم، وهارون عبد السلام، دار البحوث العلمية، الكويت، ١٩٧٥م.

أولًا: فهرس الآيات القرآنية

الفهرس مرتب حسب ورود السور في القرآن الكريم

(3) آل عمران

(4) النساء

(5) المائدة

(6) الأنعام

(7) الأعراف

(8) الأنفال

(9) التوبة

(10) يونس

(11) هود

(12) يوسف

(16) النحل

(17) الإسراء

(18) الكهف

(22) الحج

(23) المؤمنون

(24) النور

(25) الفرقان

(30) الروم

(33) الاحزاب

(34) سبأ

(35) فاطر

(36) يس

(37) الصافات

(42) الشورى

(43) الزخرف

(44) الدخان

(45) الجاثية

(46) الاحقاف

(47) محمد

(48) الفتح

(49) الحجرات

(50) ق

(51) الذاريات

(52) الطور

(53) النجم

(54) القمر

(55) الرحمن

(57) الحديد

(58) المجادلة

(59) الحشر

(60) الممتحنة

(61) الصف

(63) المنافقون

(64) التغابن

(65) الطلاق

(66) التحريم

(67) الملك

(68) القلم

(69) الحاقة

(70) المعارج

(71) نوح

(72) الجن

(73) المزمل

(74) المدثر

(75) القيامة

(76) الانسان

(85) البروج

(86) الطارق

(90) البلد

(94) الانشراح

(95) التين

(96) العلق

(97) القدر

(98) البينة

(99) الزلزلة

(103) العصر

(112) الإخلاص

ثانياً: فهرس الحديث الشريف

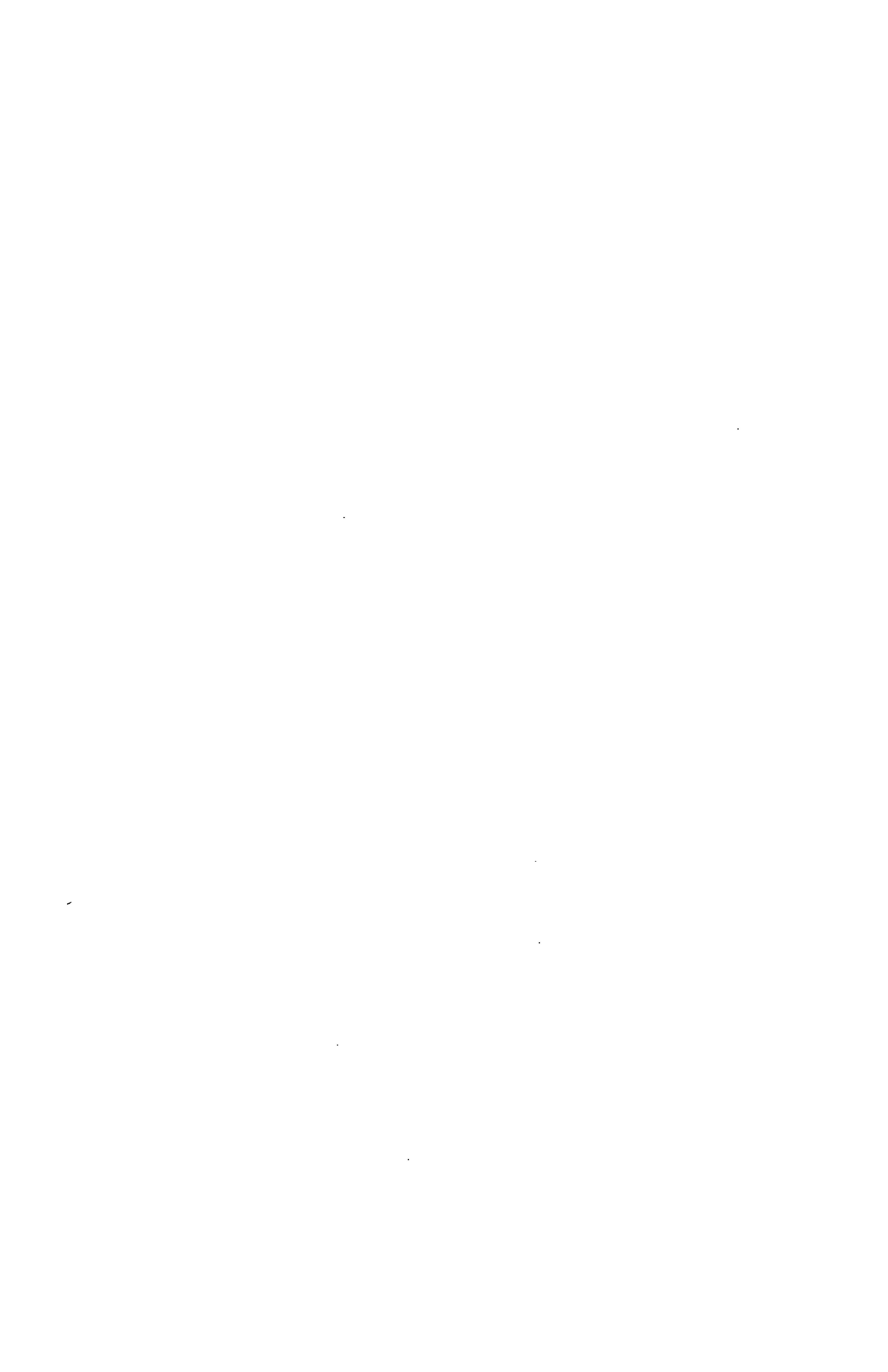
الحديث **الصفحة**



ثالثاً: فهرس الأمثال والأقوال

الأمثال والأقوال — **الصفحة**

رابعاً: فهرس الاعـــــــلام



فهـــــرس الموضوعـــــات